



وزارة التعليـم العـالـي والـبحث العلـمـي

جامعة باتنة - 1 -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التهديدات الامنية في الساحل الافريقي بين ادوار الدول الاقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص العلاقات الدولية

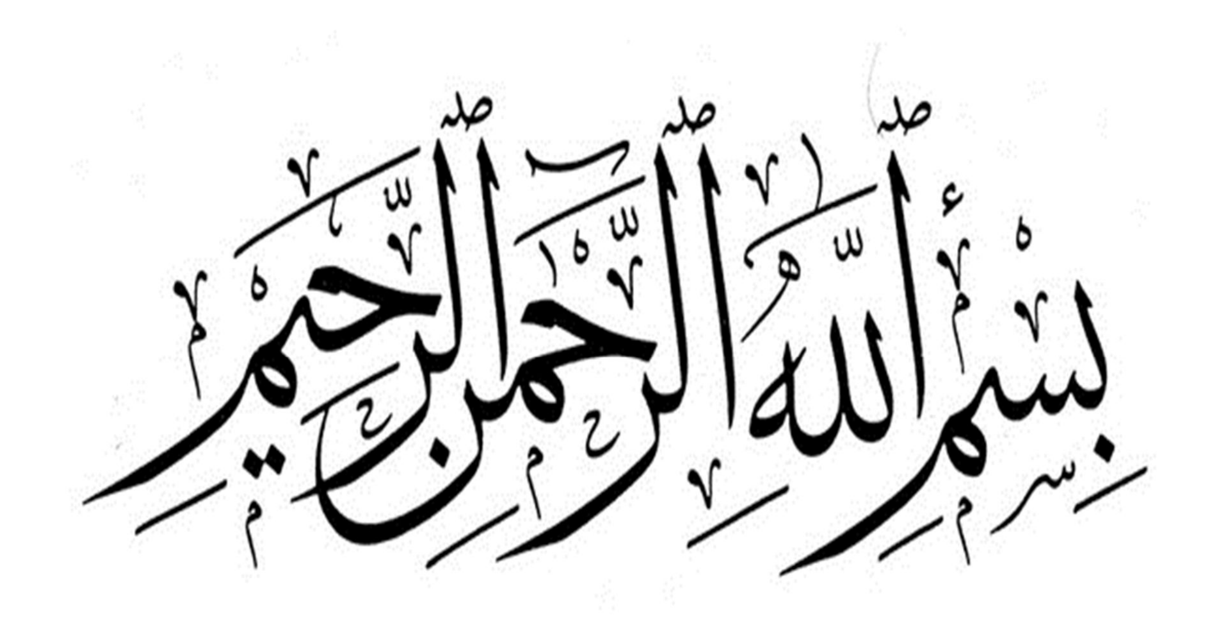
اعداد الطالبة: | اشراف الاستاذ:

أسمـاء رسولـي | أ. د/ حسين قـادري

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
عبد الحق زغدار	استاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	رئيسا
حسين قادري	استاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
خميس جديد	استاذ محاضر أ	جامعة عنابة	عضوا مناقشا
يوسف جحيش	استاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
السعيد ملاح	استاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
مسعود دخالة	استاذ محاضر أ	جامعة قسنطينة 3	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017


بسم الله الرحمن الرحيم

شكرو عرفان

الشكر والحمد

لله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا العمل

ثم الشكر والتقدير لأستاذي المحترم: الاستاذ الدكتور/ حسين قادري

لما قدمه لي من عون ونصح وإرشاد فله مني جزيل الشكر والاحترام والتقدير

كما اشكر كل من ساعدني في اعداد هذا البحث، اساتذتي الافاضل وزملائي الاعزاء

كما اتوجه باسمى عبارات الشكر وأقدم خالص الامتنان والعرفان لوالدتي

وزوجي اللذان ساندانى ودعماني كثيرا من اجل اتمام هذا العمل

ولا يفوتني في هذا المقام ان اتقدم بالشكر الخالص

للأساتذة الافاضل اعضاء لجنة المناقشة

لقبولهم وتشريفهم لي بمناقشة

هذا البحث

الاهـداء

اهدي هذا العمل

الى الوالدين الكريمين

الى زوجي العزيز

الى ابنائي قرة عيني، محمد ،آسر، اياد

الى الغاليين على قلبي أخي واختي

الى كل أفراد عائلتي الكبيرة

الى صديقاتي ورفيقات دربي دون استثناء

خطــة الدراســة

خطـة الدراسـة

مقدمة

الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية نظرية للأمن والتهديدات الامنية الجديدة

المبحث الأول: المفهوم المعقد للأمن: من الأمن الوطني الى الأمن الانساني

المطلب الأول: تعريف الأمن وخصائصه

المطلب الثاني: ابعاد الأمن ومستوياته

المبحث الثاني: مفهوم الأمن ضمن مختلف الاتجاهات النظرية

المطلب الأول: مفهومه ضمن الدراسات الامنية التقليدية

المطلب الثاني: مفهومه ضمن الدراسات الامنية الجديدة - الدراسات النقدية -

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية الجديدة في ظل العولمة والأدوار الاقليمية والدولية لمواجهتها

المطلب الأول: انعكاسات ظاهرة العولمة على مضامين الأمن

المطلب الثاني: هيكلة التهديدات الامنية الجديدة

المطلب الثالث: تحليل الادوار الاقليمية والدولية في ظل التهديدات الأمنية الجديدة

الفصل الثاني: البيئة الأمنية في منطقة الساحل الافريقي: بين التهديدات الامنية التقليدية والتهديدات الجديدة

المبحث الاول: الواقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل الافريقي وتداعياته الأمنية

المطلب الاول: الخصوصية الجغرافية للمنطقة

المطلب الثاني: التركيبة السكانية في المنطقة

المطلب الثالث: الامكانيات الاقتصادية للمنطقة

المبحث الثاني: التهديدات الامنية التقليدية في منطقة الساحل الافريقي

المطلب الاول: الفشل الوظيفي وازمة بناء الدولة

المطلب الثاني: النزاعات الحدودية بين دول الساحل الافريقي

المطلب الثالث: الازمات الداخلية -النزاعات الاثنية- : الازمة الترقية نموذجا

المبحث الثالث: التهديدات الامنية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي

المطلب الاول: تهديد الجماعات الارهابية

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية

الفصل الثالث: أدوار الدول الاقليمية في مواجهة التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي

المبحث الاول: الدور الجزائري في مواجهة التهديدات الامنية في المنطقة - المقاربة الأمنية الشاملة-

المطلب الاول: العقيدة الامنية الجزائرية

المطلب الثاني: المقاربة الامنية الجزائرية في الساحل - ادراك لتداعيات التهديدات على الامن القومي-

المطلب الثالث: المقاربة التنموية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي

المبحث الثاني: الدور الليبي والمغربي في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: السياسة الليبية تجاه منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: الدور المتنامي للمغرب في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثالث: حدود التعاون الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي: اشكالية مركب الأمن الاقليمي

المطلب الأول: دور التكتلات الإقليمية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: تداعيات التنافس الجزائري المغربي على التعاون الأمني في منطقة الساحل الإفريقي

الفصل الرابع: ادوار القوى الكبرى في منطقة الساحل الافريقي: استراتيجيات لمواجهة التهديدات ام تنافس على مناطق النفوذ

المبحث الاول: الدور الفرنسي في منطقة الساحل الافريقي: اعادة الانتشار الجيوستراتيجي

المطلب الاول: تطور سياسة فرنسا الإفريقية وأبعاد اهتمامها بمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: آليات السياسة الامنية الفرنسية في افريقياو الساحل الإفريقي

المطلب الثالث: التدخل العسكري الفرنسي في مالي، تجسيد لدور فرنسا في مكافحة الإرهاب

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: تطور السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية

المطلب الثاني: أبعاد الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثالث: آليات الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثالث: التغلغل الصيني في منطقة الساحل الافريقي في ضوء الدور المتنامي للصين في افريقيا

المطلب الأول: الدور المتنامي للصين في إفريقيا

المطلب الثاني: مظاهر النفوذ الصيني في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثالث: تداعيات التنافس الدولي في إفريقيا على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي

الخاتمة

مقدمــة

مقدمـة

تشهد البيئة العالمية منذ نهاية الحرب الباردة تنام لمجموعة من التحديات والتهديدات الأمنية ذات الأبعاد المختلفة،و المستويات المتباينة من إقليم لآخر ومن دولة لأخرى، نتج عنها نقلة نوعية عرفتها الدراسات الأمنية، فنهاية الحرب الباردة لم تؤثر فقط في تصورات الدول واستراتيجياتها وإنما اجبرت الباحثين على اعادة النظر في تصوراتهم النظرية حول الأمن، فانتقلت الدراسات من المفهوم الصلب للأمن الى المفهوم اللين وأصبح البعد الأمني هو المحرك الرئيسي لمختلف السياسات الدولية في هذه المرحلة، وتجسد ذلك اكثر بعد احداث 11 سبتمبر 2001. وهو الأمر الذي انجر عنه تغير الأهمية الجيوبوليتيكية للعديد من الدول والأقاليم، فأصبحت تعرف اهتماما دوليا من منطلق انها تشكل مصدرا للتهديد وزعزعة للاستقرار.

ومنطقة الساحل الافريقي هي احد تلك المجالات الجيوسياسية التي اصبحت تثير في السنوات الاخيرة اهتمام الفواعل الاقليمية والدولية، ومراكز البحوث والدراسات، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، على خلاف ما كانت تعرفه من تهميش استراتيجي وسياسي وحتى اقتصادي قبل ذلك. فأصبحت هذه الاخيرة من أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة استقطاب دولي كبير، نظرا لما باتت تشكله من تحديات وتهديدات أمنية عابرة للحدود، جعلت من المنطقة مصدرا أساسيا للكثير من المشاكل التي ترتبط بعدة متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وحتى طبيعية، وهو الامر الذي جعل العديد من القوى الدولية وعلى رأسها الاتحاد الاوروبي و فرنسا بالتحديد والولايات المتحدة الامريكية تهتم بها.

ونجد منطقة الساحل الافريقي تواجه في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية متشابكة وصعبة تتمثل في الجريمة المنظمة والتجارة غير المشروعة (الاتجار في البشر والاسلحة والبضائع)، وصولا إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانتشار الأمراض المختلفة، علاوة على النشاط المتزايد لعصابات التهريب والجماعات الاجرامية والحركات الارهابية. هذه الظواهر تتغذى على أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وعسكرية خاصة تعيشها دول المنطقة، تمتد تأثيراتها الى مختلف دول الجوار.

وانطلاقا من كون منطقة الساحل الافريقي تشكل عمقا استراتيجيا ومجالا حيويا للامن الاقليمي خاصة بالنسبة للامن القومي الجزائري، فان هذه الازمات الامنية المهددة للمنطقة تلقي بضلالها على

المشهد الامني بالمنطقة، مما يلزم باعادة النظر في مبادئ ومفاهيم الرؤية الامنية الجماعية، والعقيدة الامنية المشتركة، والتعاون والاعتماد المتبادل امنيا مع جميع المتدخلين والفاعلين محليا واقليميا ودوليا.

اهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كونه يتطرق إلى منطقة الساحل الإفريقي، التي أصبحت تشكل في الآونة الأخيرة بؤرة اهتمام دولي، نظرا لما تشهده من تهديدات امنية مختلفة منها التقليدية المتأصلة في دول المنطقة ومنها التهديدات الامنية الجديدة التي ساهم النوع الاول من التهديدات في استفحالها، كالطبيعة الاجتماعية المفككة، الفشل السياسي والاقتصادي، انتشار الاوبئة المتنقلة، تراكم الديون، و هشاشة الحدود. لهذا نجد الموضوع يتناول فحوى التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي ومدى تأثيرها اقليميا ودوليا سواء من حيث انتقال عدواها، او من حيث اهميتها لتصبح عامل جذب وتأثير في سياسات القوى الاقليمية والدولية تجاه دول المنطقة، وهو ما يستدعي كذلك فهم ادوار القوى المختلفة في المنطقة الاقليمية والدولية في مواجهة والتصدي للتهديدات والتحديات التي تعرفها المنطقة.

وان كانت القوى الاقليمية والدولية تهتم بالساحل الافريقي من زاوية العمل على ايجاد الحلول اللازمة من اجل تطويق التهديدات الامنية في المنطقة، فان الباحثين الاكاديميين اضافة الى ذلك يحاولون توضيح واقع ادوار القوى الاقليمية والدولية تجاه تلك التهديدات، من حيث فهم الاهداف والغايات من وراء توجيه كل هذا الاهتمام بالمنطقة، هذا من جهة، ومن جهة اخرى، محاولة الوصول الى اي من الجهود سيكون الانجع لتحقيق الاستقرار للوضع الامني في الساحل الافريقي، اهي جهود القوى الاقليمية ام الدولية، خاصة وان تقديرات درجة خطورة التهديدات التي تعرفها المنطقة ليست واحدة، مما ينعكس حتما على المقاربات الامنية التي يعتمدها كل طرف.

اسباب اختيار الموضوع:

اختيا نا لـ : "**التهديدات الامنية في الساحل الافريقي بين أدوار الدول الاقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001** " كموضوع لهذه الدراسة تقف وراءه مجموعة من الاسباب التي تتنوع بين الذاتية والموضوعية.

- **الاسباب الموضوعية:** ترتبط بأهمية هذا الموضوع في حد ذاته، الذي أصبح يلقى مؤخرا اهتماما واسعا داخل الأوساط الأكاديمية والدولية، خاصة فيما يتعلق بالوضع الامني في الساحل الإفريقي، حيث أن هذا الأخير أصبح يشكل عامل جذب وتأثير في سياسات القوى الإقليمية والقوى الكبرى تجاه المنطقة. لهذا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى توضيح أهمية التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي و درجة خطورتها ومدى انتشارها وتأثيرها إقليميا ودوليا، وكيف يتم التعامل معها من قبل القوى الإقليمية والقوى الكبرى.
- **الاسباب الذاتية:** في الواقع هناك ثلاثة اسباب رئيسية دفعتني للقيام بالبحث في هذا الموضوع، اولها: هو رغبتي في الاستمرارية ومواصلة البحث بدرجة اكثر عمقا في موضوع الساحل الافريقي، حيث ان شغفي بالبحث في هذا الفضاء الجيوسياسي الحساس، قد زاد بعد ان كنت قد تناولته بالبحث في اطار انجاز مذكرتي للماجستير، التي كانت بعنوان: " **مكانة الساحل الافريقي في الاستراتيجية الامريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001** ".

ثانيها: هو ان الدولة التي انتمي اليها هي من دول الميدان، فمنطقة الساحل الافريقي تمثل امتدادا جغرافيا للجنوب الجزائري، مما يجعل الجزائر تتأثر بكل ما يحصل في المنطقة، سواء تعلق الامر بالتهديدات الامنية فيها، او بمختلف الادوار والاستراتيجيات الدولية اتجاه هذه الاخيرة.

واخيرا، ثالث الدوافع الذاتية وراء اختياري لهذا الموضوع، هي الرغبة في تقديم عمل مرجعي في الدراسات الامنية والأبحاث المتعلقة بالساحل الافريقي.

اشكالية الدراسة:

تواجه دول منطقة الساحل الافريقي الكثير من التهديدات والتحديات الامنية، التي تخطى تأثيرها الدائرة الجغرافية للمنطقة، فتعدى مداها ليؤثر على استقرار الدول الاخرى، خاصة منها دول الجوار الاقليمي، والدول الاوروبية، وذلك راجع اساسا الى طبيعة التهديدات الامنية التي تفرزها المنطقة، التي تعتبر في اغلبها من نوع التهديدات العابرة للحدود والمتشعبة المصادر، مما استدعى اجراءات وادوار لدول اقليمية وقوى دولية كبرى من اجل المواجهة والتصدي لهذه التهديدات الامنية.

وسنحاول الوقوف على انجع الاجراءات والآليات والاستراتيجيات التي تم انتهاجها من قبل أهم الاطراف الاقليمية والدولية النشطة في المنطقة من اجل احتواء والحد من تلك التهديدات والتحديات التي تواجهها منطقة الساحل الافريقي، من خلال طرحنا للاشكالية التالية:

ما مدى ملاءمة المقاربات والاستراتيجيات الامنية التي تعتمدها مختلف الدول الاقليمية والقوى الكبرى لمواجهة التهديدات الامنية في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة في ظل التحديات التي تعرفها هذه الاخيرة ؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من الاسئلة الفرعية، هي كالآتـي:

- ✓ ما هي التحولات التي عرفها مفهوم الامن بعد نهاية الحرب الباردة؟ وكيف اثرت العولمة بمختلف مظاهرها على طبيعة التهديدات الامنية، وطبيعة الادوار الدولية الموجهة للتصدي لها؟
- ✓ ما هي طبيعة التهديدات الامنية التي تعرفها منطقة الساحل الافريقي؟ وما هي عوامل استفحالها وتغذيتها ؟
- ✓ ما هي مضامين المقاربات الامنية لمختلف الدول الاقليمية الفاعلة والمؤثرة في المنطقة ؟ وما هي حدود فعاليتها ونجاحها؟
- ✓ فيما تكمن ابعاد واهداف القوى الكبرى في منطقة الساحل الافريقي؟ وما هي السياسات و الاستراتيجيات التي اعتمدتها لمواجهة التهديدات الامنية في المنطقة؟

فرضيات الدراسة:

ولتحليل ومعالجة هذه الإشكالية ارتأينا صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

1/ كلما كان هناك ادراك شامل لحجم التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي ومصادرها الحقيقية، تمكنت الدول الاقليمية والقوى الكبرى من صياغة حلول لإزالة التهديدات اكثر استيفاءا.

2/ بقدر ما يتم تجاوز الصراعات الاقليمية والتنافس واللعب على توازنات المنطقة فيما بين دول الاقليم الفاعلة والمؤثرة، تمكنت الدول الاقليمية من تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي.

3/ كلما تعاطت القوى الكبرى مع التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي بعيدا عن منطق خلق منطقة نفوذ لها وربطها بمصالحها في القارة الافريقية، ساعد ذلك على تكريس الاستقرار في المنطقة.

حدود الدراسة:

لان لكل مشكلة حدودها ومجالها الخاص بها، كان لزاما علينا تحديد الإطار الزماني والمكاني لموضوع البحث استجابة لمتطلباته بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة، وعلى قدر اكبر من الموضوعية تجاوزا للعموميات، بناءا على هذا تم تحديد الإطار الزماني والإطار المكاني للدراسة كما يلي:

- **الاطار الزماني:** تم التركيز في هذه الدراسة على فترة ما بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وذلك يرجع لسببين رئيسيين: اولهما، ما افرزه هذا التاريخ من تغيرات على مستوى العلاقات الدولية تخطت في عمقها التغيرات التي احدثتها نهاية الحرب الباردة، خاصة في ما يتعلق بمجال الدراسات الامنية، والتهديدات الامنية الجديدة. وثانيهما، هو تغير الاهمية الجيوستراتيجية للعديد من الدول والاقاليم في العالم بسبب متغير التهديدات الامنية الجديدة، ومن اهم تلك الاقاليم - الساحل الافريقي - موضوع دراستنا، فباستثناء دول الجوار الاقليمي، خاصة ليبيا والجزائر، اللتان لطالما كانت لديهما رؤية ومقاربة امنية لاحتواء التهديدات الامنية التي تنتجها المنطقة، فان القوى الكبرى وحتى منها القوى التقليدية الاستعمارية لم تلتفت الى هذا الفضاء الجيوسياسي الا بعد احداث 11 سبتمبر 2001.

- **الاطار المكاني:** إن شساعة المساحة التي يشغلها الساحل الإفريقي، جعلت هناك الكثير من التعاريف التي حددت المجال الجغرافي للإقليم فحصرته في مجموعات مختلفة من الدول، تتفق في معظمها على امتداد المجال الجغرافي لهذا الاخير من المحيط الاطلسي الى البحر الاحمر، وهو شريط فاصل بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا.

الا ان التعريف الذي يهمنا هو ذلك الذي يعرف الساحل الإفريقي انطلاقا من المشاكل والأزمات التي يعرفها وهو بذلك يضم كل من السودان، مالي، النيجر، تشاد وموريتانيا وهو ما يعرف بقوس الأزمات. الا اننا ركزنا اكثر على ثلاثة دول من الخمسة، وهي مالي، النيجر، وموريتانيا، وذلك لما تعرفه هذه الدول من نشاط زائد لمختلف اشكال التهديدات الامنية التماثلية واللاتماثلية بعد احداث 11 سبتمبر 2001، وبصفة اكثر ركزنا على مالي، لما شهده الوضع الامني فيها من تصعيد في الفترة الاخيرة مقارنة بباقي دول المنطقة. كما ان تركيزنا على هذه الدول بالذات يرجع الى ان اهم المقاربات والاستراتيجيات الاقليمية والدولية لمواجهة التهديدات الامنية في الساحل، هي موجهة بالدرجة الاولى الى هذه البلدان، فهي تعتبر دول قلب منطقة الساحل الافريقي.

منهجية الدراسة:

لأن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث من دونها والتي يتطلبها الضبط الدقيق لخطة الدراسة، فإن طبيعة موضوع دراستنا قد استدعت الاعتماد على نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من نتائج علمية دقيقة للدراسة. فوظف **المنهج التاريخي** عند تتبع التطور الكرونولوجي للتهديدات الامنية في الساحل الافريقي بهدف قياس وتقدير درجة خطورتها والى اي مدى استدعت في كل مرحلة تدخلات دولية من اجل مواجهتها، خاصة بالنسبة للازمة الترقية ومتابعتنا لنشاط التنظيمات الارهابية. اضافة الى توظيفنا لهذا المنهج عند تتبع تطور اهتمامات القوى الكبرى والاقليمية بالقارة الافريقية وبمنطقة الساحل الافريقي.

إضافة إلى المنهج التاريخي فقد تم توظيف **المنهج المقارن** عند المقارنة الضمنية بين مختلف الاستراتيجيات والمقاربات الامنية في المنطقة لمعرفة اي منها اكثر نجاعة في مواجهة التهديدات الامنية،

كما تم الاعتماد على تقنية **تحليل المضمون** التي تهتم بدراسة الظواهر والأحداث والوثائق لكشف العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة وعزل عناصرها عن بعضها البعض ومعرفة خصائص وسمات هذه العناصر وطبيعة العلاقات القائمة بينها، وأسباب الاختلافات ودلالاتها، وقد اعتمدنا على هذه التقنية في تحليلنا للمواد التي نصت عليها الاتفاقيات المختلفة، سواء التي كانت بين الدول من خلال الندوات والاجتماعات والمؤتمرات المختلفة، او الاتفاقيات والقرارات التي تمت صياغتها في اطار التكتلات الافريقية.

أدبيات الدراسة:

فيما يخص الدراسات السابقة التي اعتمدناها في هذا البحث، فهي التالية:

* كتاب الباحث الجزائري **عبد النور بن عنتر**، الموسوم بـ : **البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، الصادر سنة 2005، الذي قدم من خلاله الباحث دراسة مفاهيمية نظرية لمفهوم الامن والتهديدات الامنية الجديدة، كما اهتم بتحليل محددات ومدركات الامن القومي الجزائري،

والامن المتوسطي عموما، اضافة الى طرحه لاهم التصورات الامنية الاوروبية والاطلسية، وتوضيحه للعلاقة بين الجزائر والحلف الاطلسي وانعكاساتها الامنية

* كتاب الباحث المغربي **محمد بوبوش** ، الموسوم بـ: **الامن في منطقة الساحل والصحراء،** الصادر سنة 2016، والذي تناول فيه الباحث اهم التهديدات الامنية التي تعرفها منطقة الساحل وتداعيات سقوط النظام الليبي عليها، وصولا الى التدخل العسكري الفرنسي وتداعياته الاقليمية، كما ركز الباحث على الدور الاقليمي المغربي في منطقة الساحل الافريقي.

* مجموعة مقالات متفرقة للباحث التونسي "**مهدي تاج - Mehdi Taje** ، اهتم من خلالها بدراسة الواقع الامني في الساحل الافريقي، نذكر منها: « Sécurité et stabilité dans le Sahel Africain »، « les vulnérabilités du sahel » .

* كتاب الباحث المغربي **كريم مصلوح** ، الموسوم بـ: **الامن في منطقة الساحل والصحراء في افريقيا،** الصادر عن مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية سنة 2014، وهو عبارة عن دراسة تحليلية عميقة للبيئة الامنية المعقدة في الساحل الافريقي وابعاد استراتيجيات القوى الكبرى في المنطقة، وقد ركز على كل من الولايات المتحدة الامريكية، الاتحاد الاوروبي وفرنسا، اضافة الى الصين.

* كتاب الباحث المصري **سامي السيد احمد محمد،** الموسوم بـ: **التنافس الامريكي الصيني في افريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة،** الصادر عن المركز العراقي- الافريقي للدراسات الاستراتيجية سنة 2016، ناقش من خلاله الباحث محددات ومجالات التنافس الامريكي الصيني في افريقيا، وابعاد وسياسات كل من الصين وامريكا تجاه السودان، اضافة الى تحديات وآفاق هذا التنافس.

تبرير خطة الدراسة:

ومن اجل معالجة الإشكالية المطروحة وفحص فرضيات الدراسة تم الاعتماد في خطة الدراسة على اربعة فصول رئيسية تضمنت الآتي:

الفصل الاول: عني بتقديم مقاربة مفاهيمية نظرية للامن والتهديدات الامنية الجديدة في ظل العولمة، وذلك من خلال التطرق الى المفهوم المعقد للأمن من حيث مستوياته وابعاده، كذلك مفهوم هذا الاخير

ضمن مختلف الاتجاهات النظرية التقليدية والجديدة، كما تناولنا ضمن هذا الفصل، التهديدات الامنية الجديدة في ظل مظاهر العولمة والاو ار الاقليمية والدولية لمواجهتها.

الفصل الثاني: خصص هذا الفصل لدراسة البيئة الامنية في الساحل الافريقي، حيث قمنا بتحليل الواقع الجيوسياسي للمنطقة وتداعياته الامنية، ثم تطرقنا الى التهديدات الامنية التقليدية في دول الساحل مثل الفشل الوظيفي وازمة بناء الدولة، وبعد ذلك قمنا بدراسة التهديدات الامنية الجديدة التي تعرفها دول الساحل وقمنا بتحليل علاقات التشابك والتداخل فيما بينها، خاصة بين الارهاب والجريمة المنظمة، وبين التهديدات التقليدية والجديدة.

الفصل الثالث: تناولنا فيه دور الدول الاقليمية الفاعلة والمؤثرة في المنطقة، وعلى رأسها الجزائر، وليبيا قبل سقوط نظام العقيد معمر القذافي، والمغرب الذي اصبح يبدي مؤخرا اهتماما ملموسا بالمنطقة، بالاضافة الى دول الساحل ذاتها، والتي تطرقنا اليها من خلال دور مجموعة دول الساحل الخمس G5 في تحقيق الأمن في المنطقة، كما تناولنا الدور الذي تؤديه المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في المنطقة، والذي ظهر جليا عند التدخل الفرنسي في مالي.

الفصل الرابع: نناقش من خلال هذا الفصل ابعاد ودوافع اهتمام القوى الكبرى في السنوات الأخيرة بالقارة الافريقية بصفة عامة وبالساحل الافريقي بصفة خاصة، وذلك بغرض الكشف عن الاهداف الحقيقية الكامنة وراء صياغة سياسات واستراتيجيات امنية مكثفة لمواجهة التهديدات الامنية التي تعرفها المنطقة، خاصة منها تهديد التنظيمات الارهابية، وصلت الى درجة التدخل العسكري. ومن اهم القوى الكبرى الفاعلة في الاقليم نجد فرنسا صاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة، والولايات المتحدة الامريكية التي اصبحت تزاحم فرنسا في القارة، اضافة الى الصين الوافد الجديد الى افريقيا.

الفصل الاول

مقاربة مفاهيمية نظرية للأمن والتهديدات الامنية الجديدة

تعد النقلة النوعية التي عرفتها الدراسات الأمنية، من أهم ما أفرزته نهاية الحرب الباردة، حيث ان نهاية هذه الأخيرة لم تؤثر فقط في تصورات الدول وإستراتيجياتها، وإنما أجبرت الباحثين على اعادة النظر في تصوراتهم النظرية حول الأمن، ما حدى **بستيفن وولت** Stephen M.Walt إلى وسم هذه المرحلة (نهاية الحرب الباردة) بمرحلة: " النهضة في الدراسات الأمنية "، في اشارة منه الى ما تمثله من تطور في حقل العلاقات الدولية[1]، حيث انتقلت الدراسات من المفهوم الصلب للأمن (الدولاتي العسكري) إلى المفهوم اللين.

فأصبح البعد الأمني هو المحرك الرئيسي لمختلف السياسات الدولية في هذه المرحلة وتجسد أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وهو الأمر الذي انجر عنه تغير الأهمية الجيوبوليتيكية للعديد من الدول والأقاليم، فأصبحت تعرف اهتماما دوليا من منطلق أنها تشكل مصدرا للتهديد وزعزعة للاستقرار، خاصة تلك الأقاليم التي تعرف النوع الجديد من التهديدات، التي لا تتأتى من القوات المسلحة للدول، وانما من الفشل الاقتصادي والسياسي، الفقر والمجاعة، الإرهاب، الجريمة المنظمة، النزاعات العرقية وغيرها من التهديدات التي لم تعد تشكل مصدرا للقلق داخل الدولة القومية فقط، بل أن طبيعة هذه الاخيرة جعلت عدواها تنتشر خارج الحدود الإقليمية للدول.

المبحث الاول: المفهوم المعقد للامن - من الامن الوطني الى الامن الانساني-

من ابرز المفاهيم في العلاقات الدولية التي عرفت جدلاو غياب اجماع حولها، نجد مفهوم "الامن"، فالمنظور الواقعي الذي كان سائدا ومسيطرا في مجال الدراسات الامنية، اختص مفهوم الامن في حدود امن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الاساسي في العلاقات الدولية وذلك ضد اي تهديد عسكري خارجي يهددها، ولحفظ امنها فان استخدام القوة العسكرية يعد الاداة الامثل.

الا ان التحولات التي عرفها المشهد الدولي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة جعلت من التحول في مفهوم الامن نتيجة منطقية لهذه الاخيرة، فلم يعد التأثير في العلاقات الدولية مقتصرا على الدولة القومية، وانما ظهرت فواعل جديدة كالمنظمات الاقليمية والدولية وحتى الافراد. كما ان طبيعة مصادر التهديد للدولة تغيرت، فالى جانب التهديد العسكري، ظهرت مصادر اخرى غير عسكرية للتهديد كالأمراض،

[1] Stephen M.Walt, " International relations : One world, many theories ", **foreign policy**, Washington D.C: Fondation Carnegie pour la paix internationale, Spring 1998, p 29

.

الفقر، الاوبئة، الارهاب والجريمة المنظمة. وهي تهديدات في معظم الاحيان غير مرئية لا يمكن مواجهتها بالاداة العسكرية، الامر الذي جعل الدراسات الامنية الجديدة تتبنى نظرة اوسع لمفهوم الأمن.

فالى جانب البعد العسكري اصبح الامن يشمل ابعادا اخرى كالبعد السياسي، الاقتصادي، الثقافي والبيئي، اما بالنسبة للمستويات فقد تعدت المستوى الوطني الى المستوى الاقليمي والدولي وحتى الفردي، و هذا ما حاول **باري بوزان** Barry Buzan، ورو اد المدرسة النقدية البحث فيه، فتم توسيع مجال الامن ليشمل قطاعات متعددة، وكذلك تعميقه بإدخال وحدات مرجعية جديدة للامن، حتى ان الفرد اصبح الموضوع والهدف الرئيسي للامن في اطار ما اصبح يعرف بالامن الانساني.

كل هذا سنحاول توضيحه من خلال هذا المبحث، حيث سيتم التطرق في البداية الى مفهوم الامن واهم التعاريف التي جاءت بخصوصه وكذلك التحول في المفهوم من حيث القطاعات الامنية ومستويات الأمن.

المطلب الاول: تعريف الأمن وخصائصه

هناك اتفاق على أن الأمن هو مفهوم مثير للجدل، وأنه من اصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لما يتميز به من نسبية وتغير وتعقيد، فهو ذو ابعاد عدة ومستويات مختلفة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجتها وانواعها وابعادها وتوقيتها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الاقليمي أو الدولي.

ولهذا فانه لا يمكننا دراسة الامن والتطرق لاهم الاسهامات النظرية التي حاولت تفسيره وفهمه، من دون توضيح المفهوم العام للامن واهم التحولات التي عرفها المفهوم والتي تتضح اكثر من خلال الابعاد والمستويات الجديدة التي عرفها الامن خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة.

الفرع الاول: تعريف الأمن

تعتبر كلمة - أمن - في اللغة العربية مرادفا للطمأنينة او نقيضا للخوف او مساويا لانتفاء الخطر، ويتعلق استخدامها عادة بالتحرر من الخطر او الخوف[1]. وقد اشتقت كلمة الامن في القرآن الكريم من كلمة "الايمان"، فالامن في الاصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وهذا ما ينجر عنه راحة النفس،

[1] سليمان عبد الله الحربي، " مفهوم الامن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، 2008، ص 10

اذ نجد قوله تعالى: " الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ " (سورة قريش،4)، وقوله تعالى ايضا: "وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا " (سورة النور، 55)[1]، وهو ما يؤكد على ان الامن هو ضد الخوف.

كما ورد المفهوم في القاموس الانجليزي Oxford بمعنيين:[2]

* المعنى الاول: الامن هو شرط توفر بيئة آمنة للافراد وله شروط منها:

- يجب ان يكون الامن دائما
- يجب ان يكون الافراد محميين من التهديدات
- يجب ان يتحرر الفرد من شك وقوع تهديد ما

* المعنى الثاني: الامن هو وسيلة لتوفير بيئة آمنة، ولهذا المفهوم استعمالات عدة منها:

- وسيلة للحفاظ على القوة والمكانة
- وسيلة للدفاع وتحقيق الحماية
- وسيلة لتامين الافراد او السلع او اي شيء آخر

اما فيما يتعلق بالتعريف الاصطلاحي للأمن، فلم يكن هناك اجماع بين المختصين حول معناه، فتعددت تعريفات الامن من حيث المضمون، مستوى التحليل، وسائل تحقيقه والاطراف المعنية به. ولعل هذا الاختلاف نابع من الاختلاف في البيئة الأمنية للمفكرين وللحالة موضع التحليل ايضا واختلاف وتجدد التهديدات الامنية التي تواجهها الدول والفواعل الاخرى في الساحة الدولية. لذلك فعلى الرغم من الاهمية القصوى لمفهوم الامن وشيوع استخدامه الا انه يصعب حصره في مفهوم واحد.[3]

من ابرز التعريفات التي قدمت من قبل الباحثين لمفهوم الامن نذكر الآتي:

- تعريف **وولتر ليبمان** Walter Lippman : " ان الامة تبقى في وضع آمن الى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الاساسية اذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة، لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه "[4].
- وحسب **ارنولد وولفر** Arnold Walfers: " يقصد بالامن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، اما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر ".[1]

[1] الطيب البكوش، " الترابط بين الامن الانساني وحقوق الانسان "، **المجلة العربية لحقوق الانسان**، تونس: المعهد العربي لحقوق الانسان، العدد 10، جوان 2003، ص 165

[2] Michel Dillon, **Politics of security Towards a political philosophy of continental thought** , London/ New York: Routledge, 1996, p 121

[3] الطيب بكوش، المرجع نفسه

[4] جون بيليس ، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 414

● أما بالنسبة لـ: **باري بوزان**: " في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد، اما اذا كان هذا النقاش في اطار النظام الدولي فان الامن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي ".[2]

● اما **كين بوث ونيكولاس ويلر** Ken Booth, Nicholas Wheeler فيعرفانه بأنه: " لا يمكن للافراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر الا اذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك اذا نظر الى الامن على انه عملية. [3]

● يعرفه **ميكائيل ديلون** Michael Dillon: " الأمن مفهوم مزدوج لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، بل يعني ايضا وسيلة لارغامه وجعله محدودا، وبما ان الأمن أوجده الخوف فانه يقتضي ضرورة القيام باجراءات مضادة للتحكم، احتواء، اقصاء وتحييد الخوف، فالامن مفهوم غامض يحوي في نفس الوقت الأمن واللأمن (in) security ".[4]

● أما بالنسبة لـ: **هنري كيسنجر** henri Kessenger : " الأمن هو اي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء ".[5]

● " الامن الوطني هو ذلك الجزء من السياسة الحكومية، الذي يعني خلق الشروط الملائمة وطنيا ودوليا لحماية وتوسيع القيم الحيوية ضد اعدائها الحقيقيين او المحتملين"[6]

● " بفعل جملة من الظواهر كالعولمة، الهجرة، الاندماج في كيانات اوسع....فان المجتمع مهدد اكثر من الدولة، فهذه الاخيرة ترى وظائفها تتغير دون مراجعة لسيادتها، بينما ترى المجتمعات هويتها مهددة من طرف هذه الظواهر المتقاطعة، وبالتالي فمن الان فصاعدا فان الخوف المرتبط بانعدام الامن، بالسلوكيات غير المدنية، بالآخر، بالهجرة، بضياع القيم الثقافية وانماط المعيشة....هو الذي يشغل الافراد اكثر....وعليه فان الامن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي، وهذا يعني التمييز بين "نحن" و "هم"، بمعنى ان كل ما يشكل تهديدا وجوديا لبقاء "نحن" (سواء كان أمة، عرق، جماعة دينية) يعتبر فرضيا امنيا ".[7]

---

[1] المرجع نفسه

[2] المرجع نفسه

[3] المرجع نفسه

[4] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للامن الجزائري**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص14

[5] رفعت سيد احمد، " الامن القومي العربي بعد حرب لبنان: دراسة في تطور المفهوم "، **شؤون عربية**، القاهرة: الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 35، 1984، ص 14

[6] Charle-Philippe David, Jean Jacques Roche, **Theorie de la securite: definition approches et concept de la securite internationale**, Paris: Edition montchestien, 2002, p85

[7] عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص ص 25- 26

بعد كل ما تقدم من تعريفات يمكننا الخروج بتعريف جامع نوعا ما لما جاء فيها وهو: " **الامن هو القدرة على التحرر من تهديد رئيس للقيم العليا الفردية والجماعية، وذلك من خلال جميع الوسائل الممكنة للحفاظ على حق البقاء على الاقل، او هو غياب التهديد للقيم الاساسية** "[1].

لكن وان كان هناك شبه اجماع على حصر موضوع الامن في الخلو من تهديد القيم الرئيسية، الا ان هناك خلاف حول ما اذا كان يجب التركيز على امن الفرد ام الدول ام العالم اجمع، وهل القيم الواجب حمايتها هي بقاء الدولة، السيادة، الرفاه الاقتصادي، ام الاستقلال الهوياتي، هذا بالاضافة الى نوعية التهديدات التي يجب على الوحدة المرجعية (فرد، دولة، مجتمع دولي) ان تحمي نفسها منها هل هي تهديدات عسكرية او غير عسكرية، هل هي موجودة ذاتيا ام موضوعيا؟ كل هذه الاسئلة حاولت المقاربات النظرية للامن الاجابة عنها، والتي تلخصت في تصورين او طرحين رئيسيين: الاول تقليدي واقعي يتخذ من الدول الوحدة المرجعية الاساسية للامن، والثاني نقدي ذي نظرة موسعة للامن ويقول بوجود وحدات مرجعية غير الدولة. [2]

فمفهوم الامن قد ارتبط والى غاية نهاية الحرب الباردة بالقوة العسكرية للدولة، حيث نظر اليه من زاوية " القوة القومية في المقام الاول من قبل كل صناع القرار والاستراتيجيين "، حيث اعتبر الواقعيون الامن مشتق من القوة.[3] الا ان نهاية الحرب الباردة وما صاحبها من تحولات،و التغيرات العميقة التي احدثتها ظاهرة العولمة اعطت لمفهوم الامن مضامين جديدة، اشتملت على ابعاد اضافية ومستويات جديدة.

الفرع الثاني: خصائص الامن

1/ الديناميكية: فالأمن هو حقيقة متغيرة تبعا لظروف الزمان والمكان وفقا لاعتبارات داخلية وخارجية، فهو ظاهرة ديناميكية خاضعة للتطور، تتسم بالتغير السريع والدائم، والذي يفترض تكيفا ايجابيا معها، فالامن ليس مفهوما جامدا ولا حقيقة ثابتة، ما يبعده عن صفة الركود والتوقف. [4]

2/ النسبية: فالأمن هو حقيقة نسبية وليست مطلقة، متغير باستمرار تبعا لشدة التغير في البيئة الخارجية، ومن ثمة يصبح الامن مسألة نسبية، فأمن دولة ما ليس هو نفسه أمن الدول الاخرى، كما أن الدولة قد تحقق أمنها في مجال معين ولكن نادرا ما تحققه في كل المجالات. كما أن أمن دولة ما يمكن

---

[1] لخميسي شيبي، **الامن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف الشمال الاطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008**، القاهرة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص 15

[2] Dario Battistella, **theorie des relations internationales** Paris: Les Presses de Sciences Po.Coll, p 432

[3] Barry Buzan, **people, states and fear: an agenda for international security studies in the post cold war era, era**, boulder: lynne rienner publishers, 2.ed, 1991, pp 18-19

[4] احمد الرشيدي وآخرون، **المدخل الى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003، ص 14

أن يكون ذا طابع اقليمي وقد يكون دوليا، وهو ما يجعل الامن امرا نسبيا. هذا من جهة، ومن جهة اخرى، فان النسبية تنشأ من سعي الدول الى زيادة قواها، الأمر الذي يزيد شعورها بعدم الامن، وهو ما يخلق انعدام الأمن تلقائيا لدى الدول الاخرى، وتلك العملية المتصاعدة من حالات انعدام الأمن يطلق عليها مصطلح " المعضلة الامنية Security Dilemma " .

3/ **الانعكاسية:** وتعني ان الدولة تهدف من وراء تحقيق أمنها الى الوصول لهدف اعمق، هو الحفاظ على مصالح وقيم معينة، لان تهديد هذه الاخيرة يعتبر تهديدا لوجودها المادي، بمعنى ان دفاع الدولة عن اراضيها وافرادها هو انعكاس ضمن الدفاع عن قيم معينة[1].

فاذا لم تتمكن الدولة من تحقيق أمنها وأمن مواطنيها، فستصبح مهددة بالزوال وفي حالة زوالها فان قيمها وافكارها ستزول معها، وخير مثال على ذلك، هو الاتحاد السوفييتي الذي ظل يدافع عن قيمه ومبادئه الشيوعية، وبزواله زالت تقريبا تلك الافكار، فأمن الدولة هو أمن قيمها ومصالحها.

4/ **التعقيد والتركيب:** تتضح هذه الخاصية من كون أن الأمن هو مفهوم ضيق وواسع في آن واحد، كما ان للأمن مفهوم خشن (صلب) وآخر ناعم. اما بالنسبة للمفهوم الضيق والواسع للامن، فالأول يتضمن الاجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الاخطار المحتملة أي مجمل السياسات التي ترمي الى توفير الحماية والأمن للأفراد وضمان حرية القرار السياسيو استقلاليته. اما الثاني فيشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة اراضيها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي، فهو يشمل تحقيق الأمن ببعديه الداخليو الخارجي [2]، ويمس كل الجوانب الحياتية وليس فقط العسكرية.

اما فيما يخص الامن الصلب " hard security " والامن الناعم " soft security" فالأول يشير الى الأمن في سياقه التقليدي اي القوة العسكرية، أما الثاني فيشير بشكل خاص الى التحديات والتهديدات غير العسكرية العابرة للحدود التي تتراوح بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي وبيئي وغيرها من التهديدات المختلفة[3]. وقد حددت دراسة بحثية قام بها المركز الفنلندي للدراسات الروسية والاوروبية خمسة انواع من التهديدات للأمن الناعم هي: [4]

- المخاطر الفردية: كتعرض الافراد لتهديد الجرائم والامراض

---

[1] المرجع نفسه، ص 18

[2] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 11

[3] صالح زياني، " تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة المفكر**، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 5، ص 289

[4] ابراهيم عرفات، " الأمن في المناطق الرخوة: حالة آسيا الوسطى"، في : هدى ميتيكس والسيد صدقي عابدين، **قضايا الامن في آسيا**، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2004، ص 222

- المخاطر المجتمعية: اتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعات اوسع داخل المجتمع كانتشار الاوبئة داخل الدولة الواحدة.

- تهديدات عابرة للحدود: كمشكلات الهجرة غير الشرعية واللاجئين

- الازمات الزاحفة: اتساع نطاق الخطر ليصبح ازمة اقليمية (الاوبئة المعدية)

- الكوارث المحتملة: تحول الازمات الزاحفة الى نكبات تصاحبها خسائر فادحة تمتد الى عدة اقاليم (الاعاصير، الكوارث النووية،...)

وقد دفع هذا التنوع في مضمون التهديدات التي يحملها مفهوم الأمن الى تنوع أبعاده، فأصبح الحديث عن أبعاد أخرى وليس فقط البعد العسكري، كالبعد السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن ومستوياته

الفرع الاول: ابعاد الامن

ان كانت هناك بعض الدراسات التي قد تبنت نظرة اوسع تشمل الجوانب العسكرية وغير العسكرية لاسيما في الدراسات الخاصة بدول العالم الثالث، الا انه توجب انتظار نهاية الحرب الباردة لتعمم هذه النظرية الشمولية للأمن ويتم القبول بها في حقل الدراسات الامنية الدولية[1]، فوسع مفهوم الامن ليشمل قطاعات وأبعاد مختلفة، وقد سعى **باري بوزان** لايجاد رؤية معمقة حول الدراسات الامنية تشمل جوانب سياسية، اقتصادية، مجتمعية، بيئية وعسكرية، ويمكن تلخيص هذه الابعاد فيما يلي:

1- البعد العسكري للأمن:

كان هذا البعد هو السائد خاصة في فترة الحرب الباردة، حيث كان مفهوم الأمن بالنسبة لمختلف الدول هو تجميع ما يمكن تجميعه من وسائل وقدرات عسكرية لمواجهة الاخطار الخارجية. حيث تهدف الدولة الى مضاعفة قدراتها العسكرية سواء الدفاعية او الهجومية بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدول الأخرى في تهديد مصالحها الحيوية او وجودها المادي، او حتى اجبار باقي الدول على انتهاج سياسات او القيام بسلوكات معينة، فالبعد العسكري يخص المستويين المتفاعليين او المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا او مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر[2].

---

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص ص 15- 16

[2] المرجع نفسه

2- البعد السياسي للأمن:

يتمحور حول التهديدات التي تسبب اضرارا بالاستقرار المؤسساتي والتنظيمي للدول، أنظمة حكمها وشرعية الايديولوجيات التي تتبناها. ويمكن ان يتحقق الامن السياسي بواسطة اجراءات معينة كالحفاظ على الاستقرار على مستوى العلاقات بين مختلف فواعل البيئة الداخلية، اما على المستوى الخارجي فيعني عدم دخول الدولة في صراعات مع الدول الاخرى مما يعطيها المجال لحماية مصالحها.

3- البعد الاقتصادي للأمن:

يمكن القول بأن البعد الاقتصادي للأمن في ابسط تفسيراته يعني توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي الذي من شأنه المحافظة على الاستقرار للبلد وعدم تعرضه للمشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تهدد أمنه[1]. فبقاء الدولة يرتبط ايضا بالموارد التي يمكن ان تحوزها والتي تساهم في ترسيخ قوتها وقدرتها على التاثير في مسار العلاقات الدولية، حيث أن الطريقة التي تسير بها الدولة نشاطاتها الاقتصادية وعلاقاتها مع الفواعل الاقتصادية يمكن ان يكون لها أثر على سياساتها الدفاعية.

4- البعد الاجتماعي للأمن:

ويخص قدرة المجتمعات على اعادة انتاج انماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في اطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها،[2] فتصبح المجموعات الاثنية التي تضمها دولة هي الكيان المعني بالدراسة الامنية.

اما عن القيم التي تتعرض للتهديد والتي تجعل استقرار المجموعة الاثنية محورا جوهريا للمنظومة الأمنية، فيرى **بوزان** ان المأزق الأمني يتمحور حول متغير الهوية، وعليه فالأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي وهو يعني التمييز بين نحن وهم[3]، أي حماية الهوية الجماعية التي تكون بمعزل عن الدولة، مثل الديانات والامم [4]، لذلك نجد منظري الدراسات الأمنية الجديدة، ينظرون الى القطاع المجتمعي على انه المصدر الاكثر خطورة على الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فأصبحت

---

[1] احمد ثابت، " الامن القومي العربي، ابعاده ومتطلباته "، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 196، جويلية 1995، ص 167

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 16

[3] المرجع نفسه

[4] Keith Krause & Michael C. Williams, " Broading the agenda of security studies: politics and methods ", **Mershon International Studies,** Oxford: Oxford University Press, Vol.40, Issue Supplement_2, 1 October 1996, p 245

المشاكل الاجتماعية، تنامي العنف، النمو الديموغرافي الكبير والهجرات المتزايدة من الجنوب الى الشمال، كلها من صميم موضوع الأمن المجتمعي[1].

ويتضح مفهوم الأمن الاجتماعي من خلال تعريف **باري بوزان** له وهو: " استطاعة المجتمع البقاء على مقاومته تحت ظروف متغيرة باستمرار وتهديدات محتملة بل اكثر من ذلك، الاستمرارية في ظروف مقبولة للتطور والحفاظ على الأسس اللغوية، الثقافية والتقاليدية"[2].

5- البعد البيئي للامن:

شهدت الدراسات البيئية انتشارا محسوسا في الأدبيات السياسية منذ نشر تقرير لجنة Brandt land سنة 1987 بعنوان: "مستقبلنا المشترك"، كمؤشر لبروز الاحساس بخطورة التدهور البيئي على الأمن الدولي، المجتمعيو البشري، كما تلته عدة دراسات حول الأمن الايكولوجي.[3] والأمن البيئي يتعلق بالحفاظ على المحيط الحيوي باعتباره عاملا اساسيا تتوقف عليه كل الانشطة الانسانية، وفي هذا الاطار يعتقد **كيث كروس** Keith Krause ان النتائج الخطيرة لاضرار التدهور البيئي اصبحت تدرك على انها اكثر اولوية من التهديدات الخارجية، اذ بامكانها ان تفرز عنفا مسلحا، وأكثر من ذلك، تعتبر رفاهية الافراد اكثر اهمية من المصلحة الوطنية والسيادة.

فأهم ما يثير مسألة اللاأمن البيئي، مدى اسهام الحروب والنزاعات المسلحة واستعداداتها في تدهور النظام البيئي من خلال مؤشرات تراجع النسيج الغابي، التلوث البيئي (المائي او الجوي)، انقراض انواع حيوانية ونباتية ومائية، وهو ما يؤدي الى تهديد مباشر لأمن الدول، الأفراد والجماعات.[4] اضافة الى ارتباط الأزمات الأمنية بمظاهر الندرة في الموارد الطبيعية والطاقوية كالماء، البترول والغاز والتي عادة ما تؤدي الى خلافات وأزمات حول كيفية تقاسمها واستغلالها، وبالخصوص مورد الماء الذي اصبح المحرك الاساسي للنزاعات في الفترة المعاصرة[5]. وعليه فهناك ارتباط قوي بين اللاتوازن البيئي والامن.

---

[1] Bjorn Moller, " The concept of security: The pros and cons of expansion and contractio ", Paper for joint sessions of the Peace Theories Commission and the Security and Disarmament Commission at the 18th General Conference of the International Peace Research Association (IPRA) Tampere, Finland: 5-9 August 2000, p 10, at: https://www.peacepalacelibrary.nl/ebooks/files/370659244.pdf

[2] Ibid, p 11

[3] Ibid, p13

[4] Ibid, pp 13-14

[5] جميلة علاق، خيرة ويفي، " مفهوم الامن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة "، في: **الملتقى الدولي: الجزائر والامن في المتوسط: واقع وآفاق**، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص 314

الفرع الثاني: مستويات الأمن

1- الأمن الوطني - القومي -:

يتفق العديد من الباحثين على الحداثة النسبية للدراسات المتعلقة بالأمن القومي، فيرجع **اموس جوردن** Amos Jordan و **ويليام تيلور** W.J.Taylor، ظهور الأمن القومي كمصطلح علمي الى الحرب العالمية الثانية[1]، اما **جوزيف ناي** Joseph Ney و **روبرت كيوهان** Robert Keohane فيعتقدان بانه ناتج عن الحرب الباردة[2].

وموضوع الأمن القومي كان ولا يزال الشغل الشاغل لمختلف النظم السياسية سواء تم تناوله باسم الدفاع او السيادة او المصلحة القومية، وترجع أهميته هذه لعدة اعتبارات اهمها:

- يعد الأمن القومي احد اهم المرتكزات الرئيسية للسياسة الخارجية، التي تعبر بدورها عن السلوك الخارجي للدولة[3].

- ارتباط الأمن القومي بالتهديدات والأطماع الخارجية التي تخوض الدول صراعا ضدها.

- الأمن القومي هو احد العناصر الرئيسة التي تدخل ضمن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن أي بلورة جديدة لاستراتيجية العمل الوطني في مجال التصنيع أو التنمية أو السياسة الخارجية تفترض وجود مفهوم أو نظرية تنطلق من الأمن القومي أو تسعى لتحقيقه[4].

هناك مدرستان مختلفتان لدراسة موضوع الامن الوطني هما المدرسة الاستراتيجية والمدرسة المعاصرة.[5]

* **المدرسة الاستراتيجية:** تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجيو على الدولة كوحدة وحيدة في تحليل العلاقات الدولية، وعلى مفهوم القوة باعتبارها المقدرة على التحكم في تصرف الاطراف الاخرى[6]. وفي هذا الشأن عرف والتر ليبمان Wlter Lippmann الأمن القومي، فاعتبر الدولة آمنة اذا لم لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها ان أرادت ان تتجنب الحرب، وفي ذلك يقول:" **ان الأمة تبقى في وضع آمن**

---

[1] Roert Keohan, Joseph.S.Ney, **power and interdependance**, Boston: little and company,1977, p6

[2] عبد النور بن عنتر، " تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية "، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 160، 2005، ص 56

[3] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989، ص ص 51-52

[4] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 13

[5] لخميسي شيبي، مرجع سبق ذكره، ص 21

[6] Hans J.Morgantau, **Politics among nation: the setruggle for power and peace**, New York: Alfred A.Konopf, 7 ed, 1985,p 11

الى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية، اذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه "[1]

فأمن الدول وفقا لهذه المدرسة مساو للقوة العسكرية ومرادف للحرب والتركيز على قضايا الاستقلال والدفاع والسيادة القومية.

* **المدرسة المعاصرة:** يرى أصحاب هذه المدرسة أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي وانما أيضا على التهديد الداخلي، فلم تعد القوة العسكرية وحدها مصدرا للتهديد، بل ظهرت قوى جديدة تمثلت في التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، مما استدعى بناء نظرة اوسع لمجال الامن القومي خارج نطاقه الضيق.

وتقوم هذه المدرسة على اتجاهين اساسيين هما: أمن الموارد الحيوية والاستراتيجية والتنمية الاقتصادية، وفي هذا الصدد يرى **روبرت ماكنمارا** Robert Mac Namara: أن الفقر والتخلف هما عاملان أساسيان للعصيان والتمرد خاصة في الدول النامية[2]، ومن خلال مؤلفه جوهر الأمن The essence security في الستينيات من القرن العشرين، ربط ماكنمارا الأمن بالتنمية، وفي ذلك يقول:

" ان الامن ليس هو المعدات العسكرية وان كان يتضمنها، والامن ليس القوة العسكرية وان كان يشملها، والامن ليس النشاط العسكري التقليدي التقليدي وان كان ينطوي عليه، ان الامن هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن ان يوجد امن والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة ان تظل آمنة "

فالأمن القومي اذن، يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات دونما التخلي عن البعد العسكري للأمن ودوره في حماية الدولة.

ما يمكن استنتاجه هو أن مفهوم الأمن الوطني كان في صورته المجردة يهدف الى حماية الدولة واستقلالها، اذ أن ما يشغل بال الدول صغيرها وكبيرها هو حرصها على سلامتها وشخصيتها الدولية باعتمادها على الوسائل العسكرية، وبهذا يكون الأمن الوطني مرادفا للدفاع، وقد ظل هذا المفهوم سائدا لفترة طويلة حتى وضح ان الجانب العسكري للأمن القومي لا يعمل من فراغ، وأن الأمن لا يتحقق بالقوة العسكرية وحدها بل يمكن تحقيقه بوسائل أخرى .[3]

وفي واقع الأمر كان للفقه الغربي خاصة في الولايات المتحدة الامريكية الدور الرئيس في ظهور مفهوم الأمن القومي ليصبح احد الركائز القوية التي تعتمد عليها الدولة للحفاظ على كيانها من التهديدات

[1] David L.Sills, **International Encyclopedia of the social sciences**, New York: Macmillan and Free Press, Vol.17, 1968, pp 40-45

[2] لخميسي شيبي، مرجع سبق ذكره، ص ص22-23

[3] ممدوح شوقي و مصطفى كامل، **الامن القومي والامن الجماعي الدولي**، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ط1، 1985، ص 44

المختلفة، ففي نهاية سنوات الاربعينيات وبتأسيس الهيئة المركزية للاستخبارات CIA ووكالة الأمن القومي NSA، أصبح تعبير الأمن القومي متداولا في الخطابات السياسية، وأصبح يعني المصالح الأمريكية العسكرية، الاقتصادية والسياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

2- الأمن الاقليمي:

يرتبط هذا المستوى بعلاقة الدولة بالدول المجاورة لها في نفس الاقليم الجغرافي، وهو ما يطلق عليه النظام الامني الاقليمي[1]، ويؤثر هذا المستوى تأثيرا مباشرا على الأمن القومي للدولة، لذلك تولي الدولة أهمية خاصة من أجل اقامة علاقات جيدة مع جيرانها من خلال اتفاقيات ثنائية او متعددة الاطراف قد تتطور الى انشاء منظمة اقليمية تهدف الى تحقيق الأمن والمصالح المشتركة لهذه الدول.

والأمن الاقليمي في ابسط معانيه هو ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها ببعض والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج اطار النظام الاقليمي[2]، وقد اعتمد **باري بوزان** في كتابه " people, state and fear " تسمية " المجمع الأمني او المركب الأمني "، وكان اشارة منه الى بداية التحول في مضمون المفاهيم التقليدية للأمن لتنتقل من المستوى الوطني الى المستوى الاقليمي،[3] وقد عرفه بأنه: " يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الامنية الاساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر اليهاو اقعيا بمعزل عن بعضها البعض "[4].

ويعرف **كارل دويتش** Karl Deutsch الجماعة الأمنية بأنها: " مجموعة بشرية اصبحت مندمجة، والمقصود بالاندماج هو تولد الشعور بالجماعة، ضمن ارض ما، وانبثاق مؤسسات وممارسات على درجة من القوة والاتساع تكفي لتأمين توقعات يمكن الاعتماد عليها بشان التغيير السلمي بين سكانها والمقصود من الشعور بالجماعة، هو اعتقاد ان المشاكل الاجتماعية المشتركة يجب حلها ويمكن حلها عبر عمليات التغيير السلمي "[5]

وقد أوردت أدبيات العلاقات الدولية مجموعة من الأسس التي يقوم عليها النظام الاقليمي يمكن ايجازها في ما يلي :[6]

---

[1] المرجع نفسه
[2] جميل مطر و علي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط6، 1999، ص269
[3] عامر مصباح، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الامن**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 2013 ، ص ص 239-294
[4] Barry Buzan, op.cit, p190
[5] جون بيليس و ستيفن وولت، مرجع سبق ذكره، ص ص 424-425
[6] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 22

- وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الاقليم وعدم اثارة القضايا الخلافية وحلها بالطرق السلمية لضمان الاستقرار الداخلي وتجنب اي تدخل خارجي يهدد سيادة الاقليم

- اقدام الدول على التنازل الطوعي عن جزء من سيادتها من اجل التمتع بميزات الأمن الجماعي

- العمل على زيادة التفاعلات بين الدول على جميع الأصعدة مع ضرورة تشجيع التعاون.

- احترام حقوق الانسان والحريات العامة واشتراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والاقتصادية والأمنية.

- سيادة الادراك المتبادل للامن الاقليمي بين الدول، لتحقيق عملية الموازنة المؤسسية بدلا من الاعتماد على الموازنة غير المنظمة التي تجري في ظل الفوضى الاقليمية.

إلا ان هناك مجموعة من العوامل اذا ما توفرت، سوف تنتقص وقد تحد من فعالية النظام الامني الاقليمي وتؤدي الى فشله، أهمها: التناقض بين مصالح الدول داخل نفس النظام الاقليمي والتنافس حول قيادة هذا الاخير، اضافة الى التباين في المدركات الأمنية بين دول الاقليم واختلافات تقديرها لمكامن التهديد وفقا لتصوراتها الذاتية.

3- الأمن الدولي:

يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية، كونه مرتبطا بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، الذي هو عبارة مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا من خلال عملية التفاعل، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته كما ان التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به[1]، وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية من بينها نظام الأمن الجماعي الذي ظهر مع الانفتاح الذي ميز النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى كبديل عن نظام توازن القوى، وكان أول تطبيق له في ظل عصبة الامم المتحدة ثم في اطار هيئة الامم المتحدة لمنع نشوب الحروب واحتوائها والتركيز على الوسائل والأساليب السلمية لحل النزاعات بين الدول.

وفي ظل الانفتاح الدولي والعولمة أصبح من الصعب على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية نظرا لزيادة درجة الربط بين البيئتين الداخلية والخارجية، وأصبح بذلك ما يحدث في مختلف انحاء العالم يمس مصالح وأمن الدول بشكل مباشر حتى وان كانت الأحداث بعيدة عنها جغرافيا.

هذا ما حاول **جوزيف ناي وروبرت كيوهان** التعبير عنه بالاعتماد المتبادل، فهذه الوضعية جعلت سياسات الأمن لا تصاغ بالاعتماد على متغيرات وعوامل داخلية فقط، بل اصبحت تتفاعل بشكل كبير

---

[1] محمد نبيل فؤاد، **حلف الشمال الاطلسي (الناتو): النظام العالمي الاحادي ومشروع الشرق الاوسط الكبير**، القاهرة: دار الجمهورية للصحافة، 2007، ص ص 14-15

مع العوامل الخارجية، فمصادر الخطر أصبحت عالمية لا تهدد الأمن القومي لدولة منفردة بل مجموعة من الدول، مما يعني ضرورة صياغة سياسة أمنية وطنية كجزء من سياسة أمنية عالمية لمواجهة التهديدات الجديدة.

فقد أدى تزايد السكان والمشاكل المتعلقة بمحاولة الوصول الى الموارد والأسواق الى توجيه اهتمام أكبر الى قضايا الأمن الاقتصادي العالمي، فالحرمان والفقر ليسا مصدرين للأزمات الداخلية فحسب، ولكنهما قد يؤديان الى توتر فيما بين الدول اثناء بحث هذه الاخيرة عن الموارد، كما ان الضغوط الاقتصادية من شأنها ان تشجع علىو جود توتر اجتماعي داخل الدول، الأمر الذي يمكن ان يكون له عواقب على الأمن الدولي، كالهجرات التي حصلت في السنوات الاخيرة وما نشب عنها من صراعات تتعلق بالهوية[1]، اضافة الى المشاكل البيئية، الارهاب، الامراض والاوبئة، ندرة الموارد خاصة منها المياه والطاقة. كلها تهديدات أصبحت تستدعي اكثر من أي وقت مضى جهودا دولية لمواجهتها،لأنها لا تهدد دولة بمفردها بل طبيعتها ودرجة الترابط الكبير بين الدول جعلت من تأثيرها عالميا.

4- المستوى الفردي:

هناك العديد من التشريعات الدولية التي تختص بالافراد مثل ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة من تأكيد على الحقوق الأساسية للانسان، التي تعززت بالاعلان العالمي لحقوق الانسان سنة 1948، وكذلك اتفاقيات جنيف الاربعة لعام 1949 لحماية الافراد في الصراعات المسلحة وادانة العنصرية، كما ان القانون الجنائي الدولي يعد من أهم ضمانات حقوق الانسان والجماعات[2].

وقد توالت المبادرات لطرح مفهوم الأمن الانساني، الا أنه لم يكن لها صدى كبير في طرح المفهوم على اجندة العلاقات الدولية ففي عام 1966 ظهرت نظرية سيكولوجية كندية باسم " الامن الفردي " individual security، ومع بداية السبعينيات بدأت تظهر مجموعة من التقارير لبعض اللجان ومنها جماعة نادي روما، واللجنة المستقلة للتنمية الدولية، واللجنة المستقلة لنزع السلاح والقضايا الأمنية، وقد أكدت تلك اللجان على أهمية تحقيق أمن الفرد وضرورة دفع الاهتمام نحو مشاكله[3].

وفي أعقاب انتهاء الحرب الباردة وما صاحبها من تحولات في البيئة الأمنية الدولية، وظهور نوع جديد من التهديدات تستهدف الفرد بدرجة كبيرة (النزاعات العرقية، الارهاب، الفقر، الاوبئة، الامراض، المجاعة،...)، اصبحت هناك ضرورة للتوظيف السياسي لمفهوم الأمن الانساني، الذي جوهره الفرد،

---

[1] جون بيليس وستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص ص 415 - 416
[2] لخميسي شيبي، مرجع سبق ذكره، ص 18
[3] جمال منصر، " تحولات في مفهوم الامن...من الوطني الى الانساني "، في: **الملتقى الدولي: الجزائر والامن في المتوسط: واقع وآفاق**، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص 299

ويعنى بالتخلص من كافة التهديدات المختلفة حتى يشعر ذلك الفرد بالطمأنينة والاستقرار، وكان أول استعمال رسمي لمفهوم الأمن الانساني سنة 1994 في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي[1].

وأمن الأفراد يقصد به صون كرامتهم وتلبية حاجياتهم المادية والمعنوية وتحسين نوعية حياتهم حتى يحققون رفاهية العيش. فالتهديد العسكري لم يعد الخطر الوحيد المتربص بالانسان، فالحرمان الاقتصادي وعدم وجود ضمانات كافية لحقوق الانسان الأساسية، والعيش الكريم أصبحت من أهم التهديدات التي يتعرض لها الأفراد، ومن أجل تحقيق أمنهم الانساني لابد من تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وصون حقوق الانسان وحرياته والحكم الرشيد والمساواة الاجتماعية وسيادة القانون.

هذا ما حاول توضيحه الأمين العام السابق للامم المتحدة " كوفي عنان " من خلال تعريفه الشامل للأمن الانساني، حيث يقول:

" أبعد من غياب العنف المسلح، فهو يشتمل على حقوق الانسان والحكم الرشيد والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية والتأكيد على أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة لبلوغ احتياجاته الخاصة، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي ايضا خطوة نحو تقليل الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات فتحقيق التحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة في ان ترث بيئة طبيعية وصحية، هذه هي الاركان المترابطة لتحقيق الامن الانساني ومن ثمه الامن القومي"[2]

ان الانتقال من المستوى الوطني الى المستوى الفردي في تحليل مسألة الأمن هو من أهم اسهامات المدرسة النقدية في الدراسات الأمنية، حيث يتم الانتقال من الأمن كمفهوم يقوم على اساس بقاء الدول الى مفهوم يقوم على اساس بقاء الافراد والشعوب[3] ، فقد تكون الدولة آمنة على صعيد التهديدات الخا جية لكن مواطنيها غير آمنين، بل قد تكون هذه الدولة ذاتها مصدرا للقلق والتهديد بالنسبة لمواطنيها جراء سياسة هذه الاخيرة الداخلية والخارجية.

---

[1] Jean Francois Rioux, Raoul-Dandurand.Coll, " La sécurité humaine. Une nouvelle conception des relations internationales", Montréal, Chaire Raoul Dandurand en études stratégiques et diplomatiques,2001, dans: **Etudes internationales**, Québec: Institut québécois des hautes études internationales, Vol.34, No.2, juin 2003, p21

[2] عبد النور بن عنتر، " تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية "،مرجع سبق ذكره، ص20

[3] وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية**، الجزائر: مؤسسة الشروق للاعلام والنشر، 1994، ص ص 117 - 118

المبحث الثاني: مفهوم الأمن ضمن مختلف الاتجاهات النظرية

يميز المختصون في الدراسات الامنية بين منظورين رئيسيين يتميز كل منهما بتصوره الخاص للمقصود بمفهوم الأمن وأبعاده وطبيعته، هما: المنظور التقليدي الذي يتمسك اصحابه بالطابع العسكري للأمن وبالدولة كوحدة مرجعية له، وهنا تبرز الواقعية بشقيها الكلاسيكية والبنيوية كأهم ممثل لهذا المنظور، والمنظور النقدي الذي يتشكل من مختلف المقاربات التي تنادي باعادة النظر الجذرية في منطلقات التقليديين لتعطي مفهوما أشمل وأبعادا متعددة للأمن.

المطلب الاول: مفهوم الأمن ضمن الدراسات الأمنية التقليدية

تشترك الدراسات الأمنية التقليدية في خاصية رئيسية، وهي اعتبار الدولة المرجعية الوحيدة للأمن، وهو ما تقره الواقعية والليبرالية، وتشترك المدرستان في فكرة المركزية الفوضوية في التحليل، فبالنسبة للمنظور الواقعي تعتبر فوضوية النظام الدولي محددا اساسيا للعلاقات بين الدول، وأن النظام الدولي في الاصل غير آمن وهو ما يجعل الدول تتنافس على الأمن من خلال تطوير القوة العسكرية[1]، مما ينجم عليه معضلة أمنية. اما اصحاب المنظور الليبرالي فهم اكثر مرونة بخصوص تأثير فوضوية النظام الدولي على سلوك الدول، فالتعاون بالنسبة لهم من الممكن ان يتحقق، مما سيحد من المعضلة الامنية، لان التعاون يمكن ان يقود الدول الى تطوير مستويات عالية من الامن.

الفرع الاول: الأمن ضمن المنظور الواقعي

لقد هيمن المنظور الواقعي على الفكر الاكاديمي للعلاقات الدولية عموما وعلى الدراسات الأمنية بصفة خاصة، وذلك طيلة فترة الحرب الباردة، حيث شهد هذا المنظور زخما فكريا لافتا على صعيد المواقف والافتراضات الأساسية حول مفهوم الأمن، فاعتبر هذا الأخير من صلاحيات الدولة. فكان التركيز على الأمن الوطني الذي يرى في الدولة وحدة تحليل أساسية، وحصر التهديدات الامنية في العسكرية والخارجية منها.

[1] Rafaela Rodriguez De Britom, " Securiting Climate Change : Process And Implications ", University Of Coimbra, Paper prepared for the XXI IPSA World Congress of Political ScienceSantiago de Chile, July 12-16, 2009, p11, at:
http://paperroom.ipsa.org/papers/paper_2420.pdf

الا أنه ومع نهاية الحرب الباردة ظهرت دعوات داخل هذا المنظور تنادي بتوسيع مفهوم الامن ليصبح قادرا على التعاطي مع القضايا الجديدة، تبلورت خاصة مع اعمال **باري بوزان** وشكلت همزة وصل بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية للأمن.

وفيما يخص التحليل الواقعي للأمن، فان هذا الأخير يركز على الدولة القومية كوحدة مرجعية للأمن، أي أن الأمن الواجب تحقيقه هو أمن الدول فحسب ضد أي تهديد عسكري خارجي يهددها او يهدد تكاملها الاقليمي أو سيادتها أو استقرار نظامها السياسي، أو يمس احدى مصالحها القومية، وفي سبيل تحقيق تلك المصالح تعد القوة العسكرية الأداة الأساسية لتحقيق الأمن. وبهذا الشكل فان التصور الواقعي حصر الامن في بقاء الدولة من خلال القوة، فاعتبر الأمن كمشتق من القوة[1].

ولأن الواقعيين قد تعاطوا مع القوة في صورتها التقليدية وحدودها الضيقة التي تم حصرها في بعدها العسكري فقط، فان هذا التصور كان محورا للانتقاد الشديد حتى من داخل التيار الواقعي عبر الواقعية الجديدة.

ووفقا لهذا المنظور لم يكن من المحتمل تحقيق السلام الدائم، وجل ما كان بامكان الدول عمله هو محاولة تحقيق التوازن للقوى مع الدول الأخرى لمنع أي منها من تحقيق السيطرة الشاملة، وهذا ما اكده كل من **ادموند كار** E.H.Carr و **هانز مورغنتاو** Morganthau.[2] ويشاركهم العديد من الكتاب الواقعيين الجدد في وجهة نظرهم هذه، أمثال **كينيث ولتز** Kenneth Waltz **وجون ميرشايمر** John Mearsheimer، الذين بنوا تصورهم للأمن انطلاقا من مسلمة مركزية هي الحالة الفوضوية للنظام الدولي، والمقصود بها هو غياب سلطة مركزية عليا قادرة على ضبط سلوك الدول. وحسب **والتز** فان مبدأ " كل لنفسه Self help " أو المساعدة الذاتية للحفاظ على النفس هو ما يحكم هذا النظام الفوضوي، وهو مرتبط بتهديد العنف والاستخدام المتواتر للقوة على الصعيد الدولي و ليس الداخلي، وبهذا يعتبر **والتز** أن مبدأ كل لنفسه هو بالضرورة مبدأ العمل في نظام فوضوي، وأن في ظل الفوضوية الامن هو الغاية الاسمى[3].

وما يزيد في فوضوية النظام الدولي حسب **مورغنتاو** هو سلوك الدول التنافسي من أجل القوة وتعزيز المكانة الدولية، هذا السعي من قبل دول يخلق شعورا باللاأمن عند دول اخرى مما يدخلها في

---

[1] Barry Buzan, op.cit, pp 4-17

[2] جون بيليس وستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص 415

[3] Kenneth N.Waltz, **Theory of international politics**, New york : Mc graw-Hill, 1979, pp 102-111-126

سباق نحو تعظيم قوتها بصفة منفردة **self help** لأنها لا تثق في الدول الأخرى فصديق اليوم قد يصبح غدو الغد.

رغم أن الواقعيين الجدد قد احدثوا مراجعة في قضية زيادة القوة العسكرية*، وذلك بفرضيتهم المرتبطة بالجانب الأمني، والتي مفادها ان الدولة تعمل على زيادة قدراتها العسكرية ليس من أجل القوة في حد ذاتها وانما فقط من أجل الدفاع عن أمنها واقليمها وسيادتها، الا أن تصورهم سواء واقعيين كلاسيكيين او بنيويين، هو أن ضمان الامن يبقى مرتبطا ببناء توازنات عسكرية خاصة في ظل الفوضى الدولية، وهذا السعي للحصول على القوة يستمر في مقابل الشعور باللاأمن والتهديد من الطرف الآخر وهو ما يؤدي الى المعضلة الامنية **The security dilemma** **.

وبالنسبة للواقعيين، فإن كان التعاون قائم على ارض الواقع، فإنه من الصعب تحقيقه فعليا، وأن الحفاظ عليه أكثر صعوبة، لأن احتمال الغش يبقى واردا، خاصة وأن الدول تركز على تحقيق أرباح نسبية أكثر من الأرباح المطلقة.

وحسب **والتز وميرشايمر**، فإن هناك صعوبة في حدوث التعاون او استمراريته خاصة في ظل البنية الدولية الفوضوية، ومع ذلك فهما لا ينكران وجود تعاون قائم بين الدول في أغلب الأحيان، وأن هناك فرصا للتعاون فيما بين الدول أكثر مما كانت عليه في الماضي. وفي نفس الوقت فإنهما يقولان أن هذا التعاون محدود، لأن الدول كانت وستبقى خائفة من قيام الآخرين بنقض اي اتفاقية تعقد وقيامها بتحقيق سبق عليها، خاصة اذا تعلق الأمر بإتفاقيات الحد من إنتشار الأسلحة، ففي هذه الحالة يعتبر الأمر مخاطرة كبيرة بسبب طبيعة التقنيات العسكرية الحديثة التي من شأنها أن تحدث تحولا كبيرا في ميزان القوى بين الدول[1].

---

* بالنسبة للواقعيين الجدد لم يعد من الضروري العمل على الحفاظ على الامن عبر الآليات العسكرية فحسب بل صار للاداة الاقتصادية فاعلية في ذلك ايضا، اضافة الى الوسائل التكنولوجية والثقافية مثلما يعتقد جوزيف ناي ، ولهذا ونجد والتز قد نقح مفهوم القوة القوة واستبدله بالقدرة، فاعتبر ان ان قوة الدولة هي مجموعة من القدرات المتداخلة فيما بينها (حجم السكان، الامتداد الجغرافي لاقليم الدولة، الثروات الطبيعية، الاستقرار السياسي، القدرة العسكرية،...) ف والتز عكس مورغنتو لا يعتبر القوة هدف في حد ذاته بقدر ما يعتبر ما يعتبرها وسيلة لنيل استقلالية اكثر في السلوك واحراز التوازن على المستوى الدولي.

** كان اول من اوضح فكرة معضلة الامن في خمسينات القرن العشرين هو **جون هرتز John Hertz** الذي يقول: " انها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الامنية بدافع الاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات الى ازدياد تعرض دول اخرى للخطر، حيث ان كل طرف يفسر الاجراءات التي يقوم بها على انها اجراءات دفاعية ويفسر الاجراءات التي بها الاخرون على انها تشكل خطرا محتملا". وبناءا على وجهة النظر هذه فان الدول التي تعيش ضمن بيئة يحرص كل طرف فيها على تغليب مصالحه مثل بيئة النظام الدولي، تصطدم بشكوك يصعب تبديدها ازاء الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها الدول الاخرى، فهل يقصد بهذه الاستعدادات مجرد الدفاع عن النفس ام انها جزء من خطط اكثر عدوانية؟ وحيث ان الشكوك صعبة التبديد، تبقى الدول في حالة من عدم الثقة بعضها بعض، ومن هذا التفاعل تنشا دوامة من الفعل ورد الفعل وازدياد مخاوف الطرفين مما يجعل احتمال قيام الحرب امرا ممكنا دائما، وهذا الخوف وعدم الثقة هو اساس المعضلة الامنية.

[1] جون بيليس وستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص 420

أما بالنسبة لإهتمام الدول بالمكاسب النسبية عن المكاسب المطلقة، فالعديد من اتباع الواقعية الجديدة يعتبرون ذلك معيق لعملية التعاون الدولي، الذي يقوم على الموازنة بين المكاسب التي تحققها الدول المنظوية في منظومة تعاونية واحدة، الا أن الدول تسعى الى تحقيق الحد الاقصى من المكاسب على حساب باقي الدول الأطراف ضمن بيئة دولية يسودها الشك وانعدام الثقة وهو ما يعقد عملية التعاون[1].

وخلافا لآراء اولئك الواقعيين الجدد امثال **والتز وميرشايمر** المتشائمين بشأن التعاون الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة، نجد من الواقعيين أمثال: **ستيفن والت** Stephen Walt **وجاك سنايدر** Jack Snyder يفضلون الإستراتيجيات التعاونية لتقليص أخطاء وإدراكات وحسابات الدول وصناع القرار، ومنها تكوين علاقات دبلوماسية خاصة مع القوى الكبرى لتحقيق أمنها، فيمكن تخفيف المعضلة الامنية عبر المزيد من التعاون بين الدول التي تدرك الأخطار التي تنطوي عليها المنافسة والسباق نحو التسلح.

ويرى **تشارلز غلاسر** Charles Glaser أنه :" خلافا للحكمة التقليدية، فإن النزعة العامة القوية للخصوم في التنافس ليست نتيجة منطقية حتمية للافتراضات الأساسية للواقعية البنيوية"[2]، ومع أن **غلاسر** ينطلق من نفس الافتراضات الواقعية البنيوية بإعتماده النظام الدولي كمستوى للتحليل، الا أنه على عكسهم، قد أكد على وجود إمكانات كبيرة للخصوم لتحقيق أهدافهم الأمنية على وجه أفضل عبر السياسات التعاونية بدلا من السياسات التنافسية، اذا توفرت ظروف معينة، ليصبح الأمن مشروطا بالظروف السائدة في حينه، ولهذا فمفهوم الأمن هو مفهوم متغير مرتبط اساسا بتحولات البيئة الدولية ومن هنا جاء اصطلاح الواقعية المشروطة contingent realism، كتمييز لأصحاب هذه الافكار عن باقي الواقعيين. وتقوم الواقعية المشروطة على ثلاث انتقادات أساسية للواقعية البنيويةو هي: [3]

- رفض نزعة المنافسة المتأصلة في الواقعية البنيوية، فسلوك الدول ضمن عالم تتسم فيه العلاقات الدولية بنزعة العون الذاتي لا يعني بالضرورة أن الدول مقرر عليها المنافسة الدائمة التي تؤدي الى الحرب، وخير مثال على ذلك هو تفضيل الدول في السبعينيات و الثمانينيات من القرن العشرين للتعاون لخفض المخاطر المقترنة بسباق التسلح بدلا من مواجهة أخطار الإنخراط في سباق التسلح الذي ساد معظم سنوات الحرب الباردة.

[1] Klaus .G.Giesen, **l`ethique des relations internationales: les theories Anglo-Americaines contemporaines**, Bruxelles: Bruylant, 1992, p 27

[2] لخميسي شيبي، مرجع سبق ذكره، ص 43

[3] جون بيليس وستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص ص422-423

- على عكس الواقعية البنيوية التقليدية التي تؤكد على مسألة المكاسب النسبية، فإن أصحاب الواقعية المشروطة يرون بأن الدول كثيرا ما تلجأ إلى التعاون لتفادي المخاطر التي تقترن بالسعي وراء المزايا النسبية، إذ يشيرون إلى أنه من الأفضل أمنيا في غالب الأحوال قبول التكافؤ التقريبي بدلا من السعي لتحقيق أقصى المكاسب، وهو ما قد يفتح الباب واسعا أمام سباق التسلح الذي يؤدي على المدى البعيد إلى تهديد أمن الجميع.

- يقر أصحاب الواقعية المشروطة بأن الغش ينطوي على مخاطر، لكن ما يرفضونه هو المبالغة في التأكيد على الغش ويرى كل من **شيلينغ** Schelling و**هالبرين** Halperin بأنه: " يمكن الإفتراض بأن إتفاقية تترك احتمالا لحدوث الغش هي إتفاقية غير مقبولة أو أن من شأن الغش أن يؤدي بالضرورة إلى مكاسب هامة إستراتيجيا"، فالأخطار التي ينطوي عليها الحد من الاسلحة قد تكون مقبولة أكثر من الأخطار التي ينطوي عليها سباق التسلح.

وهناك ايضا من الواقعيين الجدد من يشاركون الشرطيون في رأيهم المتفائل حول التعاون، ولعل أهمهم **باري بوزان،** الذي جاء بمفهوم " الفوضى الناضجة Mature Anarchy "، حيث اعتبر **بوزان** أن أهم ما ميز سنوات الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين هو الظهور التدريجي لنوع من الفوضى الأكثر نضوجا تدرك فيها الدول الأخطار الشديدة التي تنطوي عليها مواصلة المنافسة الشديدة في عالم نووي[1]

ويقترح بوزان مفهوم " مركب الأمن security complex " والمقصود به مجموعة دول ترتبط همومها أو هواجسها الأمنية الأساسية إرتباطا وثيقا فيما بينها مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن دولة بمعزل عن أمون الدول الاخرى[2]، وفي هذا الصدد يقول **بوزان** : " **ان الدول تزداد إدراكا بأن أوضاع الأمن الوطني مترابطة، وأن السياسات الأمنية مبالغ في انطوائها على الذات، بصرف النظر عن مدى إغراءاتها الشوفينية تؤدي إلى عكس الغرض منها في خاتمة المطاف**"[3].

والمركب الأمني يقوم على الإعتماد المتبادل، أو ما يطلق عليه بعض الواقعيين " الخوف المتبادل"، حيث أن العامل المحدد في تعريفه هو ذلك المستوى من الخوف والتهديد الذي يشعر به اعضاؤه بشكل متبادل، وقد استلهم بوزان هذا المفهوم من فكرة " المجتمع الامني " **لكارل دويتش.** كما يعرفه **روبرت جيرفيس** Robert Jervis بأنه: " المجمع الأمني يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه

---

[1] جون بيليس وستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص 423
[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للامن الجزائري** ، مرجع سبق ذكره، ص 21
[3] لخميسي الشيبي، مرجع سبق ذكره، ص 44

اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة كافية بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر اٍليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض "[1].

ويضرب **بوزان** مثالا بدول الشمال التي تحولت اٍلى جماعة أمنية بعد أن خاضت حروبا عسكرية وسباقا للتسلح باوروبا عبر " عملية نضوج "، أنتجت مجتمعا متساندا منذ معاهدة روما التي أرست الأمن، وأصبح حل الخلافات فيما بين أعضاء هاته الجماعة من خلال الحلول السلمية التي يدعمها التوافق في الرأي ضمن الاٍتحاد الأوروبي، وهذه التجربة يمكن نقلها اٍلى نظم اٍقليمية أخرى من خلال اشكال نامية للتعاون الاقتصادي والسياسي.

وعموما ميز **باري بوزان** واول ويفر Ole Waever بين عدد من المركبات الأمنية الشائعة في النظام الدولي التي تساعد على تحليل العلاقات الأمنية الدولية وهي: [2]

1/ مركب الأمن الاٍقليمي العام: يغلب عليه طابع نظام وستفاليا، حيث يتكون من دولتين فأكثر تسوده العلاقات الأمنية العامة ويتسم بخاصية الفوضى، حيث تتمتع كل الدول بالسيادة والبحث الذاتي عن الأمن (في منطقة الخليج نجد ايران والسعودية، في جنوب آسيا نجد الهند وباكستان).

2/ مركب الأمن الاٍقليمي المركزي: ينتشر هذا النموذج في المناطق الأكثر مؤسساتية ووظيفية، وخير الأمثلة عليه الاٍتحاد الأوروبي الذي يعكس المستويات العالية من النضج والتأسيس للعلاقات الأمنية عبر الاٍقليمية، تسيطر على هذا النموذج الأجندة السياسية والاٍقتصادية والبيئية والاٍجتماعية لكن ينظر لها دائما بعيون أمنية.

3/ مركب الأمن الاٍقليمي للقوة العظمى: يتضمن هذا النموذج أكثر من قوة عظمى مثل حالة شرق آسيا أين نجد الصين واليابان، تتفاعل العلاقات الأمنية الاٍقليمية حولها، وتظهر آثار هذا النوع من المركبات الأمنية في اسقاط القوى العظمى لقوتها ونفوذها نحو المناطق المتاخمة، ويتم تحليل مركبات الأمن الاٍقليمية للقوة العظمى بطريقة مختلفة من حيث الانخراط المتعدد لها على المستوى الاٍقليمي والعالمي بحيث يؤثر توازن القوى الاٍقليمي في المستوى العالمي، التأثير المتزايد للقوة العظمى عبر المناطقي سوف يؤدي بالنهاية الى ربط مركبات الأمن الاٍقليمية بعضها ببعض وتصبح أكثر نضجا كما يعتقد **بوزان** وهكذا يتبلور مستوى ما فوق اٍقليمي.

---

[1] المرجع نفسه، ص 424

[2] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ، ص ص 309 - 311

4/ المركب الاعلى: يتميز بوجود تفاعلات أمنية ما بين اقليمية كثيفة وقوية مثل التفاعلات ما بين جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا فهي قوية بسبب التخطي المتكرر لتدخل القوى العظمى وفرض نوع من أنماط التفاعل الأمني، فلا تستطيع الصين واليابان فك تدخلهما العالمي عن نظيره الإقليمي.

ان البناء النظري للدراسات الأمنية من المنظور الواقعي يركز بشكل واضح على الدولة كموضوع مرجعي للأمن، فرغم كل التحولات التي عرفها النظام الدولي بعد الحرب الباردة، الا أن أغلب الواقعيين الكلاسيكيين والجدد يرفضون اعادة صياغة مفهوم الأمن خارج اطاره الضيق المرتبط بالقوة العسكرية وبقاء الدولة وسلامة سيادتها.

ومع ذلك هناك دعوة من قبل بعض الواقعيين البنيويين لتوسيع مفهوم الأمن، خاصة من اولئك المنتمين الى " مدرسة كوبنهاجن " امثال **باري بوزان،** من خلال مؤلفه الشهير: " الشعوب، الدول والخوف" سنة 1983، الذي حمل دعوة صريحة لإعادة النظر في مفهوم الأمن ومجالاته، وهو ما سنتناوله لاحقا ضمن الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية.

الفرع الثاني: مفهوم الأمن ضمن المنظور الليبرالي

رغم الصخب الذي احدثته وتحدثه المدرسة الواقعية بإتجاهاتها المختلفة في تفسيرها للأمن، فإن المدرسة الليبرالية كان لها هي الأخرى أثر واضح على الدراسات الأمنية، وقد شهدت الليبرالية الجديدة خاصة تطورا كبيرا في سبعينيات القرن العشرين تزامنا مع تطور نظرية الإعتماد المتبادل والعلاقات الاقتصادية الدولية وتشابكها وهو ما يعبر عنه الليبراليون بشبكة العنكبوت Cob.Web، وقد أوجدت هذه التغييرات الفرص لتقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول وإرساء أسس للتعاون أكثر، حيث أن التعامل الاقتصادي بين الدول سيخلق شبكة من المصالح المعقدة وبأقل تكلفة، وبالتالي لن يصبح هناك مبرر للدخول في المواجهة العسكرية فيما بين الدول وهنا تلتقي الليبرالية مع الواقعية عبر مبدأ العقلانية.

وقد استمد الليبراليون أفكارهم من ثلاثة أقطاب فكرية مهمة كان لها الأثر البارز في بلورة النظريات الليبرالية الكبرى وهي : أفكار **جون لوك** J.Lock، **ايمانويل كانط** E.Kant ، **وآدم سميث** A.Smith فاعتبر كانط من خلال مؤلفه "مشروع السلام "، بأن الأسباب الرئيسية للنزاعات تكمن في عدم الإستقرار واللاعدالة المتأصلة في حالة الطبيعة، وهنا يلتقي كانط مع الواقعيين في اعتبار الفوضى سببا للحروب، لكنه يتعارض معهم في امكانية التغلب عليها، حيث أنه اقترح اقامة جمهورية دستورية ومعاهدة فيدرالية

بين الدول لإنهاء الحرب ودعى إلى إقامة نوع من التنظيم العالمي بين الدول المتعاهدة، وفعلا تجسدت فكرته في إقامة عصبة الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الاولى[1].

أما جون لوك الذي تحدث عن دولة القانون على اعتبار أن قانون الطبيعة وجد قبل السياسة فإن ليبراليته قد استعملت للدفاع عن حقوق الانسان والدعوة لإعادة التوزيع العالمي للثروة[2]. أما آدم سميث فهو فيلسوف النموذج الرأسمالي كمصدر للتوافق بين المصالح الفردية والمصلحة العامة.

إن الدارس للنظرية الليبرالية سيلاحظ غياب بناء نظري موحد ومتماسك لهذه الاخيرة، حيث أنها مثلت نسقا فكريا متعدد التيارات وهو ما عبر عنه **ستيفن والت** بالعائلة الليبرالية التي تشترك في مرتكزاتها الفكرية وسياقاتها التاريخية، ويبقى العنصر الموحد لمعظم النظريات المسماة ليبرالية هو ارادة تطبيق المبادئ المستوحاة من الفلسفة الليبرالية على حقل العلاقات الدولية (الحرية، الديمقراطية، أسبقية القانون، التنافس الاقتصادي الحر، التسوية السلمية للنزاعات عبر تدخل المؤسسات).

أولا- الأمن الجماعي

إن فكرة الأمن الجماعي هي التصور البديل لليبرالية عن الأمن القومي للواقعية، وحسب قولدستين Goldstein يتمثل الأمن الجماعي في: " تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر"[3]، أي أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي تتعاون وتتحد ضد اي دولة أخرى معتدية، وهي نفس الفكرة التي استند إليها الرئيس الامريكي **وودرو ويلسن** في تصوره لعالم آمن، وقد قرر هذا الأخير بعد نهاية الحرب العالمية الأولى إنشاء عصبة الأمم المتحدة التي تقوم على أربعة عشرة ركيزة من شأنها تحقيق السلم والأمن وعالم مستقر بلا حروب.

وقد نصت المادة 16 من ميثاق عصبة الأمم المتحدة على نظام الأمن الجماعي حيث جاء فيها: " في حالة وقوع حرب من الحروب فانه يتعين على جميع الدول الأعضاء وقف العلاقات الطبيعية مع الدولة المعتدية وفرض العقوبات، وعند الضرورة وضع قواتها المسلحة تحت تصرف مجلس العصبة إذا ما دعت الحاجة إلى استخدام القوة لإرجاع الأمور إلى نصابها "[4]. إلا أن هذا الخطاب سرعان ما تهاوى أمام المصالح الذاتية لكل دولة (اليابان، ايطاليا، المانيا)، وكانت بداية الحرب العالمية الثانية، ومنذ ذلك الحين رجع مفهوم الأمن القومي ليفرض نفسه بقوة في ساحة التفاعلات الدولية خاصة فترة الحرب

[1] مبروك غضبان، **مدخل الى العلاقات الدولية**، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2005، ص335

[2] Peter Sutch, Juanita Elias, **International relations : the Basics** ,London/ New York: Routledge, 2007, p 68

[3] تاكايوكي ياماورا، " مفهوم الامن في نظرية العلاقات الدولية "، ترجمة: عادل زقاغ، في:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html

[4] لخميسي شيبي، مرجع سبق ذكره، ص 48

الباردة، بالرغم من أنه كانت هناك مبادرات عديدة لإنشاء منظمات للأمن الجماعي سواءٍ اقليمية كمنظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية، أو عالمية كهيئة الأمم المتحدة.

يؤكد كل من تشارلز وكلايفورد كوبشان charles and clifford kupchan على أهمية الأمن الجماعي باعتباره طريقة لتعزيز الأمن الدولي، من خلال اقامة مؤسسات للأمن الجماعي توفر آلية أكثر نجاعة لعملية التوازن ازاء طرف معين من خلال ايجاد قوة ضاربة توفر الردع أو اتخاذ اجراءات أكثر صرامة في حال فشل الردع، كما يؤكد أنصار الأمن الجماعي أن هذا الأخير ليس حلا أبديا لمنع قيام الحرب، لكنه يوفر الحد الأدنى لعملية التوازن المنظمة ذات الصبغة المؤسسية، وهو أفضل من عملية التوازن غير المنظمة في ظل الفوضى أو نظام العون الذاتي ، فالهدف منه هو تحسين المنافسة الأمنية بين الدول. وحسب تشارلز وكوبشان هناك ثلاث مبادئ رئيسية على الدول الأعضاء في نظام الأمن الجماعي الاتفاق عليها في علاقاتها مع بعضها البعض وهي: [1]

- التخلي عن استعمال القوة العسكرية والاتفاق على تسوية النزاعات سلميا.
- أن توسع الدول مفهومها للمصلحة الوطنية بحيث يشمل مصالح الجماعة الدولة وهو ما يعني أن كل الدول تقوم تلقائيا وجماعيا بالتصدي للطرف المعتدي بالقوة الساحقة.
- أن تتغلب الدول على الخوف والشك وعدم الثقة التي تسود العلاقات فيما بين الدول وتتعود على الثقة المتبادلة.

وعموما فإن الهدف من كل هذه التدابير وكما هو الحال بالنسبة للمذهب المؤسسي الليبرالي والسلام الديمقراطي والاعتماد المتبادل، هو تحسين المنافسة الأمنية بين الدول من خلال تقليص احتمال أن يصل الحد بالتصاعد المتفاقم غير المقصود الى اندلاع الحرب. وحسب أصحاب فكرة الأمن الجماعي ، فإن فشل عصبة الأمم في الماضي لا يعني فشل هذا النظام تماما، خاصة وأن فترة ما بعد الحرب الباردة قد أوجدت المناخ الدولي الأكثر تجاوبا مع هذا الأخير، وتعد حرب الخليج 1991 كمثال لإجراء أمني جماعي فعال.

ثانيا: الليبرالية المؤسساتية والأمن التعاوني:

ظهر المذهب المؤسسي الليبرالي على يد **روبرت اكسلرود** Robert Axelrod **وروبرت كيوهان** Robert O.Keohane **وجوزيف ناي** Joseph Nye، استجابة لنظرية **كينيث والتز** المتعلقة بالواقعية

[1] جون بيليس و ستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص 431

الجديدة، حيث اعتبرت هذه الاخيرة بأن المؤسسات ما هي إلا تعبير عن سلوكات الدول ضمن نظام دولي يتسم بالفوضوية وأن مدى تحالف الدول أو تصارعها سينعكس حتما على طبيعة تلك المؤسسات الدولية.

ويرى **كيوهان** أن للمؤسسات دور في تحقيق التعاون والإستقرار لأن: " بوسعها توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وجعل الإلتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق، وتعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل "[1] .

على الرغم من تأكيد كل من **كيوهان** و**ناي** على أهمية القوة العسكرية كآلية لتحقيق مصالح الدولة، إلا أنهما يقران بأن المؤسسات تشكل نقطة للتوافق والتفاهم بين الدول، وأن تحقيق المصلحة عن طريق التعاون تكاليفه أقل من تكاليف الحروب، ولأن الدول فواعل عقلانية فالتعاون سيكون أفضل آلية لتحقيق الأمن خاصة عندما تكون الدول إزاء مصالح مشتركة.[2]

وهناك من يعتقد أن ممارسة العنف عبر الإقتصاد قد تحل محل إستخدام القوة العسكرية، وإعلان الحرب من خلال العقوبات الإقتصادية، وحسب **ديفيد بالدوين** David Baldwin فإن للعقوبات الإقتصادية فعالية، وإن كان لابد من تعزيزها وتقويتها بواسطة معايير وآليات أخرى خاصة مع بعض الفواعل التي لا تؤمن بفكرة التعاون والتنظيم الدولي في تفاعلاتها مع الفواعل الدولية الاخرى.

وقد تعزز الطرح الليبرالي المؤسساتي مع توجه العديد من الدول إلى التكتل وتضاعف الجهود لفهم التعاون الدولي في إطار عام وموسع وذلك من خلال الاعتماد على مفهوم " تعددية الاطراف "، ومن أبرز المؤسسات الدولية، نجد الإتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي اللذان نجحا في تطوير نظم أمنية مستقرة، خاصة وأن نهاية الحرب الباردة كانت توحي مسبقا بأن دور هاتين المؤسستين سيؤول إلى الزوال، إلا أن ما حدث هو العكس، حيث شهدنا إستمرارا في التوجه التكاملي الأوروبي عبر الإتحاد الأوروبي وتوسعا متواصلا لحلف الناتو، حيث كان هناك تكيف مع الظروف المستجدة وهو ما يعكس حجة للنجاح المؤسساتي.

ثالثا / الليبرالية البنيوية واطروحة السلام الديمقراطي

اكتسبت فكرة السلام الديمقراطي زخما كبيرا بعد الحرب الباردة، ومفاد هذه الأخيرة هو أن الدول الديمقراطية لا تشن الحرب ضد بعضها البعض وأن الديمقراطيات هي الأكثر ميلا للسلام ومصدرا أساسيا له. وقد ارتبطت هذه الفكرة الى حد بعيد بكتابات مايكل دويل Michael Doyle وبروس راست Bruce

---

[1] المرجع نفسه، ص 427

[2] مبروك غضبان، مرجع سبق ذكره، مرجع سبق ذكره، ص 348

Russet و حسب **دويل**، فإن التمثيل الديمقراطي والإلتزام الايديولوجي بحقوق الانسان، والترابط العابر للحدود الوطنية، كل ذلك يفسر اتجاهات الميل الي السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية"[1]

وبناءا علي هذا فإن غياب هذه القيم لدى الدول غير الديمقراطية سيجعل من هذه الاخيرة في حالة صراع دائم يتغلب فيه منطق القوة.

تعد كتابات **كانط**، مرجعا فكريا أساسيا لأصحاب السلام الديمقراطي خاصة مقالته لعام **1795** المعنونة بـ: "السلام الدائم" Perpetual Peace، حيث حاول من خلالها **كانط** أن يحدد ثلاث عناصر للأمن الدولي وهي:

- التمثيل الديمقراطي الجمهوري
- الالتزام الايديولجي لحقوق الانسان
- الترابط العابر للحدود الوطنية

وهذه العناصر هي ما تفسر ميل الدول الديمقراطية إلى السلام أكثر منه إلى الصراع. وحسب مؤيدي السلام الديمقراطي فالحرب نادرة أو لا وجود لها بين الدول الديمقراطية، حتى في ظل تعارض المصالح، حيث أن هذه الدول لا تسوي خلافاتها من خلال التهديدو إستخدام القوة العسكرية، وإنما تلجأ إلى الطرق السلمية كالمفاوضاتو التحكيم الدولي والوساطة. بالإضافة الى القيود المؤسسية المشتركة.

و عموما، يشتمل السلام الديمقراطي علي مجموعة من المبادئ منها:[2]

- الديمقراطيات تميل إلي تغليب الحروب التي تحارب فيها دول غير ديمقراطية.
- في حروبها التي تخوضها ضد بعضها البعض تتكبد الديمقراطيات خسائر أقل ووقت أقصر من تلك التي تخوضها ضد دول غير ديمقراطية.
- الدول الديمقراطية، عندما تجد نفسها في خلاف مع بعضها البعض فإنها تختار أكثر الوسائل السلمية لحل الخلاف، وذلك راجع للأسباب التالية:[3]

✓ مكانة المؤسسات الديمقراطية في تقييد قدرة القادة على محاربة الديمقراطيات الأخرى أو ببساطة تجعلهم مترددين في إختيار الحرب.

✓ القيم المشتركة بين الدول الديمقراطية تجعل من هذه الدول ترى الثانية مسالمة وغير مهددة.

✓ الديمقراطيات تميل إلي تعزيز الترابط الاقتصادي مما يقلل من احتمال الحرب.

---

[1] جون بيليس وستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص 429

[2] Thomas S. Szayna & Others, **The Emergence of Peer Competitors A Framework for Analysis**, Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2001, p 148

[3] Ibid.p 149

وإن كان أنصار السلام الديمقراطي يجدون أنه بانتشار الديمقراطية وتبني قيمها من طرف الدول سيعم السلام، فإن كل من **جاك سنايدر** Jack Snyder و**ادوارد مانسيفيلد** Edward Mansfield يجدان بأن الدول في المراحل الاولى من التحول الديمقراطي تكون معرضة للمشاركة في الحروب وهو ما يجعل الأمور أسوء[1]. اما **جون قوا** Joan Gowa فيري بأن المعدل المنخفض نسبيا للنزاعات بين الديمقراطيات بعد عام 1945 لا يرجع إلى نوعية الأنظمة السياسية الحاكمة بإعتبارها تحث على السلام، وإنما يعود إلى طبيعة النظام الدولي ثنائي القطبية في تلك الفترة، فالدول الديمقراطية لها مصالح مشتركة ومتماثلة في إحتواء الإتحاد السوفييتي أكثر منها تقاسم قيم ديمقراطية[2].

رابعا/ الإعتماد المتبادل

يعتبر الإعتماد المتبادل من أهم الأفكار التي قدمتها المدرسة الليبرالية حيث يرى فيه أصحابه بأنه وسيلة مهمة توصل المجتمع الدولي إلى السلام وذلك لأن أي دولتين توجد بينهما علاقات اقتصادية وثيقة لا يمكن أن يتحاربا لإشتراكهما معا في التجارة وتداخلهما إقتصاديا، وكذلك خوفا من أن يؤثر النزاع بينهما على رفاهية المواطنين في كل منهما. وقد جاء كل من **كيوهان** و**ناي** بمفهوم الإعتماد المتبادل المعقد[3]، الذي يعني وجود قنوات متعددة للتفاعل عبر الحدود بواسطة العديد من الاشخاص والمؤسسات. وتعد المنظمات الدولية إحدى اهم تلك القنوات لأنها تساعد الدول الضعيفة على مواجهة الدول القوية من خلال تلك الدول في اطار واحد[4].

وفي مؤلف لـ: **روبرت كيوهان** و**جوزيف ناي**، بعنوان: " العلاقات العابرة للقوميات والسياسة الدولية" صدر عام 1972، رأى المؤلفان بأن هناك إتصال وتفاعل متواصل بين الدول في عدة مجالات هي:

- انتقال المعلومات
- العلاقات التجارية المتبادلة
- الانتقال الحر للافكار والافراد
- الانتقال الحر لرؤوس الاموال

---

[1] Edward D. Mansfield and Jack Snyder, " Democratic Transitions, Institutional Strength, and War ", **International Organization**, Vol.56, No.2, Spring, 2002, p 330

[2] Joanne Gowa, " the democratic peace after the cold war ", Department of Politics Princeton University, April 12, 2010, at: https://www.princeton.edu/~pcglobal/conferences/basics/papers/gowa_paper.pdf

[3] Ibid

[4] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات واشكاليات**، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط 1، 2005، ص 70

هذا التعدد والتنوع في مواضيع الأجندة الدولية، وسع من قائمة مجالات العلاقات القائمة ما بين الدول الى القضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، اضافة الى السياسية والعسكرية.

وفي مؤلف آخر لنفس المؤلفين بعنوان" القوة والاعتماد المتبادل "، صدر عام 1977، تطرق **ناي** و**كيوهان** لمفهومين مهمين لتحليل أسباب التأثر المتبادل للدول هما: " **الحساسية** Sensibility" و" **الانكشافية** vulnerability "، والمقصود بالحساسية: عمق وسرعة التغيير الحاصل في الدولة "ب" على اثر تأثرها بالدولة " أ "، بينما يدل مفهوم الانكشافية: عن مدى مقاومة الدولة "ب" لمجموعة التغيرات والمؤشرات التي تحدثها الدولة " أ".

وقد قدم أصحاب فكرة الاعتماد المتبادل مجموعة من الحجج بهدف التأكيد على فكرة أنه كلما زادت علاقات الاعتماد المتبادل بين الدول كلما ساد الأمن أكثر فيما بينها، أهمها: أن عولمة الأسواق العالمية وظهور الشبكات عبر الوطنية والمنظمات غير الحكومية والانتشار السريع لتكنولوجيا الاتصالات الكونية كلها ساهمت في تقويض صلاحيات الدول، وحولت الاهتمام من مسائل الأمن العسكري إلى قضايا الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى هذا الأساس ازدادت أهمية القوة الاقتصادية مقارنة بنظيرتها العسكرية، وطالما أن المجتمعات أصبحت مرتبطة ببعضها اقتصاديا، فإن ارتفاع كلفة فك هذه الارتباطات سيكون المانع الرئيسي لنشوب نزاعات أو تحركات فردية للدول، وخير دليل على ذلك هو أزمة البترول سنة 1973 التي تعتبر المنعرج الرئيسي لمفهوم الاعتماد المتبادل.

وفي الأخير يمكننا القول، بأن الليبراليين قد أعادوا النظر في مسألة الأمن من خلال اقحام فاعلين من غير الدولة، وإدخال أبعاد أخرى للأمن ليشمل تصورهم للأمن: العوامل المؤسساتية، الاقتصادية والديمقراطية وهي أبعاد اعتبرتها الليبرالية أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام. إلا أن هذا لم يمنع إبقائهم للدولة كفاعل مركزي وموضوع مرجعي للأمن مثل نظرائهم الواقعيين، وبهذا كان المفهوم التقليدي للأمن مع الدولة كمرجعية أساسية محل حوار ممتد.

ولكن بعد نهاية الحرب الباردة أصبح مفهوم الأمن متعدد الأوجه وأكثر تعقيدا، وأصبحت الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية تصب اهتمامها على إعادة النظر في الموضوع المرجعي للأمن للتخلص من هيمنة الدولة، وتوسيع مجالات الأمن حتى لا تبقى محصورة في المجال العسكري والإستراتيجي، وهذا ما سنحاول مناقشته من خلال العنصر الموالي.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن ضمن الدراسات الامنية الجديدة - الدراسات النقدية -

إن النقد الموجه للمضمون النظري الخاص بالدراسات الأمنية التقليدية،و المتمحور حول كون هذه الأخيرة قد ضيقت من أجندة القضايا الأمنية واختصرتها في القضايا العسكرية واختزلت الوحدات المرجعية للأمن في الدولة. كان أساس التوجه الجديد في الدراسات الأمنية، بمختلف مقارباتها النظرية، حيث جاءت من أجل توسيع عدسات البحث لتشمل جميع العناصر والمتغيرات وجميع الحقائق المتعلقة بالأمن وليس جزءا منها، كما هو الحال في نظيرتها التقليدية، وبناءا على ذلك طرحوا فكرة "توسيع الأمن"[1].و هو ما يعني أن الدراسات الأمنية يجب أن تهتم بالتهديدات العسكرية وغير العسكرية للأمن مثل التهديدات السياسية والاقتصادية والبيئية التي تواجه أمن الإنسانية ككل، وليس أمن الدول فقط.

وبالتالي لم تعد تهتم هذه الدراسات بالدولة كوحدة مرجعية وحيدة للأمن وإنما أصبحت تركز على أمن الأفراد بصفة كبيرة، ولعل ما أيد هذا التوجه الجديد من التفكير الأمني هو الحقائق التي استفاق عليها العالم في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وبروز مشاكل جمة وحادة على السطح غير تلك التي بنيت عليها الأرضية النظرية الخاصة بالدراسات الأمنية التقليدية[2]، مثل الفقر، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الإحتباس الحراري.... وغيرها من التهديدات الأمنية الجديدة.

و تعرف الدراسات الأمنية الجديدة، بالدراسات النقدية للأمن التي جاءت لمراجعة وإعادة النظر في التصورات التقليدية للأمن، وسنحاول استعراض أهم المقاربات النظرية التي مثلت هذا النوع الجديد من التوجه في الدراسات الأمنية.

الفرع الاول: مدرسة كوبنهاجن والمفهوم الموسع للأمن.

تعتبر مدرسة كوبنهاجن أول المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن وفتح مجالات جديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن العشرين، وقد انطلق رواد هذه المدرسة من إرادة في تأسيس مسار خاص للدراسات الأمنية يسمح بالتغلب على حدود الدراسات الإستراتيجية التقليدية، عن طريق مد مجال البحث إلى أبعد من الجانب العسكري البحث وتعميقه أكثر من العلاقات بين الدول.

ترتكز دراسات مدرسة كوبنهاجن على التجليات الإجتماعية للأمن، ومن أبرز مفكريها نجد **باري بوزان، أول ويفر**، و**جاب دو ويلد** Jaab de wild ، بالإضافة إلى العديد من المفكرين الذين يشتغلون تحت لواء معهد كوبنهاجن لدراسات السلام (Conpenhagen Peace Research Institution).

---

[1] عامر مصباح، **نظريات التحليل الإستراتيجي الأمني للعلاقات الدولية**، الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2011، ص82.
[2] المرجع نفسه، ص 23.

كانت البداية مع توسيع مفهوم الأمن إلى قطاعات جديدة غير القطاع العسكري مع الإحتفاظ بالدولة كموضوع مرجعي وحيد، وتجلى ذلك في مقاربة **بوزان**[1]، الذي فحص الأمن من عدة زوايا، وقد سمحت تحليلاته بتوسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى قطاعات جديدة أوضح بأنها لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، فكل قطاع يمثل نقطة وصل ضمن الإشكالية الأمنية[2].

وقد طورت مدرسة كوبنهاجن التفريق بين القطاعات الخمسة المختلفة للأمن بالإشارة إلى اختلاف العلاقة السائدة داخل كل قطاع ما بين التهديد والموضوع المرجعي (المستهدف بالتهديد) وإدراكه للانكشافات، والفواعل المسؤولين عن نزاع فشل التهديد، حيث أصبحت القطاعات الأمنية تفهم من حيث أنواع هذا التفاعل كما يلي:[3]

- **القطاع العسكري:** حيث تعد الدولة الموضوع المرجعي للأمن،و على النخب الحاكمة الدفاع على سيادتها وسلامة اقليمها من خطر الأطراف الخارجية عبر علاقات القوةو الإكراه.
- **القطاع السياسي:** هنا النظام الاجتماعي والاستقرار التنظيمي لبنية الإدارة معرضان للخطر، يركز هذا القطاع على علاقات السلطة، القيادة والايديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها بما يكفل تحقيق الاستقرار السياسي والتنظيمي.
- **القطاع الاقتصادي:** إن التموين الخارجي قد يشكل انكشافا (ضعفا) في حالة توقف الاستيراد، وبصورة أعم تهديدا لرفاهية الشعب لذا يغطي هذا القطاع العلاقات التجارية، الإنتاج والتمويل
- **القطاع المجتمعي:** الجماعات هنا الموضوع المرجعي للأمن، هذه الأخيرة تطلب حماية شرعية من المؤسسات ضد التهديدات التي تتحدى هويتها وتلاحمها، فهذا القطاع يتعلق بالهوية الجماعية للكيانات السياسية.

رؤية **باري بوزان** للأمن قد تأست على مفهومي المستويات في القطاعات،و النسبة للمستويات فقد اعتمد **بوزان** على المستويات الثلاث للتحليل التي حددها **كينيث ولتز**: الفرد، الدولة والنظام الدولي، وحسب **بوزان** فإن أمن الفرد وأمن النظام الدولي يبقى تابعا لأمن الدولة باعتبارها الوحدة المرجعية الأهم، ولكنها ليست الموضوع الوحيد لفهم السلوكيات الأمنية. فالدولة تتشكل من ثلاث مكونات (القومية، القاعدة

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** ، مرجع سبق ذكره، ص24.
[2] المرجع نفسه، ص 16.
[3] Barry Buzan, Ole Waever, Barry & Jaap Wilde, **Security: a New Framework for Analysis**, London: Lynne Rienner Publishers, 1998, p 7

الفيزيائية للدولة - الشعب والموارد - والمظهر السياسي للدولة ممثلا في نظامها السياسي والإداري) لذا يسهل تصور التهديدات لأي من هذه المكونات.

وبالرغم من التوجه الواقعي **لبوزان** وإقراره بمركزية الدولة كمرجعية لموضوع الأمن، إلا أنه عند عمله على "الأمن المجتمعي" كقطاع للأمن أدرك أنه يرمي إلى أمن الدولة ضد المجتمع الذي سيكون أقل أمنا، وهذا ما فتح خيارات على موضوع مرجعي آخر يرتبط جماعيا إلى درجة تهديد بقائه من حيث الهوية وأثار أهمية قضية التمييز ما بين الموضوع المرجعي الذي يجب تأمينه وأمن الفواعل الأمنية الذين يتحدثون عن هذا الأمن، ومنه إمكانية تعدد المواضيع المرجعية استجابة للسؤال " أمن ماذا ؟ [1].

ويعتبر مفهوم "الأمن المجتمعي" واحدا من أهم الإضافات إلى حقل الدراسات الأمنية، وقد طور هذا المفهوم داخل مدرسة كوبنهاجن من طرف **أول ويفر** ومجموعة من الباحثين، الذين اختلفوا في طرحهم للمفهوم عن **بوزان**، خاصة حول مكانة الدولة في تحليل المسائل الأمنية.

اقترح **ويفر** نقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى المجتمع الذي رفعه إلى مصاف موضوع مستقل، وكان هذا بمثابة القطيعة مع الدراسات التقليدية[2]. فأصبح الأمن المجتمعي يتعلق بقدرة المجتمع على الثبات على سمته الأساسية في ظل تغيير الظروف الفعلية أو التهديد المحتمل[3].

ويرى **ويفر** أن العولمة الحالية أثرت على الدول، لكن ليس بالدرجة ذاتها التي أثرت بها على المجتمعات[4]، فالدول عرفت تغييرا في وظائفها في ظل العولمة دون أن تلغي هذه الأخيرة من سيادتها، أما المجتمعات فإن هويتها أصبحت على المحك في مواجهتها لمجموعة من الظواهر الجديدة، كتصاعد وتيرة الهجرة،و الاستيراد الكبير للسلع الثقافية الأجنبية، وتصاعد ديناميكية الاندماج ضمن كيانات أوسع. وهي كلها ظواهر تهدد هوية المجتمع، حيث أصبح الخوف المرتبط بانعدام الأمن، بالآخر، بالهجرة، بضياع القيم الثقافية وأنماط المعيشة، هو ما يشغل الأفراد.

بهذا الشكل يصبح الأمن الإجتماعي مرادفا للبقاء الهوياتي، الذي يعني التمييز بين "نحن" و "هم"، بمعنى أن كل ما يشكل تهديدا وجوديا لبقاء "نحن" (سواء كان أمة، عرق، جماعة دينية) يعتبر فرضيا أمنيا، وفرضيا لأن التهديدات ضد الأمن المجتمعي ذاتية أكثر مما هي موضوعية كما يقول **ويفر**[5].

---

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] عبد النور بن عنتر، " تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية "، مرجع سبق ذكره، ص 58

[3] Ole Waever, Barry Buzan, M.Kelstrup & P.Lemaitre**, Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe**, London: Pinter, 1993, p 23

[4] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، ص 25.

[5] المرجع نفسه، ص 26.

من الإسهامات الأصيلة لمدرسة كوبنهاجن نجد مفهوم " الأمننة "، وتهدف دراسة الأمننة إلى كسب فهم متزايد ودقيق حول: من يؤمن؟ ومما يؤمن؟ (القضايا والتهديدات)، لمن؟ (المواضيع المرجعية)، لماذا؟ بأية نتائج؟ وتحت أي شروط؟ وهذا ما يفسر متى تكون مقاربة الأمننة ناجحة[1]، وبهذا يمكننا القول بأن الأمننة تهدف إلى تجاوز الصعوبات التي تواجه تقديم تعريف للأمن يمكن أن يحظى بالإجماع، حيث أن الأمننة تسمح بتكييف رهانات وقضايا ما على أنها تهديدات أو مشكلات أمنية تتطلب معالجة استثنائية.

يعد **اول ويفر** أول من تحدث عن فكرة الأمننة في أواخر الثمانينات، وطورت من خلاله أيضا بشكل تدريجي بالتعاون مع **باري بوزان** و**جاب ويلد** من خلال مؤلف "الأمن: إطار جديد للتحليل- Security: a new frome work for analysis " صدر عام 1998، وقد تم تعريف الأمننة من قبل أولئك على أنها: "السياق الخطابي الذي من خلاله يبنى الفهم/ الإدراك التاذاتاني* داخل الجماعة السياسة لحماية قيم موضوع مرجعي من تهديد موجود عبر الدعوة لاتخاذ التدابير الاستثنائية للتعامل مع هذا التهديد"[2].

هكذا اقترحت مدرسة كوبنهاجن انطواء التهديد الأمني على مخاطر موجودة تتطلب إجراءات طارئة، ومثل هذا الخطر موجود ومعترف به ومخصص بالذكر من خلال الخطاب[3] ومنه تصبح أية قضية "مشكلة أمنية" إذا بنيت كتهديد، ويصبح أي شيء مشكلة أمنية عندما تعلن النخب على أنه كذلك[4]. فالحديث عن مشكل ما على أنه أمني يعني حصر الخطاب حوله ضمن منطق (تهديد/ دفاع) مما يتطلب ضرورة تدخل الدولة، ويعطي **ويفر** مثالا بالهجرة التي باتت تعد رهانا أمنيا منذ أن أصبحت موضوعا لعملية أمننة خلال عشرية الثمانينات، إذ اعتبر المهاجرون كتهديد للهوية الوطنية بمعناها الثقافي. بالرغم من أن الهجرة قبل عملية أمننتها كانت تعالج من مقاربة اقتصادية، حيث كان ينظر إلى المهاجرين كقوى عمل يمكن توظيفها والإستفادة منها.

والأمننة مسار يتم الإنتقال فيه من مرحلة القضايا غير المسيسة أي غياب القضية عن النقاش العام وعملية اتخاذ القرار، إلى مرحلة ثانية تصبح القضايا فيها مسيسة، أي أنها تصبح جزءا من السياسة

---

[1] Barry Buzan, Ole Waever, Jaap de Wilde, op.cit, p32

* إن مدرسة كوبنهاجن قد ألهمت برنامج عمل البنائية، ولعل مصطلح التاذاتانية، هو من المفاهيم الأساسية التي جاءت بها البنائية وطورتها و سنناقش المفهوم لاحقا.

[2] Barry Buzan, Ole Waever, **Regions and powers the Structure of International Security**, New York: Cambridge University Press, 2003, p 491

[3] Michelle Pace, **The Politics of Regional Identity: Meddling With Mediterranean**, London/New York: Routledge, 2006, pp 5-6.

[4] Ole Waever," Securitization and Desecuritization ", in: Ronnie D. Lipschutz (Ed.), **On Security**, New York: Columbia University Press, 1998, p 36

العامة تتطلب قرارا حكوميا وتخصيص موارد معينة، وأخيرا في نهاية المسار تصبح القضايا مؤمننة بحيث تقدم كتهديدات وجودية تستدعي إجراءات استثنائية وأفعال خارج حدود الممارسة السياسية الطبيعية[1]، وهو ما يوضحه الشكل (1).

الشكل (1): مسار عملية الأمننة Seuritization/process

قضية غير مسيسة	قضية تم إضفاء الطابع السياسي عليها (تسييسها).	قضية تم إضفاء الطابع الأمني عليها (أمننتها)
- الحكومة لن تقوم بالتعامل مع قضية غير مسيسة أو تتخذ التدابير بشأنها. - القضية لن تطرح للنقاش العام.	- حينها يتم التعاطي مع القضية في إطار الآليات التي أرساها النظام السياسي. - تصبح هذه القضية جزء من السياسة العامة وتستوجب بذلك اتخاذ قرارات وتخصيص إعتمادات مالية، أو وضع هذه القضية ضمن الإطار العام للحكومة أي إرساء آليات الضبط بالشراكة مع المواطنين والمؤسسات غير الرسمية للدولة، وهي إحدى صور صنع السياسة العامة.	- يتم جلب القضية إلى حيز القضايا الأمنية مع ما ينطوي عليه ذلك من الإستعجال والسرية. - الفاعل الذي يتولى عملية الأمننة إنما يقوم بمراجعة النظرة تجاه قضية مسيّسة سلفا واعتبارها تهديدا وجوديا.

المصدر: USA:Orferd University press,2007p112. alf Emmer,"Securitization", in Alan Collins ,"Contemporary security studies" il,0R

وتؤمنن قضية معينة حسب مدرسة كوبنهاغن بناءا على ثلاث عوامل:

- ✓ تؤمنن القضية إذا تقبل الجمهور لحضور التهديد الوجودي
- ✓ أمننة قضية معينة لا تحقق فقط بكسر القواعد أو تقديم التهديد الوجودي لكن بإثبات وجود تهديدات ملموسة للكيان المرجعي.
- ✓ تؤمنن قضية معينة إذا أدت الفواعل الأمنية (القادة السياسيون، الحكومات، المنظمات.....) الفعل الخطابي الذي يخاطب حالة الطوارئ.

إن إسهامات مدرسة كوبنهاغن حول مفهوم الأمننة قد شكلت قاعدة فكرية لدراسات لاحقة، تبنت هي الأخرى فكرة بناء التهديدو الطابع التذاتاني للأمن، هذه الدراسات هي بالأساس الدراسات النقدية.

الفرع الثاني: التصورات النقدية للأمن

إن الدراسات الأمنية النقدية هي مجموعة واسعة من النظريات التي تتحدى النظريات التقليدية للأمن يختلف الكثير منها من نواح هامة، لكنها تشترك بعدد من النواحي أهمها هو التركيز على تهديدات غير عسكرية للأمن وعلى الفرد كوحدة مرجعية للأمن. بالإضافة إلى أنها تعتبر بأن البنى الأساسية

[1] Rafaela Rodriguez De Britom, op.cit, p11

للسياسة الدولية هي بنى اجتماعية وليست مادية صرفة، كما أن تغيير الطريقة التي نفكر بها في شأن العلاقات الدولية يمكن أن يحدث تحولا إلى مزيد من الأمن الدولي.

و تمثلت أهم التصورات النقدية للأمن فيما يلي :

أولا - النظرية النقدية الإجتماعية :

يعتبر **بيل ماك سويني** Bill Mc Sweeny أن الدراسات النقدية للأمن تمثل الدراسات الأكثر تركيزا مقارنة بالدراسات المابعد وضعية الأخرى، أما **ستيف سميث** Steve Smith فيعتبر أن النقد الذي تقدمه هذه الدراسات للدراسات التقليدية للأمن هو الأكثر دعما و الأكثر تناسقا.

يطلق اسم " النظرية النقدية " على تيارين ماركسيين مختلفين في نظرية العلاقات الدولية هما " الغرامشية الجديدة Néogramscisme " و" مدرسة فرانكفورت "، ونجد تأثرا واضحا للأمنيين النقديين بأعمال **روبرت كوكس** Robert cox كأحد أقطاب الغرامشية الجديدة، ويدون بأن دراساتهم الأمنية تهدف إلى مراجعة المفاهيم التقليدية للأمن وتسعى إلى إعادة صياغة وتغيير السياسات الواقعيةو الرؤية الوضعية التي تتعامل مع الواقع وكأنه معطى مسبق غير قابل للتغيير.

بالرغم من أن التصور النقدي للأمن لم ينحصر في توجه واحد، إلا أن الدراسات الأمنية النقدية حسب **كايث كروز**Keith Krause تشترك في دراسة ثلاثة مسائل أساسية هي: كيفية بناء التهديدات، بناء الوحدات المرجعية للأمن(مواضيع الأمن)، ودراسة إمكانية تحول المعضلة الأمنية.[1]

ينطلق أصحاب النظرية النقدية في دراساتهم الأمنية من البحث عن كيفية بناء التهديد، حيث أنهم لا يعتبرون الأمن واقعا موضوعيا، بل هو بناءٍ اجتماعي يصنع عبر عملية خطابية لغوية،وحسب **كان بوث** Ken Booth فالأمن ليس موضوعيا ولا ذاتيا، هو: " الأمن هو ما نفعله ...... إنه ظاهرة تنشأ تذاتانيا، تقدم مختلف.... الخطابات حول السياسات آراءوخطابات مختلفة حول الأمن".[2] أي أن التغيّر في هوية الفاعلين يؤثّر على المصالح، وهو ما يؤثر على سياسات الأمن.

و كما ذكرنا سابقا فإن الدراسات النقدية التي ظهرت سنة 1994، لم تحصر في توجه واحد بل ضمت توجهين رئيسين: [3]

[1] Keith Krause, "A Critical Theory and Security Studies: The Research Program of Critical Security Studies", **Cooperation and conflict**, Volume 33, Issue 3, September 1998, p 306

[2] Pinar Bilgin," crtical theory", in; Williams Paul (ed), **Security Studies: An Introduction**, New York; Routledge, 2008. p 485

[3]Alex macleod, " Les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique ", **Cultures & Conflits**, Paris: L'Harmattan , No. 54, été 2004, pp 6-7

التوجه الاول: تبناه الكنديين **كايث كروز ومكاييل ويليامز** Michael Williams، وقد شدد هذا التصور على ضرورة التحول من التركيز على البعد العسكري في سلوك الدول تحت الفوضى إلى التركيز على الأفراد، الجماعة والهويةو اقتراح تحقيق ذلك من خلال تشجيع الفكر التعدديو المقاربات المتنوعة في الدراسات الأمنية بدلا من تبني مقاربة واحدة[1].

التوجه الثاني: تبناه كل من **كان بوث** و **ريتشارد واين جونز**Richard wyn Jones.و هو التصور الذي يركز على " مشروع الإنعتاق "(Emancipation) بشكل أكبر في إعادة تعريفه للأمن[2]، و فكرة الإنعتاق تعني: " تحرير الشعوب (الأفراد و الجماعات) من القيود الماديةو البشرية التي توقفهم عن تنفيذ ما اختاروا بحرية القيام به..... والحرب و التهديد بالحرب أحد هذه القيود إلى جانب الفقر، القمع السياسي..... لذا يعتبر الأمن و التحرير وجهان لعملة واحدة، و التحرير هو الذي ينتج الأمن الحقيقي وليست السلطة أو النظام، لذا يعد التحرر نظريا الحفاظ على الأمن ".[3]

ويؤكد النقديون عموما على ضرورة توسيع مواضيع الأمن إلى مجالات غير عسكرية، فبالنسبة لهم فإن التهديدات اليومية المؤثرة على حياةو رفاهية أغلبية الشعوب والأمم لا تنجم غالبا عن القوات المسلحة للدول المجاورة بل من الركود الإقتصادي، من الجور السياسي، من ندرة الموارد، من المواجهات الإثنية، من تدمير البيئة، من الإرهاب، من الجريمةو الأمراض[4].

وتوسيع دائرة التهديدات يرافقه حسب النقديين ضرورة مراجعة مرجعية الدول في الدراسات الأمنية، فحسب **بوث** " الظروف تتغير، مواضيع الإنعتاق تتغير أيضا"[5].ولهذا نجد النقديين قد اقترحوا رؤية جديدة للأمن مرجعيتها الأساسية هي الأفرادو الشعوب، فحسب رأيهم: " التفكير الجديد في الأمن ليس توسعيا للموضوع فحسب ، توسيع أجندة القضايا إلى قضايا غير عسكرية"[6]. و لهذا جعل النقديون الإنسان وليس الدولة كمرجعية أساسية للأمن، خاصة و أنهم يركزون على فكرة "الإنعتاق" أي تحرير الأفراد من الإكراهات الماديةو الإنسانية التي تعوقهم عن فعل ما اختاروه، و الدولة حسبهم غير قادرة على ضمان الأمن بهذا المعنى(الإنعتاق)، بل إنها قد تكون هي في حد ذاتها مصدرا لتهديد ولأمن الأفراد و عائق أمام انعتاقهم، خاصة إذا كانت الدولة غير قادرة على تحقيق الإكتفاء الذاتي لمواطنيها، أو حمايتهم من

[1] keith Krause, Michael Williams, "From strategy to security: foundations of critical security studies ",in: Krause Keith & Michael Williams (eds), **Critical Security Studies**, Minneapolis: University of Minnesota Press, 1997, p35
[2] Pinar Bilgin, op.cit, p 100
[3] ken Booth, "Security and Emancipation", **Review of International Studies**, vol.17, n° 4, 1991.p 319
[4] Dario Batistella, op.cit, p 485
[5] Alex macleod, op.cit , p 7
[6] Pinar Bilgin, op.cit, p 98

مخاطر دول الجوار الغير مستقرة سياسيا، أو كانت دولة فاشلة غير قادرة على التصدي للجريمة، وغير ذلك من الحالات التي تصبح الدولة فيها مصدرا للامن افرادها.

ثانيا: نظرية مابعد الحداثة

يعتبر كل من **فوكو** Foucault، **دريدا** Derrida، **بودريار**Boudrillar، **ليوتار**Lyotard، و**لاكان** Lacan من أبرز المساهمين في بناء نظرية ما بعد الحداثة،و التي ترجع أصولها الفكرية إلى مجموعة من الفلاسفة الفرنسيين الذين رفضوا هيمنة الفلسفة الوجودية على فرنسا أواخر الأربعيناتو الخمسينات، إلا أن ما ساهم في دخول النظرية عالم العلاقات الدولية هو ترجمة كتاب جون فرونسوا ليوتار " الوضع ما بعد الحداثي" إلى الإنجليزية عام 1984.

وهي تمثل إحدى النظريات الهامة في " الحوار الثالث debate third "، كما يطلق عليها رونالد بلايكر صفة التحول الجميل the Aechetic turn[1].و على مستوى التنظير في العلاقات الدولية يتبنى ما بعد الحداثيون نظرة مغايرة لتلك التي يدافع عنها التفسيريون، حيث يرى **والكر** R.B.J Walker أن نظريات العلاقات الدولية تصبح أكثر أهمية عندما ينظر إليها كمظاهر تتطلب تفسيرا للسياسة العلمية المعاصرة، مقارنة بالنظر إليها كتفسيرات للسياسة الدولية المعاصرة وبإعتمادها على عقيدة التناص " Intertextuality "[2].

ومن خلال عقيدة التناص تدعو ما بعد الحداثة إلى ضرورة تضمين الخطاب في العلاقات الدولية أصواتا كثيرة ومتعددة، مما يمكن من اعطاء دور أساسي للغة في فهم وإدراك الواقع، ولهذا فهم يعتبرون بأن اللغة لا تعكس الواقع فقط، بل إن هذا الأخير يبنى ويصاغ من خلال إستعمال اللغة. وفي هذا الصدد يقول جاك دريدا:" إن العالم المتسم بالتعددية، التشتت و الفوضى يستحيل التعبير عنه أو معرفته خارج نطاق الخطاب المستخدمو المرتبط بالواقع"[3]. ولهذا فإن نظرة ما بعد الحداثيون للأمن تنطلق من قيمة الخطاب الذي يعتبرونه المنظار الوحيد لفهم سلوكيات الدول.

فما بعد الحداثيون قد انطلقوا في دراساتهم الأمنية من خلال تقديم البديل عن الخطاب الأمني الواقعي، ويبرر ذلك من خلال ارتكازهم على فكرتين رئيسيتين هما:[4]

- الخطاب الأمني الاجتماعي المبني على متغيرات التعاون،السلم،العدالة و الفهم المشترك كبديل للخطاب الأمني الواقعي.

---

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية، ط1، 2007، ص 319
[2] المرجع نفسه، ص 331
[3] عبد الوهاب المسري و فتحي التريكي، **الحداثة و ما بعد الحداثة**، دمشق: دار الفكر، ط1، 2003، ص 89
[4] جون بيليس و ستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص 436

- التركيز على القضايا الأمنية الجديدة التي أهملها الواقعيون.

هذا التوجه يتبناه كل من **ريتشارد آشلي** Richard Ashley و **جون فاسكيز** John Vasquez وطوره **جيم جو ج** Jim Jeorge، عندما اقترح مع بعض المفكرين تطوير الخطاب الأمني عبر اللجوء إلى الجماعات المعرفية لنشر القيم الأمنية المشتركة والأفكار التعاونيةو السلمية بين الدول،[1] لأن هذه الجماعات تعبر عن إدراكات موضوعية للسياسة الدولية بعيدا عن الاستقراءات الوضعية للواقعيين.

ثالثا: النظرية البنائية (جسر الهوة)

تعتبر **البنائية** constructivism، فكرة قديمة في تاريخ الفكر السياسي، ترجع أصولها التاريخية الى القرن 18 في كتابات الفيلسوف الايطالي **جيا مباتيستا فيكو** Giam battista Vico [2]، غير أنها برزت كنظرية قائمة بذاتها في مجال العلاقات الدولية مع **كتابات أليكسندر واندت** Alexander Wendt، **نيكولاس أونوف** Nicolas Onuf و **إيمانويل ادلار** Emanuel Adler ، خاصة مع المقالة التي كتبها **واندت** سنة 1992، بعنوان: "**الفوضى هي ما تصنعه الدول:التفسير الاجتماعي لسياسة القوة** - anarchy is what states make of it: the social construction power politics"، حيث كان لها تأثير كبير في بناء النظرية البنائية التي قامت بنقد النظريات العقلانيةو التأملية.

وتتمثل أهم مبادئ النظرية البنائية في[3]:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- البني الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل تذاتاني intersubjective.
- هويات ومصالح الدول تتشكل في إطار نسق مترابط بفعل البني الإجتماعية داخل النظام.

تحاول البنائية تبني تصور أكثر اجتماعية، رافضة بذلك الأسس الماديةو الحتمية التي تبني عليها التصورات الواقعية والليبيرالية، فالبنائية لا تحدد الواقع بناءا على توزيع القوى المادية،وإنما من خلال الأخذ بعين الاعتبار للعلاقات الاجتماعيةو الأفكار، فالبنائية تنظر للواقع نظرة تذاتانية، حيث أن الواقع هو حصيلة ذلك الاتصال الاجتماعي الذي يكفل له بتقاسم بعض المعتقداتو القيم، وهو ما ينعكس على الأمن، فليس هناك مضمون محدد سلفا لهذا الأخير لأنه يتغير بشكل ديناميكي عبر التفاعل التذاتاني

[1] Lene Hansen, "A Case for seduction? Evaluating the Post Structuralist Conceptualization of Security", **Cooperation and Conflict**, Sweden: Sage Publications, Vol.32, No.4, 1997, p p 371-372

[2] لخميسي شبي، مرجع سبق ذكره، ص 63

[3] عبد الناصر جندلي، مرجع سبق ذكره، ص 322

بين الفواعل، من هنا فإن تأويل أفعال وتصرفات الدول الأخرى من طرف دولة ما جزء لا يتجزء من وجودها الاجتماعي.

بناءا على هذا يجادل **واندت** بأن المعضلة الأمنية هي بنية اجتماعية تتألق من مفاهمات ذاتية بين الأفراد تكون فيها الدول على درجة من عدم الثقة بالدول الأخرى بحيث أنها تفترض أسوأ الاحتمالات بشأن نوايا بعضها اتجاه بعضها الأخر، وفي المقابل فإن الجماعة الأمنية هي بنية اجتماعية مختلفة نوعا ما، تتألف من معرفة مشتركة تثق فيها الدول بعضها ببعض بأن تحل المنازعات فيما بينها من دون اللجوء الى الحرب[1]، فالبني الأساسية الدولية تنشأ اٍجتماعيا،وأن تغيير الطريقة التي نفكر بها في شأن العلاقات الدولية يمكن أن يساعد على تحقيق درجة عالية من الأمن الدولي.

ركزت المقاربة البنائية للدراسات الأمنية على علاقة الهوية بالمصلحة و دورها في تشكل السلوكات الأمنية للفواعل،و هذا ما أقره **كاتزنشتاين** katzenstein في قوله: "إن المصالح الأمنية القومية تعرف عبر الفواعل الذين يستجيبون للعوامل الثقافية، وهذا لا يعني أن القوة هي التي تفسر فهم القدرات المادية، لكن المعاني التي توليها الدولو الفواعل السياسية الأخرى لكل من السلطةو الأمن هي التي تساعد على شرح سلوكياتهم "[2]. فأغلب النزاعات يضبطها و يغذيها عنصر الهوية،و هذا الأخير الى جانب الأفكار والإدراكو المعايير يحدد طريقة تشكل مصالح الفواعل من جهة،و الاتجاه الذي يتخذون ضمنه سلوكياتهم الدولية إما تنافسا أو تعاونا من جهة أخرى.

وترى البنائية أنه لو زاد الاهتمام بهويات الفواعل، لاٍستطعنا تشكيل مصالح مشتركة تعبر عن هويات جماعية تجعلنا نتجاوز التصور الدولاتي للدراسات الأمنية اٍلى التصور الجماعي الذي يقوم على ضمان القواعد العامة المشتركة بين الدول،و الحقيقة أن الهوية الجماعية تأتي عبر التفاعل عكس الهوية الدولاتية الضيقة التي تأتي قبل التفاعل.

وفيما يخص القوة، فالتفسير البنائي لها، لا ينظر لها على أساس مكوناتها المادية فقط، بل أيضا التركيز على عنصر الادراك سواء من قبل الدولة التي تملك القوة أو من باقي الدول الفاعلة الأخرى، وكمثال على ذلك فإن اليابان وبرغم استحواذها على كل مكونات القوة المادية إلا أنه استنادا لدور عامل الأفكارو البنية الاٍجتماعية اليابانية فاٍنها لن تتحول اٍلى قوة دولية ضمن النظام الدولي ذلك أن الإدراك الياباني للقوة لا ينسجم والمقومات الفاعلة لهذه الأخيرة.

[1] جون بيليس و ستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص 434

[2] Peter katzenstien, **The Culture of National Security:Norms and Identity in World Politics**, NewYork: Columbia University Press, 1996, p 2

و إن كان الواقعيون يحصرون التهديد في مسألة العدو المباشر ذو الطبيعة الخارجية فإن البنائية ترى أن العدو الخارجي لا يعرف بمدى ارتباطه بالقوة العسكرية بقدر ما يرتبط أساسا بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوته، ولهذا يحمل الأمن مدلولا اجتماعيا أكثر منه ماديا، وفقا للمثال الذي ضربه **واندت** حيث قال:" المسدس بين أيدي صديق ليس له نفس المدلول مقارنة بتواجده بين أيدي العدو، لأن علاقة العداء علاقة اجتماعية وليست علاقة مادية، ونفس الشيء يطبق بالنسبة للأسلحة النووية "[1].

فعنصر الإدراك الجماعي إذن دائما يتحكم في تشكيل التهديدات و توجيهها و هو ما تطلق عليه البنائية "التذاتاني" أي البحث في التكوينات والتفاعلات الاجتماعية للفواعل لإدراك الحالة الأمنية.

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية الجديدة في ظل العولمة والأدوار الاقليمية والدولية اتجاهها

إن العلاقة بين مفهومي "الأمن" و"التهديد" علاقة تأثير متبادل وإن أي محاولة لتفسير مفهوم "الأمن" لابد من أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد، فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف الى تحقيق الأمن، تلك الاجراءات التي من الطبيعي أن تكون متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الفعلية أو المحتملة.

و إن كانت الدراسات الأمنية التقليدية قد ركزت على خطر الغزو العسكري باعتباره أهم مصادر تهديد الأمن، فإن الدراسات الحديثة اهتمت بمصادر أخرى لا تقل أهمية عن التهديد العسكري تمثلت في التهديدات السياسية والاقتصاديةو الاجتماعية بأبعادها الداخليةو الخارجية.

و في واقع الأمر، فإن تحليل مفهوم التهديدات ينطلق من فهم حقيقة التحولات الدولية والاقليمية وانعكاساتها على صعيد الأمن، فتلك التحولات أدت الى تحولات مماثلة على مستوى مصادر التهديد، حيث لم تعد هناك قدرة على التحديد الدقيق لهذه الأخيرة، مما أدى إلى تعدد الرؤى حول أساليب ووسائل واستيراتيجيات تحقيق الأمن، خاصةو أن الدول أصبحت مهتمة بكافة مستويات التهديد من تهديد الأمن الانساني، وصولا الى تهديد الأمن العالمي، وكذلك التحول من التركيز على تهديد الدول الى تقييم أشكال مختلفة و متعددة الأطراف من التعاون الأمني بين الدول (الأمن الجماعي، أو المشترك، أو التعاوني.)[2].

---

[1] Alexander .E. Wendt, Social **Theory of International Politics**, Cambridge: Cambridge University Press, 1999, pp 450-451

[2] بيورن هاغلين و اليزابيت سكونر، " القطاع العسكري في محيط متغير "، في: **التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي: الكتاب السنوي 2003**، ترجمة: فادي حمود و اخرون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 446

و لعل ما ساهم في بروز هذا الشكل من البناء الأمني، هو ظاهرة العولمة التي تعني المزيد من التكريس لما يعرف بالمجتمع الأمني التعددي في ظل تعدد القوى الذي تشهده العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة،و الذي تكون فيه القو ى الرئيسية مجتمعا أمنيا، خاصة وأن العولمة قد أفضت الى قضايا أمنية جديدة في مقابل القضايا التقليدية التي اختصرت الأمن في مسائل الحرب وتوازن القوى والتحالفات والاستعمار، فأصبح الاهتمام ينصب أكثر على القضايا المرتبطة بالتطور التقني لأسلحة الدمار الشامل وقضايا البيئة وحقوق الإنسان والحروب الأهلية والصراعات العرقيةو الإثنية...الخ و غيرها من القضايا التي لم تعد تهم أو محصورة في الأمن القومي للدول فقط بل هي قضايا و تهديدات للأمن الإنساني والأمن العالمي.

المطلب الاول: انعكاسات ظاهرة العولمة على مضامين الأمن

الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين العولمة والأمن

إن كان مفهوم الأمن الإنساني الذي برز في كتابات النقديين كنتاج لمجموعة من التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، يركز على الإنسان الفرد وليس الدولة كوحدة تحليل، بحيث تكون أي سياسة أمنية هدفها الأساسي هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، فإنه وحسب الطرح النقدي، قضايا الأمن الإنساني هي بالأساس قضايا كونية أو عالمية تتطلب تعاونا على المستوى العالمي.

لهذا يجدر بنا معرفة مدى العلاقة بين العولمة والأمن وما هي التهديدات الأمنية الجديدة التي ساهمت العولمة بشكل كبير في جعلها تهديدات عالمية، تحتاج إلى سياسات أمنية عالمية وإقليمية، وليس فقط لسياسة أمنية وطنية لأن هذه الأخيرة لوحدها لم تعد كافية لمواجهة هذه التهديدات المعولمة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ففي ظل العولمة، أصبحت حماية الدول و الأفراد مسؤولية مشتركة تقع على عاتق المجتمع الدولي.

من أهم ما نتج عن نهاية الحرب الباردة، هو ظهور النظام الدولي الجديد، الذي اتسم بالنسق المتصاعد لظاهرة العولمة بمختلف مظاهرها (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية،..)،و لأنها ظاهرة شمولية، فقد جاءت إفرازات العولمة لتمس الأطر العامة للعلاقات الدولية، ومن بين أبرز الإشكالات التي طرحتها العولمة، هو مدى تأثير هذه الأخيرة بما حملته من تداعيات وانعكاسات على عمليات وتركيبات السياسة العالمية و من بينها الأمن، وهو الأمر الذي دفع بالدراسات الأمنية خاصة إلى البحث عن مدى

تأثير ظاهرة العولمة على الأمن،و هل أن العولمة قد فرضت أطرا نظرية و سياسات أمنية جديدة مغايرة لما كانت عليه في السابق.

وفي هذا الإطار قدم **دافيد هيلد** David Held مجموعة من الصور التي تضبط برأيه العلاقة بين الأمن والعولمة وتبين مدى انعكاس إفرازات العولمة على الأمن، فبسبب تطور التقنيات العسكرية على مستوى العالم وفي الدول المتقدمة تكنولوجيا بصفة خاصة، تظطر الدول الأخرى ان تلحق بالركب وتعمل جاهدة للحصول على احدث الانظمة والتقنيات العسكرية أو ان تدفع ثمن تخلفها في قوتها العسكرية وأمنها. كما أن التطور الكبير في التقنيات المعلوماتية، سمح بتغيير نمط الحروب ظهور فانتقلنا من التحريك الفيزيائي للمجتمعات إلى سياسة العلاقات العامة، باستعمال وسائل الإعلام لتعبئة الرأي العام لأن أساس الحروب هو الثقة السياسية أولا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن نظم الإتصالات السريعة تمكن من إدارة الحروب بطريقة سلسة وسريعة، إضافة الى إمكانية إدارة الحرب وتسيير القدرات العسكرية والقدرة إلى إظهارها من مسافات بعيدة وبدقة شديدة.[1]

نلاحظ ان **هيلد،** قد اهتم بانعكاسات العولمة على البعد العسكري للأمن، حيث بقي محافظا ومؤكدا على صلة الأمن بالقوة العسكرية، وأن ما فعلته العولمة هو خدمة الدول المتقدمة تكنولوجيا لتكريس أمنها أكثر من خلال تطوير قدراتها العسكرية.

وعلى عكس هيلد، نجد **توماس فريدمان** Thomas Friedman قد طرح جوانب أخرى غير الجانب العسكري، حيث حاول أن يوضح بأن أهم ما أفرزته العولمة على المستوى الأمني هو أنها فرضت تهديدات جديدة لم تكن في الصدارة فيما سبق مقا نة مع التهديد العسكري، تعد التهديدات الاقتصادية والمالية والاتصالية من أبرزها، كما أنه تطرق إلا أن هناك فواعل جديدة أصبحت تؤثر في الأمن الداخلي، وأن هذه الفواعل ليست الدول وإنما الشركات المتعددة الجنسيات، وهو الأمر الذي يؤكد أيضا على أولوية العامل الاقتصادي كمحدد ومحرك للأمن العالمي في زمن العولمة.

بالنسبة **لفريدمان،** فإن الأبعاد الاقتصادية لظاهرة العولمة قد انعكست على الأمن بصورة إيجابية، فالوصول إلى مراحل متقدمة من التطور الاقتصادي سيؤدي إلى تغيير أولويات الشعوب بما يخدم السلم الدولي ويعززه، وفي هذا الصدد يقول فريدمان: " انعكاس الأبعاد الاقتصادية لظاهرة العولمة بصفة ايجابية على الأمن الدولي، حيث أن الوصول ويعززه، حيث يقول:" إن وصول الدول إلى مستويات الرفاه

[1] David Held, **Global Transformation :politics, Economies and culture**, California: Stanford University press, 1999, pp 104-138

الاقتصادي يجعل الطبقة الوسطى كبيرة، وتصبح الدول أشبه بدول الماكدونالدز، حيث أن المواطنين في هذه الدول لا يفضلون خوض الحروب "[1].

وحسب فريدمان فأن الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية التي تنامت بسرعة في ظل العولمة، تساهم في التقليل من فرص الدخول في الحروب أو النزاعات المسلحة، فالذي يحكم علاقات تلك الشركات مع الدول التي تنشط فيها هو مبدأ الربح، وبالتالي فإن خوض تلك الدول لحروب اقليمية مع جيرانها سيهدد مصالحها الاقتصادية، بأن تسحب تلك الشركات استثماراتها منها، وهنا يقول فريدمان: " لا تمول الحروب الإقليمية ولا تجيش حتى على القوات العسكرية للدول، بل على العكس من ذلك ستعاقب الدول لخوضها الحروب مع جيرانها وذلك بسحب رأس مالها"[2].

اما في الشق السلبي لانعكاسات العولمة على الأمن، يرى فريدمان أن العولمة بمظاهرها الإقتصادية المختلفة تفرض انتشارا أسرع للأزمات الإقتصادية، وحسب فريدمان فإن نظرية الدومينو الخاصة بعالم السياسة أصبحت اليوم تخص عالم المال، إذ أن الدول أصبحت تنهار وتضعف نتيجة أزمات مالية واقتصادية وليس نتيجة لضربات عسكرية تواجهها[3]. كما أن الثورة الاتصالية والمعلوماتية خلفت نمطا جديدا من التهديدات الأمنية التي تضعف من قدرة الدول على مواجهتها أو حتى توقعها.

ولقد قدم **غراهام أليسون** Graham Allison رؤية أعمق عند دراسته لأنماط التفاعل بين العولمة والأمن تتضح من خلال النقاط التالية:

- إن التطورات التكنولوجية المستخدمة في تحديد الأهداف وتوجيه المتفجرات إلى أهداف، يسمح لبعض الدول أن تصل إلى أهدافها وتدمرها عمليا في أي نقطة من العالم.[4]

- ان تآكل سيادة الدولة والحمايات التقليدية من - التدخل في الشؤون الداخلية- له أسباب متعددة لكنه يتجمع بالعولمة، سيما عولمة المعلومات حول الأحداث في دولة ما والتي تهم مواطنين من الدول الأخرى، حيث اصبح بامكان الاشخاص في اي مكان من العالم الحكم على اي حادثة تحصل في اي مكان بعيدا عنهم، ان كانت ستهدد أمنهم أم لا.[5]

[1] Thomas Friedman, **the lexus and the olive treek** , New York : farra, Strans Giroux, 1999, pp 196-197
[2] Ibid, p 101
[3] Ibid, p 104
[4] جوزيف.س ناي وجون. د دناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة: محمد الشريف الطرح، الرياض: العبيكان، ط1، 2002، ص 126
[5] المرجع نفسه، ص 127

- التهديدات الأمنية العبرة للحدود كتجارة المخدرات والإرهاب والمرض والتهريب والجريمة المنظمة تنامى واستفحل تهديدها في ظل تكاثر الشبكات العالمية وتطورها.[1]

إن الافتراضات التي قدمها كل هيلد، فريدمان، واليسون، فيما يخص العلاقة التفاعلية بين العولمة والأمن، أكدت على أن التحولات التي واكبت العولمة فرضت تحديات حقيقية من خلال التهديدات الجديدة التي اصبحت تشكل بيئة أمنية مغايرة لتلك التي ميزت حقبة الحرب الباردة. وخاصة تلك التحولات في المجال المعلوماتي والتكنولوجي والمجال الإقتصادي.

وظهر بأن القوة العسكرية لوحدها غير قادرة على مواجهة هذه التهديدات الجديدة، وتعتبر أحداث11 ديسمبر 2001 خير برهان على ذلك، حيث أن القوة الأولى في العالم بترسانتها التقليدية وغير التقليدية المنقطعة النظير لم تتمكن من حماية نفسها من تهديد بسيط من حيث الوسائل التكنولوجية المستخدمة.[2]

الفرع الثاني: الأمن الإنساني والأمن العالمي: تطبيقات أمنية جديدة فعلتها ظاهرة العولمة

اصبح الواقع الأمني الجديد الذي فرضته العولمة، يتطلب تعاونا دوليا من أجل مجابهة النوع الجديد من التهديدات التي تتجاوز الدول كوحدات مستقلة، إذ يتطلب المزيد من التعاضد والدينامية في تطوير الاقتصاد والأمن ضمن السياسات الحكومية لمختلف الدول[3]. فالمسألة الأمنية أصبحت مسؤولية جميع المنظمات الدولية والإقليمية، والحكومية وغير الحكومية محلية كانت أو عالمية، خاصة إذا تعلق الأمر بالمفهوم الجديد للأمن الذي واكب العولمة ومختلف التحولات الدولية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة. هذه التحولات التي خلقت نقاشات واهتمامات جديدة حول الإنسان وحاجاته بالنظر إلى توسع مجالات التهديدات والمخاطر، فأصبح مفهومي الأمن الإنساني والأمن العالمي من أبرز التطبيقات الجديدة للأمن في زمن العولمة.

أولا: مفهوم الأمن الإنساني

يركز مفهوم الأمن الإنساني على الإنسان الفرد وليس الدولة كوحدة تحليل أساسية، فأي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة إذ قد تكون الدولة آمنة في وقت يتناقض فيه أمن مواطنيها من ثم يجب عدم الفصل بينهما.[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص 131

[2] عبد النور بن عنتر: **البعد المتوسطي للامن الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-35

[3] Stephen J. Flanagan, " Meeting the Challenges of the Global Century ", in: Richard L. Kugler & Ellen L. Frost, **The Global Century Globalization and National Security**, Washigton, The institue for national strategic studies,2001 ,P.8

برز مفهوم الأمن الإنساني في كتابات النقديين في التسعينات من القرن 20 كنتائج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث يعتقد النقديون أن تراجع قدرة الدولة في زمن العولمة على مواجهة التحديات التي أفرزتها هذه الأخيرة، هو السبب الرئيس لهذا التحول من مستوى الدولة إلى مستوى الفرد في التحليل.

إن تطور ظاهرة العولمة في العلاقات الدولية، أدى إلى زيادة الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية، التكنولوجية، البيئة وحقوق الإنسان، كما أفضت نهاية الحرب الباردة إلى تطور النزاعات داخل الدول، التي اعتبرت من أهم التهديدات التي افرزتها هذه المرحلة.

وحسب التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1999 تحت عنوان "عولمة ذات وجه إنساني"، فإنه وعلى الرغم مما تقدمه العولمة من إمكانيات متعددة للتقدم البشري في مختلف المجالات، إلا أنها تطرح في المقابل مخاطر كبيرة على الأمن البشري في مختلف الدول سواء كانت فقيرة أم غنية.

وقد حدد التقرير التحديات التي تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة فيما يلي :[1]

- ✓ عدم الاستقرار المالي: من خلال الأزمات المالية.
- ✓ غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الدخل: من خلال سياسات وظيفية تتم في غياب الضمانات الوظيفية.
- ✓ غياب الأمان الصحي: من خلال انتشار الأمراض خاصة الإيدز، حيث بلغ عدد المصابين خال 1998 في مختلف أنحاء العالم 33 مليون شخص.
- ✓ غياب الأمان الثقافي : من خلال التدفقات الثقافية والمعرفية وامتزاج الثقافات بشكل غير متكافئ مما يؤدي إلى تهديد القيم الثقافية المحلية بالنسبة للدول الفقيرة.
- ✓ غياب الأمن الشخصي: خاصة بسبب الجريمة المنظمة.
- ✓ غياب الأمن البيئي: من خلال التأثيرات الخطيرة للاختراعات الحديثة على البيئة.
- ✓ غياب الأمن السياسي والتنظيمي والمجتمعي: خاصة مع الطابع الجديد للنزاعات.

رغم انتشار مفهوم الأمن الإنساني واحتلاله صدارة النقاشات الدائرة بين الاكاديميين والساسة وتبنيه كمبدأ للسياسة الخارجية لبعض الدول ككندا، إلا أن ليس هناك تعريف واضح له،

---

[1] خديجة عرفة، **تحولات مفهوم الأمن**، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2003، ص 4.

وجاءت أول محاولة جادة لتعريف الأمن الإنساني في التقرير الذي صدر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول التنمية البشرية عام 1994، حيث عرفه على أنه: " حماية الأفراد وليس الدول من مجموعة الأخطار التي تهدد حياتهم اليومية "، وقد حدد التقرير أربع خصائص للأمن الإنساني هي:[1]

- ✓ شمولية الأمن الإنساني وعالميته كحق للأفراد في كل مكان
- ✓ التعامل بين مكوناته.
- ✓ يمكن تحقيق الأمن الإنساني من خلال الوقاية المبكرة لتفادي التدخل.
- ✓ محور الأمن الإنساني هو الإنسان فيما يتعلق بطبيعة الحياة البشرية في كل مكان.

وعلى خلاف المعنى الواسع الذي يأخذ في الحسبان جميع مظاهر التنمية البشرية والتي توجزه العبارة التي وردت في تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية" التحرر من الحاجة"، تقدم مجموعة أخرى من الأكاديميين تعريفا ضيقا للأمن الإنساني، يعد كل من **كراوز** Krause **و ماك** Mack ، **وماكفارلان** MacFarlane، أبرزهم، تقتصر أبعاد هذا التعريف على مظاهر العنف، فهو بالنسبة إليهم :" التحرر من التهديدات المتزايدة لحقوق وسلامة وحياة الأفراد"[2]، أي التركيز على حماية المدنيين، عمليات دعم السلام، الوقاية من النزاعات، الحكم الراشد والمساءلة السياسية وهي إجراءات تركز على الفرد. لكن التهديدات تبقى ذات طبيعة عسكرية أو مادية، وهم ينتقدون التعريف الواسع لأنه برأيهم غير قابل للتطبيق.

ويرى **كراوز وماك وماكفارلان** أن اختيار الفرد كمرجع يوسع مفهوم الأمن لكن دون إعطاءه قيمة تحليلية إضافية، حيث كلما زادت القضايا التي يمكن اعتبارها تهديدات ضد الأفراد كلما تعقدت دراسة العلاقات بينها. فبالنسبة إليهم افتقار التصور الواسع للأمن الإنساني للبراغماتية، الوضوح المفهومي والصرامة التحليلية هو السبب الذي يدفع إلى لتركيز التفكير على التهديدات العنيفة وبالتالي تبني تصورا ضيقا للأمن الإنساني[3]. كما يعتقد مؤيدو التصور الضيق للأمن الإنساني أن توسيع هذا الأخير أدى إلى إدراج شبكة من الفاعلين المتعددين تمتد من الأفراد إلى الكيانات فوق الوطنية وهو ما يثير مشكلة التنسيق بين هذه الفواعل

ثانيا: مفهوم الأمن العالمي

كما تم الإشارة إليه سابقا، فقد برزت تهديدات جديدة ومعقدة تواجه الأمن بصفة عامة، وظهرت مفاهيم أمنية جديدة تمثلت في الأمن الاقتصادي والجماعي والثقافي والأمن الهوياتي والأمن الإنساني،

---

[1] المرجع نفسه

[2] Gary King Christopher, J.L.Murray, " Rethinking Human Security ", **Political Science Quarterly**, New York: Academy of Political science, Vol.116 - No. 4 , Winter 2001-02, p 592

[3] Ibid

كما انتشرت بشكل واسع عبر العالم وعرفت بما يسمى بالأمن العالمي، حيث أن هذه التهديدات توسعت لتشمل دولا وأفرادا وجماعات، وكما يقول باري بوزان: " الأمن العالمي وأمن الأفراد وجهان لعملة واحدة".

يمكن النظر إلى مفهوم الأمن العالمي من أربعة زوايا هي:[1]

- من حيث جوهر الأمن: فالأمن لايقبل التجزئة وكلمة الأمن هي نقيض الخوف وما يدخل الخوف في النفوس يعد من منقصات الأمن والطمأنينة والإستقرار.
- من حيث المكان: إن العالم أصبح عبارة عن قرية صغيرة بفضل وسائل الإتصالات الحديثة بمختلف أنواعها ومستوياتها، مما ساهم في عملية الترابط بين الأفراد والتداخل بين المجتمعات، هذا مافرض عملية التعاون في التصدي للمخاطر في مختلف المجتمعات.
- من حيث الزمان: نتيجة لأن الأمن دائم ومستمر، فلا يمكن إنتفاء أهمية الأمن وضرورته في أي زمن كان، نظرا لإرتباطه بالحاجة الانسانية للأمن.
- من حيث آلية تحقيق الأمن: نتيجة لتطور الأمم والمجتمعات وتشعب حاجاتها برز الإهتمام بعناصر أخرى مؤدية لتحقيق الأمن بمعناه العالمي، إما من خلال التجمعات والتكتلات الإقليمية وتجسيد سياسة تعاونية، أومن خلال آلية المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية.

المطلب الثاني: هيكلة التهديدات الأمنية الجديدة

إن التغيرات الهيكلية والقيمية وما تلاه من تحولات وتغيرات في البيئة العالمية منذ الحرب الباردة وتكريس ظاهرة العولمة بمختلف أبعادها الإجتماعية والإقتصادية والتكنولوجية والسياسية والبيئية والثقافية، ساهمت في رسم مجتمع كوني يتميز بالتعقيد والترابط والغموض، وتختلف فيه حدة التهديدات الأمنية بين الزيادة والنقصان من منطقة لأخرى.

ولقد تغيرت هيكلة وخارطة المخاطر والتهديدات الأمنية من نمط تقليدي إلى نمط جديد اصطلح عليه في الكثير من الأحيان "بالتهديدات اللاتماثلية" Asynmetricthreats وبصورة أحدث "التهديدات الهجينة" Hybridsthreats كتعبير عن زيادة التعقيد والحركية والتطور المستمر الذي يمس الظاهرة الأمنية[2].

[1] محمد الأمين البشري، **الأمن العربي المقومات والمعوقات**، الرياض: أكادمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000، ص ص 33 - 34
[2] عادل جارش، "مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، العدد الأول، جانفي 2017، ص 249.

ومازالت مفاهيم المخاطر الأمنية غير واضحة الحدود عند الكثير من الباحثين في مجال الدراسات الأمنية، فالكثير يخلط بين مفهوم التحدي ومفهوم الخطر ومفهوم التهديد، وسنحاول من خلال هذا العنصر التمييز بين المفاهيم الثلاث، والإحاطة بأبرز تضييقات التهديد الأمني، بالإضافة إلى التركيز على أهم التهديدات الأمنية الجديدة التي أصبحت مسيطرة على نقاشات الدوائر السياسية والأمنية.

الفرع الأول: تعريف التهديد وتمييزه عن المفاهيم المشابه له

اولا: تعريفه

اشتقت كلمة "تهديد" من الناحية اللغوية من لفظ "هدد"، ويقصد به محاولة إلحاق الضرر والأذى بشيء معين قصد الإخلال بالأمن، وهو "ناتج عن نية إلحاق الأذى والضرر"[1]، أي وجود نية لإيذاء أو معاقبة أو إلحاق ضرر من خلال عمل عدائي على شخص معين[2].

يعرف **تيري ديبيل** Terry L.Debel التهديد على أنه عمل نشط وفعال تقوم به دولة ما للتأثير في سلوك دولة أخرى، وشروط نجاح التهديد تكمن في توافر المصداقية والجدية والقدرات التي تتناسب مع التهديد، وهناك ثلاث سمات للتهديد، وهي الخطورة والإحتمالية والتوقيت[3].

أما **باري بوران** فقد عرف التهديد على أنه تهديد لمؤسسات الدولة بإستخدام الإيدولوجيا أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى، بحيث يمكن أن يكون اقليم الدولة مهددا بضرر أو غزو أو احتلال، ويمكن للتهديدات أن تأتي من الداخل أو من الخارج، حيث يحدد **بوزان** نوعين من الدول: الدول القوية، وهي التي تتعرض للتهديدات من الخارج فقط، والدول الضعيفة التي يمكن أن تتعرض للتهديدات من الداخل والخارج[4] .

أما بالنسبة للباحث التشيكي **جان ايشلر** Jan Eichler، فإن التهديد يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل ما (فرد/ جماعة/ دولة...)، ويشرط فيه توفر العناصر التالية:[5]

- أن يسبب حالة من الهلع والخوف.
- توفر القدرة على الإستهداف، سواء استهداف الدولة مباشرة أو مواطنيها أو الدول المجاورة لها، وهنا يكون للتهديد تأثير جيوسياسي.

---

[1] عمر بغزوز، "فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة"، **مجلة الفكر البرلماني**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر و الإشهار، العدد 06 جويلية 2004، ص 177.

[2] Hans Gunter Brauch& Others , **coping with Global Environmental change, Disasters and Securcity Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks** , Verlag Berlin Heidelberg New York: springer, 2011, p62 .

[3] تيري ديبيل، **استيراتيجية الشؤون الخارجية... منطق الحكم الأمريكي**، ترجمة: وليد شحادة، بيروت: دار الكتاب العربي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009، ص ص 258- 261.

[4] المرجع نفسه، ص 270.

[5] عادل جارش، مرجع سبق ذكره، ص 253

- درجة الخطورة، أي طبيعة الخطورة (محتملة، فعلية، كامنة)، فكلما كان التهديد خطيرا كلما تطلب ذلك رد فوري فعال من الطرف المهدد.

وقد جرت العادة أن يفهم مصطلح التهديد على أنه: " التحذير والوعيد وسعي طرف ما لتسبب بالشر والأذى"، غير أنه وفي ظل الطبيعة اللاعسكرية للتهديدات الأمنية الحالية أصبح من المستحيل أن يعرف التهديد على النحو الآنف الذكر[1]، ذلك أن القصدية المقترضة في التهديد من خلال الإقرار بأنه "سعي" "تحذير" و"وعيد" لم تعد متوفرة أمام الكثير من الفواعل التي تنتفي صفتها المادية ولكن قد يحضر أثرها المادي (التلوث البيئي، الإحتباس الحراري...)، وغيرها من التهديدات التي أصبحت تتخذ طابعا أمنيا رغم صعوبة تحديد المسؤولين عن احداثها سواء أكانوا دولا، فواعل ضمن الدول، فواعل عبر أو فوق الدول، كما أن التهديدات الأمنية أصبحت ممتدة في الزمان بما لا يسمح برصدها ومتسعة في امتدادها المكاني بما لا يدع مجالا لحصرها.

ثانيا: تمييز التهديد عن المفاهيم المشابهة له

لا تزال اشكالية التدقيق في الضبط التعريفي للمصطلحات المتعلقة بالتهديدات الأمنية محل نقاش كبير بين الباحثين والدارسين، حتى أن البعض ينفي صفة التهديد عن كل مالا يفترض المواجهة العسكرية، كما أنه غالبا ما يتم الخلط في استعمال مفردات "التحدي" و"الخطر"، وتستعمل كمرادف للتهديد الأمني.

➢ **التحدي:**

عرفت التحديات على أنها شيء صعب يختبر المهارات والقوة والقدرات، أو رفض فكرة القبول بحقوق قانونية للآخرين، أو أنها دعوة للمنافسة، أو قد يطلب منك أحدهم المنازلة أو المواجهة مثل تأثيرات الصراعات البعيدة، انتشار العدوى وتقلبات العملة والأزمات العالمية.[2]

ويقصد بالتحدي كذلك مجموعة معقدة من المشاكل والظروف التي ننتجها في الواقع والمستقبل بإرادتنا ورغباتنا الواعية وغير الواعية.[3]

---

[1] حسن توركماني، **الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين**، دمشق: الأولى للنشر والتوزيع، 2004، ص11.

[2] فوزي حسن الزبيدي،" منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي"، **رؤى استراتيجية**، ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 11، جويلية 2015، ص 18.

[3] أمين المشاقبة، سعد شاكر شبلي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 16.

وهناك تحديات الأمن الناعمة التي تحدث من دون عنف، مثل الهجرة غير الشرعية، والمخدرات والإتجار بالبشر، لكن غالبا ما تكون التحديات الأمنية مرتبطة بعامل المنافسة بين الدول، ففي الشرق الأوسط على سبيل المثال، هناك منافسة حادة على النفوذ بين القوى الإقليمية لتحقيق اجنداتها.[1]

وباختصار فإن لمفهوم التعدي معنيين:

الأول: ونقصد به المشكلات والمعوقات التي تعوق الدولة من تحقيق أهدافها، مثل معضلة البطالة أو مشكلة الخلل في التركيبة السكانية وكيف يؤثر ذلك سلبا في النمو الإقتصادي.

الثاني: أن تكون هناك دولة أخرى أو منظمة ما تنافس الدولة على تحقيق أهدافها الخارجية، مثل التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية.

- **الخطر:**

يعني مفهوم "الخطر" احتمال الخسارة أو الإصابة أو الحرمان أو الدمار أو الطوارئ أو الفقدان، وهذا يعني الإضرار بسلامة أراضي الدولة ومياهها الإقليمية، أو سلامة الشعب، والبنى التحتية والخدمات الأساسية، أو الإضرار بالمنظومة الإقتصادية للدولة ومواردها الطبيعية، أو تدمير شبكات الربط الإلكتروني..... والمخاطر الأمنية هي أعلى مستويات الخطر ضمن منظومة التحديات والتهديدات ونقاط الضعف في الدولة.[2]

أما **تيري ديبيل** Terry L Debel فيري أن الخطر هو محصلة التهديد مضافا إليها قابلية التعرض للخطر، حيث يعني بقابلية التعرض للخطر، التعرض للخسارة أو الأذى أو الفقدان وتعتمد درجة نسبة الخطر على طبيعة الخطر نفسه وعلى قيمة الأصول المعرضة للخطر[3].

و يرى **ألريش بيك** Alrich Bekفي كتابه "مجتمع الأخطار - La société du risque ": " أن الخطر عبارة عن ضرر يهدد أمن الأفراد والبيئةو الجماعات البشرية، لكنه بوشك أن يحدث أو حدث فعلا و يمكن احتواءه إن لم يتفاقم، كما يعتبر **ألريش بيك** أن الأخطار استفحلت وتنوعت مع التطور التكنولوجيو العلمي و تزايد تأثيرات العولمة وأصبحت تتميز بسرعة الإنتشار من منطقة إلى أخرى[4].

يمكن تلخيص الفروقات والإختلافات بين المفاهيم الثلاث: التهديد، التحدي، والخطر من خلال الجدول (1):

[1] Hans Günter brauch, op, cit, p 66.

[2] فوزي حسن الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 20

[3] تيري ديبل، مرجع سبق ذكره، ص 265

[4] عادل جارش مرجع سبق ذكره، ص ص 255- 256

الجدول رقم (1): الاختلافات بين مفهوم التحدي، الخطر، والتهديد

	التحديات الأمنية Challenges	التهديدات الأمنية Threats	المخاطر الأمنية Risks
من حيث الطبيعة	المشكلات الداخلية للدولة وأهدافها العليا، أو مناقشتها من قبل دول أخرى، أو المواجهة مع دولة أخرى	اعلان صريح أو ضمني لوجود النية لإيذاء دولة أخرى أو أشخاص أو إلحاق الضرر بها	التهديد يكون على وشك الحدوث أو حدث فعلا
من حيث الهدف	اختبار قدرة الدولة على إدارة شؤونها ومنافسة الآخرين	ايصال رسالة سياسية لدولة أو أطراف أخرى بهدف تغيير سلوكها	إلحاق الضرر والأذى بالدولة أو الأطراف الأخرى.
من حيث المصدر	دول أخرى أو منظمات أو مشكلات داخلية	دولة أخرى أو منظمات أو جماعات داخلية أو كوارث طبيعية.	دول أخرى أو منظمات أو جماعات أو كوارث طبيعية

المصدر : فوزي حسن الزبيدي ص 22

الفرع الثاني: أنواع التهديدات الأمنية

تتنوع توجهات الباحثين والدارسين في تصنيف طبيعة التهديدات الأمنية، فمنهم من يعتمد معيار المجال، ومنهم من يعتمد المعيار الجغرافي، وهناك من يعتمد على معيار التماثل والتأثير.

1/ من حيث المجال:

يتضمن هذا التصنيف: التهديدات السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية، والتهديدات البيئية.

2/ من حيث درجة الخطورة:

يمكن تصنيف التهديدات إلى الأنواع التالية:[1]

- **التهديدات الفعلية:** وهي تعرض الدولة لخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل أو التهديد الجاد باستخدامها.
- **التهديدات المحتملة:** وهي وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع.

[1] سليمان عبد الله حربي، مرجع سبق ذكره، ص 29

- **التهديدات الكامنة:** وهي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية لها على السطح
- **التهديدات المتصورة:** وهي تلك التهديدات التي لا يوجد أي مظهر لها في المرحلة الآنية، بين أن النظرة المستقبلية لشكل وطبيعة التحولات والمستجدات الدولية والإقليمية قد تشير إلى احتمالات ظهورها على سطح الأحداث بدرجات متفاوتة.

3/ من حيث درجة التماثل:

يرى بعض الباحثين أنه يمكن تصنيف التهديدات الأمنية حسب درجة تشابه الفواعل، فتصنف إلى تهديدات تماثلية وأخرى لا تماثلية.

- **التهديدات التماثلية:**

يطلق على النمط التقليدي للتهديدات التي يتميز بالطابع العسكري والبيني وتتشابه فيه الفواعل من حيث الخصائص، كالتهديد العسكري الذي يكون بين الدولة (أ)و الدولة (ب)، مثل التهديدات المتبادلة بين الكوريتين باستخدام القوة بينهما.[1]

- **التهديدات اللاتماثلية:**

وهي التهديدات المرتبطة بمشاكل الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي والنزاعات الداخلية وما يصحبها من انتهاكات لحقوق الإنسان والإبادات الجماعية والتي تجد في الدول غير المسؤولة أو الفاشلة مكانا مثاليا لها، مشكلة بذلك ما اصطلح عليه باسم التهديدات اللاتماثلية أو اللاتناظرية.[2] وبهذا تكون التهديدات الأمنية قد انتقلت من النمط التماثلي (بإعتبار تماثل أطرافها) إلى النمط اللاتماثلي (بالنظر إلى لا تناظرية طبيعة فواعلها).

وتسمى التهديدات اللاتماثلية بغير المتناظرة أو غير المتكافئة، وتكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة، وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد للطرف الضعيف الذي يستخدم التهديد من خلال الإعتماد على أساليب ووسائل متعددة يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف للطرف الأقوى، ومن أمثلة هذه التهديدات حرب الدولة ضد الإرهاب وعصابات الجريمة المنظمة.

---

[1] عادل جارش، مرجع سبق ذكره، ص 258.
[2] شهرزاد أدمام، "الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة"، **مجلة الندوة للدراسات القانونية**، العدد الأول، 2013، ص 46

وتم استعمال مصطلح "**التهديدات اللاتماثلية**" في الولايات المتحدة الأمريكية لتوصيف المخاطر الجديدة التي تواجه الأمن القومي الأمريكي على النحو التالي:[1]

- التهديدات الجديدة التي تتميز بعنصر المفاجأة والحركية والغير مألوفة.
- الأساليب والتكتيكات العملية الجديدة التي تستخدمها المجموعات لتهديد الأمن الأمريكي.
- غموض وصعوبة تحديد ماهية العدو المهدد للأمن الأمريكي.

إضافة إلى التهديدات اللاتماثلية، ظهر مفهوم آخر هو" **التهديدات الهجينة**"[*] ويعرف **فرانك هوفمان** F.Haffman، التهديدات الهجينة: بأنها تتضمن مجموعة كاملة من الوسائط المختلفة من الحرب بما في ذلك القدرات النظامية والتكتيكات والتشكيلات غير النظامية والأعمال الإرهابية بما في ذلك العنف العشوائي والإكراه والإجرام.[2]

وتتواجد التهديدات الهجينة بكثرة في الأقاليم التي لم تعد خاضعة لسيطرة الدولة، وتتميز بسرعة الإنتشار وتتعلق بفواعل غير دولاتية تجمع بين استخدام الوسائل التقليدية وغير التقليدية، مثل الحرب التقليدية والجريمة المنظمة والإرهاب والأعمال التخريبية والتحكم في التكنولوجيا واختراق المواقع الإلكترونية، وتتميز أيضا بتعدد أشكالها وطبيعتها المستعصية الفهم، نظرا لغموضها وكثرة تفاعلاتها وتفرعاتها كما تمثل التهديدات الهجينة خصما يصعب معرفته وتحديده وتوقع أعماله ونتائجها، وتنطبق هذه الحالة على التهديد الهجين "داعش" أو ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في بلاد الشام والعراق.(ISIS).[3]

إن التهديدات الهجينة وهي غير دولاتية المصدر، غالبا تقتضي ردا عسكريا، لكن ليس هذا أمرا محتوما بل هو نتيجة تهاون ولا مبالاة، إذ كثيرا ما تترك الدول المعنية هذه التهديدات تتطور متغذية من أزمات داخلية أو إقليمية حتى يتصلب عودها عسكريا، ما يحتم اللجوء إلى القوة لمواجهتها كما حال الإئتلاف الدولي ضد داعش، وعليه فاللحد من التهديدات الهجينة يتعين التدخل عبر تدابير سياسية في

---

[1] عادل جارش، المرجع نفسه، ص 260

[*] يعود استعمال عيارة "هجين" Hybrid أو "خليط" إلى تحليل قامت به قوات سلاح البحرية الأمريكية للتجارب العملياتية في العراق وأفغانستان، ففي سنة 2005 كتب الجنرال "جيمس ماتيس" James Mattisالذي شغل منصب قائد القيادة المركزية الأمريكية في مجلة "الاجراءات" التابعة لمعهد البحرية الأمريكية عن ظهور طرق غير منتظمة للتهديدات مثل: الإرهاب وأعمال التمرد وتجارة المخدرات. وجاء في هذا التحليل أن الخصوم غير النظاميين يسعون الى استغلال الأفضلية التكتيكية في وقت ومكان يختارونه بأنفسهم بدل الخضوع إلى قواعدنا، إذ يحاولون مراكمة سلسلة من الأثار التكتيكية الصغيرة ثم يضخمونها باستعمال الإعلام وحرب المعلومات لإضعاف العزم الأمريكي، وهكذا تظهر عملية اندماج بين طرق ووسائل حربية مختلفة تُشكل تهديد هجين وبمستوى متقدم تؤدي إلى "حرب هجينة" .Hybrid War

[2] Frank G. Heffman , « Conflict in the 21 century : the Rise of Hybrid wars »,virginia: **potomac institute for policy studies arlington** , December, 2007, pp 8 – 15. at: http://indianstrategicknowledgeonline.com/web/HybridWar_0108.pdf

[3] عبد النور بن عنتر، " تهديدات هجينة " ، **العربى الجديد**، 04 اكتوبر 2014، في:

https://goo.gl/6Bdn7L

المرحلة الأولى من عدم الإستقرار للحيلولة دون ركوب تنظيمات الأزمات السياسية داخل الدول واستيطانها في هذه الأخيرة وانشاء دويلات فيها، كما حال داعش في العراق[1].

إن دراسة أبعاد ومصادر وأنواع التهديدات ضرورة لابد منها لتحديد العمل الإستراتيجي الجماعي لدرء تلك التهديدات ومواجهتها أو التقليل من مخاطرها، فالتهديدات التي تواجه النظم الإقليمية من الممكن أن تكون دافعا إلى تطوير هذه النظم نحو درجة عالية من التكامل أو قد تؤدي إلى مزيد من التفكك الإقليمي. ولهذا يبقى تحديد التهديد من خلال العوامل المؤثرة فيه مهما جدا من أجل إيجاد السبل المثلى للتصدي له.

ويمكن تلخيص العوامل المؤثرة في تحديد التهديدات التي تواجه الأمن بصفة عامة في النقاط التالية:[2]

- **طبيعة التهديد:** ويقصد به نوعه وابعاده سواء، سياسية، اقتصادية، عسكرية وجغرافية.
- **مكان التهديد:** اتجاهاته ومدى قربه أو بعده الجغرافي أو الديمغرافي، سواء كان مباشرا أو غير مباشر، ومدى انتشاره وتأثيره الشامل لعدة دول، أو محدد في دولة معينة.
- **زمان التهديد:** تأثيره الحالي أو المستقبلي ومدى استمراريته (مؤقت – مستمر) وهل هو ثابت أو متغير.
- **درجة التهديد:** قوته وخطورته، حيث كلما زادت درجة قوة التهديد وخطورته، تطلب ذلك تعبئة شاملة للقوة الإقليمية للحد من تأثيره.
- **تعبئة الموارد:** ترتبط بحجم وخطورة التهديد، ومدى كثافته الأمر الذي يتم في ضوئه اتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد والجهود للحد من تأثير وأبعاده.

الفرع الثالث: الابعاد المتعددة للتهديدات الامنية في ظل مظاهر العولمة

1- التهديدات الإجتماعية:

تتجلى في اتساع دائرة الفقر والجوع والأمية والبطالة والأوبئة والهجرة والتزايد السكاني، هذا التنامي في الفقر يؤدي إلى الحرمان المادي من دخل وصحة وتعليم، وسهولة التعرض للمخاطر كالمرض والجوع وسوء التغذية والعنف والوفيات.[3]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] جمال سند السويدي:" قمة أبو ظبي والمتغيرات الإقليمية" في : جمال سند السويدي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999، ص 37.

[3] جان زيغلر، **سادة العالم الجدد**، ترجمة: محمد زكريا اسماعيل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الأول، 2003، ص ص 91 – 100.

وفي الوقت الذي ترفع فيه المنظمات الدولية شعار الحرب ضد الفقر وتتعهد بتقليص عدد الفقراء، تقف التوقعات حول الزيادة السكانية والبطالة والهجرة كتحديات أخرى، حيث تشير إلى وصول عدد سكان الأرض إلى 9 مليارات نسمة بحلول العام 2050.[1]

وقد أدى التزايد السكاني وضغط المنافسة العالمية وتداعيات سياسة المؤسسات المالية الدولية الإصلاحية على الصعيد المالي والإقتصادي إلى زعزعة مفهوم أمن العمل والدخل وتفاقم ظاهرة البطالة.

كما أن عدم التوازن بين التزايد السكاني في الدول النامية وتطور الشروط الإجتماعية والإقتصادية الصعبة التي افرزتها العولمة، كان دافع رئيسيا للهجرة بحثا عن حياة كريمة، وأصبحت ظاهرة الهجرة بما فيها الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية تشهدها العديد من المجتمعات.

2- التهديدات التكنولوجية:

في ظل الثورة الهائلة في تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والإتصالات الذي يشهدها العالم اليوم، أصبحت المعرفة والإختراع والإبتكار أساس الثروة والنفوذ والأسلحة الرئيسية للزيادة الإقتصادية، وأصبح التقدم يقاس بمدى القدرة على ملاحقة التطور التقني وثورة المعلومات والإتصالات، مما فرض تحديات متزايدة على الدول النامية بصفة خاصة.

وبدأت الدول النامية تدرك أهمية التكنولوجيا كأداة تنموية، حيث أصبحت جزءا لا يتجزأ من الإقتصاد الجديد، ولكن الفجوة الرقمية أصبحت تعكس وتفرض التقدم الحاصل في دول الشمال وتزيد من تخلف وتهميش دول الجنوب[2].

كما أن هذه الثورة التكنولوجية كان لها آثارا اجتماعية سيئة على مجتمعات الدول الغربية فحسب فرنسيس فوكوياما فإن هذا التطور التكنولوجي تسبب في تصدع في العلاقات الاجتماعية، وأدى إلى تصاعد معدلات الجريمة وتفكك الروابط الأسرية.

وأصبح التطور التقني في مجال التسلح، يشكل تهديدا على حياة الإنسان، بسبب كثرة انتشار الأسلحة التقليدية والخفيفة وأسلحة الدمار الشامل وصعوبة مراقبتها وضبطها، ولا يمكن أن نغفل عن خطورة التكنولوجيا إذا ما وقعت في أيدي الجماعات الإرهابية، حيث أصبح الإرهابيون يستحدثون مختلف الوسائل والأدوات والأساليب لتنفيذ عملياتهم مستغلين بذلك ما تفرزه التقنية الحديثة (التكنولوجيا) من أفكار وآليات في مختلف المجالات، وبخاصة في مجالي الإتصالات والمواصلات والأسلحة والمتفجرات.

[1] الياس أبو جودة، **الأمن البشري وسيادة الدول**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008، ص 18.
[2] عادل عبد الصادق، " القمة العالمية للمعلومات وتحدي الفجوة الرقمية"، **كراسات استراتيجية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 111، 2004، ص 10.

3- التهديدات السياسية:

لأن من مظاهر العولمة نجد عولمة حقوق الإنسان فإنتهاك حقوق الإنسان ومعظلة انعدام الحريات السياسة، وغياب نظام سياسي يتميز بالقبول العام الداخلي والخارجي متماسك ومتجاوب مع تطلعات الشعب، إضافة إلى غياب شبه تام لمؤشرات الديمقراطية والحكم الرشيد، أصبحت تمثل حيزا هاما من أولويات المجتمع الدولي، وصلت إلى مرحلة أن القوى الكبرى ومختلف المؤسسات الدولية، المالية منها خاصة، أصبحت تتدخل في شؤون الدول من أجل احلال الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وهو ما يطرح من جهة أخرى تخوفات حول استغلال بعض الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان لتحقيق أهداف استراتيجية.

4- التهديدات الثقافية:

يقول **دومينيك ولتون** Dominique Wolton في كتابه العولمة الأخرى- L'autre Mondialisation : " إذا كانت العولمة الإعلامية في سياق ثورة الإتصالات تلغي المسافات المادية فإنها قد تخلق في المقابل مسافات وحدودا ثقافية "[1]، ويقصد بذلك أن العالم أصبح أمام مفهومين نقيضين، فمن جهة العولمة الثقافية تقول بوجود ثقافة عالمية موحدة تهيمن عليها القوة المهيمنة اقتصاديا وهي الولايات المتحدة، ومن جهة ثانية، الأصولية الثقافية التي تفترض أن العالم مؤلف من جزر ثقافية مغلقة ينعدم التواصل فيما بينها.

الثقافة الأحادية الأمريكية تثير قلق المجتمع الأوروبي ومعظم الدول النامية على حد سواء، فالثقافة الجماهيرية من الكتب إلى الأفلام، تشكل تهديدات بارزة للثقافات التقليدية لكثير من المجتمعات التي تعرف غنى وتنوعا ثقافيا يفوق الثقافة الأمريكية.[2]

ومن أجل معالجة التحديات الثقافية لعولمة الثقافة الأمريكية والأصوليات الدينية التي تشكل التهديد الرئيسي للأمن العالمي، لا بد من ارساء عولمة بديلة على أساليب التعايش بين الثقافات والهويات الثقافية من منطلق المساواة والإحترام المتبادل.

5- التهديدات البيئية:

وتتضمن كل تهديد يمس الحيز (المحيط) الذي نعيش فيه سواء كان يابسة أو ماء أو هواء، وتعتبر البيئة قضية أمنية ذات طابع أفقي كوني غير محدودة جغرافيا تمس كل الفواعل والمجالات، ولعل

---

[1] الياس أبو جودة، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2] " الحرية الثقافية والتنمية البشرية "، **تقرير التنمية البشرية لعام 2004: الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع**، ترجمة: غسان غصن، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي U.N.D.P ، 2004، ص21 .

الدول الصناعية الكبرى تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية عن تدمير الطبيعة، حيث استغلت هذه الإمكانات التقنية والعلمية الهائلة للإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، ومن أعظم المشكلات البيئية، ظاهرة الإحتباس الحراري، تآكل طبقة الأوزون، التصحر، الإنقراض الحيواني والنباتي، ظاهرة الأخطار الحمضية المهلكة للتربة والآثار، مشكلة النفايات الصناعية المشعة والكيمياوية وطمرها في باطن الأرض أو قعر المحيطات، والإستهلاك المفرط لمصادر الطاقة غير المتجددة (النفط، الفحم الحجري، الغاز الطبيعي والصخري)[1].

ما يمكن استخلاصه من هذا العنصر هو أن التهديدات الأمنية أصبحت أكثر اتساعا وانتشارا، حيث أن التهديد أصبح أقل وطنية في تعريفه وأكثر عالمية في مداه، بشكل أدى حسب **بريجنسكي** إلى نهاية عصر "الأمن المطلق" فلم يعد بمقدور أي دولة مهما بلغت قوتها أن تحمي نفسها من التهديدات الأمنية الراهنة[2]، ليس هذا فقط بل أن الأمر أصبح يطرح تحديات حتى بالنسبة للهيئات الأممية ذات الطابع العالمي كهيئة الأمم المتحدة التي كان تأسيسها من أجل انقاد الأجيال القادمة من الحروب[3]، ولكن في ظل تهديدات تمتد إلى ما هو أبعد من دول تشن حربا عدوانية أصبح الحديث عن دور مثل هذه الهيئات في رصد وتحييد التهديدات الأمنية يتم على نطاق واسع فالتهديدات اليوم تعرض أمن الإنسانية كافة للخطر علاوة على أمن الدول[4].

إن طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، أدى إلى تراجع دور الدولة في مواجهة هذه الأخيرة، وبالمقابل بروز دور قوى جديدة على الساحة الدولية، المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والوكالات الدولية المتخصصة، والمنظمات والتجمعات الإقليمية، والمجتمع المدني بكل حركاته الإجتماعية والمنظمات العالمية والثقافية، والحركات والجمعيات الدينية والثقافية والبيئية، وقد شكلت هذه القوى إلى جانب الدول المتقدمة والنامية نواة الإدارة الجماعية الدولية لمعالجة والتصدي لمختلف القضايا التي تهدد أمن الشعوب والدول على حد سواء.

المطلب الثالث: تحليل الادوار الاقليمية والدولية في ظل التهديدات الأمنية الجديدة

---

[1] صالح محمود وهبي، **قضايا عالمية معاصرة (المشكلة السكانية، موارد المياه العدبة، التلوث البيئي، التصحر، الطاقة، العولمة)**، دمشق: دار الفكر المعاصر، ط1، 2001، ص 97.

[2] حسن الحاج علي أحمد، "حرب أفغانستان التحول من الجيوسياسي إلى ثقافي"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 276، فيفري 2002، ص ص 14- 15.

[3] مصطفى بخوش،" التحول في مفهوم الأمن وانعكاسه على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، **العالم الإستراتيجي**، الجزائر : العدد 01، نوفمبر 2008، ص 08.

[4] سمير أمين، **امبراطورية الفوضى**، بيروت: دار الفرابي، 1991، ص 19.

الفرع الاول: نظرية الدور: التعريف، النشأة والتطور.

يعد مفهوم الدور من المفاهيم الأساسية التي استخدمتها أدبيات السياسة الخارجية لفهم قرارات وسلوكيات الدول وغيرها من الفاعلين الدوليين،وٍ احتمالات الإستمرار والتغير في هذه السياسة، وتشترك هذه الأدبيات في افتراض أن أفعال غالبية الوحدات الدولية تحكمها توقعات وتصورات معينة حول ضرورة قيامها بدور أو مجموعة من الأدوار في النظامين الإقليمي والعالمي.

نشأت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الإجتماع الغربي منطلقة من أسس اجتماعية سيكولوجية بالدرجة الأولى، بغية فهم موقع الفرد وتأثيره في السياسة الداخلية والعالمية فضلا عن الرغبة في فهم وتطوير الأنظمة السياسية، مما دعا علماء السياسة المعاصرين لوضع بنية نظرية لمفهوم الدور في إطار علم السياسة والعلاقات الدولية.

يعتبر مفهوم الدور من المفاهيم الغامضة التي عرفت جدلا وتباينا للآراء حولها، وهو يرتبط أكثر بالعلوم النفسية والإٍجتماعية، ويقصد بالدور من الناحية الإٍجتماعية: " مجموع طرق الحركة في مجتمع ما، التي تتسم بكابعها سلوك الأفراد في ممارسة وظيفة خاصة ".[1] وهناك من يرى بأن الدور هو نظام من القواعد الإٍجتماعية، تتوجه نحو الفرد وحده ولذاته بصفته عضوا في جماعة أو ممثلا في طائفة من الأفراد يتميزون بسيكولوجية ما"[2].

والدور، كما يرى علم الاجتماع، هو وظيفة وأنموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة من النشاطات الاجتماعية، وكل دور أو وظيفة له صلة بالأدوار والوظائف الأخرى.[3]

ويستعمل **ساربين** Sarbin في كتابه " نظرية الدور "، اصطلاح تشريح الدور في وصف السلوك المتوقع للدور الاجتماعي، ومن العوامل التي تقود التناقض بين السلوكين الحقيقي والمتوقع للدور هي:[4]

- درجة وضوح الضوابط والنظم التي تحدد وظائف الدور
- مدى فهم لاعب الدور للضوابط والنظم التي تحدد الواجبات والمهام المطلوبة منه
- مدى قابلية شاغل الدور لتنفيذ الواجبات والمهام الملقاة على عاتقه

وقد شهد مفهوم الدور توسعا في تطبيقاته على أيدي **مورينو** **Moreno** وساربين وغيرهم ممن طبقوا المفهوم في سياقات ومجالات مختلفة حتى أصبح المفهوم يستخدم في دراسة سلوكيات الفرد على

[1] صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده**، بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، 1990، ص 123

[2] المرجع نفسه، ص 120

[3] جمال زهران، " تـأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر "، في: عبد المنعم المشاط، **الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995، ص 103

[4] يونس مؤيد يونس، **أدوار القوى الأسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص 11.

مختلف المستويات وفي مجالات متعددة مثل التعليم والخدمات الاجتماعية والصحة النفسية والكفاءة الإدارية، بالإضافة إلى دراسة أدوار وحدات متنوعة بخلاف الفرد مثل الأسرة والمنظمات البيروقراطية والصناعية، مع تناول ظواهر وقضايا متعددة مثل التكيف السلوكي وتغيير الاتجاهات، بالإضافة إلى الدراسات النسوية وقضايا النوع وغيرها[1].

وعلى مستوى العلوم السياسية، ظهرت محاولات عديدة لتوظيف المفهوم في دراسة الظواهر السياسية وتفاعلات النظم السياسية وسلوك الفاعلين السياسيين، حيث استخدم العديد من الباحثين الإقتراب ومفاهيمه لتحليل عملية التنشئة السياسية، أو دراسة الدور السياسي لإحدى وحدات النظام أو مؤسساته الرسمية أو غير الرسمية من أحزاب ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها، أو أحد الفاعلين السياسيين ممن يتمتعون بالقوة السياسية نتيجة سلطتهم ومناصبهم الرسمية مثل رئيس الدولة أو رئيس الوزراء والوزراء أو أعضاء البرلمان، أو نتيجة مصادر أخرى للقوة والنفوذ كرجال الأعمال ورجال الدين والمثقفين وغيرهم.[2]

الفرع الثاني: نظرية الدور في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

وفق نظرية الدور يعد مفهوم الدور من المفاهيم المركزية التي وظفتها أدبيات السياسة الخارجية التي تنطلق من افتراض أن لكل وحدة دولية دورا أو مجموعة من الأدوار التي تضطلع بها في النظامين الإقليمي والدولي، بدافع إما آيديولوجي وإما براغماتي... إلخ، وأن هذه الأدوار تحددها الوحدة الدولية بناءا على فهم صانعي السياسة الخارجية لمقدرات دولهم، ولشكل النظامين الإقليمي والعالمي، والفرص المتاحة فيهما.

وقد وضح **فيليب بريستر**Philippe Prestre صعوبات تطبيق مفهوم الدور في مجال السياسة الخارجية بالنظر إلى عدم الإتفاق الأكاديمي حوله، وقد رصد **بريستر** ستة معان على الأقل للمفهوم كما يرد في أدبيات العلاقات الدولية وخطابات صناع القرار، فالدور قد يفهم بمعنى الإسهام أو الوظيفة، أو التأثير والنفوذ، أو كجزء من مخطط أكبر وتعبير عن مسار للحركة أو السلوك. كمجموعة قرارات في إطار سياسة معنية، أو بوصفه تعبيرا عن المكانة، وأخيرا قد يفهم الدور على أنه السلوك المتوقع بناءا على قواعد معينة مكتوبة أو غير مكتوبة وهو المعنى الأقرب لذلك المستخدم في أدبيات علم الاجتماع.[3]

---

[1] محمد طيبي و يونس مسعودي، " اقتراب الدور في السياسة الخارجية "، مداخلة في ملتقى بجامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص 5

[2] المرجع نفسه، ص 6

[3] Philippe G. le prestre, **Role quests in the Post-Cold war Era: Foreign policies in transition**, Montreal & Kingston London: McGill-Queens University Press, 1997, pp 3-4

ويمكن القول أن بداية توظيف نظرية الدور في دراسات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية تمثل في محاولات علماء النفس والاجتماع توسيع نطاق تطبيق نظرياتهم النفسية القائمة على مفهوم الدور لتشمل العلاقات الدولية وتحليل سلوك القادة الدوليين، في إطار التعامل مع القيادات السياسية كحالات مرضية تحتاج إلى علاج نفسي[1].

يعبر مفهوم الدور في السياسة الدولية عن تصور صانع السياسة الخارجية للمجالات الرئيسية التي تتمتع فيها دولته بالنفوذ، وتصوره للدوافع الرئيسية للسياسات الخارجية لدولته وللوظيفة أو الوظائف التي يمكن أن يؤديها وتوقعاته لحجم التغير المنتظر سواء أكان في النظام الدولي أم الإقليمي نتيجة قيامها بهذا الدور[2].

في الواقع، تختلف الوحدات السياسية من حيث إدراكها للأهداف والمصالح التي تسعى إلى تحقيقها، كما أنها تختلف من حيث امكانياتها وقدراتها المادية وغير المادية، وهو ما يجعل سلوكها السياسي الخارجي يختلف أيضا، بشكل ينعكس على طبيعة الأدوار التي تؤثر بها بين دور فاعل أو متوسط الفعالية أو قليل الفعالية أو غير ذلك تبعا لإختلاف تراتب الدول ضمن الهيكلة الهرمية للنظام الدولي بين الدول سواء أكانت كبرى أم متوسطة أم دول صغيرة[3].

ويتطلب تعامل الوحدة مع النسق الدولي ووحداته المختلفة أن تحدد كل وحدة لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا التنسيق، والوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي يمكنها أن تؤديها في إطاره بشكل مستمر، وماهية العلاقات الدولية الرئيسية لها وهو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي، بهذا المعنى فإن لكل وحدة دولية دورا في النسق الدولي، يصبح أحد علامات سياستها الخارجية[4].

ويمر الدور القومي للدولة بمجموعة من المراحل هي :[5]

1/ مرحلة استكشاف الموقف، أي التعرف الى أبعاد الموقف الدولي وجوانبه

2/ مرحلة تحديد الدور القومي للدولة، في ضوء الثوابت التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية.

3/ مرحلة تكييف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة أو المؤثرة في مختلف القدرات المادية والمجتمعية لدولة صانع القرار، بمعنى أن يكون الدور مكافئا للموقف.

---

[1] Ken spragu, " Time; space, reality and the cosmos the four universals of Moreno's Philosophy ", in : Paul Holmes, Marcia Karp, Michael Watson, **Psychodrama since Moreno :Innovations in theory and practice**, London: Routgedge, 1994, p20.

[2] حسين توفيق ابراهيم: "مصر في النظام الإقليمي بعد قمة عمان"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد122 ،1989 ، ص 74.

[3] هاني الياس الحديثي، **سياسة باكستان الإقليمية(1971-1994)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 42.

[4] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره ، ص48.

[5] هاني الياس الحديثي، المرجع نفسه، ص ص 42-43

4/ مرحلة تحديد القيمة التي تقترن بالدور، فإذا ما تم فهم النظام الدولي أو الإقليمي بوصفه بناءا اجتماعيا، فإن كل أمة ستمثل مواقع اجتماعية عدة، أو أدوارا إقليمية ودولية قياسا على الأمم الأخرى، وبالتالي فإن الدور القومي سيتحدد في ضوء إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم إقليميا ودوليا.

وعند فهم النظام الدولي أو الإقليمي على أنه بناء اجتماعي، فإن كل امة ستشمل عدة مواقع اجتماعية أو أدوا ا إقليمية ودولية قياسا على الأمم الأخرى، و بالتالي فإن الدور القومي سيتحدد على ضوء إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم إقليميا ودوليا[1].

فالدور هو موقف واتجاه سياسي، ناتج عن منظار تتداخل في تشكيله جملة من المحددات الأساسية منها هوية المجتمع ووصفه السياسي والاجتماعي وبنيته والقيم السائدة فيه، ومدى استجابة الأفراد لهذه البنية في تدعيم الاستقرار السياسي للمجتمع والدولة، وبسبب اختلاف هذا المنظار تختلف أدوار الدول على المسرح السياسي العالمي، وتتمايز بعضها عن بعض تبعاً لمنظار كل واحدة منها للظواهر والحوادث السياسية المختلفة، إذ يعتبر منظار الدور **The Role Perspective**، الموجّه الأساسي لتشكيل مواقف الدول من القضايا العالمية، وأدوار هذه الدول على الساحة الدولية، وتحديد الاتجاهات التي تتبعها النخب السياسية المسؤولة عن صناعة القرار السياسي فيها، عبر وضع إطار عام محدد للسلوكات التي تنتهجها. كما أن أداء الدور، يتشكل نتيجة لرؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية، في حدود ما توفره إمكاناتها والقدرات التي هي في حوزتها[2].

ويتميز مفهوم الدور عندما يتعلق بسلوك الوحدات القومية بالخصائص التالية:[3]

- لا ينصرف مفهوم الدور إلى مجرد تصور صانع السياسة الخارجية هذا الدور، ولكن يشمل أيضا كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية، فقد يقدم صانع السياسة الخارجية مفهوما لدور دولته ضمن النسق الدولي على أنه تحقيق السلام العالمي، بينما لا يفعل شيئا لترجمته إلى سياسة محددة.
- إن مفهوم الدور لا يشمل فقط تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته، ولكنه يشمل بالإضافة إلى ذلك تصوره للدور الذي تؤديه الوحدات الأخرى، وخاصة الأدوار الذي يفترض أن تؤديها الأعداء الرئيسيون.
- من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور في آن واحد، وهذا الوضع هو الأكثر شيوعا.

---

[1] المرجع نفسه، ص14.

[2] عمر الحضرمي، " الدولة الصغيرة : القدرة والدور ، مقاربة نظرية "، **المنارة**، الاردن: عمادة البحث العلمي، المجلد 19، العدد 04، 2013، ص 56

[3] يونس مؤيد يونس، مرجع سبق ذكره، ص 15

- يمكن أن تلعب الدولة دورا معينا على المستوى العالمي، ودورا آخر على المستوى الإقليمي والدور الذي تلعبه الدولة إقليميا ودوليا يعتمد على تفاعل مجموعة من التغيرات تمثل في مجملها عناصر القوة القومية للدولة، التي تساهم من جهتها في تشكيل المقومات الأساسية للدور، وتعكس قوة الدولة وتعطي إمكانية توقع الدور الذي تسعى للعبه كل وحدة وفقا لمستوى قوتها وإمكانياتها.

وحسب **هولستي** Karl.J. Holsti فإن مفهوم الدور ينطلق من تصور أن تعامل الوحدة الدولية مع بقية الوحدات في المحيطين الإقليمي والدولي معا يتطلب أن تحدد تلك الوحدة -ذات الهدف السلبي أو الإيجابي- لذاتها وللآخرين الوظيفة الرئيسية التي تؤديها بشكل منتظم في هذا النسق الدولي، سواء كان إقليميا أو عالميا، وماهية العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة، خصوصا في دائرة المجالات الحيوية لتلك الوحدة، وهو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي ويصير أحد مكونات سياستها الخارجية[1]. ويشتمل الدور الخارجي للوحدة الدولية على أربعة أبعاد رئيسية هي:[2]

- ✓ **البعد الأول:** تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الإقليمي والدولي، والمستوى الجغرافيّ الذي يوجد فيه هذا المركز،ويقصد بذلك تصور صانع السياسة الخارجية للمجالات الرئيسية التي تتمتع الوحدة فيها بالنفوذ، ودرجة النفوذ والقوة التي تتمتع بها الوحدة الدولية في هذا المجال، فقد يتصور صانع السياسة الخارجية لهذه الوحدة أن المجال الرئيسي لدوره هو المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي أو الاثنان معا، وفي كل مستوى يقدم تصورا لدرجة التوسع والنفوذ المتوقعة.
- ✓ **البعد الثاني:** تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية، وتتفاوت تلك الدوافع ما بين دوافع صراعية آيديولوجية أو براغماتية أو تعاونية، ومدى عقيدة وإيمان تلك الدولة بدورها في الإقليم أو على المستوى العالمي، وتصوره أيضا تجاه الوحدات الدولية الأخرى ومعدل قوتها وقدرتها على التصدي والمقاومة، وتصورها لقدرات الدول الأخرى ذات المصالح الاستراتيجية في الدول المعنية بدورها.

---

[1] Karl.J. Holsti," National Role Conceptions in the study of foreign policy ", **International studies Quarterly**, New Jersey: Wiley-Blackwell, No.3, 1970, p 233

[2] / عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، " مستقبل التوغل الإيراني في سوريا في ميزان نظرية الدور في العلاقات الدولية "، **مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية**، في:

/https://arabiangcis.org/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%88-

- ✓ **البعد الثالث:** تصور صانع السياسة الخارجية للبيئة الاستراتيجية التي يتفاعل فيها من منطلق ذاتي مع دول أخرى أو أطراف أخرى لخدمة مصالحها وأجندتها في الإقليم، وتتألف هذه البيئة من سياق داخلي وآخر خارجي، وظروف، وعلاقات، وتوجهات، وقضايا، وتهديدات، وفرص، وتفاعلات، ونتائج تؤثر في نجاح الدولة في علاقاتها مع العالم المادي ومع الدول والأطراف الأخرى، كما تضم عاملي المصادفة والمستجدات المستقبلية المحتملة.
- ✓ **البعد الرابع:** توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير المحتمل في النسق الإقليمي والدولي نتيجة أداء وظيفته، سواء السلبية أو التعاونية في الإقليم أو العالم في ظل سيادة متغيرات وتحالفات ومواقف إقليمية ودولية معينة، تساعده أو تعرقله في تنفيذ استراتيجية لتحقيق دوره المرجّ في نطاق مشروعه وأجندته.

وهناك مجموعة من العوامل والمقومات التي تتحكم وتؤثر في أداء الدور الخارجي الدولة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- يتطلب أداء الدور إنفاق موارد معينة حسب حجم الدور المرجو. ومِن ثَم فكلما اتسق الدور مع قدرات الدولة، ازدادت فعاليته وإمكانية استمرا يته. فإذا زادت مساحة الدور عن مقدرات الدولة، زادت احتمالات انهياره خاصة إذا كانت هناك مواقف جادة وتحركات مضادة لوحدات دولية أخرى في الإقليم، وإلا استمر الدور رغم ازدياد مساحته عن قدرات الدولة.[1]

- العامل الأساسي الذي يؤثر في تكوين الدور الخارجي للدولة هو مفاهيم وتصورات صانعي السياسة الخارجية، فهذه الرؤى والتصورات هي المحدد المباشر للدور الخارجي. ولكن في تحديده لدور الوحدة الدولية فإن صانع السياسة الخارجية يتأثر بعدد من المتغيرات الأخرى، لعل أهمها توقعات القوى الكائنة في البيئة الخارجية الإقليمية والدولية للدور الذي قد تقوم به الوحدة الدولية. هذا بالإضافة إلى أن شكل البنية القطبية يؤثر في الدور الخارجي للوحدات الدولية[2].

- يتأثر صانع السياسة الخارجية، للدور بميزان القوى بين الوحدة الدولية وحلفائها على الصعيدين الإقليمي والدولي والوحدات المتعاملة معها، وبموقعها الجغرافي، وبحجم مقدراتها الاقتصادية والعسكرية، وحجم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الوحدة الدولية.

---

[1] المرجع نفسه
[2] المرجع نفسه

- دور الدولة ووظيفتها في النظام الإقليمي والدولي يرتبطان بطبيعة الأدوار والوظائف التي تؤديها الدول الأخرى في إطارها الإقليمي والدولي، وبالتالي تتحدد فاعلية هذا الدور، بل إن التفاعل بين الأدوار والوظائف المختلفة قد يوجد دورا من العدم، وقد يقضي على دور قائم.[1]

- استنادا إلى التصنيف الذي قدمه **هولستي** سنة **1970**، يمكن أن نصنف أدوار الدول طبقا لمعيارين، هما: مضمون الدور، هل هو صراعي أم تعاوني أم محايد، ومدى قوة النشاط الذي تقوم به الدولة في إطار هذا الدور، هل تتدخل بإيجابية للقيام به أم أنها تضطلع بدور سلبي وتوكل للآخرين مهمة القيام بمعظم أنماط الدور.[2]

الفرع الثالث: مفهوم الدور الإقليمي والدور العالمي للدولة

أولا: الدور الإقليمي

حظيت دراسة الأدوار الإقليمية بالاهتمام المتزايد نتيجة المتغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، والتي أدت إلى إظهار الدور المتعاظم للقوى الإقليمية فيما يخص التأثير على مجرى الأحداث، وانفرادها في التحكم بالتفاعلات والعلاقات ضمن حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها، مع التراجع الملحوظ للقوى العظمى والخارجة عن تلك النظم الإقليمية في التأثير على الطبيعة الداخلية للعمليات السياسية الإقليمية دون إرادة الأطراف الفاعلة.[3] وحسب **ديفيد مايرز**، فإن الإنخفاض في قدرة الدول الكبرى على الإمتداد بقوتها بصورة موحدة على كوكب الأرض، قد سمح للدول الإقليمية ذات النفوذ بأن تمارس تطلعات للهيمنة ظلت مكبوتة. وسواء ألعبت الدول المهيمنة المحتملة أم القوى الإقليمية المحورية دورا تجميعيا أم تفريقيا، فإنها ستبعث دائما ديناميكية جديدة في عمليات التوجه حيثما ظهرت.[4]

ويصطلح على الأدوار التي تمارسها الدول في حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها أو المجاورة لها بـ" السياسة الإقليمية"، ويختلف نمط السياسات الإقليمية، حيث أنها قد تأخذ منحى صراعيا وقد تأخذ منحى تعاونيا، وفي ضوء استقرار المصالح والقضايا الإقليمية تتحدد أدوات السياسات الإقليمية وشكل التحالفات التي تقوم بين دول الإقليم والأسس التي تستند إليها، ومدى الاستقرار الذي يستند أصلا إلى

---

[1] جمال زهران، مرجع سبق ذكره، ص 104

[2] اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط 5، 1991، ص ص 130-131

[3] يونس مؤيد يونس، مرجع سبق ذكره، ص 15

[4] ناصيف يوسف حتي، " الإقليمية الجديدة بعد الحرب الباردة "، في حسن نافعة وآخرون، **الأمم المتحدة وضرورات الإصلاح في نصف قرن: رؤية عربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1996 ، ص ص 262-263

طبيعة نظام الإتصال السائد بين دول الإقليم من جهة وبين دول الإقليم والمحيط السياسي الدولي من جهة أخرى، ويمكن تحديد مجال السياسة الإقليمية ضمن مستويين:[1]

المستوى الأول: هو السلوك الصادر عن مجموعة وحدات أو دول الإقليم إزاء موقف ما سواء داخل الإقليم أو خارجه، معبرا عنه من خلال الهيكل التنظيمي للإقليم الذي يمثل آلية صنع القرار الإقليمي.

المستوى الثاني: هو سياسة الجزء اتجاه الكل، أو بعبارة أخرى سياسة دولة ما إزاء الإقليم حيث تتحدد سياسة الدول الإقليمية وفقا لطبيعة برامج تلك الدول ومبادئها وأهدافها وطبيعة كل المتغيرات المؤثرة في الموقف، وهنا تتباين سياسات الدول الإقليمية تبعا لإختلاف المبادئ والأهداف، فضلا عن اختلاف الإرادات والقدرات .

فالدور الإقليمي هو نمط غير ثابت من السلوك تبعا لاختلاف القدرات والتوازنات، حيث أن الدور الذي تؤديه دولة ما يختلف عن الدور الذي تؤديه دولة أخرى، ويعود ذلك إلى اختلاف طبيعة الدول فضلا عن اختلاف المتغيرات المحيطة بالموقف وفي أهداف الدول ومصالحها، ويرتبط بالنتيجة بجملة شروط يأتي في مقدمتها: حجم الدولة ومكانتها في الإقليم الذي تنتمي إليه، وطبيعة التوجه العام السياسي للدولة في محيطها الإقليمي وبأهداف تلك السياسة ومدى توفر المواد اللازمة لتنفيذها فضلا عن الأدوات التي يتم تحديدها لتحقيق تلك الأهداف فضلا عن قبول واعتراف البيئة الإقليميةو الدولية لهذا الدور حتى يتغير ويكتسب صفتي الاستمرار والفاعلية.[2]

وبناء على ما تقدم فإن الدور الإقليمي الذي تؤديه قوى إقليمية معينة يختلف في تأثيره تبعا لعاملين:[3]

أ/ القدرات الذاتية والمادية والمجتمعية التي يركن إليها السلوك السياسي الخارجي لتلك القوى الأمر الذي يحدد أداءها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ب/ العلاقة بين الدور الإقليمي بقوى إقليمية والقوى الدولية التي تستند إليها تبعا لمفهوم المصالح المشتركة وطبيعة تلاقي المصالح والإستراتيجيات.

فلنمط توزيع القوة في النظام الإقليمي دوره في تحديد أبعاد الدور الذي يمكن أن تؤديه الدولة وفقا لما تملكه منقدرات مادية ومجتمعية، ووفقا لما يسمح به ذلك النمط للدولة من حرية للحركة، او ما يفرضه

---

[1] هاني الياس الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2] محمد سعد أبو عمود، "الرؤى الأمريكية لدور مصر الإقليمي"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، يناير 1998، ص 130.

[3] هاني الياس الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص ص4 7-48.

عليها من قيود تحد من حركتها إقليميا ودوليا، لذا نجد أن هناك طبقات أو مراتب للأدوار الإقليمية والدولية، وهناك أدوار رئيسة وأدوار تابعة، وهناك أدوار قيادية وأدوار ثانوية، ولكل نظام إقليمي دولة قائدة تمارس فيه الدور الأساسي، تليها أدوار أخرى أقل تأثيرا.[1]

وتنصرف الدراسات الخاصة بالأدوار الإقليمية إلى الاٍهتمام أساسا بالأدوار التي تلعبها، أو يحتمل أن تلعبها القوى الإقليمية الفاعلة، والتي تمتلك عناصر القوة التي تمكنها من التأثير بشكل ملحوظ في محيطها الإقليمي، والمشاركة بكثافة في تفاعلات النظام الإقليمي التي تنتمي إليه، وتصنف هذه الدول ضمن دول القطاع المركزي في النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه، أي الدول الرئيسية التي تؤثر طبيعة العلاقات القائمة بينها، وطبيعة السياسة الإقليمية لكل منها ومستوى إمكانياتها، وشكل تحالفاتها الداخلية والخارجية على طبيعة المناخ السائد في النظام على مختلف الأصعدة، السياسية والاقتصادية وكذا الإستراتيجية، فضلا عن تأثيرها في الطبيعة المميزة لتفاعلات النظام الإقليمي أي ما إذا كانت تعاونية أو صراعية.[2]

وحسب نموذج **ديفيد مايرز** لدراسة الهيمنة الإقليمية، فإنه يمكن التمييز بين ثلاثة من الفواعل داخا القطاع المركزي، وذلك تبعا للاختلاف في طبيعة الأدوار التي تضطلع بها كل دولة في القطاع خصوصا وفي النظام الإقليمي عموما، والتي تعد انعكاسا لاختلاف طبيعة الدور الإقليمي التي تتبعه كل دولة من دول القطاع المركزي في النظام الإقليمي، ويصنف **مايرز** أدوار تلك الفواعل على النحو التالي:[3]

- **المهيمن الإقليمي أو المتطلع إلى الهيمنة:** الدولة أو الدول التي تمتلك أو في طريقها لامتلاك قوة كافية للسيطرة على نظام إقليمي.

- **المساوم:** هو الفاعل الثاني في النظم الإقليمية المعرضة للهيمنة، والمساومون هم دول تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدول المهيمنة أو الطامعة للهيمنة ويكون في مقدرة كل واحدة منها جعل نفقات ممارسة نفوذ الهيمنة باهظة، أو على الأقل يمتلك المساومون قدرة كافية على تحدي القوة المادية والعسكرية والمعنوية للدول المهيمنة أوالساعية للهيمنة.

- **الموازن:** قد يكون دولة أو عدد من الدول التي تعد قوى فاعلة داخل النظام الإقليم، قد لا تقل من الناحية المادية عن قوة الدولة المساومة لكنها من منظور الدور تقوم بمهام مختلفة داخل النظام، فهي

---

[1] منصور حسن العتيبي، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979-2000)**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2008، ص 39

[2] يونس مؤيد يونس، مرجع سبق ذكره، ص 18

[3] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2001، ص ص 58-59

في الغالب محايدة في الصراعات بين المهيمن أو المتطلع للهيمنة من جهة والدولة أو الدول المساومة من جهة أخرى، فهي متوازنة بين الطرفين، وغالبا ما يعهد لها بمهام الوساطة في النظام كما أنها عرضة لإغراء مستمر من الطرفين للاحتواء أو التحالف ويتوقف التوازن في النظام الإقليمي بشكل كبير على قوة هذه الدول الموازنة ومدى رغبتها في القيام بمهام الوساطة.

ويحدد **بيرسن** Pearson ثلاث مستويات للتفاعل بين أدوار القوى الاٍقليمية يمكن من خلالها فرز دول القلب عن دول الاٍقليم الأخرى، وهذه المستويات هي[1]:

النزاع: بمعنى مدى تجاوب الدولة مع النزاع الرئيسي المثار داخل النظام.

المشاركة: بمعنى مدى مشاركة الدولة في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع أعضاء النظام.

المساعدة: بمعنى مدى مشاركة الدولة في القضايا المثارة، وتقديم المساعدات اللازمة في وقت الحاجة.

وبالنظر لإمكانية التحول في مواقع الدول من مركز النظام إلى هامشه أو العكس فإنه من الطبيعي الذهاب إلى أن حركة تبادل الأدوار ممكنة، حيث تنتقل القوى في أداء أدوارها من مرتبة إلى أخرى تبعا لاختلاف عناصر القوة في الزمن وتأثيرها في طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية.[2]

وهناك مجموعة من الأدوار الاٍقليمية التي من الممكن ان تقوم بها الدولة في اطار نظامها الاٍقليمي التي تنشط فيها، والتي تتنوع بتنوع الأهداف والاٍمكانيات التي تتوفر عليها الدولة، يمكن ايجاز هاته الأدوار في النقاط التالية:[3]

* **دور الزعيم الاٍقليمي:** تمارس الدولة هذا الدور اذا توفرت لها امكانات كبيرة مقارنة بالدول الأخرى التي تقاسمها نفس الاٍقليم

* **دور الجسر أو الرابط:** تمارس هذا الدور الدولة التي تعتقد بأنها تتوفر على مؤهلات معينة قد تكون جغرافية أو ثقافية، تمكنها من لعب دور الجسر الذي يصل بين ثقافتين مختلفتين، وقد اعتقدت تركيا سابقا نظرا لامتدادها الجغرافي في أوروبا وارتباطها التاريخي والديني بالعرب، بأنها قادرة على القيام بهذا الدور.

* **دور الدولة المثيرة أو المقلقة:** ويعني أن تقوم الدولة بتحرك نشط في مجال منع حل المشاكل، واٍثارتها لدولة أو أكثر، سواء أكانت في محيطها الاٍقليمي أم نطاق محيطها، حيث يعمل صانع القرار

---

[1] المرجع نفسه، ص 61

[2] هاني إلياس الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص 48

[3] يونس مؤيد يونس، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-21

السياسي على خلق المتاعب للأطراف لمنعهم من التوصل الى حل ما بوضع العقبات أمامهم، كالقيام بالتحريض على الثورة في دول معينة، أو دعم حركات انفصالية في مناطق مختلفة، وهو الدور الذي قامت به ليبيا في منطقة الساحل الافريقي، من خلال دعم الأقلية الترقية، وسنتطرق الى هذا الدور في الفصل الثالث للدراسة.

* **دور المدافع الإقليمي:** أين تتولى الدولة مسؤولية حماية مجموعة من الدول لمواجهة العدوان الخارجي في منطقة جغرافية محددة، كالدور الذي لعبته مصر في فترة حكم جمال عبد الناصر.

* **دور قائد التكامل الإقليمي:** حيث يعتقد صنع السياسة الخارجية أن لدولته خاصية في توحيد مجموعة من الدول في شكل دولة واحدة جديدة.

* **دور المحرك الإقتصادي الإقليمي:** ينبع هذا الدور عندما يجد المهيمن الاقليمي أو المتطلع للهيمنة أن عليه واجبا أخلاقيا في تطوير اقتصاديات بعض الدول داخل الإقليم.

ثانيا: الدور العالمي

يقصد به الدور الذي تؤديه دولة ما وهي التي تكون واحدة من القوى العظمى وهذه الدولة التي تتمتع بهذا الدور تستطيع أن تتدخل في أي مكان من العالم دون مساعدة من أحد، وهذا التدخل يمكن أن يكون عسكريا أو اقتصاديا أو سياسيا أو إيديولوجيا[1]، وتتجه الدول العظمى في سياستها الخارجية دوما نحو التوسع لإكتساب المزيد من الوزن والنفوذ مدعية لنفسها الحق في الهيمنة على شؤون المجتمع الدولي و التدخل في أي مسألة دولية ذات شأن ولو لم تمس مصالحها الخاصة مباشرة.

وتهدف الدول الكبرى في سياستها الخارجية إلى تحقيق مصالحها التوسعية والمحافظة على وضعها كدولة عظمى ولتحقيق ذلك تحرص الدولة العظمى دائما على تحقيق أمرين[2]:

- منع غيرها من الدول الكبرى من التفوق عليها خشية أن يؤدي تفوق إحداها إلى إنفرادها بالسلطة على الجماعة الدولية الأمر الذي يفقد الدولة العظمى وضع الزعامة ويجعلها مجرد موضع لسيطرة هذه الدولة المتفوقة أو أن يؤدي بالدول الكبرى الأخرى كلها أو بعضها إلى هبوطها هي وحدها أو مع دول أخرى إلى مستوى الدولة المتوسطة.

---

[1] منصور ميلاد يونس، **مقدمة في العلاقات الدولية**، القاهرة، جامعة ناصر، 1998، ص 72

[2] محمد ساسي عبد المجيد، **مقدمة من العلاقات الدولية**، القاهرة: دار المعارف للنشر، 1969 ، ص ص 80-81

- منع الدول الصغرى من اكتساب القدر من القوة التي تؤهلها للانضمام إلى دائرة الدول الكبرى فمن شأن ازدياد عدد القو ى الكبرى بانضمام دول جديدة إليها الانتقاص من نفوذ الدولة العظمى ووزنها الفعلي في ميزان السياسة الدولية.

وترتبط الأدوار العالمية بنوعين من القوى الفاعلة على المسرح الدولي وهي القوى العظمى والقوى الرئيسية وتمارس عددا من الأدوار وهي:

1/ دور المهيمن العالمي: يعني هذا الدور القدرة على النفوذ والتأثير في مختلف أقاليم العالم بما يحقق التوازنات الإقليمية المناسبة لتحقيق مصالحه في مختلف الأقاليم في العالم وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية خير مثال على ذلك[1].

2/دور الموجه العالمي المنظم: حسب بريجنسكي فإنه مع بداية القرن 21 نجد أن لا مثيل لقوة الولايات المتحدة الأمريكية من حيث مداها العسكري على الصعيد العالمي، ومحورية نشاطها الاقتصادي إلى الاقتصاد العالمي، والتأثير الإبداعي للتكنولوجيا الأمريكية والجاذبية العالمية متعددة الأوجه، كل هذه العناصر وفرت للولايات المتحدة الأمريكية نفوذا سياسيا عالميا لا نظير له، فأصبحت في كافة الأحوال ضابطا للإيقاع العالمي والضامن الأساسي للاستقرار العالمي[2]، إلا أننا لا يمكن أن نغفل عن حقيقة أن ضخامة أهداف ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة منفردة في العالم جعلها حرة التصرف في صياغة العالم بما يخدمها، فأحل توازن المصالح محل توازن القوى واستخدمت الشرعية الدولية للأمم المتحدة كغطاء لتبرير جهدها في إعادة صياغة العالم بثوب جديد يلبي مصالحها.

3/ حامل الميزان: يتضمن هذا الدور تكريس حالة التوازن بين عدد من الدول المتقاربة في القوة، ويعتمد في هذا على تقييم النتائج المفترضة بناء على فهم القدرات المختلفة، والغاية منه ليس بالضرورة حل المشكلات القائمة بين مجموعة من الدول وإنما المحافظة على الاستقرار ومنع انفجار الصراع أو منع الطرف الأقوى من تحقيق النصر، فالدولة التي تقوم بدور حامل الميزان تحافظ على توزيع القوة بين عدد من المتنافسين، بما يحقق التوازن فيما بينهم، أي أنها تدعم الضعيف فلا تسمح للأقوى بأن يحقق النصر في الصراع القائم بينهما، مما يؤدي إلى عدم اختلال التوازن، وحامل الميزان لابد أن يكون دائما خارج المجموعة المتنافسة.[3]

---

[1] زبيغينو بريجيكسي، **الفوضى و الاضطراب العالمي عن مشارف القرن الحادي و العشرين**، ترجمة: مالك فاضل، بيروت: دار الكتاب العربي، 1998، ص 75

[2] المرجع نفسه، ص 7

[3] يونس مؤيد يونس، مرجع سبق ذكره، ص 24

4/ **المشارك النشط:** يتضمن هذا الدور التأثير على قطاع واسع من الفاعلين في المجتمع الدولي بما في ذلك المنظمات الدولية، ومن الطبيعي أن يبدو هذا الدور واضحا في منطقة معينة أو مجال معين، حيث تظهر كل إمكانات وقدرات الدول التي تقوم بممارسته، ويبدو واضحا في تحركات ونشاطات عدد من الدول الرئيسية، لاسيما وأن قدراتها لا تسمح لها بالتحرك النشط في قطاعات محددة في المجتمع الدولي أو في مجالات محدودة كما هو الحال لفرنسا وبريطانيا اللتان لا تزالان تتمتعان بنفوذ كبير في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرتها[1]، ويتضح الدور الفرنسي جليا في منطقة الساحل الإفريقي، وفي افريقيا بصفة عامة باعتبارها منطقة نفوذ تقليدية لفرنسا، وهو ما جعل السياسات الفرنسية تجاهها نشطة جدا، حتى وصلت الى درجة التدخل العسكري.

5/ **قاعدة الثورة العالمية:** طبقا لهذا الدور يتصور صانع السياسة الخارجية أن لدولته واجبا رئيسيا في الحركات الثورية الخارجية ومدها بالمعونة المادية والمعنوية وتوفير قواعد تدريب لها على أرض الدولة وعادة ما يأخذ هذا الدور مفهوم تصدير الثورة، ومن ذلك الدور الصيني في الستينيات من القرن 20.[2]

6/ **الوسيط الدولي:** ينصرف هذا الدور إلى تحمل الدولة مسؤولية دولية في التوفيق والوساطة بين الوحدات الدولية في مختلف الصراعات الدولية وبشكل مستمر أي أن الوساطة لا تستمر من أجل صراع واحد فقط والأمم المتحدة من الوحدات الدولية الرئيسية التي تلعب هذا الدور[3].

7/ **رجل الشرطة:** يتضمن هذا الدور تصور صانع السياسة الخارجية بأن لدولته مسؤولية في ردع من يتصورهم معتدين، مثل دور الولايات المتحدة الأمريكية[4].

وبالرجوع الى التهديد، فان هذا الاخير يرتبط بادراك صانعي القرار والفاعلين السياسيين، فلكي تتعامل وتتفاعل الدولة مع المواقف التي تاتي من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، لابد لها من خطوة اولية تتحسس بها هذه المثيرات ومن ثم تكون واعية لما يمكن ان تحمله هذه المواقف من فرص تسعى الدولة الى استثمارها لتحقيق اهدافها، او تهديدات وكوابح تمنع تحقيق تلك الاهداف.[5]

ويطلق على هذا الوعي بالمثيرات تعريف الموقف، اي ادراكه وتصنيفه ضمن خانة معينة، وبانعدام هطا الادراك ينعدم الفهم والوعي بالبيئة المحيطة ومن ثم فقدان القدرة على تعريف المواقف.

---

[1] المرجع نفسه، ص 24

[2] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره ،ص 50

[3] المرجع نفسه، ص 52

[4] المرجع نفسه، ص 51

[5] عادل البديوي، **الادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في المبادئ الجيوبوليتيكيا**، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016، ص 13

وبانعدام هذا التعريف لا يكون للدولة اي استعداد للتعامل مع تلك المحفزات والتهيؤ لها، فالادراك متغير ضروري لاي سلوك تنتهجه الدولة في النظام الدولي، بل ان بفقدان هذا الادراك الاستراتيجي تنعدم القدرة على التقويم الايجابي للمناطق السياسية الجغر افية ذات الاهمية الحيوية للدولة، مما يؤدي الى فقدان القدرة على تقويم التهديدات التي يمكن ان يحملها هذا الاقليم او ذاك تجاه اهداف الدولة وامنها القومي.[1]

ويرتبط الادراك الاستراتيجي بمدى فهم الدور الذي يمكن ان تؤديه الدولة او تقوم به في محيطها الدولي او الاقليمي او المحلي، وادراك الدولة للدور الملقى على عاتقها، ينعكس على المبادئ الجيوبوليتيكية التي ستصوغها وتؤديها في النظام الدولي من محلية واقليمية وعالمية، ومن المتصور ان تؤدي الدولة اكثر من دور في آن واحد، فيمكن ان تؤدي دورا معينا على المستوى العالمي ودورا آخر على المستوى الاقليمي.

وتختلف ادوار الدول في البيئة الدولية، وتتمايز عن بعضها تبعا لمنظار كل واحدة منها وادراكها للمواقف السياسية والمحفزات والتهديدات المختلفة، فالادوار توجد بسبب ما يتصل بها من طبيعة الاهداف والمصالح كما يدركها صناع القرار، والتي تتجسد في الأمن والتنمية والتطور الاقتصادي وتحقيق الرفاهية المجتمعية، فضلا عن السعي لتحقيق مظاهر القوة للدولة عبر الحفاظ عليها، او زيادة فاعليتها، او باتجاه الظهور كقوة سائدة مهيمنة.[2]

فادراك التهديدات الامنية يختلف من دولة الى اخرى، وهذا ما ينعكس بطبيعة الحال على الادوار التي تؤديها تلك الدول، فما يتم ادراكه على انه تحدي بالنسبة لدولة ما ، تدركه دولة اخرى على انه تهديد، وقد يتم ادراكه على انه خطر من قبل دولة ثالثة. وبالتالي ستختلف الوسائل والآليات والاستراتيجيات التي تنتهجها الدول لمواجهة ذلك التهديد على حسب تقديرها لحجمه ومدى خطورته.

و حتى تنجح الدولة في اداء دورها لمواجهة تهديد ما يتوجب عليها ان تدرك جيدا حجم ذلك التهديد ومصادره الحقيقية، وان تراعي نقاط القوة والضعف لديها في اطار رسم الخطط الامنية التي ستنتهجها. فكلما كان الادراك لمصدر التهديد شاملا كانت اجراءات ازالته اكثر استيفاءا، خاصة اذا تعلق الامر بالتهديدات الامنية الجديدة التي تعددت مصادرها، وتخطى مدى تاثيرها الحدود القومية للدولة، مما اصبح يتطلب استراتيجيات وسياسات امنية محلية واقليمية ودولية لمواجهتها والحد من خطورتها، فعملية تقييم التهديدات والمخاطر ليست بالعملية السهلة خاصة في ظل العولمة، حيث اصبح من الصعوبة تقييم

[1] المرجع نفسه.
[2] المرجع نفسه، ص 78

الخطر لذاته من دون دراسة وحساب تاثير عوامل اخرى في الخطر، قد تقلل من قيمة الخطر او تزيد من تاثيره او ربما تلغيه.

ان المخاطر والتهديدات الامنية بعد نهاية الحرب الباردة وفي ظل المظاهر المختلفة للعولمة، اصبحت مشتركة، فطبيعة هذه التهديدات تجعلها لا تخص دولة بعينها، بل نجدها منتشرة وتمس اكثر من دولة واقليم، كالامراض، الاوبئة، الاٍرهاب والتهديدات البيئية المختلفة...، كما انها سريعة الانتقال من مكان الى اخر بفضل التطور التكنولوجي الهائل. فلم يعد ادراك خطورة التهديد يرتبط بمدى قربه الجغرافي من عدمه. هذا من جهة، ومن جهة اخرى، المصالح الدولية التي اصبحت عالمية الانتشار تجعل من الدول وخاصة الدول الكبرى دائما في حالة ترقب وتقييم مستمر للمخاطر الامنية خارج حدودها، لما يمكن ان تلحقه هذه المخاطر من ضرر على مصالحها الاستراتيجية في الدول مصدر التهديد، او حتى الدول القريبة من مصادر التهديد.

وفي هذه الحالة فان التهديدات التي كانت تعد ثانوية بالنسبة لدولة ما نظرا لبعدها الجغرافي عنها، تصبح ذات اهمية كبيرة وحتى انها قد تصنف في خانة التهديدات الرئيسية اذا ما كانت تمس مصالحها الحيوية، فعلى سبيل المثال نجد ان كل تهديد اذا ما ارتبط بالنفط يتحول من تهديد ثانوي الى تهديد مهم، فمناطق الانتاج ووسائل النقل وخطوطه ومعامل تكريره كلها مناطق حيوية تقفز من مستوى مصادر التهديد الثانوية الى مصادر التهديد الرئيسية، مما يستلزم اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية تلك المصالح، وغالبا يكون ذلك بالتنسيق مع الاطراف الدولية المختلفة المحلية منها، اي مع الدول المنتجة والمصدرة للتهديد، وحتى مع اطراف خارجية لها هي الاخرى مصالح ترغب في حمايتها.

وبالتالي يمكننا القول ان عولمة التهديدات الامنية اصبحت تقتضي جهودا محلية واقليمية وعالمية من اجل التصدي لها، فحتى لو كان هناك اختلاف فيما بين الدول من حيث ادراكها لتهديد ما وتقديرها لحجم خطورته من حيث مدى قدرته على الحاق الضرر بها وبمصالحها الحيوية من عدمه، فان طبيعة التهديدات الامنية الجديدة اصبحت تفرض على الدول رسم وصياغة وبناء ادوارها الخارجية لمواجهة تلك التهديدات، بما يتناسب طبعا ودرجة خطورتها التي تم تقديرها. لهذا نجد ادوار الدول تختلف فيما بينها لمواجهة نفس التهديد، حيث انه اتجاه نفس التهديد نجد دولا تكتفي بالحوار والتفاوض، ودولا اخرى قد تلجأ حتى الى التدخل العسكري.

وتعتبر منطقة الساحل الافريقي من بين المناطق التي استدعت في السنوات الاخيرة تفعيلا لأدوار اقليمية ودولية من اجل التصدي للتهديدات الامنية التي تعرفها، والتي تتنوع بين التهديدات الامنية

التقليدية والتهديدات الامنية الجديدة التي لم تعد تمس فقط الأمن المحلي لدول المنطقة وإنما تصاعدت حدتها، وتعقدت وتعددت اطرافها بما اصبح يؤثر على المستوى الاقليمي وخاصة على دول الجوار التي تتقاسم معها نفس الحدود وعلى رأسها الجزائر، وعلى المستوى الدولي وخاصة اوروبا. وسنتطرق من خلال الفصل الثاني الى اهم التهديدات الامنية في المنطقة وتداعياتها، التي استدعت كل هذا الاهتمام الاقليمي والدولي بها.

الفصل الثانـي

البيئـة الامنيـة في منطقـة الساحـل الافريقـي

بين التـهديدات الامنيـة التقليديـة والتـهديدات الجديـدة

إن لكل منطقة من العالم خصائصها التي تميزها عن غيرها من المناطق الأخرى، التي تسمح لها بتنمية وتطوير نفسها، كما يمكن لهذه الخصائص أن تكون عنصرًا لإستقطاب قوى من خارج المنطقة تحاول استغلالها بشكل يمكنها من التأثير في مجريات الأحداث.

ويشكل الساحل الإفريقي إحدى تلك المناطق التي أصبحت تعرف في الآونة الأخيرة اهتماما دوليا بالغًا، يرجع إلى عدة عوامل، لعل أبرزها هو العامل الأمني، حيث يعرف الساحل الإفريقي مجموعة لا بأس بها من التحديات والتهديدات الأمنية، التي ترتبط بعدة متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وحتى طبيعية، سنحاول مناقشتها من خلال هذا الفصل.

المبحث الاول: الواقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل الافريقي وتداعياته الأمنية

المطلب الأول : الخصوصية الجغرافية للمنطقة.

لعل أول ما يواجه الباحث حول منطقة الساحل الإفريقي، هو صوغ تعريف دقيق لهذه المنطقة، حيث يتميز الساحل بفقدانه لتعريف واضح يحدده، فلم تتشكل صورة متماسكة في البحوث السياسية والأمنية حول هذا الفضاء. وتسمية الساحل تعني تقليدياً الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء،[1] يمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالاً ومنطقة السفانا جنوبا، وتمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا ومالي وبوركينافاسو والنيجر وشمالاً تشاد و السودان حتى إثيوبيا شرقًا.[2]

وفق "لجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل CILLSS [*]، فإن منطقة الساحل الإفريقي تضم تسعة دول هي: بوركينافاسو، جزر الرأس الأخضر، غامبيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال وتشاد.[3]

---

1 Edmond Bernus, Jean-Yves Marchal, Yveline Poncet, " Le Sahel oublié ", **Tiers-Monde**, Vol. 34, No.134, 1993, p 311.

2 Angel Rabasa, Steven Boraz, Peter Chalk, Kim Cragin, Theodore W. Karasik, **Ungoverned Territories: Understanding and Reducing Terrorism Risks** , California: Rand corporation , 2007, P 174.

[*] **CILSS**: Comité permanent inter-Etats de lutte contre la sécheresse dans le Sahel

[3] عبد العالي عبد العالي حور ، "التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل و الصحراء و انعكاساتها على الأمن القومي العربي"، **شؤون عربية**، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 167، 2016، ص 188.

حسب إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل (استراتيجية من أجل الساحل)، فإن منطقة الساحل الإفريقي تمتد من موريتانيا غرباً مروراً بمالي، جنوب الجزائر، شمال بوركينافاسو، النيجر وإلى غاية شمال تشاد في الشرق.

واستناداً إلى المعيار السياسي فإن منطقة الساحل تشير إلى منطقة جغرافية كبرى تضم الدول التي تواجه أزمة اقتصادية وسياسية وبيئية، أهمها: السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، تشاد، وغينيا الإستوائية[1]،والخريطة (1) توضح الدول المنتمية إلى هذا الاقليم.

الخريطة (1): الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي والدول المنتمية له



المصدر: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/20141211101950627544.html

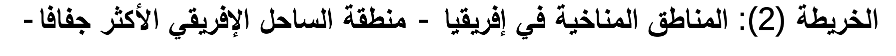
تقدر مساحة منطقة الساحل الإفريقي بثلاثة ملايين كلم [2]، وتحدد بعض الأبحاث الجغرافية لنادي الساحل وغرب إفريقيا الملحق بمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية ، كدراسة **لفيليب هينريغ** Philipp Heinrigs بعنوان: "التأثيرات الأمنية للتغير المناخي في الساحل: آفاق سياسية "، تلك المنطقة بين خطي العرض12° و22°[2].

---

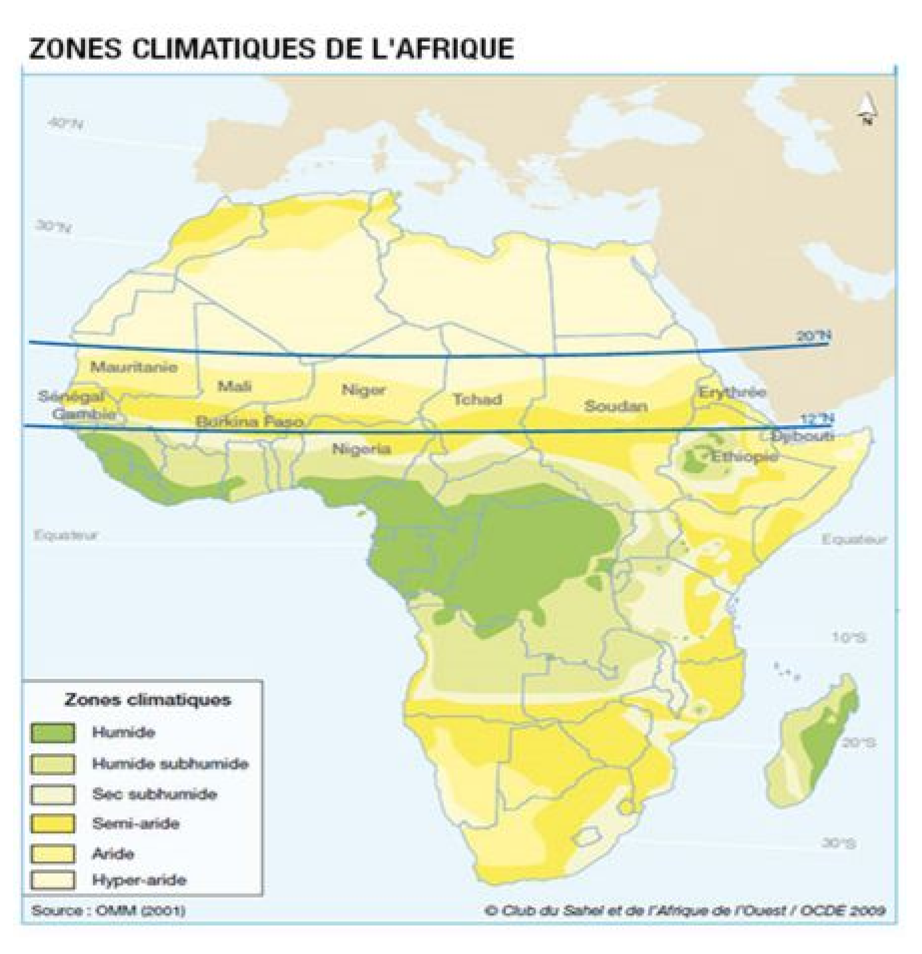
[1] Edmond Bernus, Jean-Yves Marchal, Yveline Poncet, op.cit, pp 306-307.

[2] Philipp Heinrigs, " incidences sécuritaires du changement climatique au Sahel : perspective politiques ", CSAO 2010, at :
https://www.oecd.org/fr/csao/publications/47234529.pdf

و يتراوح مناخ المنطقة بين شبه الجاف جنوبا و الجاف شمالاً، و هو ممطر موسميا[1]، وتعد من أكثر المناطق الإفريقية جفافا وتصحرا، وهو ما توضحه الخريطة (2) .



الخريطة (2): المناطق المناخية في إفريقيا - منطقة الساحل الإفريقي الأكثر جفافا -



المصدر: http://www.oecd.org/fr/csao/themes/changement-climatique /

لقد أسهمت عوامل المناخ الخاصة بالساحل الإفريقي (الجفاف، التصحر، ارتفاع درجات الحرارة) في إحداث نوع من العلاقة التفسيرية للأخطار الأمنية والنزاعات في المنطقة، حيث أثر الجفاف الذي تعرفه المنطقة في إحداث اضطرابات كثيرة في العناصر الديمغرافية، فكثيرًا ما أدت إلى موجات من الهجرة، كما حدث في السبعينياتو الثمانينيات من القرن العشرين،و هو ما يفسر الهجرة الكبيرة للتوارق إلى ليبيا والجزائرو إلى المدن الداخلية للنيجر ومالي. أسهمت عودة أعداد منهم بعد ذلك الى بلدانهم في نهاية الثمانينيات، في اندلاع نزاعات داخلية في المنطقة، كانت التغيرات الصعوبات المناخية أبرز أسبابها.

---

[1] كريم مصلوح، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2014، ص 9

وقد عمل نادي الساحل وغرب إفريقيا وأيضا مرصد الساحلو الصحراء،* على دراسة الكثير من هذه الإشكاليات بربطها بعناصر التغير المناخية والمائيةو البيئية، وقد طرحت احدى الدراسات التي أنجزها نادي الساحلو غرب إفريقيا أسئلة ذات صلة بالموضوع، جاءت كما يلي : هل يتعدى المناخ الرهانات الأمنية، وكيف؟ هل تشكل التغيرات المناخية أحد الأسباب الكبرىو المباشرة لأزمة أمنية، أو -بصورة عكسية- تتدخل بشكل متأخر في زيادة خطر الأزمة. هل لها مفعول مضاعفة الأخطار؟ و إذا كانت الإجابة نعم، فما طبيعة هذه الأخطار؟ أم أن الأمر يتعلق بمتغير خارجي، يميل إلى تعجيل التهديدات البيئية و غير البيئية؟[1]. هذه الأسئلة تم طرحها في مقدمة بحث حول قراءة الرهانات الأمنية ووصف الأحداث الأمنية في الساحل الغربيو الشرقي، لما لها من أهمية في التنبيه إلى مدى ارتباط عدد من المشكلات الأمنية بالمشكلات المناخية كالجفاف والتصحر وندرة المياه،و العلاقة بين السكان المزارعين المستقرينو الرحل المتنقلين في إنتاج ظواهر كالهجرة والنزاعات حول الأرضو الموارد[2].

إن هذه العوامل المناخية الصعبة من جفاف وتصحر ودرجة حرارة مرتفعة جدا، هي عوامل مهددة للأمن الغذائي في المنطقة خاصة في ظل الزيادة السكانية المرتفعة، حيث أن الزيادة السكانية الطبيعية تفوق دائمًا الزيادة الممكنة للإنتاج الغذائي، حيث يزيد الإنتاج في دول الساحل في حالات المطر 1.5% بينما تزيد الكثافة السكانية بنسبة 2.7% سنويًا[3].

وقد عانت موريتانيا والنيجر من موسم الجوع، وكانت النيجر أسوء حالة، بسبب إرتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 25% في جوان 2005، بفعل الجفاف الذي ضرب مناطق واسعة في النيجر وقد تضرر جراء ذلك 2.4 مليون شخص منهم 10000 مسهم الضرر مباشرة في أمنهم الغذائي، و يعاني 3،2 مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد في النيجر، وقد ارتفعت نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية إلى 18.4 مليون شخص في تسع دول من الساحل الإفريقي.

* "مرصد الساحل و الصحراء" ، هو منظمة دولية مستقلة قائمة في تونس، جاءت نتيجة حاجة تتعلق بالتوفيق بين جهود إفريقيا لتطوير أنظمة الإنذار، تتبع وضعية الزراعات والأمن الغذائي و الجفاف ،إذ أن 46% من الأراضي معرضة للتصحر ، وأغلب السياسات واستراتيجيات التنمية تتمحور حول تدبير الأزمات ونتائجها، يظم هذا المرصد 22 بلدًا إفريقيا و أربعة بلدان أوروبية وهي : ألمانيا، فرنسا ، إيطاليا و سويسرا ، بالإضافة إلى كندا و أربع منظمات تحت إقليمية تمثيلية من غرب إفريقيا و من شرق إفريقيا مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية "إيغاد IGAD . " و تجمع دول الساحل والصحراء، واتحاد المغرب الكبير كما يضم منظمات في الأمم المتحدة و منظمات المجتمع المدني. .

[1] Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest/OCDE," Note méthodologique sur la lecture des enjeux sécuritaires et descriptifs des événements sécuritairesSahel Ouest et Sahel Est ", Document du CSAO, Paris ; Novembre 2009,p 5, at: http://www.oecd.org/fr/csao/publications/44241350.pdf

[2] كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 37

[3] "Opinions divergentes sur la gravité de la crise alimentaire au Sahel, Agritrade", 4 juin 2012, at : https://goo.gl/NU8bz6

وفي مالي تعاني نسبة ما بين 70٪ إلى 90٪ من حالة انعدام الأمن الغذائي، وتحتل مالي المرتبة 174 من بين 177 دولة، في قائمة الدول الأكثر فقراو هذا حسب مؤتمر البشرية الذي أصدرته الأمم المتحدة لعام 2004، وقد تفاقمت معاناة دول المنطقة من انعدام الأمن الغذائي ومالي تحديدا خاصة منذ عام 2012 بعد الأزمة الأخيرة[1].

إضافة إلى عامل المناخ وتداعياته الأمنية في المنطقة، لا بد ان نعرج كذلك على الطبيعة الجيولوجية و تضاريس منطقة الساحل الإفريقي، حيث أن الكثبان الرملية تغطي فقط 20٪ من المساحة الكلية للمنطقة، ومن الكثبان من هي منبسطة في شكل أحواض أعطتها الرياح أشكال متموجة وتدعى "العرق ergs"، ومنها كثبان مرتفعة وضخمة، وعمومًا فالميزة الأساسية لهذه الكثبان أنها متحركة بفعل الرياح، وإلى جانبها هناك مساحات شاسعة تغطيها الحصى والصخور بمختلف الأحجام وتدعى"الرق regs"(صحاري حصوية وهضاب كبيرة نحتتها الرياح، تدعى "حمادات Hammadas") وهي صحاري صخرية، بالإضافة إلى جبال ضخمة مثل جبال الهقار Le Hoggar في الجزائرو التي تصل أعلى قمة بها إلى 3000م.[2]

تكمن أهمية دراسة تضاريس المنطقة، لكون الخصوصية التي تمتاز بها هذه الأخيرة، تسمح بوضع احتمالات للمواقع التي يمكن أن يختبئ فيها الإرهابيون والمجرمون، ولمواقع إخفاء المؤونة من غذاء وأسلحة، وحتى الرهائن الذين يتم إختطافهم. كما أن المساحة الشاسعة لمنطقة الساحل، جعلت بعض المشكلات الأمنية أكثر تهديدا، نظرا لما تسببه من صعوبات للدول الضعيفة في فرض رقابتها على مساحات واسعة يصعب الولوج اليها وفرض النظام فيها.

المطلب الثاني : التركيبة السكانية في المنطقة

تتعدد الإثنيات وتتباين القبائل المشكلة لدول منطقة الساحل الإفريقي مما أعاق وجعل عمليات التوحدو الاندماج الاجتماعي صعبة، حيث أن الطبيعة الاجتماعية المفككة اثنيا وقبليا جعلت من مستوى التجانس الإجتماعي ضعيفاو حركيات الإندماج المجتمعي صعبة، خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية

---

[1] Crise alimentaire dans le Sahel Cinq étapes pour rompre le cycle de la faim en 2012,09 avril 2012, at: https://goo.gl/wQMszH

[2] Gilles Bordessoule , **Sahara : guide de voyage** , Paris : Nathan , 2003 , p8-9

موحدة، مما نتج عنه عدّة أزمات داخلية (أزمة دارفور في السودان، أزمة التوارق في مالي والنيجر، الإضطرابات العرقية في موريتانيا والصدامات الإثنيةو القبلية في التشاد)[1]

تمتاز دول الساحل بكثافة سكانية ضعيفةو غير متوازنة مقارنة مع مساحته الشاسعة، يمتد وراء الصحراء، الشريط الساحلي المعروف بالمنطقة الساحلية،و هو شريط أكثر حيوية من حيث الديمغرافيا، مقارنة بالفضاء الصحراوي، حيث تقدر أدنى المعدلات السكانية في أهم مدن هذا الشريط بنصف مليون نسمة غير أنها لا تتجاوز مليون نسمة كحد أقصى لها بحسب التقديرات، وكأمثلة عن هذه المدن نذكر: نواكشوط، دكار، باماكو، وغاو غو، نيامي، سوكوتو، كانو، انجامينا، وتعد الخرطوم والمناطق المحيطة بها،و التي تقدر نسبة السكان فيها بثمانية ملايين نسمة، حالة استثنائية، بالنظر إلى وقوعها في منطقة جذب و استقرار سكانيين على حوض النيل. وباستثناء شمال نيجيريا الذي تقدر الكثافة السكانية فيه بحوالي 150 نسمة في الكيلومتر مربع، فإن الكثافة السكانية في أغلب الشريط الساحلي تتراوح ما بين 30 و50 نسمة في الكيلومتر المربع، أو ما بين 10 و30 نسمة في الكيلومتر المربع[2].

ومع أن هذه الأرقام تبدو قليلة، إلا أن المنطقة تعرف تزايداً ديمغرافيا سريعًا، بحيث يتوقع بلوغ عدد السكان فيها عام 2040 نحو 150 مليون نسمة،[3]و هو رقم يمكن أن يثير مشكلات أخرى، كالضغط على المدن نتيجة الهجرة، بسبب سوء الظروف المناخية في الشمال.

وكما ذكرنا سابقا فإن منطقة الساحل الإفريقي تعتبر فسيفساء اثنية ونقطة إلتقاء لعدة أعراق، تمثل أنماطا معيشية مختلفة،و هو ما تسبب في العديد من الصراعات الداخلية، وتوسع إلى صراعات ما بين الدول الساحلية، خاصة من أجل الحصول على الموارد، وقبل التطرق إلى التوزيع الجغرافي للإثنيات في منطقة الساحل الإفريقي لابد من التوقف عند المعايير التي حددت المعالم الخاصة لجماعة إثنية معينة ونقصد بها :[4]

- التسمية، فأي جماعة لابد لها من اسم يجسد هويتها.
- الإعتقاد الموحد بين أفراد الجماعة على وحدوية الأصل (الجينات).

[1] أمحند برقوق، " الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية "، **العالم الإستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 01، جانفي 2008، ص 12

[2] Gérard-François Dumont ," LA GÉOPOLITIQUE DES POPULATIONS DU SAHEL (Sahel : the populations geopolitics)", Cahier du CEREM (Centre d'études et de recherche de l'École militaire), 2009, at : https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00761709/document

[3] Ibid

[4] أحمد عبد الحافظ، **الدولة والجماعات العرقية (الدراسات مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان وتتارستان 1991-2000)**، القاهرة: مطابع الأهرام، 2005 ص31

- الإشتراك في التراث، يظهر في الأساطير والخرافاتو الإعتقادات .
- الإشتراك في ثقافةو احدة، عادة ما تقوم على توليفة مشتركة من الدين، اللّغة ،الأعراف والعادات، الموسيقى،...
- الإحساس بالإنتماء إلى إقليم معين لا غير.

لقد حاول **جيرارد فرونسوا دومون** Gérard-François Dumont تصنيف أهم التركيبات الإثنية، العرقيةو القبائلية لأهم دول الساحل الإفريقي كما يلي[1] :

مالي :

تضم حوالي ثلاثةو عشرون إثنية ، تتوزع على خمس مجموعات رئيسية :

- ✓ المجموعة1: الموندنغ Mandingue / البامبارا Bambara / السونيك Soninké / المالينك Malinké و بوزو Bozo
- ✓ المجموعة 2: البولسار Pulsar / البولو peul / التوكولور Toucouleur
- ✓ المجموعة 3: الفولتا Voltaïque / البوبو Bobo / سينوفو Sénoufo / ميني أنكاMiniaka
- ✓ المجموعة 4: الصحراويين Saharien / المور Maures / العرب Arabes / التوارق Touarag
- ✓ المجموعة 5: آخر اثنية مشكلة لدولة مالي هي السونغاي Songhaï، تشتغل هذه الفئة على الصيدو الفلاحة،و هم يمثلون 12٪ من مجموع السكان، يتواجدون في الجنوب.

أما البامبارا فيمثلون 31.9٪ من السكانو هم متواجدون في ضواحي باماكو ، سيغو وسيكاسو، و هم مزارعون يدينون بالإسلام في غالبيتهم وتعتبر لغتهم البامبارا من اللغات المستعملة بكثرة في العاصمة باماكو، و ذلك لتواجدهم بكثرة في الإدارة. أما البولس فيشكلون 9.13٪ يتواجدون في شمال مال. ويمثل كل من العرب والتوارق نسبة 1.9٪ و 7.4٪ على التوالي من نسبة السكان الإجمالية.

تعتبر اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية، إلى جانب عدة لغات محلية، و فيما يخص الديانة، فيضم مالي 94٪ من المسلمين، 2٪ وثنيين، و 4٪ كاثوليك

[1] Gérard-François Dumont, op.cit, p p 37-39

النيجر:

في الغرب نجد قبائل الجرما Djerma Shongai ،و التي تمثل 22٪ من مجموع السكان / قبائل الهوسا Houssas، التي تمثل 56٪ / قبائل التوارق، تمثل 10٪ من السكان. ونجد اضافة لهذه الإثنيات، أعراق وإثنيات أخرى مثل كنوري Kanouri / الفلز Feulas / العرب / التوبوس Toubous. ونجد كل قبيلةو اثنية تسيطر على مجال معين، فالجرما هم التجار الصغار والمزارعين، لكنهم يسيطرون على الجيش والحكم في النيجر، أما الهوسا فهم يسيطرون على الإقتصاد النيجري، باعتبارهم يمارسون نشاط التجارة، أما قبائل التوارق فيمتهنون حرفًا بسيطة مما يؤدي إلى تمردهم. ويضم النيجر 95٪ من المسلمين والباقي من الوثنيينو المسيح.

موريتانيا :

تشكل قبائل المور Maures نسبة ثلثي سكان موريتانيا، إضافة إلى السود الزنوج، الذين يتواجدون على ضفاف نهر السنغال، وتسيطر قبائل المور على مجالات الحياة في الدولة، إضافة إلى سيطرتها على السود الزنوج.

تتمتع موريتانيا بتنوع قبلي وعرقي يتراوح بين قبائل المور والعرب والبربر و السود الأفارقة (Maures, Négro africains, les arabes, Berbère)، اللغة الرسمية في موريتانيا هي اللغة العربية إلى جانب لغات و لهجات محلية، أما المسألة الدينية في موريتانيا فهي جوهرية لا نقاش فيها، حيث حدد الدستور الموريتاني الدين الإسلامي دين الدولة، مع وجود حرية ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين.

تشاد :

يوجد في تشاد ثلاثة مناطق جغرافية مناخية، تتصف بالتوزيع غير العادل من حيث الكثافة السكانية، تتمثل الأولى في المنطقة الصحراويةو هي أقل انخفاضا في المناطق الساحلية و أكثر ارتفاعا في المنطقة الشرقية (الحدود السودانية التشادية)، الثانية في الجنوب و هي منطقة لوغون Logone و الثالثة في الشمال هي منطقة بوركو انيدي تيبستي Borko Ennedi Tibesti، حيث تتميز هذه المنطقة بانخفاض كمية تساقط الأمطار.

كما يمكن تقسيم سكان التشاد إلى ثلاث مجموعات:

- ✓ مجموعة السارا : وموطنها الجنوب المداري الرطب في حوضي (الشاري واللوغون) وجنوب البحيرة، يقطن في هذه المنطقة مجموعة من الإثنيات أغلبيتها متحدثة باللهجات السودانية أصلهم من الزنج.
- ✓ مجموعة قبائل النطاق المداري شبه الجاف: تضم عدة اثنيات تنتمي إلى قبائل محلية إفريقية كقبائل الباما، الكانوري، الفولاني والعرب.
- ✓ مجموعة التوبو : ذات أصول نيلية سوداء تمثل 2٪ من مجموع سكان تشاد، تتمركز في جبال تيبيسيو هضاب إيندي ومنطقة بوركو في شمال تشاد وشمال شرقها، تتمركز فيها اثنيتين وهما الكرى والدازا .

السودان :

حوالي 52٪ من السكان من السود، 39٪ من العرب و6٪ من البيجا Béja، في الشمال السوداني نجد قبائل البدو والرحل المسلمين، ولكن ليسو كلهم عرب مثل البيجا، أما في الوسط فنجد قبائل السود المسلمين العرب، يتمركزون في جنوب كردوفان Sud Kordofan، أما في الوسط الغربي فنجد مراجيبيم Marra Djebem، أين تقطن قبائل الفور Fourو السود المسلمين.

تتنوع الديانات في الساحل الإفريقي بتنوع التركيبة السكانية ، إلاّ أن الديانة الإسلامية هي الغالبة في معظم دول المنطقة، فدخول الاسلام إلى هذه الأخيرةو انتشاره فيها مرتبط بوصوله إلى شمال القارة الافريقية، حيث انتقل من شمال القارة إلى غربها بواسطة التجار المسلمين والعلماء والدعاة وملوك والممالك الإسلامية الشمالية، وسبب هذا الانتقال هو وجود صلات تجارية قديمة بين شمال القارةو غربها و جنوبها،[1] ساعدت بدورها على الانتشار السريع للديانة الإسلامية في دول الساحل الإفريقي.

و إذا كانت نسبة السكان المسلمين هي الأكبر في كل من النيجر ومالي حيث فاقت 90٪ وفي موريتانيا تعتبر الديانة الإسلامية دين الدولة، فإن مسألة الدين في تشادو السودان مختلفة حيث نجد مزيجا من الديانات في تشاد، فهناك ازدواجية في الديانة نتيجة الإنقسام السكاني بين الشمال والجنوب، فنجد شمالا أغلبيته مسلمة، وجنوبا ثلثه مسيحي والباقي وثني. أما السودان المقسم إلى شمال و جنوب هو

[1] بدر حسن الشافعي ، "الدعوة الإسلامية في إفريقيا ..نجاحات بالرغم من التحديات" ، **قراءات إفريقية** ، الشارقة: المنتدى الاسلامي، العدد 13 ، سبتمبر 2012، ص08

الآخر يعرف ازدواجية في الديانة، بحيث نجد سكان الشمال يدينون بالإسلام، أما في الجنوب فتنتشر الديانة المسيحية (مزيج بين الكاثوليكو البروتستانت) .[1]

وكما نلاحظ فإن التوليفة المجتمعية لدول الساحل الإفريقي تتميز بتركيبة اثنية متنوعة وخاصة جدًّا، وهو ما جعل أحد مداخل المشكلة الأمنية في المنطقة تكمن في الإحتمالية المتزايدة للصراعات الإثنية، وفي الواقع لا يمكننا أن نغفل الدور الكبير الذي لعبته الدول المستعمرة في تأجيج هذه الصراعات وتفجيرها بعد خروجها من دول المنطقة، وتركها لتأويلات حول التقسيمات والحدود الجغرافية والمتوارثة و هي التقسيمات نفسها التي رأت فيها بعض الأطراف (قبائل واثنيات) هضما لحقوقها التاريخيةو السيادية. و ادت الى معاناة دول الساحل الإفريقي من اشكالية "بناء الدولة القومية"، والتي تعني أن ولاء الأفراد والجماعات يكون فقط للدولة القومية، وعليه يكون تفاعل مختلف الجماعات داخل الدولة على حد سواء دون استحضار انتماءاتهم الإثنية والعرقية، إلا ان ما يحدث في دول المنطقة هو ولاء افرادها للجماعات الاثنية التي ينتمون اليها وليس للدولة القومية.

المطلب الثالث : الإمكانيات الإقتصادية للمنطقة

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أفقر مناطق العالم ، فهي تعاني من عدة اختلالات اقتصادية و من فساد سياسي واقتصادي، هذا بالإضافة إلى الديون الخارجية الكبيرة التي تعاني منها دول المنطقة، فحسب الاحصائيات التي قدمتها المؤسسات الإفريقية الثلاث : مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، الإتحاد الإفريقيو اللجنة الإقتصادية لإفريقيا، فقد قدر حجم الديون الخارجية لبوركينافاسو بحوالي 1751 مليون دولار أمريكي،و السودان 34360 مليون دولار أمريكي، ومالي بحوالي 1863 مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2012 كان الناتج الداخلي الخام لكل من المغرب والجزائر وتونس أعلى بـ: 11 مرة من الناتج الداخلي الخام لكل من تشاد وموريتانيا وماليو النيجر[2]. ويبلغ متوسط الدخل الفردي لدول الساحل 59٪ فقط من متوسط دخل إفريقيا جنوب الصحراء مما زاد من هشاشة وضع سكان المنطقة [3].

---

[1] Gérard-François ,op.cit, p39

[2]عبد العالي عبد العالي حور ، مرجع سبق ذكره ، ص 191

[3] "Le Sahel central : au cœur de la tempête", **Rapport Afrique de Crisis group N°227** , 25juin 2015 , p3

هذا ويعاني الساحل من تركز الثروات في المدن الكبرى وفي العواصم، ويستقر السكان في المناطق الخصبة رغم محدودية المساحة على حساب المساحات الكبرى قليلة السكان و الجافة، كما أن الثروات التي تحتويها أراضي الساحل لا يستفيد منها إلا الشركات المستغلةو الفئات التي تدور في فلكها[1].

ويعتبر ضعف الأداء الاقتصادي من أهم أسباب انتشار الفقر في دول الساحل، فإضافة للظروف المناخية والنمو الديمغرافي المتزايد والفساد السياسي، فان الإعتماد على آليات قديمة في الإنتاج الزراعي الى ضعف وضآلة هذا الاخير. ففي النيجر مثلا يعتمد على آليات تقليدية لم تتطور منذ 4 قرون، حيث نجد زراعة بدائية محرومة من البنى التحتيةو التجهيزات الضرورية[2]. فكان هذا سببا رئيسيا لإنخفاض انتاج الحبوب في منطقة الساحلو غرب إفريقيا.

و لا يزال الوضع الرعوي أيضا محفوفا بالمخاطر بسبب انخفاض الإنتاج وندرة المياه، وتنقل المهاجرين والأزمة في مالي[3]، وكذلك نجد المزارعين يهتمون بزراعة المحاصيل المرهونة بنزول الأمطار الموسمية،و المحاصيل التصديرية الموجهة للخارج على حساب المحاصيل الزراعية الاستهلاكية.

تعاني دول الساحل الإفريقي من اقتصاد هش ومفكك، ناتج عن سوء التنمية الداخلية الذاتية، حيث أن كل دول المنطقة هي دول ضعيفة النمو عالية الإستدانة والتبعية، إضافة إلى سوء وضعف نسبة التبادل الداخلي، مما أدى إلى اللجوء إلى المساعدات الخارجية بشروط سياسية تتمثل في اقامة اصلاحات سياسية تقابلها بالضرورة اصلاحات اقتصادية، كانت نتيجتها التبعيةو تراجع مستويات التنمية.

ويمكن إجمال أسباب الفشل الإقتصادي لدول الساحل الإفريقي في النقاط التالية [4]:

- هشاشةو عدم نجاعة البنية التحتية التعليمية.
- عدم استقرار الموارد الزراعيةو هي أحد السمات المشتركة في المنطقة الساحلية، فهي تصنف دائمًا حسب تقرير التنمية البشرية في فئة البلدان الأقل نمواً في العالم.
- انتشار الفقر و البطالة المتزايدة ما يؤدي حتمًا إلى ظهور عدة أزمات، كما تؤدي إلى اليأس وتساعد على توفير أرضية خصبة للتمرد، الخلافاتو التطرف.

---

[1] Ibid

[2] نسرين عبد الحميد، **الجريمة المنظمة العبر الوطنية**، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2006، ص 25

[3] Réunion de Haut Niveau sur la crise alimentaire et nutritionnelle des États Membre de la CEDEAO et du Cilss Note d'orientation, **Rapport sur la situation agricole et alimentaire au Sahel et en Afrique de l'Ouest**, Lomé: 4 et 5 juin 2012

[4] Mehdi taje, " la securité du Sahara et du Sahel: L'importance strategique du Sahel ", **cahier du CEREM**, centre d`etude et de recherche de l`ecole militaire, Paris: No.13,decembre,2009, p16

- تحويل مداخيل الموارد التي تزخر بها منطقة الساحل من ثروات معدنية ونفطية نحو الإنفاق العسكري أو لتمويل أقلية معينة في السلطة، ما أدى إلى تفاقم مشاعر احباط ومطالب المستبعدين.

- دور الظروف الطبيعيةو العوامل المناخية السيئة كالجفاف و الكوارث الطبيعية المفاجئة في تفاقم الوضع و التدهور الإقتصادي بالمنطقة.

هشاشة البناء الإقتصادي في دول الساحل الإفريقي جعلها بيئة مناسبة لبروز عدة تهديدات، بحيث تشير مؤشرات التنمية العالمية إلى عجز التنمية في هذه الدول، فالنيجر، تشاد، مالي و موريتانيا هي أقل الدول نمواً في العالم حسب تقارير التنمية البشرية، كما أنها تتميز بارتفاع مؤشرات الفقر فيها، حيث يؤكد التقرير الصادر عن هيئة الأمم المتحدة بأن النيجر تعد أفقر دولة في العالم بنسبة 67٪، و مالي وتشاد تقدر نسبة الفقر فيها بحوالي 64٪، أما موريتانيا فبنسبة 46٪[1].

لكن و على الرغم من كل هذه الأوضاع الإقتصادية السيئة لدول الساحل الإفريقي، إلاّ أن هذه المنطقة أصبحت تعرف اهتماماً كبيرًا من قبل الدول الكبرى كالصين والإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى الدولية. فمقابل كل هذه المشكلات الأمنية، ثمة بعض المميزات التي تثير اهتماماً إقليمياً ودوليًا بالمنطقة، أهمها الثروات الطبيعية التي تزخر بها،و التي زادت أهميتها مع اكتشاف مؤشرات ثروة نفطية هامة في تشادو النيجر وموريتانيا، إضافة إلى اليورانيوم في النيجر والذهب في مالي، الأمر الذي رفع من أسهم منطقة الساحل الإفريقي ضمن الحسابات الدولية. فأصبحت القوى الكبرى تنظر نظرة جيوستراتيجية جديدة للمنطقة، التي باتت مجالاً لتقاطع اهتمامات أوروبية تقليدية (فرنسا خاصة) مع أخرى أمريكية مع قوى يتزايد اهتمامها ليس فقط بالساحل بل بإفريقيا عامة وهي الصين.

فبالرغم من حداثة الإكتشافات النفطية في المنطقة إلا أنها قد أعطت نتائج مشجعة، مما خلق تنافسا دوليا من أجل الظفر بالنصيب الأكبر من الثروات الحالية وتلك المحتملة في المستقبل خاصة بين الصين و الولايات المتحدة الامريكية بالدرجة الأولى. فهناك مخزون هائل من الذهب والحديد والزنك والرخام، لم تستفد منه بعض الدول حتى الآن، مثل تشاد.

و احتياط خامات الحديد في موريتانيا الذي يقدر بـ: 100 مليون طن، اضافة إلى وجود النحاس الذي يقدر الإحتياطي منه بـ: 27.3 مليون طن،و هو نحاس عالي الجودة.

---

[1] "التغلب على الحواجز : قابلية التنقل البشري و التنمية"، **تقرير التنمية البشرية 2009** ، ترجمة وتحرير: امل الترزي، نيويورك: برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2009، ص 178

أما النيجر فتتوفر على عدة موارد منجمية كالحديد والألمنيوم والذهب و اليورانيوم الخام الذي يعد مز أهم الموارد التي تزخر بها النيجر، حيث تحتل المرتبة الأولى إفريقيا والرابعة عالميا في انتاج اليورانيوم بنسبة 8.7٪ من الإنتاج العالمي ويقدر الإحتياطي منه بـ: 280 ألف طن، ويغطي ما نسبته 12٪ من احتياجات الإتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا.

هذا وتتوفر دول الساحل على موارد اقتصادية ذات صفة استراتيجية، مثل النفط والغاز الطبيعي، فتشير الدراسات إلى أن باطن الساحل (تشاد، موريتانيا، النيجر) يمثل ثروة بترولية هامة، وتتمركز الثروة النفطية لموريتانيا في : شنقويتي، تيوف، ثيفات، قوربين،و احتياطي البترول فيها مقدر بحوالي 300 مليون برميل.[1]

وقد بدأت تشاد في انتاج النفط في شهر جويلية 2003 من حوض دوبا Doba، وبلغ الإنتاج التشادي من النفط 225 ألف برميل عام 2006، ويشحن البترول التشادي عبر خط أنابيب يمتد من تشاد إلى الكاميرون ويبلغ طوله 1070 كيلومتر، يصب في مرفأ كربي الكاميروني في ساحل خليج غينيا.

إلى جانب هذه الموارد، فإن منطقة الساحل هي منطقة عبور استراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء، الذي سيمتد على مسافة 4128 كلم بإمكانيات سنوية قد تصل إلى 30 مليار متر مكعب، ينطلق من واري في نيجيريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مرورًا بالنيجر، وسيسمح هذا الخط بتزويد أوروبا بالغاز الطبيعي،والذي أبرم الإتفاق بشأنه بين الدول الثلاث في أبوجا في 3 جويلية 2009 رغم ما قد يعترض تحقيقه من مخاطر جيوسياسية ترتبط بالوضع الأمني في المنطقة وبالتنافس الدولي على ثرواتها[2].

ما يمكن استخلاصه من الواقع الجيوسياسي للساحل الإفريقي، هو أن هناك عوامل كثيرة أبرزها طبيعة المناخ وما نتج عنها من موجات جفاف متكررة أدت إلى حالات مجاعة خطيرة تسببت في وفاة أكثر من مليوني شخص في الثلاثين سنة الماضية، كذلك فشل الدولة السياسي والإقتصادي وفشلها في خلق نظام يضمن المساواة للجميع وانتشار الأوبئةو الكوارث الإنسانية الناتجة عن الحروب الداخلية، كلها عوامل جعلت الوضع الأمني في الساحل الإفريقي غير مستقر وفي توتر دائم، كما أنها أفرزت مجموعة من المعضلات الأمنية الأساسية التي سوف تتفاقم في السنوات القادمة بحكم استمرار هذه الحركيات السببية.[3]

---

[1] "Niger :another weak link in the Sahel ?" ,**Africa repport N°208**, 19 September 2013 ,p1

[2] Benjamin Augé, "le transport Sahara Gaz pipeline Mirage ou réelle opportunité ?" , **Note de l'Ifri**, Paris:Ifri, Mars 2010

[3] أمحند برقوق ، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية "، مرجع سبق ذكره ، ص 2

وفي هذا الشأن، قال رئيس مجموعة البنك الإفريقي للتنمية دونالد كابيروكا: " **تعاني منطقة الساحل من تحديات قديمة، وقابلية التأثر بالتغيرات المناخية وموجات الجفاف المتكررة، وقد تفاقمت حدة هذه التحديات في الوقت الراهن نتيجة لإنعدام الأمن، ويجب علينا حاليا أن نعمل معًا على بناء القدرة على التكيف و التعافي واتاحة الفرص للجميع من خلال توفير الوظائف للشباب على وجه الخصوص، ولذلك فسنستثمر في مرافق البنية التحتية، و التكامل الإقليمي، وسندعم القطاع الخاص، وسيقوم الحل في المنطقة على تعزيز النمو الإقتصادي الشامل للجميع، والتجارة والإستثمار، وهذا ما سوسي الأساس اللازم لتحقيق الإستقرار والإستدامة الدائمين "[1].**

من خلال هذا التصريح يتضح لنا أن منطقة الساحل الإفريقي تواجه تهديدات مختلفة ساهمت العوامل الداخلية والبيئيةو الحسابات الخارجية في استفحالها، وقد تنوعت هذه التهديدات بين ما يمكن تصنيفه ضمن التهديدات التماثلية كالفشل البنيوي والوظيفي للدولة، والصراعات الداخلية والبيئة خاصة حول الحدود الترابية، وبين ما يصنف ضمن التهديدات اللا تماثلية كالجريمة المنظمةو الهجرة غير الشرعية، و الإتجار في السلاح والمخدرات ونشاط الجماعات الإرهابية.

المبحث الثاني :التهديدات الأمنية التقليدية في منطقة الساحل الافريقي

لقد فشلت الحكومات التي تولت قيادة الدول الحديثة النشأة بعد التقسيم الإستعماري لإفريقيا في تحقيق سلطتها على أراضيها، وخلق توليفة اجتماعية مبنية على أساس المساواة في الحقوقو الواجبات وتوفير ضمانات المساواة للجميع، وتوفير الأمن والتعليم والصحة والفرص الإقتصادية.

هذا الفشل هو نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل، لعل أهمها هو نظام القبائلو العشائر الذي لا يزال يهيمن على السياسة المحلية، حيث لا وجود لإنتماء وطني لدى سكان الساحل، فالإنتماء والولاء هو للقبيلة والعرقو الإثنية، وهو مايكرسه السياسيون بمحاباة اثنياتهم وقبائلهم، وكذلك التقسيم الإستعماري للحدود الذي لم يراع الحدود البينية الأنتروبولوجية للمجتمعات المحلية، فجعل المجموعات العرقية منفصلة و مفككة مما أدى إلى توتر دائم في الإقليمو أضعف من سيادة الدول.[2]

لهذا نجد المنطقة لا تكاد تخلو من نزاعات متنوعة، تتركز خاصة في النزاعات ما بين الدول حول الحدود أو في النزاعات الداخلية، في ظل تصدع مؤسسات الدولة سواء السياسية منها أو المدنية مما أدى إلى سلبية في الأداء الوظيفيو انتقص من شرعية الدولة.

[1] " قادة العالم يتعهدون بتقديم مليارات الدولارات لمنطقة الساحل الأفريقية"، في : https://goo.gl/Xrv7c9

[2] Gérard-François Dumont , op.cit

المطلب الأول : الفشل الوظيفيو أزمة بناء الدولة

حظيت قضية تشكل الدولة في إفريقيا بمناقشات ومناظرات واسعة في الأدبيات الإفريقية، فقد أدت نهاية الحقبة الإستعمارية في إفريقيا إلى ظهور الدول الإفريقية الحديثة أو ما يسمى بدولة ما بعد الإستعمار وسيطرة موجة نظم الحكم الديكتاتوريةو الإستبدادية على طبيعة الحياة السياسية،و عدم الفصل بين الحاكم و الدولة.

وقد لجأت الدول الإفريقية في هذه الفترة إلى فرض الإيديولوجيا التي تقوم على ترابط كل من السياسة والإقتصاد،و احتفظت بكثير من ملامح الفترة الإستعمارية ولا سيما سياسة القمع،وقد تسببت هذه الأنظمة الديكتاتورية في صراعات دائمة على السلطةوذلك بممارسة جميع أشكال العنف،وكان ذلك عبر حالات الإنقلابات العسكرية والإغتيالات السياسيةو الحروب الأهلية المتكررة[1].

إن الدولة الإفريقية الحديثة ما هي إلاّ نسخة مشوهة عن الدولة في الغرب، وذلك راجع أساسا إلى تجاهلها للبيئة الإفريقية وخصوصياتها المحلية، وقد أثبتت السنوات التي تلت الحقبة ما بعد الإستعمار فشل جميع أشكال المحاكاة في بناء نموذج الدولة على الطريقة الغربيةوبدرجة أكبر في المجال الدستوري[2].

لقد مرت الدولة الإفريقية بثلاث مراحل في تطورها السياسيو الإجتماعي هي :[3]

- **الأولى:** وهي المرحلة المبكرة تمثلها سنوات تصفية الإستعمار وبداية تحقيق الإستقلال الوطني، وقد ميزتها جملة قضايا رئيسية، من ابرزها: اشكالية بناء الدولة الوطنية، طبيعة الأنظمة السياسية، وقضية تحقيق التنمية السياسية.

- **الثانية** : حدد مداها من منتصف الستينات،و إلى غاية نهاية ثمانينيات القرن المنصرم، وطبعتها ثلاثة ملامح رئيسية : التخلي عن صيغة التعددية الليبراليةو التحول نحو تبني نظام الحزب الواحد، تدخل العسكر المباشر في الحياة السياسية،و أخيرا وجود أنظمة انتخابية تنافسية سواء في الدول التي حافظت على نمط التعدد الحزبي أو التي اعتمدت نمط الحزب الواحد.

-**الثالثة** : بدأت مع سنة 1989 وشهدت تحولا ملموساً في النظم السياسية الإفريقية حيث تم التخلي عن نظام الحزب الواحد من الناحية القانونيةو الدستورية في صورة الديمقراطية الشكلية، إلاّ أن هذا التحول لم

[1] حمدي عبد الرحمان ، **افريقيا و القرن الواحد و العشرون -رؤية مستقبلية** ، القاهرة : مركز البحوث و الدراسات ، 1997 ، ص 9.

[2] برتران بادي ، **الدولة المستوردة : غربنة النصاب السياسي** ، ترجمة : شوقي الدويهي ، الجزائر : دار الفارابي ، ط1، 2006 ، ص8.

[3] John A.Wiseman, " the movement toward democracy : Global , continental and state perspectives", in: John A.Wiseman , **Democracy and political change in Sub-Saharan African** , New York : Routledge,1995, p1

يكن مؤسسيا ولا فعليا، بل إن النخب الحاكمة سعت من خلاله إلى التكيف والإستجابة للشروط التي أملتها طبيعة التحولات المعقدة التي صاحبت مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

و قد تمحورت التساؤلات الأساسية، حول المحددات السياقية والمضامينية لظاهرة أزمة الدولة في إفريقيا عامة ومنطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة.

إذ يذهب فريق من الباحثين إلى اعتبار العامل الإثني- الهوياتيو التقسيم التعسفي للحدود الإفريقية دون مراعاة للخصوصيات المجتمعية متغيراً رئيسيا، على غرار دراسات **توال فرنسوا** Tual François،و هناك من يرجعها إلى الطبيعة القيادية في ظل أنظمة قائمة على التسييس والشخصنة خدمة المصلحة الخاصة، من ذلك نجد دراسات **رينيه لومارشون** Lemarchand René، **وصمويل إيزنشتات** Samuel Noh Eisenstadt، كما رجح فريق آخر دور العوامل الإقتصادية وضعف التنمية.[1]

الفرع الأول : مظاهر الفشل الوظيفي في دول الساحل الإفريقي

أولا : مفهوم الدولة الفاشلة

لم تعد التهديدات العسكرية من قبل القوى الكبرى تشكل خطراً على الأمن العالمي، فالردع النووي الذي حكم العلاقات بين الشرق والغرب لما يقارب نصف قرن، قد أنتج إدراكاً متبادلا لا يزال مستمرا لدى الطرفين بضرورة استبعاد المواجهة المباشرة من قائمة البدائل المتاحة.

لكن في مقابل هذا ظهر تهديد جديد للأمن العالمي مصدره هذه المرة ليس القوى الكبرىو إنما الدول الأكثر ضعفا والتي تعاني أزمات على مختلف الأصعدة، يمكن أن تؤثر على الأمن العالمي كما الإقليمي، ويتعلق الأمر بالهجرات الجماعية والأمراض المستعصية والجرائم المنظمة والحروب الإنفصالية والإثنية، حيث انها تصبح مهدا خصبا لتهديدات أخرى قد تصل إلى إنتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي، فوعلها ليست هي الدول لوحدها وإنما الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة وفصائل التمرد[2]

---

[1] عربي بومدين، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي دراسة في الأسباب و تحديات البناء"، **قراءات افريقية** ، الشارقة: المنتدى الإسلامي،العدد 28، 2016، ص25

[2] شهرزاد أدمام، " الطبيعة. الاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة" ، **مجلة الندوة للدراسات القانونية** ، قسنطينة : العدد01، 2013، ص 46.

بدأت الأدبيات السياسية تتناول مصطلح الدولة الفاشلة في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، لا سيما بعد استخدام الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس **بيل كلينتون** لهذا المفهوم لوصف بعض الدول التي لم تعد قادرة على ممارسة وظائفها الرئيسية خاصة الأمنية منها،و هو ما بات يهدد الأمن الدولي.

وبرز هذا المفهوم بقوة ضمن كتابات عديدة أبرزها أعمال الباحثين الأميركيين **جيرالد هيلمان** Gerald B.Helman **وستيفن راتنر** Steven R.Ratner بعنوان " **الدولة الفاشلة** _Failed states" عام 1993، ثم دراسة لـ: **وليام زارتمان** William I.Zartman بعنوان " **الدول المنهارة** Collapse states" نشرها عام 1995، وقد ركزت هذه الدراسات في مجموعها على الدول غير القادرة على أداء وظائفها بشكل فعال كوحدة مستقلة[1]. وتم التأكيد على الكثير من أطروحات الدولة الفاشلة مع مطلع التسعينيات من خلال دراسة الظاهرة الصراعية في عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث تم التوصل إلى أن الحروب المعاصرة لم تعد متعلقة بمطالب القوة للدول الأقوى وإنما بضعف الدولة الضعيفة،و هو ما تناوله **كالفي هولستي** Kalevi J.Holsti في كتابه " **الدولة، الحرب ودولة الحرب**-the statewar war and the state of" سنة 1996 حيث أكد على عامل الدولة الضعيفة في اللاإستقرار العالمي[2].

اكتسب مفهوم الدولة الفاشلة ثقلا ذو أبعاد أكاديمية علميةو أخرى سياسية عالمية منذ 2005 نتيجة لإصدار دليل الدول الفاشلة Failed states index كل عام،و الذي يعده " الصندوق من أجل السلم Fund for peace"وتنشره مجلة السياسة الخارجية Foreingn policy، وطرح **نعوم تشومسكي** Noam Chomsky مفهوم الدولة الفاشلة من خلال كتابه الذي صدر سنة 2006 تحت عنوان "**الدولة الفاشلة** Failed states"، حيث قصد به مصطلح الدول الفاشلة الذي أطلقته الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس كلينتون في وصف بعض الدول التي بات فشلها في أداء وظائفها الرئيسية يمثل تهديداً للأمن الدولي. ويتناول تشومسكي في أماكن مختلفة من كتابه شروط وعلامات الدول الفاشلة، مثل عدم القدرة على حماية مواطنيها، وغياب الديمقراطية فيها وتهديد الدولة للأمن الدولي، ليثبت أن تلك العلامات تتوفر في الولايات المتحدة.

تعرف الدولة الفاشلة على أنها الدولة التي تفقد السيطرة على وسائل العنف الخارج عن الإطار القانوني ومن ثم تكون عاجزة عن تحقيق السلام والإستقرار لشعوبها،و عن فرض السيطرة على أراضيها،

---

[1] Charles T.Call , "the fallacy of the failed states" , **third word quarterly** ,New York: Routledge, vol 29 , No 8 ,2008 ,p8

[2] Jean-Jacques Roche, **théorie des relations internationales** , Paris : Montchrestien ,4eds , 1997 , pp102-103

و عليه لا تستطيع ضمان النمو الإقتصادي أو أي توزيع عادل للسلع الإجتماعية،و غالبا ما تتميز بانعدام المساواة الإقتصاديةو المنافسة العنيفة على للموارد[1].

و هناك تعريف آخر يرى بأن الدول الفاشلة هي التي تكون غير قادرة تماما على المحافظة على نفسها بوصفها دولة _أمة، بسبب المشاكل الداخلية التي تهدد تماسكها و التي تفرض تحديات داخلية خطيرة على النظام السياسي[2].

كما تعرف الدولة الفاشلة من خلال الخصائص التي تتصف بها، و من أهمها : ارتفاع معدلات العنف الإجرامي والسياسي، فقدان السيطرة على الحدود، ارتفاع العدائية بين المكونات العرقية والدينية و الطائفية والثقافية، الحرب الأهلية، الإرهاب، ضعف المؤسسات، ضعف البنى التحتية أو عدم ملائمتها، مستويات عالية من الفساد الإداري والسياسي، نظام صحي منهار، ارتفاع نسبة وفيات الأطفال وانخفاض متوسط عمر الفرد، انخفاض مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تزايد نسبة التضخم الإقتصادي ... إلخ[3]

إن مفهوم الدولة الفاشلة يواجه ويخلق اشكاليات تحليلية عدة بسبب عدم وضوحه من جهة، وبسبب استخداماته الملتبسة والمتعددة والأغراض من جهة أخرى، لهذا، هناك ضرورة للتمييز بين الدولة الفاشلة والمفاهيم الأخرى القريبة لها كالدولة الضعيفة والدولة المنهارة.

يرى **ادوارد نيومان** Edward Newman في الدولة الضعيفة بأنها الحالة التي تكون فيها الحكومة المركزية ضعيفة القدرة على التحكم في النظام العام داخل أراضيها،و غير قادرة على فرض سيطرتها على حدودها بشكل دائم ومستمر، ولا يمكنها الحفاظ على مؤسسات تحظى بالثقة وتملك مقومات الإستمرار وقادرة على توفير الخدمات العامة، ومن ثم ينعكس كل هذا على ضعف مستويات الأداء الإقتصادي ورفاه الإنسان. في حين أن مفهوم الدولة الفاشلة يشير إلى أن الحكومة المركزية إذا كانت موجودة فهي

---

[1] Rosa Ehrenreich Brooks , "Failed states , or the state as failure?" , **the university of Chicago Law Review** , The University of Chicago, vol 72 , No 4 , 2005, p 1160

[2] Robert I. Rotberg , "Failed states in a world of terror" **, Foreign affairs**, New York :council on foreign relations , vol 81 , No 4 Jul-Aug , 2002 , p 127-140

[3] Robert H.Dorff , "Democratization, Failed States, and Peace Operations: The challenge of ungovernability ", parameters, vol.26 , No.2 (Summer 1996) at : http://www.unc.edu/depts/diplomat/AD_Issues/Amdipl_2/Dorff.html

عاجزة تماماً عن الحفاظ على المؤسسات أو الهيئات العامة، بالإضافة إلى عدم وجود سيطرة مركزية على إقليمها، فالدولة الفاشلة تعني واقعيا عدم وجود سيطرة فعلية لسلطة الدولة المركزية.[1]

أما **كاتي كليمنت** Caty Clément ومن خلال تقديمها لثلاث نماذج للدولة: الدولة القوية نسبيا، الدولة في أزمة، والدولة المنهارة، فهي تماهي بين مفهومي الدولة في أزمةو الدولة الفاشلة وتعتقد أن هذه الأخيرة حالة تسبق إنهيار الدولة، وهو ما يوضحه الجدول (2):[2]

الجدول (2): التمييز بين الدولة القوية نسبيا، والدولة في أزمة، والدولة المنهارة

الدولة القوية نسبيا	الدولة في أزمة	الدولة المنهارة
- قادرة على ادارة الصراع وفرض الأمن. - قادرة على تقديم الخدمات الإجتماعية وتوفر البنى التحتية الأساسي - مسيطرة على جزء كبير من إقليمها ولفترة زمنية دائمة.	- غير قادرة على ادارة الصراع وفرض الأمن. - غير قادرة على تقديم الخدمات الإجتماعية وتوفر البنى التحتية الأساسية. - غير مسيطرة على أجزاء متعددة من أقاليمها ولفترة قصيرة من الزمن.	- غير قادرة على ادارة الصراع وفرض الأمن. - غير قادرة على تقديم الخدمات الإجتماعية وتوفر البنى التحتية الأساسية. - عاجزة عن السيطرة على جزء كبير من إقليمها ولفترة زمنية طويلة.

المصدر: http://www.compasss.org/wpseries/Clement2005.pdf

يظهر أن المفاهيم الثلاثة تختزل في عمومها بعدم قدرة الدولة في الوفاء بالتزاماتها في توفير المهام الاساسية لغالبية شعبها، لكن الفرق بينهما في التراتب الزمني، إذ الدولة الضعيفة في حال تنامي التدهور والضعف يمكن أن يحولها بمرور الزمن إلى دولة فاشلة، والأخيرة في حالة ديمومة الفشل يمكن أن تتجه نحو الإنهيا، ولكن يبقى الفرق بين الدولة الفاشلة والدولة المنهارة، هو أن الأولى تعني وجود سلطة سياسية لكنها تعاني من أزمات سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية، أما الثانية فتعني انهيار السلطة السياسية.[3]

---

[1] Edward Newman , "Weak states , stage failure, and terrorism", **Terrorism and political violence** , New York: Routledge , vol 19 No.04 , 2007 p 465

[2] Caty Clément ," The Nuts and Bolts of State Collapse: Common Causes and Different Patterns? A QCA Analysis of Lebanon, Somalia and the former-Yugoslavia " , **Compasss Working Paper** , Cambridge: Harvard University , at: http://www.compasss.org/wpseries/Clement2005.pdf

[3] Robert I.Rotberg , " Failed States, Collapsed States,Weak States: Causes and Indicators " , p p5-10, at: https://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/statefailureandstateweaknessinatimeofterror.pdf

إلى جانب هذه المفاهيم، ظهر كذلك مفهوم الدولة الهشة، وقد تعددت التعاريف حولها، لكن بالرغم من هذا التنوع والإختلاف، فهناك اتفاق على نقاط رئيسية في مجمل الكتابات الأكاديمية والعلمية، حيث وجد كل من الكاتبين **ستيوارت وبراون** أن جميع التعاريف تتمحور حول ثلاث أبعاد رئيسية للهشاشة هي:[1]

- الفشل في بسط السلطة، أي عدم قدرة الدولة القومية على حماية مواطنيها من العنف.
- عدم توفير الخدمات الأساسية لكل المواطنين.
- عدم الحفاظ على شرعيتها من طرف مواطنيها ومن طرف المجتمع الدولي.

وقد عرفت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية الدول الهشة بـ: "غير القادرة على تلبية تطلعات مواطنيها أو التعامل مع التغيرات في التطلعات والقدرات من خلال العملية السياسية."[2]

وتنجم هشاشة الدولة عن عدة عوامل بدءاً بالصراعات العنيفة وصولاً إلى التآكل التدريجي لقدرة الدولة وشرعيتها، وتظهر هذه الهشاشة بدرجات متفاوتة من الحدة، فتصبح وظائف الدولة أكثر عرضة للإنهيار في فترات الإنتقال السياسي أو الإقتصادي أو عدم الإستقرار السياسي الشديد، وفي المراحل الأولى لتشكيل الدولة، وفي فترات التعرض للإضرابات الطويلة المدى، والصدامات الخارجية الحادة والمتكررة، وقد يؤدي سوء تدبير هذه المراحل الحساسة إلى بروز أقصى مظاهر هشاشة الدولة.[3]

ويشكل التباين إحدى السمات الرئيسية لمظاهر الهشاشة وللدول التي توصف بالهشة حيث يرى بعض الكتاب أن مفهوم الهشاشة هو مفهوم فضفاض لأنه يضع بلدانا تختلف حدة الأزمة فيها في حالة مساواة، ويقول **برينكنرهوف** : " الدول الهشة دول دينامية تتحرك عبر مسارات من الإستقرار نحو الصراع والأزمة والفشل، وتخرج من الأزمة نحو الإنتعاش والاستقرار، ويجب على الفاعلين الخارجيين المتدخلين لمساعدة الدول الهشة عدم تجاهل المؤسسات القائمة، لأنه حتى في أسوأ حالات فشل الدولة فهذا لا يعني وجود فراغ سياسي، إذ تستطيع المؤسسات الرسمية ولو جزئيا أن تؤدي بعض وظائف الدولة ، وذلك لكي تكون عملية المساعدة الأجنبية ناجحة وفعالة تساعد الدولة على تجاوز مرحلة الهشاشة."[4]

---

[1] الحافظ النويني ، " ازمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي) "، **المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 422، افريل 2014، ص 63.

[2] "التغلب على الهشاشة في إفريقيا :صياغة نهج أوروبي جديد"، **التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009**، سان دومينيكو دي فيسولي : مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة والمعهد الجامعي الأوروبي في سان دومينيكو دي فيسولي، ص 16

[3] المرجع نفسه، ص17.

[4] المرجع نفسه ص18.

منذ عام 2005 دأبت مجلة السياسة الخارجية Foreign policy الأمريكية، بالتعاون مع منظمة الصندوق من أجل السلام، على نشر مقياسها السنوي للدولة الفاشلة، حيث تقوم بترتيب أبرز الدول الفاشلة في العالم. وقد ضم المؤشر الأول 76 دولة بينها 13 عربية، وفي عام 2006 صدر المؤشر الثاني الذي يضم 146 دولة بينها 16 دولة عربية، وفي العام 2007 صدر المؤشر الثالث ليشمل 177 دولة في العالم من بينها 20 بلدا عربيا.[1]

وفي عام 2014 صنف مؤشر الدول الفاشلة 187 دولة في العالم باستخدام 12 معياراً رئيسيا سياسيا، اقتصايا، واجتماعيا لقياس مدى فشلها،وجاء تقرير عام 2014 الذي غير المسمى إلى "**الدول الهشة**" ليضع عدداً كبيرا من الدول العربيةو الإسلامية ضمن قائمة الأكثر فشلا وهشاشة، ولعل اعتماد عبارة هشة بدل فاشلة، كانت مقصودة من أجل توسيع دائرة الدول التي تدخل ضمن هذا النطاق وذلك استناداً لمؤشرات الهشاشة المذكورة آنفا.

وبالرغم من تعدد التعاريف المعتمدة للدولة الفاشلة، هناك معايير معتمدة يجب توافرها لتصنيف الدول الفاشلة ومنها ما يأتي:[2]

- عدم قدرة الحكومة المركزية في الدولة عل فرض سلطتها عل ترابها الوطني.
- عدم قدرة الحكومة المركزية على تأمين حدودها من الإختراقات الخارجية سواء حدودها البرية أم مياهها الإقليمية أم مجالها الجوي.
- عدم تمتع الدولة بالشرعية الازمة للحكم وانعدام تداول السلطة فيها، وتفشي الفساد الإداري في أجهزتها ومؤسساتها، بالإضافة إلى غياب النظم القانونية أو ضعفها.
- الإنقسام المجتمعي وحدة الصراعات الدينية والعرقية المهددة لوحدتها الوطنية.

أما المؤشرات الموجودة في الدول الفاشلة و التي أشار إليها المؤشر السنوي حول الدول الفاشلة، فقد تنوعت يين السياسية، والإجتماعية والإقتصادية والعسكرية وهي :

✓ **<u>المؤشرات الإجتماعية:</u>** وتشمل الضغوط الديمغرافية المتزايدة، هجرة السكان أو نزوحهم في الداخل من منطقة إلى أخرى أو الحركة الكبيرة للنازحين، تنامي عدد المجموعات التي تسعى إلى الإنتقام من

---

[1] وائل محمود ، "الدولة الفاشلة بين المفهوم و المعيار" ، **<u>مجلة الدفاع الوطني</u>** ، لبنان ، العدد 99 ، كانون الثاني 2017.
[2] المرجع نفسه

مجموعات أخرى، المشكلات الحزبية والعرقية، الفقر والبطالةو الجريمةو المخدرات والسرقة، وتنامي الهجرة المزمنة الطوعية بما في ذلك هجرة الأدمغة.

- ✓ **المؤشرات الإقتصادية:** وتشمل التنمية الإقتصادية غير المتكافئة ما بين المجموعات التي تنتمي إلى البلد الواحد (الإنماء غي المتوازن)، والتدهور الإقتصادي الحاد (اختلالات بنيوية، ركود في الدورة الإقتصادية ، انهيار قيمة النقد الوطني).

- ✓ **المؤشرات السياسية:** وتشمل تراجع مساحة الشرعية في النظام السياسي القائم، فقدان الثقة بالدولة ومؤسساتها، تراجع وظيفة الدولة لجهة تقديم الخدمات العامة، إساءة استخدام السلطة وزيادة التدخل الخارجي في شؤون الدولة الداخلية، زيادة الشقاق الحزبي، والصراعات بين النخب الحاكمة.

- ✓ **المؤشرات العسكرية:** وتشمل انتهاكات حقوق الإنسان، ضعف السلطة الأمنية وبروز قوى أمنية غير نظامية.

حسب هذه المؤشرات فإن الدولة أضحت غير قادرة على تحقيق أمن مواطنيها بل الدولة أضحت كأحد مصادر اللاأمن (تهديدات نابعة من داخل الدولة)، فالدولة أصبحت أحد الفواعل المتعددة والتي تعمل على تأمين فئات معينة فقط[1]. اذ انها أصبحت مصدر تهديد أمني لشعبها، وذلك عبر سيطرة اثنية معينة أو نخبة مؤسسية عسكرية على مقاليد السلطة، وهي الصورة التي ولدت العنف البنيوي. والمعنى المقصود هنا إذا اعتمدنا على ما سبق ذكره، هو "**أشباه الدول** Quasi states"، وهي التي تملك كيانا دوليا وقضائيا، وتدل على كيان سياسي يتمتع بحقوق وواجبات أقل من الدول العادية[2]، بحيث لا يمكن التوقع من دولة فاشلة أن تنفذ واجباتها كاملة وحقوقها قليلة، لأنه يجب عل هذه الواجبات والحقوق أن تتساوى.

إن هذا المفهوم يطرح اشكالية، تتمثل في الغموض حول طريقة تعامل هذه الدولة مع تعادل سيادات الدول الأخرى، بحيث أن هذه الحالة ستخلق عدم مساواة، إلا أنه يقترح على الرغم من غياب المساواة مع سائر الدول، أن تبقى هذه الكيانات دولاً بشكل ما، فانتقال إحداها من فئة إلى أخرى قد يحدث تغييراً أقل جذرية من خسارة صفة الدولة بالكامل، وهذا ما تعيشه دول الساحل الإفريقي(مع عدم التعميم)، حيث أن هذه الدول (أشباه الدول) تعكس حاليا بما يسمى "السيادة السلبية" وذلك يتم حسب رؤية

---

[1] Darío Battistella**, théories des relations internationales**, Paris: Les Presses de Sciences Po.Coll, 2003 ,p451
[2] Rosa Ehrenreich Brooks, op.cit

روبرت جاكسون، بأن النظام الدولي هو من أوجد لتلك الدول الهشة القاعدة أو الإطار الذي يضمن لها البقاء أو بالأحرى التواجد وفق معايير نسبية.

ثانيا: تفكيك فشل وهشاشة الدولة في الساحل الإفريقي

إن الملاحظة الجوهرية التي تصادفنا عند تفكيك الفشلو الضعف الذي تشهده الدولة الوطنية في إفريقيا عامة، وفي منطقة الساحل خاصة، هي تماهي مفهوم الدولة في العديد من القوى غير المتلائمة مع ماهية الدولة الوطنية وطبيعتها فقد تم تجسيد فكرة الدولة في كل من: شخص الرئيس القائد، والزعيم، و الحزب القائد الطليعي الواحد، وكذلك في: القبيلة، والعرش، والمنطقة، والجهة، والعرق[1].

هو الأمر الذي خلق وساعد على استفحال تهديدات وتحديات أمنية عديدة في المنطقة، حيث عانت دول الساحل الإفريقي منذ حصولها عل استقلالها من أزمات أمنية متعددة الأبعاد (اقتصادية اجتماعية، سياسية، بيئية....) على الرغم من تشكيلها لمؤسسات حكومية و إعدادها لدساتير، وهو ما جعل معظم الدراسات العلمية تصنفها في خانة الدول الفاشلة أو السائرة إلى الفشل والتفكك، ولعل ما حدث للسودان واستقلال جنوبه عن شماله عام 2011 خير دليل على ذلك.

ومن أبرز مظاهر فشل هشاشة دول الساحل الإفريقي ما يلي:

- **أزمة الهوية والإندماج الوطني:**

من بين التحديات التي واجهت الزعماء الوطنيين، في مسألة بناء الدولة في دول الساحل الإفريقي، كيفية تحويل المجتمعات متعددة الأعراقو الإثنيات إلى أمة واحدة، فاعتقاد احدى الجماعات بعدم الإنتماء إلى الدولة، أو ادعائها بعدم انتماء جماعة أخرى بالرغم من كون هذه الجماعة الأخيرة تعيش ضمن الدولة نفسها، يدفعنا للقول بأننا أمام أزمة هوية.

إن جوهر المشكلة في الساحل الإفريقي، يكمن في أن الدول بعد الإستقلال لم تعرف عملية تمدن ولم تعرف المرحلة الصناعية التي عرفتها أوروبا في عصر النهضة والعصر الحديث، كما أن الثقافة السائدة في الساحل الإفريقي تمثلت في الولاء للقبيلة والإثنية بدلاً من الولاء الدولاتي، وعلى الرغم من

---

[1] رعد عبد الجليل مصطفى الخليل، حسام الدين علي مجيد، "نموذج الدولة-الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج والهوية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 33، شتاء 2012 ، ص131.

انشاء مؤسسات تمثيلية إلاّ أن النمط المعيشي العام السائد هو النمط الزراعي والذي يناسب طبعًا مع التنظيم القبلي الإثني.

مشكلة الصراع على السلطة والموارد يرجع أساسا إلى التصدع الإثني والعرقي، فعلى الرغم من وجود أحزاب سياسيةو جمعيات المجتمع المدني في دول الساحل الإفريقي، إلاّ أن المحرك السائد بداخلها هو الإختلاف الديني و العرقي، بحيث أنه وفي حالة فوز حركة أو حزب بالسلطة فيعني هذا فوز اثنية على اثنيات أخرى، مما يعني احتكارها للسلطة وتهميشها لباقي الإثنيات، ففي تشاد يتصارع الشمال المسلم مع الجنوب المسيحي، في حين أن الزنوج في صراع مع العرب في موريتانيا، والسودان المسيحي انفصل عن الشمال المسلم، وعلاقة التوارق مع حكوماتهم في وضع حساس، تعكس نزاعًا اجتماعيا اثنيا طويلا خامدًا قابلا للإنفجار، ولعل مشكلة التوارق من أهم المشكلات الإثنية في المنطقة لإمتدادها الجغرافي فهي مشكلة عابرة للأوطان، حيث أن الأقلية الترقية تتوزع على خمس دول: مالي، النيجر، ليبيا، الجزائر، بوركينافاسو، ما أثر بصورة مباشرة في تماسك الوحدة الوطنية، ومن ثم على بقاء الدول واستمراريتها وعليه فإن أزمة الهوية والاندماج على طول الساحل الإفريقي تظهر ثلاث صور رئيسية:

- التباين العرقيو التعدد الثني.
- معضلة الحدود المصطنعة التي خلفها الإستعمار دون مراعاة لهذا التنوع.
- ضعف الإنتماء وتحول الولاء إلى الخارج خاصةو أن العامل الإثني يعد أحسن وأنجع أداة للإختراق والتغلغل للقوى الدولية التي لها مصالح في المنطقة.

- **أزمة المشاركة السياسية:**

تتميز العملية السياسية في جميع بلدان الساحل الإفريقي بإختلالات هيكلية عميقة، بالإضافة إلى طبيعة الأنظمة السياسية المغلقة وضعف المشاركة السياسية، وانعدام وتقييد حـ ية التعبير والإعلام، وهي من السمات الأصيلة للواقع في دول الساحل الإفريقي، فضلا عن استمرار تأثير المؤسسة العسكرية في هذه الدول الديمقراطية[1]،و عن علاقة ذلك بدرجة المأسسة وهي السمة الغائبة لدى جميع دول الساحل، ولهذا نجد **صامويل هنتنغتون** يربط بين المأسسة والمشاركة السياسية والإستقرار السياسي، حيث يرى أن

[1] السيد علي أوفرحة ، "مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية و جدوى الديمقراطية " ، **قراءات افريقية** ، الشارقة: المنتدى الاسلامي، العدد 13 سبتمبر 2012، ص 51.

تحقيق هذا الأخير مرهون بمدى بناء مؤسسات سياسية تنظم المشاركات السياسية، وتحول دون انعدام الإستقرار.[1]

- **أزمة الشرعية :**

تظهر هذه الأزمة في المجتمعات الإفريقية بمستويين، يرتبط أولهما بأزمة الشرعية السياسية، والتي تجسد القضايا المتعلقة ببناء الدولة والتي تعالج مشكلات التحول الإجتماعي والتطور الإقتصادي وحتى قضايا الديمقراطية[2]. وبالنظر إلى الواقع السياسي الإفريقي، نستطيع رؤية تفاوت في حجم أو عمق تجدر نظم الحكم السلطوية التي تفتقد إلى الشرعية السياسية إلى درجة أن بعضها وصلت إلى حد الأزمة السياسية الحقيقية، وما نتج عن ذلك من فقدان القدرة على التواصل بين تلك الأنظمة السياسية وشعوبها. وأزمة الشرعية ناجمة عن أربعة عوامل مرتبطة: الخلاف على السلطة، الصراع لأجل القوة، فقدان الثقة بالقيادة السياسية، غياب لعمليات التنشئة السياسية.[3]

وفي الساحل الإفريقي غالبا ما يتم الوصول للسلطة عن طريق وسائل وآليات غير ديمقراطية في صورة فرض هيمنة أقلية معينة على المشهد السياسي في البلد واحتكار السلطة أو عن طريق اعتماد وسيلة الإنقلابات العسكرية طريقة وأسلوباً للوصول إلى السلطة، وهو ما يتنافى والفعل الديمقراطي، إذا أن تراث الدولة التسلطية في افريقيا أدى إلى هيمنة الإعتبارات السياسية على إدارة الانتخابات التي اتخذت طابعا رمزيا في كثير من الحالات لإضافة الشرعية على النظام الحاكم.

- **أزمة التغلغل:**

لا تزال الدولة في الساحل الإفريقي تعيش صعوبات في الجغرافيا السياسية الداخلية، ونظرا لعدم التحكم و السيطرة على أراضيها الشاسعة ومراقبة حدودها، فحكومات دول الساحل تمارس السيادة على أراضيها الشاسعة نظريا فقط، وذلك راجع بالأساس إلى قلة الإمكانيات المتاحةو الفشل الذي تعيش فيه. وهو الأمر الذي من شأنه أن يغذي حالة عدم الاستقرار و اللاأمن في هذه المنطقة، من خلال تقاسم فواعل من غير الدول السلطة مع السلطة المركزية، كالقبائل ومختلف العرقيات المنتشرة على طول الساحل الإفريقي، على غرار أقلية التوارق، بالإضافة إلى شبكات الجريمة المنظمةو الجماعات المسلحة الناشطة في هذا الإقليم، وفي بعض الأحيان نكون أمام تحالف متمردي التوارق مع القاعدة و شبكات الجريمة المنظمة.

---

[1] عربي بومدين ، مرجع سبق ذكره ،ص26.

[2] محمد بشير حامد ، "الشرعية السياسية و ممارسة السلطة : دراسة في التجربة للسودانية المعاصرة" ،**المستقبل العربي** ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 94 ،ديسمبر 1986 ص36-46.

[3] - عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي البنية والأهداف**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ج2، 2002، ص63-67.

- **أزمة التوزيع والفشل الاقتصادي:**

تعكس أزمة التنمية في الساحل الإفريقي أحد أهم جوانب المشكلة الأمنية في المنطقة، في حين تظل قضية الديمقراطية محور أزمة التطور أو الأداء السياسي في افريقيا وهو ما أوجد حالة اللاعدالة الاجتماعية وتخبط المجتمعات الإفريقية في أزمات دائمة.

ويمثل توزيع الموارد في دول الساحل الإفريقي، احدى الظواهر البارزة فيها، ففي حين تنفرد القلة بكل الموارد المتاحة يقع عبء الحرمان على الكثرة الغالبة، وتبرز أزمة التوزيع اشكالية تفاوت طبقي حاد وهو ما ينجر عنه صراع داخلي،كما أن من شأن هذا التفاوت الطبقي إثارة الاستقرار وتهديده وهو ما يظهر جليا في مالي والنيجر من خلال العصيان والتمرد المستمر للتوارق ومختلف الأقليات الأخرى، ويمكن إيعاز تفاقم هذه الأزمة إلى ظاهرة الفساد السياسي التي قوامها استخدام السلطة من أجل تحقيق أهداف ذاتية،و التعامل مع الممتلكات العامة بوصفها ممتلكات شخصية.

في هذا السياق يبرز مؤشر الشفافية الدولية لسنة 2014 المواقع المتدنية للعديد من بلدان الساحل الإفريقي. وفي مثل هذا السياق من الطبيعي أن يتعمق الظلم الاجتماعي وأن تتأثر الحقوق الاقتصادية، وأن تتسع رقعة الفقر بعيداً عن فكرة التنمية الانسانية ،[1]والجدول (3) يبين ترتيب دول الساحل ضمن هذا المؤشر.

الجدول (3): ترتيب دول الساحل الافريقي ضمن مؤشر الشفافية الدولية لسنة 2014

البلد	الترتيب	المعدل
النيجر	103/175	%35
مالي	115/175	%32
موريتانيا	124/175	%30
تشاد	154/175	%12
السودان	173/175	%11

المصدر: عربي بومدين، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي دراسة في الأسباب و تحديات البناء"، **قراءات افريقية** ، الشارقة: المنتدى الإسلامي،العدد 28، ص27

[1] عربي بومدين ، مرجع سبق ذكره ، ص27.

الفرع الثاني : تحديات بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي

واجهت عملية بناء الدولة في الساحل الإفريقي تحديات متنوعة، باتت تعرقل مسيرة الاستقرار وتحقيق التنمية، فضلا عن المشاريع الأجنبية التي استغلت هذا الواقع المتأزم، وتتلخص هذه التحديات في العناصر التالية:

- **التحديات التاريخية** : حيث لجأت السياسة الاستعمارية إلى تكوين مواطن إفريقي مموزق بين انتماءاته الإقليمية والإثنية والعرقية في اطار مجتمعه التقليدي، وبين واقعه الاجتماعيو السياسي الحديث، ومن ناحية أخرى فقد أخلت السياسة الاستعمارية بالحدود العرقية، وزعزعت طرق الحياة التقليدية بما في ذلك التنقل الحر للأشخاصو الممتلكات بحدود مصطنعة ورثتها الدول الإفريقية.

في هذا الإطار الذي يجمع بين سيطرة الدولة والسكان الرحل، ينبغي تحليل العديد من الصراعات الساحلية، فغالبا ما يكون البدو هم اللاعبون الأساسيون فيها وكثيرًا ما تكون هذه الصراعات حدودية.[1]

- **التحديات السياسية:** ان غياب المؤسسية هو السمة المشتركة في كثير من مؤسسات الدولة لدى دول الساحل الإفريقي، لارتباطها باتجاهات عرقية وقبلية إضافة إلى الإخفاق الإداري، وتماسك النفوذ القبلي في مواجهة مؤسسات الدولة، وارتباط الذاكرة الجماعية للأفراد بمفهوم الانتماء العرقي وليس بمفهوم الدولة. غياب المؤسسية كان من الأسباب الجوهرية التي جعلت الدول الجديدة تفشل في تكوين مجتمعات حديثة قادرة على تقديم ضمانات متساوية للجميع، إضافة إلى غياب الحريات العامة وتفاقم انتهاكات حقوق الإنسان، وفرض المراقبة السياسية والقارية على الأفراد والخلط بين الدولةو القبيلة بوصفها السمة الرئيسية للمجتمع والدولة، كما أن أغلب الأنظمة السياسية في الساحل الإفريقي هي انظمة عسكرية، حيث نجد المؤسسة العسكرية تستغل حيزًا معتبرًا من الحياة السياسية.

- **التحديات الاقتصادية والاجتماعية:** من بين التحديات التي تعرقل مسيرة بناء الدولة في الساحل الإفريقي الفقر، البطالة، المجاعة، التدهور الاقتصادي والصحي وضعف النمو الاقتصادي، ووجود مستويات استدانة عالية وتبعية للخارج، وضعف البنية التحتية التعليمية والاجتماعية واضطراب الموارد الزراعية بالإضافة إلى الأمية والجهل. هذه العوامل من شأنها تغذية مصادر اليأس، وتفاقم

---

[1] Mehdi Taje , "Sécurité et stabilité dans le Sahel Africain ", **NDC Occasional paper** ,Rome: Research Branche, December, 2006, p8

مشاعر الإحباط، وتوفر أرضية خصبة لحركات التمرد والإنشقاق والتطرف، انطلاقا من متلازمة الأمن والتنمية، حتى أن ذلك أدى بسكان المنطقة إلى التحالف مع عصابات الإجرام المنظم بغية تأمين لقمة العيش.

- **التحديات الأمنية** : من بين التحديات الامنية في منطقة الساحل الإفريقي نجد نشاطات الجريمة المنظمة العابرة للحدود بمختلف أشكالها واتساع ظاهرة العنف، التي من شأنها اعاقة بناء الدولة، خصوصا إذا علمنا أن أي تنمية لا بد أن يصاحبها الاستقرار والأمن، وتشهد منطقة الساحل رواجا للإتجار غير المشروع بالأسلحة، اضافة إلى عدد من الأنشطة كتهريب المخدرات وعمليات الاختطاف للحصول على فدية والتي كان وراءها غالبا تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والتجارة في السلع المهربة المشروعة هروبا من الإجراءات القانونية وتبرز في موريتانيا كواحدة من أهم ثلاثة محاور لتهريب السجائر في الساحل وغرب افريقيا، اضف إلى ذلك مسألة الهجرة غير الشرعية وما يصاحبها من عمليات الإبتزاز و الإتجار بالبشر.

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا العنصر نلاحظ أن مشكلة النزاعات في منطقة الساحل الإفريقي، تعد من أهم التحديات التي تواجهها المنطقة، فلا تكاد تخلو المنطقة من نزاعات متنوعة، تتركز بخاصة في نزاعات بين دول حول الحدود أو في نزاعات داخلية غالبا أساسها إثني، ويشكل فهم أسباب النزاعات المسلحة وجذورها في هذه المنطقة عملاً مفيداً لتحليل الإطار العام لمشكلات الأمن في منطقة الساحل.[1]

المطلب الثاني: النزاعات الحدودية في الساحل الإفريقي:

تتميز النزاعات الحدودية والترابية في منطقة الساحل الإفريقي وفي كل إفريقيا، بكونها نزاعات ذات أبعاد تاريخية وسوسيولجية وهي ذات ميزة استعمارية كذلك، وقد ظهر أول محدد سياسي للتعامل مع هذا الوضع في توجه الدول الإفريقية نحو إقرار مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار منذ المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1963[2].

[1] كريم مصلوح ، مرجع سبق ذكره ، ص57.

[2] أنور سيد كمال، " التكوين الاسني في السودان ودوره في تقسيم الدولة"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط، العدد 63، ربيع 2013، ص70

وقد رأت بعض الدول في هذا المبدأ امتيازا لبعضها دون غيرها، اذ أن بعض الدول حصلت على أقاليم ترابية واسعة عن الاستعمار مقابل دول أخرى ورثت مساحات أقل وحدودا مضطربة، اذ قام الاستعمار بتقسيم القارة الإفريقية ورسم حدودها بطريقة عشوائية دون النظر الى الحقائق اللغوية، الثقافية التاريخية، الدينية، السياسية والاجتماعية للشعوب. فهناك بعض الشعوب كانت متجانسة وموحدة فوجدت نفسها تابعة لسلطات إدارية مختلفة، في حين هناك شعوب اخرى مختلفة في الجنس والعرق وحتى أنهم اعداء وراثيا، وجدوا أنفسهم تحت إدارة موحدة. وقد أكد **ألكس كو ا ساكي** Alex cousin Sakin ، وزير خارجية غانا في عهد الرئيس نكروما ذلك بقوله:[1]" **هناك إفريقيون في موريتانيا لهم أقارب ومعارف في الناحية الأخرى من الحدود داخل السنغال، ولأهالي السنغال صلات قرابة مع الأفارقة في غامبيا وهناك إفريقيون في سيراليون ينتمون إلى نفس الجماعة التي ينحدر منها بعض أهالي ليبيريا وغينيا " كما يطبق أنه " هناك أفارقة في أربع دول في ساحل العاج، فولتا العليا، شمال الطوغو وشمال داهومي ينحدرون من أصل واحد.**"

لقد أدرك القادة الأفارقة هذا المشكل القابل للانفجار في أي لحظة وأعطوه اهتماما كبيرا، ففي اول اجتماع لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية الذي عقد بداكار عاصمة السنغال في أوت 1963، قاموا بتبني مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار ودونوه في العديد من قراراتهم اثناء انعقاد مؤتمرات المنظمة السنوية. وبالرغم من تأكيد غالبية الحكام الأفارقة على ضرورة التنازل عن المطالبة بأقاليم معينة، هي حاليا تحت سيادة دول أخرى وضرورة تجنب استعمال القوة تحت غطاء المعايير الجنسية أو الدينية أو اللغوية أو جميعها للمطالبة بتغيير الحدود، الا ان الظاهرة تواصلت بل تعقدت بسبب جملة من العوامل، أولها اندلاع حروب بين عدة وحدات سياسية في مختلف نواحي القارة.[2]

ومع مطلع التسعينات بدأ مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن عهد الاستعمار يتعرض للاهتزاز والتآكل نتيجة لحركة الملايين من اللاجئين والنازحين عبر القارة، اضافة الى انتقال الملايين من البشر سعيا نحو العمل والرزق في المناطق والدول التي تشهد حركية اقتصادية، وكذلك الهجرة نتيجة التدهور البيئي والتصحر والمجاعة وتراجع الإنتاج الزراعي والركود الاقتصادي. وقد ترتب عن هذا تراجع في مفاهيم السيادة الاقتصادية للدولة المستقلة وتصاعد نمو وتأثير شبكات ومنظمات الجريمة المنظمةو العنف[3].

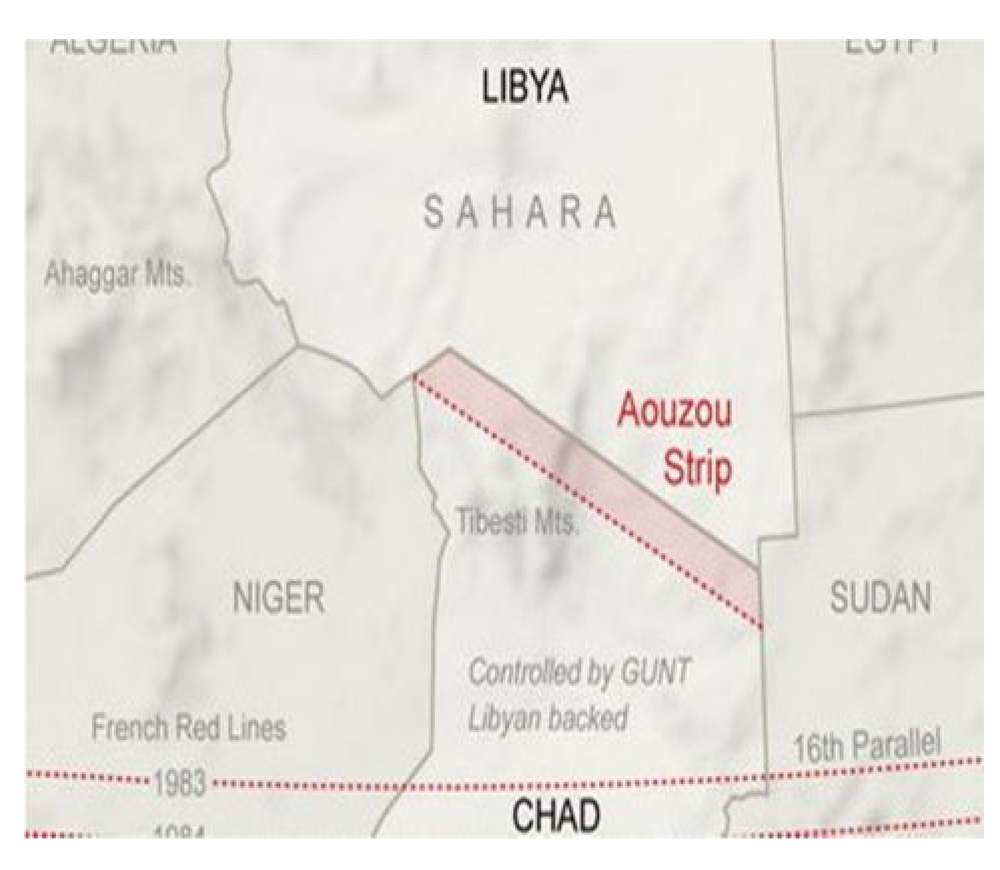
يعد الساحل الافريقي من أبرز الأقاليم التي عرفت نزاعات عديدة من هذا النوع، أهمها النزاع الموريتاني- السنيغالي، والنزاع الليبي –التشادي، والنزاع بين مالي وبوركينافاسو. وقد شهدت بعض

[1] محمد الحسيني مصيلحي، **منظمة الوحدة الإفريقية**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1976، ص90
[2] بوعشة محمد، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي وادارة الحرب الاثيوبية-الايريتيرية**، بيروت: دار الجيل،2004، ص84
[3] عبد الملك عودة، **التنافس الدولي في افريقيا1995**، القاهرة: الأهرام، 1996، ص 5

النزاعات الحدودية في الساحل الافريقي تسوية في فترات سابقة مثل النزاع بين تشاد وليبيا، حيث صدر حكم من محكمة العدل الدولية بشأنه عام 1994، ايدت فيه المحكمة الطرف التشادي، بينما استمرت نزاعات أخرى وظلت أثارها متداخلة، وهي نزاعات معقدة جدا، كان آخرها انفصال جنوب السودان عن شماله واستمرار مخلفات النزاعات الحدودية.

يعتبر النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد واحدا من أقدم النزاعات الحدودية في افريقيا، حيث شهدت العلاقات الثنائية الليبية التشادية توترات وصلت الى حد الحرب بسبب إقليم أوزو الغني بالثروات. وإقليم أووزو Bande d'Aozou عبارة عن شريط في شمال تشاد يمتد على طول الحدود مع ليبيا، يبلغ طوله حوالي 600 ميل ويمتد جنوبا الى عمق نحو 100 كلم، وهو عبارة عن مساحة من الصحراء تضم بعض الواحات أهمها واحة أوزو وتصل مساحته الى 144 ألف كيلومتر مربع. كما هو موضح في الخريطة رقم (3)

الخريطة (3): شريط اوزو موضوع النزاع بين ليبيا وتشاد



المصدر:https://www.linkedin.com/pulse/case-brief-concerning-territorial-dispute-between-libya-robert-brown

تعود جذور النزاعات على هذه المنطقة الحدودية الى سنة 1973، اين قامت ليبيا بغزو واحتلال قطاع أوزو على خلفية احقيتها السيادية عليه، الا ان العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عادت الى طبيعتها في اكتوبر 1988، وفي اوت 1989 وقعت الدولتان اتفاقا اطارا لتسوية خلافاتهما في الجزائر العاصمة، وفي سبتمبر 1990، تم عرض قضية شريط "أوزو" على محكمة العدل الدولية والتي قضت في فيفري 1994 بعودة الشريط الى تشاد وهو ماقامت بتنفيذه ليبيا[1].

كذلك نجد النزاع الحدودي بين السنغال وموريتانيا 1989 – 1991 الذي كان على حدود نهر السنغال، وكانت نتيجة الحرب اتفاق دبلوماسي لتقسيم النهر بين الدولتين بعد أن قامت منظمة الوحدة الافريقية بجهود الوساطة . وتوضح الخريطة (4) نهر السنغال المتنازع عليه.

الخريطة(4): نهر السنغال موضوع النزاع بين السنغال وموريتانيا



المصدر: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_781000/781709.stm

المطلب الثالث: الازمات الداخلية – النزاعات الإثنية - الأزمة الترقية نموذجا

[1] Mehdi Tadj, "sécurité et stabilité dans le sahel africain ", op.cit , p 48

تعرف منظمة الساحل الافريقي حالات من الاضطرابات الداخلية والنزاعات المحلية والتي تجعل من دار فور*، الحالة التي أخذت حصة الأسد من التغطية الإعلامية، وهذا بسبب ما أنتجته من كوارث إنسانية، إضافة الى وجود تنافس غربي صيني في المنطقة، ومع ذلك تبقى تشاد**[1]، الدولة التي تعيش بصفة دائمة في اضطرابات داخلية بين الشمال والجنوب، وبين مختلف الإثنيات مع وجود أطماع خارجية تاريخية لفرنسا وليبيا حول شريط أوزو، وحاليا من طرف الولايات المتحدة الامريكية بالنظر للاكتشافات النفطية المهمة في هذا الشريط، ولكن ومع أهمية هاتين الأزمتين تبقى أزمة التوارق الأكثر حساسية وخطورة ولعل السبب الرئيسي لذلك يرجع لكون الأقلية الترقية غير متمركزة في دولة واحد وإنما هي منتشرة عبر خمس دول هي: النيجر، مالي، بوركينافاسو، ليبيا والجزائر، لتصبح الحركة عبر الوطنية للتوارق تساهم بشكل كبير في تعقيد الازمة وصعوبة إيجاد حلول لها.

الفرع الأول: التعريف بالأقلية الترقية

تشكل قبائل التوارق أو الطوارق أقلية اثنية خاصة بمنطقة الساحل الافريقي في حين يظهر تركيزها بشكل خاص على تراب دول مالي، النيجر، الجزائر، ليبيا وبوركينافاسو، وقد ذهبت التقديرات الى ان عدد

---

* **الحرب في دارفور** هي نزاع مسلح يجري في منطقة دارفور في السودان، اندلع في فبراير 2003 عندما بدأت مجموعتين متمردتين هما حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة بقتال الحكومة السودانية التي تتهم باضطهاد سكان دارفور من غير العرب.ردت الحكومة بهجمات عبارة عن حملة تطهير عرقي ضد سكان دارفور غير العرب. أدت الحملة إلى مقتل مئات الآلاف من المدنيين واتهم بسببها الرئيس السوداني عمر حسن البشير بارتكاب إبادة جماعية، جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية من قبل محكمة العدل الدولية. يضم الطرف الأول للصراع القوات المسلحة السودانية والشرطة والجنجاويد، وهي ميليشيا سودانية تتكون من قبائل عربية خصوصا البدو؛ ظلت أغلب المجموعات العربية الأخرى في دارفور غير مشاركة.يضم الجانب الآخر المجموعات المتمردة، خصوصا حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، التي تتشكل من المجموعات العرقية المسلمة غير العربية مثل الفور، الزغاوة، والمساليت. رغم أن الحكومة السودانية تنفي علنا دعمها للجنجاويد، توجد مزاعم تؤكد دعمها لهذه الميليشيا بالمساعدة المالية والأسلحة وتنظيم هجمات مشتركة، خصوصا ضد المدنيين.تقول تقديرات عدد الخسائر البشرية أنه يصل إلى عدة مئات آلاف من القتلى، إما بسبب القتال أو الجوع والمرض. أجبر النزوح الضخم والتهجير القسري الملايين إلى الذهاب إلى مخيمات اللاجئين أو عبور الحدود، مما أدى إلى أزمة إنسانية. وصف وزير الخارجية الأمريكي السابق كولين باول الوضع بأنه إبادة جماعية أو أفعال إبادة جماعية. وقعت الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة اتفاقا لوقف إطلاق النار في فبراير 2010، واتفاقا مؤقتا للسعي نحو السلام. نجحت حركة العدل والمساواة إلى حد كبير في المحادثات بعد أن تمكنت من نيل شبه حكم ذاتي للمنطقة مثل جنوب السودان. ومع ذلك، تعطلت المفاوضات بسبب اتهامات للجيش السوداني بشنه غارات وضربات جوية ضد أحد القرى، في انتهاك لاتفاق تولو. أنذرت حركة العدل والمساواة، أكبر مجموعة متمردة في دارفور، بمقاطعة المفاوضات. يوم 9 يناير وحتى 15 يناير 2011 جرى **استفتاء** حول ما إذا كان سكان جنوب السودان يرغبون بالبقاء بدولة واحدة مع السودان أو الانفصال بدولة مستقلة وذلك تنفيذًا لبنود اتفاقية السلام الشامل والتي وقعت في نيفاشا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في 9 يناير 2005.أعنت نتيجة الاستفتاء في 7 فبراير 2011 وكانت نتيجتها موافقة أغلبية المصوتين على الانفصال عن السودان الموحد ، وقد أعلن عن **الانفصال** رسميًا في 9 يوليو 2011 في حفل كبير في عاصمة الجنوب جوبا بحضور الرئيس السوداني عمر البشير ورئيس جنوب السودان سيلفا كير وعدد من زعماء الدول.

** **بدأت الأزمة في تشاد** عام 1963 بعد ثلاث سنوات من الاستقلال ولم تهدأ بعدها بشكل دائم، فقامت سلطة دكتاتورية على أساس قبلي مثلها الرئيس تومبلباي الذي حظر الأحزاب المعارضة منذ 1962 ثم راح عملاؤه يبتزونه منذ العام 1963 مما أثار ضده حالات التمرد وهو مـا جرى مع نظامي حبري و ديبي، حيث تخصص مغـانم السلطة لأبناء عشيرة الرئيس و شيئا فشيئا تعم البلاد ثورة تنهض بها الإثنيات المتمردة و تلك التي تعتبر نفسها بكل بساطة مستبعدة إن الرئيس ديبي يواجه منذ أواخر 2006 تمردا يستهدف الإطاحة بنظام حكمه، وقد وصل ديبي إلى السلطة عام 1990 بعد **انقلاب عسكري**، ثم اختير للرئاسة بعد ست سنوات في أول انتخابات تعددية تشهدها البلاد و أعيد انتخابه مرة ثانية عام 2001 وفي عام 2006 وافق الشعب في استفتاء عام على تعديل دستوري يلغي اقتصار الرئاسة على فترتين وهو ما سمح لديبي بالفوز بفترة ولاية ثالثة في انتخابات 3 ماي 2007 . وهو ما أثار غليانا ضد نظام حكمه خاصة بعدما قاطعت المعارضة الانتخابات و حالة الفساد المتفشية في البلاد.مما دفع إلى التمرد على نظام ديبي بحيث يقوم التمرد التشادي على تحالف مكون من ثـلاث مجموعات تشادية هي: إتحاد القوى من أجل الديمقراطية و التنمية أنشئ في نهاية 2006، تجمع القوى من أجل التغيير بقيادة Tima Fedimi ابن أخ الرئيس ديبي الذي انتقل إلى صف التمرد مع أخيه Tomفي أكتوبر 2005 وإتحاد القوى من أجل الديمقراطية و التنمية الأساسية وهي متكونة من تشاديين من أصول عربية وقد كانت هذه المجموعات الثلاثة في أغلب الأحيان مختلفة فيما بينها و لا يجمعها سوى هدف واحد وهو الوصول إلى السلطة ومن أهم أسباب اختلافها هو صراعات الأجهزة والمصالح المتناقضة بين مختلف العرقيات الإقليمية التي تنتمي إليها (الزغاوة،العرب، التوبو.(وقد تمكنت المعارضة من الوصول إلى أبواب العاصمة نجامينا في أفريل 2007 غير أن الجيش الحكومي تمكن من صدها بعد دعمه بجسر جوي فرنسي. ورغم أن الجانبين قد وقعا اتفاق سلام في 25 أكتوبر 2007 في سرت بليبيا إلا أن اشتباكات دامية اندلعت مجددا بين 26 نوفمبر و 4 ديسمبر 2007 ثم عادت الأمور إلى الهدوء بعد ذلك ولكن اشتباكات مسلحة عادت مرة أخرى منذ 31 جانفي 2008 بين القوات الحكومية و المتمردين الذين اقتحموا العاصمة نجامينا

أفراد التوارق يناهز الثلاث ملايين والنصف مليون تارقي، موزعين بأغلبية تصل الى ما نسبته 85 % في دولتي مالي والنيجر على السواء.[1] والخريطة (5) توضح اماكن تمركز الاقلية الترقية.

الخريطة (5): أماكن تواجد الأقلية الترقية



المصدر: http://thebriefing.info/wp-content/uploads/2015/04/le-monde-map-Tuareg-area-Mali-and-Libya-edited.jpg

هنالك اختلافات كبيرة حول أصل تسمية التوارق، فهناك من يطلق عليهم تسمية الطوارق-أي بحرف الطاء- وذلك نسبة الى ان الطوارق يعيشون في الصحراء، ومن المؤرخين من أرجع أصل تسميتهم نسبة الى أصل الطوارق، والذي يرجع الى " **طارق بن زياد**" او انتسابهم فيما قبل الى جيشه، اما الفئة الثانية من المؤرخين فهم يرجعون تسميتهم بالتاء (التوارق) نسبة إلى اسم " تاركة" وهو واد في منطقة فزان بـ ليبيا، ومن ينتسب اليها " تاركي".[2]

ويطلق عليهم أيضا في الكتابات الاوروبية " الرجال الزرق" نظرا لكثرة استعمالهم القماش الأزرق لباسا، كما يعرفون " بالملثمين" وهي تسمية يورد الباحثون أسبابا عديدة لها، تأخذ في معظمها طابعا أسطوريا خرافيا، ومنها ان "هقار" وهو ابن الملكة التارقية تين هينان فر هاربا بجيشه من احدى المعارك،

---

[1] سيدي احمد ولد احمد سالم، " الطوارق او الرجال الزرق، الامازيغ ومفهوم الأقلية " ، في:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/974580fd-b1a5-4881-a045-3f0577758637a

[2] محمد بوبوش، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**،عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع،2016، ص ص121-122

وفي طريق العودة واجه إحراجا، لأنه لا يستطيع دخول حي عشيرته وهو منهزم، فأقام بجيشه فترة من الزمن خارج الحي، ولما همّ بالدخول إلى الحي غطى وجهه بلثام، لأنه جلب العار وكذلك فعل أفراد جيشه، واصبح الامر تقليدا في الطوارق الى اليوم. ومنها قصة أخرى ان جيشا داهم حياّ للتوارق اثناء غياب الرجال في مهام الرعي، فقامت نساء الحي بمواجهته بعد أن تلثمن لإيهام الغزاة إنهن رجال، وكان لهن النصر في المواجهة، فصار اللثام أمرا متداولا لدى الطوارق.[1]

ويعود نسب معظم التوارق الى قبائل الملثمين الصنهاجيين البربر، وكلمة التوارق وان كانت مصطلحا يطلقه الآخرون على تلك القبائل في الصحراء إلا أنهم لا يسمون أنفسهم بهذا الاسم، و إنما يطلقون على انفسهم أحد الأسماء التالية: اماجغن – ايموشاغ – ايموهاغ، وفي نفس الوقت يطلق بعضهم وليس جميعهم اسم: كل تمشاغة أو كل تماشقت، على التوارق غير الأصليين، أي القبائل التي تطرقت ولم تكن أصولها من الطوارق[2].

ويرى الأستاذ محمد عبد الرحمن عبد اللطيف أن لهذه المسميات توزيعات جغرافية، حيث أن طوارق غدامس ومرزق وغات وتمنراست هم من يطلق عليهم اسم" ايموهاغ"، وطوارق كيدال في آدارر الأفوغاس شمال مالي وأزواغ الغربي في النيجر و هم من يسمون أنفسهم "ايموشاغ" وطوارق آيير وازواغ الأوسط في النيجر يسمون " ايماجغن". لكن كل المسميات في المحصلة النهائية تصب في أن اسمهم يعود الى كلمة "مزايغ" . [3]

يشترك التوارق في مجموعة من الصفات هي:[4]

اللغة: يتحدث التوارق التماشقا، ويكتبون بخط أبجدية خاصة هي التيفيناغ

الدين: التوارق هم مسلمون يمارسون شكلا معتدلا من الإسلام مكيف وفق نمط الحياة وخصوصيات المجتمع وهم يعطون أولوية للمرأة في المجتمع.

البنية الاجتماعية: تنظيم المجتمع هرمي على قمته الطبقة الارستقراطية، وهناك أربع طبقات رئيسية في المجتمع الترقي هي:[1]

---

[1] محمد محمود أبو المعالي، **القاعدة وحلفاؤها في ازواد**، النشأة واسرار التوسع، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2014، ص 15

[2] همام هاشم الالوسي، **الطوارق الشعب والقضية: تاريخا منسيا وحاضرا مقهورا ومستقبلا مجهولا**، الرباط: دار ابي رقراق،2010، ص 93.

[3] محمد محمود ابو المعالي، مرجع سبق ذكره، ص 14-15

4 Mehdi Taje, Securite et Stabilite dans le Sahel Africain , op.cit, p 60

- طبقة النبلاء Imouhar imajeren: وهي الطبقة الأكثر هيمنة في النسيج الاجتماعي الترقي من الناحيتين المادية والمعنوية.
- طبقة رجال الدين Ineslemen: أو الولي المسلم الذي يتمحور دوره في التنشئة والتكوين الديني و هي توجد بالجزائر وبدرجة أقل بليبيا.
- طبقة الأمراء Imrad: وهي تحتل موقعا وسطا في السلم الاجتماعي الترقي وهي متكونة في الأساس من الرحل المالكين للثروة الحيوانية أو القائمين على رعايتها لصالح طبقات أعلى.
- طبقة العبيد Iklans: وهم مجموعة من الأجانب تم جلبهم الى المنطقة للقيام بالأعمال الشاقة لصالح الطبقات الأخرى ولكنهم يمثلون أغلبية عددية لا يستهان بها داخل المجتمع الترقي.

اذا كانت الأقلية الترقية تعرف نوعا من الاستقرار في كل من ليبيا والجزائر وبوركينافاسو، فإن عدم الاستقرار والعلاقات التنازعية هو ما يميز وضع هذه الأقليات في كل من مالي والنيجر. فنجد جماعات التوارق الأكثر تنظيما واحتفاظا بالسلاح، في المنطقة الممتدة بين شمال مالي وشمال النيجر، وتتميز هذه الجماعات باعتمادها مطالب سياسية قديمة وواضحة إزاء الحكومات المحلية، غير أنها كانت معزولة من الناحية الجيوسياسية، باستثناء بعض الدعم الذي كانت ليبيا تقمه في عهد معمر القذافي.[2]

وقد اعتمد التوارق حروبا متقطعة ضد الحكومتين في مالي والنيجر وضد القوات المسلحة وغالبا ما تدخلت فيه دول مثل الجزائر وليبيا بوصفهما دولتين جارتين وتضمان نسبة من سكان التوارق وتعدان أمن تلك المنطقة من أمنهما (خاصة بالنسبة للجزائر).

ان أصول المشكل الترقي في كل من مالي والنيجر ترجع الى فترة الاستعمار الفرنسي وبديات الاستقلال، وعموما، ان الفهم الجيد لهذه القضية يستدعي التركيز على المحطات التاريخية الكبرى لتطور التمرد الترقي في فترات ما قبل و ما بعد الاستقلال في كل من مالي والنيجر.

الفرع الثاني: مراحل تطور الأزمة الترقية

المرحلة الأولى/ التمرد الترقي قبل الاستقلال (قبل 1960): عارض شعب التوارق كغيره من شعوب وقبائل دول الساحل الإفريقي وإفريقيا عموما الوجود الفرنسي و رفضوا الخضوع لسلطته، فثارت أكثر من مرة محاولات التمرد في مناطق "فركون" في مالي و "كوسن" بالنيجر.

حيث كان التوارق الجماعة الأساسية المحاربة للفرنسيين في المنطقة، و استعملوا نوعا من الأساليب الحربية ما يزال مستخدما حتى اليوم، وهو شبيه بحرب العصابات، يطلقون عليه محليا "غَزُّو".

[1] Ibid, p 07

[2] كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 82

و كانت نقطة التحول في قضية التوارق سنة 1957، مع حصول مالي على الاستقلال شبه التام، وهي الخطوة التي دفعت بقبائل التوارق فيما بعد، بعد سنة 1960 إلى رفض تشكيلة الحكومة المركزية لكونها كانت مشكلة من غالبية قبائل "الهوسا"و الإثنيات الأخرى الذين كانوا يعتبرون في السابق عبيدا للتوارق.

إضافة إلى أنهم تمردوا لأنهم لم يحصلوا على الاستقلال و هو ما دفع بفرنسا إلى طرح مشروع المنظمة المشتركة لمناطق الصحراء OCRS عام 1957 وهو ما عرف كذلك بالتنظيم الجماعي للأقاليم الصحراوية[1]، غير أن التنظيم تم رفضه و إفشاله من طرف قادة التوارق، حيث أوجد هذا المشروع تخوفا لدى الحكام الجدد في مالي وعلى رأسهم **موديبو كايتا** Modibo Kaita، من أنها مشروعات محتملة تمهد لانفصال شمال مالي، وبعد رفض المشروع، كان على سكان الشمال أن يصوتوا إما بالبقاء تحت السيادة الفرنسية أو تقسيمهم إلى شتات بين دول الجوار، ولا وجد حل ثالث، وكما يقول الباحث الترقي المختار أقا عبد الرحمن: " **وافق التوارق على الانضمام إلى مالي والنيجر، مفضلين السيادة المسلمة، مهما كان لونها أو جنسها على السيادة الاستعمارية، أملا في أن يتفاهموا مع الأفارقة بعد رحيل الاستعمار، وهو الوعد الذي تحصلوا عليه من الحكام الماليين، إذا ما صوتوا بالبقاء معهم، وعندما استقلت مالي وأصبح موديبو كايتا رئيسيا لجمهورية مالي بعد استقلالها 1963، أخذ في تطبيق مبادئه الشيوعية (السائدة حينذاك في المنطقة) فكان أول قرار أصدره القضاء على الزوايا، وكل فكر إسلامي يحول دون تطبيق المبادئ الاشتراكية**"[2]

كان العلماء التوارق و الأفارقة على حد السواء أول من عارض المشروع الشيوعي الذي حاول به كايتا القضاء علي الهوية الإسلامية للماليين، فكان يأمر باعتقال كل معترض، و تصفية جميع المناوئين لمشروعه من دون تفريق، وكان كايتا كما تقول المصادر، قد أقنع التوارق لدى الاستقلال بأن لا داعي للانفصال عن الأفارقة، وعلل ذلك بأنهم اخوان و جيران تجمعهم عقيدة واحدة، و سيتعايشون تحت راية الإسلام، كما كان في السابق تماما، واطمأن التوارق و العرب في أول الأمر لتلك الوعود، ولكن سرعان ما انكشف مخطط كايتا الذي جعل الاحتلال الفرنسي أهون عل التوارق من المصائب التي توالت عليهم بعد الاستقلال على أيدي العسكريين الماليين.[3]

فكانت أول نتيجة لاستقلال دولتي مالي و النيجر، هي الفرقة بين قبائل التوارق على طول خطوط الحدود الطبيعية للدولتين، وهو الأمر الذي أدى بالتوارق إلى التفكير في إمكانية بناء دولة أو إقليم مستقل عن دولتي مالي والنيجر و بالفعل بادر قائد استقلاليي التوارق" أمنوكال انتصار"وهو"محمد الطاهر" إلى

---

[1] Modibo Kaita, "La résolution du conflit touareg au Mali et au Niger",note de recherche du GRIPCI, n°10 , Montréal (Québec): CHAIRE RAOUL-DANDURAND EN ÉTUDES STRATÉGIQUES ET DIPLOMATIQUES, JUILLET 2002, p07, at: https://gitpa.org/Dvd/pj/TOUAREG/TouaregC4_1.pdf

[2] محمد بوبوش، مرجع سبق ذكره، ص124

[3] المرجع نفسه

المطالبة بالاستقلال، حيث قاد أول تمرد سنة 1959 في منطقة "ادغ أفوراس" على التراب المالي لكن تمرده فشل بعد أن قمع عسكريا سنة 1964، وقد ساهمت الجزائر في إطفاء ذلك التمرد لأنه كان يهدد استقلاليتها ووحدتها الترابية وكانت في هذا مدعومة بالمملكة المغربية التي قامت أيضا بتسليم بعض من التوارق إلى مالي. [1]*

المرحلة الثانية /التمرد الثاني : بعد فترة الجفاف المدمر الذي عانت منه المنطقة بين عامي 1968-1974 وبعد ذلك مرة أخرى في عام1980 و 1985، مما قوض معيشة الشعوب الرعوية البدوية وأسفر عن مقتل نسبة عالية جدا من الثروة الحيوانية، ففقدت موريتانيا لوحدها أزيد من مليوني شاة لوحدها، أما الدول الأخرى فقد فقدت ثلاثة ملايين ونصف المليون شاه، مما أثر على النمط المعيشي الذي يعتمد عليه سكان الساحل الإفريقي[2]، وقد اضطر العديد من البدو بسبب ذلك إلى البحث عن مناطق لجوء، فأصبح طوفان من اللاجئين التوارق يتدفقون إلى الدول المجاورة[3].

كانت الجزائر أكثر الدول استقبالا لهؤلاء اللاجئين، وقد أقامت السلطات الجزائرية بالتعاون مع الصليب الأحمر الدولي مراكز لاستقبال هؤلاء المهاجرين بمنطقة عين قزام[4]،و استمر الوضع لمدة عشر سنوات إلى أن تحسنت الظروف المناخيةو عاد اللاجئون التوارق إلى مواطنهم الأصلية (هناك من لم يرغب في العودة وظل بالجزائر)، أين وجدوا ظروفا اقتصادية واجتماعية قاسية، إضافة إلى رفض حكوماتهم لهم فنفيت كل من حكومتي مالي والنيجر انتماء هؤلاء التوارق إليهما وأصبح كل طرف يدعي بأنهم ينتمون إلى الطرف الأخر.

وهكذا أصبحت عوامل عديدة كالجفاف الحاد، الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة وما تولد عنها من بطالة وعدم استقرار بالإضافة إلى استغلال مشكلة التوارق من قبل الدول المجاورة، سببا وراء بروز حركات مسلحة في شمالي النيجر ومالي دخلت في مواجهات مسلحة مع بماكو ونيامي على امتداد سنوات التسعينيات، فكانت مذبحة **تيشن تابرادن** tchintabaraden التي ارتكبتها القوات العسكرية

---

[1] Modibo keita, op.cit, p 08

*عرف الإقليم أول ثورة مسلحة بعد ثلاث سنوات من استقلال جمهورية مالي عن فرنسا عام 1863 حيث قاد الزعيم الترقي الإيفوغاسي زيد أغ الطاهر ثورة مسلحة تهدف استقلال الإقليم عن مالي، ومشاركة عدد من قادة القبائل الترقية الأخرى، كما شاركت فيها بعض القبائل العربية ضد نظام الرئيس المالي موديبوكايتا، وقد واجهت الحكومة المركزية في مالي تلك الثورة بقمع عنيف، حيث اعتقلت ألاف التوارق والعرب، ونفذت عمليات اعدام جماعية في حقهم، كما قامت بإحراق قراهم قبل ان تعتقل الجزائر زيد أغ الطاهر مع رفيقه الياس أيوب، ويسلماهما لحكومة مالي نهاية عام 1963 كما سلم المغرب الوجيه والقيادي الأزوادي محمد علي الأنصاري، وأبقى عليهم النظام المالي في السجن الى ان أطاح الجنرال موسى تراوري بالرئيس موديبوكايتا سنة 1978 في انقلاب عسكري فأفرج عن زيد أغ الطاهر ورفيقه.

[2] Ibid

[3] Khalifa Kaita, " conflict and conflict resolution in the Sahel: The Tuareg insurgency in Mali", May 1,1998, p 12, at: http://ssi.armywarcollege.edu/pdffiles/pub200.pdf

[4] حسين بوقارة، " مشكلة الاقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي"، **العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 01، نوفمبر 2008، ص 8

النيجرية يوم 7ماي 1990 ضد التوارق[1]، اثر هجوم مجموعة من الشبان التوارق على مقر الدرك لتقديم لائحة من المطالب تدور في مجملها حول ضرورة التوزيع العادل للمساعدات الدولية الموجهة للمنطقة والتوقف الفوري عن المعاملات القمعية للقبائل الترقية من طرف أفراد الجيش النيجيري[2].

وفي 29جوان من نفس السنة وانطلاقا من ميناكا المالية قام توارق مالي كذلك بسلسلة من الهجمات على مراكز الجيش المالي.[*]

تأزم الأوضاع هذا أدى إلى محاولة البحث عن صيغ للتسوية و التهدئة بين الأقليات الترقية وحكوماتها في كل من مالي والنيجر، وإيجاد قنوات للتفاوض والوساطة بينهما، ومن خلال الوساطة الجزائرية تم التوقيع يوم 6 جانفي 1991 على اتفاقية تمنراست بين الحكومة المالية و القادة العسكريين التوارق ومن أبرز بنود هدا الاتفاق، الوقف الفوري للأعمال الحربية بين الطرفين، وسحب القوات المالية من المنطقتين السادسة والسابعة (مناطق التوارق في الشمال)، واعطاء الحكم الذاتي فورا لهذه المنطقة.

وقدم قادة الجهات الأربع وهي: الجيش الثوري لتحرير أزواد، الجبهة الشعبية لتحرير أزواد، الحركة الشعبية لأزواد، والجبهة العربية الاسلامية لازواد، مجموعة من الشروط لوقف القتال هي:[3]

- ✓ الوقف الفوري لأعمال الإبادة الجماعية للمدنيين وتوفير المقومات الاقتصادية للشعب الازوادي
- ✓ تشكيل لجنة دولية نزيهة ومستقلة لتقصي الحقائق حول الإبادات الجماعية والأضرار البشعة التي لحقت بعموم الشعب الأزوادي.
- ✓ إطلاق سراح جميع التوارق المعتقلين.
- ✓ الانسحاب الكلي للجيش المالي من مناطق أزواد لتمكين اللاجئين الفارين من العودة إلى أرضهم.

---

[1] Mehdi Tage, " Securite et Stabilite dans le Sahel Africain", op.cit, p 64

[2] المرجع نفسه

[*] في عام 1989 اتفقت القبائل العربية والتارقية على الثورة مجددا ضد الحكم في مالي، والمطالبة باستقلال اقليم ازواد عن الدولة المالية،وهي الثورة التي قادها كل من أحمد ولد سيدي محمد ولد بده، احد اعيان قبائب البربيش العربية، الذي تولى منصب الامين العام للحركة العربية الازوادية، واياد اغ اغالي احد اعيان قبائل الايفوغاس التارقية، وهو زعيم حركة انصار الجدين، وضمت مختلف القبائل العربية والترقية تحت اسم: " الحركة الشعبية لتحرير ازواد "، لكنها عرفت اول انشقاق فيها سنة 1990، عندما انفصلت القبائل العربية واسست حركة خاصة بها تحت اسم: " الحركة العربية الاسلامية لتحرير ازواد "، بقيادة كل من احمد ولد سيدي محمد، والذهبي ولد سيدي محمد، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في الحكومة المالية التي تشكلت في مارس 2013، لكنها ابقت على تحالفها مع التوارقلمواصلة حرب الاستقلال ضد مالي، وبعد ستة اشهر من التمرد وقع اياد اغ اغالي اتفاقية في مدينة تمنراست الجزائرية مع الحكومة المالية وانهى تمرد جبهته، بل اصبح شريكا لها في قتال الحركات الاخرى الرافضة للاتفاقية، فقاد بنفسه بعض المعارك ضد الحركات المسلحة الاخرى من التوارق والعرب. كما شهدت الحركة الشعبية انشقاقات اخرى كانت في معضمها على اساس قبلي، حيث انشقت عنها قبائل " شامنس" ، واسست " الجبهة الشعبية لتحرير ازواد " وقبائل " الايمغاد " التي اسست " الجيش الثوري لتحرير ازواد "

[3] محمد بوبوش، مرجع سبق ذكره، ص 125

- ✓ طبقا لمبدأ دولة القانون، فإنه لابد من محاكمة المسؤولين عن المجازر و التجاوزات التي لحقت بالتوارق.
- ✓ دفع التعويضات الكاملة لضحايا الإبادة الهوجاء والمتضررين كافة وذوي الحقوق.

أما في النيجر فقد طالبت الحركة الوطنية لتحرير أزواد، بفدرالية مندمجة بين شمال النيجر (يشكل حوالي ثلثي إقليم النيجر) وشمال شرق مالي، وقد تم توصل إلى توقيع اتفاق السلام بين الحركات الترقية والحكومة النيجرية في 24أفريل 1995 في الجزائر،[1] ينص على التخلي عن مطالبة التوارق بالحكم الذاتي في النيجر، والقبول بنظام دستوري يرتكز على اللامركزية.[2]

غير أن الأحداث اتجهت نحو اندلاع النزاع من جديد لعدم تنفيذ ما اتفق عليه، فاندلعت المواجهات في أكاديز في النيجر عام 2007 بقيادة حركة النيجريين للعدالة. و ارتكزت عمليات حركة النيجريين للعدالة على تنويع هجماتها ضد مواقع عسكرية ورموز الدولة، كما دافعت هده الحركة عن تطبيق اتفاق عام 1995 وتحويل 50%من عائدات اليورانيوم إلى الجماعات المحلية[3]. وبالنسبة إلى بلد ضعيف كالنيجر فإن اليورانيوم يشكل موردا استراتيجيا أساسيا لاستمرار الدولة.

وكان توارق النيجر قد استطاعوا اكتساب بعض الاهتمام الأوروبي، مثل استقبالهم في البرلمان الأوروبي أواسط التسعينيات من القرن الماضي، للإدلاء بآرائهم والاستماع إليهم، وانتهى الأمر بإبرام اتفاق في بوركينافاسو بتدخل فرنسا والجزائر مع تعيين أحد أهم القادة وهو **ريسا أغبولا** الذي كان في مستشفى بباريس، وقد كان هذا الأخير وزيرا للصناعة التقليدية في النيجر، وقاد بعدها الحركة الشعبية لتحرير آيير وأزواد، ثم انخرط مع حركة النيجريين للعدالة وفي تصريحات له في عام 2012، اعتبر أن انتفاضات التوارق تتعلق بخصوصية ثقافية ومطالب داخل بلدانهم ولا علاقة لها بالاستقلال وهو بذلك يرد على الحركة الوطنية لتحرير أزواد مالي.

كما عرفت النيجر حركة تحرير Tamust والجبهة الشعبية لتحرير الصحراء، تزعمهما قائد معروف وهو **مانوداباك** الذي مات اثر حادث طائرة لم تعرف أسبابه، ويبدو أن قضية التوارق في النيجر دخلت بعد هذه الفترة نوعا من السكون لا يمكن التنبؤ بمآله،[4] على عكس نظيرتها في مالي.

المرحلة الثالثة/ التمرد الثالث: تطورت قضية التوارق في العقدين الأخيرين بداية من اتفاق عام 1996 بين مالي والتوارق،* الذي فشل باندلاع النزاع مجددا، حيث عاود التوارق تمردهم سنتي 2005و2006

[1] Khalifa kaita, op.cit, p16
[2] Club du Sahel et de l`Afrique de l`Ouest/ OCDE, op.cit, p 35-37
[3] Anna Bednik, " Bataille pour l`Uranium au Niger", **le monde diplomatique**, Paris: n°.651, juin 2008, p 01
[4] كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 83-84

متهمين الحكومة المالية بالتنكر للاتفاقيات السابقة وعدم الوفاء بتعهداتها، وقد قاد جبهة التمرد حينها عدد من مساعدي **إياد أغ أغالي** بقيادة العقيد **إبراهيم أغ باهانغا** والعقيد **حسن اغ بيبي** و هو من القادة العسكريين للحركة الوطنية لتحرير أزواد، و**أحمد أغ بيبي** والشيخ **أغ أوسا** اللذين شاركا لاحقا في تأسيس جماعة أنصار الدين.

اقتصر التمرد حينها على قبائل الإفوغاس، وعرفت حركة التمرد آنذاك باسم التحالف الديمقراطي لـ: 23 مايو من أجل التغير في شمال مالي، وقد انتهى القتال بعد وساطة جزائرية وضغوط من الزعيم الليبي معمر القذافي،[1] وتم التوصل إلى اتفاق الجزائر في 4 يوليو 2006 بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية لمالي و التحالف الديمقراطي من أجل التغيير الذي قاد الاتفاق باسمه **أحمد أغ بيبي**. ويؤكد هدا الاتفاق في أول فقرة في ديباجته على إعادة تأكيد الارتباط بالجمهورية الثالثة لمالي، وفي الفقرة الثانية على احترام الوحدة الترابية والوطنية لمالي، كما تضمن الاتفاق بنودا حول إجراءات تنموية إزاء المنطقة وأخرى أمنية اجتماعية من قبيل اندماج عناصر **ترقية** في أجهزة الأمن والجيش.[2]

كما اضطر الطرفان إلى قبول وساطة ليبية أسفرت عن ما يسمى بـ: " برتوكول تفاهم "، وقع عليه الطرفان في مارس 2008 في طرابلس بليبيا،و هو ما وضع حدا للأعمال العدائية التي سببها هجوم قام به المتمردون التوارق على مركز عسكري للجيش المالي وقع على بعد 150 كلم شمال كيدال، كبرى مدن الشمال المالي، وهو ما اعتبر خرقا لاتفاقية الجزائر،[3] وفي سنة 2009 سلمت حركة التحالف من أجل التغيير أسلحتها ضمن تسوية بين الطرفين.

المرحلة الرابعة :أزمة مالي بين الانقلاب العسكري والتمرد

بدأت أزمة مالي فعليا على اثر حدثان رئيسيان وقعا في نهاية شهر مارس وبداية أفريل من عام 2012 ادخلا البلاد ومنطقة الساحل الإفريقي في أزمة كبيرة وهما:[4]

- الإنقلاب العسكري على حكومة الرئيس **أمادو توماني توري** Amadou toumani toure وتعليق المؤسسات الدستورية في البلاد، ولكن لم تعترف به أي دولة في العالم.

---

* انتهت الحرب بين الحكومة المالية والحركات المسلحة بالتوقيع على اتفاقية سلام اخرى، وتنظيم حفل لتوقيع الاتفاقية تم خلاله تسليم اسلحة المتمردين واحراقها، فيما عرف باسم: " شعلة السلام "، في مدينة تمبكتو سنة 1996

[1] محمد محمود ابو المعالي، مرجع سبق ذكره، ص 22

[2] كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 85

[3] محمد بوبوش، مرجع سبق ذكره، ص 127

[4] " ازمة مالي: متاهة الانقلاب والانفصال"، مركز الجزيرة للدراسات، ص 02، في: https://goo.gl/CRfz9T

- سيطرة قوات الحركة الوطنية لتحرير أزواد مع ثلاث حركات جهادية أخرى على شمال البلاد وخاصة المدن الثلاثة الرئيسية فيها(كيدال، غاوو، تومبوكتو) وبعد ذلك أعلنت حركة أزواد عن وفق العمليات ومن ثم اعلان استقلال تلك المنطقة.[*]

لم يكن أحد يتصور التسلسل الدراماتيكي للأحداث الذي شهد سيطرة متمردي التوارق على الشمال وانهيار الحكومة في الجنوب، فالتوارق هم من الرعاة البربر الذين ضغطوا منذ وقت طويل للحصول على الحكم الذاتي من الحكومة المركزية التي يتهمونها بسوء الإدارة والتهميش، غير أنهم لم ينجحوا من قبل في زعزعة استقرار الدولة تماما، ويعزى تفكك مالي إلى هشاشة التركيبة السياسية فيها والحكومة الضعيفة واهمال المناطق النائية،و التمرد المستمر في الشمال، والذي تحول بسبب الحرب في ليبيا إلى تمرد مسلح مكتمل.

أولا :ظروف نشأة الأزمة في مالي

1/ أسباب الإنقلاب العسكري: [1]

قبل أن يرتد عليه الأمر بنتائج عكسية وجد **أمادو توماني توري،** الذي تولى رئاسة مالي بين عامي 2002 و2012، أن من الملائم اقتصاديا وسياسيا الاعتماد على شبكة واسعة من الجهات الفاعلة المشبوهة للاحتفاظ بالسيطرة على الشمال، فقد استندت إستراتيجيته لمنع المناطق الشمالية من الانزلاق إلى التمرُّد المسلح، على الاستعانة بالنخب المحلية الانتهازية والفصائل المسلحة والمليشيات سهلة القيادة للقيام بوظائف الدولة. في نهاية المطاف لم تكن هذه الإستراتيجية في الحوكمة قابلة للاستمرار، فقد أدت إلى تفاقم التوترات العرقية والقبلية وأهملت المشاكل الهيكلية الخاصة بالفقر والتخلف، التي أنتجت الثورات السابقة 1963-1990-2006، والأسوأ من ذلك أنها كانت قائمة على تحالفات هشة لا يمكن الاعتماد عليها وقد انتهى الأمر باستعداد السكان المحليين وتعزيز المشاعر المعادية لباماكو وتمهيد الطريق أمام تجدد القتال.

لقد أشعلت سياسة توماني توري فتيل التمرد من جديد خاصة مع توفر الحافز لذلك، وهو الحرب الليبية التي أطاحت بعمر القذافي عام 2011، مما عجل بتحول شبكة الحركة الوطنية لتحرير ازواد إلى تمرد، خاصة بعد عودة المئات من التوارق الذين خدموا في قوة القذافي الإفريقية، محملين بأحدث الأسلحة.

[*] في 06 افريل 2012 اعلن التوارق في بيان نشر على شبكة الانترنيت عن استقلال ازواد عن مالي بعد اخراج الجيش المالي منها، وقام محمود آغ علي (الامين العام للحركة) بتوقيع اعلان استقلال ازواد وجاء انفصال ازواد رسميا بعد وقت وجيز من الانقلاب العسكري، وقد رفضت المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا الاعتراف بازواد واعتبرت اعلان الاستقلال لاغيا وباطلا.

[1] محمد بوبوش، مرجع سبق ذكره، ص 133 -134 - 135

لهذه الأسباب تمت الإطاحة بالرئيس المالي أمادو توماني توري في 22مارس 2012، قبل 5 أسابيع من الانتخابات المقررة ليوم 2012/04/29، حتى أنه لم يكن ضمن المترشحين، امتثالا لأحكام الدستور الذي يمنعه من الترشح لفترة رئاسية ثالثة. وكان الانقلاب من طرف ضباط متمردون من ذوي الرتب الصغيرة، قالوا أن "حكومة توري لم تدعم بشكل كاف المعركة التي يخوضها جيش مالي ضد تمرد يحرز تقدما بقيادة التوارق في الشمال الذي يعج بالأسلحة والمقاتلين الذين كانوا والمقاتلين موالين للقذافي ثم فروا من ليبيا"[1].

في ظل هذا الوضع المتفجر، تم إبرام الاتفاق بين الانقلابيين وممثلي المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا يوم الجمعة 6 أفريل 2012 والذي ينص على تقديم الرئيس أمادو توماني توري استقالته، وأن يسلم الانقلابيون السلطة إلىر ئيس الجمعية الوطنية (البرلمان) **ديونكودا تراوي**، الذي ستكون إحدى مهماته إعادة توحيد البلاد بعد إعلان الحركة الوطنية لتحرير أزواد، استقلال دولة أزواد[2].

وبعد أن قدم الرئيس أمادو توماني توري استقالته وتخلى زعيم الانقلابيين **أمادو ستوغو** الذي يقود البلاد منذ 2012/03/22 عن السلطة نصبت المحكمة الدستورية السيد ديونكوندا تراوري*، رئيسا مؤقتا لمالي، وقررت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا يوم السبت 2012/04/7 رفع كل العقوبات المفروضة على مالي منذ الانقلاب، ومنها الحظر الدبلوماسي والاقتصادي والمالي الذي كان يهدد بخنق البلاد بينما صدر عفو عن الانقلابين.

ثانيا: تطور التمرد الترقي في ظل الانقلاب العسكري (تداعيات الانقلاب)

كما رأينا فإن هذا الفصل الجديد من الصراع بين متمردي التوارق والحكومة المالية جاء في ظرف سياسي حساس يتمثل في سنة استحقاقات برلمانية ورئاسية، كان من المتوقع أن تبدأ في 2012/04/29، كما يأتي هذا الفصل الجديد من الصراع بين متمردي التوارق ليكون الرابع في سلسلة من الصراعات التي نشبت بين الطرفين كانت أولها سنة 1963، والثانية ما بين 1990-1996، ثم في 23 ماي 2006 اندلع الفصل الثالث من الصراع والذي انتهى بتوقيع اتفاقية للسلام في الجزائر في جويلية 2006.

وفي عام 2011 وبعد سقوط نظام الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي، الذي كان يحتضن آلاف المقاتلين من أزواد ضمن قوات المغاوير التي تعتبر نخبة كتائب القذافي، فضلا عن احتضانه

---

[1] المرجع نفسه

[2] "ECOWAS calls declaration of Azawad independence "null and void", at : https://goo.gl/q7Kf7r

* ما ان استلم مهامه، حتى القى الرئيس الانتقالي في مالي، ديونكوندا تراوري، يوم الخميس 2012/04/12، كلمة في باماكو، جاء فيها: " اعرف اني رئيس لبلد في خالة حرب، داعيا المجموعات المسلحة بالحاح وحزم الى العودة الى كنف الدولة ووقف التجاوزات وعمليات النهب والسلب والاغتصاب والانسحاب من المدن التي احتلوها "، واضاف: " اذا ما رفضوا فلن نتردد في شن حرب شاملة وماحقة لدحر تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي ومهربي المخدرات وخاطفي الرهائن خارج حدودنا"

عشرات من قادة التمرد في ليبيا، عاد المسلحون التوارق إلى أزواد بقيادة العقيد **محمد أغ ناجم**، والعقيد **مسكناني أغ بلال**، وآخرين، وانضم إليهم عدد من الضباط التوارق الذين كانوا في الجيش المالي، من أبرزهم **الصلاة أغ خبي** وأمبارك أغ أكلي **وحسين أغ هبري** و**بنا أغ الطيب**، ليشكلوا بذلك نواة للحركة الوطنية لتحرير أزواد،*التي استأنفت التمرد بالتوازي مع حركات مسلحة أخرى سيطرت مجتمعة على الإقليم سنة 2012، في أكبر هزيمة تعرفها الدولة المالية في تاريخها الحديث.[1]

1/ أسباب التمرد الترقي:

ترتكز المطالب التي يقدمها مسلحو التوارق في كل فصول تمردهم منذ 1963 على رفع الغبن والتهميش الذين يقولون إن الحكومة المركزية في باماكو تمارسه عليهم.

وقد سعت الحركة الوطنية لتحرير أزواد إلى بناء شبكة معارضة محلية وحشد الدعم الدولي لمشروع استقلال الشمال عن مالي، وتمحورت دعوى الحركة للانفصال حول المظالم القائمة منذ وقت طويل، وغالبا ما اتهمت العاصمة بالإهمال الاقتصادي المتعمد للشمال، وقالت الحركة الوطنية الأزوادية إن المسؤولين اختلسوا أموال المساعدات الدولية لأغراضهم الخاصة، ولم ينفذوا اتفاقات السلام السابقة الموقعة بين الشمال والجنوب، وتواطؤوا مع الجريمة المنظمة وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

فكما ذكرنا سابقا فإن إستراتيجية حكومة توري القائمة على الاستعانة بمختلف الفصائل والجهات المشبوهة أدت إلى تفاقم التوترات العرقية، وتكرس ذلك أكثر، عندما اطلقت حكومة توري البرنامج الخاص للأمن والسلام والتنمية في أوت 2011 بقيمة 50 مليون يورو في محاولة لتعويض ما خسرته في الشمال، لكن، جاءت المحاولة متواضعة وبعد فوات الأوان، كانت الخطة سيئة التخطيط والتنفيذ، وأدت إلى إشعال التوترات بين الشمال والجنوب.

* اعلن ميلاد الحركة الوطنية لتحرير ازواد في اكتوبر 2010، وتعتمد اساسا على نشطاء " تومستيين "(تومست تعني القومية بلغة التماشق التارقية) من التوارق، وليبراليين ومستقلين وآخرين لا يعرف لهم انتماء ايديولوجي، اضافة الى مقاتلين من قبائل " كنته" العربيةفي ازواد، والكثير من قادتها وعناصرها من المسلحين التوارق، كانوا مقاتلين في كتائب معمر القذافي، اضافة الى عشرات من الضباط وعناصر الجيش المالي المنحدرين من ازواد الذين انشقوا عنه بعد تاسيس الحركة، وهي حركة قومية علمانية، تسعى لاستقلال اقليم ازواد واقامة دولة مدنية فيه وهو ما اعلنت عنه في افريل 2012 بعد سيطرتها مع الحركات الاسلامية المسلحة على اقليم ازواد، شمال مالي. وللحركة جناحان احدهما عسكري والاخر سياسي، وبالرغم من محاولتها الترويج لنفسها باعتبارها حركة تمثل كل سكان الاقليم بمن فيهم العرب والفلان والسونغاي، فضلا عن التوارق، فان هيمنة التوارق عليها كانت واضحة، مما جعل الكثيرين ينظرون اليها باعتبارها حركة ترقية بامتياز بالرغم من وجود مجموعات عربية كبيرة من قبائل السونغاي الزنجية، يدعى محمدو جيري ميغا، الا ان السواد الاعظم من مقاتلي الحرطو واغلبية قادتها ينتمون الى قبائل التوارق، حيث تولت قبيلة " الايدنان " القيادة العسكرية للحركة ممثلة في الضابط السابق في كتيبة " المغاوير " بالجيش الليبي محمد اغ ناجم منصب قائد اركان الحركة ومعه قادة آخرونانضم اليهم مقاتلون من ابناء قبائلهم، بينما لوحظ غياب مجموعات قبائل " الايمغاد " التارقية عن صفوف الحركة، بل عن حركات التمرد بشكل عام، باستثناء اعداد قليلة في " ايرنبد " على الحدود مع بوركينافاسو بقيادة آكلي اغنن اغ سليمان، بل كان الظهور الفعلي لقبائل " الايمغاد " الى جانب الكولونيل في الجيش المالي الهجي اغ آمو الظي احتفظ بولائه لدولة مالي وظل يقاتل الى جانب الحكومة المالية ضد حركات التمرد في ازواد، كما انتظم مقاتلو قبائل كنتة العربية في تشكيلات مسلحة تابعة للحركة الوطنية يقودها بعض ابناء القبيلة وحلفائهم من التوارق.

[1] الحاج ولد ابراهيم، " ازمة شمال مالي.. انفجار الداخل وتداعيات الاقليم " ، مركز الجزيرة للدراسات، ، في : https://goo.gl/fGJCRv

فالبرنامج الذي موله الاتحاد الأوروبي والجهات المانحة الدولية الأخرى يهدف إلى اخماد السخط المتزايد واسترجاع المكاسب التي حققها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأصحاب الأعمال المجرمين على حساب الدولة،[1] لكن الأمر انتهى بتجدد الصراع بين الشمال والجنوب، حيث عارض التوارق الذين يشكلون نحو ثلث السكان في الشمال بشدة استثمارات الحكومة في إعادة هيكلة الوجود العسكري لقواتها في الشمال، فقد كانت باماكو تعتبر تلك القوة ضرورية لتأكيد سلطتها المفقودة وحماية مراكز التنمية والحكومة التي أنشأتها لتطوير البنية الأساسية.

وقد اعتبرت تلك الخطوة انتهاكا لاتفاقات الجزائري التي عقدت عام 2006 والتي رتبت وقفا لإطلاق النار بين الشمال والجنوب بعد انتفاضة التوارق، ونصت على خفض قوات الأمن الجنوبية التابعة للدولة في الجزء الشمالي من البلاد.

أكدت هذه الواقعة عمق انعدام الثقة التاريخي بين الجنوب والشمال الذي بدأ مع استقلال مالي في العالم 1960، والذي تفاقم من جراء الحرمان الاقتصادي في الشمال، فتاريخيا كانت مطالب المتمردين التوارق تقتصر على تحسين ظروف العيش وتشجيع التنمية في الشمال المالي وهو ما كانت الحكومات المالية تجادل فيه بدعوى محدودية الموارد الاقتصادية للبلد كله، هذا عدا مسألة الهوية والتمثيل في الحكومةو الإدارات الحكومية وهو ما بذلت فيه الحكومة المالية جهودا معتبرة.

إلا أن عودة المقاتلين التوارق من ليبيا وسط أجواء الربيع العربي جعلهم يرفعون سقف مطالبهم عاليا ويطرحون مسألة الاستقلال علنا لأول مرة، حيث جاء في أول بيان تصدره الحركة أنها قامت بالهجوم على القوات المالية كرد على الاستفزازات التي تقوم بها الحكومة في باماكو، المتمثلة في عسكرة إقليم أزواد وبناء الثكنات وإرسال المزيد من القوات العسكرية للإقليم بدل التركيز على مستحقات السلام التي بموجبها التزمت الحكومة المالية بناء الطرق والمدارس وتحسين ظروف عيش سكان الإقليم، ولهذا تختلف مطالب الحركة عن سابقاتها التي تمكن النظام المالي من إخمادها.

2/ انطلاق شرارة الحرب والإعلان عن استقلال الإقليم

حاولت العديد من منظمات التوارق تسخير هذا الغضب من السلطة المركزية في باماكو، وكان أبرزها الحركة الوطنية لتحرير أزواد، فكانت هذه الأخيرة أول من أطلق الشرارة الأولى للحرب ضد الجيش المالي في **أزواد***، في جانفي عام 2012 بالهجوم على مدينة **منيكا** بشمال شرق أزواد قرب الحدود مع

---

[1] محمد بوبوش ، مرجع سبق ذكره، ص 133

* يشكل الشمال المالي المعروف باسم اقليم " ازواد "، والذي يشمل ازيد من ثلثي مساحة الجمهورية، جزءا من الشريطالساحلي من القارة الافريقية واجزائها الوسطى والغربية، فضلا عن كونه يشكل جزءا من الصحراء الكبرى، يمتد على مساحة شاسعة تناهز 830 الف كيلومتر مربع، وينقسم اقليم ازواد الى ثلاث ولايات هي: ولاية غاوا، وتعتبر عاصمة الاقليم واكبر مدنه، تتبع لها عدة مدن(منيكا، كوسي، بوريم)، وولاية تمبكتو، وهي

النيجر وسيطرت عليها بالكامل، كما بسطت سيطرتها بعد ذلك على مدينة ليرة في القسم الغربي من أزواد قرب الحدود مع موريتانيا، وواصلت الحركة تقدمها بتنسيق يشوبه الحذر مع جماعة أنصار الدين إلى أن سيطرتا بالتعاون مع الحركات الجهادية الأخرى على إقليم ازواد بكامله، حيث سيطرت الحركة الوطنية لتحرير ازواد على أجزاء من مدينة غاوا عاصمة الإقليم، وبعض الاحياء في أطراف مدينتي تمبكتو وكيدال، كما سيطرت بشكل كامل على مدن وبلدات أخرى امثال: منيكا وانفيف وليرة وغيرها[1] . والخريطة (6) توضح اقليم ازوادو المدن الرئيسية فيه .

الخريطة (6): المدن الرئيسية في اقليم ازواد



المصدر: https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=1167429

بيد أن الظهور القوي للحركة الوطنية لتحرير ازواد عشية انطلاق شرارة الحرب ظل يتراجع شيئا فشيئا لصالح الفصيل الثاني من المتمردين التوارق وهو جماعة أنصار الدين ذات التوجه السلفي الجهادي، حيث أعلن عدد من قادة الحركة الوطنية انضمامهم لانصار الدين في رفقة فيالق من مقاتليهم[*] .

العاصمة الثقافية والتاريخية لازواد، من ابرز مدنها(غوندام، نيافونكي، ليرة)، وولاية كيدال، وهي عاصمة الجزء الشمالي الشرقي المعروف باسم " ادارار الافوغاس "، من اهم مدنها(تساليت، اجلهوك، الخليل)، ويدين جميع سكان ازواد بالاسلام.

[1] محمد محمود ابو المعالي، مرجع سبق ذكره، ص 156

[*] **الفاعلون الرئيسيون في التمرد التارقي:**

أولا: المجندون الماليون والنيجريون من أصول تارقية ممن كانوا يخدمون تحت إمرة الزعيم الليبي، وكانوا يعملون في وحدة خاصة تسمى الوحدة 32 يقودها نجل الزعيم الليبي الراحل خميس القذافي. وكانت آخر مجموعة من هؤلاء المجندين الماليين قد عادت في 03أكتوبر 2011 واضطرت السلطات الإقليمية في كيدال إلى استقبالهم لدمجهم في الجيش النظامي المالي.

ثانيا: المجندون السابقون في تحالف 23 ماي 2006 الذي كان يرأسه إبراهيم أغ باهانغا قبل موته الغامض وهو عائد من ليبيا -حسب الرواية الرسمية المالية والجزائرية- سواء الذين انضموا للجيش النظامي المالي تطبيقا لاتفاقات السلام وملحقاتها والذين هربوا منه عند اندلاع الأزمة الأخيرة أو من لم يدخلوا الجيش النظامي أصلا وتمسكوا بسلاحهم بعد اتفاقية الجزائر 2006. وينحدر غالبية زعماء ومجندي هذه الحركات من قبيلة "أيفوغاس" وهي قبيلة تارقية قليلة العدد ولكن نفوذها السياسي في الشمال المالي واسع جدا.

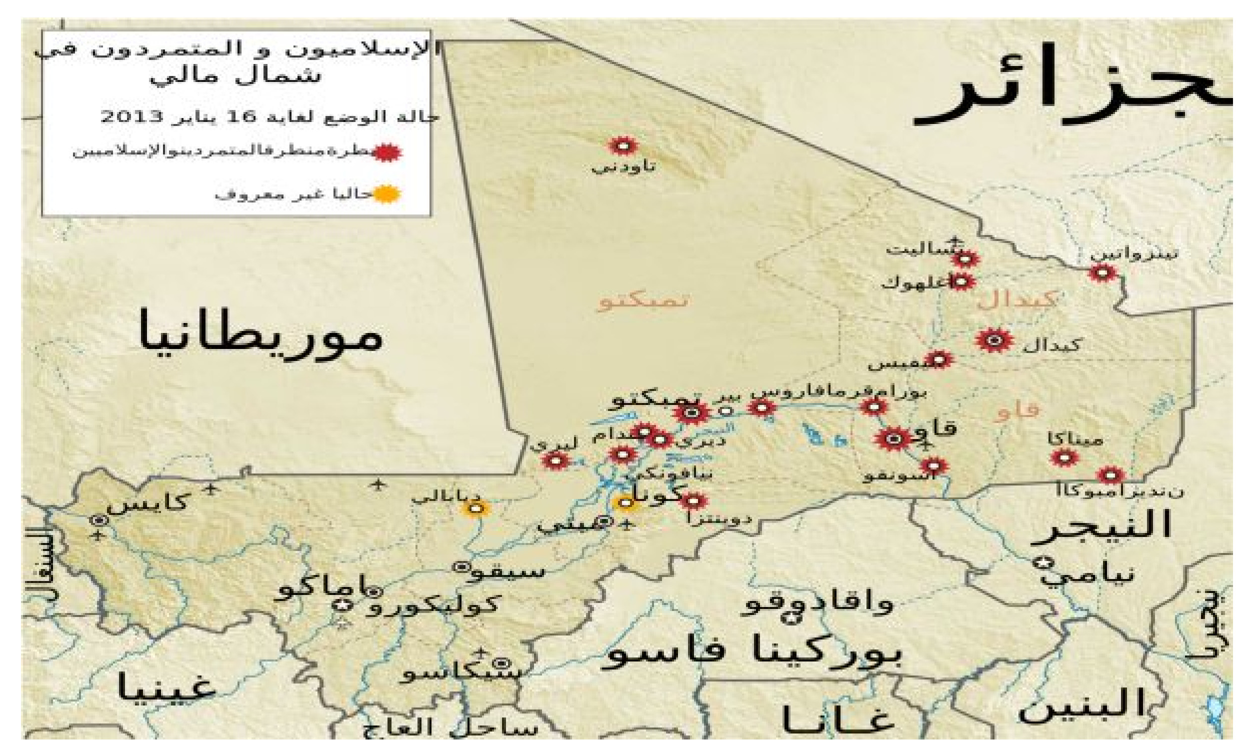
وبعد انسحاب اخر جندي مالي من ازواد واحكام الحركات المسلحة سيطرتها عليه أعلنت الحركة الوطنية لتحرير ازواد عن استقلال الإقليم وإقامة جمهورية ازواد في 06 افريل 2012، ثم وقعت بعد ذلك في أواخر شهر ماي من نفس السنة اتفاقا مع جماعة أنصار الدين يقضي بإقامة دولة تحمل اسم" دولة أزواد الإسلامية"، غير ان بعض القادة السياسيين للحركة الوطنية خصوصا في الخارج رفضوا الاتفاق الذي انهار بسرعة، ثم دخلت الحركة بعد ذلك في مواجهات مسلحة مع جماعة التوحيد والجهاد غرب افريقيا وكتيبة الملثمين اللتين كانتا تشاطرانها السيطرة على مدينة غاو.

وفي نهاية جوان عام 2012 اندلع قتال عنيف بين الجانبين، انتهى بطرد الحركة الوطنية لتحرير ازواد من مدينة غوا وكبريات المدن والبلديات في ازواد، واستقر مقاتلوها في قرى وبلديات صغيرة على الحدود بين ازواد وكل من الجزائر وموريتانيا والنيجر، وقد ترافقت هزيمة الحركة الوطنية على يد المقاتلين الإسلاميين مع نزيف حاد عرفته اوساطها عبر انسحاب مجموعات كبيرة من المسلحين منها وانضمامهم لجماعة انصار الدين المتحالفة مع القاعدة وحركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا[1]، وتبين الخريطة (7) الاماكن التي تم السيطرة عليها اثناء التمرد واعلان الاستقلال، سواء كانت جماعات المتمردين او الجماعات الاسلامية.

الخريطة (7): الاماكن التي سيطر عليها المتمردون التوارق منذ اعلان الاستقلال في 2012/04/06 والى غاية 2013/01/16

ثالثا: حركة أنصار الدين الأزوادية التي يعتبر زعيمها إياد أغ غالي أقدم وأبرز زعيم للمتمردين التوارق بعد رحيل أغ باهانغا ومقتل القائد بركة شيخ، العضو في التحالف الديمقراطي لـ23 ماي من أجل التغيير الذي يمثل تمرد التوارق السابق، وتسعى حركة أنصار الدين "التبليغية" حسب بعض المصادر في أزواد إلى "ضرورة إظهار الحالة الدينية الإسلامية للشعب الأزوادي" وذلك بتطبيق الشريعة وإقامة حكم إسلامي في أزواد. وقد توحدت مع الحركات التارقية الأخرى التي ليس لها توجه ديني نتيجة لالتقاء مصالح الطرفين إضافة لكون عدوهما واحد وهو الحكومة المالية.
رابعا: الدور الخفي الذي يلعبه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في توفير الدعم اللوجستي لبعض القيادات التي تنشط الآن في هذا الصراع، رغم حرص كل القيادات والمتحدثين باسم المتمردين الطوارق سواء في الداخل أو في دول الشتات في أوروبا على نفي أي صلة لهم بالتنظيم، ويحرص كل طرف على اتهام الطرف الأخر بالتعاون السري مع التنظيم الإرهابي، إلا أن تقارير انفردت مصادر صحفية مالية بنشرها تؤكد مشاركة بعض قادة التنظيم المسلح في عمليات قتل بشعة استهدفت أفرادا من الجيش المالي.
خامسا: مشاركة بعض الأعيان والموظفين السامين في الإدارة الإقليمية للشمال المالي كعمد البلديات أو الدبلوماسيين السابقين، ينحدرون في مجملهم من قبائل العرب والتوارق، ابرزهم الوزير السابق في حكومة موسى اتراوري حمّه آغ محمد، وكذلك أحمد ولد سيد محمد وهو دبلوماسي موريتاني سابق، إضافة الى شخصيات عسكرية ومدنية أخرى هربت من مناطق الصراع خوفا من التصفية من طرف القوات المالية.

[1] محمد محمود ابو المعالي، مرجع سبق ذكره، ص 157



المصدر: https://commons.wikimedia.org/wiki/File:Azawad_Tuareg_rebellion_2012_de.svg

بعد تعثر المفاوضات في واغادوغو والجزائر**، بدأ المقاتلون الإسلاميون سلسلة من الهجمات العسكرية الصغيرة، ثم بدأوا منذ جانفي 2013 في شن حملات أكثر خطورة تقدموا خلالها الى منطقة موبتي الواقعة في وسط مالي في محاولة للسيطرة على بلدتي كونا وسافاري(المطار في سافاري)، وهو ما دق ناقوس الخطر في الدوائر الحكومية في باماكو وباريس، وتفاقمت المخاوف الحقيقية بأن الجيش المالي المنهزم نفسيا سينهار ببساطة امام هجمات المقاتلين الإسلاميين المتزايدة، وبعد الهجوم المشترك من قبل تنظيم القاعدة وانصار الدين وجماعة التوحيد والجهاد على بلدة كونا في 2013/01/10 ناشد الرئيس المالي المؤقت **ديونكودا تراوي** فرنسا الإسراع لنجدة مالي.[1]

مع بدء العمليات الفرنسية* ضد الحركات الجهادية في شهر جانفي 2013 استفادت الحركة الوطنية من رحلة هجرة معاكسة للمقاتلين التوارق حيث عاد الى صفوفها بعض قادتها وعناصرها الذين انشقوا عنها سابقا وانضموا الى جماعة انصار الدين أو الحركة الإسلامية الأزوادية، واستغلت الحركة الوطنية فرصة الحرب الجديدة للتحالف مع الفرنسيين ضد الحركات الجهادية المسلحة التي كبدت الحركة سابقا خسائر فادحة.

** سوف نناقش هذه المفاوضات لاحقا

[1] فريدوم اونوها، "التدخل العسكري الفرنسي الافريقي في مالي والمخاوف الامنية المتفاقمة "، مركز الجزيرة للدراسات، 14 فيفري 2013، في : https://goo.gl/SYpUEE

* سنتطرق للتدخل العسكري الفرنسي لاحقا

وبعد شهور من الصراع الداخلي والتدخل الدولي، اتجهت الحكومة المالية الى اجراء انتخابات رئاسية لاختيار رئيس دائم للبلاد، وبالرغم من كل التحذيرات والمطالبات بتأجيل هذه الانتخابات في ظل اعلان قطاعات كبيرة من سكان شمال مالي ومن الجماعات الدينية المسلحة مقاطعة الانتخابات، بل واعلان احدى الجماعات الارهابية وهي جماعة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا عن عزمها ضرب مواقع الاقتراع، إلا ان الحكومة الانتقالية في مالي حرصت على اجراء الانتخابات في موعدها، يوم 2013/07/28. ولعل اصرار الحكومة على عقد هذه الانتخابات يرجع الى ربط القوى الغربية تقديم المساعدات لمالي بوجود رئيس مدني دائم للبلاد.[1]

المبحث الثالث : التهديدات الامنية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي

تعرف منطقة الساحل الافريقي ، بكونها منطقة الازمات لما تشهده هذه الاخيرة من تدهور امني يؤثر على الامن الاقليمي بدرجة كبيرة وعلى الامن الدولي كذلك، اذ تشهد المنطقة مختلف الانشطة الاجرامية من تنظيمات ارهابية الى مختلف اشكال الجريمة المنظمة اضافة الى الاقليات والاثنيات المتنوعة في الاقليم وما تتسبب فيه من نزاعات لتحقيق بعض المصالح وعلى راسها المطالب الانفصالية.

ونحن كنا قد تطرقنا في العنصر السابق الى التهديدات التقليدية في المنطقة ، وكما راينا فهي تتعلق بالدولة مباشرة في الساحل الافريقي كالفشل الوظيفي وازمة بناء الدولة و الازمات الداخلية فيما بين الاقليات المختلفة، اما في هذا المبحث فسنتطرق الى نوع اخر من التهديدات و هو التهديدات اللاتماثلية في المنطقة من جريمة منظمة، الهجرة غير الشرعية ، ونشاط التنظيمات الارهابية.

المطلب الاول: تهديد الجماعات الارهابية في منطقة الساحل الافريقي

ازداد اهتمام الدارسين و الباحثين و صناع القرار بظاهرة الإرهاب، وذلك ليس بسبب حدتها فقط، ولكن لما شهده العالم من توسع انتشارها وقوتها ونوعيتها، فهي لم تعد حبيسة منطقة او مناطق محدودة و لكنها اخذت طابعا دوليا، حيث مست العالم الغني و الفقير معا و ان اختلفت درجاتها. وساعدها في ذلك

[1] محمد بوبوش، مرجع سبق ذكره، ص 184

التشابكات الدولية وتعقيداتها و كثافة الاتصالاتوآلياتها وما شهدته من تقدم وتسرب انواع مختلفة من الاسلحة بسرعةوسهولة اكثر.

وتعود جذور ظاهرة الارهابو الجماعات الاصولية الجهادية في القارة الافريقية الى الثمانينيات من القرن الماضي، لكن لم يكن يعرف بالمفهوم الحالي ولم يكن هناك اجماع حول خطورة هذه الآفة الا بعد تفجيرات نيويورك 2001، حينها فقط اوك العالم ان الإ هاب ليس له دين وليس له حدود ، لكن قبل هذا الادراك عانت الدول الافريقية والاسلامية خصوصا من تبعات الظاهرة التي كان يعتبرها الغرب شكلا من اشكال المعارضة.

يمكن القول ان البذور الاولى للإرهاب او الفكر الاصولي في القارة الافريقية الذي حمل السلاح في وجه النظام القائم، ترجع الى العائدين من افغانستان بعد حرب مريرة ضد المحتل السوفياتي فأفغانستان كانت قبلة الجهاد العالمي اين برز الاثر الكبير لهؤلاء العائدين في تدعيمو ارساء قواعد الدولة الاسلامية في السودان حيث اقام زعيم تنظيم القاعدة "اسامة بن لاذن "وبعض ابرز معاونيه في هذه الدولة في اواخر الثمانينيات، كما يبرز هذا التيار عندما حاربت الجماعة المسلحة الصومالية قوات المارينز الامريكية التي اجبرتها على الانسحاب في بداية التسعينات من القرن الماضي، كما عرفت نفس الفترة تصاعد وبروز الجماعات الارهابية في دول شمال افريقيا في كل من مصر وبدرجة عالية في الجزائر اين فشل الاسلاميون في الوصول الى السلطة عقب توقيف المسار الانتخابي فاختارت هذه الجماعة اسلوب العنفو العمل المسلح من اجل استرداد هذا الحق المسلوب.

لكن وبعد استتاب الامن ونزول معظم الجماعات الارهابية من الجبال بعد اقرار المصالحة الوطنية التي جاء بها الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** ومن جهة اخرى تمكن النظام المصري من التحكم في الامور الامنية ، كما ان السودان قام بطرد عناصر تنظيم القاعدة من اراضيه بعد تفجيرات نيروبي ودار السلام 1998الذي ادانته دول العالم بعد ان استهدف المصالح الغربية في القارة الأفريقية اخذت هذه الجماعات الارهابية تبحث عن موطأ قدم جديد في القارة الافريقية، منطقة تكون فيها هذه الجماعات في مأمن من مضايقة السلطات الامنية وفي نفس الوقت تبقى في الواجهة بالشكل الذي تؤثر فيه على الراي العام الاقليمي والعالمي، هذه المنطقة هي منطقة الساحل الافريقي .

الفرع الاول: تعريف الارهاب وعلاقته بالمفاهيم القريبة منه

يعد مفهوم الارهاب مفهوما غامضا يثير كثيرا من الجدلو النقاش في الاوساط الفكرية العالمية ولدى المهتمين وصناع القرار، ويرجع الاختلاف في تحديد المصطلح الى تعدد صور الظاهرة وآلياتها وتضارب المصالح السياسيةو التحيز الايدولوجي و الزوايا التي ينظر منها الى الاحداث والوقائع وتقدير العمليات التي يقوم بها الافرادو الجماعات تجاه الغير سواءا كان هذا الغير فردا او دولة، وكذلك ما تقوم به الدول بعضها تجاه البعض الاخر من سلوكيات عنيفة، او ما تقوم به الدول تجاه افرادها او افراد غيرها من اساليب اكراهية.و اختلاط كل ذلك بمفاهيم المقاومة والدفاع الشرعي والتدخل الانساني،و هكذا تجتمع هذه العناصر كلها فتضفي مزيدا من الغموض على تحديد مفهوم الارهاب وتعريفه.

كل هذه العوامل اذن، جعلت من الصعوبة الاجماع على تعريف دقيق واحد للإرهاب، فما يراه البعض ر ا هابا ينظر اليه البعض الاخر على انه عمل مشروع، كما نجد الارهاب يتداخل مع عدد من المفاهيم الاخرى القريبة منه، كما ان مفهوم الإ هاب ديناميكي متطور تختلف دوافعه واشكاله وصوره باختلاف الزمانو المكان. [1]

اولا: تعريف الارهاب

لقد تنوعت التعاريف التي اعطيت للإرهاب بناءا على العوامل المذكورة، ويمكن ذكر البعض منها:

- عرفت محكمة الجرائم الدولية التابعة لعصبة الامم الارهاب على انه:" **اعمال اجرامية موجهة ضد دولة بقصد خلق حالة من الرعب في نفوس اشخاص محددين او مجموعة من الاشخاص او عامة الناس** ".[2]

وقد تبنت لجنة الشؤون القانونية الدولية مضامين هذا التعريف ووسعته اجرائيا ،فعرفت الارهاب على انه : " **اي فعل او عمل يسبب موتا او ضررا جسديا مؤلما او فقدان حرية لرئيس دولة او ممثليه او من لهم علاقة او لأي شخص يتولى منصبا رسميا، وثانيا عندما تستهدف وتقصد تلك الاعمال تخريب او الحاق الضرر بالملكية العمومية او الملكية الخاصة لشخصية عمومية رسمية، وثالثا عند وجود اي عمل يحتمل ان يؤذي حياة انسان وذلك عبر خلق خطر عمومي موجه ضد اشخاص يتمتعون بالحماية الدولية** ".[3]

ان ما يمكن ملاحظته على هذين التعريفين هو الخلط بين الارهاب و الانتفاضات الشعبية و المقاومة المشروعة.

---

[1] خالد المعني ، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة** ، سوريا: دار كيوان ،2009 ، ص 91

[2] Gani Yoroms " Defi ning and mapping threatsof terrorism in Africa", in: Wafula Okumu and Anneli Botha, **understanding terrorism in africa in search for an African voice**, Pretoria(South Africa): Institute for Security Studies, 2007, p 07

[3] Ibid

- عرفته الاتفاقية الاوروبية لمنع وقمع الارهاب لعام 1976و السارية المفعول اعتبارا من 1978 بانه :
"الافعال الخطرةو الموجهة ضد حياة الاشخاص او سلامتهم الجسدية او حرياتهم وتلك الموجهة ضد الممتلكات اذا كان من شأنها خلق خطر جماعي"[1]

كما نصت هذه الاتفاقية على ستة افعال تعتبرها جرائم ارهابية، هي :[2]

- ✓ خطف الطائرات،و هي الجرائم الواردة في اتفاقية 1970 الخاصة بقمع الاستيلاء غير المشروع في الطائرات.
- ✓ الاعمال التي أوردتها اتفاقية مكافحة الاعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني (مونتريال 1971)و التي تخص أعمال العنفو التخريب
- ✓ الاعمال الموجهة ضد الاشخاص من ذوي الحماية الخاصةو الدبلوماسية
- ✓ استعمال القنابل و الديناميت و الصواريخ التي تعرض حياة الانسان للخطر
- ✓ اخذ الرهائن والخطفو الاحتجاز غير المشروع للأفراد
- ✓ الشروع في الاشتراك في اي من الجرائم السابقة

- عرفته الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998 في مادتها الاولى في الفقرة الثانية بانه :
"كل فعل من افعال العنف او التهديد آيا كانت بواعثه او اغراضه يقع تنفيذا لمشروع اجرامي فردي او جماعي ويهدف الى القاء الرعب بين الناس، او ترويعهم بإيذائهم او تعريض حياتهم او حرياتهم او امنهم للخطر، او الحاق الضرر بالبيئة او بأحد المرافق او الاملاك العامة او الخاصة او احتلالها او الاستيلاء عليها او تعريض احد الموارد الوطنية للخطر "[3]

- عرفته منظمة الوحدة الافريقية على انه : **" اي فعل ينتهك القوانين الجنائية لأية دولة هي طرف ومن شأن هذا الفعل جعل الحياة او الوحدة الترابية او حرية اي شخص أو أية جماعة من الاشخاص في خطر، او يسبب ضررا او موتا لتلك الفئات، او يسبب ضررا للملكية الخاصة او العامة او الموارد الطبيعية او البيئية او التراث الثقافي، ويستهدف ترهيب ووضع في حالة خوف، او اكراه او ارغام او استمالة اية حكومة، او جسد او مؤسسة او عامة الناس او اية شريحة منهم، للقيام او الامتناع عن عمل اي نشاط او لتبني او ترك وجهة نظر معينة او العمل طبقا لبعض المبادئ".**[4]

---

[1] عامر مصباح ، **معجم مفاهيم العلوم السياسية و العلاقات الدولية** ، الجزائر: المكتبة الجزائرية بودواو ،2005 ، ص20
[2] " مكافحة الار هاب " ، اعمال ندوة مكافحة الار هاب 31/5-2/6/ 1999 باكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض : مركز الدراسات والبحوث، 1999، ص19
[3] - عامر مصباح ، المرجع نفسه، ص 20
[4] - Charles Goredema, Anneli Botha, **African Commitments to Combating Organised Crime and Terrorism: A Review of Eight NEPAD Countries**, Pretoria: african human security initiative, 2004, p 55

- وتعرف وزارة الدفاع الامريكية الارهاب على انه : "**استعمال غير مشروع للعنف لإدخال الخوف وزرعه قصد اكراه او ترعيب حكومات او مجتمعات لمتابعة اهداف هي بصفة عامة سياسية او دينية او ايديولوجية** "[1]

- ويعرفه المركز القومي الأمريكي لمكافحة الارهاب بانه: "**عمل مقصود يقترفه طرف تحت وطني او غير شرعي تحفزه دوافع سياسية، ومن المحتمل ان يتضمن بواعث رمزية دينية او فلسفية او ثقافية،وعمل عنيف مقترف ضد اهداف غير محاربة**"[2]

- عرفه الاتحاد الاوروبي في وثيقة صدرت عام 2002 تتعلق بمكافحة الارهاب على انه : " **كل الاعمال الاجرامية المؤذية، حيث يمكن انطلاقا من طبيعتها او سياقها الحاق الخراب ببلد او منظمة دولية بشكل جدي، وتستهدف تلك الاعمال ترعيب الناس او اجبار حكومة او منظمة دولية بفضاضة للقيام او جعل الابنية الاجتماعية او الاقتصادية او الدستورية او السياسية لأي بلد او منظمة دولية غير مستقرة او محطمة** "[3]

- اما بالنسبة لهيئة الامم المتحدة فلم تعتمد تعريفا للإ هاب بسبب عدم وجود اجماع اعضائها على اتجاه تعريفي واحد، الا انها قدمت تعريفا، نال الاجماع الاكاديميو الذي اعده الخبير في مجال الارهاب A.P.Shmid عام

1988 وهو : " **الارهاب هو منهج الفعل العنيف المتكرر الذي تتبعه فواعل متخفية (افراد، جماعات او دول) من اجل تحقيق اهداف اجرامية او سياسية ....وهذه الافعال الارهابية تختلف عن الاغتيالات من حيث كون ان الهدف الرئيسي للإرهابيين ليس العنف في حد ذاته، بل ان العنف هو هدف ثانوي ووسيلة لتحقيق الغاية الرئيسية الاو هي بث الرعبوالخوف في اوساط الجماهير (الحكوماتوالشعوب) ثم تقوم الجماعات الارهابية بالضغط على هذه الاخيرة حتى تنصاعوتلبي مطالبها** "[4]

ثانيا: العلاقة بين مفهوم الارهاب و المفاهيم القريبة منه

1 - **الارهابوالعنف السياسي** : يوجد تقارب كبير بين الارهاب والعنف السياسي،والبنسبة لمفهوم العنف السياسي فان الكثير من الباحثين يتفقون على النظر له من خلال ثلاث زوايا تحدد مفهومهوتركيبته :[5]

- **الزاوية السيكولوجية** : تعرف العنف على انه انفجار يتخذ صبغة لا تخضع للعقلوغالبا ما يتخذ العنف شكل الجريمة او اسلوب التدهور الهستيري .

---

[1] Ibid p62
[2] ibid
[3] ibid
[4] عبد الفتاح مصطفى الصيفي واخر ون، **الجريمة المنظمة : التعريف والانماط والاتجاهات**، الرياض : اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ،1999 ، ص 145
[5] عبد الناصر حريز، **النظام السياسي الارهابي : دراسة مقارنة مع النازية والفاشية والنظام العنصري في جنوب افريقيا**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997، ص27

- **الزاوية الاخلاقية** : العنف هو العدوان على ملكية الاخرين و حريتهم.

- **الزاوية السياسية** : العنف هو استخدام القوة للاستيلاء على السلطة او استغلالها او البقاء فيها و الزاوية السياسية هي التي تستحوذ على معظم الاهتمام في العصر الحالي.

ويمكن حصر تعريف العنف السياسي في ثلاث اتجاهات اساسية[1] :

- **الاتجاه الاول** : يعتبر العنف انه الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالذات او بالآخر، و تخريب الممتلكات للتأثير على ارادة المستهدف،و على هذا الاساس فان السلوك العنيف يتضمن معنى الارغامو القهر الى جانب الفاعل والخضوعو المقاومة من جانب المفعول به او المستهدف.

- **الاتجاه الثاني** : يرى ان العنف هو الاستخدام الفعلي للقوة المادية او التهديد باستخدامها،و هذا التعريف يوسع المفهوم ليشمل التهديد بالقوة الى جانب الاستخدام الفعلي لها، اي يشمل السلوك القولي الى جانب السلوك الفعلي.

- **الاتجاه الثالث** : ينظر الى العنف باعتباره مجموعة من الاختلالاتو التناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصاديةو السياسية للمجتمع و لذا يطلق عليه اسم العنف الكلي.

بناءا على هذا، يتضح بأن العنف هو كل سلوك فعلي او قولي يتضمن استخداما للقوة او تهديد باستخدامها لإلحاق الاذى بالذات او بالأخرين، و اتلاف الممتلكات لتحقيق اهداف معينة، وهو بهذا يتضمن معنى الاكراه او الارغام، كما ان السلوك العنيف قد يكون فرديا او جماعيا، منظما او غير منظم، علنيا او سريا، صريحا او كامنا.[2]

وتوجد صورتان للعنف السياسي اولهما العنف الموجه من النظام السياسي الى المواطنين و يسمى العنف الحكومي، و ثانيهما العنف الموجه من المواطنين الى النظام و يسمى بالعنف الشعبي [3] .

من خلال تعريف العنف السياسي، يتضح بان هناك تداخل بينه وبين الارهاب، فكلاهما يهدف الى تحقيق غاياتو اهداف سياسية و كل منهما يهدد باستخدام وسائل عنيفة، وكلاهما عمل غير مشروع قانونيا.

اما نقاط الاختلاف بين العنف السياسيو الارهاب فتتضح من خلال النقاط التالية :

---

[1] نور الدين فوزي، "العنف السياسي و ازمة الدولة الحديثة في الوطن العربي" ، **العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، العدد 01 نوفمبر 2008 ، ص ص17 -18

[2] - المرجع نفسه

[3] - المرجع نفسه

- ✓ اهداف الارهاب عادة ما تكون الدعاية لقضية ما، يرغب الارهابيون في اثارتها وجذب الانتباه إليها من خلال استراتيجية الأثر الانتشاري للعمل الارهابي وهو الصورة الوحيدة من صور العنف السياسي التي يحرص الفاعلون من خلال قيامهم بالعمل العنيف في اطارها على تجاوز نطاق وحدود الهدف المباشر للعمل العنيف.[1]
- ✓ على عكس العنف السياسي، فالعمل الارهابي عادة ما يهدف الى التأثير على قلب وعقل الجماهير، اي التركيز على ما يفكر فيه الناس وما يشعرون به وما يشغل بالهم،و هذا بدوره يؤثر على سلوكهم حيث يغيب هذا الامر.[2]
- ✓ ينفرد العمل الارهابي على العنف السياسي في اعتماده على استخدام وسائل الاتصال الجماهيرية في تحقيق أهدافه وتوصيل رسائله حيث يأخذ الارهاب بعدا دوليا يتجاوز ذلك الطابع الداخلي الذي عادة ما ينحصر فيه العنف السياسي [3].

2 - الارهابو الجريمة السياسية :

الجريمة السياسية: هي الجريمة التي يكون الباعث على ارتكابها سياسيا، او التي ترتكب لغرض سياسي او بدوافع سياسية، ولو كانت تتضمن افعالا من قبيل الجرائم العادية كالقتل او التخريب ويعتبر البعض كل جريمة ترتكب ضد الدولة تعد جريمة سياسية.[4]

من خلال هذا التعريف يتضح ان الجريمة السياسيةو الارهاب يتشابهان في كونهما يعبران عن عنف منظم له طابع ومغزى سياسي، الا انهما يختلفان في الهدف من العنفو التهديد،و عليه يمكن القول ان كل عمل ارهابي ينطوي على عمل او فعل من افعال العنف له طابع سياسي، بينما لا يمكن القول بان كل جريمة سياسية تنطوي على عمل ارهابي.

ومن الجدير بالذكر ان الكثير من الاتفاقيات تحاول اخراج الجرائم الارهابية من دائرة الجرائم السياسية، اذ يترتب عليها اثار عديدة تتعلق بمقدار العقوبة الموقعة وطريقة تنفيذها وجواز التسليم من عدمه. فمقدار العقوبة الموقعة على الجرائم السياسية عادة ما تحكمها اعتبارات خاصة تميزها عن العقوبات التي توقع على الجرائم العادية.

---

[1]- عبد الناصر حريز ، مرجع سبق ذكره ، ص34-36

[2]- المرجع نفسه ، ص37

[3]- العياشي وقاف ، **مكافحة الارهاب بين السياسة والقانون**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،2006 ، ص12

[4] ابراهيم ابراش، "العنف السياسي بين الارهاب والكفاح المشروع "، **مجلة الوحدة** ، الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية، العدد 67، افريل 1990 ، ص 142 - 150

اضافة الى هذا التمايز البين في مقدار العقوبة فإن الاعمال الإجرامية التي ينطبق عليها وصف سياسي عادة ما تخضع للتغيير والتبدل، ومن ثم يكون المجرمون السياسيون في مقدمة من يتمتعون بالعفو في كثير من الاحيان، هذا على خلاف الجرائم العادية التي تدخل التشريعات المختلفة الجرائم الارهابية في عدادها. [1]

3 - **الإرهاب والجريمة المنظمة:** يقصد بالجريمة المنظمة تلك الجريمة التي يرتكبها مجموعات او منظمات أو عصابات اجرامية، تتميز بقدر عالي من التنظيم وتهدف الى مكاسب ذاتية ومنافع مادية [2]. وتختلف الجريمة المنظمة عن غيرها من الجرائم في كونها منظمة، بحيث يتم ارتكابها بالتعاون فيما بين الافراد او الجماعات المتخصصة.

اما بالنسبة لأوجه الالتقاءو الاختلاف بين الجريمة المنظمةو الارهاب، فالكثير من التقارير تشير الى انه على الرغم من ان قدرا كبيرا من النشاط الارهابي يتم بدافع عقائدي او سياسي مشروع، الا انه كان لعدد من هذه الانشطة طابع اجرامي لا هدف يتحقق من ورائه سو ى بث الرعب في نفوس المواطنين، وإلحاق الاضرار المادية بهم وفي الواقع هناك نقاط تشابه عديدة بين المفهومين اهمها مايلي:[3]

- كل من الجريمة المنظمةو الارهاب هي اعمال غير مشروعة يعاقب عليها القانون
- كلاهما يميل الى استخدام العنف وشيوع الخطر الناتج عنهماو امتداد اثا ه
- توفر عنصر التنظيم في كليهما، وان كان يعتبر سمة بارزةو اساسية في الاجرام المنظم، الا انه كذلك يوجد في اغلب الاعمال الارهابية باستثناء حالات الارهاب الفردي.
- يعد الخروج عن سلطة الدولة وتحدي هذه السلطة قاسما مشتركا بين نوعي الاجرام

يتضح بأنه يمكن اعتبار الارهاب كجزء من العملية الاجرامية المنظمة، لأن الارهاب لم يعد عشوائيا بل اصبح ارهابا نسقيا يخضع للانضباطو التنظيم.

اما عن نقاط الاختلاف بين الجريمة المنظمة والإ هاب، فلا شك ان اوضحها هو الاختلاف في الباعث، فبينما يحرك السلوك الارهابي الباعث الايديولوجي، فان الباعث المحرك للإجرام المنظم يتمثل في قصد تحقيق اكبر قدر من الكسب المادي.[4]

[1] العياشي وقاف ، مرجع سبق ذكره ص 13
[2] - عبد الفتاح مصطفى الصيفي و اخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 25
[3] - بريان وايت واخرون، **قضايا في السياسة العالمية**، دبي : مركز الخليج للابحاث، ط 1، 2004 ، ص 306- 309
[4] - المرجع نفسه ، ص301

كما ان هناك العديد من صور التعاون بين الارهاب و الجريمة المنظمة منها تبادل الخبرات الاجرامية (تزوير بطاقات الهوية، فتح الخزائن،...)، ولا يقتصر الامر على مجرد تبادل خبرات و لا على تبادل العناصر النشيطة، ولكن عصابات الجريمة المنظمة تساعد التنظيمات الارهابية في حل اخطر مشكلة تواجهها هذه الأخيرة وهي الحاجة الى المال والسلاح،[1] فعصابات الجريمة المنظمة توفر الاموال اللازمة المطلوبة و في المقابل ترد المنظمات الارهابية الجميل لعصابات الجريمة المنظمة فتوفر لها حماية مسلحة.

اضافة الى هذا فقد اصبح هناك نوع من التشابك وتداخل في الادوار بين الاجرام المنظم و الارهاب بدرجة غير مسبوقة، ففي نهاية القرن الماضي برزت ظاهرة جديدة تمثلت في قيام العولمة المتزامنة مع الجريمة و الإرهاب، والتي ساهمت كثيرا في توسع و انتشار هاتين الظاهرتين خاصة بسبب التطور التكنولوجي الذي صاحبها.

ان تعريفنا للإرهاب وتفريقه عن المفاهيم الاخرى المشابهة له، كان ضروريا بالنسبة لدراستنا، فمن بين التهديدات الامنية التي تعرفها منطقة الساحل الافريقي، يعتبر نشاط التنظيمات الارهابية والشبكات المختلفة للجريمة المنظمة، من اخطر تلك التهديدات وأكثرها تاثيرا اقليميا ودوليا، وبالتالي فان تناولنا للمفهومين يمكننا من تحليل الظاهرتين و العلاقة التعاونية بينهما التي تظهر جليا في الساحل الافريقي.

الفرع الثاني : نشاط التنظيمات الارهابية في الساحل الافريقي

بين التغذية المحلية و التضخيم الدولي ما تزال حركات التمرد بدول الساحل الافريقي اهم مصدر لأعمال العنف ذات الدوافع المختلفة، السياسية منها او الدينية او الاثنية، فتعتبر التحديات الامنية كالإرهاب و الجريمة المنظمة من ابرز القضايا التي تواجهها المنطقة اليوم.

عرفت دول الساحل الافريقي في السنوات الاخيرة تنامي الظاهرة الارهابية حيث يعتبر القوس الساحلي معبرا و ملاذا للعديد من المجموعات الاجرامية و الارهابية نظرا لما توفره المنطقة من تسهيلات لوجيستية و تكتيكية للتخطيط لمختلف العمليات الارهابية لتسهيل انطلاقها عبر اهداف محددة في المناطق

---

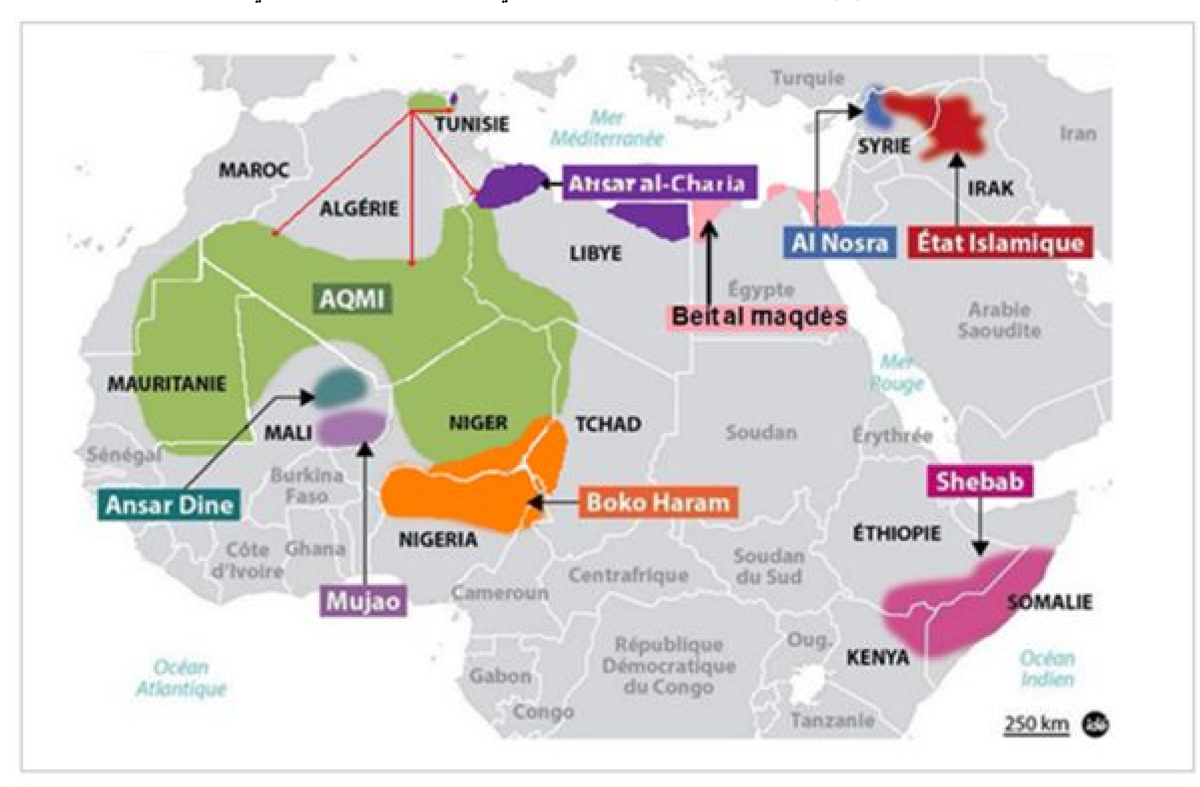
[1]- علي يوسف الشكري ،**الارهاب في ظل النظام الد ولي الجديد**، القاهرة : اتراك للطباعة و النشر 2007 ، ص85-86

المجاورة او حتى نحو اهداف بعيدة المدى. ما جعل المجتمع الدولي يحول اهتماماته تجاه هذه المنطقة التي كانت منسية لفترة طويلة من الزمن.

بدأت ملامح التهديد الارهابي في منطقة الساحل الافريقي مع ميلاد ما يعرف بتنظيم "**القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي**" مع حلول سنة 2007، اين اقر اعلان التنظيم الجزائري السابق "**الجماعة السلفية للدعوة والقتال** GSPC" تغيير اسمه ليصبح "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي AQMI".[1]

فأصبحت الفضاءات الواسعة لمنطقة الساحل الافريقي هي المناطق المفضلة لنشاط "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" بعد ان تعرض لضربات موجعة في المواجهات الدامية مع الجيش الجزائري والاجهزة الامنية، الأمر الذي دفع عناصر التنظيم الى اللجوء الى منطقة الساحل الافريقي خارج الحدود الجزائرية. ليصبح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي من اكثر التنظيمات الارهابية نشاطا وانتشارا في منطقة الساحل والمغرب العربي، اضافة الى تنظيمات اخرى زاد نشاطها في السنوات الاخيرة خاصة بعد التدخل الفرنسي في مالي، وهو ما توضحه الخريطة (8).

الخريطة (8): التنظيمات الارهابية النشطة في منطقة الساحل الافريقي



المصدر: http://www.almagharebi.net

[1] Jean Jaurés , " AQMI : Un probléme Régionale", Fondation Jean-Jaurès / Orion - Observatoire de la défense,No.04, 10 janvier 2011 , p03, at : https://jean-jaures.org/sites/default/files/nc2b04fjj-orion.pdf

1 / تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي

اولا- نشأته

تعود اصول تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي الى ما عرف في بداية تسعينات القرن الماضي بـ: "**الجماعة المسلحة في الجزائر**"، التي ظهرت عقب اعلان الجنرالات في الجزائر عن الغاء نتائج الانتخابات التشريعية في 12 جانفي 1992و التي كانت " **الجبهة الاسلامية للإنقاذ** " بقيادة الثنائي عباس المدانيو علي بلحاج قد فازت بها فضلا عن اصدار السلطات الجزائرية قرارا بحل الجبهةو حظر نشاطاتها. [1]

وقد بدأت جماعات موالية للجبهة الاسلامية للانقاذ في الدعوة الى العمل المسلح منذ منتصف عام 1991،[2] ومع صعود الاف الشباب من مؤيدي الجبهة الاسلامية للإنقاذ الى الجبال، اعلن هناك عن تأسيس عدد من التنظيمات المسلحة من أبرزها " **الجيش الاسلامي للإنقاذ** "، الذي مثل الجناح العسكري للجبهة الاسلامية للانقاذ، وقد أعلن رسميا عن تأسيسه سنة 1993 على جبهتين: احداهما تعرف باسم "اللجنة العسكرية بالشرق"و الثانية عرفت باسم "اللجنة العسكرية بالغرب" و في سنة 1994 تم توحيد الفصيلتين تحت قيادة **مدني مرزاق**.[3]

اما الفصيل الثاني المسلح الذي كان يتقاسم مع الجيش الاسلامي للإنقاذ الجبال و يشاطره محاربة الجيش الجزائري، فهو "الجماعة المسلحة" التي ستشكل لاحقا نواة لـ: "**الجماعة السلفية للدعوةو القتال**"، التي تحولت بعد ذلك الى " **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي** "، ويمكن القول بان "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، جاءت كمحاولة لتلمس موقف وسط بين تيارين ظهرا في الجماعات الاسلامية في الجزائر خلال النصف الثاني من عقد التسعينات، أولهما تيار "**الزوابرية** "و هم المسيطرون على الجماعة الاسلامية المسلحةو يرون تكفير المجتمع لأنه لا يقاتل الحكام المرتدين حسب تصنيفهم، اما التيار الثاني فهو الداعي للانخراط في سياسة المصالحة الوطنية التي دعى اليها الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** وتسليم السلاحو انهاء القتال ويمثل هذا التيار "الجيش الاسلامي للإنقاذ" بقيادة **مدني مرزاق**.

---

[1]- محمد محمود ابو المعالي ، مرجع سابق ذكره ص27

[2]- كمال الطويل ، **الحركة الاسلامية المسلحة في الجزائر من "الانقاذ الى الجماعة "**، بيروت: دار النهار، ط 1، 1998، ص103

[3]- محمد محمود ابو المعالي ، المرجع نفسه ، ص30

فظهرت "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" كتنظيم رافض لوضع السلاح والنزول من الجبل، متمسكا بقتال النظام الجزائري، لكنه يرفض ايضا تكفير الشعب الجزائري.[1] لكن ظل متمسكا بتكفير النظام وافراد الجيش وقوات الأمن.و امتد تكفيرها الى البرلمانيين باعتبارهم مشرعين من دون الله و واصلت هذه الجماعة نشاطها ضد الحكومة الجزائرية قبل ان تعلن مطلع عام 2007 عن بيعتها لزعيم تنظيم القاعدة في افغانستان اسامة بن لاذن و تغيير اسمها ليصبح "**تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي**"

ثانيا - توغل التنظيم في الساحل و الصحراء (امارة الصحراء)

كان المسلحون السلفيون في الجزائر قد تعرفوا على صحراء ازواد في شمال مالي منذ عام 1994، حيث كانوا يعبرونها باتجاه النيجر في رحلات لشراء السلاحو الدواء، لكنهم لم يستقروا بها. الى ان لجا امير المنطقة الصحراوية التاسعة في تنظيم "الجماعة السلفية للدعوةو القتال" **مختار بلمختار**، المكني **خالد ابو العباس** والمعروف بلقبه **بلعور**، برفقة 16 من عناصره كلهم جزائريون الى صحراء ازواد بعد يوم من ملاحقة القوات الجزائرية لهم وقصفهم بالطائرات عام 2000، ثم غادرها وعاد الى الجزائر ثانية سنة 2002 لحضور اجتماعات "الجماعة السلفية للدعوةو القتال".

وكانت ثاني محاولة لدخول صحراء ازواد عام 2003 عندما قام **عمار الصايفي** باختطاف اكثر من 30 سائحا اوروبيا من جنوب الجزائر و عبر بهم الحدود باتجاه شمال مالي، قبل ان تدفع حكوماتهم فديات مالية ضخمة مقابل الافراج عنهم. لكن عمار الصايفي المعروف بـ: **عبد الرزاق البارا** كان يسعى لاكتشاف مزيد من المناطق الامنة بغية توفير اكبر مساحة للتحركو المناورة، فقام بعد اشهر من وصوله الى ازواد برحلة استكشافية نحو "جبال تبستي" في تشاد مرورا بالنيجر، وبعد وصوله الى تشاد اشتبك مع وحدة من القوات التشادية ارغمته على اللجوء الى الجبال، حيث وقع في قبضة متمردي "**الحركة من اجل العدالة الديمقراطية**"، التي تقاتل ضد نظام الرئيس التشادي ادريس ديبي،[2] فاعتقلته وسلمته مع رفاقه للجزائر بواسطة من ليبيا وكان **البارا** عند مغادرته صحراء ازواد باتجاه تشاد قد ترك مجموعة من مقاتليه في شمال مالي واستخلف على قيادتهم **عبد الحميد ابو زيد**،و هي المجموعة التي عرفت لاحقا باسم

[1] - المرجع نفسه ، ص33

[2] - محمد محمود ابو المعالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 37

"**الفاتحين**" قبل ان يتم ضمها سنة 2007 الى امارة الصحراء ويصبح اسمها "**كتيبة طارق ابن زياد** " ضمن عملية اعادة هيكلة قامت بها قيادة التنظيم لإمارة الصحراء.

وفي النصف الاخير من عام 2004 قرر امير المنطقة الصحراوية في الجماعة السلفية للدعوة والقتال **مختار بلمختار** العودة ثانية الى صحراء ازواد في شمال مالي لكن هذه المرة للإقامة فيها واتخذ منها مقرا له وقاعدة خلفية للتنظيم الذي ينشط في الجزائر، وقد انتهج هذا الاخير سياسة نشر الدعوة السلفية الجهادية في مجتمع ازواد بشقيه التارقي والعربي،وحتى ان مجموعات الزنوج من السونغاي كان لها حظها من تلك الدعوة.

وكانت النواة العسكرية التي اقام عليها **بلعور** تنظيمه في الصحراء هي "**كتيبة الملثمين**"، وظلت علاقة بلعور مع السلطات الحدودية لموريتانيا شبه جيدة ولم يقع اي احتكاك قبل هجوم الجماعة السلفية على حامية لمغيطي العسكرية في جوان 2005، اما مالي والنيجر فكانت العلاقة بسلطاتهما المحلية تتسم بشبه هدنةو عدم التعرض لقواتهم الا اذا كانت ردة فعل.[1]

وقد نفذت كتيبة الملثمين عدة عمليات كان هدفها اختطاف عدد من الاجانب بينهم المبعوث الخاص للامين العام للامم المتحدة الى النيجر ومساعده السفير السابق لكندا في الغابون، اللذين اختطفا من النيجر في ديسمبر 2008، وتم الافراج عنهما بعد ازيد من اربعة اشهر من الاحتجاز، مقابل اطلاق سراح عدد من عناصر التنظيم كانوا في السجون المالية، ودفع فدية مالية للخاطفين، كما قامت عناصر من الكتيبة باختطاف فرنسيين اثنين في العاصمة النيجيرية نيامي مطلع 2011، انتهت بقتلهما اثناء محاولة وحدة خاصة من القوات الفرنسية بدعم من الدرك النيجري تحريرهما.[2]

كما قاد بلمختار عمليات عسكرية عديدة من ابرزها هجوم على حامية للجيش الموريتاني بشمال البلاد عام 2005، اسفر عن مقتل 17 عسكريا موريتانيا، اضافة الى عملية اختطاف استهدفت ثلاثة عمال اغاثة اسبان داخل الاراضي الموريتانية كانوا ضمن قافلة اغاثة في طريقها الى السنغال سنة 2009.[3]

تميزت علاقات قائد كتيبة الملثمين مختار بلمختار بالتوتر مع باقي قادة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي، وقد تفاقمت الخلافات بين دوركدال امير تنظيم القاعدة وبين بلمختار، وتم عزل هذا

[1] - محمد بوبوش ، مرجع سبق ذكره ، ص 63
[2] محمد محمود ابو المعالي، مرجع سبق ذكره، ص 68
[3] المرجع نفسه

الاخير عن منصب امير امارة الصحراء سنة 2007، وابقى عليه اميرا لكتيبة الملثمين، ثم سنة 2012تم عزله عن كتيبة الملثمين، وهنا جاء رد بلمختار حاسما ففك ارتباطه نهائيا بتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي، مع الاحتفاظ بالولاء لتنظيم القاعدة الام في افغانستان، واضافة الى كتيبة الملثمين التي انفصلت عن تنظيم القاعدة، اعلن بلمختار عن كتيبة جديدة تابعة له اسمها: " الموقعون بالدماء"، وهي كتيبة من الانتحاريين اعلن عنها ضمن التحضير للحرب التي كانت فرنسا ومالي ودول غرب افريقيا تحضر لها.[1]

نفذت " جماعة الملثمين " بعد انفصالها عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي ثلاث عمليات وصفت بالنوعية، اولها في عين اميناس جنوب الجزائر في شهر جانفي 2013، وهي العملية التي احتجز فيها عناصر التنظيم عشرات الاجانب في مجمع " تيقنتورين " للغاز، وانتهت باقتحام الجيش الجزائري للمصنع، وقتل جميع المسلحين او معظمهم مع رهائنهم. اما العملية الثانية فكانت من تنفيذ كتيبة " الموقعون بالدماء " بالاشتراك مع جماعة التوحيد والجهاد بغرب افريقيا في شهر ماي 2013، واستهدفت مركبا صناعيا لاستخراج اليورانيوم تابعا لشركة آريفا الفرنسية بشمال النيجر، واكاديمية عسكرية للجيش النيجيري بشمال النيجر ايضا. وبالنسبة لثالث عملية فقد قامت بها كتيبة الملثمين في جوان 2013، استهدفت السجن المركزي بالعاصمة النيجيرية نيامي، واسفرت عن تهريب 30 سجينا من الجماعات المسلحة من جنسيات مختلفة.[2]

وفي شهر اوت 2013 اندمجت حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا مع كتيبة الملثمون وكونتا تنظيما اطلق عليه تسمية: " **المرابطون** "، ومن أبرز العمليات التي تبنتها جماعة "المرابطون" الهجوم الذي استهدف مطعما في باماكو، العاصمة المالية يوم 6 مارس 2015 وأوقع خمسة قتلى بينهم أوروبيون، وأصيب فيه نحو ثمانية أشخاص بينهم عسكريان سويسريان وصفت إصابتهم بالخطيرة. وفي نوفمبر2015، عاود التنظيم استهداف مالي في هجوم على فندق راديسون بلو بباماكو، ذهب ضحيته أكثر من عشرين شخصا قبل أن تحرر القوات الخاصة الرهائن، كما أعلن تنظيم "المرابطون" مسؤوليته عن عملية احتجاز الرهائن بالتنسيق مع "إمارة الصحراء" في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي يتزعمها الجزائري يحيى أبو الهمام[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص 69-70

[2] المرجع نفسه، ص 76-77

[3] "المرابطون.. تنظيم يتنازعه الظواهري والبغدادي"، في: https://goo.gl/uUFYs9

والى جانب تنظيم القاعدة الذي يبقى اهم المجموعات الارهابية المتواجدة على الساحتين المغاربية والساحل الافريقي، فان الساحة شهدت بروز مجموعات ارهابية اخرى اصبحت تقاسمه النفوذ وتنافسه على الانفراد بالزعامة، سنحاول ان نحصر المهم منها.

2/ حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا:

انشقت هذه الحركة عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي غداة اختطافها لثلاثة اوربيين كانوا يعملون في مخيم اللاجئين بتندوف يوم 2011/10/23، ويعود هذا الانشقاق الى الصراعات الداخلية التي يشهدها التنظيم من اجل الزعامات وتقاسم الفدية وعائدات تجارة المخدرات.[1]وقد اعلنت الحركة اول بيان عسكري لها في اكتوبر 2011 معلنة الجهاد في اكبر قطاع من غرب افريقيا، كما اعلنت عن اشتراكها في تمرد شمال مالي 2012،[2] حيث شاركت حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا في مفاوضات مع القاعدة وتنظيم انصار الدين، تم خلالها توزيع المهام بين تلك التنظيمات، لخوض حرب موحدة للسيطرة على المدن الكبرى في أزواد، حيث اسندت مهمة السيطرة على مدينة "غاو" الى الحركة.[3]

3/ حركة انصار الدين:

تم تاسيس هذه الجماعة على يد الزعيم السابق للتوارق **اياد اغ غالي**، وقد اسس غالي تنظيمه الجديد بعد ان تداعى اليه المئات من قبيلة الايفوغاس التي ينتمي اليها وبعض المقاتلين من قبائل تارقية اخرى[4]. استفاد اياد اغ غالي من عودة المقاتلين المرتزقة من قبائل التوارق الذين انظموا الى حركته بعدما فروا من ليبيا وهم مدججين بالسلاح ليعلن الحرب على الحكومة المدعومة من الجيش الفرنسي مطالبا بتطبيق الشريعة الاسلامية.[5] وقد بدات الحركة عملياتها المسلحة في أزواد بهجوم على مدينة "اغلهوك" غرب كيدال في اواخر شهر يناير 2012، حيث تمكنت من السيطرة على قاعدة عسكرية هناك، ومع انهيار الجيش المالي بسبب تداعيات الانقلاب العسكري، سار اياد اغ غالي الى وضع خطة مع حلفائه في القاعدة وحركة التوحيد والجهاد للسيطرة على مدن أزواد الكبرى.[6]

4/ جماعة بوكوحرام:

[1] بوعزي الاسعد، "المنظمات الارهابية في الساحل الافريقي والمغرب العربي: الحاضر والمستقبل"، في: https://goo.gl/NEcr8t
[2] مادي ابراهيم كانتي، "الحركات الاسلامية في مالي: دراسة حالة لحركة انصار الدين"، في: ابراهيم احمد نصر الدين، **الارهاب وتاثيره على العلاقات العربية-الافريقية**، بغداد: المركز العراقي-الافريقي للدراسات الاستراتيجية، ط 1، 2016، ص43
[3] محمد بوبوش، مرجع سبق ذكره، ص 73
[4] مادي ابراهيم كانتي، المرجع نفسه، ص 44
[5] بوعزي الاسعد، المرجع نفسه
[6] محمد بوبوش، المرجع نفسه، ص 75

تاسست هذه الجماعة عقب احداث 11 سبتمبر 2001 على يد احد الشباب من شمال نيجيريا، وهو **محمد يوسف،**[1] و"بوكوحرام"، تعني التعليم الغربي حرام، وهو ما جعلها تدعو الى مناهضة انتشار التعليم الغربي المتسبب حسب رأيها في البطالة وتهميش المسلمين، وفي سنة 2009 لما رفضت الحكومة النيجيرية الرضوخ الى مطلبها المتمثل في تغيير نظام التعليم، نادى محمد يوسف بحمل السلاح ودخل في صراع مع القوات الامنية اودى بحياته و700 آخرين من جماعته[2]، وبعد اعادة تنظيم صفوفها بزعامة **ابو بكر شيخو** اصبحت بوكو حرام تطالب ببعث الخلافة الاسلامية شمال نيجيريا، ثم بايعت يوسف البغدادي الذي سرعان ما قبل دعوتها واطلق عليها اسم "**ولاية السودان الغربي**"، كما تعرف ايضا بـ: **الدولة الاسلامية في غرب افريقيا،** وقد وسعت هذه الجماعة نشاطها ليشمل الكامرون والنيجر وتشاد[3].

5/ تنظيم الدولة الاسلامية:

بعد ما اشتد ساعد التنظيم وقويت شوكته وسيطر علي أجزاء واسعة في العراق وسوريا في ظل الانفلات الأمني وأصبح اسمه الدولة الإسلامية في العراق والشام "**داعش**"؛ بدأ التنظيم يجذب إليه جماعات في قارات عدة ومنها إفريقيا. وفى القارة السمراء يضم "داعش" تنظيمات أعلنت ولاءها له وبايعت الخليفة أبا بكر البغدادي، منها:[4]

- تنظيم ولاية سيناء الذي كان يسمى تنظيم "**أنصار بيت المقدس**".

- داعش في ليبيا: "**الجيش الإسلامي**" ويتواجد التنظيم الذي يضم حوالي عشرة آلاف مقاتل في منطقتي سرت ودرنة وصبراتة ومن أشهر عمليات داعش ليبيا قيامه بذبح العمال الأقباط المصريين 15 فبراير 2015 والمواطنين الإثيوبيين.

- داعش في تونس: وينضوي تحت لواءه تنظيم يسمى "**عقبة بن نافع**" وهو منشق عن تنظيم "القاعدة" في تونس ويضم عدة مئات من الجماعات المسلحة الذين قاتل بعضهم في سوريا ثم عادوا إلى تونس ليرتكبوا مذابح مروّعة، منها حادث جبل الشعانبي ومتحف باردو وحادث فندق أمبيريال مرحبا في سوسة وغيرها من الأعمال المسلحة التي لا تزال مستمرة.

[1] ايمن السيد شبانة، "جماعة بوكوحرام في نيجيريا بين الفكر والحركة"، في: ابراهيم احمد نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 18
[2] بوعزي الاسعد، المرجع نفسه
[3] المرجع نفسه
[4] الحسين الشيخ العلوي، " صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في إفريقيا"، في: https://goo.gl/MERqac

- داعش في الجزائر: وينضوي تحتها تنظيم "**جند الخلافة**" وهو بقيادة خالد أبي سلمان الذي ظل حتى وقت قريب متعاونا مع قيادات تنظيم القاعدة والتي من أشهرها عبد المالك دروكدال ومختار بلمختار وقوري عبدالملك وغيرهم.

- داعش في المغرب: والتنظيم هنا جاء انشقاقًا عن التنظيم الأكبر "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، ووفقًا لبيانات وزارة الداخلية المغربية فإن 1354 مغربيا قد ذهبوا للقتال في سوريا، إلا أن فعالية التنظيم داخل المغرب محدودة.

- داعش في نيجيريا: ويمثله بوضوح وقوة **تنظيم بوكو حرام** (أهل السنة والدعوة والجهاد) بقيادة أبي بكر شيكاو، وهو تنظيم مسلح بات يسيطر على حوالى 20% من مساحة نيجيريا التي تعد أكبر دولة إفريقية من حيث التعداد البشري 177 مليون نسمة وأكبر دولة إفريقية في إنتاج النفط، ولقد بايع التنظيم خلال عام 2014 تنظيم الدولة الإسلامية في بلاد الشام والعراق.

- داعش في مالي: تنظيم "الملثمون" المنشق عن تنظيم "المرابطون" التابع للقاعدة ويعمل في شمال مالي.

- داعش في الصومال: يمثله "**الشباب المجاهدون**" في الصومال، وهي جماعة انشقت عن القاعدة وأعلنت عام 2014 مبايعتها لتنظيم "داعش" بقيادة البغدادي، وقامت هذه الجماعة بالعديد من العمليات المسلحة في كينيا.

- داعش في السودان: تتمركز في إقليم دارفور ممثلة في جماعات مسلحة صغيرة وهي على تواصل مع "بوكو حرام" ومع الجماعات المسلحة في ليبيا.

وحسب مراقبين فإن القاعدة تخشى على نفوذها ومصدر تمويلها الاساسي ألا وهو اختطاف الغربيين في منطقة الساحل وطلب دفع الفدية للإفراج عنهم، وذلك بفعل ظهور منافس قوي آخذ في التوسع والتمدد وهو بوكو حرام بعد مبايعته **لتنظيم الدولة الاسلامية " داعش**"، فبالرغم من تمدد القاعدة وقوة نفوذها في منطقة الساحل إلا ان التنافس بات أمرا واقعا مع تنظيم الدولة، وفي هذا الصدد يقول الخبراء إن التنافس بين القاعدة وتنظيم الدولة في غرب أفريقيا بدا جليا منذ فترة، ومن أبرز تجلياته عودة مختار بلمختار زعيم كتيبة "المرابطون" إلى القاعدة لتقوية صفوف أنصارها في المنطقة على حساب تنظيم الدولة. فنظرًا إلى اختلاف المنطلقات والتوجهات وآلية العمل بين تنظيم القاعدة وداعش، راحت

القاعدة تستنفر قواها وتتناسى -ولو مؤقتا- الخلافات بين فصائلها المتضاربة مصالحها، لمواجهة داعش التي سرقت منها الأضواء والنفوذ.

لكن اعلنت وسائل الاعلام الفرنسية مؤخرا أن الجماعات الارهابية التي كانت متنازعة في المنطقة تتقارب في الوقت الحالي، وتأتي هذه التصريحات بعد مكالمة حصلت عليها وكالة الأنباء الفرنسية عن متحدث باسم خلية لجماعة "داعش" الوهابية في المنطقة بأن جميع الارهابيين في الساحل يصبحون على قلب رجل واحد "من أجل قتال المشركين". فرغم الخلافات الأيديولوجية بين تلك الجماعات، إلا انها تقاربت على خلفية وجود عدو مشترك، من جهة، وتوظيف التشابكات العابرة للحدود لتغذية بعضها بعضا سواء، عبر عناصر التجنيد أو التمويل أو التدريب، من جهة أخرى.

يجد ذلك التقارب الداعشي – القاعدي في الساحل الإفريقي تجليا في إعلان تنظيم "داعش في الصحراء الكبرى" خلال شهر يناير 2018 أنه سيتعاون مع هذا التحالف القاعدي الذي يقوده إياد أغ غالي ضد من سماهم "الكفار". كما يمكن فهمه بأنه استجابة لتلك التنظيمات لرص صفوفها في مواجهة تنامي التحركات العسكرية الدولية المتنامية في الساحل الإفريقي لمكافحة الإرهاب، خاصة في ضوء تسارع وتيرة إنفاذ قوة دول الساحل الإفريقي الخمس (موريتانيا، والنيجر، ومالي، وتشاد، وبوركينا فاسو)، مع اجتماع باريس في ديسمبر الماضي، حيث يفترض أن تكون تلك القوة جاهزة بكامل طاقتها في مارس القادم[1].

لقد ركزت الحكومات الغربية بشدة على وجود التنظيمات الارهابية، وقدمت المساعدة التقنية في محاولة لتعزيز قدرة قطاعات الأمن والقضاء على مكافحة الجماعات المختلفة، لكنها قللت في نفس الوقت من تاثير تهديد آخر يزعزع استقرار المنطقة بل ساهم في نمو تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي بدرجة كبيرة. حتى انه يمكن اعتبار الارهابيين كمجرمين دوليين لأنهم يرتكبون أفعالا تحظرها القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية، كما أنّهم يستعينون بشكل متزايد بالأنشطة الإجرامية لتمويل أعمالهم الارهابية، حيث اصبحت الجريمة حجر الزاوية في تمويل وتشكيل مختلف النشاطات الإرهابية للجماعات المسلحة المنتشرة في منطقة الساحل وعلى رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، الذي يعتمد على ثلاثة مصادر رئيسية لتمويل اعماله كلها مرتبطة بمظاهر الجريمة المنظمة، وهي:[2]

[1] خالد حنفي علي،" تحولات الإرهاب من الاستحواذ إلى التجوال بالساحل الإفريقي"، في: https://goo.gl/5qfu21
[2] الحسين الشيخ العلوي، مرجع سبق ذكره.

- ✓ التجارة بالبشر (الهجرة غير الشرعية): التي قُدِّرت عائداتها السنوية بمليار دولار أميركي ظلت القاعدة تستولي على 50-70% منها لوحدها، ولمدة عقد من الزمن حتى زاحمها تنظيم الدولة في السنتين الأخيرتين بسيطرته علي الحلقة الأهم في المسار وهي الشواطئ الشمالية لليبيا.
- ✓ تهريب المخدرات القادمة من دول أميركا اللاتينية إلى أوروبا عبر دول غرب إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي، حيث يمر 10% من الكوكايين المهرَّب إلى أوروبا عبر هذه الطريق، وتدر متوسطا سنويا يقَر بمليار و328 مليون دولار أميركي يذهب منها 14% إلى تنظيم القاعدة كإتاوة يدفعها تجار المخدرات للتنظيم الذي يسيطر على ممرات التهريب بالمنطقة.
- ✓ اختطاف رهائن غربيين والمطالبة بدفع فدية للإفراج عنهم، وقدرت عائدات اختطاف الرهائن بخمسين مليون دولار في السنة.

المطلب الثاني : الجريمة المنظمة

اصبح للجريمة المنظمة اهمية متزايدة في منطقة الساحل الافريقي، فلطالما كانت التنظيمات الاجرامية تبحث عن المساحات التي تؤمن لها الحمايةو الفعالية اللازمة لنشاطها، خاصة في تلك المناطق التي تكون فيها الدولة عاجزة عن القيام بوظائفها الاساسية، وتعتبر منطقة الساحل الافريقي مسرحا جيدا نشطت فيه كل انواع الجريمة المنظمة في السنوات الأخيرة، من تبييض للاموال الى تهريب المخدرات والاسلحةو الاتجار بالبشر.

لإزالة الغموض عن مفهوم الجريمة المنظمة وما يتصل بها بمنطقة الساحل الافريقي سنقدم مجموعة من التعريفات لهذه الاخيرة، بالإضافة الى خصائصهاو اهم مظاهرها في المنطقة.

الفرع الاول : تعريف الجريمة المنظمة وخصائصها

اولا: تعريفها

تعرف الجريمة المنظمة بانها مؤسسة غير ايديولوجية تضم عددا من الاشخاص في حراك اجتماعي مغلق ومنظم هرميا، تستغل نشاطات شرعيةو غير شرعية من اجل بسط القوة والسيطرة للحصول على مكاسب مادية وغير مادية في الغالب.

و الفرق بين الجريمة المنظمة والارهاب، أن الأولى تطور نشاطها بعد نهاية الحرب الباردةو لا تهدف الى التأثير على الراي العامو هدفها الرئيسي كما جاء في التعريف هو تحقيق المكاسب المادية

و غير المادية كما انه من الصعب تتبع عناصرها لتعقد تنظيمها والسرية التي تعمل بها، اما الارهاب فيهدف بالدرجة الاولى الى التأثير على الراي العام المحلي والعالميو غالبا ما يلجا الى العنف من اجل تحقيق الاهداف التي وضعهاو التي هي في الغالب اهداف سياسية. [1]

وتعرف منظمة الانتربول الجريمة المنظمة على انها: "**جماعة من الاشخاص تقوم بحكم تشكيلتها بارتكاب افعال غير مشروعة بصفة مستمرة و تهدف اساسا لتحقيق الربح دون تقيد بالحدود الوطنية**". [2]

وتعرفها مجموعة مكافحة المخدراتو الجريمة المنظمة للاتحاد الاوروبي بأنها: "**جماعة مشكلة من اكثر من شخصين تمارس مشروعا اجراميا ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة و يكون لكل عضو مهمة محددة في اطار التنظيم الاجرامي الذي يهدف الى السطو وتحقيق الأرباح**".[3]

أما اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية فعرفت الجريمة المنظمة بانها : "**جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة اشخاص او اكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متظافرة بهدف ارتكاب واحد او اكثر من الجرائم الخطيرة او الافعال المجرمة من اجل الحصول بشكل مباشر على منفعة او منفعة مادية اخرى**". [4]

من خلال هذه التعاريف يتضح بان الجريمة المنظمة هي نشاط اجرامي يعتمد على التخطيط والتدبير المحكم،و هي كذلك عمل جماعي يقوم به عدد من الافراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال استخدام الوسائلو التقنيات المتطورة.

ثانيا: خصائصها

تمتاز الجريمة المنظمة بعدة خصائص تجعلها تختلف عن الجرائم المادية،و هي :[5]

- ✓ التخطيط: يعتبر العامل الاهم في الجريمة المنظمة، فهو يكفل لها النجاحو الاستمرار ويتطلب افرادا مؤهلين و ذوي خبرة عالية.

---

[1] - مبروك كاهي، "منطقة الساحل الافريقي : صراعات قديمة و تحديات جديدة ". **مجلة فكر ومجتمع**، الجزائر: طاكسيج.كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2015

[2] Philippe Marcgesin, **les nouvelles menaces: les relations nord- sud des années 1980 a nos jours**, Paris: karthala, 2001, p 43

[3] يونس زكور، " الارهاب والاجرام المنظم، اية علاقة ؟"، الحوار المتمدن ، العدد 1811 في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=87313

[4] - المرجع نفسه

[5] Maria lwisa cesoni**, criminalité organisé : des représentation sociales aux définitions juridiques** , Bruxelles: George librairie de l'université , 2004, p 10

- ✓ الاحتراف :و هو شرط من شروط الجريمة المنظمة لان الهدف منها هو الكسب المالي السريع في وقت قصيرو هذا الهدف ليس من اهداف الذين يبحثون عن الكسب المشروع
- ✓ التعقيد : ويعتبر شرطا من شروط التنظيم فالأمر البسيط لا يحتاج الى تنظيم وهو سرعان ما ينكشف أمره بوضوح اسبابه.
- ✓ الخطورة على المجتمع: لا يستطيع القضاء ان يثبت الجريمة المنظمة في كثير من الاحيان لعدم توفر الادلة لان الاشخاص الذين يقومون بالجريمة اصحاب خبرة يعتمدون على التخطيط والتنظيم اساس عملهم، وتتأتي خطورتهم من كونهم موجودون ويمارسون الاجرام ولكن لا عقوبة ضدهم. كما تؤدي نتائجها الى تعطيل التنمية و الفساد في الدولة.
- ✓ تحديد الهدف: تهدف الجريمة المنظمة الى الكسب المادي السريع
- ✓ التركيز على التحالفات الاستراتيجية: اي ان تعقد تحالفات مع الغير من المنظمات الاجرامية المحلية ومن الدول الأخرى، وهذا لتفادي التصادم بين هذه المنظمات الاجرامية.
- ✓ الطابع الدولي: تتصف انشطة الجريمة عبر الدول بانها لا تقتصر على اقليم الدولة الواحد فحسب، بل تتعداه الى اقليم الدول الاخرى.

وتمتاز الجريمة المنظمة بقدرة شبكاتها على العمل في عدة مجالات في وقت واحد وتغيير سلم نشاطها محليا واقليميا ودوليا، وفقا لاحتياجاتها ومتطلباتها، مما يجعل من الصعب حصرها في اتجاه واحد ونهائي. وقد اعادت الجريمة المنظمة رسم خريطة جديدة للمناطق الجغرافية بحيث خلقت حدودا لا تتطابق مع الحدود الوطنية اين يكون تحديد عملها وتحركاتها باستمرار بحيث يمكنها من التكيف مع كل الأوضاع والتغلب على العقبات التي تواجهها. كما ان تزايد و تداخل الشبكات الاجرامية يجعلها غير قابلة للتجزئة لأنها مرتبطة بشكل وثيق بحيث لا نستطيع فهم حقيقة الجريمة المنظمة دون دراستها في اطار كلي وشامل بسبب تداخل نشاطاتها كما ان هناك اعتماد متبادل في مصادر تمويلها. [1]

الفرع الثاني : صور الجريمة المنظمة

تتعدد صور و انواع الجريمة المنظمة بحسب تكون المجتمعات ووسائل التكنولوجيا، من صور الجريمة المنظمة مايلي :

1- عادل زقاع ، سفيان منصوري ، " واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي مقاربة سوسيو – سياسية "،**مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية** ، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، العدد 23 ،مارس 2016 ، ص155

1/ الاتجار غير المشروع بالمخدرات : تشكل ظاهرة انتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية لا يكاد يخلو المجتمع الانساني من اثارها، كما ان تكاليف الاجراءات الدولية والمحلية لمكافحة انتشار هذه الظاهرة و التوعية بأضرارهاو علاج المدمنين سنويا مرتفعة جدا، تقدر ب 120 مليار دولار. وتمثل تجارة المخدرات تمثل نسبة 8% من مجموع التجارة العالمية حسب ما جاء في تقرير الامم المتحدة لسنة 2000، ويختلف الاتجار في شتى اصناف المخدرات عبر العالم من دولة لأخرى حسب طبيعة الاقتصاد ومستواه في تلك الدول، فالضرر الاقتصادي يتمثل في عدم قدرة الجهاز القائم على تحديد وحساب الناتج الداخلي الخام الناتجو المحلي الاجمالي بدقة نظرا للأموال الطائلةو المتداولة في السوق و التي يصعب تقديرها.[1]

2/ الاتجار بالبشر : من المصطلحات التي اطلقت ايضا على جريمة المتاجرة بالبشر "**اقتصاد المتاجرة بالبشر "، في اشا ة واضحة للأرباح المالية التي تجنيها شبكات الجريمة المنظمة الوطنيةو عبر الوطنية ويقصد بالإتجار بالبشر كما عرفه بروتوكول الامم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار في الاشخاص بانه "تجنيد اشخاص او نقلهم او تنقيلهم او ايوائهم او استقبالهم بواسطة تهديد او بالقوة او استعمالها او غير ذلك من اشكال القسر او الاختطاف او بإعطاء او تلقي مبالغ مالية او مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص اخر لغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال كحد ادنى استغلال الغير بأشكال متعددة كالخدمة قصرا او الاسترقاق او الممارسات الشبيهة بالرق او الاستبعاد او نزع الاعضاء".**[2]

وقد انشئ بروتوكول الامم المتحدة عام 2000 لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر خاصة النساء والاطفال وذلك ليكون مكملا لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ويهدف هذا البروتوكول الى ايجاد شكل افضل للتعاون الدولي من اجل مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومعاقبة المتورطين فيها.

وبالرغم من غياب المعلومات الدقيقة حول هذا النوع من التجارة بسبب الطبيعة الخفية لهاته الجرائم، الا ان "منظمة الائتلاف من اجل الرق وتجا ة البشر"،* تقدر ان ما بين 600 الف شخص و800 الف يتجر بهم عبر الحدود الدولية كل عام، وينتج عن ذلك ارباح سنوية قدرها 9 مليارات دولار مما يضع الاتجار بالسير في لمرتبة الثالثة بعد تهريب السلاحو المخدرات في انشطة الجريمة الدولية المنظمة.[3]

---

2 بسمة عولمي ، " جريمة تبييض الاموال و خطر المخدرات على الاقتصاد العالمي و سبل مكافحتها "، في: http://aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=1184

[2] - يوسف داوود كوركيس ، **الجريمة المنظمة** ، عمان : الدار العملية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع 2001 ، ص 68-69

* هي منظمة امريكية لحقوق الانسان تم تأسيسها عام 1998 وتتلقى تمويلا حكوميا وتعمل في دراسة ابعاد ظاهرة الاتجار بالبشر

[3]- عادل زقاع ، سفيان منصور ي ، مرجع سبق ذكر ه ، ص 157

3/ غسيل الاموال : استخدم مصطلح "غسيل الاموال" لأول مرة في الولايات المتحدة الامريكية عام 1920، وذلك عندما لجأت عصابات الشوا ع الى البحث عن وسيلة تضفي بها صفة المشروعية على عائداتها الاجرامية التي تحصلت عليها عن طريق الاحتيال.

وينطوي مصطلح غسيل الاموال على العديد من المضامين، الا انها متفقة في الخطوط الرئيسية. حيث عرفته اللجنة الاوروبية لغسيل الاموال عبر دليلها بأنه: **"عملية تحويل الاموال المتحصل عليها من انشطة اجرامية بهدف اخفاء وإنكار المصدر الغير شرعي والمحظور لهذه الاموال او مساعدة اي شخص ارتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا الجرم"** [1]

وقد اشارت بعض التقديرات الى ان حجم الاموال التي يجرى غسلها في العالم تقدر ما بين نصف ترليون وثلاثة تريليونات دولار سنويا من الناتج المحلي الاجمالي لجميع دول العالم. وهو ما يجعل ظاهرة غسيل الاموال تضعف من قدرة السلطات والقيادات الاقتصادية على تنفيذ برنامجها المالي وتحقيق اهدافها الكلية، فالتحولات المالية الكبيرةو المكثفة في حركة الاموال المغسولة تؤثر سلبا على اسواق المال ومستويات اسعار الصرف.[2]

4/ تهريب المهاجرين غير الشرعيين : تضطلع المنظمات الاجرامية بتهريب اعداد كبيرة من المهاجرين الذين يغادرون بلدانهم لأسباب سياسية او اقتصادية او اجتماعية، وتقودهم بإدخالهم بصورة غير مشروعة الى البلدان المتقدمة، ولهذا نجد الهجرة السرية تتقاطع في كثير من الاحيان مع ظاهرة الاتجار بالبشر عن طريق المتاجرة بالمهاجرين من قبل شبكات الجريمة المنظمة، حيث يقومون بتهريبهم الى الخارج بغية استغلالهم في اعمال مختلفة.

الفرع الثالث : مظاهر الجريمة المنظمة في الساحل الافريقي

لقد عرفت منطقة الساحل الافريقي تزايدا خطيرا لنشاط الجريمة المنظمة، هذا النشاط يختلف ويتنوع بتخصص كل منظمة اجرامية وتأتي تجارة المخدرات في المرتبة الاولى، حيث تحول الساحل الى نقطة عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين، الكوكايين والكراك من أمريكا اللاتينية لأوروبا عبر افريقيا الغربية ثم الساحل الافريقيو عبر المغرب العربي،[3] فقد اصبحت افريقيا اليوم والساحل الافريقي بصفة خاصة منطقة استراتيجية لتجارة المخدرات القادمة من كولومبيا، فنزويلا والبرازيل، عن طريق ميناء

---

[1] بسمة عولمي، مرجع سبق ذكره.

[2]- يوسف داوود كوركيس، مرجع سبق ذكره ، ص 80-81

[3]- امحند برقوق، "الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية " ، مرجع سبق ذكره ، ص 2

"بيساو" و"الراس الاخضر " في الشمال. وبهذا اصبح الساحل الافريقي يمثل ارضا خصبة لازدهار نشاط تجارة المخدرات من مناطق الانتاج الى مناطق الاستهلاك بأوروبا والشرق الاوسط مرورا بمالي والنيجر وليبيا ومصر.[1]

ويفسر ارتفاع تجارة المخدرات بالمنطقة بسبب القمع الذي تعرضت له عصابات المخدرات في القارة الامريكية خاصة من طرف الولايات المتحدة الامريكية وكندا، بما دفع بهذه الشبكات الى البحث عن مناطق جديدة تستطيع من خلالها تسويق منتجاتها الى الاسواق الاوروبية ويمكن حصر الاسباب التي جعلت من منطقة الساحل الافريقي تتحول الى منطقة مستقطبة لتهريب مختلف انواع المخدرات مايلي :[2]

- الطبيعة الصحراوية لمنطقة الساحل الافريقي فهي عبارة عن اراضي يصعب مراقبتها و التحكم فيها

- ضعف تكوين الشرطة المحلية في دول الساحل لأنها مجهزة فقط لضبط الامن العام وليست مؤهلة للقيام بمهام البحث والتحقيق الصعبة

- انتشار مختلف مظاهر الفسادو الرشوة

- قصور الجهاز القضائي وتخلفه حيث انه اصبح عرضة للتلاعبو الفساد

ومن اهم انواع المخدرات التي يتم الاتجار فيها في الساحل الافريقي، نجد القنب الهندي الذي يهتم سكان المنطقة بزراعته لما تجلبه زراعته من أرباح مقارنة بالمنتجات الزراعية الاخرى، مما سيساهم في تقليص مستوى الفقر.

كذلك نجد تهريب الكوكايين فبالرغم من ان هذا الاخير لا يتم انتاجه في افريقيا الا ان ما يروج سنويا من هذه المادة في افريقيا والساحل الافريقي قدر بحوالي 1.8 مليار دولار سنة 2011، فمنذ نهاية التسعينات اصبحت تجارة الكوكايين تعرف نشاطا كبيرا في هذه المناطق بواسطة أكبر كارتلات المخدرات في امريكا الجنوبية، حيث يصل الكوكايين الى غينيا وسرليون عبر البحر ليتم نقلها بعد ذلك الى السينغال وموريتانيا ثم الى المغرب لينتهي بها الامر بأوروبا، اما الطريق البري للكوكايين فيمر عبر موريتانيا

[1] قوي بوحنية، "الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي"، مركز الجزيرة للدراسات ، 03 جوان 2012، في: https://goo.gl/SxuufY

[2] Laurance Aida Ammour " Les défis de sécurité dans la zone Saharo-Sahélienne et leurs répercussions dans la région méditerranéenne" , **Seminaire: Una vision compartida para el Mediterrane**, CIDOB & Ministerio de defensa el dia Barcelone: SEDMED, 25 octobre 2010, p5

والمغرب، اما الطريق الجوي فيمر عبر الدار البيضاء ومالي.[1] وقد تحولت موريتانيا بصورة تدريجية الى سوق الجملة لتجارة الكوكايين المرسلة الى السنغال والمغرب ليتم نقلها الى اوروبا بواسطة الحاويات المخصصة لنقل وتصدير الاسماك [2]

وحسب احصائيات قدمها مكتب الامم المتحدة سنة 2007 فقد تم حجز 49 كلغ من الكوكايين بقيمة 10 ملايين دولار، كما تم حجز 75 كلغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية قدرت قيمتها بحوالي 45 مليون دولار بالقرب من منطقة تنزاوتي 500 كلم الى الجنوب الغربي من مدينة تمنراست.[3]

ومن خلال اجتماع لمجلس الامن في اطار النقاش حول الاتجار بالمخدرات في افريقيا عقد في ديسمبر 2009 صرح Antonio maria costa مدير مكتب الامم المتحدة الخاص بالمخدراتو الجريمة (ONUDC) بأن هناك أدلة حول تدفق نوعين من المخدرات، الهيروين في شرق افريقيا والكوكايين في الغربو انضمت اليهما الصحراء من خلال طرق جديدة عبر النيجر، مالي وتشاد.[4]

وبهدف زيادة الاتجار بالمخدرات اصبحت منطقة الساحل والصحراء فضاءا خصبا للإتجار بالبشر من نساء وأطفال لإستغلالهم في الاسترقاق الجنسي والعمل الرخيص، مثلما حدث من استغلال للاطفال في الحروبو التهريب في ماليو النيجر وتشاد وبوركينافاسو. وتشير الكثير من الدراسات الى ان تهريب البشر من دول جنوب الصحراء عبر شبكات مختصة في ذلك، يكون غالبا نحو دول الخليج العربي ويمرون في هذه الرحلة بالجزائر عبر موريتانيا، او نحو اوروبا عن طريق مالي – الجزائر ثم تونس لتكون الوجهة ايطاليا او محور المغرب – اسبانيا.

تمتد شبكات الاتجار بالبشر من الساحل الافريقيو حتى الى القارة الاوروبية، اذ يتم بيع الاطفال لبعض العائلات الاوروبية قصد التبني وفي بعض الحالات لأغراض جنسية وكذلك هو الامر بالنسبة للنساء، كما قد يتم استخدامهم للعمل في ظروف غير انسانية، لكن الابشع من ذلك ان يتم استغلالهم في ترويج المخدرات ونقلها من مكان الى آخر مما يجنب قادة العصابات الاعتقال، ومن ثم ملاحقة باقي

[1] -Laurance Aida Ammour, " Flux, Réseaux et Circuits de la Criminalité organisée au Sahara-Sahel et en Afrique de l'Ouest", **Cahiers du CEREM**, Spécial Sahel, Paris: Institut de Recherche Stratégique de l'Ecole Militaire (IRSEM), No12, décembre 2009 , p 64
[2] Ibid p 66
[3] امحند برقوق "المعضلات الامنية في الساحل الافريقي وتداعيتها على الامن الوطني الجزائري"، **مجلة الجيش**، الجزائر: العدد 534، 24 ديسمبر 2007 ، ص 52
[4] Bouchra Benyoussef, " Drogue, contrebande, terrorisme : Trois maux qui menacent la région Sahélo-saharienne et inquiètent la Communauté internationale ", at: https://www.maghress.com/fr/mapfr/873

افراد المنظمات الاجرامية وفي ظروف مأساوية ينتهي بهم الامر باستغلال اعضائهم الداخلية الحيوية وبيعها بمبالغ طائلة في المختبرات الطبية الاوروبية وحتي الآسيوية.

بالاضافة الى الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر نجد شكلا آخر من اشكال الجريمة المنظمة ينتشر في المنطقة حيث اصبحت هذه الاخيرة بمثابة السوق الكبير للاسلحة الخفيفة التي تستخدم بصفة كبيرة في النزاعات الداخلية وتستعملها القبائل الرحل لحماية قطعانهمو حاشيتهم من قطاع الطرق، وتنتقل هذه الاسلحة بسهولة من دولة الى اخرى في الساحل الافريقي، حيث ان الاسلحة من نوع 16و التي استعملت في نزاعات داخلية في تشاد تم العثور عليها في موريتانيا.[1]

ويزدهر حجم نشاط تجارة الاسلحة في منطقة الساحل بشكل يثير المخاوف، فحجم هذا النشاط يكاد يكون الاكبر في العالم، وتعد هذه التجارة المغذي الرئيسي للحروب الاهلية في السودان ومالي و النيجر وتشادو غيرهم من دول الساحل الافريقي بما فيها الجزائر، اين احبط الجيش الجزائري العديد من محاولات تسريب الاسلحة عبر حدوده الجنوبية.

وحسب تقرير للامم المتحدة، فان الاسلحة المهربة التي تدخل غرب افريقيا سنويا، تاتي من دول اوروبا الوسطى والشرقية، روسيا،الصين ودول افريقية اخرى، اذ يتم ادخال العديد من الاسلحة بطرق قانونية، لكن انتشار الفسادو الرشوة داخل الاجهزة الحكومية و الجيش يؤدي الى تسريب هذه الاسلحة الى جهات غير قانونية.و حسب برنامج الامم المتحدة للتنمية يوجد حوالي 100 مليون سلاح خفيف في جميع انحاء افريقيا، تبلغ حصة افريقيا الغربية وحدها ثمانية ملايين قطعة سلاح ومائة ألف كلاشينكوف تنتشر بمنطقة الساحل الافريقي.[2]

وما يزيد من صعوبة مراقبة هذا النوع من نشاطات الجريمة المنظمة هو تعقيدها وتعدد اطرافها خاصة مع ظهور السماسرة الذين يمثلون حلقة الوصل بين المشتريو البائع والناقل والمقرض وشركات التأمين بغية ترتيب عمليات التنقل (الأسلحة) مما يجعل من الصعب السيطرة ومراقبة هذه الاطراف، خاصة في ظل استغلالها للثغرات القانونية وتزويدها بالوثائق الادارية بالتواطؤ مع اطا ات مهمة داخل الدولة وهم الفواعل الأخطر في هذا النوع من النشاطات الاجرامية. [3]

[1] " le Sahel de touts les dangers ", at: https://www.maghress.com/fr/marochebdo/120794
[2] Laurance Aida Ammour, " les défis de sécurité dans la zone saharo-sahélienne et leur répercussions dans la région méditerranéenne", op .cit p 6
[3] Laurance Aida Ammour, " Flux Reseaux et circuits de la criminalité organisé au Sahel et en Afrique de l'Ouest", op.cit, p 67

اضافة الى مظاهر الجريمة المنظمة التي تطرقنا اليها نذكر كذلك تبييض الأموال، الذي يتخذ من نيجيريا منطلقا له، وهو يرتبط اكثر بالأموال الناتجة عن الاتجار في المخدرات، حيث تقوم شبكات الجريمة المنظمة في الساحل الافريقي باستثمار الاموال المشبوهة في المشاريع العقارية او عقود التأمين في الدول التي تتسم بوجود قوانين غير واضحة، ففي بعض الدول مثل بوكينافاسو و السنغال، اين السوق العقاري في زيادة مستمرة فان سهولة اقتناء المنازل و المباني يسهل من عملية تبييض الاموال، و علاوة على ذلك فان هذا النوع من الاستحواذ يصعب اكتشافه نظرا لعدم وجود بيانات مركزية او سجل عقاري. [1]

اما الشكل الاخر للجريمة المنظمة و هو تهريب المهاجرين غير الشرعيين فهو يعد بمثابة الخطر ذو الحدين، الاول يتعلق بكونها تعد هجرة الموت حيث يذهب ضحيتها الآلاف كل سنة بالاضافة الى ما ينتج عنها في مناطق العبور من جرائم (الدعارة، السرقة، التزوير و المخدرات...)،[2] اما الثاني فيتعلق بتهديد هذه الاخيرة للدول وجهة المهاجرين خاصة منها دول جنوب اوروبا التي تعد الوجهة الاولى للمهاجرين غير الشرعيين من الساحل الافريقي.

المطلب الثالث : الهجرة غير الشرعية

حسب تقديرات "اليونيسيف" فعدد الاشخاص الذين فروا من مناطقهم في افريقيا سنة 1994 بفعل النزاعات المسلحة بلغ حوالي 17 مليون شخص، منهم 6 ملايين صنفوا في فئة اللاجئين، هاربين من الصراعات المسلحة في بلدانهم اضافة الى هروبهم بسبب الكوارث الطبيعية كالتصحر و انتشار الامراض الفتاكة بسبب نقص الرعاية و غياب المؤسسات الحكومية عن المناطق البعيدة و الحدودية.

و تعتبر ظاهرة الهجرة في المجتمعات البشرية ظاهرة طبيعية عرفتها البشرية منذ آلالف السنين، بحثا عن اراضي جديدة للرعي او هروبا من مناطق النزاع والحروب الى مناطق اكثر امنا و استقرارا، وان كان هذا النوع من الهجرة له ما يبرره، بل و توصي الهيئات الدولية بضرورة تقديم التسهيلات اللازمة للمهاجرين من هذا النوع. فإن النوع الثاني من الهجرة الا وهو الهجرة السرية، أصبح يثير الكثير من المشاكل، سواء بالنسبة لدول العبور او دول الاقامة لإرتباطها في كثير من الاحيان مع جماعات الجريمة و حتى امكانية تسلل الارهابيين ضمن قوافل الهجرة غير المنتظمة.

---

[1] Abdel kader Abderrahmane ," The Sahel acrossroads between criminality and terrorism" , **institue francais des relations internationales** (IFRI) , Paris, 10/10/2012 , p 12

[2]- امحند برقوق ، ""الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية " ، مر جع سبق ذكر ه ، ص3

و الهجرة غير الشرعية هي من المشاكل الأمنية الجديدة التي ألقت بظلالها على منطقة الساحل الافريقي، خاصة بعد التحولات التي شهدتها المنطقة في السنوات الاخيرة.

الفرع الاول : مفهوم الهجرة غير الشرعية

اولا: تعريفها

تعرف الهجرة الشرعية على انها تلك الهجرة المنظمة والقانونية والتي تتم وفق متطلبات الاعراف والقواعد الشكلية والشرعية المتعامل بها دوليا و المتطلبة وفق قانون كل دولة على حدىو هي تقوم على مايلي :[1]

- لابد و ان يحمل المهاجر وثيقة سفر
- لابد الا يكون ممنوعا من مغادرة الدولة التي ينتمي اليها لأسباب قانونية
- ان يحصل على الاذن الشرعي للدخول الى الدولة الراغب في الهجرة اليها
- ان يدخل الاماكن المراد دخولها من الاماكن المحددةو المسموح بها
- ان يستهلك اقامته و ينهيها في الدولة وفق المسموحو المقرر طبقا لقوانينها وانظمتها و ما حصل عليه من مدة.

اما بالنسبة للهجرة غير الشرعية، فٍان استعمال هذا المفهوم يثير بعض الغموض حيث ان الحدود بين الشرعيو غير الشرعي تبقى غير واضحة تماما، وتطلق عدة تسميات على الهجرة غير الشرعية منها الهجرة غير النظامية وهي موافقة للهجرة غير القانونية، وكلاهما تطلقان على هذه الظاهرة نظرا لكونها تعد مخالفة للقوانين التي تضعها الدول في مسألة عبور الحدود وباعتبار انها تتم خفية عن أعين حراس الحدود وتسمى ايضا بالهجرة السرية، حيث ان المهاجر يدخل الى الدولة المقصودة ويعيش فيها خلسة.

يستخدم مفهوم الهجرة غير الشرعية بمعنى قانوني بالدرجة الاولىو هو ينطوي على دلالة مخالفته للقوانين والنظم المعنية بالهجرة وحركة الافراد وتنقلاتهم بين الدول، فتعرف بذلك بانها تلك الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لصعوبة السفر و صعوبة الهجرة الشرعية، حيث تعقدت اجراءات السفرو اصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلةو هي تظهر فيمايلي : [2]

---

[1] - احمد رشاد سلام، **الاخطار الظاهرة والكامنة على الامن الوطني للهجرة غير المشروعة**، الرياض: جامعة نايف للعلوم الامنية، ط 1، 2010، ص 205

[2] - احمد عبد العزيز الاصقر ، **الهجرة غير المشروعة الانتشار والاشكال و الشاليب المتبعة ـ مكافحة الهجرة غير المشروعة** ، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، ط1 ،2010 ، ص ص 9-11

- دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلكو غالبا ما يتم بطرق التسلل عبر الطرق البرية الصحراوية او الجبلية او عبر البحارو المناطق الساحلية

- دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة وبقاؤه فيها الى ما بعد الفترة المشار اليها دون موافقة قانونية مماثلة، كأن تكون غاية دخوله للمرة الاولى السياحة او زيارة الاقارب ثم المكوث والاستقرار في الدولة المستضيفة.

- دخول الشخص لحدود دولة ما في سياق عملية منظمة من قبل جهات سياسية او اجتماعية او اقتصادية بغرض ايقاع الاذى بالسكان المقيمين والعمل على تهديد امن الدولة لغايات سياسية او اجتماعيةو غالبا ما يقترن هذا الشكل بعمليات الارهاب.

ويعبر مصطلح المهاجر غير الشرعي عن مجموعة من الاشخاص الذين يدخلون منطقة أو بلاد بدون تأشيرة او بطرق غير قانونية، ويلجأ هؤلاء الاشخاص الى عدة طرق للوصول الى تلك البلدان مثل التعاقد مع شركات التهريبو التسلل من خلال الحدود او استعمال الوثائقو جوازات السفر المزورة. [1]

وتنقسم هذه الظاهرة الى نشاطين الاول عبارة عن نشاط فردي والثاني مهني منظم، ففي النوع الاول يقوم شخص بمفرده او في اطار مجموعة صغيرة باستخدام قوارب التهريب مقابل مبالغ مالية معينة او الصعود في السفن البحريةو التجارية بدون علم ادارة السفينة معتمدين في ذلك على السياحة للتسلل الى السفن اثناء عمليات الشحن والتفريغو عادة ما يختفون داخل المخازن او داخل المستودعات او قوارب النجاةو قد يستخدم بعض هؤلاء الافراد الممرات البرية التي تقل فيها نقاطو مراكز المراقبة من قبل حراس الحدود.

اما النوع الثاني من التهريب البشري يتم عن طريق عصابات منظمة مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب الاقليميةو العالمية التي يعمل فيها من لهم خبرات في قوانين الهجرة والجنسية والاقامة وتستخدم عصابات التهريب الممرات السريةو البحرية التي لا تخضع للرقابةو التفتيش من طرف رجال الحدود مقابل مبالغ مالية دون تقديم ضمانات امنيةو صحية خلال رحلة التهريب. [2]

[1]- عثمان الحسن محمد نور ، ياسر عوض الكريم المبارك ، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، الرياض : مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف للعلوم الامنية ، 2008 ، ص17

[2]- المرجع نفسه ، ص 19-20

الى جانب مفهوم الهجرة غير الشرعية، نجد مفهوم اخر وهو تهريب المهاجرين غير الشرعيين ويمكن تعريف هذه الجريمة بأنها: "تمكين شخص من الخروج على نحو غير مشروع من الدولة التي يمتلك نية الخروج منها للأسباب سياسية او اقتصادية او اجتماعية، او تمكين شخص من الدخول على نحو غير مشروع الى اقليم دولة لا يرتبط معها ذلك الشخص برابطة الجنسية او تمكينه من البقاء على نحو غير مشروع". [1]

ثانيا : اسبابها

ترجع اسباب الهجرة غير الشرعية وفقا لآراء العديد من الباحثين الى مجموعة من الاسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسيةو هي :[2]

- **الدوافع الاقتصادية** :و هي اهم الاسباب التي تدفع الافراد لخوض هذه المغامرة دون اكتراث بما يكتنفها من مخاطر او مخالفات قانونية، ويمكن تلخيص هذه الاسباب فيما يعانيه هؤلاء المهاجرون من بطالة او انخفاض الاجور وتدني مستوى المعيشة في اوطانهم.

- **الدوافع الاجتماعية** : ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباطا طرديا فالبطالة وتدني مستويات المعيشة هي عوامل لها انعكاسات اجتماعية ونفسية سلبية في ذات المجتمع التي تنشا فيه فيصبح الافراد يتطلعون الى الهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماعي او بحثا عن الوجهة الاجتماعية المفقودة في بلادهم بفعل البطالةو الفقر.

- **الدوافع السياسيةو الامنية** : حيث تؤدي الصراعات السياسية ونظم الحكم الجائرة الى هروب نسبة كبيرة من المواطنين الى الدول المجاورة الاكثر ديمقراطية او التي يشيع فيها الهدوء والسلام فالحروب الاهلية والنزاعات الاثنية المسلحةو الكوارث الطبيعية والتقلبات المناخيةو الازمات الاقتصادية التي تؤدي الى عدم الاستقرار السياسيو الامني هي من اهم الاسباب التي ادت الى تنامي الهجرة غير الشرعية

الفرع الثاني : تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الساحل الافريقي

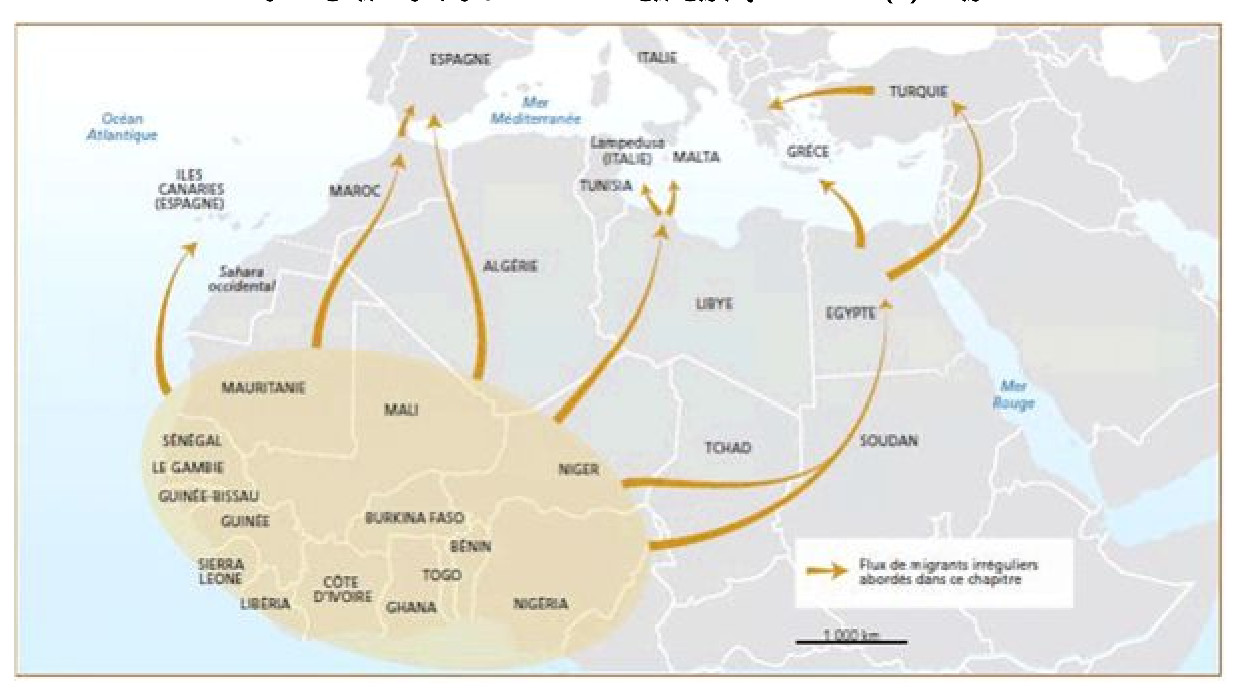
يعتبر الساحل الافريقي نقطة عبور استراتيجية للعديد من المهاجرين غير الشرعيين، حيث عرفت المنطقة تزايدا معتبرا منهم، فبعد ان كان الامر لا يتعدى مائتي مهاجر سري في السنة خلال منتصف

2- عبد الرزاق طلال جاسم السارة،" جريمة تهريب المهاجرين والاثار المترتبة عليها "، **مجلة العلوم القانونية و السياسية**، العراق: ديالي، العدد01 ، 2012 ، ص 02

[2] - حمدي شعبان "الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة) "، مركز الاعلام الامني ، في: https://goo.gl/Tks2bq

التسعينيات من القرن الماضي، تشير الاحصائيات الاخيرة الصادرة عن الاجهزة الرسمية الجزائرية الى أكثر من خمسة الاف مهاجر سري كلهم يعبرون منطقة الساحل الافريقي، ومن مختلف الجنسيات، حيث أن اكثر من 45 جنسية يعبرون منطقة الساحل الافريقي في رحلة قد تمتد من شهر الى عدة سنوات،[1] انطلاقا من الدول الساحلية مرورا الى الدول الاوروبية عبر بلدان شمال افريقيا من خلال البحر الابيض المتوسط عبر دول المغرب العربي التي تعد معبر رئيس الى دول الاتحاد الاوروبي كفرنسا، وايطاليا واسبانيا، كما تبينه الخريطة (9).

الخريطة (9): تدفقات المهاجرين بين منطقة الساحل والبحر الابيض المتوسط



المصدر: source: http://www.senat.fr/rap/r12-720/r12-72010.html

أصبحت منطقة الساحل الافريقي تمثل معبرا آمنا للمهاجرين غير القانونيين، حيث يؤمن لهم نقلهم عبر بعض الممرات الغير مراقبة من طرف الحكومات الساحلية ويستعمل المهاجرون السريون كل الطرق والوسائل للوصول الى شمال افريقياو اوروبا.و غالبا ما يقيم المهاجرين في مدن محلية اثناء الرحلة، وذلك للعمل وتحصيل بعض الاموال استعدادا للمرحلة القادمة، وتكون في العادة المناطق المفضلة للراحة الكامرون، نيجيريا، موريتانيا، ليبياو الجزائر.

وحين يصل المهاجرون القادمون من وسطو غرب افريقيا الى مدينة "اغاديز " بالنيجر يتخذ هؤلاء فرعين، جزء منهم يتوجه نحو الواحات في الشمال الشرقي لليبيا وجزء نحو"تمنراست" شمالي غرب

[1]- مبروك كاهي، مرجع سبق ذكره

"اغاديز"، ومن تمنراست يتجه جزء للمدن الداخلية والساحلية واخرون يواصلون الطريق نحو المغرب، وعلى الرغم من ان الحدود المغربية الجزائرية مغلقة منذ عام 1994، الا ان عددا كبيرا من المهاجرين يخترقها يوميا بمساعدة مهربين مغاربة وجزائريين.

عموما، عند القيام بدراسة تدفقات المهاجرين غير الشرعيين في الساحل الافريقي يمكننا التمييز بين ثلاث اصناف من المهاجرين:[1]

1/ فئة المهاجرين غير الشرعيين التي تبحث عن الاستقرار : هذا النوع من الهجرة معروف منذ القديم ويدخل ضمن الهجرة الطبيعية، وتتجه عادة حركة الهجرة في هذه الفئة داخل دول القارة الافريقية

2/ فئة المهاجرين غير الشرعيين التي تتخذ من دول المغرب العربي محطة عبور: تنشط في هذا النوع حركة الهجرة غير الشرعية خاصة في الآونة الأخيرة، نتيجة لتدهور الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات الساحلية تزامن ذلك مع سياسة تضييق الخناق على حركة الهجرة التي مارستها دول الاتحاد الاوروبي ضد دول الجنوب، ما دفع العديد من المهاجرين للبحث عن طريق غير شرعي للوصول الى العالم الاخر. احد هذه الطرق هي المرور عبر دول المغرب العربي تمهيدا لدخولهم الاراضي الاوروبية لكن الكثير منهم تعذر عليهم ذلك فانتهى بهم المطاف الى الاستقرار في دول المغرب العربي، وهذا ما يفسر الى حد كبير، تمركز عدة جاليات افريقية بمنطقة الجنوب الجزائري خاصة بادرار وتمنراست.[2]

3/ فئة المهاجرين غير الشرعيين الذين ينشطون في مجال التهريب : تصنف هي الاخرى ضمن الهجرة غير الشرعيةوهم الذين يتم استغلالهم من قبل شبكات الجريمة المنظمة في اعمال التهريب والاجرام حيث اقرت آخر التقديرات لمعدل الهجرة الدولية للدول الساحلية الرئيسية الى انه لا توجد معدلات سلبية للهجرة الا في مالي، ولكن هذه التقديرات لا تنفي غياب حركيات الهجرة بالمنطقة، ومثال عن ذلك المعطيات التي قدمها البنك الدولي للسنوات الاخيرة حيث قدرت نسبة المهاجرين في موريتانيا بأكثر من 3% اي اكثر من 100.000 شخص هاجروا نحو اربع مناطق جغرافية هي : دول غرب افريقيا (السنغال، نيجيريا

[1] عادل زقاع ، سفيان منصوري، مرجع سبق ذكره

[2] - laurent Bossard ," Un Atlas du Sahara – Sahel: Géographie,Economie et Insécurité", **Cahiers de l'Afrique de l'Ouest de l'OCDE.** , 19 Decembre 2014, pp 133-134

وغامبيا)، الهجرة نحو افريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، الهجرة نحو اوروبا (خاصة فرنسا وايطاليا)،و اخيرا الهجرة نحو امريكا الشمالية (الولايات المتحدة الامريكية)[1]

ان ظاهرة الهجرة السرية في منطقة الساحل اصبحت تعبيرا عن مأساة القارة الافريقية، فاصبحت هذه المنطقة تختصر كامل مكونات القارة، فان كانت الهجرة السرية قد احيت طرق التجارة الصحراوية القديمة، إلا انه لا يمكن تجاهل مخاطرها، فاضافة الى نقل الامراض والاوبئة الخطيرة، فان هذه الهجرة تؤثر على النسيج الاجتماعي لسكان المنطقة، مما يخلق مناوشات قد تؤدي الى كوارث لا يحمد عقباها عندما يدخل السكان الاصليون في صراع مع مجموعات المهاجرين الافارقة مثلما حدث في دولة ليبيا حيث تم تسجيل عشرات القتلى ومئات الجرحى في صراع بين المحليينو المهاجرين الافارقة. [2]

في الواقع لا يمكن الفصل بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة فمن غير المنطقي الحديث عن الآلاف من المهاجرين الذين يعبرون المتوسط دون وجود تنظيم هرمي ومعقد لشبكات تهريب البشر مرتبطة ببعضها البعض،و هذا ما اكدته دراسات حول وجود علاقة بين المهربين ومنظمات الجريمة العابرة للحدود والتي تتوع بين تهريب الافرادو المخدرات وحتى السلاح، فعبور الصحراء اصبح سهلا مقابل بعض الدولارات،و التهريب من المغرب الى الجزر الاسبانية يبلغ 200 دولار للاطفال، وبين 800 الى 1200 دولار للافارقة الرجال في حين يدفع المغاربة 500 الى 800 دولار.

وتبرز كذلك العلاقة بين الهجرة غير الشرعيةو الجريمة المنظمة من خلال ما يثيره تسلل المهاجرين من ريبة الاجهزة الحكومية في استعمالهم لنقل الممنوعات (المخدرات)و حتى تهريب الاسلحة، وقد يتعدى عملية دخول هؤلاء الافارقة الى اراضيها، كما حدث بين الجزائر والمغرب عقب اتهام الاخير الدولة الجزائرية بتسهيل عبور مهاجري جنوب الصحراء من اجل زعزعة استقراره و امنه.

وتعتبر مالي الدولة الساحلية التي تعرف اكبر معدلات الهجرة في المنطقة، سواء كانت هجرة داخل القارة او هجرة خارج حدود القارة الافريقية حيث تقدر نسبة المهاجرين ب 1.2 مليون اي ما يعادل 3% من السكان، في حين يبلغ عدد المهاجرين اليها اقل من 50.000 مهاجر. وتعد فرنسا الدولة المستقطبة لاكبر عدد من المهاجرين الغير شرعيين القادمين من مالي حوالي 50.000 مهاجر في فرنسا كما ان

---

[1] - Ibid, p 43

[2]- مبروك كاهي، مرجع سبق ذكره

الدول الافريقية الرئيسية التي يهاجر اليها الماليون هي: ساحل العاج، بوركينافاسو، نيجيريا، النيجر، الغابون، السنغال.

اما في النيجر فقد قدر البنك الدولي عدد المهاجرين النيجيريين بـ : 438.000 اي ما يعبر عن 3% مجموع السكان وذلك في اتجاهين رئيسين الاول داخل دول غرب افريقيا (الكوت ديفوار بوركينفاسو، نيجيريا، الطوغو، و البينين) اما الاتجاه الثاني فهو خارج افريقيا نحو الدول الاوروبية كفرنسا و ايطاليا.

من خلال ما تطرقنا اليه في هذا الفصل، حول التهديدات الامنية التي تعرفها منطقة الساحل الافريقي، والتي كما رأينا قد تنوعت بين تهديدات امنية تقليدية واخرى غير تقليدية، يعد تهديد التنظيمات الارهابية في المنطقة ابرزها. توصلنا الى ان هناك علاقة ترابطية بين الاوضاع السياسية والاقتصادية والتنموية وحتى البيئية، وبين ظاهرة عدم الاستقرار في المنطقة، حيث تظهر عدة عوامل ساهمت في تعميق هذه الظاهرة وتصاعدها، يعتبر الفشل الوظيفي وازمة بناء الدولة وتنامي الفجوات التنموية والاجتماعية اكثرها تأثيرا.

هذا الوضع اظطر الجماعات المهمشة كجماعات التوارق الى اللجوء الى العنف لتحسين وضعها المعيشي، حتى انها اصبحت تتعامل مع التنظيمات الارهابية والاجرامية المختلفة النشطة في المنطقة لسد جوعها. في نفس الوقت نجد ان هذا التداخل بين الارهاب في منطقة الساحل الافريقي وشبكات الجريمة المنظمة مع العوامل القبلية التي كانت بمثابة الظهير الاجتماعي الداعم للتنظيمات الارهابية والاجرامية، ساعد في تغذية ونمو هذه الأخيرة حتى تعدى وقع تأثيرها الحدود الجغرافية للمنطقة.

كما لا يمكن ان نغفل تداعيات الازمة الليبية وازمة مالي على استقرار المنطقة الساحلية ككل، حيث مثلت الازمتان مدخلا رئيسيا لانعدام الاستقرار في دول الساحل الافريقي.

هذا الوضع غير المستقر وصلت تداعياته الى دول الجوار الاقليمي، وعلى رأسها دول شمال افريقيا خاصة منها الجزائر وتونس وليبيا المنهارة بالاساس، كما اصبح يهدد الدول الغربية، خاصة منها الأوروبية، حيث اضحت الهجرة غير الشرعية من اهم التهديدات التي تؤرق الحكومات الأوروبية، اضافة الى تهديد حالة اللااستقرار المتأتية من نشاط التنظيمات الارهابية وامكانية الحاقه الضرر بالمصالح

الحيوية والاستراتيجية للدول الغربية في المنطقة والمناطق المتاخمة لها، التي يعد خليج غينيا اهمها لما يتمتع به من ثروات نفطية اشتدت المنافسة الدولية عليها في السنوات الاخيرة .

نتيجة لكل هذه العوامل، تصاعدت الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الافريقي، سواء بالنسبة للدول الاقليمية او القوى الكبرى، بما جعلها تتخذ مجموعة من الاجراءات والآليات والسياسات وحتى الاستراتيجيات، تتصدى من خلالها للتهديدات الامنية في المنطقة، والتي اصبحت تهدد امن ومصالح القوى الدولية المختلفة. وسنحاول من خلال الفصلين الثالث والرابع تحليل الادوار التي أدتها وتؤديها كل من الدول الاقليمية والقوى الكبرى على التوالي، لمواجهة هذه التهديدات بشقيها التقليدية والجديدة.

الفصل الثالث

أدوار الدول الاقليمية في مواجهة التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي

اذا ما اردنا تعريف الاقليم فيمكننا القول بانه ذلك الاطار الذي يضم عددا محددا من الدول تجمع بينها روابط مشتركة جغرافية واقتصادية وثقافية وتاريخية، إلى جانب امكانية ارتباطها برؤى سياسية مشتركة فضلا عن المؤسسات الاجتماعية. ويعتبر العامل الجغرافي من العوامل المؤثرة والحاسمة في تحديد التفاعلات الاقليمية، ومن ثمة تحديد اطار النظام الاقليمي، وعلى الرغم من اهمية العوامل الاخرى المشتركة، كالمصالح الاقتصادية والموروثات الثقافية والاجتماعية، يظل العامل الجغرافي الاكثر تحديدا للنظام الاقليمي جغرافيا.[1]

وفي موضوع دراستنا، منطقة الساحل الافريقي، لا يمكننا الحديث عن نظام اقليمي حقيقي، حيث اننا لم نلمس وجود سياسات امنية مشتركة بين الدول المختلفة المشكلة للاقليم، وإنما نجد ادوارا فردية للدول الاقليمية المؤثرة في الاقليم كالجزائر وليبيا فترة حكم القذافي، وحاليا بدأ المغرب يطور اجراءات وأليات جادة للقيام بدور فعال في المنطقة يزاحم به الجزائر منافسه الاستراتيجي في شمال افريقيا والساحل الافريقي. كما نجد محاولات لتكتلات اقليمية في المنطقة كالمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، ومؤخرا ظهر تكتل جديد يعرف بمحموعة دول الساحل الخمس G5، يبحث عن تشكيل قوة اقليمية متركة في المنطقة. ادوار كل هذه الاطراف سنحاول مناقشتها وتحليلها من خلال هذا الفصل، وسنستهلها بالجزائر صاحبة الدور الريادي في هذا المجال.

المبحث الاول: الدور الجزائري في مواجهة التهديدات الامنية في المنطقة - المقاربة الأمنية الشاملة -

بلغة الاحصاءات، يمكن القول بيسر ان الجزائر اضحت محجا لدول افريقيا، ومفتاحا لحلحلة الازمات الافريقية في المبادارات التي قادتها، كالحوار الاستراتيجي بين الفرقاء في دولة مالي، عقب سقوط شمالها بيد الجماعات المسلحة، كما انها تناور بأريحية من خلال دورها المحوري في دول افريقيا، ممثلا في ركيزتة الاساسية وهي الاتحاد الافريقي.

وتعتبر منطقة الساحل الافريقي بمثابة الحزام الامني الجنوبي للجزائر لما تشكله من عمق جيوستراتيجي، وتهديدات امنية لاستقرار الأمن الوطني، ويعد الشريط الساحلي الصحراوي، قضية حيوية

[1] منصور حسن العتيبي، مرجع سبق ذكره، 21

للامن القومي الجزائري، لما تشكله المشكلات المختلفة التي تعاني منها المنطقة من تحديات وتهديدات امنية كبرى للامن الوطني، فطول الحدود الجزائرية مع المنطقة يتجاوز 4000 كلم، وهو ما جعل الجزائر تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بما يحدث في المنطقة، مما يطرح ضرورةوجود دور اقليمي جزائري للمحافظة على استقرار المنطقة والمحافظة على توازن كياناتها السياسية وابعاد جميع التدخلات الدولية فيها ادراكا منها لحساسية الموقف.

المطلب الاول : العقيدة الامنية الجزائرية.

يقصد بالعقيدة الامنية للدولة مجموع الاراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الامن في الدولة، وتتبني الدولة هذه العقيدة عندما يتعلق الامر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، كما تمنحها هذه العقيدة امكانية تفسير مجمل الاحداث ذات الطابع الامني، وبشكل عام يمكن القول ان العقيدة الامنية للدولة عادة ما تكون الاداة التي تقوم من خلالها الدول بتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها، وعليه فان الاختلاف في العقائد الامنية للدول هو الذي يحدد الاختلاف وطبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها.[1]

تكتسي العقيدة الامنية اهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويقور به القادة السياسة الامنية للدولة ببعدها الداخليو الخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الامنية والسياسة الخارجية، فالعقيدة الامنية تمثل تصورا امنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة امنها، كما يحدد كذلك افضل السبل لتحقيقه. وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن اطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها، كما يمكن ان تأخذ صبغة ايديولوجية اذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معنية للواقع، ويترتب علي ذلك تبني القوى النافذة في المجال الامني لهذة التفسيرات والرؤى.[2]

وتستمد العقيدة الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الاخرين، وهو ما لاحظناه في التحرك الجزائري حيال الازمة الليبية التي انتجت ثورة ادت الي تغيير طبيعة النظام بدعم حلف الناتو. وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الاساسية لأجهزة الامن الجزائرية التي تنحصر مهامها في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها.

[1] صالح زياني، مرجع سبق ذكره، ص 290
[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 41

اما عن مرتكزات العقيدة الجزائرية فان عوامل عديدة كالتاريخ والجغرافيا والايديولوجيا، كان لها تاثيرا واضحا عليها منذ الايام الاولى للاستقلال وتتضح من النقاط التالية:[1]

- العامل التاريخي: حيث كان للاحتلال الفرنسي للجزائر دوره البالغ في التمكين للمشروع الحضاري الاوروبي من خلال مؤسساتة العسكرية والادارية، فقد عمل المحتل الفرنسي بدون هوادة على طمس الهوية الجزائرية، الا ان ذلك قوبل بمقاومة اتخذت اشكالا متعددة سواء بالانتفاضة او بالعمل السياسي السلمي، وتعد ثورة التحرير الوطني بافكارها احد اهم روافد العقيدة الامنية الجزائرية في فترة الاستقلال. فعملية بناء الدولة وبناء عقيدتها الامنية ورسم التزاماتها داخليا وخارجيا خضع كثيرا لهذا العامل التاريخي. فرغم كل التحولات التي عرفتها الجزائر في ظل تنامي العولمة الاّ ان هاجس التاريخ يظل حاضرا يطبع عقيدتها الامنية، ورفض الجزائر المستمر للتطبيع مع اسرائيل خير دليل على ذلك.
- العامل الجغرافي: يرتبط هذا العامل بموقع الجزائر، الذي يعد استراتيجيا بتوسطه للدول المغاربية، اضافة الى توسطه لكيانين ضخمين، الاول في الشمال يمثله الاتحاد الاوروبي، والثاني في الجنوب، يتمثل في العمق الافريقي، وهو ما جعل الأمن الجزائري ينكشف على عدة جهات، مما جعل صياغة العقيدة الامنية للجزائر تأخذ دائما هذا الانكشاف الامني في الاعتبار .
- العامل الايديولوجي: ظل البعد الايديولجي بثقله احد اهم مرتكزات العقيدة الامنية للجزائر منذ الايام الاولى للاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية بمبادئها المضادة للاستغلال والاستعمار، مصدرا ذا قيمة لهذه العقيدة الامنية وذلك لعدة عقود، كما كان الحال بالنسبة لخيار الحزب الواحد، حيث تم النظر الى حزب جبهة التحرير الوطني على انه وعاء لتحقيق الوحدة الوطنية بعد الانشقاقات الاولى التي عرفتها الجزائر عقب حصولها على الاستقلال.

وعليه اكدت المواثيق الوطنية لسنوات 1964، 1976، 1986، وهي مراجع اساسية للأحكام الدستورية في الجزائر آنذاك، ان الاشتراكية كنظام وايديولوجيا هي المنهج الوحيد الكفيل بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال،[2] وقد رسمت هذه الايديولوجية مبادئ وأهداف العقيدة الامنية الجزائرية لفترة تقارب ثلاث عقود منذ الاستقلال.

---

[1] صالح زياني، مرجع سبق زكره، ص 290.
[2] الطاهر بن خرف الله، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982: بين التصور الايديولجي والممارسة السياسية**، الجزائر: دار هومة، 2007، ص 105

الا ان التحولات العالمية وحتى الداخلية للجزائر مع نهاية الثمانينيات، أثرت على التوجهات الايديولوجية التي ظلت مصدرا للعقيدة الامنية الجزائرية، فأحداث 05 اكتوبر 1988 التي شهدتها البلاد والانفجار الداخلي الذي عرفته الجزائر بعد احتقان طويل، اضافة الى التحولات العميقة السياسية منها والاجتماعية، اضافة الى ان كل هذا تزامن مع تحولات هامة على المستوى الدولي اهمها انهيار الاتحاد السوفييتي وأفول ايدولوجيته لتحل محلها الايديولوجية الليبرالية، كل هذا انعكس على طبيعة الايديولوجية التي كانت مصدرا للعقيدة الامنية الجزائرية. فحدث تحول هام في هذه العقيدة لتتلاءم وعملية التحول المرن نحو الديمقراطية وكذا مواكبة المتطلبات الجديدة التي اخذت تفرضها التحولات الدولية الجديدة.[1]

وبحديثنا عن المتغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردةو انهيار الاتحاد السوفياتي، لابد ان نتطرق الى التهديدات الامنية الجديدة التي اصبحت مسيطرة على المشهد الامني العالمي، كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة الغير الشرعية، التي لم تكن الجزائر بمنئى عنها، فالجزائر عرفت موجة عنف لم تر لها مثيلا منذ الاستقلال اصطلح على الفترة التي سادت فيها "العشرية السوداء". وهو ما استلزم بلورة عقيدة امنية تأخذ في الحسبان كلا من جانبي الامن الصلب والأمن الناعم للتعاطي مع هذه الظاهرة.[2]

كما ان التهديدات والمخاطر الامنية العابرة للحدود والتي تنتشر خاصة في منطقة الساحل الافريقي استدعت هي الاخرى اعادة تشكيل هذه العقيدة الامنية وفق مدركات التهديد الجديدة.

وبالرجوع الى الدور الاقليمي، فان هذا الاخير، كما سبق وقلنا لا ينشأ الا عندما تسعى الدولة للقيام به وصياغتة صياغة واعية ومدروسة بناءا على مدركات الدولة للأخطار الامنية التي تواجهها، ويمكن القول أن التحرك الدبلوماسي الامني الجزائري تحكمه مجموعة محركات وعدة مؤشرات وبناءا على هذه المحركات يمكن فهم الدور الامني الدبلوماسي الجزائري تجاه منطقة الساحل الافريقي، وتظهر العملية الامنية الجزائرية في ثلاث مؤشرات رئيسية هي :[3]

- المؤشر الاول : الدبلوماسية الامنية التي اصبحت تحكم الجزائر والتي اضحى لزاما ادراكها في التعاطي مع الفضاء الافريقي الهش والمأزوم، ولذلك فان التحرك الجزائري يؤمن بأن الطريق

---

[1] صالح زياني ، مرجع سبق ذكره، ص292

[2] المرجع نفسه

[3] قوي بوحنية، " الجزائر ... وهواجس الامن الاقليمية في البحث عن مقاربة اقليمية جماعية" ، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 203، جانفي 2016 ، ص 208

للشراكة الجزائرية الافريقية تكتيكيا واجرائيا، انما يتأتى في اللحظة الراهنة والمدى المنظور من المقاربة الامنية كأولوية على المقاربة الاقتصادية، اذ تشير الاحصاءات الى ضآلة وضعف التبادل الاقتصادي الافريقي، والجزائري الافريقي.

- المؤشر الثاني : ضمانا لتأمين الدبلوماسية الأمنية الجزائرية، اتخذت الجزائر منهجا انكفائيا على الذات، قوامه تأمين الأمن بآلية تتعامل المنظمة القادمة من دول الجوار، بعد اسقاط نظام العقيد الليبي معمر القذافي، وسقوط الشمال المالي سنة 2012 في يد الجماعات المسلحة، ولذلك، لجأت الجزائر في سلوكها الى قبول دور الفاعل، لتتمكن من ادارة التعقيد في بيئة تحكمها حالة عدم اليقين التي تميز منطقة الساحل بحسبانه ساحل الازمات والتهديدات المختلفة، صلبة كانت او لينة، ولعل المتعمق للتحرك الدبلوماسي الجزائري يقر بأولوية الداخل الجزائري على الخارج الافريقي المتوسطي تحسبا لأية تهديدات تزحف من الخارج.
- المؤشر الثالث : في لغة سياسية غير معلنة لا تزال افريقيا تراوح مكانها في مؤشرات التنمية الانسانية وهو ما يجعلها دولا هشة. ونظرا لتنامي الهواجس الأمنية في الجزائر، فقد رفعت الحكومة ميزانية الدفاع لعام 2014 لتصل الى نحو 20 مليار دولار لعام 2014 وهي الاعلى ضمن كل القطاعات، حيث تشكل نحو 15% من الميزانية العامة للبلاد، ويرجع المختصون الزيادة في الميزانية الى الظروف التي تحيط بالجزائر، والتهديدات الامنية المتزايدة في شمال افريقيا والساحل بسبب انهيار النظام الامني في عدد من دول المنطقة خاصة في ليبيا ومالي، وازدياد قوة الجماعات المتشددة التي استفادت من فوضى السلاح.

المطلب الثاني: المقاربة الامنية الجزائرية في الساحل: ادراك لتداعيات التهديدات على الامن القومي

ان كانت الصحراء قد منحت الجزائر مكاسب اقتصادية وسياحية هائلة فإنها فرضت عليها كذلك تحديات امنية جسيمة. فموقع الصحراء الرابط بين الشمال والجنوب الافريقي زاد من حدة تأثر الجزائر بما يجري في كل الصحراء الكبرى، وجعلها طرفا معنيا بما يدور في القارة وبالأخص غربها، وذلك لكون الصحراء الجزائرية متصلة مباشرة بمنطقة الساحل المعروفة بقوس الازمات لما تشهده من تهديدات امنية مختلفة. مما جعل الامن الجزائري حساسا لأي تهديد امني يصدر عن الساحل الافريقي وما يزيد من الحساسية هو الانكشاف الامني الجزائري جنوبا بسبب الطبيعة الوعرة للإقليم الصحراوي وحدوده الممتدة صعبة المراقبة وسهلة الاختراق.

بالاضافة الى توفر العديد من مسببات التهديد الناجمة عما تشهده افريقيا من ارهاب، نزاعات حدودية، صراعات اثنية مسلحة، حروب اهلية، تهديدات متعلقة بالأمن الإنساني، يضاف لها انهيار سلطة بعض الحكومات واحتمالات فشل بعض الدول.[1] من هذا المنطق قد ادرك ويدرك صانع القرار الجزائري ضرورة التحرك للتصدي للتهديدات التي تفرزها منطقة الساحل.

الفرع الاول: التعامل الجزائري مع الازمة الترقية - كرونولوجيا الدبلوماسية الجزائرية لحل الازمة -

تعتبر ازمة التوارق من اقدم واعقد التحديات التي تواجه الامن القومي الجزائري، ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الامنية الجزائرية قديما مقارنة بالمشكلات والتهديدات الاخرى، حيث شهدت الدائرة الافريقية للأمن الجزائري في مطلع التسعينات من القرن الماضي تهديدات نجمت عن نشاط حركات التمرد في شمال مالي والنيجر مما اجبر الجزائر على التحرك دبلوماسيا تفاديا لأي تدخل دولي على جناحها الجنوبي وخلق بؤر توتر جديدة هي في غنى عنها.

ولعل من اهم تداعيات الازمة الترقية على الامن القومي الجزائري هو الاعداد الكبيرة من اللاجئين والمهاجرين السريين الوافدين الى التراب الجزائري هربا من ويلات التمرد من جهة، ومن الظروف المناخية وموجة الجفاف من جهة اخرى، وما انجر عن تواجدهم في اقصى الجنوب الجزائري من مشاكل امنية، حيث عرفت المنطقة عمليات التهريب وتجارة المخدرات وسلسلة من الاعتداءات على مواطنين جزائريين.

وقد احصت الصحافة الجزائرية في مدينة تمنراست وحدها تواجد ما يقارب 40 جنسية افريقية، وقد نسبت بعض هذه العمليات المختلفة الى عناصر حركة الازواد،[2] وقد عمدت الجزائر الى سياسة وقائية بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للتوارق الموجودين على اراضيها عبر جمعهم في قرى ومدن في جنوبها وترقية ظروف معيشتهم.

أولا: دواعي الاهتمام الجزائري بتسوية الأزمة الترقية

لقد ادركت الجزائر ما تشكله مشكلة التوارق من تهديد كامن للأمن القومي الجزائري لهذه الأسباب :

---

[1] Vanessa Kent, Mark Malan, " The African Standby force : Progress and prospects " , African Security Review, South Africa: Institute for Security Studies, vol. 12, No.03, 2003, p71

[2] عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للامن الجزائري** ، مرجع سابق ذكره ، ص 55

- الخوف من بروز قوى متطرفة في اوساط التوارق الجزائريين، تتبنى مطالبا انفصالية على غرار التوارق الماليين والنيجريين، فنتيجة للرابط القبلي بين التوارق في البلدان الثلاث، وبسبب توظيف قضية التوارق في صراع النفوذ في الصحراء الكبرى يبقى احتمال احياء مشروع "الدولة الصحراوية الكبرى"، وتبني فكرة الاستقلال من طرف المجتمع الترقي الجزائري قائما.[1]
- خطر التدخل الدولي على الجناح الجنوبي للجزائر، سواء كان هذا التدخل لأغراض انسانية خاصة في ظل موجة اللاجئين الكبيرة التي وفدت الى الجنوب الجزائري والتي تحتاج الى اغاثة انسانية، او كان هذا التدخل لمواجهة حركات المتمردين اذا ما تطورت نشاطاتها الى اعمال ارهابية، وقد حصل ذلك فعلا حيث اصبحت الحركات المختلفة للتمرد الترقي تتعاون مع التنظيمات الارهابية المختلفة في المنطقة .
- تحدي انفتاح منطقة الصحراء على بؤر التوتر والأزمات في افريقيا جنوب الصحراء، فانتقال التهديدات الجديدة (تجارة المخدرات، تجارة الاسلحة) الى الجزائر عبر صحراء التوارق اصبح امرا هينا خاصة في ظل ضعف دول الساحل وعدم قدرتها على مراقبة كامل اقليمها وحدودها الشاسعة.
- الخوف الجزائري من انفلات الوضع الامني في اقصى الجنوب واستغلاله من طرف الجماعات الاسلامية المسلحة الجزائرية لفتح جبهة جديدة، وهو ما حدث بالفعل بعد مبايعة الجماعة السلفية للدعوة والقتال لأسامة بن لادن عام 2007 وغيرت اسمها الى"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي"، وتنفيذها للعديد من العمليات في المنطقة ، كنا قد تطرقنا اليها سابقا.

ثانيا: كرونولوجيا الدبلوماسية الجزائرية تجاه الازمة الترقية

اعتمدت الجزائر سياسة مزدوجة تجاه الأزمة الترقية، فأمنيا دعمت وحدات حرس الحدود المكلفة بحراسة حدود يبلغ طولها 6280 كلم بتزويدها بعتاد حديث، وفي العام نفسه وضعتها تحت وصاية الدرك الوطني التابع لوزارة الدفاع الوطني، ودبلوماسيا توجت مساعيها الحميدة بإبرام اتفاق تمنراست في جانفي 1991 بين الحكومة المالية وحركة الازواد.[2] لوضع حد لحوالي ستة اشهر من التمرد، ونص هذا الاتفاق على منح منطقة الازواد حكما ذاتيا وتنمية المنطقة.

---

[1] عبد الواحد اكمير، " الحضور المغاربي- الاوروبي في افريقيا الغربية " في: احمد المبارك واخرون ، **العرب والدائرة الافريقية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 135

[2] عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للامن الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 56

وقد خاضت الجزائر من منطق حسن الجوار الوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الازواد الاولى منذ 1991 بين الحركة الشعبية لتحرير الازواد والجبهة العربية الاسلامية للازواد لغرض وقف العمليات المسلحة، كما قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين التوارق وحكومتي مالي والنيجر محتضنة العديد من اللقاءات وعمليات الوساطة.

اتفاقية تمنراست 1991 : قبل هذا الاتفاق قبلت السلطات المالية بمبدأ المفاوضة مع العناصر المسلحة تحت اشراف وساطة جزائرية، وهكذا التقى ممثلوا الحكومة المالية يومي 05 و06 جانفي 1991 في تمنراست مع وفد ضم ممثلي الحركتين المتمردتين اللتين كانتا موجودتين انذاك وهما الحركة الشعبية لتحرير ازواد والجبهة العربية الاسلامية للازواد وقد تمحورت الاتفاقية حول النقاط التالية:[1]

- وضع حد لكل العمليات العسكرية عبر كامل التراب المالي
- تعهد الطرفان بمنع ارتكاب اي عملية عنف جماعية او فردية ضد النظام العام.
- تفرغ القوات المسلحة المالية لمهنة الدفاع عن التراب الوطني
- لجنة انهاء العمليات تشكلت من الوساطة الجزائرية وعدد متساوي من الطرفين .

في مارس 1991 انعقد في "غاو" شمال مالي لقاء لجنة المتابعة لتنفيذ اتفاقية تمنراست، هذه اللجنة عاينت عدم احترام الحركات المتمردة لبعض التزاماتها كعدم احترام وقف اطلاق النار.

بعد هذا عقدت الجزائر عقدت الجزائر عدة لقاءات بين الحكومة المالية وممثلي الحكومة الجزائرية، وهي :[2]

- اول لقاء كان من يوم 29 الى 30 ديسمبر 1991، سمح بتحضير اطار المفاوضات والوساطة
- لقاء الجزائر الثاني في 1992/01/22، توصل من خلاله الاطراف الى توقيع الهدنة والاطلاق المتبادل لسراح المسجونين.
- لقاء الجزائر الثالث من 15 الى 25 مارس 1992، وفيه تم التوصل الى تحقيق الاتفاق الوطني الذي وقع في باماكو.

---

[1] وهيبة خبيزي، " النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الافريقي "، **الدراسات القانونية المقارنة**، الجزائر: مخبر القانون الخاص المقارن بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 01، ص 293

[2] المرجع نفسه ، ص 294

- لقاء تمنراست من 16 الى 20 افريل 1994، حددت فيه الطرق والوسائل الممكنة التي ستسمح بالانتهاء من عملية تطبيق الاتفاق .
- لقاء الجزائر من 10 الى 15 ماي 1994، تمكن فيه الطرفين الموقعين على الاتفاق الوطني من التفاهم وفقا لإتفاقية تمنراست.

وقد سمحت اتفاقات السلام بين الحكومة ومتمردي التوارق بعقد عدة اتفاقات بين الجزائر ومالي والصندوق الدولي للتنمية الفلاحية والمفوضية السامية للاجئين (الاممية) حول تنظيم عمليات انسانية لإعادة ترحيل اللاجئين الى ديارهم في مالي والنيجر. وقد نظمت الجزائر عدة عمليات ترحيل ارادي لهؤلاء، وهكذا عاد الآلاف منهم الى اوطانهم. [1] وقد توج اللقاء الأخير بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي في 26 مارس 1996، وقد نظمت الحكومة المالية على اثرة حفلة "**شعلة السلام**" في مدينة تومبوكتو شارك فيها مختلف الفرقاء واتلفت فيه كل الاسلحة التي استعملت في النزاع .

إلا ان عدم احترام الطرفين للإتفاقيات المبرمة في كل مرة، يؤدي الى اشتعال المواجهة من جديد، لتتدخل الجزائر على خط الوساطة بسرعة لوعيها بخطورة النزاع الترقي على امنها القومي، وباشتداد الصراع بداية من 2006 افضت الوساطة الجزائرية في النزاع بين الجيش المال ومتمردي حركة التحالف الديمقراطي من اجل التغيير الى التوقيع على اتفاق تاريخي لتسوية نهائية للنزاع المسلح الذي كان يهدد منطقة الساحل الافريقي، [2] حيث تم التوصل الى اتفاقية 2006/07/04 تحت اشراف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، بعد الوساطة التي قام بها الدبلوماسي الجزائري عبد الكريم غريب، وتعتبر هاته الاتفاقية كمرجعية اساسية لمسارات التسوية ومخرج سلمي للازمة الترقية.

بيد ان تطبيق البنود السابقة شهد خلافات اخرى بين الطرفين تطلبت الدخول في مفاوضات جديدة برعاية الوسيط الجزائري انتهت بالتوقيع في 20 فيفري 2007 بالجزائر على بروتوكول اضافي يضم ثلاث وثائق: الأولى تخص الاجراءات التطبيقية العالقة في اتفاق يوليو، الثانية عبارة عن جدول زمني حدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم، اما الوثيقة الثالثة فتضبط شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي وطريقة تنظيم هذا المنتدى، الذي عقد في 23 و24 مارس 2008، ولم يؤد هذا الاتفاق الى نتيجة، فاشتد الاقتتال مجددا بين الطرفين في نفس الشهر(مارس 2008)،

---

[1] Yahia H. Zoubir, "Algeria and USA interests: containing radical Islamism and promoting democracy ", Middle East policy, Washington D.C,Vol.ix, No.01, March 2002, pp 65 - 66

[2] وهيبة خبيزي، مرجع سبق ذكره، ص294

فقامت الجزائر مرة اخرى بجمع الفرقاء في اجتماعات تفاوضية بالجزائر العاصمة دامت اربعة ايام من 24 الى 27 جويلية 2008، وتوجت بتوقيع اتفاق لوقف القتال بين الطرفين وتثبيته، الى جانب التشديد على ضرورة السعي لإطلاق المساجين الموجودين عند كل طرف وإيجاد حلول لمسألة العائلات المشردة التي وصلت الى الحدود[1].

الفرع الثاني: الجهود الجزائرية لمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل

كما سبق ورأينا، فإن الساحل يعد منطقة مثالية لحركة مرور الأسلحة، بما يغذي الشبكات الاجرامية التي تنشط في التهريب وكذلك الجماعات الإرهابية، وازدادت هذه الظاهرة بشكل كبير من جراء افرازات الازمة الليبية وسقوط نظام معمر القذافي وعودة التوارق الذين قاتلوا الى جانبه مدججين بالأسلحة.

وقد اشارت تقديرات مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة الى ان السجائر المهربة عبر هذه الطرق تمثل نحو 18% من السوق الجزائرية بما يعادل 228 مليون دولار، و60% من سوق التبغ الليبية[2]، فضلا عن حالات الاختطاف للحصول على الفدية، الذي ارتبط ارتباطا وثيقا بنشاط التنظيم الارهابي: "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي"، وهو ما حدث خلال ازمة الرهائن في " عين اميناس" في الجزائر خلال شهر جانفي 2013[3]، وقبل ذلك الرهائن الاوربيون والدبلوماسيون الجزائريون المختطفون في مدينة غاو المالية.

ويبقى عنصر الارهاب كأبرز االفواعل البنيوية المهددة للأمن في منطقة الساحل الإفريقي، فقد كان لتزايد وتيرة النشاط الارهابي في الساحل الافريقي من جراء الازمة في مالي 2012، ارتداد استراتيجي وأثر مباشر على الجزائر، بعد تحول نشاط الجماعات الارهابية المتمركزة في فضاء الساحل من المجال المحلي الى الاقليمي[4].

ان عمليات الاختطاف في الصحراء الجزائرية وفي دول الساحل، وضعت الجزائر في ورطة، فالجزائر مطالبة اما بتحمل مسؤوليتها كاملة في حماية الاجانب وإما ان ترضخ للضغط الدولي وتقبل بالتدخل الأجنبي سواء من الدول الأوروبية التي ادخلت حياة وامن رعايا الاتحاد الاوروبي في الخارج في

---

[1] قوي بوحنية ، " الاستراتيجة الجزائرية تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، في: https://goo.gl/7YqVr3

[2] فولفرام لاخر، " الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء "، **الشرق الاوسط**، واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسالم الدولي ، سبتمبر 2012، ص 05

[3] المرجع نفسه، ص ص 9-10

[4] Mehdi Taje , " La realite de la menace d'Aqmi a l'aune de revolutions democratiques au Maghreb " Geostretegiques, No. 32,3e trimestre 2011, p 286

خانة المخاطر التي تستوجب تدخلها ولو باستخدام القوة العسكرية[1]، او من الولايات المتحدة الامريكية التي تعتبر الارهاب في الصحراء مصدر قلق كبير وان اللاأمن واللاإستقرار في منطقة الساحل وافريقيا لا يؤثر على القارة الافريقية فقط بل على المصالح الامريكية، والمجتمع الدولي ككل.[2]

وتشكل الجريمة المنظمة وبالأخص المتعلقة بالاتجار بالمخدرات والأسلحة تهديدا جديدا للأمن الجزائري خاصة في ظل تأثير عوامل القرب الجغرافي من مناطق انتاج وعبور المخدرات في افريقيا جنوب الصحراء (خليج غينيا بالدرجة الاولى، بالاضافة الى السنغال، ساحل العاج، غانا التوغو، البنين، نيجيريا والكاميرون). وانكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الامنية لحدودها الجنوبية، وما يؤكد ذلك، هو الكميات الهائلة من مختلف اشكال المخدرات (هيروين، كوكايين، القنب الهندي والكراك) التي يتم ضبطها كل سنة.

و لا يجب ان نغفل عن الهجرة غير الشرعية وما تجلبه من مشاكل للجزائر، خاصة وان الاراضي الجزائرية هي منطقة عبور استراتيجية بالنسبة للمهاجرين السريين، ولعل من بين العوامل الرئيسية التي تساهم في استفحال هذه التهديدات وتصاعدها بشكل مخيف ضمن الدائرة الافريقية للأمن الجزائري هو استعمال السلاح من طرف التنظيمات الارهابية ومختلف شبكات الجريمة المنظمة في نشاطاتها، اذ تشير تقديرات تقرير " مسح الاسلحة الخفيفة "، وهو برنامج بحث مستقل بالمعهد الاعلى للدراسات الدولية بجنيف لسنة 2003 ان هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الافريقية،[3] كما ان اغلبية الاسلحة المنتشرة في الجزائر مصدرها بؤر الإقتتال في افريقيا الغربية التي تأتي الى الجزائر عبر مالي والنيجر.

وكشكل من اشكال الجريمة المنظمة، يعتبر تهريب المهاجرين السريين من اهم التهديدات التي تواجهها الجزائر، لان سرية تلك الحركيات تصعب من مراقبتها وتحد من قدرة الجزائر في التصدي لها بحكم طبيعتها العبر وطنية. فأصبح المهاجرون السريون ينتجون حيثما حلو او مروا اشكالا مختلفة من الجرائم المنظمة، من دعارة، تهريب، اتجار في المخدرات والسلاح والبشر، تزوير الوثائق الرسمية والأوراق النقدية وتبييض للأموال، هذا فضلا عن الامراض المستعصية المصاحبة لها، وهو ما يشكل تهديدا خطيرا للسلامة الصحية لأفراد المجتمع الجزائري في حال لم يتم تطويقه.

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للامن الجزائري** ، مرجع سبق ذكره، ص132

[2] Lauren Ploch "Africa Command : US Stratégic interests and the Role of the U.U Military in Africa", CRS Report for Congress, Washington DC : Congressional Research Service, july 22,2011, p 3

[3] Jakkie Ciliers, "L`Afrique et le terrorisme" ,Afrique Contemporaine, Belgique: De Boeck , No.209/01, 2004,p 95

كل هذا يضاف اليه التهديد للأمن المجتمعي الجزائري وهويتة بفعل الهجرة السرية لأن تدفقات المهاجرين تساهم في هدم بنية مجتمعاتهم الاصلية وإعادة تركيب المجتمعات المستقبلة لهم،[1] ويقدر المهتمون بشؤون الهجرة السرية في المنطقة بان هذه الظاهرة بدأت تتأرجح نحو تحول دول العبور لدول استقبال واستقرار نهائي، وان عدد الافارقة المهاجرين في المغرب العربي اكبر من عددهم في اوربا، ومهما كانت اسباب تواجد المهاجرين في الجزائر للاستقرار فيها او اعتبارها منطقة عبور لمرحلة معينة ثم مواصلة الرحلة الى اوروبا، فان تهديد المهاجرين السريين للأمن الجزائري قد استفحل بعدما تحولت الهجرة غير الشرعية الى نشاط اجرامي على علاقة بشبكات اجرامية أخرى، فمعلوم ان المهاجر السري اذا انقطعت به الاسباب ولم يجد من وسيلة تضمن له العيش لا يتوانى عن اللجوء الى النشاطات المحظورة والموازية.[2]

من اجل مواجهة هذه التهديدات الامنية المتأتية من منطقة الساحل الافريقي قامت الجزائر بعدة اجراءات غلب عليها طابع التعاون والتنسيق الاقليمي مع دول المنطقة. حيث شهدت السياسة الخارجية الجزائرية حركية دبلوماسية مكثفة باتجاه الوسط الجغرافي المحيط بها، نظرا الى طبيعة وخطورة التحديات الامنية المحدقة بجغرافيتها وكيانها.

وعليه تتبنى الجزائر تصورا امنيا قائما على فكرة الامن الموسع، حيث سيطر المفهوم على كل من العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للسياسة الخارجية الجزائرية، وبدرجة كبيرة في مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة وتجريم دفع الفدية.[3]

وان كانت المقاربة الجزائرية في مواجهة ازمة التوارق مقاربة غير عسكرية أساسا، فانها في مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية، قد ارتكزت على الآليات العسكرية وغير العسكرية باعتبار الفقر وضعف التنمية من اهم مسببات التهديدات الامنية الآتية من الدائرة الافريقية، وان القضاء عليها مرتبط بتغيير البيئة الامنية الافريقية لتصبح اكثر انسانيةو استجابة لتطلعات وحاجات الافارقة.

لهذا نجد ان المكونات الكبرى للمقاربة الامنية الجزائرية تستند بصورة كبيرة الى مرتكزات تحقيق الامن الانساني ودعم مبادئ الدبلوماسية الانسانية بالاعتماد على الآليات السياسية والدبلوماسية والأمنية،

[1] Philippe Marchesin, , op.cit, p 109
[2] Ibid, p 107
[3] عربي بومدين، فوزية قاسي، "المقاربة الامنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي: نحو مبدأ الدبلوماسية الانسانية"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 456، شباط 2017 ، ص137

اضافة الى الآليات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، ويمكن تحديد اهم معالم المقاربة الامنية الجزائرية اتجاه التهديدات الامنية في الساحل الافريقي فيما ياتي:

- استطاعت الجزائر ان تكون وراء اللائحة الاممية التي تجرم دفع الفدية للإرهابيين لقاء الافراج عن الرهائن وذلك بهدف تجفيف المنابع المالية التي تتغذى عليها نشاطات التنظيمات الارهابية في المنطقة. وقد تولد هذا الاقتراح الجزائري حول تجريم الفدية عن مؤتمرات عقدها مجموعة من الخبراء في محاربة مصادر تمويل الارهاب في اطار " المركز الافريقي للدراسات والبحوث حول الارهاب "، الذي يوجد مقره بالجزائر ثم طورت اللائحة داخل الاتحاد الافريقي في دورته العادية بمدينة "سرت" الليبية في جويلية 2009، حيث نجحت الدبلوماسية الجزائرية في الحصول على تأييد دول الاتحاد وتبني مقترح تجريم دفع الفدية للجماعات الارهابية، كما نجحت على المستوى العالمي من خلال الدور الرائد الذي لعبته في استصدار مجلس الامن القرار1904 بتاريخ 14 ديسمبر 2009 القاضي بتجريم دفع الفدية للجماعات الارهابية نظير الافراج عن الرهائن المختطفين.[1]
- احتضنت الجزائر في منتصف جويلية 1999 القمة 35 لمنظمة الوحدة الافريقية وصادقت على معاهدة مكافحة الارهاب التي اقترحتها، وجاءت اتفاقية الجزائر لمكافحة الارهاب كثمرة جهد كبير وكتتويج وشهادة لوعي افريقيا القوي بخطورة التهديد الارهابي للقارة ككل، وأداة هامة في المكافحة المشتركة ضد هذه الآفة.

تشتمل هذه الاتفاقية على 23 مادة، تم تعريف الارهاب من خلال المادة الاولى فيها بأنه: " **كل عمل او التهديد بعمل مخالف لقوانين العقوبات المعتمدة في الدول الاعضاء وكل عمل ينطوي على التخويف والتسبب في الرعب والإخلال بالسير العادي للخدمات العمومية وإحداث حركة تمرد في احدى الدول الاعضاء الى جانب اي تواطؤ او تمويل او تآمر بنية ارتكاب احدى الاعمال المشار اليها".**[2] اما باقي المواد فجاء مضمونها حول ضرورة التزام الدول الاعضاء بضرورة مراجعة تشريعاتهم الوطنية حول الارهاب والجرائم المختلفة. وفرقت الاتفاقية بين كفاح الشعوب والحق في تقرير المصير وبين الاعمال الإرهابية، كما نصت على ضرورة تعاون الدول الاعضاء لمنع ومكافحة الإرهاب، كما تطرقت الى تسوية النزاعات التي قد تنجم بين الدول.

[1] المرجع نفسه، ص 138

[2] ناجي حمادة، " اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لمنع ومكافحة الارهاب"، في : https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/344073.html

كانت اتفاقية الجزائر 1999، خطوة اولى، جاء بعدها اجتماع الفريق الرفيع المستوى لحكومات دول الاتحاد الافريقي بشأن مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة في القارة الافريقية، الذي عقد في الجزائر في 11 سبتمبر 2002 .

- تدعم توجه الجزائر هذا بتبنيها ايضا معاهدة الاتحاد الافريقي حول عدم الاعتداء والدفاع المشترك التي اقرها المؤتمر الرابع لمجلس الاتحاد الافريقي المنعقد بأبوجا بنيجيريا في جانفي 2005، هذا زيادة على احتضانها لـ: " المركز الافريقي للدراسات والبحث حول الارهاب " منذ انشائه في اكتوبر 2004، واستحداثها لمنصب وزير الشؤون المغاربية والافريقية منتدبا لدى وزير الخارجية .[1]

- المشاركة في استراتيجية الامم المتحدة العالمية لمكافحة الارهاب في 2006، ومكافحة غسيل الاموال، بالإضافة الى انضمامها الى المنتدى العالمي لمكافحة الارهاب الذي يعد آلية متعددة الاطراف تم اطلاقها في سبتمبر 2011 بنيويورك، يضم المنتدى اكثر من 30 دولة ومنظمتي الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي ، ويهدف الى تعزيز البنية الدولية لمكافحة الارهاب العابر للأوطان واقامة تعاون دولي معزز بتعبئة الخبرات والموارد اللازمة، وقد ترأست الجزائر التي تعتبر عضوا مؤسسا للمنتدى، مناصفة مع كندا مجموعة العمل الاقليمية حول الساحل، وقد تم عقد أول اجتماع لهذه المجموعة بالجزائر العاصمة في نوفمبر 2012، والاجتماع الثاني بمدينة وهران عام 2013 لتقييم أعمال المنتدى، والذي حضره أكثر من 100 خبير في مكافحة الارهاب قدموا من 30 دولة.[2] كما احتضنت الجزائر عددا من الورشات المتخصصة على مستوى الخبراء حول "دور العدالة الجنائية في مكافحة الإرهاب في الساحل" في مارس 2016 وورشة دولية حول "دور الديمقراطية في مواجهة و مكافحة التطرف العنيف والإرهاب" في سبتمبر 2016.

- ندوة الجزائر حول الامن والاستقرار في الساحل الافريقي 16 مارس 2010 ، وكذلك ندوة الجزائر الدولية حول الشراكة والأمن والتنمية، التي احتضنتها الجزائر بتاريخ 7 و8 سبتمبر 2011، كما شاركت الجزائر في جوان 2009 في اجتماع لعسكريين وضباط من موريتانيا، مالي، النيجر وليبيا،عقد بطرابلس الليبية وخصص لمناقشة الامن في منطقة الساحل والصحراء .

---

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للامن الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 82

[2] Laurence Aidaa Ammour, " evolution de la politique de defence Algerienne **", Bulletin de Documentation**, Paris: Centre Français de recherche sur le renseignement, No.07, Aout 2013, p 02

- لم يقتصر دور الجزائر على المشاركات والمناقشات فقط، بل احتضنت الجزائر لقاءات بين دول الاقليم سواء على مستوى وزراء الخارجية او قادة الجيوش، لعل اهمها هو لقاء قادة اركان جيوش الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، التشاد، بوركينا فاسو في مارس 2010، والذي خصص لمناقشة الارهاب وتحالفاته مع الجريمة المنظمة في المنطقة .

- اتفاق تمنراست ومأسسة العمل الامني : وقد جاء هذا الاتفاق كتطبيق لنتائج المؤتمر الوزاري التحضيري المنعقد في باماكو في نوفمبر 2008 (ندوة حول الارهاب والتهريب ضمت كل من الجزائر، ليبيا، مالي، نيجر، تشاد، موريتانيا وبوركينا فاسو) ويعد اتفاق تمنراست بمثابة التتويج للجهود الجزائرية التعاونية مع دول الساحل الافريقي التي تتقاسم معها نفس الحدود من اجل تحقيق الاستقرار في المنطقة، وقد مهد هذا الاتفاق، اعلان لبيان صادر عن وزارة الدفاع الوطني الجزائرية بعد اجتماع لقادة الجيش من موريتانيا، الجزائر، مالي، والنيجر، عقد برعاية مجلس السلم والامن بالاتحاد الافريقي، في تمنراست يومي 12 و13 أوت 2009، من اجل تنسيق العمليات ضد المجموعات الارهابية النشطة في المناطق الحدودية، وقد رفضت الجزائر حضور وفد من المخابرات الامريكية لهذا الاجتماع التنسيقي الهام، حيث حرصت الحكومة الجزائرية على التأكيد بأن اللّقاء سيعقد بعيدا عن الوصاية الخارجية، وبررت وزارة الدفاع الجزائرية قرار استبعاد الجانب الامريكي بالقول : " **ان هذا الاجتماع يعكس حرص دول الساحل والجزائر على التكفل بمشكلاتها الامنية بنفسها دون حاجة الى تدخل عسكري اجنبي في المنطقة** "[1]

وقد دخلت " خطة تمنراست " حيز التنفيذ يوم الاربعاء 21 افريل 2010 وهي الخطة التي تضمنت قرارا مشتركا بانشاء مركز قيادة للتنسيق الامني والعسكري المشترك يكون مقره مدينة تمنراست الجزائرية، يقوم بسلسلة من التدابير والترتيبات الفنية العسكرية المشتركة والتعاون في مجال العتاد العسكري والتكوين. كما تقضي بتسيير دوريات عسكرية في مناطق الحدود المشتركة لمراقبة تحركات المجموعات الارهابية.

وبهذا تكون هذه الخطة قد حلت مشكلة تأهيل الجيوش النظامية لدول الساحل الافريقي بما يمكنها من مطاردة الاسلاميين وراء الحدود، وضرب معاقل تنظيم القاعدة وتجفيف منابع الدعم والامداد اللوجستي التي تمول افراده بالسلاح والاموال، كما اتفقت آنذاك دول الساحل على انشاء اول قاعدة بيانات محلية موحدة، تتضمن كافة المعلومات المتاحة حول " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي "[2].

---

[1] بوعلام غمراسة، " قادة جيوش 4 دول يبحثون مواجهة القاعدة في الساحل الافريقي " ، **الشرق الاوسط**، العدد 11216، الخميس 13 اوت 2009

[2] قوى بوحنية، " الجزائر...وهواجس الامن الاقليمية في البحث عن مقاربة اقليمية جماعية "، مرجع سبق ذكره، ص 86

ان الهدف الرئيسي للمبادرة الجزائرية لإنشاء هذة اللجنة المشتركة لجيوش المنطقة، كان بالدرجة الاولى تقويض اي تعاون لتلك الدول مع الاطراف الاجنبية وكبديل لمبادرة اقامة مقر " الافريكوم " في المنطقة .

الا ان خرجة خمسة قادة افارقة بإعلانهم تشكيل قوة مشتركة لمكافحة الارهاب في الساحل الافريقي من دون الجزائر، وبرعاية ودعم من الاتحاد الأوروبي، شكلت ضربة موجعة لاتفاقية تمنراست 2010 القائمة على انشاء قوة اقليمية مشتركة مقرها تمنراست، بغرض التعاون الامني فيما بينها دون اي تدخل غربي، وكان هذا الاعلان يوم 6 فيفري 2017*، حيث قال الرئيس التشادي ادريس ديبي : " ان **الدول الاعضاء في المجموعة (مالي، تشاد، النيجر، موريتانيا وبوركينا فاسو) تقع على خط المواجهة ضد الخطر الارهابي، مضيفا ان هذه الدول ستسعى للحصول على تمويل لقوتها المشتركة من الاتحاد الاوروبي بحجة انها ستوفر على اوروبا الزج بجنودها في عمليات في افريقيا وقت يتنامى فيها خطر الارهاب "**.

وتطرح السياسة الجديدة التي تنتهجها دول الساحل، بلجوئها الى الاتحاد الاوروبي، لمكافحة الإرهاب فيها، جدوى الاتفاق المبرم في 2010 في الجزائر، وقد سبق ان استبعد الخبراء ان تعرف المبادرة الجزائرية نجاحا مادامت بعض دول الساحل هي في الاصل خاضعة لهيمنة سياسية وعسكرية لأطراف غربية خاصة فرنسا.

- مما لا شك فيه ان الفقر وغياب التنمية البشرية من اهم اسباب الانفلات الامني وتصاعد الظاهرة الارهابية في المنطقة، وحسب الرؤية الجزائرية فان حل مشاكل هذه المنطقة يمكن من خلال تحقيق استقرار حالة السكان التي تحتاج الى ظروف معيشية آمنة ولائقة، لهذا نجد المقاربة الامنية الجزائرية كانت شاملة حيث ربطت بين التنمية المستدامة من الزاوية الاقتصادية والاجتماعية الى جانب ضرورة السعي لتجسيد التنمية السياسية المرتبطة بنيويا بالتنمية الديمقراطية من خلال تعزيز أطرها البنائية كبناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد واحترام حقوق الانسان.[1]

ويتجلى البعد التنموي من خلال مشاركة الجزائر في" قمة الاليزيه " حول السلم والامن في افريقيا يوم 6 و7 ديسمبر 2013، وقد ركزت هذه القمة على ثلاثة محاور: السلم والأمن في افريقيا، الشراكة الإقتصادية والتنمية، اضافة الى التغيرات المناخية، كما شاركت الجزائر في مؤتمر المانحين لتنمية مالي ببروكسل بتاريخ 15 ماي 2013 ضمن 45 وفدا من وزراء ومسؤولين من مالي وليبيا، اضافة

* ستناقش قمة دول الساحل الخمسة (مالي، النيجر، تشاد، بوركينا فاسو، وموريتانيا) مع الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون جويلية 2017 لاحقا.

[1] عربي بومدين، فوزية قاسي، مرجع سبق ذكره، ص 196

الى مانحين دوليين مثل البنك الدولي وبنك التنمية الافريقي لتمويل خطة تنموية للنهوض بالبلاد على مدى سنتي 2013 و 2014 .

الفرع الثالث: الوساطة الجزائرية في الازمة المالية

تعد أزمة مالي انعكاسا طبيعيا للتدخل العسكري الاجنبي في ليبيا الذي اطاح بنظام العقيد معمر القذافي، وهي تمثل درجة عالية من الخطورة على المستويين الاقليمي والدولي، وهو ما أكده جان بينغ رئيس المفوضية الافريقية بقوله: " ان ازمة مالي الراهنة من اخطر الازمات التي تواجهها قارتنا، وان استمرارها يشكل خطرا حقيقيا على ديمومة الدولة المالية والاستقرار والامن الاقليميين".

لقد عرف النشاط الدبلوماسي في الجزائر حركية ملحوظة بعد تجدد الازمة المالية عام 2012، ولقد كان موقف الجزائر الرسمي من ازمة شمال مالي هو اولوية الحل السياسي للازمة بين الحكومة المالية وقبائل التوارق دون اشراك الجماعات الارهابية التي شاركت في عملية الانفصال، كما ان معالجة الازمة يكون في اطار دول الساحل الافريقي دون تدخل اجنبي وهي تتعارض بذلك مع الرؤية الفرنسية في حل الازمة، حيث ترى فرنسا ان الوضع في منطقة الساحل الافريقي اصبح خطيرا لانه تم لاول مرة سيطرة جماعات ارهابية على مدن باكملها مما يتطلب تدخلا اجنبيا وهو ما رفضته الجزائر[1].

قبل الولوج الى تفاصيل الوساطة الجزائرية التي جاءت كمحاولات متواصلة ومستمرة لايجاد حلول لازمة شمال مالي، لابد ان نتطرق بداية الى اهم تداعيات هذه الازمة على الأمن القومي الجزائري، والتي تتلخص في النقاط التالية:

- كان التأثير الاقليمي المباشر لازمة مالي هو احياء النشاط الارهابي في المغرب العربي من جديد، حيث تحولت مالي الى نقطة ارتكاز مهمة للتنظيمات الارهابية في شمال افريقيا، سواء من خلال تأمينها ملاذا آمنا للارهابيين او معقلا للتدريب او نقطة انطلاق لهم، او وجهة نهائية لنشاطهم، ولذلك فان تصاعد المخاطر وزعزعة الأمن الاقليمي كان نتيجة متوقعة مع زيادة انتشار الاسلحة التي تدفقت على المنطقة بعد انهيار نظام القذافي، كما شكلت عودة المرتزقة من ذوي الخبرة العسكرية من ليبيا دعما لقدرات الجماعات المسلحة[2].

[1] " Alger et Paris ont des feuilles de route divergentes sur le règlement de la crise malienne", at: http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/geopolitique/mali_feuilles_route.htm

[2] قوي بوحنية، " الجزائر..وهواجس الامن الاقليمية في البحث عن مقاربة اقليمية جماعية "، مرجع سبق ذكره، ص 82

وقد شكل الاعتداء الارهابي على منشأة تيقنتورين عام [*]2013، الحدث الامني الابرز قياسا بحجم الحد في حد ذاته وتشعباته لاحقا، لانه لم يمس الجزائر وحدها، وإنما لحق ضرره برعايا من عشرات الدول، حيث اودى هذا الحادث بحياة اكثر من 40 شحية من جنسيات مختلفة، ما يجعل هذا الاخير يحمل دلالات كثيرة، اهمها البصمة الاجرامية المتعددة الجنسيات(عولمة الارهاب).

- تفاقم الجريمة المنظمة، فقد افسح عدم الاستقرار في مالي، المجال امام المهربين للتحرك بحرية اكبر في بلد متورط اصلا في الشبكات الاقليمية والعالمية للاتجار غير المشروع بالمخدرات والاسلحة والبضائع والاشخاص، ويرتبط على وجه الخصوص بتهريب المهاجرين في ليبيا والجزائر والمغرب، وقامت هذه الميليشيات بتنظيم العمليات عبر مساحات واسعة من شمال موريتانيا ومالي والنيجر و جنوب الجزائر (اختطاف الاجانب والسيارات وتجارة المخدرات والاسلحة).[1]

- رفض الجزائر لفكرة انفصال أزواد تخوفا من اعادة انتاج فكرة الانفصال في مناطق التوارق لديها، وفي هذا الصدد تحركت الجزائر على جبهتين حيث سارعت السلطات الى الاجتماع بقيادات قبائل التوارق الجزائريين في ولاية تمنراست وحصلت على وعد من زعيم التوارق لديها امين العقال الذي يمثل السلطة الروحية للتوارق بالتنسيق ومساندة الدولة الجزائرية في الحفاظ على استقرار المنطقة، ومن ناحية اخرى شاركت الجزائر في اجتماع وزراء خارجية دول الميدان التي تضم كلا من الجزائر، مالي، النيجر، وموريتانيا، الذي عقد في نواكشوط يوم 2012/04/09، واكدت تلك الدول رفضها الاعلان من جانب واحد عن انفصال أزواد.

- اجهضت الازمة المالية مقاربة تعتمدها الحكومة الجزائرية منذ وقت طويل للاشراف على الشؤون الامني في بلدان الساحل فبعدما سعت الجزائر جاهدة طوال سنوات لتفادي الوجود الغربي المباشر عند حدودها الجنوبية، فاشرفت على مختلف اشكال التعاون الاقليمي، وعملت على اقصاء منافسيها في شمال افريقيا ومنعهم من التدخل، تسير الامور الآن في الاتجاه المعاكس تماما، فبسبب الازمة في مالي حلقت الطائرات الفرنسية فوق الاراضي الجزائرية وتتمركز القوات الفرنسية على مقربة من الحدود، كما ان بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة افريقية التي تشكلت بمجهود اقليمي، ادت الى تهميش الجزائر التي تتبنى سياسة عدم التدخل.

---

* في صباح يوم 2013/01/16 دخلت مجموعة مكونة من 32 ارهابيا مسلحا باسلحة ثقيلة وسيارات رباعية الدفع وخرائط تفصيلية للمنطقة من الحدود الجزائرية الليبية، وتقدمت نحو المنشأة مستهدفة حافلة متوجهة للقاعدة على متنها رعايا اجانب، وكانت النتيجة وفاة 3 رعايا فرنسيين وبريطاني، ثم توجهت المجموعة على متن 3 سياسرات رباعية الدفع والحافلة نحو القاعدة، وتم دخول المنشأة بعد ثتل حارسي أمن، بحيث اضحت المنشأة وقاعدة الحياة رهينة في ايدي المجموعة.

[1] المرجع نفسه، ص 82

منذ اندلاع الازمة في مالي في جانفي 2012، قامت الجزائر التي كانت دائما ترعى جميع اتفاقيات السلام السابقة، بدعوة طرفي النزاع لوقف اطلاق النار و الجلوس الى طاولة المفاوضات لايجاد تسوية سلمية للازمة، وسعت للنأي بنفسها عن النزاع الدائر عبر وقف تزويد الجيش المالي بالسلاح والذي كانت تبرره سابقا بمحاربة تنظيم القاعدة.[1]

وكانت المقاربة الجزائرية لتسوية الازمة المالية تقوم على استراتيجية تهدف لايجاد حل الازمة شمال مالي بعيدا عن الحل العسكري الذي تقترحه مجموعة **الايكواس** ECOWAS بإيعاز من اطراف دولية على رأسها فرنسا، وكانت الدبلوماسية الجزائرية تسعى الى ايجاد حل للازمة وفق خطة عمل تقوم على الحل السياسي السلمي الداخلي دون اي تدخل اجنبي، لان اي تدخل اجنبي يعد تهديدا للامن والاستقرار الجزائري.

وقد عبر الوزير الجزائري المكلف بالشؤون المغاربية والافريقية **عبد القادر مساهل**، في اجتماع وزراء خارجية دول الساحل(الجزائر، مالي، النيجر، موريتانيا) عن موقف الجزائر الداعم للحوار بين الاطراف المتصارعة في مالي، حين دعا الى مرافقة الشعب المالي في اختياراتهم باحترام سيادتهم، وتوفير شروط التمثيل والاجماع التي تمنح للحكومة اساسا الشرعية التي يتطلبها الوضع المتأزم الذي تعيشه مالي، اي انضمام الماليين والطبقة السياسية والقوى المختلفة في الدولة الى مشروع وطني جامع حول المستقبل المؤسساتي للبلد وتسوية مسألة الشمال.

كما حذر **مساهل** من اكتفاء بلدان الساحل الافريقي بالنظر الى المشكلة السياسية المالية بعيدا عن التهديد الاول المتمثل في الجماعات الارهابية مصرحا: " مهما كانت درجة خطورة الاحداث الجارية في مالي، فإنها لا يمكن ان تحول اهتمامنا عن التهديد الحقيقي المتمثل في الإ هاب والجريمة المنظمة العابرة للاوطان التي تظل اولوية عمل بلداننا من اجل القضاء عليها بشكل نهائي."[2]

قامت الجزائر بوساطة بين جماعات التوارق في شمال مالي (جماعة انصار الدين وحركة تحرير أزواد)، والحكومة المركزية، نتج عنها اتفاق الجزائر في 2012/12/22، والذي يقضي بالتعاون مع السلطات المركزية المالية لايجاد حل سياسي في اطار وحدة مالي ومحاربة الارهاب وتجنب اي مواجهات عسكرية بينهما وتوفير الأمن وعدم اثارة اي مواجهة بينهما في المناطق التي تسيطران عليها في شمال

---

[1] " الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي "، في:
http://elraaed.com/ara/sujets_opinions/31020-%

[2] عاطف قدادرة، " اتفاق بلدان الساحل على عدم اهمال مكافحة الارهاب بسبب الملف المالي "، **يومية الخبر الجزائرية**، 2012/08/08، ص 3

مالي. كما تضمنت خطة الجزائر للتسوية انسحاب الميليشيات المسلحة بمدن الشمال، وانشاء صندوق تنموي لمنطقة الازواد ووضع مخطط لاعادة الاعمار. إلا ان الهجوم المشترك من قبل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وانصار الدين وجماعة التوحيد على بلدة **كونا** KONNA في 2013/01/10،[1] والذي مهد للتدخل الفرنسي في المنطقة وضع حدا لان يكون تنظيم انصار الدين طرفا في الحوار، حيث اعتبرته الجزائر بعد هذا الهجوم الذي شارك فيه، تنظيما ارهابيا لابد من التعامل معه كما يتم التعامل مع الارهابيين على المستوى الدولي.[2]

وقد راهنت الجزائر طويلا على الحل السياسي بالدفع بالمفاوضات مع انصار الدين، كما يعتبر بعض الخبراء والمختصين ان الوساطة الجزائرية بالغت في تقدير مدى قدرتها على التأثير في جماعات التوارق، وفي هذا السياق اشار تقرير برلماني فر نسي ان الجزائر اخطأت التقدير في توقع مدى تاثيرها على التوارق خاصة فيما يتعلق بحركة انصار الدين مما افشل مقترحها بالحوار السياسي[3]

لكن وبالرغم من هذا، ويقينا منها بضرورة التدخل الدبلوماسي العاجل لوضع حد للاقتتال، قادت الجزائر دبلوماسية نشطة كللت في 2013/07/22 بوضع خارطة طريق للحل السلمي لا يستثني طرف من اطراف الصراع الدائر في مالي، سواء الحكومة او الحركات الأزوادية المختلفة وتم الاتفاق على وضع اجندة للحوار المالي الشامل بوساطة جزائرية من خلال تعيين فريق للوساطة ترأسه الجزائر ويتكون من الامم المتحدة والاتحاد الافريقي والمجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا والاتحاد الاوروبي ومنظمة التعاون الاسلامي وبوركينافاسو وموريتانيا والنيجر وتشاد. وفق جولات للنقاش والحوار تشارك فيها الحكومة المالية والحركات الازوادية برعاية فريق الوساطة بالجزائر على ان يتم التوقيع النهائي للاتفاق ببماكو المالية.[4]

وقد مر الحوار المالي الشامل بخمس جولات رئيسية كللت في الاخير بتوقيع اتفاق السلام في 01 مارس 2015.

الجولة الاولى: انطلقت هذه الجولة بعد سنة كاملة من طرح الجزائر لارضية الحوار، حيث احتظنت العاصمة الجزائرية بين 16 و24 جويلية 2014 اولى جولات هذا الحوار، والتي انتهت بتوقيع الحكومة

[1] محمد بوبوش، مرجع سبق ذكره، ص 143
[2] Jean pierre chevenment, Gerard larcher, "Sahel: pour une approche global", rapport d'information, No. 720, sénat, France: Sénat, juillet 2013, p 160
[3] Ibid
[4] الياس قسايسية، " الازمة المالية بين التدخل الاجنبي ومسار الجزائر التفاوضي"، **مجلة الجيوبوليتيكا**، الاردن: دار امواج للنشر والتوزيع، العدد3، سبتمبر2015، ص 11

المالية والحركات السياسية والعسكرية الازوادية على وثيقتين تتضمنان " خارطة الطريق للمفاوضات في اطار مسار الجزائر" و" اعلان وقف الاقتتال" يوم 2014/07/24[1]

ومن اجل التوصل الى هذا الاتفاق باشرت الجزائر جولة من المفاوضات التمهيدية لتقريب وجهات النظر للحركات المختلفة في شمال مالي، حيث استقبلت الجزائر يوم 2014/06/05 حركات شمال مالي من اجل مشاورات تمهيدية موسعة في اطار جهود المجتمع والبلدان المجاورة لمالي. ويوم 2014/06/09 وقعت كل من الحركة الوطنية لتحرير الأزواد والمجلس الاعلى لتوحيد الأزواد والحركة العربية للأزواد على " اعلان الجزائر"، جددت من خلاله الارادة في العمل على " توطيد ديناميكية التهدئة الجارية" ، ومباشرة الحوار المالي الشامل.

وفي 2014/07/14، وقعت كل من الحركة العربية للازواد والتنسيقية من اجل شعب الازواد وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة على ارضية جددت فيها " احترام السلامة الترابية والوحدة الترابية لمالي"، وكان ذلك في الجزائر العاصمة.

ثم عقد في 2014/07/16 الاجتماع الرفيع المستوى لدعم الحوار المالي من اجل تسوية الأمن في شمال مالي، وقد عقد في الجزائر العاصمة جامعا الاطراف الدولية التي ذكرناها في البداية والتي توصلت الى توقيع اتفاق خارطة الطريق يوم 2014/07/24

الجولة الثانية: بدأت هذه الجولة يوم 2014/09/10 بالجزائر، حيث تجرى مفاوضات برعاية جزائرية وبحضور ملاحظين يمثلون هيئة الامم المتحدة والاتحاد الافريقي والايكواس، ويقود الوفد الحكومي لمالي في المفاوضات، وزير الشؤون الخارجية والاندماج والتعاون الدولي المالي **عبدلاوي ايوب** اضافة الى قادة ستة حركات ازوادية هي حركات الائتلاف الشعبي من اجل ازواد وتنسيقية الحركات والجهات القومية والحركات الوطنية لتحرير ازواد والمجلس الاعلى لتوعية ازواد والحركة العربية لازواد. خلال هذه الجولة تمت مناقشة مجموعة من النقاط اهمها: الاعتراف المتبادل بين الحركات الازوادية والحكومة المالية بشان الوحدة الترابية لمالي ومشاركة التوارق في الحكومة والمؤسسات الرسمية المالية، ومكافحة الارهاب والتنمية في مناطق شمال مالي.[2]

[1] " الحوار المالي الشامل: تسلسل الأحداث"، في: https://www.djazairess.com/aps/415989

[2] سيدي اعمر بن شيخنا، " المفاوضات المالية- الازوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات، في: https://goo.gl/wLBTQj

ويوم 2014/09/27 استدعت منظمة الامم المتحدة بنيويورك على هامش نقاش عام للجمعية العامة اجتماعا رفيع المستوى حول المسار السياسي في مالي حضره الرئيس المالي **إبراهيم بوبكر كايتا** والوزراء والمسؤولين السامون الاعضاء في فريق الوساطة التي تقودها الجزائر ومجلس الأمن.

الجولة الثالثة: احتضنت الجزائر في 2014/11/20 فعاليات الجولة الثالثة من الحوار المالي الشامل، بحضور الحركات المالية الستة ووزير الشؤون الخارجية والاندماج الافريقي والتعاون الدولي المالي **عبدو اللاي ديوب** وفريق الوساطة الدولية. وتعد الجولة حاسمة بالنظر لطرح فريق الوساطة لوثيقة تفاوض تضم عناصر اتفاق سلام كحل وسط مبتكر مقارنة بكل ما تم التفاوض بشأنه سابقا، وتم اعداد الوثيقة استنادا الى المقترحات التي قدمتها الاطراف خلال الجولة الثانية، في اطار مجموعات التفاوض الموضوعاتية الاربعة المتعلقة بالمسائل السياسية والمؤسساتية والدفاع والامن والتنمية الاقتصادية والاجتماعيةو الثقافية والمصالحة والعدالة والشؤون الانسانية.[1]

الجولة الرابعة: احتضنت الجزائر بين 23 و28 نوفمبر فعاليات الجولة الرابعة والتي خصصت لابداء رأي الاطراف المتنازعة في مالي حول وثيقة السلام وخلال اسبوع من الاخذ والرد والنقاش المحتدم تم تأجيل التوقيع الى آجال اخرى، حتى يتسنى لكل الاطراف دراسة الوثيقة بدقة وتقديم التحفظات.[2]

الجولة الخامسة: بعد جملة من الاجتماعات التحضيرية بدأت الجولة الخامسة من الحوار المالي الشامل يوم 2015/02/16، فيوم 2015/01/22 كان هناك اجتماع تشاوري عقد بالجزائر يضم ممثلي فريق الوساطة وحركات شمال مالي والحكومة المالية وبعثة الامم المتحدة المتكاملة متعددة الابعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ويوم 2015/02/07 ترأس وزير الخارجية الجزائري **رمضان لعمامرة** اجتماعا تقييميا لفريق وساطة الحوار المالي، ويوم 2015/02/11 عقد بالجزائر اجتماع بين الحكومة المالية وفريق الوساطة الدولية للحوار المالي تحت رئاسة رمضان لعمامرة والوزير الاول المالي **موديبو كايتا**.[3]

لتنطلق الجولة الخامسة، التي اصطلح عليها تسمية جولة " جنان الميثاق "، يوم 2015/02/16 بمشاركة كل الفرقاء الماليين، ووفود الدول المعنية بالازمة، وممثل بعثة الامم المتحدة المتعددة بمالي " مينوسا"، وفريق الوساطة الدولية للحوار المالي الشامل، وقد عرفت الجولة شدا ومدا كبيرين بسبب الضغوط الدولية لتوقيع اتفاق نهائي، وقد توجت هذه الجولة الحاسمة بتوقيع اتفاق وقف اطلاق النار الموقع بالاحرف الاولى يوم 2015/02/19.

[1] الياس قسايسية، مرجع سبق ذكره، ص 11
[2] المرجع نفسه
[3] " الحوار المالي الشامل: تسلسل الأحداث"، مرجع سبق ذكره

وفي 01 مارس 2015 تم التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة تحت قيادة الوساطة الدولية برئاسة الجزائر من قبل ممثل الحكومة المالية والحركات السياسية العسكرية لشمال مالي ، وفي 2015/03/03 جدد مجلس السلم والامن للاتحاد الافريقي دعمه الكامل لاتفاق السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر مجددا تاكيده على تمسكه بالوحدة والسلامة الترابية وسيادة مالي.

يوم 2015/05/14 وقعت تنسيقية حركات الازواد بالاحرف الاولى على اتفاق السلم والمصالحة بالجزائر العاصمة، وفي 2015/05/15 تم التوقيع الرسمي على اتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر من قبل الحكومة المالية والحركات السياسية العسكرية لشمال مالي.

كما لاحظنا فإن جهود الدبلوماسية الجزائرية لم تهدأ منذ سنة 2012 مع تفجر الاحداث في شمال مالي، حيث فضلت الجزائر اعتماد الحل السياسي السلمي في نزاع شمال مالي على التدخل العسكري، وفي الواقع فان المقاربة الجزائرية في هذا الاطار تعتمد على مبادئ سياسية من ناحية احترام الوحدة الترابية لدولة مالي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. غير ان الدبلوماسية الجزائرية في مالي تستند مقاربتها على رهانات امنية كبيرة في منطقة الساحل الافريقي ككل، كنا قد تطرقنا اليها سابقا، حيث يشكل الشريط الحدودي الممتد عبر الحدود مع الدول الساحلية مصدر قلق محتمل للسلطات الجزائرية فيما لو تفجر الوضع في المنطقة بفعل التدخل العسكري الاجنبي في شمال مالي واستفحال تواجد الجماعات الارهابية بها. وهو قلق يجد اسبابه لدى الجزائر في كون هذه الجماعات ستلجأ أكثر الى تجارة الاسلحة ومهربي المخدرات لتمويل وتامين عملياتها ضمن مناطق صحراوية واسعة من الصعب مراقبتها ولاسيما بعد انهيار نظام معمر القذافي وشيوع الاسلحة الخفيفة والمتوسطة في المنطقة أكثر من اي وقت مضى[1]، وهو ما حدث بالفعل مع حادث تيقنتورين.

ان هذه الاعتبارات، كانت وراء تحرك الدبلوماسية الجزائرية وفق مقاربة ثابتة منذ بداية الازمة في شمال مالي، وهي مقاربة تعتمد من حيث الوسائل على ضمان حل سياسي سلمي يكون بين الماليين انفسهم، وقد حرصت الجزائر على ابعاد الحل العسكري في التعاطي مع الازمة المالية، في الوقت الذي اجمعت عليه بعض الدول الافريقية والقوى الكبرى، إلا ان ذلك لم يفقد الدبلوماسية الجزائرية الامل في التوصل الى ايجاد تسوية سلمية، حتى بالرغم من مصادقة مجلس الأمن على لائحة تجيز التدخل العسكري والذي انتهى بالتدخل العسكري الفرنسي في مالي.

[1] Susi Dennison " The EU, Algeria and the Northan Mali question ", European council on foreign relations, December 2012, at: http://www.ecfr.eu/page/-/ECFR69_ALGERIA_MEMO_AW.pdf

وبالرغم من هذه التطورات إلا ان الدبلوماسية الجزائرية لم تتوانى في دعوة مختلف الاطراف الى طاولة المفاوضات، وظلت الجزائر تدعم خيار الحوار السياسي لحل الازمة في شمال مالي.

هذا النشاط الدبلوماسي الجزائري الهادف الى تفادي التدخل الاجنبي في مالي، كان كذلك بنفس الوتيرة فيما يخص الشأن الليبي، حيث استضافت الجزائر الرئيس السنغالي **ماكي سالي** في 10 جانفي 2015 لاقناعه بالعدول عن دعوته المجتمع الدولي لقيادة تدخل عسكري جديد في ليبيا، واستضافت بدبلوماسية نشطة من خلال رئيس الوزراء الجزائري **عبد المالك سلال** ووزير الخارجيةر مضان لعمامرة والوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والافريقية عبد القادر مساهل كلا من الرئيس التشادي **ادريس ديبي** في 2014/12/28 والرئيس النيجيري **محامادو اسيوفو** في 2015/01/25، والرئيس البينيني **توماس بوني يايي** في 2015/02/01، والرئيس الكيني **اوهورو كيتياتا** في 2015/02/25، ورئيس الوزراء المالي **موديبو كايتا** في 2015/02/10، وقائمة طويلة من الساسة الافارقة لاقناعهم بحتمية الحل السياسي السلمي في ليبيا، بعيدا عن الحل العسكري الذي تدعمه عدة دول افريقية كمصر والسنغال، وذلك خشية من انشاء المزيد من القواعد العسكرية على الاراضي الليبية، وما يمكن أن ينجر عنه من عمليات ارهابية في منطقة الساحل الافريقي في ظل تفاقم الاوضاع في مالي التي وقع فرقاؤها في 2015/02/20 اتفاقا تاريخيا في الجزائر لوقف الاقتتال في شمال مالي.[1]

المطلب الثالث: المقاربة التنموية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي

ان علاقة الأمن بالتنمية علاقة عكسية، اذ لا تنمية بدون أمن، ولا امن بدون تنمية ، فلا يمكن ان تنجح مشاريع تنموية في ظل الصراعات والنزاعات والحروب، كما لا يعقل ان يعم الأمن في ظل غياب تنمية تلبي حاجات وطموحات المجتمع الذي يريد ان ينهض بالمستوى المعيشي حتى يصل الى الاستقرار، واذا كان علم الاقتصاد الحديث يهتم بترشيد استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في مجتمع ما من اجل الاشباع الامثل لحاجيات افرادها فان عملية وضع هذا التعريف العلمي البحث موضع التنفيذ في مواجهة تحديات الواقع وتناقضاته تتطلب توفر مناخ امني متكامل في داخل المجتمع يضمن سير التفاعلات المختلفة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا في المسار الطبيعي الذي يؤدي الى تحقيق اهدافه الكبرى.[2]

[1] عصام بن الشيخ، " محددات ومعوقات الدور الجزائري تجاه التحولات السياسية والامنية في ليبيا "، في: https://goo.gl/XfVRV2
[2] طه بامكار، " الابعاد الامنية للتنمية "، صحيفة الراكوبة، في: https://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-151.htm

من الواضح أن هذه المعادلة ما بين الأمن والتنمية تعد صعبة جدا في القارة الافريقية بصفة عامة وفي الساحل الافريقي بصفة خاصة، وقد حاولت الجزائر جاهدة تبني مقاربة تنموية في منطقة الساحل بهدف ايجاد حلول للمشكلات الامنية التي تعرفها هذه الأخيرة خاصة وان الجزائر ترى في تعاطيها مع الفضاء الافريقي كلفة اقتصادية وسياسية يجب دفع فاتورتها ضمانا لاستقرارها، ولان الجزائر ترى في جميع المشاكل المطروحة في افريقيا ان التحرك الجماعي ضمن المجموعة الافريقية هو الحل الاكثر كفاءة والاقوى فاعلية،[1]فان المبادرات والمشاريع التنموية الجزائرية في افريقيا وفي الساحل الافريقي لم تخرج عن هذا الاطار، ومبادرة النيباد خير مثال على ذلك.

وتتبنى الجزائر خيار الأمن الاقليمي كنتيجة للحل في ظاهرة التهديد التي اصبحت عابرة للاوطان، مما يستلزم عملا مشتركا، وقد سعت الجزائر الى بناء أمنها القومي من خلال مرافقة دول الجوار الاقليمي من خلال تزويدها بأدوات الدعم والمساندة على صعيد التنمية المستدامة، فالى جانب النشاط الدبلوماسي المكثف تجاه مختلف الازمات الامنية التي تعاني منها دول منطقة الساحل الافريقي، عملت الجزائر على اقامة مشاريع تنموية تهدف من خلالها الى تطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، ادراكا منها للانعكاسات التي تحدثها هشاشة البنية الاقتصادية على الجانب الاجتماعي ومن ثم الامني.

وقبل التطرق الى أهم المشاريع التنموية التي تجسد علاقات التبادل والتعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول الساحل الافريقي، وجب علينا التطرق الى **مبادرة النيباد " الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا**"، باعتبارها من اهم آليات التنمية الشاملة التي اعتمدتها السياسة الجزائرية في افريقيا وفي منطقة الساحل الافريقي.

الفرع الأول: النيباد كآلية للتنمية الشاملة في إفريقيا

شكلت مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا " النيباد" التي قادتها الجزائر منذ انطلاقها عام 2001 أحد أهم الرهانات في سياستها الخارجيةو التي سمحت لها بإثراء سجلها على مستوى القارة السمراء ، جاءت مبادة " النيباد"* كثمرة لمشاورات وتعديلات متعددة لمقاربات تنموية قدمها جيل جديد من

[1] قوي بوحنية، " الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي "، مرجع سبق ذكره

القادة الأفارقة رأى أن الصبغة السياسية التحررية لمنظمة الوحدة الإفريقية لم تعد كافية في ظل إلحاح سؤال التنمية وتأخر القارة الكبير وهامشية دورها على المستوى الدولي.[1]

و**النيباد** NEPAD هي مختصر ترجمة تعني " **الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا** " "Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique" تتضمن رؤية الإتحاد الإفريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة الإفريقية، صاغها وتبناها رؤساء خمس دول افريقية هي مصر، الجزائر ونيجيريا، جنوب إفريقيا والسنغال، وأقرتها قمة منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي فيما بعد) التي عقدت في لوساكا عاصمة زامبيا في جويلية 2001.

تهدف مبادرة **النيباد** إلى التعامل مع مشكلات القارة المختلفة وإيجاد الحلول الملائمة لها للقضاء على الفقر وتحقيق حياة أفضل للمواطن الإفريقي، والتأكيد على مسؤولية الحكومات والشعوب الإفريقية في المقام الأول عن تحقيق أهدافها من خلال مشاركة جادة وفاعلة بين الدول الإفريقي بعضها وبعض، والسعي لإقامة مشاركة بناءة مع الدول المتقدمة والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية.

وتتعدد مجالات عمل النيباد لتحقيق الأهداف المرجوة منها: حيث تشمل : دعم الأمن والسلام في القارة، تحقيق الحكم السياسيو الاقتصادي الرشيد، تعميق مفاهيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، زيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي، تعظيم حجم التجارة الإفريقية البيئية، نفاد الصادرات الإفريقية للأسواق العالمية، تحسين البيئة، تطوير التعليم والبحث العلمي، تعظيم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والصحة ومكافحة الأمراض المستوطنة، التنمية البشرية وبناء القدرات الإفريقية مع العمل في هذا السياق على توفير الموارد اللازمة لتطوير المشروعات والبرامج التنفيذية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.[2]

---

[1] " النيباد الشركة الجديدة لتنمية القارة السمراء" في:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures1

* تبلورت مبادرة النيباد بتوحيد ثلاث مبادرات هي:
المبادرة الأول: عرفت باسم برنامج الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا "**MAP**" وقد تبنى هذه المبادرة كل من : رئيس جنوب إفريقيا " تامو مبيكي" مع الرئيس النيجيري " أوليسيجون أوباسانجو" و الرئيس الجزائري " عبد العزيز بوتفليقة" وتم كشف النقاب عنها في مؤتمر دافوس بسويسرا في جانفي 2001
المبادرة الثانية : أعدت بواسطة الرئيس السنغالي " عبد الله واد" وأطلق عليها مخطط أوميغا " **OMEGA PLAN** " التي أعلنت خلال المؤتمر القمة الإفريقية المتعددة في ياوندي في جانفي 2001 ، حيث تركز هذه المبادرة على تطوير البنية التحتية وتطوير وتحديث القطاعات الاقتصادية المختلفة التي من شأنها أحداث تنمية شاملة مستدامة ورحب القادة الأفارقة في قمة " سرت" الاستثنائية المنعقدة في مارس 2001 بالوثيقتين "MAP " و"OMEGA " وتقرر دمجهما في مبادرة واحدة تتقدم بها إفريقيا إلى شركائها الدوليين وتعبر عن موقف إفريقي موحد تجاه القضايا الملحة وتم ضم مصر والسنغال إلى لجنة التسيير التي تضم دول المبادرة الثلاث (جنوب إفريقيا ، الجزائر ونيجيريا)
المبادرة الثالثة: عرفت بالتعاهد لإنعاش إفريقيا **Compact for Recovery** التي صاغتها سكرتارية اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة في أكتوبر 2001 وطرحتها الجزائر في ماي 2001 وتم دمج المبادرات الثلاثة في صفة نهائية لمبادرة افريقية موحدة هي " مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا " المعروفة " بالنيباد NEPAD "

[2] النيباد: الشراكة الجديدة لتنمية القارة السمراء ، مرجع سبق ذكره

عملت مبادرة النيباد على معالجة مشاكل القارة الإفريقية من خلال الربط بين التنمية المستدامة من زاوية اقتصادية واجتماعية وبين التنمية السياسية المرتبطة بنيويا بالتنمية الديمقراطية عبر بناء دولة القانون والمؤسسات و الحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار و الأمن ثم الوصول إلى تأسيس بيئة آمنة للإنسان في إفريقيا.

وبالنسبة للجزائر فإنها تهدف من خلال تمسكها بهذه المبادرة إلى بعث المشاريع التنموية في إفريقيا من جهة، ومن جهة أخرى بناء مقاربة تنموية لأجل القضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة خاصة في منطقة الساحل الإفريقي، باعتبار أن هذه المبادرة الجديدة ركزت على وضع الآليات اللازمة والضرورية للوقاية من مخاطر النزاعات و الإرهاب في طليعة الأهداف المرجو تحقيقها من خلال تقوية دور المؤسسات الإقليمية وضمان إجراءات بناء السلم في مرحلة ما بعد الحرب وتدعيم الحكم الراشد كمطلب مركزي للأمن والسلم والاستقرار السياسي و الاقتصادي والاجتماعي.[1]

وقد حوصت الدبلوماسية الجزائرية من خلال **النيباد** على تبني طرح إفريقي يعتمد على إستراتيجية جديدة تقوم على شراكة حقيقية، تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة والفرص المتكافئة لدول إفريقيا بما فيها دول الساحل الإفريقي، وذلك من خلال إدراك أهمية مساعدة القارة الإفريقية من أجل ترقية منشآتها القاعدية ومشاريعها المهمة القادرة على توفير فرص جديدة للتبادل مابين المناطق وداخل المناطق نفسها. [2]وفي هذا الصدد قطعت الجزائر شوطا معتبرا في مسار المشاريع الكبرى المراهن عليها في احداث التكامل الإقليمي والاتصال لاسيما المنشآت القاعدية كمشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر – لاغوس – النيجر) مرفوقا بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر و النيجر.

الفرع الثاني: مظاهر التعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي

عملت الجزائر على تأسيس علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الإفريقي، وذلك في إطار دعم التعاون جنوب جنوب بدءا بوضع إطار التعاون الجهوي سمي بـ: " ندوة التعاون الصحراوي" وذلك بهدف ترقية التعاون متعدد الأطراف مع دول الساحل وكذلك وضع إستراتيجية للبحث عن حلول للمشاكل

---

[1] نور الدين فلاك، " مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا وإستراتيجية الجزائر التنموية في الساحل الإفريقي" ، **دراسات حول الجزائر والعالم** ، الجزائر : مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، العدد6، جوان 2017، ص456

[2]: وهيبة دالع، " المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي: النيباد كآلية للتنمية الشاملة" ، **دراسات استراتيجية** ، الجزائر: مركز البصيرة للدراسات و البحوث والخدمات التعليمية، العدد 18، 2013، ص51-52

السياسيةو الإقليمية[1]. وسنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى أهم المشاريع الاقتصادية المشتركة بين الجزائر ودول الساحل، والتي يعد الطريق العابر للصحراء أهمها.

1/ مشروع الطريق العابر للصحراء(الجزائر - لاغوس)

قامت الجزائر بتطوير شبكة الاتصال عبر بناء المنشآت القاعدية كمشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر - لاغوس)، مرفوقا بمشروع انبوب الغاز من نيجيريا الى اوروبا مرورا بالجزائر والعديد من دول غرب افريقيا.

لقد اطلق مشروع الطريق السيار العابر للصحراء منذ حوالي اربعين عاما، سنة 1971، وكان يطلق عليه طريق الوحدة الإفريقية، ويعتبر أهم رابط قاري يمتد على نحو 9400 كلم، يهدف إلى تسريع وتيرة التكامل الاقتصادي في المغرب العربيو الساحل وتسهيل المبادلات التجارية بين جزء كبير من إفريقيا وأوروبا، وسعيا إلى تسهيل المبادلات في المغرب العربي والصحراء الكبرىو الساحل(الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد، ونيجيريا) وتوفير مناخ مناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية.

قام قادة البلدان الستة المعنية ببعث فكرة هذا المشروع الإفريقي في بداية الستينيات وكانت رهانات هذه المبادرة كبيرة منها: الإسهام في فك العزلة عن مساحات صحراوية شاسعة وتسهيل المبادلات الاقتصادية والتجارية لاسيما من خلال فتح الموانئ المتوسطية للبلدان الواقعة جنوب الصحراء بهدف تسهيل ولوج الأسواق الأوروبية[2]، وقد اتخذت حكومات الدول الستة المعنية في برامجها العملية إجراءات دعم لهذا العرض، وقد ركزت اهتمامها على الطريق العابر للصحراء، نظرا لطبيعته الإستراتيجية في مكافحة الفقر وفك العزلة عن سكان مناطق واسعةو الحاجة إلى ترقية التعاون الإقليمي المطروح من جميع الجهات للاستفادة من نقل تدفقات التجارة الخارجية الجارية في أعقاب عولمة العلاقات الدولية. [3]

وتوضح الخريطة (10) المناطق التي يمر عبرها الطريق أو المجاورة له ضمن البلدان الستة

---

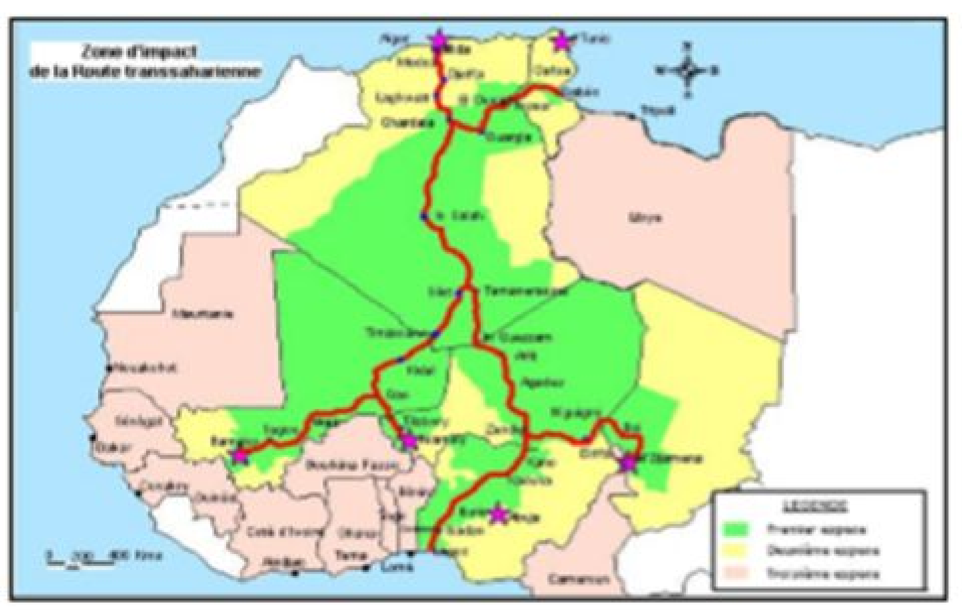
[1] المرجع نفسه، ص56

[2] "الطريق العابر للصحراء عامل تكامل اقتصادي بالنسبة لافريقيا" ، في:

http://www.algeriapressonline.com/ar/index.php/component

[3] لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، **دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء**، الأمانة العامة للمصرف العربي للتنمية في افريقيا، ديسمبر 2009، ص 6

الخريطة (10): منطقة التأثير الاقتصادي للطريق العابر للصحراء



المصدر: http://www.badea.org/Portal/Document_Repository/96/3_arabe_rap.pdf

بالنسبة للجزائر فإن الطريق العابر للصحراء يعتبر رمزا لالتزامها في كفاح بلدان إفريقيا والعالم الثالث من اجل استقلالهم السياسي وبالخصوص الاقتصادي، وكما أشارت لجنة الربط المكلفة بالطريق العابر للصحراء في حصيلة لها، انه في إطار عدة برامج استثمار وتنمية اقتصادية، استكملت الجزائر كامل شطرها من الطريق العابر للصحراء الممتد من الجزائر العاصمة إلى الحدود مع النيجر على طول 2300 كلم بالموازاة مع تمويلو انجاز الدراسات الخاصة بالشطر النيجيري 230 كلم، وهو آخر شطر لم ينجز بعد.

وحسب وزارة الأشغال العمومية فإن الجزائر خصصت أكثر من 200 مليار دينار جزائري (حوالي 3 مليار دولار) لاستكمال وتطوير شطر الطريق العابر للصحراء الواقع على ترابها في إطار برنامجي 2005-2009 و2010-2014. واستكملت نيجيريا شطرها 1131 كلم وكذا الأمر بالنسبة لتونس التي استكملت أشغال تعبيد الشطر المتبقي 569 كلم، في حين قامت مالي بتعبيد 1236 كلم من أصل برنامج خاص بتعبيد 740 كلم بين الحدود الجزائرية ومدينة ارليت (الشمال) في حين لم يعبد التشاد سوى شطرا صغيرا على طول 600 كلم من شطر الطريق العابر للصحراء الذي يقطع هذا البلد.[1]

وقد أكد وزير الخارجية عبد القادر مساهل من واشنطن في إطار مشاركته في الاجتماع الوزاري إفريقيا- الولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر 2017 على أهمية انجاز الطريق العابر للصحراء الذي

---

[1] "الطريق العابر للصحراء عامل تكامل اقتصادي بالنسبة لإفريقيا "، مرجع سبق ذكره

يربط ابتداء من سنة 2018 الجزائرو لاغوس بنيجيريا، والذي سيفتح آفاقا جديدة لتطوير المبادلات التجارية بين بلدان المنطقة وتطوير الاقتصاد في كافة إفريقيا الغربيةو إفريقيا الوسطى وإفريقيا الشرقية، ودعا الولايات المتحدة التي يعتمد تطور اقتصادها على المنشآت سيما المتعلقة بالطرقات والسكك الحديدية إلى مسايرة الجزائر في هذا الطريق الأمر الذي سينعكس بطريقة ايجابية على التجارة بين الدول الإفريقية وكذا التجارة الخارجية لإفريقيا وتطور القارة عامة. [1]

2/ مشروع شبكة الألياف البصرية :

وقعت الجزائر مع نيجيرياو النيجر " **إعلان الجزائر** " المتعلق بمشروع الربط بالألياف البصرية على محور الجزائر- أبوجا مرورا بمدينةز يندر بجمهورية النيجر، وقد جاء هذا المشروع الذي يندرج ضمن الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا **النيباد** ليلبي حاجة إفريقيا إلى تكثيف شبكاتها الاتصالية ذات النطاق الواسع خاصة تلك المتعلقة بالاتصال مابين القارات.

ويمتد خط الجزائر أبوجا على طول إجمالي يقدر بـ: 4500 كلم تستحوذ الجزائر على 2200 كلم منها، بينما سيكون نصيب النيجر 900 كلم، أما نيجيريا فسيمسها على طول 800 كلم. [2]

وتجدر الإشارة إلى أن قرار انجاز كابل الألياف البصرية الرابط بين الجزائر وأبوجا قد تم اتخاذه أثناء الدورة الأولى للجنة العليا الثنائية برئاسة نيجيرياو الجزائر التي انعقدت خلال جانفي 2002، بينما انضمت النيجر للمشروع في مارس 2003، وفي عام 2008 تبنت الدول المعنية بالمشروع دفتر الشروط الخاص بانجاز الكابل. [3]

وقد بدأ مشروع تمديد الألياف البصرية نحو مدينة أبوجا النيجيرية يشق طريقه، حيث أعطت وزيرة البريدو المواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة الجزائرية **هدى فرعون** شارة انطلاق مشروع وصل الألياف البصرية في شهر ديسمبر 2017، وسيمر المشروع بمرحلتين، حيث تم تقسيم العملية إلى مشروعين، المشروع الأول من **بوغزول** إلى ولاية **الأغواط** بطول 136 كلم ضمن برنامج كابل الألياف البصرية الممتد من الجزائر العاصمة إلى عين قزام ووصولا إلى العاصمة النيجيرية أبوجا، أما المشروع

---

[1] " تجارة واستثمار في افريقيا: السيد مساهل يؤكد من واشنطن ضرورة بالمنشات القاعدية"، في:
http://ar.aps.dz/economie/49966-2017-11-18-08-17-30

[2] " خط الجزائر – زنيدر-أبوجا" ، في: https://goo.gl/p2Wwh5

[3] المرجع نفسه

الثاني فيدخل ضمن الشبكة القاعدية للاتصالات، ويتعلق بالوصلة التي تمر على **الجلفة** من بلدية **حاسي فدول** الى غاية **البيرين**، لزيادة القدرة في الشبكة الوطنية وحمايتها وتمكين البلديات المعزولة من الاستفادة من الانترنيت عالية التدفق.

3/ مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء :

وهو المشروع الاستراتيجي بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ويعرف هذا المشروع كذلك باسم خط أنابيب الغاز العابر لإفريقيا NIGAL يهدف إنشاء هذا الخط إلى تغذية أوروبا بالغاز من خلال مد خط أنابيب الغاز من نيجيريا إلى الجزائر مرورا بالنيجر ومنه إلى أوروبا، قاطعا مسافة 4128 كلم (نيجيريا 1037كلم ، النيجر 841كلم ، الجزائر 2130كلم) ومن المتوقع ان ينقل من 20 إلى 30 مليار متر مكعب في السنة، تكلفة هذا المشروع تفوق حاليا 10 مليار دولار، إضافة إلى 3 مليارات إضافية من اجل بناء البنية التحتية الخاصة بتجميع الغاز في نيجيريا. في جوان 2009 تم التوقيع من قبل حكومات كل من الجزائر، النيجر ونيجيريا على اتفاق خاص بإنشاء القاعدة الغازية كأقصى حد إلى غاية 2015.[1] وتوضح الخريطة (11) خط انابيب الغاز العابر للصحراء.

الخريطة (11): خط أنابيب الغاز العابر للصحراء



المصدر: http://www.assemblee-nationale.fr/13/pdf/rap-info/i4431.pdf

ويعود إطلاق مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء لعام 2002 خلال اجتماع اللجنة العليا الجزائرية النيجيرية أين تم الإعلان عن اتفاق بشأنه بين سونطراك وشركة النفط النيجيرية أن أن بي سي NNBC، وبقى المشروع مجمدا إلى غاية العام 2009، لكن ورغم توقيع الاتفاق رسميا بين الدول الثلاث للمشروع سنة 2009، إلا أن المشروع بقي يراوح مكانه ليعيده رئيس نيجيريا السابق **جوناثان جون لاك**

[1] Henri plagnol, François Loncle, " La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne ", Rapport d'information No.4431,_ La commission des affaires etrangeres- Assemble Nationae, 06 Mars 2012

إلى الواجهة عام 2013 في قمة للاتحاد الإفريقي، وتم تناقل تصريحات طيلة السنوات الماضية عن وجود عراقيل مالية وحتى أمنية أدت إلى تأخر انطلاقه، خاصة في دلتا النيجر، ففي 29 جوان 2009 حذرت حركة تحرير دلتا النيجر التي أوقفت أكثر من خمس انتاج النفط النيجيري منذ بدء هجماتها على الصناعة قبل ثلاث سنوات، من أن المشروع المزمع سيكون هدفا، وقالت الحركة في بيان أرسل بالبريد الالكتروني : **" ان هؤلاء الذين يتحدثون الى الاشخاص الخطأ في ابوجا بشأن الاستثمار في مشروع انابيب الغاز عبر الصحراء يستثمرون اموالهم دون حكمة لأننا مصممون على تخريب المشروع من البداية "**[1]

إضافة إلى التهديدات الأمنية للمشروع، نجد تهديدا من نوع آخر، حيث أصبح مشروع الأنبوب الغازي العابر للصحراء مهددا بعد الإتفاق المغربي النيجيري، حيث وقع المغرب ونيجيريا في الرباط في 15 ماي 2017 على بروتوكول اتفاق لدراسة جدوى مشروع عملاق لبناء أنبوب للغاز يربط بين البلدين عبر ساحل غرب افريقيا على المحيط الأطلسي، وهو ما يزيد الغموض حول مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء بين الجزائر ونيجيريا.

وحسب جريدة " **لوموند الفرنسية**" فإن الاتفاق الجديد الموقع بين "الشركة الوطنية النيجيرية للبترول " و" المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن" يهدف إلى إطلاق دراسة تتوخى البحث عن امكانية تنفيذ المشروع وإخراجه إلى أرض الواقع، مشيرة إلى أن الدراسة ستستمر نحو عامين في مرحلتها الأولى.[2] إلا أن الجريدة أوردت كذلك أن انجاز مشروع مد أنبوب الغاز من نيجيريا إلى المغرب، الذي أطلقته كل من الرباط وأبوجا، يبدوا معقدا للغاية وصعب التحقيق بسبب أن المشروع ينجز في " دلتا النيجر" بجنوب نيجيريا وهي منطقة غير آمنه، إضافة إلى أن المشروع سيخترق 12 بلدا، بعض منها يعيش وضعية صعبة، بالإضافة إلى اكتشاف الغاز في موريتانيا والسنغال في مناطق قريبة جدا من المغرب.[3]

هكذا، يبقى هذا الاتفاق المغربي النيجيري يزيد الغموض في منطقة الساحل الإفريقي حول مشروع أنبوب الغاز الطبيعي بين الجزائر ونيجيريا، الذي قبع في أدراج البلدين نحو 14 عاما، فهل ستبقي

[1] " خط انابيب الغاز العابر للصحراء" في:https://goo.gl/eEH7bx

2 Jean Tilaouine et Charlotte Bozonnet , " Gazoduc ;Maroc-Nigeria: l'avenire de l'Afrique de l'Ouest ou chimère ? " le Monde,17/05/2017

[3] Ibid

الحكومة النيجيرية عليه بعد أن تصبح قادرة على ايصال غازها لأوروبا عبر المغرب، في حال تم تنفيذ المشروع ؟.

وفي إطار مبادرات الجزائر التي تهدف إلى العمل على تحقيق التنمية في منطقة الساحل الإفريقي، عقدت الدورة 13 لمجلس إدارة " مرصد الصحراء والساحل"* في الجزائر يومي 30 و31 مارس 2010، بناءا على دعوة من الحكومة الجزائرية وقد أكد وزراء الدول الأعضاء في هذا المرصد وممثلو المنظمات الإقليميةو الدولية خلال هذا الاجتماع على ضرورة تعزيز دور المرصد في تعبئة الموارد المالية من أجل إنجاز برامجها ومناقشة الاستراتيجيات المقترحة في سنة 2020 التي تتعلق بتعزيز برامج متابعة وتعميم مشاريع التصحر وإدارة الموارد المائية وتعبئة الموارد المالية لاستكمال المشاريع المخطط لها في هذا المجال، كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة تضم ثمانية دول وهي: الجزائر، ليبيا، النيجر، بوركينافاسو، مالي، موريتانيا، السنغال ونيجيريا، لإنشاء استراتيجية مالية جديدة لمكافحة التصحر والتكيف مع التغيرات المناخية وتعزيز الإدارة المشتركة للمياه الجوفية العابرة للحدود في إفريقياو التي تعد بمثابة قاعدة شراكة تدعم التنمية المستدامة في القارة الافريقية وخاصة منطقة الساحل الإفريقي[1]

ومن أهم المبادرات التي قامت بها الجزائر أيضا، في إطار تحقيق التنمية في دول الساحل هو إلغاؤها لديون بعض دول المنطقة، ففي سنة 2013 قررت الحكومة الجزائرية إلغاء ديون بقيمة 902 مليون دولار لـ 14 دولة إفريقية من بينها بوركينافاسو، مالي، النيجر، السنيغال وموريتانيا، وتعتبر موريتانيا أكبر مستفيد من قرار الحكومة الجزائرية حيث استفادت من إسقاط ديون بقيمة 250 مليون دولار[2]

كما قامت الجزائر باستثمار 200 مليون دولار لتنمية النيجر ومالي، وقدمت هبة بقيمة 10 ملايين دولار إلى الحكومة المالية وذلك من أجل بعث النشاط التنموي في شمال ماليو المناطق المعنية (غاو، كيدال و تومبوكتو) سنة 2010.[3]

* مرصد الصحراء والساحل، هي منظمة حكومية دولية ذات بعد افريقي أسست سنة 1992 في تونس العاصمة، يتكون المرصد من 23 دولة افريقية عضو، و5 دول أعضاء غير افريقيين(ألمانيا، كندا، فرنسا، ايطاليا، سويسرا) و10منظمات دولية (4 منظمات إقليمية يمثلون غرب وشرق وشمال إفريقيا) ومنظمة واحدة غير حكومية ، يختص المرصد في المراقبة البيئية و التصرف في الموارد الطبيعية ، وكذلك الضغط على أعضائه لتفعيل المعاهدات و الإتفاقيات المتعددة الأطراف على الطبيعة، خاصة منها حول التصحر والتنوع الحيوي و التغيرات المناخية .

[1] وهيبة دالع، مرجع سبق ذكره ، ص ص 57-58

[2] نور الدين فلاك، مرجع سبق ذكره ، ص 454

[3] المرجع نفسه، ص 454

وتم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات بين الجزائر وموريتانيا، حيث تم منح عقود التنقيب والاستكشاف النفطي في موريتانيا لشركة سوناطراك الجزائرية، كما تم الإتفاق بين الجزائر وموريتانيا في سنة 2012 على إنجاز مشروع طريق يربط بين **تندوف** ومنطقة **شوم** الموريتانية، وكانت الجزائر قد أنهت بناء جزء من الطريق الجديد الموجود على ترابها، إلا أن موريتانيا لم تكن متحمسة لإنجاز الشطر الموجود داخل ترابها، وقد أعادت الجزائر طرح موضوع فتح المعبر الحدودي خلال انعقاد الدورة الثامنة عشرة للجنة العليا المشتركة الجزائرية- الموريتانية في ديسمبر 2016 بالجزائر العاصمة، وقد شكل موضوع فتح المعبر الحدودي إحدى أبرز توصيات هذه الدورة. غير أن إعلان موريتانيا حدودها مع الجزائر منطقة عسكرية مغلقة إلى أجل غير مسمى بعد حادث تبادل إطلاق النار بين الجيش الموريتاني ومهربين مسلحين في جويلية 2017 ومطاردة سيارتهم باستعمال الطيران العسكري عبر الصحراء، أدخل مشروع فتح المعبر في سبات جديد من الجانب الموريتاني. لكن تم تجاوز ذلك سريعا، ففي 2017/11/08 وقعت الجزائر وموريتانيا بنواكشوط على اتفاق يتعلق بإنشاء مركز حدودي بري على مستوى الشريط الحدودي البري على شكل مركزين حدوديين متقابلين على مستوى الشريط الحدودي المشترك بالمنطقة المسماة حاسي 75 وعلى مسافة تتراوح بين 400 و800 متر من خط الحدود.[1]

لقد تم تعزيز التعاون بين الجزائر وبعض دول الساحل الإفريقي، أهمها موريتانيا، ماليو النيجر في عدة مجالات أهمها مجال التعليم العاليو التكوين المهني وتبادل البعثات الطبية ومجالي الفلاحة والري، وكذلك في قطاع الطاقة، حيث حصل مجمع سوناطراك على عقود للتنقيب بمنطقة كافرا شمال النيجر إلا أن هذا التعاون الإقتصادي يبقى محدودا ولم يرق إلى الحديث عن تكامل بين اقتصاديات هذه الدول، فأغلب الإتفاقيات التي تم عقدها كانت عبارة عن اتفاقيات خاصة بقروض ومساعدات قدمتها الجزائر لدول الساحل، كما أن أغلب الإتفاقيات التعاونية كانت تركز أكثر على الجانب الأمني.

إلى جانب مقاربة التنمية الإقتصادية لدول الساحل التي انتهجتها الجزائر من أجل ايجاد حلول للمشكلات الأمنية التي تعاني منها المنطقة، اعتمدت الجزائر مقاربة أخرى ترمي إلى تحقيق نفس الهدف وخاصة مواجهة التطرفو الفكر التكفيري بدول الساحل، وذلك من خلال التوعية الدينية حيث عقد اجتماع يوم 2013/01/29 في العاصمة الجزائرية جمع مشايخ وعلماءو أئمة خمس دول من الساحل الافريقي هي الجزائر، النيجر، مالي، موريتانيا، بوركينافاسو، تم الاعلان فيه عن تأسيس " **رابطة علماء ودعاة**

---

[1] " الجزائر وموريتانيا يوقعان على اتفاق إنشاء مركز حدودي بري يهدف إلى ترقية التعاون الإقتصادي والأمني"، في:
http://ar.aps.dz/economie/49517-2017-11-08-15-22-24

وأئمة الساحل "وظيفتها هي محاربة الغلو والتطرف الدينيو الإرهاب بكافة أشكاله ومصادره إلى جانب إظهار سماحة الإسلام ورحمته ورفع الشبهات التي ألصقت به.[1]

وقال الشيخ أحمد مرتضى الذي انتخب رئيسا للرابطة خلال الملتقى السابع لهذه الهيئة بالجزائر، أن علماء وأئمة دول الساحل أصبحوا على قناعة بضرورة عدم ترك الشباب، خاصة الذين يعيشون في القرى النائية واحتضانهمو التحاور معهم حيث كانت النتيجة ايجابية جدا، مضيفا أنه تم تأسيس المدارس للتوعيةو لتحقيق التنمية الفكرية لاسيما بالمناطق الحدودية، هذا بفضل اعتماد الرابطة على مقاربة الجزائر في مكافحة التطرف، مشيدا في السياق نفسه بدور الزوايا الموجودة في الجزائر ومنها الزاوية التيجانية و الطريقة القادرية، لما لهذه الأخيرة من تأثير وانتشار كبير في دول الساحل خاصة في نيجيريا في تحصين الأمةو الشباب من الانحراف. [2]

كما ذكرنا سابقا، فإنه على الرغم من وجود اتفاقيات موقعة بغرض التعاون بين الطرف الجزائ ي وبلدان الساحل الافريقي، من اجل بعث النشاط التنموي لبلدان الساحل إلا ان هذا التعاون الثنائي كان محدودا، كما ان مسار التعاون كان بطيء، ولعل ذلك يرجع الى مجموعة من الاسباب اهمها: الارادة السياسية عند صانعي القرار الأفارقة وتبعيتهم في توجيه سياساتهم الاقتصادية إلى الخارج، خاصة في ظل ضعف الإمكانيات وغياب الإرادة السياسية للقادة الأفارقة، إضافة إلى وقوع اقتصاديات دول الساحل الإفريقي تحت سيطرة بعض القوى الخارجية التي تعمل على استغلال دول المنطقة دون مراعاة للمصالح المشتركة.

كما لا يمكن أن نغفل القضايا المركزية في المنطقةو التي كان لها التأثير الكبير في بطء عجلة مسار التعاون الاقتصادي، أبرزها قضية الصحراء الغربية والنزاعات الحدودية وكذا الحسابات القطرية الضيقة التي انعكست حتى على فعالية التكامل و التعاون الإقليمي بين دول المنطقة الثلاث الكبرى ليبيا*،الجزائر و المغرب فلكل طرف حساباته.

---

[1] سفيان.ع، " رابطة علماء ودعاة وأئمة الساحل تختار الجزائر مقرا رسميا لها" في :
https://www.echoroukonline.com/ara/articles/155529.html

[2] محمد . د، "رئيس رابطة علماء ودعاة و أئمة دول الساحل يؤكد :الاعتماد على مقاربة الجزائر في مكافحة التطرف أفشلت محاولات تحريض الشباب ضد أوطانهم"، **الموعد اليومي**، الجزائر: العدد 1382 ، 2013

* نقصد هنا الاهتمامات الليبية بمنطقة الساحل الإفريقي في عهد الرئيس معمر القذافي

هذا التنافس عطل الكثير من المشاريع التنموية في المنطقة التي كان من شأنها أن تساهم فعلا في حل بعض المشكلات التي تعاني منها دول الساحل الإفريقي، وسنتطرق في المبحث الموالي إلى كل من الدور المغربيو الدور الليبي في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الثاني: الدور الليبي والمغربي في منطقة الساحل الإفريقي

كما سبق وذكرنا سابقا، فإن الدور الإقليمي لدولة ما لا ينشأ إلا عندما تسعى تلك الدولة إلى لعب ذلك الدور وحتى تقوم عن قصد بصياغة واعية له، ويتحدد ذلك الدور بطبيعة التوجه العام لسياسة الدولة في محيطها الإقليمي وبأهداف تلك السياسة، واختلاف السياسات الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي مرتبط أساسا باختلاف المصالح، ولتحقيق تلك المصالح نجد كل دولة في المنطقة وخاصة منها الجزائر، المغرب وليبيا تميل إلى توظيف بعض عناصر ميزاتها لمنافسة الدول الأخرى في منطقة الساحل الإفريقي، وهو الأمر الذي أضعف فرص بناء علاقات تعاون أمنية قائمة على الثقة، وأثر سلبا على تفعيل العمل الإقليمي المشترك لحل أزمات المنطقة. وبعد أن تطرقنا إلى دور الجزائر كلاعب إقليمي محوري في المنطقة، سنناقش من خلال هذا المبحث دور كل من ليبياو المغرب في الساحل الإفريقي، خاصة وأن المغرب ظهر مؤخرا كمنافس حقيقي للجزائر في المنطقة، وكذلك دور ليبيا في فترة الرئيس الراحل معمر القذافي، حيث كانت ليبيا تسعى جاهدة إلى فرض نفوذها ووجودها في المنطقة.

المطلب الأول: السياسة الليبية تجاه منطقة الساحل الإفريقي

عندما نتحدث عن السياسة الليبية في منطقة الساحل الإفريقي، فإننا في هذا الصدد نتحدث عن سياسة الزعيم الليبي السابق العقيد "**معمر القذافي**" منذ وصوله إلى سدة الحكم في انقلاب عسكري في الفاتح من سبتمبر 1969 وإلى غاية مقتله في انتفاضة شعبية أطاحت بنظام حكمه سنة 2011.

إن أهمية منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة لليبيا تظهر من خلال ما تشكله هذه الأخيرة من عمق استراتيجي بالنسبة لسياسة ليبيا الإفريقية، فمنذ إلغاء العقوبات الدولية ورفع الحضر عن ليبيا سنة 1999، والقذافي يحاول تغيير الصورة السياسية التي كانت عليها ليبيا، وذلك من خلال التوجه نحو إفريقيا، فتخلى "القذافي" عن تحقيق حلم الأمة العربية، وذلك لصالح أدوار سياسية واقتصادية وحتى ثقافية ليبية إفريقية[1].

---

[1] Luis Martinez, "Quel changement en Lybie ?", Février 2002, at: https://www.sciencespo.fr/ceri/sites/sciencespo.fr.ceri/files/artlm1.pdf

لقد جاءت التوجهات الليبية في منطقة الساحل الإفريقي بما يعمل على تحقيق الأهداف الليبية الاقتصادية والثقافية والسياسية في إفريقيا، وهي أهداف تتطلع فيها ليبيا إلى ممارسة دور إقليمي محوري في إفريقيا وبالتحديد في منطقة الساحل الإفريقي، ومن ثم استكمال الحلم الليبي في توحيد دول إفريقيا في دولة واحدة هي "**الولايات المتحدة الإفريقية**"، لهذا يمكننا القول أن أهداف السياسة الخارجية الليبية تجاه دول الساحل الإفريقي تبدأ من البحث في أهداف هذه الأخيرة تجاه القارة الإفريقية ككل.

الفرع الأول: مسار وأهداف السياسة الخارجية الليبية اتجاه إفريقيا

عندما نتحدث عن التوجه الجديد للسياسة الخارجية الليبية اتجاه إفريقيا سوف نرى أن قمة "**سرت**" في سبتمبر 1999 قد شكلت منعطفا استراتيجيا مهما في مسار هذه السياسة، حيث ظهرت فكرة "الولايات المتحدة الإفريقية" خلال هذه القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية سابقا والتي عقدت بطلب من **معمر القذافي**، والتي دعا إليها للأسباب التالية: [1]

- الخروج من حالة العزلة السياسية التي عانت منها ليبيا قبل سنة 1999.
- إظهار القذافي تمسكه بفكرة Pan Afrique.
- قيام القذافي بتصدير أفكاره السياسية نحو الدول الإفريقية وذلك من خلال الإعلان عن مبادرات سياسية واقتصادية.

وقد اقترح القذافي هيكلا للتنظيم السياسي للولايات المتحدة الإفريقية كالآتي[2]:

- انشاء دولة إفريقيا المتحدة.
- وجود رئيس منتخب.
- يتم انتخاب الرئيس لولاية مدتها أربع سنوات من قبل البرلمانات الإفريقية.
- العمل وفق وجود وزراء فدراليين.
- تكوين جيش إفريقي موحد.

ومثلما لقي هذا المشروع ترحيبا من قبل بعض الدول الإفريقية مثل مالي والسينغال وبوركينافاسو، تم رفضه من قبل دول إفريقية أخرى رأت فيه سياسة استعمارية جديدة لدول شمال إفريقيا بغية السيطرة

[1] Delphine Lecoutre, "Vers un gouvernement de l'Union Africaine ? Maximalistes vs gradualistes", **ISS Paper**, pretoria: Institute for Security Studies ,No.147, Juin 2007
[2] Ibid

على الدول الإفريقية الأخرى[1]. وهو الأمر الذي لم يقتنع به **القذافي**، وواصل محاولاته وسعيه من أجل تجسيد فكرة الولايات المتحدة الإفريقية من خلال الترويج للفكرة عبر مختلف قمم الاتحاد الإفريقي حيث طرح في لقاء Durban سنة 2000 فكرة "**الجيش الإفريقي الموحد**"، كما اقترح فكرة تعيين وزراء أفارقة للاتحاد الإفريقي وهم وزراء الدفاع والخارجية والنقل والمواصلات والتجارة الخارجية، بهدف ترقية السلم والأمن في إفريقيا من جهة، ومن جهة أخرى لأنه رأى بأن هياكل الاتحاد الإفريقي عاجزة عن تأدية مهامها[2].

إن أفكار **القذافي** حول "الولايات المتحدة الإفريقية" وإن كانت لم تتحقق على أرض الواقع كما رغب هو، إلا أنها كانت الدافع وراء تأسيس الاتحاد الإفريقي كبديل للولايات المتحدة الإفريقية، الذي تم الإعلان عن قيامه رسميا في 2 مارس 2001 ودخل حيز التطبيق في 26 ماي 2001.

ولعل من أهم الأسباب التي وقفت وراء توجيه السياسة الخارجية الليبية نحو إفريقيا هو فشل السياسة الخارجية الليبية المعتمدة على الوحدة العربية، وكذلك موقف الدول الإفريقية من الحصار الدولي على ليبيا بسبب قضية لوكربي وما أعقب ذلك من حظر جوي دولي على ليبيا، حيث اتخذت القمة الإفريقية في **واغادوغو** في شهر جوان 1998 موقفا داعما لليبيا حذر فيه المؤتمرون في بوركينافاسو من مغبة الاستمرار في فرض الحصار الدولي على ليبيا. وبالفعل قام زعماء ستة دول إفريقية بخرق الحظر الجوي المفروض على ليبيا وهي: تشاد، النيجر، سيراليون، مالي، غامبيا والسنغال، إضافة إلى وفود شعبية ورسمية من دول إفريقية أخرى كمصر والجزائر والسودان ونيجيريا، كلها جاءت من أجل الاحتفال بالمولد النبو ي الشريف بدعوة من الزعيم الليبي، وهو ما عبر عن عزم الدول الإفريقية على تنفيذ قرار قمة واغادوغو بعدم التزام الحظر الجوي[3].

وقد تعددت وتنوعت الأهداف الليبية في القارة الإفريقية من أبرزها ما يلي:

- **أهداف أمنية:** قائمة على أساس جغرافي، فالدول الإفريقية تشكل عمقا استراتيجيا لليبيا يتطلب العمل على تأمينه من الأخطار التي قد تنعكس بالسلب على الأمن القومي، كما أن تشابه تضاريس ليبيا مع الدول الإفريقية الصحراوية أدى إلى تسهيل الهجرات والتعاون بين القبائل

---

[1] Ibid
[2] Ibid
[3] 6 زعماء أفارقة يلبون دعوات من القذافي، رئيسا تشاد والنيجر خرقا الحظر الجوي على ليبيا. في http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/1998/7/7/6

الإفريقية من الجهة الجنوبية لليبيا، وامتلاك ليبيا لساحل طويل على البحر الأبيض المتوسط 1900 كلم، شكل ميزة دافعة للتعاون مع الدول الإفريقية الحبيسة التي ليس لها طرق على البحار كتشاد، النيجر ومالي[1].

- **أهداف اقتصادية:** تتركز أساسا على الاستفادة من الثروات الضخمة التي تملكها الدول الإفريقية بما يخدم عمليات التنمية الاقتصادية في ليبيا، في إطار التعاون الاقتصادي الليبي- الإفريقي، خاصة الاستفادة من اليد العاملة الإفريقية لتعويض نقص العمالة الليبية[2].
- **أهداف أيديولوجية:** تتمثل في العمل على خلق بيئة إفريقية موالية فكريا لتوجهات النظام الليبي القائم على الفكر القومي والوحدوي[3].
- **أهداف سياسية:** حيث تتطلع ليبيا إلى ممارسة دور إقليمي محوري في إفريقيا وبالتحديد في منطقة الساحل الإفريقي ومن ثم استكمال حلم توحيد دول إفريقيا في دولة واحدة.

لقد ظلت الدبلوماسية الليبية متمسكة بالهدف التكامليو الوحدوي في إطار سياستها الخارجية اتجاه إفريقيا، فجاءت مبادرة انشاء "**تجمع دول الساحل والصحراء**" من قائد الثورة الليبية العقيد **معمر القذافي**، وقد تم تأسيسه بعد خطوات أولها القمة التمهيدية خلال الفترة من 10 إلى 13 أوت 1997 بطرابلس، بدعوة ليبيا لأربعة دول داخلية لا سواحل بحرية لها وتمثل الظهر الخلفي للدول الإفريقية في شمال الصحراء، فحضر رؤساء تشاد ونيجر ومالي وبوركينافاسو، حيث عبروا عن رغبتهم في توثيق التعاون بين بلدانهم واتفقوا على تشكيل تجمع اقتصادي إقليمي في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وتعزيز آليات التعاون لدعم الاستقرار السياسي والأمني[4].

الفرع الثاني: تجمع دول الساحل والصحراء – تكريس لسياسة ليبيا الإفريقية –

يشكل "**تجمع دول الساحل والصحراء**"، أحد التجمعات الإقليمية الفرعية ذات الطابع الحكومي، التي أنشئت في القارة الإفريقية بهدف رعاية النشاط الاقتصادي التكاملي بين دولها، وقد عرفت المعاهدة المنشئة لهذا التجمع بأنه: "**اتحاد اقتصادي شامل، يستند على استراتيجية تنفذ من خلال مخطط تنموي متكامل، مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء**"[5].

---

[1] حسين امحمد مسعود، **الدور الإقليمي الليبي تجاه إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة (1999-2005)**، ليبيا: مجلس الثقافة العام, 2010، ص 28.
[2] المرجع نفسه، ص 30.
[3] سليمان يوسف ميالي، "اتجاهات الدبلوماسية الليبية في إفريقيا"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، عدد 33، جويلية 1993، ص 178.
[4] عبد الله الأشعل، **الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة**، القاهرة: مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر, 2002، ص 20.
[5] عبد القادر رزيق المخادمي، **قيادة "أفريكوم" الأمريكية حرب باردة أم سباق للتسلح؟**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية, 2011، ص 99.

ويعود الأصل في تأسيس "تجمع دول الساحل والصحراء" إلى دعوة ليبيا لأربعة دول داخلية موجودة في ظهر الدول العربية الإفريقية، لا تملك سواحل أو منافذ بحرية، وقد بدأت هذه الفكرة سنة 1997، وفي الأسبوع الأول من فبراير 1998، جرى الاتفاق على انشاء ما سمي بـ: "تجمع دول الساحل والصحراء" بحضور كل من: ليبيا، تشاد، النيجر، مالي، بوركينافاسو والسودان كدول مؤسسة، وشارك في اجتماع التأسيس بصفة مراقب وفد من مصر وآخر من تونس[1].

أما عن المبادئ التي يقوم عليها التجمع فهي:[2]

- التزام الدول الأعضاء بمنع استخدام أراضيها في أي نشاط، ضد سيادة ووحدة أراضي أي دولة عضو في التجمع.
- التزام الدول الأعضاء في التجمع بوضع ميثاق للأمن، من أجل ضمان السلام والاستقرار.
- التزام الدول الأعضاء بضمان الأمن على حدودها وامتناع كل دولة عن التدخل في الشؤون الداخلية أو الاعتداء على دولة عضو في المجتمع.
- التزام الدول الأعضاء في التجمع بتقديم المساعدات لبعضها البعض في حالة الضرورة، كما تلتزم بالتعاون في جميع المجالات، بحكم روح التضامن والأخوة.

أما بالنسبة للأهداف التي أنشئ هذا التجمع من أجل تحقيقها فهي: [3]

- إقامة اتحاد اقتصادي شامل يستند على استراتيجية تنفذ من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء، وتشمل الاستثمار في الميادين الزراعية والصناعية والاجتماعية والثقافية، متطلعة بكل ثقة إلى المستقبل النقدي لهذا المجتمع.
- إزالة كافة العوائق التي تحول دون وحدة الدول الأعضاء عن طريق اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الآتي: تسهيل تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال، ومصالح مواطني الدول الأعضاء، حرية الإقامة والعمل والتملك وممارسة النشاط الاقتصادي، حرية تنقل البضائع والسلع ذات المنشأ الوطني والخدمات.
- تشجيع التجارة الخارجية عن طريق رسم وتنفيذ سياسة الاستثمار في الدول الأعضاء.

---

[1] محمود أبو العينين، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2007 – 2008**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة، اكتوبر 2008، ص 476.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع نفسه، ص 106-107.

[3] المرجع نفسه، ص 106.

- زيادة وسائل النقل والاتصالات الأرضية والجوية والبحرية، بين الدول الأعضاء عن طريق تنفيذ مشاريع مشتركة.
- موافقة الدول الأعضاء على إعطاء مواطني الدول الأعضاء الأخرى الحقوق والامتيازات والواجبات نفسها المعترف بها لمواطنيها وفقا لدستور كل دولة.
- تنسيق النظم التعليمية في مختلف مستويات التعليم والتنسيق في المجالات الثقافية والعلمية والتقنية.

وقد عمل التجمع على تطوير أهدافه، فبدأ بالأهداف الاقتصادية، ثم شملت احتواء بؤر النزاعات، وتسوية الصراعات فيما بين الدول الأعضاء للحفاظ على الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي، ولذلك وقعت معاهدة الدول الأعضاء على الميثاق الأمني للتجمع في الاجتماع الذي عقد في انجامينا – تشاد – بتاريخ 16 و17 سبتمبر 1999 والذي أضاف أهداف جديدة في المجالات الأمنية[1]، وذلك بما يعزز ويتكامل مع الجهود الإفريقية الأخرى، والهادفة إلى تحقيق وحدة قارية شاملة، من خلال التنسيق والتعاون وتنشيط التبادل التجاري والعمل الاستثماري وصولا الى الهدف النهائي، وهو التكامل بين الدول الأعضاء في تكتل اقتصادي.

ويمكن لأي دولة جديدة أن تنضم إلى هذا التجمع طالما كانت تستوفي الشروط المطلوبة، وان تقدم تلك الدولة طلبا للانضمام إلى الأمانة العامة وأن يوافق على انضمامها جميع الدول الأعضاء، وقد اتسعت دائرة الدول المنضوية تحت التجمع لتصل إلى 28 دولة عضوا حاليا.

وبذلك استطاع التجمع احتواء دول حوض النيل، وحقق ترابطا في علاقات الجوار مع دول ساحل المحيط الأطلسي، مثل دولة غامبيا وليبريا، مما ساعد ليبيا على التقدم في مشروعها لحفظ السلام في هضبة البحيرات العظمى مع الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا، وقيامها بإرسال قوات ليبية للفصل بين المتحاربين في المنطقة[2].

أما فيما يخص الأسباب الليبية وراء تبني هذا المشروع فهي لا تختلف عن الأسباب أو الدوافع الكامنة وراء توجيه السياسة الخارجية لليبيا منذ فك الحصار الدولي عليها، أهمها:

[1] البشير الكوت، **المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات**، ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط1, 2008، ص 75.

[2] عبد الله الأشعل، مرجع سبق ذكره، ص 25.

- كسر العزلة الدولية المفروضة على ليبيا إثر صدور قرار مجلس الأمن عقب أزمة لوكربي، والبحث عن بيئة اقتصادية إقليمية كبديل للبيئة الدولية ومن ثم التمهيد لرفع العقوبات الاقتصادية المفروضة.
- اعلان الزعيم الليبي عن توجهه الإفريقي في سبتمبر 1998 بعد أن رأى أن الدول العربية لم تقف إلى جانبه في قضية لوكربي على عكس الدول الإفريقية التي كان موقفها مؤيدا لليبيا خلال هذه الأزمة.
- سعي ليبيا لمواجهة التحرك الأوروبي في المنطقة، زيادة على عدم فاعلية اتحاد المغرب العربي والمنظمات الأخرى في تحقيق أهدافهار غم توفر الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية، فنجد القذافي قد قام بإلغاء اللجنة الشعبية العامة للوحدة العربية واستبدلها باللجنة الشعبية من أجل إفريقيا يوم 5 سبتمبر 1999[1].

الفرع الثالث: أدوات السياسة الليبية في منطقة الساحل الإفريقي

لقد اختلفت أدوات السياسة الليبية في منطقة الساحل الإفريقي باختلاف أهدافها، فحينما تبنى النظام الليبي أهدافا ذات طبيعة ثورية بعد ثورة 1969 وخلال فترة الحرب الباردة ركز على الأداة العسكرية، كما كان عليه الأمر في نزاع ليبيا مع تشاد حول إقليم أوزو الذي يشكل حزاما أمنيا بالنسبة لليبيا، ويبرز فيه بشكل واضح التجانس البشري بين جنوب ليبيا وشمال تشاد[2].

اعتبر **القذافي** منطقة الساحل الإفريقي مجاله الحيوي، والثروات المعدنية الموجودة فيها كاليورانيوم هي خير بديل للبترول الذي أثبتت الدراسات العلمية أن هذه المادة الحيوية ستنضب خلال نصف قرن، خاصة في المناطق الأكثر انتاجا[3]. وقد سعت ليبيا لامتلاك هذه الثروات وخير دليل على ذلك هو التدخل الليبي في تشاد من أجل الاستيلاء على إقليم أوزو الغني بالثروات.

وكانت ليبيا تقف وراء بعض التوترات التي عرفتها منطقة الساحل الإفريقي، خاصة في الفترة التي كان النظام الليبي يعاني فيها من تداعيات الحصار الدولي عليه، حيث قامت ليبيا بدعم المعارضة

[1] Moncef Djaziri, "La crise de Lockerbie et le processus de réintégration de la Lybie dans le système international", **Annuaire de l'Afrique du Nord** ,Paris: Centre national de la recherche scientifique; Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman (IREMAM) (éds.), Editions du CNRS , 2000, pp 190-191

[2] L'Afrique sans Kadafi : Le cas du Tchad, Rapport Afrique N°180, International crises group to prevent conflict worldwide, 21 octobre 2011,

[3] مبروك كاهي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

المسلحة ضد أنظمة اعتبرتها موالية للغرب، مثل المعارضة في النيجر، مالي والسنغال، ودعم محاولات انقلابية ضد أنظمتها من خلال تقديم القروض والمعونات الاقتصادية المشروطة بدعم السياسة الليبية، كما قامت بإنشاء الشركة العربية للاستثمارات الخارجية التي كان لها الدور الأكبر في إدارة الاستثمارات الليبية مع الدول الإفريقية خاصة في تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر والسودان[1].

كما عملت ليبيا على تسليح بعض القبائل خدمة لسياستها الرامية لإنشاء حاجز صحراوي يمتد من تشاد مرورا بمالي والنيجر عن طريق قبائل المنطقة للاستيلاء على إفريقيا الوسطى بالتغلغل شرقا وغربا، ناهيك عن سعيها الدؤوب لتأسيس ما يعرف بدولة التوارق الكبرى وهو الأمر الذي تعارضه الجزائر بما في ذلك السياسة الليبية اتجاه القضية الترقية، حيث قامت ليبيا بإنشاء الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء العربية الوسطى بين سنتي 1979 و1981، والهدف منها إقامة دولة صحراوية تمتد من تونس إلى موريتانيا، وفي هذا الإطار تتدرج دعوة القذافي سنة 1980 إلى تأسيس "**جمهورية التوارق الكبرى**"، ثم دعوته في مرحلة ثانية إلى إنشاء "**الجمهورية الإسلامية الصحراوية**" وصولا إلى **دولة تارقستان.**

وفي ثمانينيات القرن الماضي تلقى بعض التوارق النازحين إلى ليبيا تكوينا عسكريا فيها وعاد بعضهم إلى بلدانهم الأصلية كمالي والنيجر للإسهام في حركات التوارق المتمردة هناك.

كما سعت ليبيا بقيادة معمر القذافي إلى فرض وجهة نظرها من خلال ممارسة ضغوطات على قادة التوارق عند ابرامهم لاتفاقيات السلام مع الحكومات المركزية خاصة أمام الدعم الذي قدمه النظام الليبي عسكريا بالعدة والعتاد وفتح معسكرات لتدريب المقاتلين من جبهة الأزواد بالإضافة إلى الدعم المالي والدعم الإنساني.

وفي سنوات الجفاف الذي مس مناطق التوارق في الساحل الإفريقي خاصة مالي والنيجر في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، قام القذافي بفتح الحدود أمام التوارق والسماح لهم بالعمل لمدة غير محدودة،[2] كما أعلن عن تمويله لمجموعة من المشاريع التنموية أهمها حفر قناة لإيصال مياه نهر النيجر، وهو ما ساهم في رفع مكانته عند التوارق.

أما من الناحية السياسية، فقد كان القذافي يندد في كل مرة بممارسات النظام السياسي في مالي ضد الأزواد[3]، حتى أنه في جوان 1990 تم التأسيس الرسمي للحركة الشعبية للأزواد بزعامة **إياد أغ**

---

[1] حسين امحمد مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 193.

[2] Henri Plagnol, François loncle, op.it , p22.

[3] أحمد شنة، **العاصفة الزرقاء حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية**، الجزائر: مؤسسة هيدل للنشر والتوزيع، 2000، ص 160.

غالي بليبيا أين كانت تتم التدريبات العسكرية في معسكرات خاصة، MPA للأزواد، تتشكل من شباب قبائل التوارق اللاجئين في ليبيا، وتحت الإشراف المباشر للقذافي، وكانت الأفكار والطروحات الثورية له قد شكلت البذور الأولى لمنهج الحركة[1].

في أفريل 2006، في صحراء **تمبوكتو** شمال مالي، قام القذافي بصرف الملايين كي يأتي إلى هذا الجزء من الصحراء بعدة رؤساء لدول افريقية ومسؤولي جمعيات إسلامية وعلماء لتخليد ذكرى المولد النبوي، وبعد أن أم المصلين استقبل القذافي في خيمته المنصوبة في عمق الصحراء عددا من الصحفيين، وقد بدأ الزعيم الليبي خطبته قائلا: "**أريد أن أقول لكم إنني مستعد لبذل دمي كله للدفاع عن الصحراء الكبرى، وأريد أن تتوحد جميع القبائل: العرب والتوبو والسنغاي والبمبارة وخاصة التوارق**"[2]. وفتح القذافي في نفس السنة قنصلية في مدينة كيدال بشمال مالي، رغم أن عدد الليبيين في المدينة لم يكن كبيرا، وقد أثار هذا الأمر حفيظة الجزائريين اللذين لديهم حدود مشتركة مع هذه المنطقة، فاعتبرته الجزائر بمثابة التهديد لوحدتها الترابية وتشجيعا للمجموعات الترقية المتواجدة بها على الانفصال.

وقد انفجر تمرد تارقي جديد فسارعت القنصلية الليبية إلى إغلاق أبوابها في كيدال ردا على تخوف الجزائريين من التوسع الليبي في المنطقة، إلا أن حالة عدم الثقة بقيت قائمة خاصة بعد قيام الدبلوماسية الليبية بالوساطة بين حكومة مالي والمتمردين التوارق من خلال توقيع اتفاق إضافي لاتفاق الجزائر 2006، بالعاصمة الليبية طرابلس في 13 أفريل 2008 ينص على وقف إطلاق النار وتخفيف الإجراءات العسكرية وتطوير شمال مالي، وإطلاق سراح الرهائن.

وبعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي في اكتوبر 2011، وانهيار ليبيا السياسي والامني، ساهمت المعضلة الامنية الليبية المتمثلة في عدم القدرة على دمج كامل الميليشيات المسلحة في جيش وطني يفرض سيطرته على الحدود، في رواج الجريمة المنظمة سواء تهريب المخدرات او المهجرين غير الشرعيين او تجارة السلاح وخطف الاجانب. وان كانت هذه التهديدات موجودة اصلا في منطقة الساحل الافريقي قبل سقوط نظام القذافي حتى ان هذا الاخير كان من الداعمين الاساسيين لحركات التمرد التارقية، الى ان الانهيار الليبي ساعد على استفحال هذه الظواهر خاصة بسبب تحول ليبيا الى مخزن كبير للسلاح تتناقله الجماعات المسلحة بكل سهولة في الاتجاهين من ليبيا الى مالي والعكس.

---

[1] Mohamed Tiessa-Farma Maïga**, le Mali : de la sécheresse à la rébellion nomade**, Paris : le harmattan, 1997, p 148-149.

[2] سرج دانييل. "الطوارق بعد القذافي ... أي مستقبل لمنطقة الساحل". مركز الجريدة للدراسات، 16 أكتوبر 2011،ص 2، في: https://goo.gl/YRpwpy

المطلب الثاني: الدور المتنامي للمغرب في منطقة الساحل الإفريقي

أخذ الدور المغربي يتوسع بصورة أكبر في الساحل الإفريقي، في سياق السياسة المغربية اتجاه القارة الإفريقية إثر العودة للاتحاد الإفريقي في جانفي 2017، وذلك بهدف عدم ترك مساحات شاغرة لمنافسيها الإقليميين وتوسيع حضورها الاقتصادي، خاصة وأن المغرب يعد المستثمر الإفريقي الأول في غرب إفريقيا، والثاني في القارة ككل.

كما يهدف المغرب من وراء هذا الدور المستحدث إلى منع تمدد التنظيمات الإرهابية في الساحل إلى مناطق التماس المغوبية مع كل من الجزائر وموريتانيا، لهذا نجد المغرب يسعى جاهدا ليكون دوره رئيسي في رسم الخريطة السياسية والأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي، ومالي منها تحديدا، فارتفعت وتيرة الانشغالات الأمنية المغربية بعد ما شهدته المنطقة من تطورات سياسية وأمنية في الفترة الاخيرة.

وحسب الدكتور **عبد الرحيم منار اسليمي*** الباحث والأستاذ بكلية الحقوق بجامعة محمد الخامس بالرباط، فإنه، ومن خلال تحليل مضمون تصريحات المسؤولين المغاربة عن الأجهزة الأمنية والمسؤولين عن السياسة الخارجية وسلوك المغرب في المحيط الإقليمي والدولي، يتضح أن هناك رؤية استراتيجية أمنية مغربية ترتكز على تشخيص وتحديد المخاطر، ويبدو أن تغير هذه المخاطر بسرعة خلال العشر سنوات الأخيرة، قاد المغرب إلى الاستمرار في بناء استراتيجيته الأمنية في الجنوب المغربي، التي تحددها قضية الصحراء كمشكل أمني تقليدي بالمفهوم العسكري، قبل أن يتطور فيما بعد الى الاستمرار في التدرج في توسيع مرتكزات الاستراتيجية الأمنية والرؤية المغربية للأمن القومي من خلال تنفيذ إجراءات الانخراط في التعاون الدولي في مجال محاربة الإرهاب.[1]

وحسب الدكتور عبد الرحيم منار اسليمي فإن السياسة الأمنية المغربية في منطقة المغرب العربي ومنطقة الساحل، مرتبطة بثلاث محددات أساسية هي: قضية الصحراء الغربية، مجريات الأمور في الساحل، أما المحدد الثالث فيتعلق بمسألة فتح الحدود بين المغرب والجزائر[2].

- **<u>المحدد الأول</u>**: يرتبط بالقضية الصحراوية، فالتوتر القائم بين المغرب والجزائر في هذا الملف يبعد كل الشراكات الأمنية الممكنة نظرا لغياب طرفين أساسيين هما الجزائر والمغرب، فرغم تصريحات

* الدكتور عبد الرحيم منار اسليمي، انتخب رئيسا للمركز المغاربي للدراسات الأمنية والتحليل السياسي، وقد وضح رؤيته حول الاستراتيجية الأمنية للمغرب من خلال حوار أجرته معه إذاعة سويس أنفو "Suissinfo"

[1] عبد الرحيم منار اسليمي. "مرتكزات الاستراتيجية الأمنية في المغرب تغيرت بشكل كبير". 26 أكتوبر 2012. في: https://www.swissinfo.ch/ara/

[2] المرجع نفسه.

الخارجية الجزائرية والمغربية بأن النشاط الإرهابي في المنطقة المغاربية يشكل تهديدا كبيرا للأمن والاستقرار، وإن هناك ارتباط بين الشبكات الإرهابية وشبكات الجريمة الدولية، وأن هناك حاجة أمنية إلى تأمين الحدود بين الدول المغاربية. فإن مشكل الصحراء يجعل من مسألة وجود تصور محدد ومشترك حول التحديات الأمنية بالمنطقة أمرا مستبعدا.[1]

- **<u>المحدد الثاني</u>:** يرتبط بما يجري في منطقة الساحل الإفريقي، حيث أن المغرب ينبه إلى أن المنطقة على وشك التحول إلى أفغانستان جديدة، ويعتبر ما يجري فيها يهدد الأمن القومي المغربي خاصة أنها مرتبطة بدول ملتصقة جغرافيا بالمغرب.
- **<u>المحدد الثالث</u>:** هو مطلب فتح الحدود بين المغرب والجزائر، فاستمرار إغلاق الحدود منذ عام 1994، يبعد كل فرضيات التعاون والشراكة الأمنية، ويفتح المجال لتبادل الاتهامات حول انفلات المراقبة.

وفي واقع الأمر، فإن هذه المحددات لا تتحكم في سياسة المغرب في منطقة الساحل والمغرب العربي فحسب، بل تظهر أهميتها كذلك في توجهات السياسة المغربية نحو إفريقيا ككل، خاصة وأن العلاقات المغربية الإفريقية أصبحت تحظى باهتمام مغربي في الآونة الأخيرة. حيث دخلت هذه العلاقات منعطفا حديدا يتجلى في التعاون الثنائي بين المغرب والعديد من الدول الإفريقية، يغطي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية.

كما لا يمكننا إغفال محددات أخرى لهذا التوجه الجديد للمغرب إزاء إفريقيا، هي محددات اقتصادية وتجارية خالصة يطمح فيها المغرب إلى تنويع شركائه الاقتصاديين، بما يعزز مكانته الإقليمية في المنطقة. لكن وكما قلنا في السابق يبقى هناك محدد ناظم لكل هذه التوجهات يكمن في عمل المغرب على توسيع رقعة الدول الإفريقية المتبنية بهذا الشكل أو ذاك لقضية الصحراء.

الفرع الأول: التوجه المغربي نحو إفريقيا: سياسة متعددة الأبعاد

جاءت عودة المغرب إلى **الاتحاد الإفريقي** في جانفي 2017، لتشكل دفعا لسياسة هذا البلد إزاء القارة السمراء، خاصة في ظل تحركات وجولات ملكية استهدفت دعم النفوذ الدبلوماسي والاقتصادي وتعزيز العلاقات مع دول القارة الافريقية، خاصة جنوب الصحراء، وقد اتخذت التحركات المغربية نحو

[1] المرجع نفسه

إفريقيا عدة أشكال جمعت بين ما هو اقتصادي ودبلوماسي سواء على مستوى الدول أو على مستوى المنظمات الإقليمية الفاعلة في القارة.

تنوعت التحركات المغربية بين تنشيط دبلوماسي على مستوى القمة، وآخر لزيادة التمثيل الدبلوماسي المغربي في قارة إفريقيا، وبين تحركات اقتصادية تم من خلالها توقيع العديد من اتفاقيات التعاون في المجالات التجارية والاستثمار خاصة مع دول غرب إفريقيا، إضافة إلى اعتماد توسيع الدور الديني حيث حرصت المملكة خلال الأعوام الأخيرة على الاستفادة من مرتكزاتها الدينية والصوفية في دعم دورها الإفريقي[1].

فيما يخص التحركات المغربية على مستوى المنظمات الإقليمية، فتعد العودة إلى الاتحاد الإفريقي ابرزها، في جانفي 2017 بعد انسحابه في سنة 1984 (ابان تسميتها منظمة الوحدة الإفريقية) احتجاجا آنذاك على انضمام "الجمهورية الصحراوية". وشكلت هذه العودة داعما رئيسيا في إعادة تنشيط الدور المغربي وتحالفاته داخل هياكل الاتحاد الإفريقي[2]. كما انضم المغرب إلى "**اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا**" في مارس 2014، حيث حصل على عضوية كاملة في هذا الاتحاد بعدما كان يملك صفة مراقب في هذه المؤسسة[3]. بالإضافة إلى مطالب المغرب في فيفري 2017 بالانضمام إلى **المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا - إيكواس** -ECOWAS ، على أساس أن ذلك يعد مفتاحا للإقلاع الاقتصادي في تلك المنطقة بعد العودة للاتحاد الإفريقي، وكانت قمة قادة دول الإيكواس قد أعلنت في 4 جوان 2017 في مونروفيا عاصمة ليبيريا موافقتها المبدئية على طلب المغرب للانضمام للتكتل، لكنها قررت في 16 ديسمبر الماضي تأجيل البث في الانضمام النهائي خلال 2018[4].

أما عن الأهداف المغربية من وراء هاته التحركات الدبلوماسية والاقتصادية إزاء إفريقيا، فيمكن تحديد أهمها فيما يلي[5]:

[1] خالد حنفي علي، " التحركات المغربية تجاه إفريقيا ... الأهداف والقيود"، السياسة الدولية، في: http://www.siyassa.org.eg/News/12021.aspx

[2] المرجع نفسه

[3] "المغرب يصبح عضوا كامل العضوية في اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا". في: https://www.maghress.com/alittihad/191580

[4] "المغرب يبحث عن مكاسب انضمامه للمجموعة الاقتصادية (سيداو)". في: https://www.maghress.com/lakome/63934

[5] خالد حنفي علي، " التحركات المغربية تجاه إفريقيا ... الأهداف والقيود". مرجع سبق ذكره.

- تفكيك الجبهة المؤيدة للبوليساريو، وتحويل مسار قضية الصحراء لمصلحة المغرب، ذلك من خلال حشد دعم سياسي من دول القارة لموقف الرباط من القضية، وسعى المغرب لتحقيق هذا الهدف على مرحلتين: الأولى تغيير موقف بعض الدول الإفريقية عبر تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثمارات، إذ تراجع عدد كبير من الدول الإفريقية عن الاعتراف بالبوليساريو، منهما زامبيا، إضافة إلى أن 28 دولة إفريقية قامت بتقديم طلب لرئاسة الاتحاد الإفريقي بشأن تعليق عضوية البوليساريو لحين تسوية وضعها. أما المرحلة الثانية، فتتمثل في سعي المغرب لطرد جبهة البوليساريو، أو تجميد عضويتها من الاتحاد الإفريقي إذ يعمل على محاصرة الجبهة والوقوف ضد الانفصال من خلال إعادة تشكيل التحالفات والتوازنات داخل الاتحاد الإفريقي بما يؤدي إلى تغيير ميثاق، خاصة وان تغييره يتطلب 36 دولة فقط.
- تغيير ميزان القوى في القارة الإفريقية من خلال الوجود المغربي في مناطق جديدة للتأثير في نفوذ الجزائر المنافس له في القارة، حيث سعت المملكة لتحقيق هذا الهدف عبر تعزيز نفوذها في المحاور الرئيسية في القارة، وأهمها منطقة غرب إفريقيا، كما حرص المغرب على حماية ظهيره الجنوبي من الإرهاب القادم من منطقة الساحل الإفريقي، وهو ما يؤكده الدور المتزايد للدبلوماسية الدينية والروحية للمغرب في غرب إفريقيا وشرقها للسعي نحو مكافحة التطرف الأيديولوجي وتعزيز التسامح الديني.
- زيادة التبادل التجاري مع القارة الإفريقية خاصة في مناطقها الغربية مع غانا ونيجيريا كأسواق واعدة، أو في شرق إفريقيا كتنزانيا وكينيا ورواندا واثيوبيا وأوغندا وبورندي.

و اعتمد المغرب على أربعة مداخل رئيسية لاختراق البيئة الإفريقية ومحاولة تحقيق أهدافه من هذا التوجه الجديد نحو القارة الإفريقية، وهي:

- **المدخل الاقتصادي:**

أدرك المغرب أن الرهان الاقتصادي على إفريقيا رابح على المدى المتوسط، فالقارة مرشحة لأن تتحول إلى أكبر الأسواق العالمية في أفق 2050، فأضحت استراتيجية تعاون جنوب – جنوب تحظى بأولوية في الأجندة الاقتصادية المغربية[1]. وجدير بالذكر أن سياسة التعاون أصبحت أقل إيديولوجية وأكثر براغماتية مع تأكيدها على الاهتمام بتحقيق المصالح الاقتصادية، وقد اهتم المغرب بعدة مجالات يملك فيها الامتياز والقدرة على المنافسة سواء في القطاع العام أو الخاص، كما أن عمليات التعاون والصفقات

[1] محمد طيفوري. "مداخل اختراق المغرب لإفريقيا". في: https://goo.gl/92igPJ

التي فاز بها المغاربة في غرب إفريقيا ترتبط بالمجالات التقنية، خاصة منها مجالات الصناعة والتعدين وتطوير البنيات التحتية والأشغال العامة وتدبير الموارد المائية والفلاحية والصيد البحري والمجال المالي والبنكي والتقنيات الجديدة للاتصال والنقل وغيرها[1].

- **المدخل الديني والثقافي:**

حيث استثمر المغرب العلاقات التاريخية بينه وبين القبائل الإفريقية التي تعود إلى قرون بدءا من العهد المرابطي، وقام بتجديد الأواصر مع الزوايا الصوفية في ربوع القارة، وقد امتدت الطرق الصوفية ذات المنشأ المغربي إلى غرب إفريقيا، وساهمت في دعم الروابط الدينية بين سكان المغرب والشعوب الإفريقية[2].

وتمثل الزاوية التيجانية نموذجا في تمتين أواصر القرابة الدينية بين المغرب وبعض دول غرب إفريقيا، وتستخدم المغرب تأثيرها الكبير في الطرق الصوفية، وبخاصة الطريقة التيجانية التي تأوي ضريح مؤسسها الشيخ **أحمد التيجاني** بمدينة فاس، والطريقة القادرية، وهاتان الطريقتان منتشرتان كثيرا في موريتانيا ومالي والسنغال[3].

في هذا السياق سيساهم المدخل الديني في تدعيم علاقة المغرب بكثير من الدول الإفريقية، ذلك أنه أعاد صوغ علاقته بالتيجانيين الذين ينتشرون في مختلف البلدان الإفريقية على امتداد منطقة الساحل والصحراء، ودفع هذه العلاقة اتجاه بناء علاقة جديدة تقوم على تمكين أتباع الزاوية التيجانية من أدوار دبلوماسية تساهم في تقوية الروابط بين المغرب والبلدان الإفريقية، وقد شكلت الطرق الصوفية الكبرى أحد أهم العوامل التي ساعدت على انتشار المالكية في المنطقة، إذ كان كثير من أقطاب الطرق الصوفية ومشايخها ومقدميها من كبار العلماء في المذهب، سواء كانوا من القادرية أو الشاذلية أو التيجانية أو المريدية[4].

وعلى هذا الأساس تم في المغرب وبرعاية ملكية تأهيل الأئمة الأفارقة وترميم مساجد ومدارس قرآنية وطبع وتوزيع نسخ من القرآن الكريم، وتقديم منح لطلبة قادمين من دول إفريقية مختلفة قصد متابعة دراستهم في المعاهد والجامعات المغربية.

---

[1] المرجع نفسه

[2] عادل مساوي، **علاقات المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية**، الرباط: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2003، ص 78.

[3] عبد الله مولود، "الموريتانيون يتفحصون أبعاد وانعكاسات زيارة ملك المغرب لباماكو وأبيدجان"، **القدس العربي**، العدد 7675، 2014/02/25 ، ص 07

[4] يحي بولحية، "محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء". **سياسات عربية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 10، سبتمبر 2014، ص 82.

- **المدخل الأمني:**

حرص صانع القرار المغربي على اقتناص أي فرصة تمكنه من تحسين وضعه داخل القارة الإفريقية، فسعى المغرب إلى أن يكون دائم الحضور في الأزمات التي تشهدها القارة إما بالمشاركة العسكرية تحت لواء الأمم المتحدة في حفظ السلام، أو التدخل بناءا على طلب من بعض الدول الإفريقية كالسينغال، مالي، إفريقيا الوسطى ...، وإلى جانب الطابع العسكري، بدأ المغرب يعتمد أسلوب المبادرات السلمية كخطة للتغلغل في العمق الإفريقي.

وفي هذا الإطار بادر **محمد السادس** إلى لعب دور الوساطة في الأزمة التي عرفتها منطقة اتحاد نهر مانو، إذ دعا رؤساء كل من غينيا وسيراليون وليبيريا إلى عقد قمة بالرباط يوم 27 فيفري 2002، بهدف إعادة السلام والأمن والاستقرار بمنطقة اتحاد نهر المانو. كما تدخل المغرب في حل الأزمات الداخلية داخل بعض الدول الإفريقية منها التدخل في حل الأزمة السياسية التي نشبت في غينيا، عقب محاولة الاغتيال التي تعرض لها رئيس المجلس العسكري الانتقالي النقيب كامارا دادسي، حيث أشاد مجلس الأمن بالدور الذي ساهم به المغرب في إيجاد حل للأزمة.

ومن جهة أخرى سعى المغرب إلى الانخراط في التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في القارة الإفريقية عموما، والساحل الإفريقي بصفة خاصة، ولعل ذلك يرجع إلى عدد من العوامل، أهمها: الرؤية الاستراتيجية للمنطقة، باعتبارها تمثل امتدادا طبيعيا بجوار المغرب وبالتالي فإن أي تهديد لهذه المنطقة يمثل تهديدا للمغرب، كما حرص المغرب على الاضطلاع بدور المتعاون في مجال مكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي انسجاما مع التوجه المغربي المعلن للانخراط في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، دون أن ننسى طبعا رغبة المغرب في بناء نفوذ مواز للقوى الإقليمية التي تنافس هي الأخرى على المنطقة خاصة الجزائر، المنافس الإقليمي التقليدي للمغرب.

أما فيما يخص معضلة الهجرة السرية، فقد تحول المغرب بحكم موقعه الجغرافي إلى بوابة إفريقيا نحو أوروبا، مما جعل المقاربة الأمنية المغربية ظلت حاضرة بقوة في مجال محاربة الهجرة السرية، كما أصبحت الدبلوماسية المغربية نشطة جدا في هذا المجال، من أجل وضع تصور لاستراتيجية متكاملة للتصدي لهذه الظاهرة والحيلولة دون تعكيرها لصفو العلاقات المغربية الأوروبية من جهة، والمغربية الإفريقية من جهة أخرى.

وتبعا لذلك وعمليا انطلقت بداية من عام 2014، مسألة تسوية وضعية المهاجرين ممن كانوا في وضعية غير قانونية فوق التراب المغربي، وذلك بتمكينهم من وثائق الإقامة الشرعية،[1] وبهذا تحول المغرب القريب من أوروبا من بلد عبور للمهاجرين، خاصة من دول إفريقيا جنوب الصحراء، إلى بلد استقبال واستقرار لهم. وقد تمت تسوية وضعية 25 ألف مهاجر في المرحلة الأولى من هذه العملية خلال الفترة (2014-2016)، وحسب بيان لوزارة الداخلية المغربية، فإنه بعد النجاح الذي حققته المرحلة الأولى من تسوية وضعية المهاجرين، أعطى الملك محمد السادس تعليماته لإطلاق مرحلة ثانية كما كان مقررا في نهاية العام 2016. وبالفعل فلقد فتحت مكاتب الأجانب في عدة جهات من المغرب أبوابها لمدة شهر لتسجيل طلبات الإقامة لمهاجرين أفارقة من جنسيات مختلفة يقيمون في البلاد منذ سنوات بطريقة غير شرعية، ولمهاجرين سوريين وآسيويين*. وفي الواقع كان لهذه السياسة تأثيرها في البلدان المصدرة للهجرة التي اعتبرتها خطوة نوعية تنفرد بها المغرب من بين الدول المعنية بمشكلات الهجرة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

الفرع الثاني: أدوات ترسيخ النفوذ المغربي في منطقة الساحل الإفريقي

حرص المغرب على لعب دور سياسي واقتصادي ودبلوماسي في منطقة الساحل الإفريقي من أجل تحقيق أهدافه في المنطقة والتي ترمي بالدرجة الأولى إلى حصر النفوذ الجزائري في المنطقة.

- **الأداة الاقتصادية:**

تعد الأداة الاقتصادية من أهم الأدوات التي اعتمدها المغرب لتفعيل سياسته تجاه دول المنطقة، حيث بلغت قيمة المبادلات التجارية بين المغرب ودول الساحل سنة 2010 إلى 11,7 مليار درهم، وارتفعت قيمة الصادرات المغربية من 5,8 مليارات درهم عام 2000 إلى 7,2 مليار درهم عام 2010، وعلى النحو نفسه تزايدت الواردات المغربية من المنطقة من 2,4 مليار درهم إلى 4,5 مليارات درهم[2].

وتعتبر مالي أكبر مستقبل للاستثمارات المغربية بإفريقيا سنة 2012 (25,7% من رصيد الاستثمارات المباشرة المغربية الموجهة إلى إفريقيا)، متبوعة بساحل العاج (20%) والغابون (12,8%)،

[1] محمد طيفوري، مرجع سبق ذكره.
* أصدرت اللجنة المكلفة بتسوية أوضاع المهاجرين بالمغرب بيانا توضح فيه أن عملية تسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين، تهم فئات الأجانب أزواج المواطنين المغاربة والأجانب أزواج باقي الأجانب المقيمين بصفة قانونية في المغرب، والأطفال المنحدرين من الحالتين السابقتين والأجانب الذين يتوفرون على عقود عمل فعلية، والأجانب الذين يثبتون الإقامة المتواصلة بالمغرب لمدة خمس سنوات والأجانب المصابين بأمراض مزمنة.
[2] "Performances du Maroc sur le marché de l'Afrique Subsaharienne", Direction de l'étude et des prévisions financières, ministère de l'économie et des finances, Avril 2012, p 09, at : https://www.finances.gov.ma/Docs/2012/depf/9644_competitiviteafriquesubsaharienne.pdf

وتتهم هذه الاستثمارات بقطاع البنوك (50,5 % من رصيد الاستثمارات المباشرة المغربية الموجهة إلى إفريقيا)، والاتصالات (24,4%) ثم الاسمنت (9,4%)[1].

ولقد توجه المستثمرون المغاربة نحو قطاع البنوك والمؤسسات المالية وقطاع الاتصالات وصناعة الاسمنت والمناجم والنقل والإسكان[2]. وفيما يتعلق بالاتصالات، تتواجد مجموعة اتصالات المغرب بموريتانيا منذ 2001 عبر شركة موريتيل التي تملك 41,2% منها، كما سجلت المجموعة دخولها إلى بوركينافاسو عن طريق شراء 51% من رأسمال شركة أوناتويل في ديسمبر 2006 و51% من رأسمال صوتيلما بمالي في جويلية 2009[3].

أما في قطاع البنوك فقد دخل البنك المغربي للتجارة الخارجية BMCE Bank إلى مالي في البداية عن طريق شراء حصة 27,38% من بنك تنمية مالي سنة 1989، كما تمكن البنك من ممارسة المراقبة على 59,39% من بنك إفريقيا بمالي عبر أخذ متتابع للمساهمات منذ 2007. وفي ديسمبر 2010، أنهى تجمع كل من مجموعتي **التجاري وفا بانك** و**البنك الشعبي** (67% و33%) شراء 80% من BNP-Paribas Mauritanie[4]. وضمن نفس السياق سيطرت المؤسسة التجارية **وفابانك** Attijari wafabank على 66,67% من رأسمال البنك السينغالي التونسي، واستحوذت على 51% من أسهم بنك مالي الدولي البالغة نحو 60 مليون أورو، ومن جانبه يعد البنك المغربي للتجارة الخارجية BMCE Bank مؤسسة بنكية رائدة في غرب إفريقيا، إذ بلغت مساهمته 35% ضمن ما يسمى بنك إفريقيا UEMOA، وهو ثالث مجموعة بنكية ضمن الاتحاد الاقتصادي والمالي لغرب إفريقيا[5].

وفيما يخص قطاع المعادن فقد بدأت شركة **ماناجم** Managem عملها بالغابون والكونغو الديمقراطية، والسودان واثيوبيا وموريتانيا، ويأتي في صدارة ذلك الذهب والنحاس، فتمكنت شركة **الأونا** ONA عبر ذراعها المنجمي من استغلال عدة وحدات بكل من غينيا ومالي وبوركينافاسو والنيجر[6].

كما يركز المغرب في علاقاته الإفريقية على تأهيل الموارد البشرية، وذلك من خلال قبول الجامعات والمعاهد العليا المغربية عددا من الطلبة الأفارقة، وفي هذا الإطار وقع المغرب ومالي في

[1] مديرية الدراسات والتوقعات المالية،"العلاقات المغرب- افريقيا"، **مجلة المالية** ، المغرب: وزارة الاقتصاد والمالية، العدد 28، أوت 2015، ص 10.
[2] يحي بولحية، مرجع سبق ذكره، ص 79.
[3] مديرية الدراسات والتوقعات المالية، المرجع نفسه، ص 10.
[4] المرجع نفسه، ص 10.
[5] يحي بولحية، مرجع سبق ذكره، ص 79.
[6] المرجع نفسه.، ص 80.

2000/10/26 بروتوكولا يخص مبدأ التعاون في مجال الشغل والتكوين المهني، وفي سبتمبر 2001 جرى توقيع اتفاق تعاون شمل ميادين الشباب والرياضة والطفولة، وقضايا المرأة وتكوين الأطر. وفي شهر جويلية من نفس السنة وقع في مراكش اتفاق في قطاعات تحديث الإدارة وحماية البيئة والصناعة التقليدية[1]. وتواتر عقد الاتفاقيات بين الطرفين حتى أضحت تمثل بعدا استراتيجيا من حيث العلاقة بين الجانبين في المجال البنكي والمالي وفي قطاع النقل، وتوزيع الموارد الهيدروكربونية، وكهربة العالم القروي[2].

إذن وكما رأينا، فإن الاستثمارات المباشرة المغربية في القارة الإفريقية قد عرفت انتعاشا ملحوظا في السنوات الأخيرة خاصة في القطاع المصرفي والبنكي، وقطاع الاتصالات، وفي نهاية 2013 بلغ رصيد الاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا 10 مليار درهم بزيادة قدرها 17,1% مقارنة بسنة 2012، في حين لم يكن هذا الرصيد يتجاوز 5 مليار درهم في 2007.

- **الأداة الدينية والروحية:**

لم يكن البعد الديني غائبا أثناء الجولة التي قام بها ملك المغرب في دول غرب إفريقيا في شهر جوان 2015، والتي قادته لكل من الغابون والسنغال وغينيا بيساو وساحل العاج، فللمغرب علاقات دينية وطيدة بالمنطقة، خصوصا عبر الطرق الصوفية[3].

وفي هذا السياق وتحت راية التعاون الديني، أشرف المغرب على انشاء "**مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة**" في جوان 2016، وحسب ما جاء في المرسوم الملكي الأعلى فإن إنشاء هذه المؤسسة يأتي رغبة من الملك المغربي في المحافظة على وحدة الدين الإسلامي وصد التيارات الفكرية والعقيدية المتطرفة، إلى جانب الحرص على حماية العقيدة الإسلامية والوحدة الروحية للشعوب الإفريقية من كل النزاعات والتيارات والأفكار التضليلية التي تمس بقدسية الإسلام ومقاصده.

وقبل هذه المؤسسة تم تدشين معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات، وقد ترأس ملك المغرب محمد السادس والرئيس المالي بوبكر كيتا عام 2008 حفل توقيع اتفاق يخص تكوين 500 إمام مالي لمدة سنتين على طريقة المذهب المالكي[4]، وهو جانب حقق فيه المغرب بعض التميز إذ

[1] " Maroc - Mali : Cooperation solide aux perspectives prometteuses ",at: https://arabicmeeting.com/forum-en/2-Actualit%C3%A9s/12458-maroc-mali-cooperation-solide-aux-perspectives-prometteuses%2313619

[2] Ibid

[3] محمد بوبوش، مرجع سبق ذكره، ص 307.

[4] يحي بولحية، مرجع سبق ذكره، ص 82.

سارعت دول أخرى إلى طلب المساعدة المغربية في مجال تكوين الأئمة، منها ليبيا ونيجيريا وغينيا الاستوائية التي طلب رئيسها من الملك تكوين أئمتها في المغرب[1].

كما قام المغرب بتشييد المساجد الكبرى ببعض عواصم غرب إفريقيا (نواكشط، داكار وباماكو)[2]، ولعل تقاسم المغرب مع موريتانيا ومالي والسنغال والنيجر وأغلب دول الساحل الإفريقي نفس الرصيد الثقافي والروحي، هو ما سهل تغلغل وفعالية الدبلوماسية الدينية التي أصبح يعتمد عليها المغرب مؤخرا بصورة كبيرة من أجل توسيع نفوذه في المنطقة تحت الهدف المنشود "الحد من التطرف" من خلال تكوين الأئمة الأفارقة، وتصدير نموذج ديني معتدل يؤلف بين المذهب السني المالكي والتجربة الصوفية حتى أصبح دوره وحضوره في بلدان بعينها مرتبطا بالجانب الديني أكثر من أي جانب آخر.

- **الأداة السياسية والدبلوماسية:**

تشهد الدبلوماسية المغربية في السنوات الأخيرة تغيرات لافتة في تعاطيها مع عدد من الملفات الخارجية المهمة والحساسة من قبيل ملف الصحراء والتعامل مع القوى الدولية، وظهرت هذه التحولات المحورية التي مست السياسة الخارجية للمملكة، وتجلت أكثر في عودة الرباط إلى منظمة الاتحاد الإفريقي، فأخذ الدور المغربي يتوسع بصورة أكبر في الساحل الإفريقي إثر هذه العودة.

وفي الواقع فإنه ومنذ تولي محمد السادس الحكم في المغرب وهو يحاول التغلغل إلى هذه المنطقة، خاصة بسبب ما يشكله ذلك من أهمية له في تنافسه التقليدي مع الجزائر في الإقليم وتظهر الجهود المغربية لتقديم نفسه كلاعب مهم في منطقة الساحل الإفريقي من خلال مساعيه المتعددة في رسم السياسات المستقبلية في هذه المنطقة عبر بوابة الاستثمار مرة، وبوابة الدين مرة، وبوابة الحرب على الإرهاب مرة أخرى.

ارتكز الدور المغربي في منطقة الساحل الإفريقي على قضية التوارق وحاول توظيفها لتحقيق الأهداف المغربية في المنطقة، وقد قام المغرب بدعم "**المؤتمر الوطني لتحرير الأزواد**" بزعامة **أبو بكر الأنصاري** الذي درس في المغرب وأسس حركته هناك سنة 2006، بعد الانفراج الذي حدث في قضية التوارق نتيجة الوساطة الجزائرية التي توجت باتفاقية الجزائر العاصمة سنة 2006، وتتكون هذه الحركة أساسا من قبيلة " كل انصر" بمدينة تمبوكبتو التي يدعمها المغرب في أزواد، وحسب أبو بكر الأنصاري

[1] Mohamed Touzani, "Après le Mali, le Maroc va former des Imams guinéens", at :
http://www.menara.ma/fr/2014/02/12/1021717-apr%C3%A8s-le-mali-le-maroc-va-former-des-imams-guin%C3%A9ens.html

[2] يحي بولحية. المرجع نفسه.

فإن الحركة ولدت وتأسست في المغرب لأن مدينة تمبوكتو مرتبطة بالمغرب وموريتانيا مثل ارتباط كيدال بالجزائر.[1]

هذا وأصبح المغرب يبحث عن دور دبلوماسي له في المفاوضات بين التوارق والحكومة في مالي، حيث استقبل الملك المغربي وفد الحركة الوطنية لتحرير الأزواد يوم الجمعة 31 جانفي 2014، بغية الانخراط في الدينامية الإقليمية التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة والمجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية.

وتكمن أهداف السياسة المغربية في توظيفها لمشكل التوارق في منطقة الساحل الإفريقي إلى تحقيق حلم المغرب الكبير، التي مازالت بعض القوى السياسية المغربية متشبثة به، ويشمل المشروع جزءا كبيرا من الجنوب الغربي الجزائري، وكل الصحراء الغربية، وكل موريتانيا، وشمال غرب مالي، وهي المناطق التي يتواجد فيها الجزء الأكبر من التوارق، لذلك يرى بعض المحللين أن منطقة الساحل الإفريقي تتميز بنشاط جد مكثف للمخابرات المغربية[2].

ويظهر الدور الدبلوماسي المتنامي للمغرب من خلال احتضانها لمؤتمر إقليمي حول تعزيز أمن الحدود بين بلدان الساحل والمغرب العربي في 14 نوفمبر2013، وقد صرح وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي صلاح الدين مزوار في مؤتمر صحفي مشترك مع نظرائه الفرنسي والمالي والليبي في اختتام المؤتمر حول أمن الحدود: **"أن هذا المؤتمر شكل مناسبة لإبراز ضرورة تطوير آليات للتعاون بهدف تقوية الاستقرار والأمن في منطقة الساحل والصحراء في إطار مقاربة مندمجة حيث أنه يتعين أن تكون التنمية الاقتصادية موازية للجهود الرامية لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة"**[3].

وقد مالت الرباط أكثر إلى تفعيل عضويتها في تجمع دول الساحل والصحراء كحاضنة إقليمية لدول المنطقة بعد سقوط نظام القذافي في العام 2011، داعم هذا التجمع منذ 1998، وسعت الرباط إلى ممارسة أدوار أمنية ذات طابع تدريبي وتنسيقي في إطار هذا التجمع، وفي جوان 2012 قامت الرباط باستضافة اجتماع "لتجمع دول الساحل والصحراء" يهدف إلى إعادة إحيائه وتحويل تركيزه نحو الأمن.

---

[1] أبو بكر الأنصاري، " رئيس المؤتمر الوطني لتحرير أزواد في أول حوار له مع تاوالت"، الحوار المتمدن، 2007/01/13، في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=85818

[2] حسين بوقارة، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[3] محمد بن امحمد العلوي، "أمن الحدود أولوية استراتيجية للمغرب داخل محيطه المغاربي والإفريقي"، ميدل ايست أونلاين، 2013/11/15، في: http://middle-east-online.com/?id=165720

كما دعم المغرب مبادرة مجموعة دول الساحل الخمس (مالي، بوركينافاسو، موريتانيا، تشاد، النيجر)، في ضوء ما أبداه وزير خارجيتها على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال سبتمبر 2017 من استعداد بلاده لدعم المجموعة في مجال تدريب القوات وأمن الحدود، فضلا عن الخبرة المغربية في تدريب الأئمة ومكافحة التطرف، ويعني هذا الاتجاه المغربي أن ثمة ميلا للطروحات الفرنسية النشطة في مواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي، حيث ان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون كان وراء إحياء هذه القوة خلال اجتماع مع دول الساحل الخمس في مالي، في جويلية 2017.

الفرع الثالث: محاربة الإرهاب في مالي: استثمار مغربي لتوسيع نفوذه

كان المغرب من أوائل الدول التي أدانت الإنقلاب في مالي في مارس 2012 وإنفصال الأزواد بشمال مالي في شهر افريل من نفس السنة، وأكد حرصه على إستقرار وإحترام وحدة مالي الترابية.[1] وتشكل المشاركة الفعالة للمغرب في الحرب والإرهاب والإنفصال في مالي فرصة تاريخية تطرح عليه بجدية تطوير أدائه الدبلوماسي بما يعزز دوره الإفريقي المؤثر في القضايا المصيرية ذات الصلة بمصالح المغرب وريادته الإقليمية، متحديا بذلك الجزائر التي لطالما إستبعدته من اللقاءات أو المؤتمرات التي تعقد حول موضوع الإرهاب في منطقة الساحل.

وفي هذا السياق دعم المغرب التدخل العسكري الذي قادته فرنسا في مطلع جانفي 2013 في شمال مالي لطرد التنظيمات الإرهابية التي أعلنت إقليم أزواد "إمارة إسلامية" بعد طرد مقاتلي الحركة الوطنية لتحرير أزواد، كما كان للدور المغربي برئاسته لمجلس الأمن في ديسمبر 2012 تأثيره المباشر في توفير الدعم الأممي لخطة التدخل العسكري لمساعدة دولة مالي على بسط سيادتها على كامل التراب الوطني.[2]

ومن أجل أن يلعب دورا في أزمة مالي، إنفتح المغرب على أطراف الأزمة، من مسؤولين حكوميين وقادة حركة التوارق، حيث زار الرباط، رئيس حكومة مالي الشيخ **موديبو ديار** ومسؤولون من "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد"، كما ساندت الرباط الجهود الإقليمية والدولية لاحتواء الأزمة عبر تأييدها لتجمع دول غرب إفريقيا ودعوته إلى تحرك دولي من أجل الإسراع بوضع حد لهذه الأزمة، خاصة بعد

[1] محمد بوبوش، مرجع سبق ذكره، ص 275.
[2] سعيد الكحل، "مالي بوابة المغرب إلى إفريقيا ومجاله الحيوي"، في:
https://www.assakina.com/politics/news-muslims/38144.html

أن أخذت طابع التدهور الأمني في أعقاب سيطرة حركات التوحيد والجهاد و أنصار الدين على ثلثي مساحة البلد.

ويعتقد المحلل السياسي وأستاذ العلاقات الدولية بجامعة محمد الخامس بالرباط الدكتور الحسان بوقنطار في حوار أجراه مع **سويس انفو**، Swiss info بأن: " **المغرب يمكن أن يلعب أيضا دورا مهما في الحل السياسي للأزمة المالية وملاحقة التنظيمات الإرهابية بمنطقة الساحل، فبالإضافة إلى الحضور المخابراتي المغربي القوي تاريخيا بالمنطقة، فإن للمغرب تجربة في محاربة الحركات الإنفصالية، مثل دوره في مساعدة الرئيس الزائيري موبوتو 1977، كما أنه سيساند الحل السلمي ولا يحبذ التدخل العسكري وهو ما يسهل إمكانية التنسيق بينه وبين الجزائر، إذا ما تم تجاوز الخلافات بينهما**".[1]

وقد شكلت أزمة مالي وما تلاها من تداعيات للتدخل الدولي في منطقة الساحل، اختبارا مؤثرا لأدوار القوى الإقليمية المتنافسة، وخاصة المغرب والجزائر، إذ سعت كل دولة لمحاولة التأثير على الوضع في مالي، بما يضمن لها حماية مصالحها الإستراتيجية.

وقد تمكنت المملكة المغربية من تعظيم نفوذها الإقليمي في المنطقة من خلال دورها في أزمة مالي، بداية من انضمامها إلى التدخل العسكري الذي قادته فرنسا في مالي، وصولا إلى الإجتماع الذي عقد في المغرب في نوفمبر 2013 والذي وافق فيه وزراء خارجية 19 دولة من بينها فرنسا وليبيا ومالي على إتفاق لإنشاء معسكر تدريب مشترك لتأمين الحدود.[2]

ولعل من أبرز ملامح توسع النفوذ المغربي في مالي، هو توقيع كل من المغرب ومالي إتفاقا لجلب 500 إمام مالي إلى المغرب للتدريب الديني، كما توصل البلدان إلى إتفاق خاص بالشؤون الدينية والتعاون في العمل على فقه المالكية وتفسيرها من أجل تعزيز الإعتدال ومحاربة الإيديولوجيات المتشددة، وإذا ما كللت هذه المبادرة بالنجاح، فإنها قد تزيد من حجم تأثير المغرب في مالي، ومنطقة الساحل الأوسع،مما يعزز من الآمال الوحدوية الهادفة إلى تأسيس المغرب الكبير.[3]

بالإضافة إلى الإتفاقيات والإستثمارات الأخرى الإقتصادية والإجتماعية، التي كنا قد تطرقنا إليها سابقا، ولا ننسى طبعا الزيارة التي قام بها ملك المغرب إلى جمهورية مالي بدعوة من رئيسها **إبراهيم**

---

[1] محمود معروف، " الأوضاع في مالي تثير مخاوف إقليمية ودولية "، في : https://goo.gl/XyX5Hs

[2] محمد بوبوش، مرجع سبق ذكره، ص 297

[3] Vish Sakthivel, " Morocco's Move in Mali What Rabat Gained in the Battle Against Islamic Extremism", The Washington Institute, January 14, 2014, at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/moroccos-move-in-mali

بوبكر كيتا في فيفري 2014 والتي تندرج في إطار تعزيز علاقات الصداقة والأخوة والتعاون القائمة، وتأتي إمتدادا للدينامية الجديدة التي ضخت في العلاقات الثنائية، بفضل الزيارة التاريخية التي قام بها **محمد السادس** الملك المغربي إلى مالي في شهر سبتمبر 2013 بمناسبة حفل تنصيب السيد إبراهيم بوبكر كتيا رئيسا للبلاد.[1] وقد تم خلال هذه الزيارة تدشين العديد من المشاريع المشركة والإتفاقيات في مجالات مختلفة قد تفتح أفاقا جديدة للتعاون بين البلدين.

المبحث الثالث: حدود التعاون الإقليمي في الساحل الإفريقي: اشكالية مركب الأمن الاقليمي

لا تخفى طبيعة الفرص المحدودة للتعاون الإقليمي في شمال إفريقيا إذ تغلب العلاقات الثنائية على التكامل الإقليمي، كما تميل كل دولة وخاصة المغرب والجزائر وليبيا إلى توظيف بعض عناصر ميزاتها لمنافسة الأخرى في منطقة الساحل الإفريقي، وقد أضعف هذا الوضع فرص بناء علاقات تعاون أمنية قائمة لا تسمح ببناء علاقات تعاون أمنية قائمة على الثقة، فعناصر التنافس والنزاع التي تخيم في شمال إفريقيا لا تسمح ببناء علاقات تعاون يمكن لها مثلا، تأدية دور جماعي حيوي في منطقة الساحل الإفريقي.[2]

أما بالنسبة للتجمعات والتكتلات الإفريقية فهي الأخرى تعاني العديد من المشاكل التي أضعفت من مردوديتها فيما يخص إيجاد الحلول ومواجهة التهديدات الأمنية التي تعاني منها المنطقة.

وسنقوم من خلال هذا المبحث الكشف عن أبعاد وحدود التعاون الإقليمي في المنطقة، بداية بالتطرق إلى أهم أشكال التجمعات الإقليمية التي كان لها دور بشكل أو بآخر في محاولة إيجاد حلول للمشكلات والتهديدات الأمنية التي تعرفها المنطقة، ثم نتطرق إلى التنافس المغربي الجزائري، بإعتبارهما قوتين إقليميتين في المنطقة، وكيف أن هذا التنافس كان ولا زال من أهم العوائق والحدود التي تقف أمام نجاح فعاليات التعاون الإقليمي في المنطقة.

المطلب الأول: دور التكتلات الإقليمية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

بدأت تتنامى لدى الدول الإفريقية فكرة الإتحاد والتجمع، وذلك بهدف حماية إستقلالها من جهة، وخلق تعاون فيما بينها من جهة أخرى، وهكذا ظهرت فكرة التجمعات والمنظمات الإفريقية، والتي بدأت

---

[1] محمود بوبوش، مرجع سبق ذكره، ص 322

[2] كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص ص 119-120.

في صور مختلفة كانت معظمها متعثرة ومحصورة في نطاقات ضيقة، ثم أخذت الدائرة تتسع شيئا فشيئا عن طريق تكوين تكتلات تضم عددا أكبر من الدول الإفريقية، إلى أن قامت منطقة الوحدة الإفريقية، التي أدت أدوارا مختلفة في مجال إرساء دعائم السلم والأمن داخل القارة الإفريقية. وأدت دورا حيويا في تسوية المنازعات الإفريقية سلميا، حتى خلفها الاتحاد الافريقي سنة 2001 الذي إستمر في القيام بمهام منظمة الوحدة الإفريقية نفسها، الهادفة للحد من المنازعات الإفريقية سلميا. وتم إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي بوصفه جهازا تابع اللإتحاد ومسؤولا عن تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى التعاون المشترك مع الأمم المتحدة وأذرعها، بجانب التكتلات والتجمعات الإفريقية.

ونجد العديد من المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا، كان لها دورا بارزا في حل وإدارة بعض المنازعات في القارة، حيث أثبتت هذه الأخيرة قدرتها على التدخل لتحقيق السلم في الكثير من المناسبات، وتعتبر **المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا** Ecowas* أهمها. وهي كذلك من أهم التكتلات التي كان لها تدخلات واسعة في مجال التصدي للتهديدات الأمنية التي يعرفها الساحل الإفريقي، إضافة إلى **مجموعة دول الساحل الخمسة** G5 ، التي أنشئت حديثا لمواجهة التحديات الأمنية التي تعرفها دولها.

الفرع الأول: المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا-Ecowas- فاعل أساسي للأمن الإقليمي غرب إفريقيا

تم التوقيع على المعاهدة التي أنشأت بموجبها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بتاريخ 28 ماي 1975، وتعرف بمعاهدة "لاغوس" ودخلت حيز التطبيق في جويلية 1975، واعتبرت منظمة إقليمية،[1] الغرض من إنشائها تحقيق التكامل الإقتصادي، وتعزيز المبادلات التجارية بين دول المنطقة، وتعزيز الإندماج في المجالات الصناعية والنقل والإتصالات والطاقة والزراعة والمصادر الطبيعية، فضلا عن القطاع المالي والنقدي، وبالرغم من الطبيعة الإقتصادية للمنظمة، إلا أن الإيكواس إهتمت كذلك بالجانب الأمني وخاصة دور الإستقرار السياسي والأمني لتحقيق التنمية الإقتصادية. فبدأ التفكير في إقامة نظام دفاعي للجماعة في إطار بروتوكول محدد، وتم التوصل إلى ذلك منذ 1978، في بروتوكول يقضي بعدم الإعتداء بين الدول الأعضاء، وقد عبر الرئيس السنغالي **عبدو ضيوف** في القمة الرابعة المنعقدة بدكار في 28 ماي 1979 بقوله: "**لسنا بحاجة إلى توضيح حقيقة أنه لا يمكن أن تتحقق تنمية في مناخ عدم الإستقرار، وإذا كان الأمر كذلك فإن علينا – فيما بيننا- أن نؤسس ميثاقا للتضامن بين دول غرب إفريقيا لحماية**

* تأسست **Ecowas** عام 1975، تضم 15 دولة عضو، وهي منظمة تعاون افريقية حكومية، ترفع شعار تعزيز التعاون الإقتصادي والتبادل التجاري بين دول المنطقة كمدخل إلى إندماج إقتصادي شامل .

[1] رؤوف ديزي ، "الدور التنموي للجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا –الإيكواس-"، في: محمد عاشور، **التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005، ص 355.

أنفسنا ضد العدوان الخارجي"، وفي عام 1980 ثم الإعلان عن تأسيس الميثاق الدفاعي للإيكواس، ليكون بذلك أول نموذج للأمن الجماعي الإفريقي في إطاره الإقليمي الفرعي، ثم إعلان المبادئ الصادر عام 1991 حول الدفاع والتوسط وحفظ السلام وإقرار مبادئ الديمقراطية وحكم القانون.[1]

وتعتبر نيجيريا من الأقطاب الفاعلة في المجموعة، حيث دفعت الإتفاق الإقليمي لحفظ السلام أو مجموعة مراقبة السلام داخل دول المجموعة وعرفت بقوات "**إيكوموج**"، وبدأت تدخلها العسكري لحل النزاعات في ليبريا في أوت 1990، ثم إنتقلت القوات عام 1977 إلى سيراليون[2]. كما تم الإتفاق على إنشاء آلية لمنع وإدارة وتسوية الصراعات وتحقيق الأمن في المنطقة، وتم إقرارها بشكل نهائي في قمة المجموعة التي عقدت بأبوجا في أوت 1998، وفي جانفي 2002، بدأت "الإيكواس" تنفيذ نظام الانذار المبكر الامني، باعتباره الجانب العملي لبروتوكول الايكواس الخاص بإنشاء آلية منع الصراعات وإدارتها.[3]

لقد أظهرت هذه الدينامية الإقليمية التي كان لنيجيريا وبوركينافاسو دورا لا بأس به فيها، دورا دبلوماسيا إقليميا كوسيط في مشكلات داخلية عدة، وبين الجيران ساعدت على مأسسة وسائل تعاملها مع المشكلات الأمنية المتزايدة والمستمرة. ويلاحظ أن هذا الوعي المؤسسي لمجموعة دول غرب إفريقيا الناتج من تكاثر الضغوط المحلية والإقليمية، لا يعكس مستوى القدرة على الحركة ذاته، وبرغم الضعف وتواضع قدرتها الإستراتيجية وحتى الجاذبية الناعمة نتيجة شيوع النزاعات الفتاكة فإن هذه المجموعة أثبتت دورها كفاعل أساسي في الأمن الإقليمي في غرب إفريقيا.[4]

وفي إطار نشاطات الإيكواس في المجال الأمني، وقع المكتب الإقليمي للإيكواس التابع لمكتب المخدرات والجريمة المنظمة في ديسمبر 2009، على مذكرة تفاهم مع الفريق الحكومي الدولي لمكافحة تبيض الأموال في إفريقيا GIABA بعد إن نظمت هذه الأخيرة ورشة العمل الثانية، حول مكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب لصالح نقابة المحاميين لغرب إفريقيا، وكان الهدف من هذا اللقاء، الذي كان في كوتونو في البنين من 16 إلى 18 سبتمبر 2009، هو إعلام المحاميين وإخطارهم بالدور المهم الذي يلعبونه في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.[5]

---

[1] محمد عاشور، أحمد سالو علي، **التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق** ،القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط1، 2005، ص 416.

[2] حلمي شعراوي، **إفريقيا في نهاية القرن**، القاهرة : دار الأمين للنشر والتوزيع، ط1، 2001، ص 216

[3] السيد فليفل، محمود أبو العينين، **التقرير الإستراتيجي الإفريقي، 2001-2002**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة، 2003، ص 86-87.

[4] كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 175-176.

[5] Office des Nations Unies contre la drogue et le crime**, " lettre d'information sur la lutte contre le blanchiment de capiteaux et le financement du terrorisme en Afrique de l'ouest"** , edition3, décembre 2009, p5

وتعتبر المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا من المنظمات ذات الخبرة الواسعة في التدخل لتسوية الصراعات الداخلية في دول غرب إفريقيا، لهذا السبب نجد مجلس الأمن قد طالب في أكتوبر 2012 من هذه المجموعة، وضع خطة لكيفية التدخل في شمال مالي، وفي ذات السياق، طلبت الحكومة المؤقتة في مالي في سبتمبر 2012 مساعدة الإيكواس في مواجهة تهديد الحركات الإسلامية المتفاقم والمساعدة على قمع التمرد الذي تشهده البلاد، وقد إعتمدت المجموعة تلبية للطلب المالي، مقاربة من شقين لحل الأزمة هما :[1]

- كلفت الرئيس البوريكينابي **بليز كومباوري** بالتفاوض مع ممثلي أنصار الدين على أمل إقناع هذه الجماعة بقطع علاقاتها مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي والقبول بإتفاق سلام مع الحكومة المالية. وقد تعهد أنصار الدين بعد محادثات السلام في منتصف نوفمبر 2012 في واغادوغو مع الرئيس كومباوري بنبذ التطرف والإرهاب، ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والدخول في حوار مع جميع الأطراف لحل الأزمة بمالي، وتلا ذلك مفاوضات أخرى مع وفد آخر من أنصار الدين في الجزائر في محاولة لإنهاء الأزمة.
- ضغط "الإيكواس" دبلوماسيا، من أجل تدخل عسكري حال فشل المفاوضات، وفي هذا الإطار أحالت الايكواس إلى مجلس الأمن الدولي طلب الحكومة المؤقتة في مالي لمساعدتها في قمع التمرد.

ويمكن تتبع مسار تدخل الإيكواس في شمال مالي من خلال النقاط التالية:[2]

- في 12 أكتوبر أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2071، الذي يفوض المجموعة والإتحاد الإفريقي، وضع خطة للتدخل العسكري الدولي في مالي وتقديم تقرير عن تطورات هذه التحركات في غضون 45 يوما.
- بعد اجتماع باماكو عقد اجتماع آخر يوم 11 نوفمبر 2012 في أبوجا، وأجمع ممثلو الايكواس على تشكيل قوة تدخل قوامها 3300 جندي، لإستعادة شمال مالي من المتمردين الإسلاميين، وأحيل قرار المجموعة إلى الإتحاد الإفريقي، وأيد مجلس الأمن والسلم التابع للإتحاد الإفريقي بدوره الخطة المقترحة من قبل هذه المجموعة.

---

[1] فريدوم أونوها، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، مركز الجزيرة للدراسات ، 13 فبراير 2013، ص 6-7 في: https://goo.gl/71f982

[2] المرجع نفسه

- يوم 13 نوفمبر 2013، وفي مؤتمر صحفي في أديس أبابا، أكد مفاوض الإتحاد الإفريقي للسلم والأمن رمضان لعمامرة أنه: "**قد تقرر في هذا اليوم في ضوء جميع العوامل ذات الصلة بإقرار العمليات المنسقة لخطة نشر قوات AFISMA ، وهي الإنتصار المعتمد لبحثه الإتحاد الإفريقي لدعم مالي**"، وقدمت الخطة في وقت لاحق إلى مجلس الأمن بموجب تفويض القرار 2071.
- أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 2085، الذي إعتمد في 20 ديسمبر 2012 والذي يقضي بالسماح بنشر قوات AFISMA في مالي لفترة أولية مدتها سنة واحدة، كما حث القرار السلطات الإنتقالية في مالي على وضع إطار عمل – دون تأخير - للتفاوض مع جميع الأطراف في شمال مالي ممن قطعوا كل علاقاتهم بالمنظمة الإرهابية.
- بسبب التحديات الجلية المتعلقة بالتمويل والتدريب والمسائل اللوجستية، كان هناك توقع بأن الانتشار الفعلي لقوات AFISMA لن يكون قابلا للتنفيذ إلا بحلول سبتمبر من عام 2013.

واصلت الإيكواس مفاوضاتها مع المتمردين الإسلاميين في شمال مالي، إلا أنه وبعد تعثر هذه المفاوضات، بدأ المقاتلون الإسلاميون على بلدتي كونا وسافاري، وبعد الهجوم على بلدة كونا KONNA في 10 جانفي 2013، نشرت فرنسا بعض قواتها ضمن ما أطلقت عليه إسم "**عملية سيرفال**" في 11 جانفي 2013، وذلك بناءا على مناشدة الرئيس المالي فرنسا بسرعة التدخل، وكذلك إستناذا إلى الموافقة الموجودة من خلال قرار مجلس الأمن 2085 لنشر قوة AFISMA بمالي.[1]

إن التحرك السريع الذي أقدم عليه الإسلاميون، لم يستدرج فقط فرنسا للتدخل، بل بدأت كذلك دول غرب إفريقيا بإرساء قواتها على عجل نحو مالي، حيث إستعجلت الجماعات الإسلامية الحرب، في وقت لم تغلق فيه أبواب الحوار، وبهذا ضيعت هذه الجماعات فرصة لحل سلمي.

وعلى الرغم من أن هذه المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا، لديها خبرة واسعة في التدخل لتسوية الصراعات الداخلية في دول غرب إفريقيا كتدخلها في ليبيريا وسيراليون، إلا أن حالة مالي قد تكون أكثر صعوبة في ظل مواجهة الإيكواس لجماعات غير تقليدية.[2] كما أن إستعجال التدخل بقوات غير مكتملة العدة والتجهيز ولا تملك خطة واضحة لخوض الحرب إنعكس على مردودية هذا الأخير.

[1] فريد يدوم أونوها، مرجع سبق ذكره، ص 8.
[2] محمد بوبوش، مرجع سبق ذكره، ص 166.

وإن كانت الإيكواس قد تعاملت بحزم مع أزمة مالي، إلا أن ذلك لا ينفي أن موقفها من هذه الأزمة وغيرها من الأزمات، غالبا ما يكون متأثرا بموقف القوى الإستعمارية التقليدية خاصة منها فرنسا، وهو ما بدى واضحا في التدخل العسكري في شمال مالي الذي إستعجله التدخل الفرنسي.

لقد ظلت المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا، عاجزة عن تحقيق أهدافها، بسبب الإضطرابات السياسية والأمنية التي تعيق المسار التنموي لدول المنطقة، من جهة، ومن جهة أخرى، بسبب النفوذ الأجنبي وما يترتب عليه من علاقات تفضيلية تعيق جهود الاندماج الإقتصادي، لصالح العلاقات بالقوى الاستعمارية.

الفرع الثاني: مجموعة دول الساحل الخمس (G5): من أجل مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية

تضم " **مجموعة دول الساحل الخمس** G5 " خمسة دول، وهي: موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، وبوركينافاسو، إجتمعت الدول الخمس في 16 فيفري 2014 في العاصمة الموريتانية نواكشوط بهدف إنشاء هذه المجموعة، والتي سميت بمجموعة دول الساحل الخمس 5G، نسبة إلى عدد الدول الأعضاء فيها، وتم التوقيع لاحقا على إتفاقية الإنشاء في 19 ديسمبر 2014.[1] في نواكشط الموريتانية، كما وقعت الحكومة الموريتانية على إتفاقية إنشاء مقر خاص بالمجموعة التي تأسست بمبادرة موريتانية على أراضيها. والهدف الرئيسي من إنشاء مجموعة الدول الساحل الخمس، كما أعلن أعضاءها، هو مواجهة التحديات الأمنية والإقتصادية والعمل على حشد التمويلات وإستقطاب الاستثمار الأجنبي لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. والخريطة (12) توضح الدول المشكلة والمؤسسة لهذه المجموعة

الخريطة (12): مجموعة دول الساحل الخمس G5



المصدر : http://www.g5sahel.org/images/Docs/SDS_G5S_VF.pdf

[1] Hugo sada," quel avenier pour le 5g? " , **observation du monde arabo- musulman et du sahel** , Paris: fondations pour la recherche stratégique , mars 2017, p 4

وقد تأسست المجموعة في ظروف يمكن حصرها في العوامل التالية:

- تفاقم الأزمة في مالي، وآثارها الإقليمية، خاصة بسبب تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية.
- تداعيات الأزمة الليبية على دول منطقة الساحل الإفريقي، خاصة بسبب تسرب الأسلحة وحيازتها من قبل الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة.
- فشل بعض المبادرات الإقليمية والدولية لإيجاد حلول للمشكلات الأمنية التي تعاني منها دول الساحل، فنجد بعض المبادرات الإقليمية مجرد تعهدات لم تنفذ، كالمبادرات التي تعهدت بها "الإيكواس" لإنشاء قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب في اجتماعها العادي التاسع والأربعون الذي إنعقد في دكار، وبعض المبادرات نفذت، لكن لم تؤت ثمارها حتى الآن كمبادرة حوض وبحيرة تشاد CBLT، أما المبادرات الدولية فكانت تهدف إلى توسيع النفوذ في المنطقة أكثر من المواجهة الحقيقية للتحديات والتهديدات التي تعرفها الأخيرة[1].

وحسب الإتفاقية المنشأة لهذه المجموعة فإن الأهداف التي تأسست من أجلها هذه الأخيرة هي:[2]

- ✓ ضمان تحقق شروط التنمية والأمن في الدول الأعضاء
- ✓ توفير إطار إستراتيجي لتحسين الظروف المعيشية للسكان.
- ✓ الجمع بين التنمية والأمن، مدعومين بالديمقراطية والحكم الرشيد، في إطار التعاون الإقليمي والدولي الذي يحقق المنفعة المتبادلة.
- ✓ تعزيز التنمية الجهوية الشاملة والمستدامة

وتساهم مجموعة دول الساحل الخمسة في تحقيق الأمن والتنمية للدول الأعضاء في المجموعة من خلال الآتي:

- ترسيخ وتحقيق السلام والأمن في منطقة دول الساحل الخمسة
- تطوير البنية التحتية للنقل، والموارد المائية والطاقوية والإتصالات
- تهيئة الظروف لترشيد الحكم في الدول الأعضاء.

---

[1] محمد بشر جوب، " جهود المؤسسات الاقليمية الافريقية في مكافحة الارهاب، دراسة تطبيقية عن المجموعة 5(G5) للساحل الافريقي"، **قراءات افريقية**، الشارقة، المنتدى الاسلامي، العدد 34، اكتوبر- ديسمبر 2017، ص 30

[2] " convention portant creation du G5 sahel ", p4, at: http://www.g5sahel.org/images/convention.pdf

أما فيما يخص هياكل وأجهزة المجموعة، فقد حصرتها المادة (6) من الإتفاقية المنشئة في خمسة أجهزة رئيسية هي:[1]

- مؤتمر رؤساء الدول: يتألف من جميع الرؤساء الأعضاء في المجموعة، وهو الهيئة العليا لها، وجهاز اتخاذ القرار ووضع السياسة العامة والخيارات الإستراتيجية، ويدير جميع الأعمال السياسية والأمنية للمجموعة.
- مجلس الوزراء: يضم الوزراء المسؤولين عن التنمية، وهو الهيئة المسؤولة عن تنفيذ سياسة المجموعة على النحو الذي حدده مؤتمر رؤساء الدول.
- الأمانة الدائمة: تتكون من فريق من الخبراء ذوي إختصاصات متعددة تتخصص بالأعمال الإدارية، وهي مسؤولة عن رصد وتقييم وتنفيذ إستراتيجية التنمية والأمن، وحشد الموارد المالية لتمويل إستراتيجية التنمية المستدامة.
- لجنة الدفاع والأمن: تتكون من رؤساء الأركان وضباط الأمن المندوبين من دولهم، تختص بالمسائل الأمنية للدول الأعضاء.
- لجان التنسيق الوطنية: كل دولة عضو تعين لجنة تنسيق وطنية، تتكون من مجموعة من الخبراء في القطاعات المختلفة، يعينون تحت وصاية وزراء التنمية.

ما يمكن ملاحظته على هذا البناء المؤسسي، أنه جاء مستعجلا، ويبدوا أنه غير مكتمل يفتقر إلى التماسك الحقيقي، وبالرغم من تعدد هيئاته، ونصوصه القانونية والمشاريع الواعدة التي جاءت في الاتفاقية المنشئة، إلا أن هذا غير كاف لضمان كفاءة دائمة وقيمة مضافة حقيقية على الأقل في المرحلة الحالية.

منذ إنشاء G5 وبداية نشاطها، نلاحظ أن هناك فرق بين معدل التقدم في العنصر العسكري مقارنة بتدابير التنمية، فقد أحرز العنصر العسكري تقدما من نواح كثيرة، وخاصة فيما يتعلق بانتشار الدوريات وعمليات الحدود المختلطة (أكثر من 15 عملية على الطرق الحدودية الرئيسية الثلاثة: مالي-موريتانيا/مالي – النيجر - بوركينافاسو/ النيجر - التشاد)[2].

ومع ذلك فإن التحدي الكبير بالنسبة لهذه المجموعة حاليا، هو مدى قدرة قوة التدخل المخطط لها على النجاح، خاصة وأن هناك تباين للآراء داخل المجموعة حول دور هذه القوة، حيث نجد

[1] Ibid, p 6
[2] Hugo Sada,opi.cit, p 05

المسؤولين في مالي والنيجر وبوركينافاسو يصرحون بأن القوة مكلفة بمقاتلة الجماعات الإرهابية، في حين ترى موريتانيا أن الأمر يتعلق بضرورة تعزيز أمن الحدود المشتركة وحل المشكلات الداخلية على غرار ما يحدث في مالي من تعقيدات أمنية، نتيجة توحد جماعات إرهابية بمجموعة "أنصار الإسلام والمسلمين" هذا من جهة ومن جهة أخرى، كشف الوثيقة التي نشرتها الأمانة الدائمة لمجموعة دول الساحل الخمسة في سبتمبر 2016، والتي جاءت تحت عنوان "**إستراتيجية من أجل التنمية والأمن لدول مجموعة دول الساحل الخمس**"، عن أهداف عديدة وواسعة النطاق إلا أنها تواجه صعوبات مالية، حيث أعلن الأمين الدائم **نجيم الحاج محمد**، أن المجموعة تحتاج إلى 10 مليار يورو من أجل تمويل 100 مشروع مخطط له، كما تسلط الوثيقة الضوء على الصعوبات التي تواجهها المجموعة في تعبئة الموارد الخارجية، حيث لا تزال المساعدات الدولية خجولة جدا من أجل مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل، وبالإضافة إلى ذلك تشير الوثيقة نفسها إلى عدم كفاية قدرة الدول الأعضاء على " تعبئة الموارد الداخلية".[1]

وقد التقى قادة دول الساحل الخمس بحضور الرئيس الفرنسي **إيمانويل ماكرون** في باماكو، لتحقيق مشروع القوة الإقليمية المشتركة لمكافحة المجموعات الإرهابية، في شهر جويلية 2017، ووعد ماكرون بتقديم مساعدة مالية وعسكرية لقوة مجموعة دول الساحل الخمس، لكنه حضها على إظهار مزيد من الفاعلية في التصدي للمتطرفين الإسلاميين.

وأوضح **ماكرون** في إفتتاح القمة، أن باريس ستقدم 70 عربة، فضلا عن دعم فعلي، قائلا: " **في المستوى العسكري نقدم جهدا تفوق قيمته ثمانية ملايين يورو حتى نهاية العالم للمشرع الذي أطلق عليه التحالف من أجل الساحل**". وكان أول إنتشار تجريبي لوحدات القوة المشتركة في منطقة الحدود المشتركة بين كل من مالي وبوركينافاسو والنيجر، بمرافقة قوة "برا خان الفرسية" في نوفمبر 2017.[2]

وتشدد فرنسا، على أنه من الضروري، مواجهة التحدي المالي المطروح أمام هذه القوة، في ظل عدم قدرة دول الساحل الخمس على تأمين 250 مليون يورو كمبلغ ضروري لانطلاقة نشاطات هذه القوة في مرحلة أولى، على أن يرتفع هذا المبلغ إلى 400 مليون يورو على الأقل أثناء الممارسة التامة.[3]

---

[1] G5 Sahel Secretariat permanent, " Stratégie pour le Développement et la Sécurité des Pays du G5 Sahel ", septembre 2016, at : http://www.g5sahel.org/images/Docs/SDS_G5S_VF.pdf

[2] " قمة في مالي لإنشاء قوة مشتركة ضد الإرهاب في دول الساحل "، في : https://goo.gl/6PqTWL

[3] آدم جابيرا، "القوة المشتركة لخمس دول إفريقية: سلاح ماكرون لمكافحة الإرهاب في الساحل"، **القدس العربي**، العدد 9063، 13 يناير 2018، ص 10

وقد تمكنت مجموعة دول الساحل الخمس من الحصول على مساهمات مالية لدعم قوتها المشتركة، خلال إجتماع باريس في 13 ديسمبر 2017 والذي كان بدعوة من الدول الأعضاء في المجموعة، وقد حضر هذه القمة كل من قادة دول الساحل الخمسة، الرئيس الفرنسي، المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، ورئيس وزراء إيطاليا وبلجيكا وممثل عن الإتحاد الأوروبي، كما حضر ممثلون عن الإتحاد الإفريقي والولايات المتحدة الأمريكية، ووزراء من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.[1] وقد تنوعت مساهمات الدول لدعم قوة دول الساحل الخمسة، إذ وعد الإتحاد الأوروبي بمبلغ 50 مليون يورو تضاف إلى 8 ملايين يورو قدمتها فرنسا (معدات عسكرية ولوجستية خاصة)، فيما وعدت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم هذه القوة بمبلغ 60 مليون يورو، في حين أكدت السعودية تقديم دعم قيمة 100 مليون يورو، مقابل 30 مليون يورو وعدت بها الإمارات أما بلدان الساحل الخمسة فقد وعد كل منها بالمساهمة بمبلغ 10 ملايين يورو.[2]

سوف تقوم هذه القوة بتجنيد 5000 مقاتل من الدول المعنية بمقاومة المجموعات الجهادية، خاصة على حدود مالي والنيجر وبوركينافاسو، وقررت القمة دخول المشروع حيز التنفيذ في ربيع 2018، وركز مركز قيادة القوة الإفريقية الجديدة في مدينة سيفاري بمالي، لتنظم لاحقا إلى قوة "بارخان الفرنسية" وبعثة الأمم المتحدة في مالي " **مينوسما**"[3]

إضافة إلى تحدي تمويل هذه القوة، والذي من الممكن أن يوجد له حل في القمة الثانية للمجموعة في بروكسل المزعم انعقادها يوم 23 فيفري 2018، توجد تحديات أخرى، تواجهها ليس فقط القوة الإقليمية، أو ما تصطلح عليه فرنسا "**قوة التحالف من أجل الساحل**"، وإنما تحديات تهدد مجموعة دول الساحل الخمسة G5، في حد ذاتها، من أبرزها هذا التوغل الفرنسي في المجموعة، الذي وصل إلى درجة التحكم فيها، مما قد يثير شكوكا حول مدى إستقلالية هذه الأخيرة، وقد يجعلها آلة في يد فرنسا أو مجرد واجهة أخرى لعملية "بارخان"، كما أن التحكم الفرنسي في عمليات المجموعة، سيساهم في تحفيز الجماعات الإرهابية الموجودة في المنطقة لتزيد من حملاتها الهجومية ضد دول المنطقة.[4]

---

[1] زين العابدين بن حمدة، "قمة دول الساحل الإفريقي في باريس: فرنسا تجمع الدول الداعمة لمقاومة الإرهاب"، في: http://ar.lemaghreb.tn/

[2] آدم جابيرا، المرجع نفسه

[3] زين العابدين بن حمدة، مرجع سبق ذكره

[4] محمد بشر جوب، مرجع سبق ذكره

فإذا كان بإمكان مجموعة دول الساحل الخمس، أن تستفيد من الدعم المتزايد من المؤسسات المتعددة الأطراف مثل هيئة الأمم المتحدة أو الإتحاد الأوروبي، أو من الشركاء الثنائيين كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، فإنها بالمقابل تعاني من ضعف الدعم، أو التحفظ على أعمالها من قبل العناصر الإقليمية الفاعلة في إفريقيا، وفي هذا الإطار، فإن هناك خلاف بين الجزائر ودول مجموعة G5 وفرنسا، يرجع إلى الإختلاف العميق والجذري في النظرة إلى أسلوب معالجة الأوضاع في المنطقة، كما أن الجزائر تريد أن توحد جهود دول المنطقة في إطار حلف إفريقي يحل مشاكله الأمنية بمفرده مع إستبعاد أي تدخل أجنبي في شؤونه.

وقد أعادت الجزائر تفعيل مبادرة "دول الميدان" التي تأسست في مدينة تمنراست عام 2010 وتضم الجزائر، ومالي وموريتانيا والنيجر، والملفت للانتباه هو أن الدور الذي فعلت لأجله هذه المبادرة، هو نفسه الدور الذي أنشئت لأجله فرنسا القوة الإقليمية مع دول الساحل الخمسة، وقد كشف وزير الخارجية الجزائري عبد القادر مساهل أن الجزائر تدرب حاليا عددا من عناصر النخبة من دول إفريقية من بينها مالي والنيجر لمكافحة الإرهاب، وهي الخطوة التي يرى مراقبون أنها تهدف إلى التصدي لمساعي وأهداف فرنسا التوسيعية في المنطقة.[1] وستحاول فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة ودول أخرى معينة، في القمة التي ستعقد في بروكسل في فيفري 2018، إقناع الجزائر بالمشاركة في هذا الجهد الإقليمي الدولي لمكافحة الإرهاب، إلا انه من المؤكد أن الجزائر لن تتخلى عن قناعتها المرسخة دستوريا، فطالما هناك قوى أجنبية ضمن هذه المجموعة فالجزائر لن تشارك ولن تتحالف معها.

ومن الواضح أن انخراط دول مجموعة دول الساحل الخمس G5، في أكثر من مؤسسة، حيث نجدها في المنظمة القارية (الإتحاد الإفريقي وملحقاته)، وكذلك منضمة إلى المنظمات الإقليمية الفرعية، (تجمع دول الساحل والصحراء، المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا....)، يؤدي إلى تفتت الصف الإفريقي، لتباين المصالح الاقتصادية والسياسية وتنافسها وصعوبة التنسيق بين الشبكة المتشعبة لمصالحها وأنشطتها، بالإضافة إلى أنه كلما ازداد عدد المنظمات التي تشترك فيها دولة معينة، كلما قلت درجة إلتزامها اتجاه هذه الأخيرة.[2]

إذا ما رجعنا إلى الأهداف التي حددتها الاتفاقية المنشئة لمجموعة دول الساحل الخمسة، والتي سبق وتطرقنا إليها، نلاحظ أن هذه الأخيرة تضمنت أهدافا خاصة بتحقيق الأمن من خلال إيجاد

---

[1] " الجزائر تدرب قوات بديلة لعرقلة قوات إفريقية تتزعمها فرنسا "، **العرب**، العدد 10878، 23 يناير 2018، ص4

[2]. hugo saoa , op.cit, p 5-6

إستراتيجيات التدخل العسكري لمواجهة الجماعات الإرهابية، وأهدافا أخرى تتعلق بالبحث عن السبل الممكنة لتحقيق التنمية المستدامة لدول المنطقة.

إلا أن الواقع، أثبت أنه وخلال الثلاث سنوات التي تلت إنشاء هذه المجموعة سنة 2014، كان هناك نشاط لدول المجموعة فقط من أجل تفعيل العنصر العسكري، ولعل القمم والإجتماعات العديدة من أجل تأسيس القوة الإقليمية العسكرية، لمكافحة الإرهاب في المنطقة بدعم فرنسي، خير دليل على ذلك، وهذا في حد ذاته، يعتبر عائقا في وجه تحقيق الأهداف الحقيقية التي أنشئت من أجلها هذه المنظمة، وهي الإهتمام بالمشاكل الاقتصادية والسياسية والإجتماعية إضافة إلى مواجهة الإرهاب. فبدون تنمية لا يتحقق الأمن، كما أن التنمية لن تتحقق بدون أمن، وبالتالي فإن الاهتمام فقط بتشكيل وتفعيل هذه القوة دون الاهتمام بالتنمية، سيبقي الأمور على حالها وربما يفاقمها أكثر.

المطلب الثاني: تداعيات التنافس الجزائري المغربي على التعاون الأمني في منطقة الساحل الإفريقي

إن عناصر التنافس والتنازع التي تخيم في شمال إفريقيا، قد أضعفت فرص بناء علاقات تعاون امنية قائمة على الثقة، كما لم تسمح ببناء علاقات تعاون يمكن لها تأدية دور جماعي حيوي في منطقة الساحل الإفريقي بتوظيف هويتها الصحراوية، ولقد أظهر وضع الإتحاد المغاربي هذه الأزمة العميقة، والتي تكشف عن أنه ليس أحسن حالا من التجمعات الإفريقية، إن لم يكن من بين أضعفها.[1]

ويخبرنا علماء الجيوستراتيجية بأن إحدى مشكلات الأقاليم السياسية في العالم هي التنافس الحاد بين دول كل إقليم على إحتلال موقع "**الدولة المركزية**" في الإقليم، وتتغذى مظاهر هذا التنافس على الدولة المركزية بين القوى الإقليمية المتقاربة، على مجموعة من المتغيرات ذات الصبغة التاريخية أحيانا، أو المعاصرة والمتجددة أحيانا أخرى.[2] وتعد منطقة المغرب العربي إقليما جيوسياسيا بهوية تاريخية تكرست عبر قرون طويلة، وظهرت عبر مرحلة التاريخية المختلفة "دول مركزية" تنقلت بين وحداته المختلفة.

ومع إستقلال دول المغرب العربي وانحسار الوجود الإستعماري بدأت تظهر دعوات وحدوية ، او تكاملية بين هذه الدول، لكن مشكلات الحدود السياسية وتباين التوجهات والخيارات الاستراتيجية، وتبعات

[1] كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[2] وليد عبد الحي، " العلاقات المغربية الجزائرية، العقدة الجيوستراتيجية" **سياسة غربية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، العدد 6، يناير 2014، ص 32.

الارث التاريخي لكل وحدة من وحدات إقليم المغرب العربي، شكلت عوائق تحقيق النزوع الوحدوي أو التكاملي، وقد تمركزت أبعاد هذه العوائق في العلاقات المغربية الجزائرية.[1]

وكما هو معروف، فإن أسباب التنافر بين الجزائر والمغرب يرجع بالأساس إلى قضيتين رئيسيتين: الاولى تتعلق بالخلاف حول رسم الحدود الفاصلة بين الدولتين، والثانية تتعلق بقضية الصحراء الغربية، فلطالما كانت هذه القضية محل خلاف بين المغرب والجزائر على خلفية الدعم الجزائري العسكري واللوجستي لجبهة البوليساريو التي شكلت عام 1973، واستضافتها بمدينة تندوف، ومساندتها دوليا في طلبها حق تقرير المصير، وهو ما لم تتقبله المغرب، مما أدى إلى تصاعد الخلافات السياسية بين الدولتين، وترتب عليه إنسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية التي أيدت حق تقرير المصير لجبهة البوليساريو.

وتمثل تطورات الأوضاع في ليبيا أحد الملفات الخلافية كذلك بين الجزائر والمغرب، فلكل منهما رؤية مختلفة لحلها، حيث تستخدم الجزائر سياسة زيارة المسؤولين المتكررة للتقريب بين وجهات نظر الفرقاء الليبيين، وعلى رأسهم **خليفة حفتر** و **فايز السراج** رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية، وهو الأمر الذي أثار حفيظة المغرب، ودفع رئيس مجلس النواب المغربي لمطالبة الملك محمد **السادس** بسرعة التدخل لحل الأزمة الليبية، عبر مساعدة ليبيا في رفع حظر السلاح المفروض على الجيش الليبي بقيادة حفتر، فأصبحت ليبيا بمثابة الحديقة الخلفية للصراع الجزائري المغربي، خاصة وأن الرؤية الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية ترتكز كذلك على تعديل **إتفاق الصخيرات*** الذي تم برعاية مغربية.[2]

وقد أدت التطورات الأمنية التي شهدتها دول الشمال الإفريقي مؤخرا، إلى بروز الخلاف الجزائري المغربي على سطح الأحداث وبات واضحا أن كل من الجزائر والمغرب سخرتا قدراتهما السياسية والإقتصادية والعسكرية وحتى الدينية في إطار هذا التنافس، من أجل لعب دور إقليمي بارز، ففي الوقت الذي يحاول فيه المغرب الإنتشار إفريقيا، تلعب الجزائر دورا إقليميا متصاعدا، حيث تقوم بدور الوساطة في مالي، ولا تزال حليفا في عملية التسوية السياسية بقيادة الأمم المتحدة في ليبيا، كما تساعد في تدريب الجيش التونسي لمواجهة تهديد التنظيمات الإرهابية.

---

[1] المرجع نفسه

* اتفاق الصخيرات أو الاتفاق السياسي الليبي هو اتفاق شمل أطراف الصراع في ليبيا و تم توقيعه تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة في مدينة الصخيرات ب المغرب بتاريخ 17 ديسمبر 2015 بإشراف المبعوث الأممي مارتن كوبلر لإنهاء الحرب الأهلية الليبية الثانية المندلعة منذ 2014 و قد بدأ العمل به من معظم القوى الموافقة عليه في 6 أبريل 2016 . وقع على هذا الاتفاق 22 برلمانيًا ليبيًا على رأسهم صالح محمد المخزوم عن طرف المؤتمر الوطني العام الجديد و امحمد علي شعيب عن طرف مجلس النواب الليبي .

[2] " القضايا الخمس : تطور أبعاد الخلافات المغربية الجزائرية الراهنة "، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة " ، في:
https://goo.gl/qsz9Jg

ومن أبرز مظاهر الخلاف بين الدولتين كذلك، هو تبادل الاتهامات فيما يخص الإرهاب وأنشطة الجريمة المنظمة، ففي الوقت الذي يتهم فيه المسؤولين المغاربة الحكومة الجزائرية بعدم التنسيق الأمني مع الرباط، وإيواء الجزائر لعناصر إرهابية تنتمي لجبهة البوليساريو في مدينة تندوف، وأن ذلك سيؤثر سلبا على الاستقرار الأمني على الحدود بين الدولتين، نجد الجزائر تتهم البنوك و الشركات المغربية بتبييض أموال الحشيش في إفريقيا، وقد وصف وزير الخارجية الجزائري **عبد القادر مساهل** الإستثمارات المغربية في إفريقيا بأنها استثمارات متأتية من تبييض الأموال، ويدرج هذا التصريح ضمن مساعي الجزائر لتقويض إحدى أهم أدوات المغرب لاختراق إفريقيا، ألا وهي الأداة الاقتصادية، مما سيوسع دائرة المواجهة والمنافسة بين الجزائر والمغرب في إفريقيا، لتوصلها إلى أرضية جديدة قاعدتها الاقتصاد، بعد أن كانت مساحة الخلاف مقتصرة سابقا على الملفات السياسية والدبلوماسية والأمنية، وعلى موضوع الصحراء الغربية بالذات.[1]

لقد هدف المغرب من خلال دبلوماسيته النشطة مؤخرا في إفريقيا إلى العودة إلى الاتحاد الإفريقي، وبالفعل كانت عودة المغرب إلى عضوية الاتحاد الإفريقي في دورته 28 بأديس بابا في جانفي 2017، ولعل العامل الرئيسي الذي يقف وراء هذه العودة، إضافة إلى الإعتبارات الاقتصادية هو منافسة الجزائر التي تمتلك نفوذا واسعا في الاتحاد الإفريقي وتعتبر أحد بلدانه الممولة له.

وقد اعتمد المغرب في إستراتيجية التقارب الدبلوماسي الخاصة به، على الاستثمار الاقتصادي والتقارب السياسيو التعاون الديني، وفي إطار الاستثمار الاقتصادي رافق ملك المغرب في زياراته وفود من رجال الأعمال المغاربة، وقد تنوعت المشاريع الاستثمارية بين قطاعات البنوك و الطاقة والزراعة والبنية التحتية، وكنتيجة لهذه الجهود تحول المغرب إلى اكبر مستثمر إفريقي في غرب إفريقيا، وثاني مستثمر في كامل القارة.

وفي إطار التنافس المغاربي على الساحلو الصحراء في المجال الاقتصادي، اتجهت الجزائر إلى إطلاق المنتدى الإفريقي الأول للاستثمار والأعمال في ديسمبر 2016، و اخذ الصراع بين القوتين المغاربيتين أبعادا أكثر عمقا بالساحلو الصحراء مع سعي المغرب إلى الاستفادة من موقعه الجيوسياسي بين أوروبا وإفريقيا، للدخول كمركز إقليمي للطاقة عبر الاتفاق نيجيريا في ماي 2017 على مد خط

[1]: سيدي ولد عبد المالك، " التنافس الجزائري المغربي بإفريقيا... الأسباب و التجليات "، في :

https://goo.gl/aKdCfX

للغاز بينهما، وهو نفس المشروع الذي أطلق عام 2002 خلال اجتماع اللجنة العليا الجزائرية النيجيرية أين تم الإعلان عن اتفاق بشأن أنبوب نقل الغاز العابر للصحراء الرابط بين نيجيريا وأوروبا عبر الجزائر بين سوناطراك الجزائرية وشركة النفط النيجيرية NNBC، وقد بقي المشروع مجمدا إلى أن أعيد إحياؤه سنة 2009، إلا انه لم يوضع حيز التنفيذ إلى يومنا هذا ، وبهذا تحول ملف خط الغاز هذا، إلى لغز اقتصادي بسبب موقف نيجيريا غير الواضح من الملف، ففي الوقت الذي أبرمت فيه اتفاقيات عدة مع الجزائر، تجرى اجتماعات مع المغرب حول نفس المشروع .

وبالمقابل كشفت الجزائر من نشاطها الدبلوماسي، وانضمت إلى هذا السباق الذي يحركه نبض التنافس من أجل الريادة الاقتصادية والدبلوماسية في المنطقة، وإن كانت حركة الدبلوماسية المغربية تحرز الآن تقدما كبيرا في مسار الحضور إفريقيا، فالجزائر تمتلك حلفا استراتيجيا وتقليديا (نيجيريا، وجنوب إفريقيا وأنغولا)، يتمتع بنفوذ سياسي واسع وتأثير اقتصادي كبير وقوة ديمغرافية مؤثرة، كما انها باتت تستشعر حجم المنافسة المغربية وبدأت تفكر في إلقاء ثقلها في القارة مجددا[1]

وكما هو معروف، تعتبر جنوب إفريقيا بعد الجزائر أهم مؤيد لجبهة البوليساريو داخل القارة الإفريقية، وقد حرصت الجزائر ودولة جنوب إفريقيا على تقوية الروابط فيما بينهما، فقد فتحت جنوب إفريقيا فصلا جديدا من المواجهة الدبلوماسية، حيث استقبل رئيسها زعيم جبهة البوليساريو وأكد دعمه للجبهة في جانفي 2017، وبهذا يبقى التحالف الجزائري _ الجنوب إفريقي يشكل تحديا للهدف المغربي من طرد أو تجميد عضوية جبهة البوليساريو[2]

وربما يسعى المغرب بانضمامه إلى الإتحاد الإفريقي، لتصدر محور جديد داخله يقابل المحور الجزائري _ الجنوب إفريقي الذي يعتبر المحور الوحيد والمهيمن على الإتحاد الإفريقي، وقد تجلت بوادر هذا الأمر بمطالبة 28 بلدا من الدول الأعضاء في قمة كيغالي في جويلية 2016 بطرد جمهورية الصحراء الغربية من الاتحاد.[3]

هذا، ونجد الدور المغربي أخذ يتوسع بصورة أكبر في الساحلو الصحراء، في سباق دبلوماسية المغرب الإفريقية، خاصة إثر العودة للإتحاد الإفريقي، ومالت الرباط أكثر إلى تفعيل عضويتها في تجمع دول الساحل و الصحراء (س، ص) كحاضنة إقليمية لدول المنطقة، بعد سقوط نظام القذافي عام 2011

[1]: سيدي ولد عبد المالك، مرجع سبق ذكره
[2]: خالد حنفي علي، " التحركات المغربية تجاه إفريقيا... الأهداف و القيود" ، مرجع سبق ذكره
[3]: سيدي ولد عبد المالك، مرجع سبق ذكره

باستضافة اجتماع لتجمع دول الساحل والصحراء بهدف إحيائه وتحويل تركيزه نحو الأمن، فاحتضن المغرب الدورة العادية الثالثة عشر لقمة رؤساء دول وحكومات تجمع دول الساحل والصحراء في يناير 2013، وعلى العكس من ذلك نجد الجزائر التي كانت قد احتضنت في مارس 2010 المؤتمر الإقليمي لدول الساحل والصحراء تغيب عن فعاليات مؤتمر وزراء دفاع تجمع دول الساحل والصحراء في مدينة شرم الشيخ المصرية في مارس 2016.

وتقوم الجزائر بتوسيع تعاونها الإقليمي مع دول الساحل الإفريقي من خلال رؤيتها الخاصة في صياغة محاور إقليمية، وهو ما أبرزته جولة وزير الخارجية الجزائري عبد القادر مساهل في أكتوبر 2017، والتي شملت مويتانيا، مالي، النيجر وتشاد، وبدت أبرز ملامحها في الإتفاق الجزائري الموريتاني على بناء المعبر الحدودي الذي يربط تندوف الجزائريةو أزويرات الموريتانية.

وكثفت المغرب من نشاطها الدبلوماسي لمنع استئثار الجزائر بملف الساحل، وفي هذا الإطار شارك الملك المغربي محمد السادس في تنصيب الرئيس المالي إبراهيم بوبكر كيتا، ونظمت الرباط أعمال المؤتمر الإقليمي بشأن أمن الحدود في نوفمبر 2013، وعلى الجانب الأخر، استمرت الجزائر في عقد الاجتماعات وإجراء المشاورات والعمليات العسكرية المشتركة وخاصة في إطار " دول الميدان".

وحتى في الجانب الديني، لاحظنا من خلال هذا الفصل كيف أن كل من الجزائر والمغرب اعتمدتا على تنشيط و تفعيل دبلوماسيتهما الدينية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث أنشأ المغرب المعاهد الدينية لتكوين الأئمة الأفارقة، وشكلت الجزائر بمبادرة منها "رابطة علماء ودعاة وأئمة دول الساحل"، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على تنافس صامت بين المغربو الجزائر في مجال الدبلوماسية الدينية بالمنطقة.

ويظهر الاختلاف الكبير كذلك بين الرؤيتين المغربيةو الجزائرية تجاه سبل التصدي للتطرف و الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، فالجزائر رفضت الدخول في تحالفات عسكرية خارجية ورافضة لتدخل أي دولة أجنبية، فنجدها رفضت إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا" الأفريكوم"، بل وسعت لإقناع دول افريقية بعدم إيوائها، وأكدت مقابل ذلك على أهمية التنسيق الأمني المحلي بين الدول المعنية فقط، وفي أزمة مالي أدانت الجزائر بشدة استخدام القوةو أكدت على مبدأ الحوار مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، إلا أن ممانعة الجزائر ووقوفها ضد الحل العسكري لحل الأزمة المالية أصبح دون جدوى بعد أن طالبت الحكومة المالية الأمم المتحدة باستصدار قرار يجيز استعمال القوة ضد

الجماعات المسلحة[1]، وهو ما حدث فعلا. على عكس المغرب التي أعلنت مساندتها دون تحفظ يذكر للتدخل العسكري الفرنسي في مالي، على اعتبار انه تدخل شرعي جاء كاستجابة لنداء السلطات الشرعية لدولة مالي.

وبالنسبة للقوة العسكرية لمجموعة دول الساحل الخمس فقد رفضت الجزائر المشاركة فيها على اعتبار أن هناك حاجزا دستوريا يمنع القوات الجزائرية من المشاركة في أي تدخل خارج حدودها، إلى جانب دول المنطقة وخاصة منها النيجر ومالي من أجل التصدي للتهديدات الأمنية، حيث قدمت لهما خلال العشر سنوات الأخيرة مساعدات بـ: 100مليون دولار في إطار الدعم الإنساني واللوجيستيكي وتكوين عناصر لمكافحة الإرهاب، أما بالنسبة للمغرب فقد أعلن من مقر منظمة الأمم المتحدة استعداده لتقديم الدعم العسكري لدول مجموعة الساحل الخمس، خصوصا في مجال تدريب القوات وأمن الحدود.

من خلال ما تطرقنا اليه حول الادوار الاقليمية لمختلف القوى المشكلة للمنطقة، نلمس ضعف التنسيق الامني بين دول الساحل الافريقي، على الرغم من ان التهديدات التقليدية وغير التقليدية للامن في المنطقة، تتسم بالتشاب+ك والامتداد الاقليمي، بما كان ينبغي ان يعيد الاعتبار لمفهموم مركب الأمن الاقليمي الذي طرحه باري بوزان ، لكننا نتساءل هنا: هل يمكن فهم منطقة الساحل الافريقي كمركب امن اقليمي؟

كما رأينا، لا تخفى طبيعة الفرص المحدودة للتعاون الاقليمي في شمال افرٍيقيا، اذ تغلب العلاقات الثنتائية على التكامل الاقليمي، كما تميل كل دولة وخاصة المغرب والجزائر وليبيا فترة حكم القذافي، الى توظيف بعض عناصر ميزاتها لمنافسة الاخرى في منطقة الساحل الافريقي، وقد اضعف هذا الوضع فرص بناء علاقات تعاون امنية قائمة على الثقة. فعناصر التنافس والنزاع التي تخيم في شمال افرٍيقيا لا تسمح ببناء علاقات تعاون يمكن لها مثلا تأدية دور جماعي حيوي في المنطقة[2].

ولعل السبب الاخر الذي يجعلنا نستبعد فهم منطقة الساحل الافريقي كمركب امن اقليمي حاليا، هو عدم نضوج الدول المشكلة له، حيث انها لا تزال في طور البناء الداخلي والتشكل، فالدول الساحلية الرئيسية كمالي والنيجر وتشاد وموريتانيا وبوركينافاسو تتميز بضعفها العسكري والامني والاقتصادي والسياسي، مما لا يؤهلها للقيام بادوار فاعلة لتحقيق الاستقرار في المنطقة، مقابل دول قوية نوعا ما

[1] حورية ساعو، محمد غربي، " موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، **الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد 18، جوان2017، ص253-254

[2] كر يم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 120

مقارنة بها. لكن تنافسها على اداء ادوار اقليمية يقلل من مستويات التعاون، وهي كما ذكرنا الجزائر والمغرب وليبيا، فمشكلات التعاون الامني ناتجة بالاساس من عدم نضج هذه الدول،و اعتبارها للملفات الامنية جزءا مركزيا من تنافسها وسعيها وراء قيادة الاقليم.

اما بالنسبة للتكتلات الاقليمية كالايكواس، التي اثبتت دورها كفاعل اساسي في الأمن الاقليمي في غرب افريقيا بقيادة نيجيريا، إلا ان الاضطرابات السياسية والامنية التي تعاني منها دول المنطقة والتي تعيق مسارها التنموي، تؤثر على دور المنظمة وتجعلها دائما عرضة الى التدخل الاجنبي في توجيهها، حيث ان الدول المنتمية اليها وبسبب مشاكلها الاقتصادية و الاجتماعية تفضل اقامة علاقات ثنائية مع القوى الاستعمارية التقليدية على السعي الجاد لبناء نظام تعاوني اقليمي فعال.

وحتى مجموعة دول الساحل الخمس G5، التي تحوي كل مكامن القوة لتشكيل مركب امن اقليمي حقيقي، نظرا لتلاصقها الجغرافي، بما يجعل التهديدات تنتقل بصورة اسهل لان المسافات بينها قصيرة، كما ان مشكلاتها الامنية متشابهة بدرجة كبيرة سواء البيئية او الاقتصادية او السياسية او الاجتماعية. وهو ما لا نلمسه اذا ماجمعنا بين الدول الخمس ودول شمال افريقيا التي لا تعاني من نفس او على الاقل من كل التحديات والمشكلات التي تعرفها دول المجموعة، مما يجعل التعاون الامني فيما بينها غير جاد، خاصة وان دول الشمال تهتم فقط بالتهديدات المتأتية من انشطة شبكات الجريمة والتنظيمات الارهابية.

لكن ومع كل هذا التشابه بين دول المجموعة الخمس، إلا ان عدم نضوج هذه الاخيرة يقف عائقا امام نجاح تجربتها الاقليمية، حيث انها تبقى دائما عرضة للتدخل الاجنبي من اجل مساعدتها، بل ان هذه المجوعة ذاتها قد بدات تتكون بمبادرة فرنسية مع مجيئ الرئيس الفرنسي **ايمانويل ماكرون.**

اذن يبقى ضعف التنسيق الامني، وعدم القدرة على خلق نظام امني اقليمي في منطقة الساحل الافريقي من اهم الاسباب التي تكرس ظاهرة عدم الاستقرار في المنطقة، وفتح المجال لتدخل قوى اجنبية في المنطقة، اخذ تعاطيها مع التهديدات الامنية في المنطقة مسارات متعددة وصلت الى حد التدخل العسكري، سنحاول مناقشتها وتحليلها من خلال الفصل الرابع لهذه الدراسة.

الفصل الرابع

أدوار القوى الكبرى في منطقة الساحل الافريقي: استراتيجيات لمواجهة التهديدات ام تنافس على مناطق النفوذ

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أهم الفضاءات الجغرافية الإفريقية التي أصبحت تعرف مؤخرا اهتماما دوليا كبيرا، بعد أن كانت منطقة مهمشة على كافة الأصعدة طيلة فترة الحرب الباردة والسنوات الأولى التي تلتها، فتغيرت القيمة الاستراتيجية للمنطقة وأصبحت من أهم الأقاليم جذبا للتنافس الدولي خاصة مع اكتشاف مؤشرات نفطية هامة في المنطقة، إضافة إلى أنها تعرف مشكلات أمنية متنوعة ومتعددة تجذب اهتمام القوى الكبرى باعتبارها مهددا للأمن الإقليمي والدولي من جهة، ومن جهة أخرى لأن استمرارها هو بمثابة المهدد الحقيقي للمصالح الحيوية في هذه الأخيرة، أو في المناطق المتاخمة لها ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة بالنسبة لدول كفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية والصين، خاصة منطقة خليج غينيا وغرب إفريقيا عموما، الذي يحتوي على أكبر الاحتياطات النفطية الإفريقية.

وإن كان المنطلق الأمني هو الموجه الرئيسي لاهتمام أولئك الفاعلين بالمنطقة، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث تمت أمننة هذا الإقليم وجعله جزءا مما يسمى بـ : "**الحرب العالمية على الإرهاب**". فإننا سنحاول من خلال هذا الفصل، البحث في المنطلقات الأخرى الكامنة وراء اهتمام القوى الكبرى بمنطقة الساحل الإفريقي وكيف أثر و انعكس ذلك على جهود هذه القوى لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة.

وعلى رأس القوى الخارجية الفاعلة والمتنافسة في منطقة الساحل الإفريقي، نذكر فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، الأولى باعتبارها قوة استعمارية وصاحبة نفوذ تقليدي في المنطقة، والثانية باعتبارها قوة مهيمنة في النظام الدولي وصاحبة استراتيجية كونية تغيرت بعض ملامحها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مما استدعى أن يكون الساحل الإفريقي طرفا محوريا ضمن هذه الاستراتيجية.

وقد اتسعت دائرة التنافس بصعود قوى ناشئة دخلت على الخط تمثلها الصين في المقام الأول، إضافة إلى دول أخرى زاد اهتمامها بالمنطقة مثل: السعودية والإمارات وإيران وإسرائيل، إلا أن اهتمامها وتأثيرها ليس بنفس أهمية فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية خاصة فيما يتعلق بالجانب الأمني.

المبحث الأول: الدور الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي: اعادة الانتشار الجيوستراتيجي

تميزت إفريقيا بحضور دول تاريخية رسخت علاقاتها فيها، وتعد فرنسا الدولة الأوروبية الأكثر حضورا في إفريقيا بصفة عامة وفي الساحل الإفريقي بشكل خاص، حيث استطاعت أن تحافظ على علاقات وطيدة بمستعمراتها الإفريقية السابقة نتيجة لسياستها التعاونية مع دول القارة في مختلف المجالات الاقتصادية، العسكرية، الثقافية،و أصبحت بذلك شريكا مركزيا بامتياز خاصة مع دول الساحل الإفريقي كتشاد والنيجر ومالي وموريتانيا التي تعتبرها فرنسا كمنطقة نفوذ بالنسبة لها، تسعى جاهدة لحماية مصالحها فيها من التهديدات الإرهابية من جهة، ومن المنافسة الدولية من جهة أخرى.

المطلب الأول: تطور سياسة فرنسا الإفريقية وأبعاد اهتمامها بمنطقة الساحل الإفريقي.

الفرع الأول: مسارات تطور السياسة الفونسية تجاه القارة الإفريقية

يرجع الدور الفرنسي في إفريقيا إلى العهد الاستعماري الذي تعرضت له القارة من القوى الأوروبية المختلفة، فركزت فرنسا نشاطها الاستعماري باحتلال عدد كبير من الدول الإفريقية، كانت تمثل أهمية بالغة للاقتصاد الفرنسي، بحيث كانت تنقل من تلك المستعمرات المواد الغذائية، والمواد الخام الزراعية والمعدنية وموارد الوقود والطاقة، كما كانت تمثل سوقا واسعة للمنتجات الصناعية الفرنسية[1].

وبهذا شكلت الظاهرة الاستعمارية محطة من محطات التعبير المباشر عن الاهتمام الفرنسي بالقارة الإفريقية عموما، ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص، وهو ما تعكسه خارطة توزيع القوى الاستعمارية الأوروبية على القارة الإفريقية التي يمكن من خلالها تعداد العديد من المستعمرات الفرنسية في المنطقة (الجزائر، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، والتشاد، وبوركينافاسو، والسينغال ...)، حيث كانت فرنسا أكثر القوى الاستعمارية حفاظا على علاقاتها بمستعمراتها السابقة[2].

ولاستمرار الدور الفرنسي في إفريقيا، كونت فرنسا رابطة خاصة تبسط من خلالها هيمنتها السياسية والاقتصادية والأمنية، وهي رابطة الدول المتحدثة بالفرنسية المعروفة بـ "**الفرنكوفونية**"، وقد استمرت فرنسا في علاقات وثيقة مع افريقيا الفرنكوفونية، كما عملت ايضا على توسيع علاقاتها مع الدول

[1] يوناس بول دي مانيال، "الدور الفرنسي في إفريقيا، تاريخه وحاضره ومستقبله"، **قراءات إفريقية**، الشارقة: المنتدى الاسلامي، العدد 11، يناير - مارس 2012، ص 60.

[2] عاشور قشي، "التنافس الفرنسي – الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 46، ربيع 2015. ص 86.

التي كانت تحت الاستعمارين البرتغالي والبلجيكي، كما سعت فرنسا لتوثيق صلتها بدول انجلوفونية سابقة في إفريقيا، وقد أتاح لها ذلك من الناحية الدبلوماسية، القمة الفرنسية – الإفريقية التي تعقد بشكل دوري منذ 23 نوفمبر 1973 في عهد الرئيس **بومبيدو**[1].

وقد قامت العلاقات الفرنسية الإفريقية على ركيزة أساسية بعد الاستقلال هي التعاون، حيث طورت فرنسا علاقات جديدة مع مستعمراتها السابقة مبنية على سياسة التعاون بمختلف أنواعه، وسعت هذه السياسة للمحافظة على الروابط الاقتصادية والتجارية واستيراد المواد الأولية، إذ يعد تأمين الموارد الاستراتيجية أحد العناصر الأساسية في سياسة التعاون الفرنسية من جهة، والارتباط بالتعاون التقني والعلمي والثقافي لتأمين مكانة مستمرة لروح اللغةو الثقافة الفرنسيتين من جهة ثانية، وابرام اتفاقيات تعاون عسكرية توطد الدفاع المشترك إزاء التهديد الخارجي أو التدخل لفرض النظام في حالة اضطراب النظم السياسية من جهة ثالثة[2]. ويتضح لنا أن فرنسا لم تكن مستعدة لخسارة نفوذها في إفريقيا وخاصة دول غرب إفريقيا، لذلك عرضت على مستعمراتها السابقة ابرام اتفاقيات التعاون في مختلف الميادين.

وقد حاولت فرنسا منذ بداية تسعينيات القرن الماضي رسم استراتيجية جديدة في القارة الإفريقية تتواءم مع المعطيات المستجدة والأحداث والتطورات في فرنسا وإفريقيا، والتغيرات التي لحقت بالنظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة والتي نتج عنها انفراد الولايات المتحدة بوضعية القو ة العظمى، وما تبع ذلك من تمدد للنفوذ الأمريكي في القارة الإفريقية وتأثيراته على مكانة فرنسا التقليدية في هذه القارة إضافة إلى قوى أخرى كالصين. وفي مواجهة هذه المستجدات، حاولت فرنسا أن تعتمد استراتيجية جديدة لضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية في إفريقيا.

وقد أعلن كل من الرئيس **فرانسوا ميتران** في مطلع التسعينيات **ونيكولا ساركوزي** منذ توليه الحكم عام 2007، عن نهاية العلاقة التقليدية التي ربطت بين فرنسا والدول الإفريقية، وانتهاج سياسة جديدة قائمة على دعم سياسة إفريقية للأفارقة قائمة على احترام قواعد الحكم الراشد، وإدخال الإصلاحات السياسية وترسيخ القيم الديمقراطية[3]. ولعل المتمعن في السياسة الفرنسية الإفريقية، سيجد أن هذه الأخيرة قد شهدت نوعا من التحول في توجهاتها ومحدداتها خلال العقدين الأخيرين إلى درجة المساس بنفوذها

[1] كريم مصلوح. مرجع سبق ذكره. ص 184.

[2] المرجع نفسه. ص 185.

[3] مزازة زهيدة، ميلود عامر حاج، "السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: بين القطيعة والاستمرارية"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي بجامعة الشلف، العدد 18، جوان 2017، ص 262.

ومصالحها التقليدية في القارة الإفريقية، فخلال الفترة الممتدة من أواسط التسعينيات إلى الآن، تأرجحت السياسة الفرنسية بين طابع الانكفاء والتراجع، وبين عودة خيار التدخل والاهتمام بشؤون القارة. فخلال المرحلة الأولى تبنت الدبلوماسية الفرنسية خطابا يدعو إلى حث الأنظمة الإفريقية إلى احداث تغييرات سياسية وديمقراطية إذا أرادت أن تستمر مساعدات فرنسا لها، ثم تطورت هذه السياسة إلى شكل من الانسحاب التدريجي من عدد من القضايا والأزمات التي كانت تعج بها القارة إلى حدود عام 2002، والتي شكلت منعطفا نوعيا في عودة السياسة الفرنسية إلى الواجهة الإفريقية وبحثها عن موطئ قدم جديد لها، وبقيت هذه السياسة مستمرة حتى مجيء **ساركوزي** الذي طبعها بمقاربته الخاصة المتمثلة في ربط سياسة باريس الإفريقية بالاتحاد الأوروبي[1].

وقد أكد **ساركوزي** على العلاقات القوية التي تربط فرنسا بالقارة الإفريقية في الجانب الثقافي، وصرح من خلال مؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي – الأوروبي في نوفمبر 2010 بضرورة تعزيز العلاقات السياسية والثقافية مع البلدان الإفريقية التي تعاني من أزمة بناء الدولة والعجز في إدارة المؤسسات الرسمية، بالإضافة إلى غياب الدولة في تحقيق الاستقرار الأمني وحماية شعبها من التهديدات غير الدولاتية[2].

ومع تصاعد وتعقيد حدة الأزمات التي أصبحت تعج بها القارة الإفريقية منذ بداية القرن 21، خاصة مع انتشار ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة التي تشكل تهديدا للأمن الأوروبي، شكلت هذه الأزمات منعطفا نوعيا في عودة السياسة الفرنسية إلى الواجهة الإفريقية خاصة مع وصول **ساركوزي** للحكم في فرنسا، الذي عمل على تعزيز الحضور الفرنسي في المنطقة، وحل الأزمات بالاعتماد على الآليات العسكرية كالتدخل في تشاد وساحل العاج[3].

ويلاحظ أن " **الكتاب الأبيض للدفاع والأمن القومي لفرنسا** " لعام 2008، أشار باهتمام بالغ إلى القوس الممتدة من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي ومن موريتانيا إلى باكستان، وكون هذه

[1] عادل مساوي، " المواقف الدولية من الأزمة في شمال مالي "، ورقة قدمت في ندوة الغرب العربي والتحولات الاقليمية 18/17 فبراير 2013، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ، في: http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/5/28/2013528165715830734Adel.pdf

[2] مزازة زهيدة، ميلود عامر حاج، مرجع سبق ذكره، ص 263.

[3] المرجع نفسه.

القوس تشمل منطقة الساحل، مما يستدعي بحث فرنسا في تأمين مكانتها المستقبلية في إفريقيا من خلال تأمين دور أساسي في أحد المجالات الأكثر اضطرابا والمكلفة على كل المستويات[1].

وقد تحولت سياسة فرنسا تجاه إفريقيا من الأحادية إلى التعددية، من خلال اشراك المنظمات الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في العمليات العسكرية في إفريقيا، وعلى سبيل المثال قام الاتحاد الأوروبي بأكبر عملية حفظ سلام في تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى في عامي 2008 و2009 وكانت فرنسا أهم عنصر فاعل فيها، كما لا ننسى التدخل الفرنسي في ليبيا 2011.

ولعل هذه التعددية هي ما يفسر توجه الاتحاد الأوروبي نحو إفريقيا كذلك، حيث أصبح هناك تكامل في الأدوار بينه وبين فرنسا في القارة، وبعد تولي **فرانسوا هولاند** مقاليد الحكم عام 2012، حاول احداث تغيير في السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا، قائما على الشراكة والاعتماد المتبادل وحل الأزمات بالآليات السلمية القائمة على الحوار. إلا أن الواقع يثبت أن سياسة هولاند لم تختلف عن سابقيه، ويتضح ذلك من خلال تدخل فرنسا في شمال مالي وهو ما يؤكد على أن مبادئ السياسة الفرنسية تجاه غرب إفريقيا بصفة خاصة ثابتة لم تتغير مع تغير رؤساء فرنسا، فلا يمكن التنازل عن غرب إفريقيا كمنطقة نفوذ تقليدية فرنسية، خاصة في ظل المنافسة الدولية عليها من جهة، ومن جهة أخرى بسبب المشكلات الأمنية التي تعاني منها المنطقة والتي ليست من مصلحة فرنسا أن تلحق ضررا بمصالحها المختلفة فيها، خاصة منها الاقتصادية. وسنحاول من خلال العنصر التالي تحديد أهداف ومنطلقات الاهتمام الفرنسي بالقارة الإفريقية بصفة عامة، ومنطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة.

الفرع الثاني: أبعاد الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي

تظهر أهمية منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة لفرنسا من خلال عدة عوامل فبالإضافة إلى العامل التاريخي الذي سبق وناقشناه، هناك أبعاد أخرى تفسر إعادة تقويم فرنسا للمنطقة، والاهتمام بها خاصة منذ تولي **ساركوزي** الحكم وبعده **هولاند** وحاليا **ماكرون**، حتى وصل هذا الاهتمام إلى درجة التدخل العسكري، وعموما يمكن تلخيص أبعاد الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي في العناصر التالية:

---

[1] كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 191.

1 - البعد الاقتصادي:

تتمثل المصالح الاقتصادية الفرنسية في القارة الإفريقية في البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة، وعن موارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية المدنية[1]، وقد شكلت المصالح الاقتصادية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي اهمية كبيرة، ذلك أنها تؤمن لها حاجياتها المتعددة والمتنوعة. فإلى جانب الثروة النفطية التي تزخر بها المنطقة نجد الثروة المعدنية أيضا، متمثلة باليورانيوم والذهب والفوسفات، ولعل على رأس تلك المصالح مسألة الوصول إلى اليورانيوم، إذ تعتمد فرنسا في تلبية نحو 75% من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية، وهو ما يفسر اعتماد فرنسا الكبير على خام اليورانيوم[2]، وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في انتاج هذه المادة بنسبة 8,7% من الإنتاج العالمي وتغطي ما نسبته 12% من احتياجات الاتحاد الأوروبي[3].

وتعد منطقة الساحل الإفريقي مهمة جدا بالنسبة للمشاريع الأوروبية المتعلقة بالطاقة الشمسية، كما تمثل منطقة عبور استراتيجية لمشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء الهادف إلى جلب الغاز النيجيري إلى أوروبا[4].

وتسعى فرنسا من خلال تدخلها في المنطقة إلى حماية مصالحها الاقتصادية المختلفة فيها، حيث كانت فرنسا تستغل هذه الثروات دون أعباء أمنية وعسكرية كبيرة، إلا أنها أصبحت اليوم مجال تنافس مع قادمين جدد أهمهم الصين التي أصبحت ثاني مستغل لليورانيوم في النيجر، وأول مستورد لحديد موريتانيا، إضافة إلى الثروة النفطية.

اعتمدت فرنسا على تنفيذ مشاريعها التنموية وضمان حصولها على المواد الأولية على إفريقيا وخاصة منطقة غرب إفريقيا، بواسطة الشركات الرئيسية التي تهيمن على قطاعات الطاقة وبناء المفاعلات النووية، ومن بين هذه الشركات نذكر شركة "**أريفا** Areva"، التي تعتبر من بين الشركات الرائدة في مجال الطاقة خاصة النووية التي تأسست في 2001، وتنتج شركة Areva ثلث اجمالي انتاجها من اليورانيوم من منطقة أرليت الواقعة شمال النيجر، وكذلك ايموrارين. وتشير الدراسات أن حقول

[1] يوناس بول دي مانيال، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2] عاشور قشي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[3] Luis Simon, Alexander Mattelaer, Amelia Hadfield, Etude: Une Strategie Coherente de L'UE pour le Sahel , Bruxelles: Département thématique, Direction générale des politiques externes de l'Union, 11 Mai 2012, p 9,

[4] Ibid

اليورانيوم بالنيجر تمد فرنسا بأكثر من ثلث احتياجاتها، لذلك فإن أي تهديد يستهدف الاستقرار الأمني والسياسي لدولة النيجر هو بمثابة تهديد للأمن الفرنسي[1].

وفي إطار التنافس بين القوى الكبرى على التمركز في هذه المنطقة، تسارع فرنسا لحماية مصالحها في مواجهة كبريات الشركات الدولية في المنطقة، حيث تشهد المنطقة تنافسا دوليا للاستثمار في قطاع التعدين خاصة بعد زيادة استثمار النفط واليورانيوم والفوسفات، ويمكن أن نذكر الشركة الإيطالية التي اكتشفت النفط واليورانيوم و الفوسفات في شمال مالي عام 2010، وفي مجال النفط فقد منحت حكومة الرئيس المالي السابق **أمادو توماني توري** عقود التنقيب لشركات أجنبية مختلفة، وهي **شيفرون** الأمريكية Chevron، **وايكسون موبيل** Exxon Mobil، **وإيلف** الفرنسية ELF [2]. كما نجد الجزء الشمالي من حوض **تاودني** Taoudenni الموجود بموريتانيا والمتوغل شرقا نحو مالي يحظى باهتمام عدد من الشركات، وعلى رأسها الشركة الإيطالية **إيني** ENI، وبالتعاون مع الشركة الجزائرية سوناطراك اللتين تنقبان في المنطقتين المحددتين من جانب الحكومة المالية، هذا بالإضافة إلى الصين التي تستثمر في التنقيب على البترول في مالي. وتتواجد في موريتانيا والنيجر شركة **غاز بروم الروسية**، التي وجدت نفوذا لها في المنطقة من خلال الجزائر ونيجيريا، حيث أمضت مع النيجر اتفاقا سنة 2011 يقضي بالبحث واستغلال اليورانيوم[3].

2- البعد السياسي والتنافسي:

ليس البعد الاقتصادي فقط من يقف وراء الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي، لكن لفرنسا وضعها التاريخي التقليدي في المنطقة باعتبار دولها مستعمرات فرنسية، ولهذا فهي تسعى إلى إعادة رسم سياستها تجاه هذه المنطقة، خاصة مع ازدياد التوجه الأمريكي والصيني تجاهها. فتراجع نفوذ فرنسا كقوة استعمارية تقليدية في المنطقة، فتح المجال للتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على الساحل الإفريقي على طول امتداده من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر باعتباره موقعا استراتيجيا غنيا بالموارد.

---

[1] محمد رجب، "التدخل الفرنسي في غرب إفريقيا: محاربة الإرهاب أم حماية للمصالح"، دراسات وأبحاث، <u>العرب</u>، العدد 9790، 2017/01/07، ص 7

[2] Mado Ibrahim Kanti, " The french intervention in Mali ", <u>African perspectives</u>, Vol.11 issue 38, 2013, p 21

[3] شمسة بوشنافة، "استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل (استراتيجية من أجل الساحل): الرهانات والقيود"، مداخلة في **ملتقى: التحديات الأصلية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة**، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 28/27 فيفري 2013.

وقد اعتمدت الصين في تعاملها مع دول المنطقة على مفهوم "القوة الناعمة" وذلك ببناء شراكات اقتصادية استراتيجية، أما الولايات المتحدة الأمريكية فربطت استراتيجيتها تجاه المنطقة بتقديم المساعدات المالية[1]. كما حاولت بناء قاعدة عسكرية ضخمة من أجل رصد المنطقة بأكملها أطلقت عليها تسمية "الأفريكوم".

ومن أجل أن تحافظ فرنسا على علاقاتها بالدول الإفريقية عامة، وبدول منطقة الساحل بصفة خاصة، تهدف فرنسا إلى تحويل الفرنكوفونية من مجرد تجمع ثقافي إلى حركة سياسية بإنشاء تجمع سياسي فرانكفوني في إفريقيا، له صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية، وهو ما يعني انشاء تيار سياسي مناهض للتيار الأنجلوسكسوني – الأمريكي، تجتمع تحت مظلته جميع الدول الهادفة إلى الحد من الهيمنة الأمريكية (احياءا لمبادئ ديجول الجيوبوليتيكية) ، كما تسعى فرنسا في هذا الاطار إلى الحفاظ على استقرار الأنظمة الإفريقية[2]، وذلك من خلال توظيف أدواتها الاقتصادية والثقافية المختلفة، وانشاء شبكات للتعاون لدعم التنمية في الدول الفرنكوفونية.

3- البعد الأمني والاستراتيجي:

إضافة إلى المصالح الاقتصادية المتعاظمة لفرنسا في منطقة الساحل الإفريقي نجد القيمة الاستراتيجية للمنطقة أمنيا وعسكريا بالنسبة لفرنسا، فهذه الأخيرة ترتبط مع أغلبية مستعمراتها السابقة باتفاقيات أمنية ودفاعية ولها انتشار عسكري ملحوظ في المنطقة[3]. ويعود الحضور والتأثير الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي لعدة عوامل: منها وجود اتفاقيات للتعاون العسكري والأمني مع معظم دول المنطقة (تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر)، ناهيك عن وجود قوات عسكرية فرنسية في كل من ساحل العاج، تشاد، بوركينافاسو والسينغال[4].

وقبل انفجار الأوضاع الأمنية في المنطقة وخاصة بعد أزمة مالي، كان المنظور الأمني الفرنسي تجاه دول الساحل يقوم على دعم القدرات العسكرية والقتالية لجيوش دولة المنطقة دون التورط المباشر للقوات الفرنسية، وبفعل إدراك باريس لهشاشة وضعف البنيات المؤسساتية داخل هذه الدول،

---

[1] مزازة زهيدة، ميلود عامر حاج، مرجع سبق ذكره، ص 265.

[2] يوناس بول دي مانيال، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[3] عاشور قشي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[4] عادل مساوي، مرجع سبق ذكره.

انخرطت الحكومة الفرنسية في وضع مجموعة من البرامج والاستراتيجيات التي تهدف إلى احتواء ومحاربة الإرهاب[1] سنتطرق إليها لاحقا.

فمنطقة الساحل تمثل عمقا جيواستراتيجيا لإفريقيا الشمالية وإفريقيا الغربية والبحر الأحمر حسب الشركاء الاقتصاديين والعسكريين لفرنسا، وهذا يعني أن التهديدات التي تميز الساحل يمكن أن تمتد إلى مناطق النفوذ هذه، كما يمكن أن تصل الحدود البحرية لأوروبا (الهجرة غير الشرعية ومختلف أشكال الجريمة المنظمة) عن طريق جنوب المتوسط، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تولي فرنسا أهمية بالغة للتهديدات الأمنية في منطقة الساحل وخاصة منها الإرهابية، نتيجة عمليات الاختطاف المتكررة لمواطنيها وهو الأمر الذي أصبح يرعب فرنسا، وجعل الموقف الفرنسي أكثر تشددا ويدفع نحو ضرورة التدخل العسكري لاحتواء الوضع قبل استفحاله.

نلاحظ اذن أنه قد زادت الضغوط الأمنية والاستراتيجية على فرنسا للمحافظة على بقائها في بعض المواقع كالسينغال وجيبوتي، للمراقبة عبر المحيطين الهندي والأطلسي، وتفرض البيئة المستجدة في المنطقة إعادة انتشار عسكري وأمني عبر الصحراء من خلال تكثيف الحضور في دولتي مالي والنيجر اللتان تعرفان تحولات أمنية سريعة، فسيطرة التنظيمات الإسلامية الأزوادية المسلحة على شمال مالي يهدد بامتداد قوة تلك التنظيمات إلى الحدود الجنوبية للجزائر والشرقية لموريتانيا، كما يهدد بتقوية شوكة التنظيمات الإسلامية المسلحة في شمال وغرب إفريقيا بشكل عام، الأمر الذي يعني مباشرة تهديدا للنفوذ في تلك البلدان[2].

وقد أكدت العملية العسكرية الفرنسية في مالي أن فرنسا لا تستطيع تأمين مكانتها في هذا الفضاء من دون فرض مستوى كبير من القبضة العسكرية، وفي هذا الإطار فإن الضغوط الأمنية الناتجة من التناقض بين تدني قدرات الدفاع بسبب ارتفاع تكلفتها وبين ضرورة الانتشار في إفريقيا، لم تمنع العقيدة الفرنسية من إعادة تأكيد الأهمية الخاصة التي توليها للساحل الإفريقي من موريتانيا إلى القرن الإفريقي لعدة أسباب تم طرحها في" **الكتاب الأبيض للدفاع والأمن القومي لعام 2013**"[3]. كما ينبه المراقبون إلى نية فرنسا في تعزيز انتشارها العسكري في الساحل ورغبتها في حيازة قاعدة في جنوب ليبيا

---

[1] المرجع نفسه.

[2] محمد بوبوش، مرجع سبق ذكره، ص 151.

[3] كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 195.

(منطقة فزان)، وتعد منطقة فزان ذات أهمية في تعزيز السياسة الصحراوية التي من ركائزها مراقبة إفريقيا الفرنكوفونية.

ومن أجل تحقيق أهدافها في منطقة الساحل الإفريقي، وللحفاظ على مصالحها المختلفة، اعتمدت فرنسا على مجموعة من الآليات التي تنوعت بين الآلية الاقتصادية والثقافية والأمنية، ووصلت حتى إلى التدخل العسكري مثلما حدث في مالي.

المطلب الثاني: آليات السياسة الامنية الفرنسية في افريقياو الساحل الإفريقي

اعتمدت الرؤية الفرنسية لتحقيق مصالحها الأمنية والاقتصادية والجيوستراتيجية في منطقة الساحل الإفريقي على مجموعة من الآليات التي شكلت السياسة الأمنية الفرنسية في إفريقيا بصفة عامة، وفي منطقة الساحل بصفة خاصة، وعملت سياسة فرنسا الأمنية على المزاوجة بين دعم القدرات الأمنية والاستخباراتية لدول المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى تقديم مساعدات لوجستية مباشرة للهجمات التي تشنها تلك الدول ضد التنظيمات الإرهابية وصولا إلى التدخل العسكري إذا لزم الأمر، مثلما حدث في العملية العسكرية المشتركة بين القوات الفرنسية والقوات الموريتانية عام 2010 لإطلاق سراح الفرنسي **ميشال جير مايو.**

الفرع الأول: آليات تنفيذ السياسة الفرنسية في إفريقيا

اعتمدت فرنسا في تنفيذ سياستها تجاه إفريقيا على ثلاث آليات أساسية هي: الآلية العسكرية، الآلية الاقتصادية والآلية الثقافية.

1 - الآلية الاقتصادية:

حيث اعتمدت فرنسا على تنمية التجارة البينية مع غالبية دول القارة الإفريقية، وزيادة حجم الاستثمارات الفرنسية فيها، وقد رحبت فرنسا بالمنظمات الإقليمية التي تشكلت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وضمت دول غرب ووسط إفريقيا، أهمها: "**المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا**" و"**الاتحاد الجمركي لدول إفريقيا الوسطى**"[1]. وتظهر أهمية هذه المنظمات بالنسبة لفرنسا من حيث أن

[1] يوناس بول دي مانيال، مرجع سبق ذكره، ص 62.

هذه المنظمات تشترك مع فرنسا في تحمل المسؤولية المالية، وبالتالي تساعد فرنسا على تخفيف أعبائها المالية تجاه هذه الدول.

بعد نيل معظم الدول الإفريقية استقلالها صدر مرسوم انشاء تشريعات العملة المشتركة للحفاظ على منطقة الفرنك بعد استقلال الدول الإفريقية، فقامت فرنسا بتوقيع اتفاقيات ثنائية التعاون النقدي مع مستعمراتها السابقة، وتشمل منطقة الفرنك الإفريقي مجموعتين نقديتين[1]:

- الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA)*: الذي أنشأ في 10 جانفي 1994 بموجب المعاهدة التي تم توقيعها في داكار (السينغال).
- المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)**: التي تأسست في 16 مارس 1994 في نجمينا (التشاد)، ودخلت حيز التنفيذ في جوان 1999، وقد أنشأت هذه المجموعة لتحل محل الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط إفريقيا.

يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن فرنسا منحت لمنطقة الفرنك الإفريقي ميزة استراتيجية عن غيرها من الدول الإفريقية، تتمثل في الحرية الكاملة في التحويل من الفرنك الإفريقي إلى الفرنك الفرنسي، ثم إلى عملات عالمية أخرى. إضافة إلى حرية انتقال رؤوس الأموال من الدول الإفريقية إلى فرنسا، وخلق الأسواق التجارية في القارة وزيادة عملية التبادل التجاري، وهناك من يرى عكس ذلك، ويجد أن هذه السياسة مكنت فرنسا من السيطرة على النظام النقدي لمستعمراتها السابقة وخلق حالة اللااستقرار في منطقة الفرنك الإفريقي.

2- الآلية الثقافية:

تعتمد فرنسا في علاقاتها الثقافية بالدول الإفريقية على عدة عناصر، أهمها: اللغة المشتركة، والمؤسسات التعليمية الفرنسية، والمراكز الثقافية بالإضافة إلى القمم الفرنكوفونية التي تنعقد كل عامين في باريس أو احدى العواصم الإفريقية.

---

[1] مزازة زهيدة، ميلود عامر حاج، مرجع سبق ذكره، ص 263.

* تضم كل من: بنين، بوركينافاسو، ساحل العاج، مالي، النيجر، السينغال، توغو، غينيا بيساو.

** تضم كل من : الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكونغو، الغابون، غينيا الاستوائية، تشاد.

لقد حاولت فرنسا غرس القيم والعادات واللغة الفرنسية في مستعمراتها السابقة الناطقة باللغة الفرنسية من خلال انشاء الجمعيات والمؤسسات، وتضطلع الفرنكوفونية بنشاطاتها لتحقيق الأهداف المشتركة للشعوب الناطقة بالفرنسية.

وتم تأسيس المنظمة الدولية الفرنكوفونية في مارس 1970، وكان الهدف من انشائها هو احترام التنوع الثقافي واللغوي، وزيادة التعاون الفني والتبادل الثقافي وتعزيز اللغة الفرنسية والسلام والتنمية المستدامة في المستعمرات الفرنسية السابقة، خاصة الغرب الإفريقي[1].

تعتبر فرنسا ممول أساسي للمنظمة بنسبة 40% من اجمالي الميزانية، وممول لكافة المبادرات الجامعية والبحوث العلمية، ولم يبقى دور المنظمة الفرنكوفونية محصورا في الجانب الثقافي فقط، بل تعداه إلى الدفاع عن قيم الديمقراطية، كما لعبت المنظمة دور الوسيط السياسي في حل بعض الأزمات الإفريقية. وفي واقع الامر، تعد السياسة الثقافية لفرنسا في القارة الإفريقية المجال الذي تنفرد فيه فرنسا وتتميز به عن باقي الدول الغربية، بسبب خبرتها الواسعة والتاريخية في هذا المجال، فهي إلى جانب تمسكها بمناطق نفوذها التقليدية تحاول أن تهيمن ثقافيا على الدول الأنجلوفونية. كما تفردت جذور السياسة الثقافية الفرنسية في العهد الاستعماري متمثلة في سياسة الاستيعاب والفرنسة لمواطني المستعمرات، ونتج عن ذلك أثر ممتد في علاقات فرنسا بمستعمراتها بعد استقلال الأخيرة حتى اليوم[2].

3 - الآلية العسكرية:

لم تقتصر السياسة الإفريقية لفرنسا لتأكيد وجودها واستمرارها في البلدان الإفريقية وخاصة منها غرب إفريقيا، على الآلية الاقتصادية والثقافية وحسب، وانما اشتملت على عنصر هام، تمثل في الجانب العسكري الذي يقوم على ثلاث ركائز وهي: القواعد العسكرية الدائمة، التعاون العسكري والتدخلات العسكرية في حال حدوث حراك اجتماعي وانفجار نزاعات داخلية.

وبالنسبة للقواعد العسكرية الفرنسية في إفريقيا، فقد تقلصت من 100 قاعدة في عام 1960 إلى 5 قواعد فقط، وذلك بسبب ارتفاع التكلفة والتطور التكنولوجي في الوسائل العسكرية، تنتشر هذه القواعد

---

[1] مزازة زهيدة، ميلود عامر حاج. مرجع سبق ذكره. ص 261.

[2] يوناس بول دي مانيال، مرجع سبق ذكره، ص 62.

في كل من جيبوتي، تشاد، ساحل العاج، الكاميرون والجابون، وكانت آخر قاعدة تمت تصفيتها في السينغال سنة 2010[1].

وفي إطار التعاون العسكري فقد وقعت السلطات الفرنسية نحو 20 اتفاقية مع الدول الإفريقية تضمنت الآتي[2]:

- اتفاقيات التعاون والمساعدة العسكرية التقنية (AMT): خاصة بتعليم وتدريب القوات الوطنية للدول الإفريقية.
- اتفاقيات الدفاع: والتي تشكل الأساس القانوني للتدخلات الفرنسية وقد وقعت فرنسا بين عامي 1960 و1991 اتفاقيات للمساعدة التقنية مع 23 دولة، وفيما يتعلق باتفاقيات الدفاع، فقد ظلت 8 دول إفريقية مرتبطة بها مع فرنسا إلى غاية سنة 1970، وقد تغيرت هذه الاتفاقيات فيما بعد من "اتفاقيات دفاع" إلى "اتفاقيات شراكة دفاعية" منذ ماي 2009[3].

وفي ظل التطورات الدولية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة، قامت فرنسا بتطوير سياستها في التعاون العسكري مع إفريقيا، فاعتمدت خطة حديثة تقوم على فكرة إنشاء قوات للتدخل السريع، تم إنشاؤها سنة 1993 وتهيئتها لتكون على درجة استعداد مناسبة تمكنها من الانتشار عند الأزمات الطارئة.

ومن أمثلة التدخل الفرنسي السريع، "**عملية تركواز** Opération Turquoise" في رواندا سنة 1994[4]، وبسبب الإخفاقات المتتالية التي أصابتها في رواندا والكونغو، بالإضافة إلى تغير الظروف الدولية قامت فرنسا بمراجعة سياستها العسكرية، وأصبحت تركز أكثر على دعم المؤسسات الأمنية الإقليمية في إفريقيا، وهو ما يجسده برنامج RECAMP، الذي شكل منعطفا جديدا في مسار التعاون العسكري الفرنسي – الإفريقي.

وتعود نشأة "**برنامج تعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلام** RECAMP" مع انتهاء "عملية تركواز"، وبالتحديد، أطلقته فرنسا عام 1997، وانظمت إليه العديد من الدول الأوروبية بهدف تدريب ودعم البلدان

---

[1] المرجع نفسه، ص 61

[2] Valentin Germain, " 50 ans d'OPEX en Afrique (1964 – 2014) ", Cahier Du Retex, Paris: CDEF, Septembre 2015, pp 19 - 20

[3] Ibid

[4] يوناس بول دي مانيال، مرجع سبق ذكره، ص 61.

الإفريقية حتى تكون قادرة على تولي مسؤولية الأمن في القارة[1]، ويقدر اجمالي ميزانية هذا البرنامج بـ:180 مليون فرنك فرنسي، أي ما يمثل 20% من مجموع ميزانية التعاون العسكري الفرنسي – الإفريقي، وقد نظم هذا البرنامج العديد من المناورات العسكرية مع عدد من الدول الإفريقية، مثل السينغال عام 1998، بمشاركة الدول الأعضاء في منظمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا[2].

ومنذ تولي **ساركوزي** الحكم، وتحديدا بدءا من عام 2008، اتسمت السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا بإعادة التفاوض حول اتفاقية الدفاع بين فرنسا وشركائها الأفارقة، وواصلت فرنسا تدخلها العسكري في إفريقيا عامة، ومنطقة الساحل الإفريقي خاصة تحت مظلة الاتحاد الأوروبي، حيث صرح **ساركوزي** عن استعداد بلاده للتدخل في الأزمة التي تشهدها تشاد، دعما لحكومة ادريس ديبي، وقد تمكنت القوات العسكرية الفرنسية من قصف مواقع حركة المتمردين، وهو ما اعتبر في أوساط الشركاء الأوروبيين وخاصة ألمانيا استغلالا للاتحاد الأوروبي لحماية المصالح الفرنسية في المنطقة ومشروع فرنسا – إفريقيا[3]، ولهذا نجد ان فرنسا لم تلق حماسا من بعض شركائها الأوروبيين في البداية.

كما أن إضفاء الطابع الأوروبي على السياسة الإفريقية مازالت تكتنفه عقبات وعراقيل منها الخلاف بين البلدان الأوروبية حول تحديد الأولويات الجغرافية، ففي مقابل توجه فرنسا نحو الجنوب هناك توجه ألماني نحو الشرق، ومع ذلك فقد نجحت فرنسا في تمرير عدد من تصوراتها ومواقفها لدعم جهود الاتحاد الأوروبي في مجال التنمية في إفريقيا وفي اقناع الدول الأعضاء بشأن تنسيق جهوده مع المنظمات الإقليمية في إفريقيا في مجال الأمن وإدارة الأزمات، وقد أضحى الاتحاد الأوروبي مؤخرا معنيا بتطورات الوضع في مالي. خاصة وان عامل القرب الجغرافي مع دول الجنوب الأوروبي يحتم على دول الاتحاد التواجد ومراقبة الوضع، لأن ذلك سيكون أكثر ضمانا للحد من المخاطر الأمنية القادمة من هذا الفضاء المضطرب سياسيا والتي تهدد استقرار أوروبا، وعلى رأسها تدفق موجات الهجرة السرية التي تعبر البحر الأبيض المتوسط[4].

[1] طارق عبد الله ثابت الحروي، "الأمن في إفريقيا ... التحديات والآفاق"، من المنتدى الدولي حول: "التهديدات الأمنية ومواطن الضعف في إفريقيا"، مراكش: الفيدرالية الإفريقية للدراسات الاستراتيجية والمركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، 2010

[2] عاشور قشي، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[3] Aline Leboeuf, Hélène Quénot-Suarez, " La Politique Africaine de la France sous Fancois Holland ", Les etudes Ifri, Paris: IFRI, 2014, pp 8-9

[4] عادل مساوي، مرجع سبق ذكره.

فالاتحاد الأوروبي الذي ظل يتعامل مع هذه المنطقة عن طريق **اتفاقيات كوتونو**، أو في إطار سياساته المتوسطية مع بلدان شمال إفريقيا، أصبح منذ عام 2008 يبدي انشغاله الرسمي بالمشكلات الأمنية القادمة من الساحل الإفريقي، وكان نتيجة ذلك قرار استراتيجية "الأمن والتنمية في الساحل" عام 2011، والتي سنتطرق إليها في العنصر الموالي.

الفرع الثاني: دور فرنسا في منطقة الساحل الإفريقي في إطار الإتحاد الأوروبي – إستراتيجية الأمن والتنمية في الساحل-.

ينظر إلى فرنسا عموما على أنها تمارس القوة الصلبة في المنطقة الساحل الإفريقي، خاصة بعد التدخل العسكري في مالي في جانفي 2013، فيما تقتصر مساهمة الإتحاد الأوروبي على القوة الناعمة، عبر التركيز على الدبلوماسية والتنمية والمساعدات الإنسانية، لكن هذا الواقع قد تغير، حيث أصبح الإتحاد الأوروبي يدرك أن تحسين أمن الساحل يصب أيضا في صالح تعزيز الأمن الأوروبي، ولهذا نجده قد تبنى إستراتيجية شاملة سنة 2011، أفضت إلى تشكيل قوة مشتركة في منطقة الساحل، فتم تكثيف إنخراط الإتحاد الأوروبي في منطقة الساحل، وبات يركز أيضا على الأمن.

أولا: نشأة إستراتيجية الإتحاد من أجل الساحل

بدأ إنشغال الإتحاد الأوروبي، بالوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي منذ سنة 2008، خلال الرئاسة الفرنسية للإتحاد، عندما صرحت مجموعة من الدول الأعضاء وكبار المسؤولين عن مؤسسات الإتحاد الأوروبي بأن الوضع الأمني في منطقة آخذ في التدهور.[1]

وأثناء الرئاسة السويدية للإتحاد سنة 2009، وبعدها الرئاسة الإسبانية 2010، تم تنظيم بعثات إستكشافية شارك فيها الموظفون من أمانة مجلس ولجنة الإتحاد الأوروبي، إضافة إلى خبراء محليين في مالي، النيجر، موريتانيا والجزائر، وكان الهدف من هذه البعثات تقييم المشكلات السياسية والتقنية التي تحول دون تحقيق تقدم في مجال التنمية، إضافة إلى تقدير القدرات والإمكانيات الأمنية في المنطقة، وقد تم تجميع النتائج المتوصل إليها من قبل هذه البعثات في وثيقة مشتركة للأمانة العامة لمجلس ولجنة الإتحاد الأوروبي.[2]

[1] Luis Simon, Alexander Mattelaer, Amelia Hadfield, op.cit, p 11
[2] Ibid

ونظرا لاستمرار الاضطرابات في المنطقة، تقدمت مجموعة من ثماني دول أعضاء إلى المفوضية العليا، طالبة منها الاسراع في تفعيل الالتزام الأوروبي تجاه المنطقة، وبناءا على ذلك قرر مجلس الشؤون الخارجية في أكتوبر 2010، ضرورة وضع إستراتيجية خاصة بالساحل الإفريقي، وقد أدى هذا القرار إلى خلق فريق عمل في اطار الخدمة الأوروبية للمساعدة الخارجية SEAE يعنى بمنطقة الساحل، وقد شمل هذا الفريق ممثلين عن المديرية العامة للتنمية والتعاون DEVCO، المديرية العامة للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية ECHO، ومكتب التنسيق لمكافحة الإرهاب، فضلا عن ممثلين من اللجنة المسؤولة عن أدوات تحقيق الإستقرار Ids[1]

في 21 مارس وافق مجلس الشؤون الخارجية على خطوط العمل والنطاق الإقليمي والأهداف الإستراتيجية لإستراتيجية الساحل، وبدأت مرحلة الانتقال إلى تنفيذ الإستراتيجية، لتقوم الخدمة الأوروبية للمساعدات الخارجية SEAE يوم 22 سبتمبر 2011 بنشر "**إستراتيجية الإتحاد الأوروبي من أجل الساحل**"،[2] التي تهدف إلى زيادة الإهتمام بمنطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا لما تتسم به هذه المنطقة من عدم إستقرار وغياب للأمن خاصة في ظل عدم قدرة البلدان المعنية في المنطقة على المراقبة الفعالة لمجالها الجغرافي، مما سمح بحركة مرور كبيرة لتجارة السلاح والمخدرات، ونشاط الجماعات الإجرامية والإرهابية كتنظيم القاعدة في البلاد المغرب الإسلامي مما يثير، ليس فقط قلق بلدان المنطقة، بل المجتمع الدولي ككل.

تقوم هذه الإستراتيجية على الربط بين الأمن والتنمية في حل مشاكل المنطقة وتركز على ثلاثة دول بعينها أسمتهم دول القلب وهم مالي، موريتانيا والنيجر.

ثانيا: محاور إستراتيجية الإتحاد الأوروبي من أجل الساحل:

إنتظمت هذه الإستراتيجية حول أربعة محاور أو مواضيع رئيسية هي:[3]

المحور الأول: ترقية التنمية، الحكم الراشد، وحل النزاعات الداخلية

ويكون ذلك من خلال إيجاد حلول لبعض المشاكل السوسيو إقتصادية بغرض تحسين مستوى المعيشة لسكان بلدان الساحل، ومنحهم فرصا إقتصادية بهدف تجنب أن تصبح هذه المنطقة أرضا خصبة لتنامي التطرف والأنشطة الإجرامية، والعمل على تقوية مؤسسات الدولة ودعم ميكانيزمات الحوار الوطني للحد من التوترات الإجتماعية والسياسية و الاثنية في المنطقة.

---

[1] Ibid, p 11-12.

[2] William Assanvo, " Réflexions Sur la stratégie européenne pour la sécurite et le développement dans le sahel " Les notes d'Ovida, Paris: Obsrvatoire de la vie diplomatique en Afrique, No. 5, October 2011, p 2

[3] Ibid, P 3-4

المحور الثاني: ترقية التعاون الإقليمي

بما يسمح بدمج دول المنطقة المختلفة، من خلال دعم الحوار وتقويته، من اجل تحقيق إدارة فعالة للتهديدات والتحديات التي تواجهها كل بلدان الساحل بطريقة أو بأخرى.

المحور الثالث: تقوية القدرات الأمنية الوطنية ودولة القانون

عدم الإستقرار الذي تعرفه منطقة الساحل الإفريقي يرجع إلى غياب التنمية وعجز قوات الأمن في بعض دول المنطقة عن ضمان وفرض التواجد الفعال في المنطقة، ولعل ذلك يرجع الى نقص في المعدات العسكرية والتدريب، وبالتالي تهدف هذه الإستراتيجية إلى تقوية قدرات المؤسسات الأمنية وفرض النظام ودولة القانون، حتى تصبح دول المنطقة جاهزة وقادرة على مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة العبر وطنية.

المحور الرابع: تحسين الوضع الإقتصادي ومنع التطرف العنيف والراديكالية

فهناك عدد من الصعوبات السوسيوإقتصادية، التي تقوض التماسك الإجتماعي في عدد من بلدان الساحل الإفريقي وتشكل أرضية لانتشار الفكر الإسلامي الراديكالي بكل سهولة، ولهذا فإن هذه الإستراتيجية الأوروبية تهدف إلى القضاء أو على الأقل التقليل من العوامل التي تؤدي إلى التطرف والعنف والحد من الفقر والشعور بالإقصاء والتهميش الإجتماعي.

وقد خصص الإتحاد الأوروبي من أجل تنفيذ هذه الإستراتيجية، غلافا ماليا قدر بحوالي 650 مليون يورو، منها 450 مليون يورو خصصت لدول القلب الثلاث (مالي، النيجر، موريتانيا)، أما 200 مليون يورو فوجهت لبقية دول غرب إفريقيا والمغرب العربي، إلى جانب مبلغ 150 مليون يورو كمبلغ إضافي من الصندوق الأوروبي للتنمية، إضافة إلى الإنفاق عبر جهاز الإنفاق على الإستقرار.[1]

ومنذ اعتماد "الإستراتيجية من أجل الساحل"، تم وضع عدة مشاريع، وهناك منها ما بدأ في تنفيذها بالفعل، والجدول (4) يوضح كيف خصص توزيع المساعدات الأوروبية على دول القلب على المستوى الإقليمي، بناءا على المشاريع التي تم تحديدها ضمن محاور هذه الإستراتجية.

[1] شمسة بو شناقة، مرجع سبق ذكره.

الجدول (4): توزيع المساعدات الأوروبية على دول القلب في اطار " الاستراتيجية من اجل الساحل"

الدول / المشاريع	مالي			موريتانيا			النيجر			على المستوى الإقليمي			المجموع
التنميةوالحكم الراشد	245	50	15	19	12	20	10.7	23.1	65.6			41	501.4
الأمن ودولة القانون	4	8	28	10.5	9	7	9.2	18	5	11		19.5	129.2
مكافحة التطرف			6.5			6	5	9.5	3.1				30.1
المجموع	249	58	49.5	29.5	21	33	24.9	50.6	73.7	11		60.5	660.7

المصدر: Luis Simon, Alexander Mattelaer, Amelia Hadfield, Etude: Une Strategie Coherente de L'UE pour le Sahel

ثالثاً: برامج ومشاريع "إستراتيجية الإتحاد من أجل الساحل"

لقد إنطلقت العديد من البرامج والمشاريع في إطار هذه الإستراتيجية على الصعيد الإقليمي، سنوجزها في العناصر التالية:

- برامج مكافحة الإرهاب الممول على المدى البعيد ب 6.7 مليون يورو، خلال الفترة 2012- 2014،[1] وارتكز هذا المشروع على تقوية القدرات العملية في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وذلك بوضع دائرة أوروبية للشرطة وتكوين المتدخلين في العدالة والأعمال الشرطية، واقتسام المعلومات والخبرات.[2]

- يمول جهاز الإستقرار برنامجا آخر بما يفوق 2.2 مليون يورو وهو نظام المعلومات للشرطة في غرب إفريقيا، ويهدف هذا البرنامج إلى خلق أرضية للتبادل المعلوماتي بين مصالح وأجهزة الشرطة، وستجمع هذه الأرضية في البداية خمس دول (البنين، غانا، مالي، موريتانيا، النيجر) للجماعة الإقتصادية لغرب إفريقيا والأرنتربول.

- منح الصندوق الأوروبي للتنمية مبلغ 41 مليون يورو مابين 2012 و2017 لمشروع الدفاع والأمن للجماعة الإقتصادية لدول إفريقيا الغربية بغرض دعم قدرات المؤسسات[3]، كما تم دعم خطة العمل لمكافحة الإتجار بالمخدرات والجريمة بـ 19.7 مليون أورو.

[1] Luis Simon, Alexander Mattelaer, Amelia Hadfield, Etude,op. cit. p 29.
[2] Ibid , p 29.
[3] Ibid , p.30

- من أجل مواجهة الأزمة الغذائية، خصصت المفوضية الأوروبية مبلغ قدره 164.5 مليون يورو، سيتم تقسيمها بين ستة بلدان في غرب افريقيا على النحو التالي: بوركينافاسو 17 مليون يورو، مالي 15 مليون يورو، النيجر 42.5 مليون يورو، تشاد 35 مليون يورو، السنغال 5 مليون يورو، المبادرات الإقليمية لغرب إفريقيا 38 يورو.[1]

- في جويلية 2012، أطلق الإتحاد الأوروبي في النيجر، مهمة مدنية في إطار السياسة الامنية والدفاعية المشتركة PSDC Politique de securité et de defencé commune تسمى EUCAP- SAHEL-NIGER، تهدف إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وهي مهمة تمتد على سنتين، بميزانية سنوية تقدر ب 8.7 مليون يورو، وتعتمد هذه المهمة على 50 خبيرا دوليا، ورجال من الشرطة والجيش أغلبهم ينحدرون من القوات التابعة للإتحاد الأوروبي.[2]

- بناءا على قرار مجلس الأمن الدولي 2085 وبطلب من حكومة مالي، قرت الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي إطلاق مهمة التكوين والمشورة لصالح القوات المسلحة المالية، ما اصطلح عليه " **بعثة التدريب الأوروبية في مالي** - EUROPEAN TRAINING MISSION EUTM" التي أنشأت في فيفري 2013، وتأتي هذه المهمة في إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة PSDC كذلك.[3] وتمت هذه العملية خلال عهدتين، إنطلاقا من شهر ماي 2014 لتنتهي في ماي 2016، وخصص الإتحاد الأوروبي مبلغ 4.33 مليون يورو للعهدة الثانية.

- وفي جانفي 2015 أطلق الإتحاد الأوروبي مهمة EUCAP- MALI التي تعتبر عملية تكميلية لمهمة EUTM- MALI، وتعد هاتين العمليتين رائدتين بالنسبة لإستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، تهتم مهمة EUCAP MALI بمرافقة الحكومة المالية في إصلاح جهازها الأمني الداخلي من أجل تحقيق أكبر قدر من الأمن والإستقرار للشعب المالي، وقدر المبلغ المالي الذي أنفقه الإتحاد الأوروبي في هذه العملية في سنة 2016 بـ 25.15 مليون يورو.[4]

---

[1] " The European Commission's response to the food crisis and long-term food insecurity in the Sahel region of Africa ", MEMO/12/215, Brussels, 23 March 2012, at: http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-12-215_en.htm?locale=en

[2] " L'Union européenne et le Sahel ", FICHE D'I FORMATIO, bruxelles,14 mars 2013,p3, at: http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/FR/foraff/132803.pdf

[3] " Mission de formation de l'UE au Mali (EUTM Mali) " , Union Européene, action extérieure,politique de sécurité et de defense commune, juillet 2016, at : http://www.eeas.europa.eu/archives/docs/csdp/missions-and-operations/eutm-mali/pdf/factsheet_eutm_mali_fr.pdf

[4] Albercht Conze, " EUCAP forme des formateurs pourpérenniser son impact au Mali ", La Gazelle, Journal d'information de la Mission EUCAP Sahel Mali, No.02, Mai 2016, p 6, at: https://www.eucap-sahel-mali.eu/documents/La-Gazelle-No02.pdf

مثلما رأينا، فإن منطقة الساحل الإفريقي، باتت من أهم الشواغل الأمنية الأوروبية والفرنسية، لأن إستقرار هذه المنطقة يعني إستقرار المصالح الفرنسية والأوروبية، ولعل هذا ما يفسر كمية البرامج والمشاريع الأمنية التي إعتمدها الإتحاد الأوروبي في اطار "الإستراتيجية من اجل الساحل"، وبالرغم من أن هذه الإستراتيجية ترتكز في الأساس على الربط بين الأمن والتنمية، إلا أننا لاحظنا من خلال البرامج التي تطرقنا إليها، أنه كان هناك تغليب للجانب الأمني على الجوانب التنموية التي بقيت محصورة فقط في سياسة المساعدات.

ويبقى الحضور الأمني للإتحاد الأوروبي ثانويا، وبعضه في اطار السياسة الامنية والدفاعية المشتركة، وفي هذا الاطار الاخير، فإن فرنسا، كعضو أوروبي نشيط وقائد، تميل إلى جذب الإتحاد الأوروبي للتعامل مع الوضع الأمني في الساحل الإفريقي بشكل معمق أكثر. وبالفعل لقد نجحت باريس في تمرير عدد من تصوراتها ومواقفها لدعم جهود الإتحاد الأوروبي في مجال التنمية في إفريقيا وفي إقناع الدول الأعضاء بشأن تنسيق جهوده مع المنظمات الإقليمية في إفريقيا والإتحاد الإفريقي.

لكن أمام حقيقة التباين في التصورات بين أعضاء الإتحاد الأوروبي بخصوص قضايا الأمن والدفاع والسياسة الخارجية، فإن إضفاء الطابع الأوروبي على السياسة الإفريقية مازال يكتنفه عدد من العقبات والعراقيل منها: الخلاف بين البلدان الأوروبية حول تحديد الأولويات الجغرافية، وصعوبة صياغة سياسة خارجية أوروبية موحدة أمام زيادة حدة التجاذب بين أقطاب الإتحاد الأوروبي وخاصة منهم ألمانيا وفرنسا، ففي مقابل توجه فرنسا نحو الجنوب، هنالك توجه ألماني نحو الشرق، إلى جانب تباين الأولويات والمصالح السياسية بين البلدين، تجاه القارة الإفريقية بصفة عامة.

وبالرجوع إلى فكرة أن "إستراتيجية الإتحاد من أجل الساحل " قد ركزت على الجانب الأمني، أكثر من الجانب التنموي، على الرغم من أن دعاتها يؤكدون على أنها تربط بين الأمن والتنمية، فإن سرعة القرار الفرنسي بالتدخل في أزمة مالي في جانفي 2013، جاءت لتؤكد هذه الفكرة، وأن هذا التدخل يعد بمثابة ضرب لإستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية، وتأكيد على الإعتماد الأوروبي على المقاربة الأمنية- العسكرية البحتة في إدارة الأزمات في منطقة الساحل بهدف الحفاظ على المصالح الإستراتيجية في المنطقة،[1] كما أنه قد كشف لاوحدوية القرار الأوروبي، وطرح إشكالية عدم جدية الدول الأوروبية وإختلاف رؤاها ثم تناقض مصالحها وهو ما برز جليا إزاء التدخل في ليبيا ثم في مالي لاحقا.[2]

[1] شمسة بو شنافة، مرجع سبق ذكره.
[2] جميلة علاق، إستراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مرجع سبق ذكره، 335

وسنحاول من خلال المطلب التالي، البحث في أبعاد وحيثيات التدخل الفرنسي في مالي وتداعياته على الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي والأطراف الإقليمية الفاعلة في المنطقة وعلى رأسها الجزائر.

المطلب الثالث: التدخل العسكري الفرنسي في مالي، تجسيد لدور فرنسا في مكافحة الإرهاب

من خلال تتبعنا لتطور السياسة الفرنسية تجاه القارة الإفريقية، لاحظنا أن العقيدة الأمنية والإستراتيجية الفرنسية قد شهدت تحولا منذ بداية عام 2008، وأصبحت موجهة أكثر فأكثر نحو منطق التدخل العسكري الخارجي، ولعل التدخل الفرنسي في ساحل العاج وليبيا خير دليل على ذلك. وبالنسبة للأزمة في مالي، فإن فرنسا تعد من أكثر الفاعلين الدوليين إنغماسا فيها منذ إندلاعها عام 2012، وكانت صاحبة الدور الرئيسي في نقل أزمة مالي لتناقش دوليا.

الفرع الأول: أبعاد التدخل الفرنسي في أزمة مالي

لقد شكل التدخل العسكري الفرنسي في مالي، انتكاسة حقيقية لتعهدات الرئيس الفرنسي **فرنسوا هولاند**، بانتهاء عصر ما يعرف بسياسة إفريقيا- فرنسا، التي مثلت إمتدادا للهيمنة الفرنسية على إفريقيا وهي السياسة التي جزم هولاند بأن عصرها انتهى مؤكدا وأن العلاقات الفرنسية الإفريقية ستقوم على الشراكة، إلا أن هذا التدخل أثبت عكس ذلك وأكد على أن سياسة فرنسا لم تتغير وأنها تبحث عن كل السبل لتحافظ على نفوذها في مستعمراتها التقليدية، خاصة في ظل المنافسة الدولية الشديدة على المنطقة.

من خلال وثيقتي الدفاع والأمن القومي اللتين أصدرتهما فرنسا في عامي 2008، 2013 تتضح نوعا ما ملامح الرؤية الفرنسية لماهية أمنها القومي وما يتطلبه الدفاع عن هذا الأمن من سياسات أمنية ودفاعية، فضلا عن أن الوثيقة الأخيرة لعام 2013 جاءت أعقاب التدخل الفرنسي في ليبيا عام 2011 ثم التدخل العسكري في مالي في بداية 2013.

وعلى الرغم من بعض جوانب الإتفاق بين وثيقتي 2008 و2013، لاسيما فيما يتعلق بتقديم إستراتيجية متكاملة للأمن لا تركز فقط على الأبعاد العسكرية ما يعكس إستجابة لعولمة التهديدات التي تواجهها فرنسا، فإن وثيقة 2013 طرحت مفهوما جديدا واسعا للأمن القومي الفرنسي فبدل أن يؤكد هذا المفهوم على حماية إقليم الدولة ومواطنيها في مواجهة اي عدوان خارجي من قبل دول أخرى، فقد تم توسيع نطاق هذا المفهوم ليتضمن حاجة فرنسا للتعامل مع أية تهديدات أو مخاطر مباشرة أو غير مباشرة

تتعرض لها الدولة.[1] وقد تضمنت الوثيقة شرحا وافيا لطبيعة المخاطر والتهديدات وكذا آليات وإستراتيجيات الإجابة لها ومواجهتها، وقد أكدت الوثيقة أن الظاهرة الإرهابية تشكل اليوم الخطر الأكثر جلاءا ووضوحا وأن إفريقيا أصبحت أحد المصادر الخارجية المحتملة لها التهديد.

وقدر بطت الوثيقة ربطا مباشرا بين هشاشة الدولة وبين كونها مصدرا من مصادر التهديد، وأن إنعدام قدرة الدولة على ممارسة سيادتها سوف يترتب بالضرورة فشل الدولة في التعاطي مع المخاطر والتهديدات، والتي من الممكن أن تتجاوز حدود هذه الدولة الفاشلة لتمثل تهديدا مباشرا لفرنسا.[2]

وإن كان رئيس الحكومة الفرنسية قد قال أن التدخل الفرنسي في مالي يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي:[3]

- إيقاف زحف المجموعات الإرهابية نحو الجنوب.
- الحفاظ على وجود الدولة المالية وإستعادة وحدتها الترابية.
- التحضير لنشر قوة التدخل الإفريقية المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن.

فإن الحقيقة غير ذلك، فالهدف الإستراتيجي للتدخل في مالي هو حماية المصالح الفرنسية (الأمنية والإقتصادية) في الساحل وما ورائه، فضرب الحركات الإرهابية في مالي هو درء لأي عدوان مماثل على دول الجوار الهشة والمنكشفة الواقعة تحت النفوذ الفرنسي، وتأمين مالي هو من أجل تأمين الساحل وغرب إفريقيا وتأمين المصالح الفرنسية فيها، والتي سبق وتطرقنا إليها، خاصة منها المصالح الإقتصادية، كون هذه المنطقة تؤمن لفرنسا بعض حاجياتها من الموارد والمعادن، ومنها اليورانيوم الذي يغذي إنتاج الطاقة النووية الفرنسية، كما لا يمكن إستبعاد مصالح شركة "إريفا" الفرنسية، فمن شأن إستخدام القوة العسكري، حماية مكانة الشركة في الصحراء الكبرى، ومن ثم ضمان قدرتها على إمداد فرنسا باليورانيوم والمحافظة على مكانتها التنافسية إزاء ضغط الموردين من هذه المادة ومنهم الصين التي تزداد حاجتها إليها.[4]

كما أن فرنسا لا تستطيع في ظل التنافس الدولي على إستغلال الموارد الطبيعية في الصحراء الإفريقية، أن تتخلى عن نصيبها في احتياط اليورانيوم في شمال مالي، خاصة في ظل حصول الصين

---

[1] رانيا حسين خفاجة، "فرنسا وجهود مكافحة الإرهاب في إفريقيا: تقاطعت الداخل والخارج"، في : إبراهيم أحمد نصر الدين، **الإرهاب وتأثيره على العلاقات العربية الإفريقية القاهرة**، دار الإتحاد للطباعة، 2016، ص 153.
[2] المرجع نفسه، ص 155.
[3] عبد النور بن عنتر، " التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي"، مركز الجزيرة للدراسات، ص 2 في: http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2013/1/27/20131271011349087341ntervention%20in%20Mali.pdf
[4] كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 280.

خلال حكم الرئيس السابق أمادو توماني توري في عام 2010 على حق التعدين في شمال مالي، كما أن الحكومة الصينية منحت بضعة ملايين الدولارات لحكومة مالي كمساعدات تنموية، وتم توقيع إتفاقيات تعاون مشتركة بين حكومتي بكين وباماكو في مجالات الزراعة والصناعة والصحة والإتصالات والبنية الأساسية.[1]

ويعد تأمين إستقرار تشاد من أهم الأهداف الإستراتيجية التي دفعت فرنسا إلى التدخل العسكري في مالي، لأن تشاد في الفكر الإستراتيجي الفرنسي، تعد دولة مفصلية تربط بين محوري السياسة الفرنسية في إفريقيا، المحور الأول تمثله إفريقيا الغربية ويضم: النيجر، مالي، موريتانيا، السنغال، البينين، بوركينافاسو، ساحل العاج ، والمحور الثاني، تمثله إفريقيا الاستوائية، ويضم: جمهورية إفريقيا الوسطى، الكاميرون، الكونغو برازفيل، الجابون.[2]

وتتضح أهمية تشاد بالنسبة لفرنسا كذلك، من خلال الأدبيات السياسية الفرنسية فنجد الرئيس الفرنسي **شارل ديجول** قد عبر عن أهمية هذه الأخيرة بقوله: " **من يمتلك زمام الأمور في تشاد يمتلك زمام الأمور في فرنسا**" وهو ما أكد عليه **فرانسوا هولاند** بعد ذلك بقوله: " **إنه لن يكون هناك أمن في إفريقيا بدون تشاد قادرة على أن تكون قوية وتضطلع بمسؤولياتها**".[3]

نظرا لهذه الأهمية الجيوستراتيجية لتشاد، نجد فرنسا تحتفظ منذ عام 1986 بقاعدة عسكرية كبيرة في إنجامينا العاصمة التشادية، حتى ان الطلعات الجوية الفرنسية ضد متمردي شمال مالي، والتي تمت في إطار عملية سرفال انطلقت جميعها من هذه القاعدة.

إضافة إلى كل هذه الدوافع، لا يمكننا أن نتغاضى عن أن فرنسا، لم تكن أبدا غائبة عن المشهد السياسي في غرب إفريقيا، فلطالما كانت فرنسا لاعبا أساسيا في دعم أنظمة سياسة هنالك، وفي دعم معارضيها في أحيان أخرى.

وقد إعتبرت سياسة فرنسا في إفريقيا بصفة عامة مؤشرا على مكانة فرنسا كقوة كبرى في النظام الدولي، وتجدر الإشارة إلى أن دور فرنسا في مجال مكافحة الإرهاب بوجه عام وتدخلها في مالي كنموذج لهذا الدور بوجه خاص، قد أكد على قدرة فرنسا على التحرك بمفردها في المناطق التي تمثل مصدرا لتهديد مصالحها، كما أن هناك نظرة فرنسية إلى هذه الساحة كمجال للتعبير النفسي والفكري عن كونها مازالت منافسا على الساحات.

---

[1] حمدي عبد الرحمان، " فرنسا وإعادة غزو إفريقيا "، في: https://goo.gl/EEv7b6

[2] خالد عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[3] المرجع نفسه

وإذا كانت فرنسا قد لجأت إلى التدخل العسكري في مالي لتحقيق رؤيتها لحل الأزمة في إطار المحافظة على نفوذها ومصالحها، فالملفت للإنتباه هو عدم وجود ممانعة دولية أو إقليمية لهذا التدخل. وتجدر الإشارة إلى أنه ومنذ بداية الأزمة في مالي، إستخدمت فرنسا دورها القيادي في مجلس الأمن للضغط في إتجاه إستصدار قرار أممي بدعم التدخل الفرنسي ويوفر له الشرعية الدولية.[1]

الفرع الثاني: عملية التدخل الفرنسي في مالي من سيرفال إلى بارخان

مع تولي **هولاند** الحكم عام 2012، قررت فرنسا اعادة توزيع قواتها العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي، لإحتواء حراك التمرد الذي يهدد كيان الدولة ومواجهة الجماعات الجهادية التي زاد نشاطها بعد إنهيار النظام الليبي وعودة المتمردين المسلحين إلى مالي، مما زاد من تعقيد الأزمة في مالي، فلجأت الحكومة المالية لطلب المساعدة من القوى الإقليمية والدولية وخاصة فرنسا.

وقد أعطت القرارات الأممية الثلاث 2056، 2071، 2085 مسوغا شرعيا لعملية التدخل الفرنسي.[2] وخاصة القرار رقم 2085 الذي أصدره مجلس الأمن يوم 20 ديسمبر 2012، والذي يخول للقوات الفرنسية التدخل بهدف الدفاع عن السلامة الإقليمية وإعادة سلطة الدولة على المناطق التي يسيطر عليها المتمردون.[3]

ومع صدور هذا القرار سارعت فرنسا بإرسال قواتها العسكرية لمالي، بينما سارعت القوات التابعة للمجموعة الإقتصادية لغرب إفريقيا Ecowas إلى الإعلان عن حالة الطوارئ لانتداب قوة إفريقية وفق القرار الأممي 2012 واللحاق بالقوة الفرنسية.[4]

ويمكن أن نميز في التدخل العسكري الفرنسي في مالي بين عمليتين متتاليتين لفرنسا، هما: عملية " **سيرفال** " وعملية " **بارخان** ".

أولا: التدخل الفرنسي من خلال عملية سيرفال:

كما سبق وذكرنا، فقد تم التمهيد لعملية سيرفال Serval ، في أواخر شهر ديسمبر 2012، وقد بدأت هذه العملية في مالي في 11 جانفي 2013، بتعبئة وصلت إلى 4500 عسكري فرنسي على تراب دولة مالي، [5] وبتنسيق عسكري بين القوات الجوية والبحرية والبرية الفرنسية كما يلي:[1]

---

[1] رانيا حسين خفاجة، مرجع سبق ذكره، ص 166.
[2] كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 80.
[3] رانيا حسين خفاجة، مرجع سبق ذكره، ص 185.
[4] مزازة زهيدة، ميلود عامر حاج، مرجع سبق ذكره، ص 268.
[5] سلوى بن جديد، " السياسة الفرنسية تجاه الإرهاب بين إفريقيا والشرق الأوسط "، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، العدد 204، أفريل 2016، ص 126.

- تمت عمليات القصف الجوي إنطلاقا من القاعدة العسكرية الفرنسية في أنجامينا عاصمة تشاد.
- القوات البرية الفرنسية، كانت تصل منقولة بحرا بالسفن الفرنسية عن طريق ميناء داكار السنغالية
- أما النيجر فقد فتحت حدودها أمام الجيش التشادي، فتمركز جزء من الجيش التشادي في النيجر وباقي الجيش دخل برا إلى مالي وإشتبك مع المتمردين.

إن الموقف الفرنسي المفاجئ بالتدخل السريع في مالي، أحدث ضجة لدى دول الطوق والمجموعة الدولية بما فيها الدول المعنية بالمسعى الدولي للحل في مالي، لاسيما أن قرار شن الضربات العسكرية الفرنسية نفذ قبل الآجال المتوافق عليها من قبل الفاعلين الدوليين والذي كان مرتقبا في خريف 2013 على أبعد تقدير.[2] وقد وضع التدخل الفرنسي المفاجئ المجموعة الدولية أمام الأمر الواقع، إذ لم تتردد واشنطن وبروكسل رغم جهلهما بتوقيت التدخل في مجاراة الموقف الفرنسي، في حين تحفظت موسكو وبكين على الكيفية التي نفذ بها التدخل بعيدا عن إشراف الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي، بينما سارعت قوات الإيكواس إلى اللحاق بالقوة الفرنسية.[3]

وبحثا منها عن الغطاء القانوني لتدخلها وجعله شرعيا، إعتمدت فرنسا على الآتي:

- أن تدخلها في مالي جاء بناءا على طلب الحكومة المالية.
- أن فرنسا تعاونت مع المجتمع الدولي لحل الأزمة في مالي، فإصدار مجلس الأمن قرار رقم 2085 لعب دورا حاسما في إضفاء الشرعية على التدخل العسكري الفرنسي في مالي.
- تعبئة التأييد الدولي من دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا وفتح المجال للتنسيق مع القوات المالية والافريقية للمشاركة في استعادة شمال مالي، ولعل التعاون مع قوات الجماعات الإقتصادية لدول غرب إفريقيا، من أهم الحجج التي إعتمدتها فرنسا لتبرير شرعية تدخلها.

أما عن الأهداف الإستراتيجية الفرنسية من وراء عملية سيرفال فقد تطرقنا إليها سابقا في إطار أبعاد التدخل الفرنسي في مالي، وفي الحقيقة فإن عملية سيرفال إنما كانت تأمينا للمصالح الإستراتيجية لفرنسا، ليس فقط في مالي وإنما كذلك في تشاد، النيجر وموريتانيا، حيث لفرنسا إستثمارات كبيرة في مناجم الحديد هناك.

[1] خالد عبد العظيم، **سياسة فرنسا في إفريقيا المصالح العليا والتحركات العسكرية**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2016، ص 79.
[2] عادل مساوي، مرجع سبق ذكره.
[3] المرجع نفسه

ومن جانب آخر، كانت عملية سيرفال ضرورة عسكرية لإنقاذ الرعايا الفرنسيين في باماكو من جهة، ودعما لإستمرار نفوذ باريس في إفريقيا الفرانكفونية، الركيزة الأساسية لإقتصاد فرنسا وسياستها الخارجية من جهة أخرى، فسقوط العاصمة باماكو ان كان قد حدث فذلك سيعني أن فرنسا تفقد مكانتها كقوة كبرى في النظام الدولي.

وقد إستمرت عملية سيرفال من جانفي 2013 إلى غاية شهر جويلية 2014، وقد تمكنت هذه العملية من النجاح في وقف تقدم الجماعات الجهادية، وإبعاد خطر الجماعات المسلحة التي كانت تهدد التراب المالي كله. فإضافة إلى تحرير كافة مدن الشمال المالي من قبضة تنظيم القاعدة وأنصار الدين، تمكنت فرنسا من خلال عملية " سيرفال " من ملاحقة الجماعات المسلحة في معاقلها الحصينة في **آدرار إفوقاس** وجبال **تقرقرت**، وحسب المعلومات الرسمية، فقد مكنت عملية " سيرفال" من القضاء على حوالي 400 مقاتل وتدمير 120 سيارة، وإكتشاف 220 طنا من الذخيرة، وتفكيك معامل لصنع المتفجرات.[1]

لكن بالرغم من النجاح الفرنسي في هذه العملية الذي لم يوقف فقط تقدم الجماعات الإرهابية، بل ودفعهم إلى خارج المناطق التي سبق وسيطروا عليها، إلا أن تهديد وخطر هذه الجماعات لا يزال قائما، وهو الأمر الذي دفع بفرنسا إلى توسيع دائرة حربها ضد الإرهاب من خلال عملية أطلقت عليها تسمية "**بارخان** "، شملت منطقة الساحل الإفريقي ككل وليس فقط مالي مثلما كان عليه الأمر في إطار عملية سيرفال.

ثانيا: التدخل الفرنسي من خلال عملية بارخان

جاء إطلاق عملية "**بارخان**- Barkhane" بقيادة الجيوش الفرنسية في **1** أوت **2014**، وما يميز هذه العملية هو منطق الضم والتقاسم للوسائل التي كانت إلى غاية هذا التاريخ موجهة لعمليتين منفصلتين هما عملية " سيرفال في مالي" وعملية "إيبر فيي في تشاد"، التي إنطلقت في فيفري **1986**، لتصبح هذه الوسائل من هذا التاريخ فصاعدا مشتركة مع البلدان الرئيسية للشريط الساحلي الصحراوي الذي يضم كلا من موريتانيا، النيجر، مالي، تشاد، وبوركينافاسو.[2]

تحتفظ فرنسا من خلال هذه الشراكة بوجود قواتها العسكرية في مالي كما في تشاد، لكن الوسائل الموجودة في هذين البلدين توضع من هنا فصاعدا تحت التصرف المشترك، وقد توسعت مناطق التدخل

---
[1] محمد بوبوش، مرجع سبق ذكره، ص 194.
[2] سلوى بن جديد، مرجع سبق ذكره، ص 126.

إلى كل شريط الساحل والصحراء، ويقود العملية ضابط برتبة جنرال إنطلاقا من مركز قيادة مشتركة وحيد مقره نجامينا في تشاد.[1]

وتضم عملية "بارخان" 3000 عسكري، موزعين على نقطتي ارتكاز دائمتين واحدة في غاو بمالي، والأخرى في نجامينا بتشاد، و20 طائرة هيليكوبتر، 200 سيارة لوجستية، 200 مدرعة، 6 طائرات مقاتلة، 3 طائرات دون طيار، 10 طائرات نقل.[2]

تمثل عملية "بارخان" مواصلة لمسار إستراتيجي فرنسي، ومحاولة لتعزيز النفوذ في المنطقة، وما يميزها عن سابقاتها هو أنها تسعى لتأمين منطقة الساحل كلها، بل وتسعى لمزيد من الشراكة الإستخباراتية والعسكرية مع الدول الإقليمية وخصوصا **مجموعة دول الساحل الخمس** G5 التي تزامن الإعلان عن إنشائها مع إطلاق عملية بارخان.

وفي إطار مزيد من تقسيم العمل بين فرنسا ودول الساحل، فقد تم إنشاء أربعة قواعد رئيسية، قاعدة أركان الجيوش الجوية لعملية بارخان توجد في نجامينا بتشاد، في حين يوجد مركز إستخبارات عملية بارخان في نيامي عاصمة النيجر، أما التجمع التكتيكي العسكري المشترك GTIA والذي يناهز 1000 جندي فيوجد بمدينة غاو بمالي، أما قاعدة القوات الخاصة لعملية بارخان فمقرها في واغادوغو عاصمة بوركينافاسو.[3] إضافة إلى ثلاث قواعد عسكرية صغرى تابعة لعملية بارخان بـ **تساليت** شمال مالي، وبـ **ماداما** بشمال النيجر وبـ: **فايالارجو** بتشاد، كما توجد قواعد فرنسية قديمة وفاعلة في كل من دكار وأبيدجان وليبرفيل تشكل ظهيرا لعملية بارخان.[4]

بالرغم من كل هذا التطور في عمل القوات الفرنسية وترصدها لمواقع الجماعات المسلحة ومضاعفتها لوسائلها اللوجستية، إلا انه في الوقت الذي تتابع فيه أجهزة مخابراتها بكثافة أخبار هذه الجماعات، نجد هذه الأخيرة تنوع طرق تنفيذ عملياتها، وتحول ميدان نشاطها جنوبا بعيدا عن أماكن تواجد قوات عملية بارخان، حيث أصبحت تضرب في قلب عواصم دول الساحل الإفريقي، فحسب المؤشرات المتوفرة حاليا، فإن التنظيمات الجهادية المسلحة، استطاعت التأقلم مع واقع ما بعد عملية "سيرفال" بإعادة تنظيم صفوفها وأصبحت تتوزع كالأتي:[5]

- ففي تنبكتو وجوارها نشط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

---

[1] المرجع نفسه، ص 127.
[2] سيدي أحمد ولد الأمير، " عملية برخان العسكرية الفرنسية بالساحل: حدود النجاح وعوامل الإخفاق"، مركز الجزيرة للدراسات، ص 4
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2016/2/4/2016249812522734French-military-barchanCoast.pdf
[3] المرجع نفسه، ص 4.
[4] المرجع نفسه.
[5] المرجع نفسه.

- حركة أنصار الدين بقيادة إياد أغ غالي في منطقة كيدال.
- جبهة تحرير ماسينا في وسط وشرق مالي.
- حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا تشن غاراتها أحيانا داخل النيجر.
- حركة بوكو حرام التي لم يعد نشاطها مقصورا على شمال نيجيريا، بل إمتد إلى النيجر وتشاد والكامرون.
- تنظيم " المرابطون " بقيادة مختار بلمختار الذي اعاد هيكلة صفوفه في تشكيلات صغيرة متحركة تستغل المسالك التقليدية في التنقل في الشمال المالي، وتشكل المناطق الجبلية تحصينات شبه آمنة المسالك وصولا إلى الحدود الليبية.[1]

إن العمليات الإرهابية المتمثلة في الهجوم على فندق " سبلانديد " بواغادوغو في 15 جانفي 2016 والذي أعلن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليته عنه وقبله بفترة وقوع عدة إختطافات إستهدفت بعض الأجانب في المنطقة، فضلا عن هجوم نفس التنظيم على فندق "راديسون بلو" ببامكو في نوفمبر 2015، خير مثال على تعاظم نشاط الجماعات المسلحة في المنطقة وتكيفها بسرعة مع الإستراتيجية العسكرية والأمنية والفرنسية، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل عن جدوى عملية بارخان وإستمراريتها إلى يومنا هذا، مادامت غير قادرة على الحد من نشاط هذه الجماعات، ويجعلنا نتساءل عن النقائص والثغرات التي تحول دون النجاح التام لهذه العملية.

فإن كانت عملية بارخان قد تمكنت من تحقيق عدة إنجازات أهمها تحجيم منطقة التنظيمات المسلحة وشل حركتها بحرية، إلا أن العمليات الإرهابية الأخيرة، أثبتت فشل عملية في إجتثات مصادر التهديد من جذورها.

الفرع الثالث: تداعيات التدخل العسكري الفرنسي في مالي على الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي

يمكن إختصار أهم تداعيات التدخل العسكري الفرنسي في مالي في مجموعة من النقاط كما يلي:

- نجاح تنظيم القاعدة في إستدراج الفرنسيين لبدء حرب طويلة الأمد، بحيث تمكن هذا الأخير، إضافة إلى تيارات جهادية أخرى، من نقل المعركة من داخل المدن إلى الصحاري الشاسعة والكهوف والجبال التي تجيد القتال فيها وتصعب مهمة القوات الفرنسية والإفريقية.[2]
- جعلت فرنسا مصالحها إثر تدخلها المباشر في مالي هدفا مباشرا للجماعات الجهادية في الساحل الإفريقي، وبالرغم من أن الحركات الجهادية ليست في مستوى إلحاق أضرار شاملة، إلا أنها

[1] محمد بوبوش، مرجع سبق ذكره، ص 195.
[2] محمد بوبوش، مرجع سبق ذكره، ص 199.

تنطوي على ذهنية تخطيطية تسعى إلى لتأمين حدود العالم الإسلامي وتحمل مسؤولية مواجهة الاحتكاكات الغربية معه.

- إتساع دائرة نشاط التنظيمات الإرهابية لتتعدى منطقة الساحل الإفريقي إلى دول الجوار، حيث وصل نشاطها إلى تونس التي عرفت معركة حقيقية مع الجهاديين في منطقة جبال " الشعانبي" في غرب تونس،[1] كما أن جنوب الغرب الليبي أصبح نقطة إستقطاب لهذه الجماعات كذلك، وتقدر بعض التقارير الفرنسية أن عناصر جماعة " المرابطون" المسلحة الموجودة بليبيا، والتي يرأسها الجزائري المختار بلمختار الشهير بلقبه الأعور، بحدود 300 مسلح يقومون بتهريب السلاح نحو شمال مالي وغيره من دول منطقة الساحل الإفريقي وهي التي نفذت عملية عين أميناس في الجزائر في جانفي 2013.[2]
- اثر التدخل الفرنسي في مالي، كثفت الجماعات الجهادية الإسلامية في نيجيريا من عملياتها ضد المصالح الغربية في المنطقة. ويبدوا أن فاعلية جماعة بوكوحرام الميدانية، تشكل أهم فاعل في منطقة غرب إفريقيا ووسطها وشرقها، ويمكن أن تغير بطريقة سريعة من موقعها في مشكلات المنطقة، ولقد عبرت بعض القيادات والشيوخ في الجماعة عنرفع مستوى مسؤولياتها إزاء كل المنطقة وعدم إختزالها للمواجهة مع النظام السياسي في نيجيريا فقط،[3] فبعد نجاحها في تنفيذ بعض العمليات النوعية، مثل مهاجمة العديد من الكنائس وإستهداف شخصيات عامة، وتنفيذ عمليات إختطاف الأجانب، كانت اشهرها، عملية إختطاف عائلة فرنسية من سبعة أشخاص في الكامرون في شهر فيفري 2013.[4]

ان تكيف الجماعات الإرهابية مع هذا الوضع الجديد عبر التحول نحو نمط الإرهاب الجوال يطرح معضلة مدى فعالية استراتيجية مكافحة الإرهاب إجمالا في الساحل الإفريقي. حيث ان التدخل الفرنسي عبر عملية "سيرفال" لم يمنع استمرار الهجمات الإرهابية خلال السنوات التي تلته، والتي أخذت وتيرة متصاعدة في الآونة الأخيرة، سواء ضد القوات الأممية (مينوسما)، أو قوة "برخان" الفرنسية أو حتى القوات المالية. فصحيح أن التدخل الفرنسي منع بالأساس السيطرة الميدانية للجماعات الإرهابية

---

[1] كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 302.

[2] سيدي أحمد ولد الأمير، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[3] كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 290.

[4] محمد بوبوش، مرجع سبق ذكره، ص 210.

على شمال مالي في العام 2012، لكنه بالمقابل لم يجهز عليها، بل وأسهم في تفرعها وتشكل تنظيمات جديدة اعلنت ولاءها وتبعيتها لكلا التنظيمين الارهابيين الدوليين، تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الاسلامية.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي

كان اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالقارة الإفريقية هامشيا، ولم يحتل صدارة اهتمام إدارة واشنطن، وكانت سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية لا تسير على وتيرة واحدة من الاهتمام، بل ترددت بين الاهتمام والإهمال خاصة في النصف الأخير من القرن 20، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة، فإن التغيرات التي عرفها النظام الدولي قد دفعت بالولايات المتحدة إلى إعادة تقويم وترتيب منظومة مصالحها وأولوياتها القومية، فبدأت تتضح ملامح سياسة أمريكية جديدة تجاه إفريقيا مع بداية عام 1998، حيث سعت إدارة الرئيس **كلينتون** إلى تأسيس شراكة أمريكية إفريقية جديدة.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بدأ التفكير الاستراتيجي الأمريكي يعطي إفريقيا أهمية كبرى على قائمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، فتزايدت الأهمية الاستراتيجية للقارة وفقا للرؤى الأمريكية الجديدة، وإن كانت الاعتداءات على السفارات الأمريكية في كل من كينيا وتنزانيا سنة 1998، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تدرك بأن عدم الاستقرار في الدول الإفريقية من الممكن أن ينتج عنه فواعل غير دولاتية تهدد الأمن الإقليمي والدولي، فإن أحداث 11 سبتمبر 2001 جاءت لتؤكد هذا الانشغال الأمني الأمريكي بخصوص إفريقيا، كما دفعت هذه الأحداث بالولايات المتحدة إلى القيام بعدد من المراجعات حول الأخطار المحدقة بأمنها القومي، وحول الاستراتيجيات الضرورية من أجل التصدي لها، والتي تم الإعلان عنها من خلال وثيقتين لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنتي 2002 و2006.

بالإضافة إلى المخاطر المتأتية من تهديد الدول المارقة وتهديد انتشار السلاح النووي وحيازته من قبل تلك الدول، وتهديد الإرهاب، فقد ركزت الوثيقتين على التهديدات التي تفرزها الدول الفاشلة والتي تحظى الدول الإفريقية بالنصيب الأكبر منها، ولعل هذا من أهم المنطلقات التي وجهت الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي، على اعتبار أن دول هذه المنطقة تحتوي على العديد من مؤشرات الفشل الدولاتي، التي أهلتها لتكون دولا مهددة للأمن الإقليمي والدولي، خاصة مع تزايد نشاط التنظيمات

الإرهابية بها، فأصبحت بذلك منطقة الساحل الإفريقي من الجبهات الجديدة لما اصطلح عليه من قبل إدارة **بوش الابن** بالحرب العالمية على الإرهاب.

لكن ومع أهمية البعد أو المنطلق الأمني كموجه لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، إلا أننا لا يمكن أن نغفل أهمية البعد الطاقوي والتنافسي كموجه لهذه السياسة، ويجعلنا نتساءل عن العلاقة بين اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالتصدي للتهديدات الأمنية في المنطقة، وعلى رأسها التهديد الإرهابي، وبين المصالح الاستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا خاصة وخليج غينيا بالتحديد. خاصة في ظل منافسة دولية شرسة على الثروات في المنطقة، لم تعد مقتصرة على القوى التقليدية في المنطقة كفرنسا، بل تعدتها إلى قوى دولية جديدة أبرزها الصين، إضافة إلى قوى أخرى، ربما يعد تهديدها للمصالح الأمريكية أقل أهمية مقارنة بالتهديد الصيني، إلا أنها تساهم بشكل أو بآخر في تضييق ساحة التنافس على الولايات المتحدة في المنطقة.

المطلب الأول: تطور السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية

تكتسب القارة الإفريقية أهمية خاصة لدى الدول الكبرى بصفة عامة، نظرا لموقعها الجيوستراتيجي، الذي يتميز بأهمية حيوية من الناحية الجغرافية، كون إفريقيا تتوسط باقي القارات، وفي خريطة النفط تتوسط إفريقيا كذلك طريق التجارة النفطية القادمة من دول الخليج متوجهة إلى أوروبا وإلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولا تقتصر أهمية القارة على اعتبارات الموقع فحسب، وإنما تتعداها للموارد الحيوية والطبيعية، مما جعل مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ترتبط بشكل كبير بافريقيا في عدة مجالات، لعل أبرزها المجال الطاقوي والأمني.

الفرع الأول: السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا قبل أحداث 11 سبتمبر 2001

ظلت إفريقيا على حافة أولويات الإستراتيجية الأمريكية، فاتسمت السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا ومنذ تأسيس الجمهورية عام 1789 وحتى سنوات الحرب الباردة بنوع من التهميش والإهمال، ولعل ذلك هو بحكم وجود القوى الاستعمارية الغربية المسيطرة والمهيمنة على هذه القارة منذ مؤتمر برلين 1884-1885[1]، فاختارت الإدارات الأمريكية المتتالية الجمهورية منها والديمقراطية سياسة النيابة في التعامل مع الدول الإفريقية، فتركت المجال لحلفائها الأوروبيين في تسيير شؤون القارة، إلا أن هذا لا يعني بأن

[1] محمود ابو العينين ، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي(2001- 2002)**، مرجع سبق ذكره، ص 324

الولايات المتحدة الأمريكية أهملت القارة الإفريقية كليا، حيث كان لها رؤى إستراتيجية في كيفية التعامل مع القارة بما يخدم مصالحها الكونية .

كانت محاربة المد الشيوعي أساس السياسة الأمريكية في إفريقيا أثناء الحرب الباردة خاصة بعد أن حصلت العديد من دول القارة على استقلالها من القوى الاستعمارية الغربية وتبنيها للنظام الاشتراكي في حقبة الستينيات، لهذا استحوذت اعتبارات الحرب الباردة على صانعي القرار الأمريكي فشكلت الولايات المتحدة الأمريكية في صراعها مع الإتحاد السوفييتي تحالفا معاديا للسوفييت في القارة الإفريقية عن طريق تجنيد العملاء وتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لهذه الدول في محاولة لمواجهة التوسع السوفييتي

وبعد انهيار الإتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة، فإن التغيرات الهيكلية التي عرفها النظام الدولي دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة تقويم وترتيب منظومة مصالحا وأولوياتها القومية. فعلى الرغم من أن إفريقيا بدأت تفقد أهميتها الجيوبوليتيكية بعد انتهاء الحرب الباردة مباشرة، حيث أن إدارة **جورج بوش الأب** لم تقدم رؤية إستراتيجية تخص القارة الإفريقية ضمن النظام العالمي الجديد الذي حاول تأسيسه، إلا أن ملامح سياسة أمريكية جديدة تجاه إفريقيا قد اتضحت مع بداية عام 1998 حيث سعت إدارة **الرئيس كلينتون** إلى تأسيس شراكة أمريكية إفريقية جديدة، من خلال التركيز على دبلوماسية التجارة كأداة للاختراق بالإضافة إلى دعم قادة أفارقة جدد، وما أفضى إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو إفريقيا ليس الاعتبارات التي كانت سائدة فترة الحرب الباردة، وإنما الوضع الدولي الجديد السائر باتجاه العولمة وما أفرزه من عوامل ومتغيرات جديدة دفع إلى عملية تقويم السياسة الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وقد جاء في رسالة لمساعدة وزيرة الخارجية في الشؤون الإفريقية لكتلة النواب السود في الكونجرس في 2000/09/15، أن: " **إدارة كلينتون قد نجحت في إعادة تعريف العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا، لقد تقدمنا خارج تلك السياسة القائمة على استغلال إفريقيا بسبب التنافس بين القوى العظمى وعقلية الراعي و العميل ليكون في النهاية إرساء شراكة مع إفريقيا قائمة على المصلحة و الاحترام المتبادل**[1] ."

ويمكن لمس السياسة الأمريكية لإدارة الرئيس **كلينتون** تجاه القارة الإفريقية من خلال ثلاث مداخل رئيسية هي:

[1] Mamadou Ka, " la politique africaine des Etats-Unis de 1947a 2005 :de l'engagement selectif a la politique de Legacy", Polis/R.C.S.P./C.P.S.R, Vol. 14, Numéros 1&2, 2007, p38

- **المدخل السياسي:** حيث رفعت إدارة الرئيس **كلينتون** شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان في سياستها الجديدة تجاه القارة الإفريقية وقد جاء هذا واضحا في تصريح لوزير الخارجية Warren Christopher يوم 1993/05/21 قبل المؤتمر الثالث والعشرين للمعهد الأمريكي الإفريقي حيث صرح بأن إدارة كلينتون ستقدم دعما واضحا وكبيرا للحركة من أجل الحرية، الديمقراطية واقتصاد السوق ويضيف أيضا أنه في قلب هذه العلاقة الجديدة يوجد التزام غير مسبوق بالديمقراطية وحقوق الإنسان التي تمثل دعائم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا. كما جاء في تقرير الرئيس **كلينتون** إلى الكونجرس الأمريكي: **"أن الديمقراطية في إفريقيا كما هي في الأماكن الأخرى من العالم، أظهرت أنها الشريك الأكثر قوة وصلابة واستقرار ورفاهية دائمة ،وسوف نعمل على مساندة ودعم الخطوات المهمة التي تحققت ووصلت إليها الدول الإفريقية."**[1]

- **المدخل الاقتصادي:** حيث نلمس التحرك الاقتصادي الأمريكي في إفريقيا من خلال التقرير الذي وضع في منتصف عام 1997 تحت عنوان:" **تطوير العلاقات الاقتصادية الأمريكية الإفريقية**" والذي يقوم على الاستفادة من الفرص الجديدة في القارة وتنمية التجارة والاستثمار وزيادة فرص النمو.

ولقد تم تحديد التوجهات الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة في إفريقيا في الميدان الاقتصادي في خطاب الرئيس **كلينتون** في 17 جوان 1997 الذي تضمن العناصر الخمسة الآتية[2] :

- ✓ توسيع وصول المنتجات الإفريقية إلى الأسواق الأمريكية وأن الدول التي أجرت إصلاحات ستتمتع بامتيازات أفضل حيث ستتفاوض معها الولايات المتحدة حول اتفاقيات للتبادل الحر.
- ✓ الزيادة في المساعدات الفنية إلى إفريقيا.
- ✓ زيادة الاستثمارات في إفريقيا،كما تم إنشاء صندوقين برصيد 150 مليون دولار،و 500 مليون دولار مخصصة لتمويل البنية التحتية لإفريقيا السوداء.
- ✓ تخفيض عبئ الديون وذلك بشطب الديون الثنائية للدول الأكثر فقرا التي تقوم بالإصلاحات وقد تم تخفيض ديون أوغندا،موريتانيا، موزمبيق، بنين، السنغال و تنزانيا.
- ✓ عقد اللقاءات الدورية السنوية بين مسؤولين رفيعي المستوى من الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الإفريقية التي تجري إصلاحات.

وقد عملت إدارة كلينتون على تحقيق إستراتيجيتها من خلال آليات أهمها[1]:

[1] Steven, Metz, " refining american strategy in Africa ", strategic studies institute, february,2000, p 37 at: http://publications.armywarcollege.edu/pubs/1509.pdf

[2] جميل مصعب محمود، **تطورات السياسة الامريكية تجاه افريقيا وانعكاساتها الدولية**، القاهرة: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006، ص68

- المبادرة الأمريكية لدعم التجارة والاستثمار مع إفريقيا وذلك من خلال إقرار لجنة الإعتمادات بمجلس النواب الأمريكي بالإجماع على تشريع يعطي حرية الدخول بدون جمارك للمزيد من منتجات الدول الإفريقية إلى الأسواق الأمريكية وذلك عام 1998 .
- في عام 1999 وافق الرئيس كلينتون أثناء المؤتمر الأمريكي الإفريقي بواشنطن على إسقاط 70 مليار دولار ديون مستحقة على الدول الإفريقية .
- إنشاء صندوق لتمويل الاستثمارات في إفريقيا من قبل الهيئة الأمريكية للاستثمار الخاص OPIC* ويقوم هذا الصندوق بتمويل مشروعات الاتصالات والمنافع العامة والنقل والمياه والخدمات الصحية في إفريقيا وقد بدأ هذا الصندوق أعماله في منتصف عام 2000 .

و أصدر قانون يسمى بقانون"**الفرص و النمو الإفريقي** African Growth and opportunity " (AGOA) يوم 2000/05/18، يهدف إلى تحرير التجارة الإفريقية وفتح الأبواب أمام الاستثمارات الأمريكية في القارة الإفريقية كما يشجع على دخول المنتجات الإفريقية إلى الأسواق الأمريكية ولكن وفق شروط أمريكية، منها احترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية وممارسة الليبرالية الاقتصادية وخاصة الانفتاح على التجارة والاستثمارات الأمريكية وكذلك حماية الملكية الفكرية ومكافحة الفساد والفقر.

وفي أكتوبر سنة 2000 وقع الرئيس كلينتون على إعلان يسمح لنحو 34 دولة إفريقية من جنوب الصحراء للاستفادة من مزايا تفضيلات التجارة الممنوحة للدول الإفريقية وفقا لقانون AGOA في بنده الأول "قانون التنمية والتجارة" وهذا الإعلان يسمح بدخول منتجات هذه الدول من الغزل والنسيج والملابس معفاة من الرسوم والحصص ومطابقة للمعايير التي وضعها "**النظام المعمم للأفضليات** GSP Generalized system of preferences. [2]

- **المدخل الأمني** : فالملاحظ والمتتبع للسياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية في جانبها الأمني يجد بأنه بعد التدخل في الصومال في ديسمبر 1992 فترة إدارة الرئيس جورج بوش الأب، الذي جاء تحت شعار "عملية إعادة الأمل" بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة من أجل إنقاذ الشعب الصومالي[3]، وبعد انتهاء العملية الإنسانية في الصومال وبدء مرحلة إعادة تأهيل البنية التحتية للدولة. وجدت إدارة كلينتون نفسها

---

[1] شلبي مغاوري، " الصراع الرمادي على القارة السمراء "، في:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout&cid=1177156230946

* OPIC هي عبارة عن هيئة تابعة للحكومة الامريكية تعمل في مجال الاستثمار فيما وراء البحار
[2] محمود ابو العينين و آخرون، **التقرير الاستراتيجي الافريقي(2001- 2002)**، مرجع سبق ذكره، ص 334
[3] جون قاي نوت يوه، **افريقيا و العالم في القرن القادم**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1، 1998، ص 40

في مواجهة عسكرية مع الجنرال "**محمد فارح عيديد**" الذي كان يعتبر التواجد الأمريكي والدولي في الصومال ما اسماه بـ " الاستعمار الإنساني"[1]، وقد أعلن الحرب على القوات الأمريكية مما جعل إدارة كلينتون تقرر سحب قوتها في مارس 1993. ولعل هذا الفشل الأمريكي في الصومال هو ما دفع الإدارة الأمريكية إلى تغيير سياستها تجاه الصراعات والمشاكل الإفريقية من أجل تطويقها وبالتالي حماية المصالح الإستراتيجية الأمريكية في القارة، فبرزت سياسة جديدة تقوم فيها الولايات المتحدة بدور الوسيط أو الداعم غير المباشر أو المؤثر والضاغط عن طريق الحصار الاقتصادي مثلما حدث مع الزائير*.

وكوسيلة لتنفيذ إستراتيجيتها الجديدة سعت الولايات المتحدة منذ عام 1996 إلى إنشاء قوة إفريقية لمواجهة الأزمات (ACRI) وتتمثل الرؤية الأمريكية لهذه القوة في العمل من اجل تعزيز القدرة الإفريقية على مواجهة الأزمات الإنسانية وحفظ السلام.

وإن كانت سياسة الرئيس كلينتون تجاه إفريقيا انتقائية تركز على دول إفريقية معينة دون غيرها، على الأغلب لأنها ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، فانه لا يمكن التغاضي عن التغير الذي طرأ على شكل المعاملة الأمريكية لإفريقيا، فبعد أن كان التعامل مع هذه الأخيرة في فترة الحرب الباردة قائما على تقديم الدعم لمختلف الأطراف الإفريقية بغية منع النفوذ الشيوعي إليها، فانه قد حدث انتقال نسبي من سياسة المساعدات التي سادت طيلة فترة الحرب الباردة إلى سياسة التعاون أو الشراكة.

الفرع الثاني: السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 اصبحت إفريقيا تشكل أهمية محورية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي الجديد، بسبب التغيرات الكبيرة التي عرفتها توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بعد هذه الأحداث، فيما يتعلق بالأهداف الأمريكية، مصادر تهديد هذه الأهداف أو آليات المواجهة للتهديدات الجديدة والتي جاءت في وثيقتي 2002 و2006.

---

[1] المرجع نفسه

* في الزائير كانت هناك حكومتان متنافستان احداهما لزعيم المعارضة اتيان تشيكيدي الذي شكل حكومته في 1993/04/24 و الاخرى موالية للرئيس موبوتو سيسيكو و قبل ان تصل الزائير الى هذا الوضع كانت الادارة الامريكية نجحت بالتنسيق مع فرنسا في اجبار الرئيس الزائيري على اجراء انتخابات حرة ، و هو ما حدث بالفعل في جانفي 1993، و لكن الضغوط لم تتجه الى اجبار موبوتو على التخلي عن السلطة الا ان ادارة كلينتون استطاعت عبر فرنسا و بلجيكا ان تجمد الحسابات المصرفية لحكومته في الخارج ، و بلغت مرحلة تعطل معها العمل في المؤسسات الحكومية كافة و في المحافظات باستثناء كينشاسا العاصمة ، و هكذا نجحت الضغوط الامريكية في الزائير

وبالنسبة لأهداف الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فقد تم حصرها في تحقيق السلام العالمي الذي يقوم على المجتمعات والدول الحرة المؤمنة بالقيم المشتركة من الانفتاح والحرية السياسية والاقتصادية، وخلق عالم من الدول الديمقراطية، إضافة إلى مواجهة التحديات التي أفرزتها العولمة من أمراض وأوبئة وإرهاب وغيرها من التحديات.

وإن كانت هذه الأهداف المعلنة للاستراتيجية الأمريكية فإن هناك هدفا آخر يفوقها أهمية لطالما عملت الولايات المتحدة على تحقيقه قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001, وهو الهدف الطاقوي بحيث أصبح الحفاظ على تواجد عسكري أمريكي في مختلف مناطق العالم ضامنا رئيسيا للسيطرة الأمريكية على مصادر الطاقة، وضمن وثيقة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعام 2006 تم التأكيد على ضرورة فتح ودمجو التنويع في أسواق الطاقة لضمان الاستقلال الطاقوي.

أما بالنسبة لمصادر التهديد التي تم تحديدها في وثيقتي استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنتي 2002 و2006، فقد تضمنت أربعة مصادر رئيسية لتهديد الأمن القومي الأمريكي هي:

- **الدول المارقة** Rogue states: وقد حددت وثيقة استراتيجية الأمن القومي لسبتمبر 2002 صفات هذه الدول في: الدول التي تعامل شعوبها بوحشية ولا تضع اعتبارا للقانون الدولي، وترعى الإرهاب في العالم، كما أنها تصمم على الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وترفض القيم الإنسانية الأساسية وتبغض الولايات المتحدة الأمريكية وكل ما تمثله[1]،وحصرت هذه الدول في كوريا الشمالية، العراق، إيران، سوريا وكوبا. واصطلح عليها تسمية "**محور الشر** Axis of evil".
- **الإرهاب:** فالمطلع على استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعامي 2002 و2006، وكذلك على خطابات البيت الأبيض الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، سيجد أن الإرهاب قد أصبح العدو الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة بعد أن كان الاتحاد السوفييتي فترة الحرب الباردة، وإن كانت استراتيجية الردع قد تناسبت مع الخطر الشيوعي فإن محاربة الإرهاب تستوجب استراتيجية أكثر صرامة وفاعلية باستخدام كل الوسائل الممكنة، حتى العسكرية منها.
- **أسلحة الدمار الشامل:** والتي تكمن خطورتها في إمكانية حيازتها من قبل الإرهابيين أو الدول المارقة، مما سيجعل البيئة الأمنية أكثر خطورة وتعقيدا، وقد اعتبرت العراق من أهم الدول التي

[1] " The National Security Strategy of the United States of America ", The White House , September17, 2002, at: https://www.state.gov/documents/organization/63562.pdf

كانت تشكل خطرا على الولايات المتحدة باعتبارها تمتلك أسلحة دمار شامل استخدمتها في الداخل والخارج ضد الأكراد والشيعة وإيران، ومن هنا جاءت الحرب الأمريكية على العراق عام 2003[1].

- **الدول الفاشلة**: حيث أدركت الولايات المتحدة من خلال أحداث 11 سبتمبر أن الدول الضعيفة مثل أفغانستان قادرة على تشكيل خطر على مصالح الدول القوية، فالفقر والفساد والمؤسسات الضعيفة تسمح بقيام شبكات إرهابية وكارتيلات للمخدرات تعمل ضمن حدودها القومية ومن هنا أصبح مصطلح الدولة الفاشلة الذي طورته المؤسسات الأمريكية، مرجعية نظرية رئيسية لكيفية التعاطي مع دول الجنوب وأصبحت هذه الدول وما تحتويه من مشاكل ومخاطر تشكل تحديا كبيرا للأمن القومي الأمريكي.

في ظل هذه المضامين الجديدة للاستراتيجية الأمريكية التي تبلورت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، دخلت إفريقيا قائمة الأولويات الأمريكية بصورة واضحة، فتنامى الاهتمام السياسي والعسكري بإفريقيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وما يدل على ذلك هو زيارة كاتب الدولة في الشؤون الخارجية **كولن باول** في سبتمبر 2002، وزيارة الرئيس **جورج بوش الابن** إلى كل من السنغال ونيجيريا وبوتسوانا وأوغندا وجنوب إفريقيا في جويلية 2003، وكذا زيارة مساعد قائد القوات الأمريكية في أوروبا، الجنرال **تشارلز والد** التي قادته إلى عشر دول إفريقية[2].

ويمكن لمس الأهمية الاستراتيجية التي أصبحت تحظى بها القارة الإفريقية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من خلال وثيقتي استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعامي 2002 و2006، التي تضمنت العناصر التالية فيما يخص إفريقيا:

- أدرجت إفريقيا ضمن المناطق الإقليمية التي تعرف وجودا للجماعات الإرهابية.،وأن الأولوية الاستراتيجية للولايات المتحدة في إفريقيا تكمن في مكافحة الإرهاب العالمي[3]. كما تم التأكيد على العمل من أجل مساعدة الدول الإفريقية الهشة على بناء القدرات المحلية وتأمين الثغرات في الحدود والمساعدة في بناء القانون والبنية التحتية للاستخبارات من أجل حرمان الإرهابيين من الملاذ الآمن[4].

---

[1] Robert G Kaufman, **In defence of the Bush doctrine**, Lexington (États-Unis) : The university press of Kentucky, 2007, p 132.

[2] السيد خالد التزاني، "الانتشار العسكري الأمريكي في إفريقيا: الدوافع والرهانات"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 436، يونيو 2015، ص 32.

[3] " The National Security Strategy of the United States of America", September 2002,op.cit, p 5.

[4] Ibid, p 9-10.

- ان إفريقيا تعرف تنامي أهميتها الجيوستراتيجية ولها أولية عالية بالنسبة للإدارة الأمريكية، وأنها مكان للفرص وهي ترتبط بالولايات المتحدة تاريخيا وثقافيا وتجاريا.
- ان التغلب على التحديات التي تواجهها إفريقيا يتطلب الشراكة، وأن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية هي من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية وتوسيع نطاق فعالية الحكم الديمقراطي حتى تتمكن الدول الإفريقية من التصدي للتحديات التي تواجهها.

وعموما يمكن إيجاز الأهداف الأمريكية في القارة الإفريقية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في النقاط التالية:

- **تأمين مصادر الطاقة:**

تتصدر الولايات المتحدة قائمة الدول المستوردة للبترول، وترجع هذه التبعية للنفط الخارجي إلى النمو الاقتصادي الأمريكي القوي، وقد تم تحديد أهداف الطاقة وتحدياتها الاستراتيجية للسنوات القادمة في التقرير الذي أعد بإشراف **ديك تشيني** Dick Cheney نائب الرئيس الأمريكي السابق، والصادر في ماي 2001، ووفقا لهذا التقرير فإنه في غضون الأعوام العشرين المقبلة سيزداد استهلاك الولايات المتحدة من النفط بنسبة 33% كما شدد التقرير على ضرورة تقليل التبعية الأمريكية لنفط الخليج العربي الذي يمثل 20% من الواردات الأمريكية، وبما أن عمليات التنقيب في روسيا وآسيا الوسطى تواجهها عدة عقبات جيولوجية كانت أو سياسية أو أمنية، فإن إفريقيا وبشكل أكثر تحديدا "خليج غينيا" أضحت من أولويات واشنطن[1].

وفي ملخص التوصيات للتقرير والذي جاء بعنوان: "**تعزيز التحالفات العالمية: تعزيز الأمن القومي الطاقوي والعلاقات الدولية**"، أوصت المجموعة القائمة بالتقرير بتنشيط منتدى لوزراء الدولة في الطاقة والتجارة لتقوية التجارة والتعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة وإفريقيا، كما أوصوا بوجوب وجود دعم لمزيد من الشفافية والمساءلة والاستعمال المسؤول للمصادر النفطية في الدول الإفريقية المنتجة من أجل تعزيز استقرار وأمن التجارة والبيئة الاستثمارية[2].

---

[1] فوزية قاسي، "الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي .. حماية تدفق الإمدادات من خليج غينيا"، **قراءات إفريقية**، الشارقة: المنتدى الإسلامي، العدد 19، يناير – مارس 2014، ص 30.

[2] " Reliable, Affordable, and Environmentally Sound Energy for America's Future ", Report of the National Energy Policy Development Group, Washington, DC: National Energy Policy , p 8 -19.

وما يعلل الاهتمام الجديد، هو تميز البترول الإفريقي في نظر الولايات المتحدة بالمزايا التالية[1]:

- إذا كانت تكلفة استخراج النفط أغلى مما هي عليه في الشرق الأوسط فإن هذه الحقول تبقى أقرب إلى الولايات المتحدة، إذ لا تستغرق ناقلة نفط ضخمة أكثر من أسبوع للوصول إلى نيويورك.
- يتميز نفط خليج غينيا بأنه من نوع الخام الخفيف Bonny light، الذي يقدم نسبة عالية من البنزين الممتاز، وهو المنتج الأكثر طلبا في السوق الأمريكية حيث تستهلك الولايات المتحدة نسبة 25% من النفط الخام و50% من مجموع ما ينتج من البنزين عالميا.
- نسبة الكبريت المنخفضة التي يتميز بها النفط الإفريقي تقلل من تكلفة عملية التكرير.
- أن الدول الإفريقية المنتجة للنفط باستثناء نيجيريا وليبيا والجزائر لا تنتمي إلى منظمة الدول المصدرة للنفط **أوبك** التي تعمل على التحكم في أسعار وكميات النفط العالمية مما يمكن هذه الدول من حرية الإنتاج[2].

- **مكافحة الإرهاب:**

عمقت أحداث الحادي عشر من سبتمبر من التوجه الأمني للولايات المتحدة في إفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب وقد تم التركيز على منطقتين إفريقيتين، سواء من حيث وجود الحركات الإرهابية أو من حيث إمكانية إيواء الإرهابيين وهما: منطقة القرن الإفريقي ومنطقة الساحل الإفريقي.[3] بحيث أصبح هاجس تنظيم القاعدة في هاتين المنطقتين يشغل بال الاستراتيجيين الأمريكيين خوفا مما يشكله هذا التنظيم من محاولات لضرب المصالح الأمريكية في المنطقة.

وبناءا على هذا طرحت الولايات المتحدة العديد من المبادرات لردع خطر الإرهاب أبرزها : مبادرة **بان الساحل** Pan-Sahel **ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء** Trans-Sahara counter terrorism initiative التي قامت على مبادرة **بان الساحل** الناجحة التي بدأت عام 2004 .

[1] خيري عبد الرزاق حاسم،" قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 21، شتاء 2009، ص 99.

[2] وردة هاشم علي عيد، **صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، أكتوبر 2013، ص 246.

[3] محمود ابو العينين و آخرون، **التقرير الاستراتيجي الافريقي(2006-2007)**، مرجع سبق ذكره، ص 70

- **تطويق دور الصين المتنامي في القارة:**

حيث أصبح هذا الدور المتنامي للصين في القارة الإفريقية يشكل تحديا حقيقيا للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، خاصة فيما يتعلق بتوسيع نفوذها في القارة من أجل تأميم إمداداتها من الموارد الطاقوية، وهو الأمر الذي أثاره مجلس العلاقات الخارجية في ديسمبر 2005، حين أصدر تقريرا حذر فيه الولايات المتحدة من مواجهة ضارية من جانب الصين تتعلق بإمدادات النفط من إفريقيا، داعيا واشنطن إلى انتهاج أسلوب استراتيجي تجاه القارة باستثمار المزيد من الموارد هناك. وقال المجلس أن أهمية إفريقيا الاستراتيجية تتزايد خاصة بسبب إمدادات الطاقة وأنه يتعين على الولايات المتحدة تجاوز أسلوب التعامل مع القارة من منظور انساني واعتبارها شريكا[1].

ومن هنا أصبح تحجيم الدور الصيني في إفريقيا من أهم الزوايا المحددة للرؤية الاستراتيجية الأمريكية حيال القارة الإفريقية، ومن أبرز الدوافع التي جعلت الولايات المتحدة تراجع سياستها الإفريقية في فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

إن هذه الأهمية التي أصبحت تعرفها القارة الإفريقية ضمن خريطة أولويات الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجية، هي التي دفعت بالولايات المتحدة إلى إنشاء "**القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا**" والمعروفة اختصارا بـ AFRICOM. و إن كانت الولايات المتحدة الأمريكية تربط مبرر إنشاء هذه القاعدة بمسائل بيروقراطية على اعتبار أن توزيع المهام المتعلقة بالقارة الإفريقية بين ثلاث قيادات عسكرية يخلق صعوبات متعددة في التغطية الشاملة لكل الأزمات والتهديدات الأمنية في القارة، بخاصة مع تركز أغلب بؤر الأزمات في العالم حاليا في كل من الشرق الأوسط وإفريقيا ما يحتاج قيادة خاصة بالقارة. فإن هناك من يرجع أسباب إنشاء هذه القيادة إلى أهداف أمريكية أخرى لا تتعلق فقط بالحفاظ على الأمن في القارة، بل تتعداه إلى الاستفادة من خيرات القارة ومواردها خاصة النفطية، واحتواء نفوذ القوى الكبرى الفاعلة فيها وأهمها فرنسا والصين[2].

وبعد تولي إدارة **باراك أوباما** الحكم، أعلن **جوني كارسون** Johnie Carson، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية، أن الأهداف الرئيسية لإدارة أوباما في إفريقيا تتمثل في: تعزيز الديمقراطية والحكم الجيد، وتعزيز التنمية الاقتصادية ومنع الصراعات والتعامل مع التهديدات العالمية.

[1] خيري عبد الرزاق جاسم، "قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية "، مرجع سبق ذكره، ص 102.
[2] السيد خالد التزاني، مرجع سبق ذكره، ص 34.

وأكد باراك أوباما في كلمته التي ألقاها أمام البرلمان الغاني في جويلية 2009، أن هناك أربعة مجالات حاسمة بالنسبة لمستقبل القارة الإفريقية والعالم النامي والشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية وهي[1]:

- ✓ الديمقراطية، حيث أكد على ضرورة دعم الحكومات الديمقراطية التي تحترم إرادة شعوبها وتحكم بالإجماع لا بالإكراه، وأن الولايات المتحدة ستعمل على زيادة مساعدتها للأفراد والمؤسسات المسؤولة مع تركيز الاهتمام على دعم الحكم الراشد.
- ✓ دعم التنمية التي توفر الفرص لعدد أكبر من الأشخاص.
- ✓ تحسين الصحة العامة ومكافحة بعض الأمراض داخل القارة الإفريقية مثل الإيدز والملاريا من خلال استراتيجية شاملة للصحة العالمية.
- ✓ الصراعات، حيث أثنى أوباما على الجهود القارية والإقليمية لتحقيق السلم والأمن في أقاليم القارة الإفريقية، وأكد أن الولايات المتحدة عليها مسؤولية العمل كشريك يعزز قدرات القارة، خاصة وأن المشكلات التي تعاني منها الدول الإفريقية ليست مشكلات إفريقية وحسب، ولكنها تحديات للأمن العالمي وتتطلب استجابة عالمية.

شكل انتخاب باراك أوباما تغييرا لصورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم عموما، وفي القارة الإفريقية بصفة خاصة، حيث عمل **اوباما** على مخالفة نهج الرئيس السابق جورج بوش الابن، من خلال إحداث تغييرات مهمة في نهج السياسة الخارجية تقوم على انتهاج دبلوماسية هادئة لتحقيق أهداف هذه الاخيرة[2]. ولقد دفعت المخاطر والتحديات التي تعرفها القارة الإفريقية بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة نظرها في استراتيجياتها تجاهها. فاختارت القيادة الجديدة برئاسة أوباما فريقا من أشخاص يدعمون توجهات الدور الجديد الذي يمكن أن تضطلع به الولايات المتحدة الأمريكية في العالم بعيدا عن سياسات الهيمنة التي اعتمدتها إدارة جورج بوش الابن، وداعما للتقدم الدبلوماسي على حساب العمل العسكري[3].

من خلال الزيارة التي قام بها أوباما إلى عدد من الدول الإفريقية في شهر جويلية 2015، بدءا من كينيا مسقط رأس والده، تناول الرئيس الأمريكي مع رؤساء القارة السمراء بالدرجة الأولى ملفات تتعلق

[1] سامي السيد أحمد محمد، **التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة: السودان دراسة حالة**، بغداد: المركز العراقي الإفريقي للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2016، ص 314 – 315.
[2] وردة هاشم علي عبد، مرجع سبق ذكره، ص 265.
[3] السيد خالد التزاني، مرجع سبق ذكره، ص 36.

بالإرهاب والإصلاح الاقتصادي وحقوق الانسان بالإضافة إلى العديد من الملفات الأخرى، وقد حملت هذه الزيارة العديد من الدلالات، أهمها[1]:

- تشكل الزيارة خطوة مهمة على طريق السعي الأمريكي لاستغلال ثروات القارة الإفريقية، حيث قال نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي في وقت سابق: **"نحن نرى إفريقيا باعتبارها واحدة من المناطق الناشئة الأكثر أهمية في العالم، وهناك تزايد للفرص الاقتصادية هناك لزيادة التجارة والاستثمار من قبل الشركات الأمريكية، وتعميق علاقاتنا التجارية والشراكات الاستثمارية في إفريقيا، إضافة إلى مساندة المؤسسات الديمقراطية".**
- تسعى أمريكا إلى تقليص النفوذ الفرنسي في إفريقيا، خاصة وأن الاهتمام الفرنسي بالقارة أصبح واضحا، فمنذ 2011 وحتى 2014 تدخلت فرنسا بشكل مباشر في القارة أربع مرات: في ساحل العاج، وليبيا ومالي وإفريقيا الوسطى.
- يسعى أوباما للحد من علاقات الدول الإفريقية مع الصين، خاصة وأن الحزب الجمهوري يتهم أوباما بأنه ضعيف أمام الصين وروسيا.

على الرغم من اختلاف سياسة **أوباما** تجاه إفريقيا في كثير من الجوانب عن سياسة **بوش الابن،** إلا أن هذا الاختلاف يعد في الشكل فقط دون المضمون، حيث ظلت مصادر التهديد الإرهابي تحمل أهمية قصوى في تحديد خارطة المستقبل الأمريكي، وتدخل إفريقيا ضمن مصادر هذا التهديد، كما لا تزال العلاقات الأمريكية – الإفريقية وإلى يومنا هذا لا تحمل معالم شراكة اقتصادية وأمنية حقيقية، والمؤشرات الاقتصادية الكلية تشير إلى كون الولايات المتحدة لا تزال في درجة متدنية من التعاون الاقتصادي مع إفريقيا وذلك بعد الاتحاد الأوروبي والصين.

يمكن القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية في عهد أوباما سعت إلى توسيع نفوذها الاستخباراتي والتفكير الاستراتيجي في توسيع فضائها الأمني بفتح قواعد عسكرية في إفريقيا (كالنيجر مثلا)، ومد جسور أمنية بين قواعد أمريكية وقواعد عسكرية داخل إفريقيا وبعض العواصم الإفريقية[2]. وقد دافعت الإدارة الأمريكية برئاسة أوباما عن القيادة العسكرية لإفريقيا AFRICOM وأيدت زيادة تمويلها، حيث تضمنت ميزانية إدارة باراك أوباما المقترحة للسنة المالية 2010 حوالي 300 مليون دولار مخصصة لقيادة إفريقيا، وذلك لمكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون الإقليمي والحكم الديمقراطي.

[1] قوي بوحنية، " أوباما وإفريقيا: دبلوماسية اقتصادية رخوة وتهديدات أمنية متزايدة "، مركز الجزيرة للدراسات، في:
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2015/12/22/2015122210143457734Obama.pdf

[2] المرجع نفسه

اما بالنسبة لمنطقة الساحل الإفريقي، فإن الرؤية الأمريكية تجاه هذه الأخيرة تتأسس بشكل مترابط مع تشكيل نظرة قارية مميزة إلى إفريقيا عموما، سواء من حيث سعيها للحصول على نتائج جديدة من سياستها الإفريقية، أو من حيث فعالية الآليات والوسائل التي توظفها هذه السياسة التي تولي الجوانب الأمنية والعسكرية أهمية مميزة. و عرفت السياسة الأمريكية تجاه هذه المنطقة أهمية خاصة بالنظر إلى تزايد الضغوط فيها وبروزها كمحطة لحيازة بعض المقومات الاقتصادية وتعزيز للمكانة الأخلاقية للقوة الأمريكية، وقد احرزت السياسة الأمريكية تقدما كبيرا في نواح متعددة، وخصصت وسائل لتمكين حضورها فيها، وأرست آليات تؤهلها لمراقبتها بصورة مستمرة، حتى انها اصبحت تتفوق في هذه الناحية على باقي الفاعلين الحاضرين في هذه المنطقة.

المطلب الثاني: أبعاد الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي.

يندرج الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي ضمن جوهر السياسة الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية، خاصة وأن هذا الفضاء الجغرافي يحتوي على كل العناصر التي أصبحت تحرك السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تجاه مختلف المناطق الاستراتيجية في العالم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

برز الساحل الإفريقي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بوصفه منطقة استراتيجية في ظل الحملة العالمية للحرب على الإرهاب، بسبب انتشار مجموعة من التهديدات الأمنية العابرة للحدود، لكن لا يمكن حصر اهتمام الولايات المتحدة بتأزم الوضع الأمني في المنطقة فحسب، بل إن الأمر يتعدى ذلك إلى دواع جيو-اقتصادية لها صلة مباشرة بالتنافس فيما بين القوى الكبرى من أجل الظفر بعدد من الاحتياطات النفطية والمعدنية في منطقة الساحل والمناطق المتاخمة لها خاصة خليج غينيا، وسنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى أهم الدوافع التي تقف وراء توجيه الولايات المتحدة الأمريكية لسياستها تجاه منطقة الساحل، وجعلتها تخصص برامجا وآليات متنوعة لتحقيق أهدافها فيها.

الفرع الأول: التصدي لنشاط التنظيمات الإرهابية والاجرامية في المنطقة

عرفت منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة، وبالتحديد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من خلال البعد الأمني و العسكرة المتزايدة في ظل تزايد النشاطات الإجرامية و العابرة للحدود، ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى التخوف من أن يصبح هذا الفضاء الجيوسياسي منطقة حاضنة للإرهاب

وملاذا حيويا لمختلف الأنشطة الإجرامية[1]. وفي هذا الصدد، يذكر الجنرال جيمس جونز قائد قوات الحلف الأطلسي في أوروبا، في مقولة بليغة ومعبرة تضمنها خطاب له في مارس 2003: **"لم يعد في مقدور الولايات المتحدة أن تبقى بعيدة عما يحدث في إفريقيا، وليس في وسع القوات الأمريكية أن تظل تراقب الوضع انطلاقا من البحر، لقد آن لها أن تحط في اليابسة، في تلك المناطق الواسعة من الصحراء التي أصبحت مرتعا للجريمة والإتجار بالمخدرات والأسلحة، ولم يعد في مقدور دولها أن تفرض عليها سيطرتها وتقوم بمراقبتها"**[2].

تأسست " **مبادرة عبر الساحل**" PSI في هذا السياق وهي تهدف إلى حماية الحدود ضد تجارة الأسلحة والمخدرات وحركات الإرهاب الدولية، إضافة إلى تكوين العسكريين في مالي والنيجر وموريتانيا وتشاد للمكافحة ضد الإرهاب والتشجيع والتنسيق للتعاون الإقليمي بمساعدة من التكنولوجيا الأمريكية وتبادل المعلومات[3].

زاد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالوضع الأمني في منطقة الساحل خاصة بعد الإعلان عن تأسيس ما يسمى بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في سبتمبر 2006، وبعد ذلك عملية اغتيال السفير الأمريكي وموظفين أمريكيين في قنصلية الولايات المتحدة في بنغازي شرق ليبيا في 11 سبتمبر 2012، وقد دفعت هذه الحادثة نحو إعادة التركيز على نشاط القاعدة في هذه المنطقة. ولقد تدخلت الولايات المتحدة في تصنيف الحركات الإرهابية الأساسية في منطقة الساحل والصحراء، ومن بينها: تصنيف الجماعة السلفية للدعوة والقتال بعد العمليات التي قام بها زعيم هذه الجماعة عماري صايفي[*] على أنها تمثل تهديدا إقليميا وقاريا، مما يخول للسلطات الأمريكية التدخل لمحاربتها واستهدافها وتفعيل حضورها الأمني. ولقد عكست استراتيجية الأمن القومي لعام 2010 هذا الاهتمام بمناطق لجوء القاعدة وفروعها، وجعلت من مسؤولية الولايات المتحدة منع الملاذات الآمنة على القاعدة وفروعها ومن بينها المغرب الكبير والساحل[4].

أصبحت منطقة الساحل الإفريقي، الجبهة الجديدة في الحرب العالمية الأمريكية على الإرهاب، خصوصا بعد بروز الأهمية الاستراتيجية لمنطقة غرب إفريقيا في السياسة الطاقوية الأمريكية، فمنذ بروز نفط خليج غينيا كمصلحة حيوية أمريكية، باتت محاربة الإرهاب في الساحل الإفريقي أساس سياسات

---

[1] عربي بومدين، "الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية"، في: https://goo.gl/5m26gR
[2] كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 234.
[3] المرجع نفسه، ص 235.
[*] عماري صايفي. المعروف بالبارا EL-PARA (على خلفية أنه كان مظلي في الجيش الجزائري). قام باختطاف 31 سائحا أوروبيا في الصحراء ثم أطلق سراحهم مقابل فدية قدرت ب 5 ملايين يورو دفعتها له الحكومة الألمانية مطلع 2004.
[4] المرجع نفسه، ص 237.

الولايات المتحدة في غرب إفريقيا، والتي تتراوح بين التعاون العسكري مع الحكومات المحلية في مواجهة ظاهرة الإرهاب وتعزيز الديمقراطية بالتركيز في الإصلاحات القانونية، والضغوط في سبيل تحرير أسواق الطاقة عموما، وأسواق النفط بشكل رئيس[1]. ورغم أن منطقة غرب إفريقيا لم تشهد ظاهرة العنف بالشدة نفسها التي شهدها شمال القارة وشرقها، غير أنه ونظرا لعدم الاستقرار السياسي والفقر والأزمات السوسيو اقتصادية والحكومية التي تتعرض لها المنطقة، فإن هذه الأخيرة أصبحت معنية ومعرضة لتسلل الجماعات المسلحة، وفي هذا الصدد، استجابت الولايات المتحدة للتهديد المسلح بغرب إفريقيا، الذي يهدد مرافق الطاقة الحيوية بمضاعفة الإنفاق العسكري بين سنتي 2002 و2005 بغية حماية احتياطات النفط الاستراتيجية في المنطقة[2].

يتضح أن المخاوف الأمنية هي التي تقود منطق إدراج منطقة الساحل الإفريقي في الحرب العالمية على الإرهاب، فقد اصطدمت الإدارة الأمريكية وهي تسعى جاهدة إلى تأمين النفط في منطقة غرب إفريقيا بواقع أن الدول الفاشلة التي تسود في هذه الأخيرة تشكل تهديدا أمنيا للمصالح الامريكية، ولقد جاء في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنتي 2002 و2006، أن الدول الضعيفة يمكن أن تشكل خطرا على المصالح القومية الأمريكية وأن الفقر وضعف المؤسسات والفساد يمكن أن يجعل هذه الدول عرضة للشبكات الإرهابية وكارتلات المخدرات داخل حدودها، وبالتالي ساهم الربط بين الإرهاب في الساحل الإفريقي و الأمن الطاقوي الأمريكي بشكل كبير في عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية في غرب إفريقيا[3]. ولقد جاء على لسان ممثل "اللجنة الفرعية لإفريقيا في مجلس النواب الأمريكي **إد رويس** Ed Royce أن: "أهمية انتاج الولايات المتحدة من النفط في خليج غينيا، يشير إلى ضرورة وضع استراتيجية لحماية هذا الإنتاج من الجماعات المسلحة"، مشيرا إلى أهمية دور الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة[4].

الفرع الثاني: تأمين امدادات الطاقة كمحدد للاستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي

دخلت إفريقيا قائمة الأولويات الأمريكية من زاوية الأمن القومي الأمريكي المتعلق بالطاقة من بترول وغاز طبيعي بل ويورانيوم أيضا. وطبقا لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002، فإن الأمن ومصادر الطاقة يتطلب زيادة الالتزامات الأمريكية تجاه إفريقيا ولا سيما في أو حول خليج غينيا[5]،

---

[1] فوزية قاسي، مرجع سبق ذكره، ص 33.
[2] فوزية قاسي، مرجع سبق ذكره، ص34
[3] المرجع نفسه
[4] المرجع نفسه، ص 35.
[5] وردة هاشم علي عيد، مرجع سبق ذكره، ص 248.

وطبقا للاستراتيجية الأمريكية لتأمين الطاقة، فإن واشنطن تولي أهمية لمبدأ تنويع مصادر الطاقة، خاصة أن الكميات المستوردة تأتي من أربعة مصادر رئيسية هي: كندا، تليها السعودية، ثم المكسيك، ثم فنزويلا، ثم نيجيريا في المرتبة الخامسة والتي تصدر للولايات المتحدة ما يقرب من 9,7% من إجمالي الواردات الأمريكية من النفط الأجنبي[1].

كان الرئيس الأمريكي **جورج بوش الابن** قد صرح في شهر فيفري 2006 أن الولايات المتحدة سوف تعمل على تعويض وارداتها النفطية من منطقة الخليج العربي بمقدار 75% بحلول عام 2025 بمصادر نفطية أخرى، لاسيما وأن هذه المنطقة هي منطقة اضطرابات وحروب، كما تسعى الولايات المتحدة عبر السيطرة على النفط الإفريقي إلى محاصرة النفوذ الأوروبي والصيني في القارة، فضلا عن إحكام سيطرتها على مخزونات النفط العالمية وهو ما يعطيها الفرصة للتحكم في اقتصادات الدول الكبرى المنافسة لها،[2] خاصة الصين ثاني أكبر دولة صناعية في العالم.

من أجل تحقيق أهدافها الطاقوية في إفريقيا، تتحرك الولايات المتحدة الأمريكية تجاه النفط الإفريقي عبر ثلاث محاور رئيسية[3]:

- تكثيف التعاون والوجود العسكري في خليج غينيا، حيث توصلت واشنطن إلى إتفاقيات عسكرية مع الكامرون والجابون وغينيا الإستوائية، ليتم السماح بموجبها للأمريكيين باستخدام مطارات تلك الدول، كما تخطط الولايات المتحدة لاستخدام قواعدها الجوية في نيجيريا وبنين وساحل العاج حال حدوث اضطرابات في هذه المنطقة وهو ما يتم تبريره بشعار الحرب على الإرهاب ومواجهة عدم الاستقرار.
- التعامل مع خليج غينيا وباقي مناطق النفط الإفريقية من خلال إيجاد بيئة سياسية مستقرة من خلال تسوية الصراعات، والتغاضي عن فساد بعض الأنظمة مادامت تستطيع تحقيق الاستقرار.
- سعي الولايات المتحدة لتطوير حجم التجارة بينها وبين دول القارة الإفريقية، كما رفعت الولايات المتحدة من مساعداتها لإفريقيا جنوب الصحراء لأكثر من ثلاثة أضعاف ما قدمته سنة 2001.

---

[1] المرجع نفسه

[2] البشير محمد أحمد، "الصراع على الموارد: أبعاده العالمية والإقليمية والمحلية "، **دراسات إفريقية**، الجزائر: مخبر الدراسات الافريقية، العدد 34، ديسمبر 2005، ص 16 – 17.

[3] وردة هاشم علي عيد، مرجع سبق ذكره، ص 250.

يتوزع انتاج واحتياطي القارة الإفريقية من النفط على مناطق القارة المختلفة*، وتعد منطقة غرب إفريقيا هي المنطقة الأهم في انتاج النفط في إفريقيا، حيث تضم نيجيريا المنتج الأول للنفط في إفريقيا، ويبلغ احتياطها 73,2 مليار برميل، أما غينيا الاستوائية التي تمتلك أكبر عدد من الرخص المتداولة للتنقيب عن النفط يصل احتياطها إلى 1,7 مليار برميل، وتعد الغابون من قدامى المنتجين للنفط في غرب إفريقيا يصل احتياطها إلى 3,7 مليار برميل، أما الكاميرون فيقدر احتياطها ب 8,5 مليون برميل، وتعد موريتانيا من الدول الواعدة التي دخلت سوق الإنتاج حيث يقدر احتياطها بمليار برميل[1]. ويوضح الجدول (5) الدول الخمس الأولى المنتجة للنفط في خليج غينيا والتنبؤات حول انتاجها لغاية 2030 .

الجدول (5): الخمس دول الأولى المنتجة للنفط في خليج غينيا 2030/2005 (برميل في اليوم)

الدول	2005	**تنبؤات** 2030
نيجيريا	2.719.000	4.422.000
انغولا	1.098.000	3.288.000
غينيا الاستوائية	313.000	724.000
جمهورية الكونغو	285.000	327.000
الغابون	303.000	269.000
كل افريقيا	9.936.000	16.242.000

المصدر: http://www.bmlv3gv.at/pdf-pool/publikationen/sorting-out-the-mess-external-interest-west-africa-m-pabset.pdf

منذ بروز نفط خليج غينيا وغرب إفريقيا عموما كمصلحة حيوية أمريكية، زادت أهمية منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بسبب ما قد تشكله التنظيمات الإرهابية النشطة في المنطقة وغيرها من المشكلات الأمنية التي تعاني منها دول الساحل،من تهديد للمصالح الطاقوية الأمريكية في غرب إفريقيا وخليج غينيا بالتحديد،وكذلك لان منطقة الساحل الإفريقي في حد ذاتها تضم دولا تصنف ضمن دول غرب إفريقيا الغنية كذلك بالثروة النفطية والمعدنية، كنا قد تطرقنا إليها سابقا أبرزها موريتانيا ومالي والنيجر.

* **منطقة شمال إفريقيا** وتضم ليبيا والجزائر./ **منطقة شرق إفريقيا** تعد ضعيفة الإنتاج باستثناء السودان،/ **منطقة وسط إفريقيا** وتضم تشاد والكونغو،/ **منطقة جنوب إفريقيا** وتضم أنغولا التي تعد ثاني منتج للنفط في المنطقة./ **منطقة غرب افريقيا** وهي المنطقة الاهم في انتاج النفط في افريقيا

[1] وردة هاشم علي عيد، مرجع سبق ذكره، ص 242.

الفرع الثالث: تطويق نفوذ القوى الدولية المنافسة في منطقة الساحل الإفريقي

بالرغم من الأهداف المعلنة من الحضور الأمريكي المكثف في منطقة الساحل الإفريقي، يذهب بعض المحللين إلى أن هناك دوافع أكثر واقعية تقف وراء هذا الوجود الأمني والعسكري، ومن أهم هذه الدوافع، الصعود الصيني المتنامي في القارة الإفريقية وما يمثله من تحد اقتصادي واستراتيجي في ميزان القوى العالمية وهو ما أكده التقرير الصادر في نوفمبر 2008 من طرف مجلس الاستعلامات الأمريكية الخاص بالتوجهات العالمية الكبرى في آفاق 2025، من أن القوة الأمريكية لن تكون الوحيدة مع احتمال تراجعها في آفاق 2040[1]. خاصة وأن الاقتصاد الصيني ينمو بمعدل 9% سنويا طوال الثلاثين سنة الماضية، إضافة إلى نمو الناتج القومي الصيني لقرابة 16% من الناتج القومي الإجمالي عبر العالم مقابل أقل من 5% سنة 1980[2].

وقد شرعت الصين في تطبيق سياسة واضحة ومتنامية بشكل سريع إزاء إفريقيا وفق السرعة ذاتها لمنهجها في النمو الاقتصادي فبدأت في تحقيق خطة اقتصادية بهدفين أساسيين هما جذب الموارد وإيجاد الأسواق لمنتجاتها، خاصة وأن الصين في الوقت الحاضر هي في حاجة غير مسبوقة للموارد الأولية، حيث أنها أصبحت مؤخرا ثاني أكبر مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الإطار توجهت إلى إفريقيا التي تحوي ربع الاحتياطي العالمي من النفط، ولا تتوقف العلاقات الصينية – الإفريقية عند استغلال الصين للنفط الإفريقي فحسب، بل نجد كذلك نشاطا مكثفا في مجال المبادلات التجارية بين الصين والبلدان الإفريقية.

إلى جانب النفوذ الصيني في القارة الإفريقية بصفة عامة، وفي الساحل الإفريقي بصفة خاصة، نلاحظ تنامي مصالح الاتحاد الأوروبي وفرنسا وقوى دولية أخرى في إفريقيا وخاصة في غرب إفريقيا، تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة، لكن تبقى الصين وفرنسا من أهم القوى الكبرى التي تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على النفوذ في المنطقة، حيث تعتبر فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث قدرتها على التحرك والنفوذ في القا ة الإفريقية، لدرجة أن بعض الدارسين يرون أن إفريقيا تمثل إحدى الدعامات الثلاثة لمكانة فرنسا الدولية إلى جانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن وقدراتها النووية، كما أن فرنسا لا يمكنها أن تمارس نفوذها وتأثيرها في أي منطقة في العالم كما تمارسه في إفريقيا، خاصة أنها تمتلك

[1] عربي بومدين، "الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية"، مرجع سبق ذكره.
[2] إبراهيم شابير الدين، ترجمة: الحاج ولد إبراهيم، " الأفريكوم .. حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة"، مركز الجزيرة للدراسات، في:
https://goo.gl/GYT6V7

القدرة للضغط دبلوماسيا وعسكريا وماليا وخاصة اتجاه الأزمات[1]. ولقد خضعت منطقة الساحل الإفريقي للعديد من التجاذبات التي أفرزت صراعا غير معلن بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على ثروات المنطقة الحيوية من نفط ويورانيوم ومعادن أخرى ثمينة.

إن كانت إفريقيا في مجملها ساحة أوروبية عامة وفرنسية خاصة، فقد قفزت الصين إلى إفريقيا وطورت مكانتها فيها، كما تزايد اهتمام البرازيل بإفريقيا وكذا اهتمام الهند وتركيا وإيران وإسرائيل والمملكة العربية السعودية، كل هذا الاهتمام الدولي بالقارة الإفريقية عموما وبالساحل الإفريقي بصفة خاصة، ساهم في تضييق ساحات التنافس وحدث بذلك تغيير كبير من الحالة الأولى التي كانت فيها المنطقة ساحة تقليدية لبعض القوى الأوروبية إلى ساحة لقوى خارجية متعددة ومتنوعة ومتضاربة، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على توسيع مكانتها في إفريقيا كلها دون الاقتصار على مجال دون آخر، غير أنها اهتمت ببعض المجالات بناءا على تقويم عناصر مستجدة في مجال الأمن[2]، أولها كان القرن الإفريقي, ثم الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا عموما.

يعكس اسراع الولايات المتحدة في ترتيب وجودها العسكري في القارة الإفريقية مدى تزايد أهمية هذه الأخيرة، وظهورها كلاعب استراتيجي في مجالين من أهم المجالات لأمريكا هما: محاربة الإرهاب الذي اتخذ قواعد له في إفريقيا وحماية الاستثمارات الأمريكية في القارة التي زادت إلى ثلاثة أضعاف في عهد الرئيس بوش الابن، وتأمين منابع النفط.

المطلب الثالث: آليات الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على عدد من الآليات لتعزيز مصالحها الاستراتيجية وبناء السلم والأمن في القارة الإفريقية بصفة عامة وفي منطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة، ويعتبر التعاون العسكري والأمني من أبرز المحاور التي ترتكز عليها الإدارة الأمريكية لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها في القارة، ولتعزيز الاستقرار الإقليمي والسلم في إفريقيا، أطلقت الإدارة الأمريكية في عام 1996"**مبادرة الاستجابة للأزمات الإفريقية** African Crisis Response Intiative (ACRI)" لتعزيز قدرات الأفارقة

[1] Paul Melly and Vincent Darracq, "A New Way to engage? French Policy in Africa from Sarkozy to Holland", **Africa**, London: Chatham House, 2013/01, p 03

[2] كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 232.

على إجراء عمليات حفظ السلم والعمليات الإنسانية بشكل فعال[1]. كما قامت الإدارة الأمريكية بإنشاء "**المركز الإفريقي للدراسات الاستراتيجية** African Center of Strategic Studies (ACSS)"، من أجل تبادل الأفكار والمعلومات حول المخاوف والتهديدات الأمنية الإفريقية، ودعم الجهود الرامية إلى تطوير ترتيبات أمنية إقليمية لمنع وإدارة الصراعات والحد من التهديدات[2].

واستنادا إلى افتراض هروب الخلايا الإرهابية من الحملة الأمريكية ضد أفغانستان ولجوئها إلى إفريقيا وبالتحديد إلى منطقة القرن الإفريقي واستخدامها كنقطة ارتكاز لشن هجمات جديدة، قامت الولايات المتحدة في عام 2002 بإنشاء " **قوات المهام المشتركة في القرن الإفريقي** (CJTF – HoA) Combined Joint Task Force – Horn of Africa ".

أما فيما يخص منطقة الساحل والصحراء، فقد خصصت الولايات المتحدة الأمريكية برنامجا أمنيا وعسكريا شكل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خطوة هامة في اتجاه إعادة تحديد الجغرافيا الأمنية في إفريقيا وأمركة المقاربات الأمنية فيها. وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ استراتيجيتها الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي على مبادرات أمنية خاصة بالساحل فقط هي: "**مبادرة بان الساحل** PSI" و"**مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء** TSCTI"، وتتويجا للاهتمام العسكري والأمني بالقا ة الإفريقية ككل، أعلن جورج بوش الابن في فيفري 2007 تأسيس " **القيادة العسكرية الأمريكية الموحدة لإفريقيا** AFRICOM" .

الفرع الأول: مبادرة بان الساحل Pan – Sahel Initiative (PSI)

إن بناء القدرات المحلية للدولة لمكافحة الإرهاب داخل الدولة القومية، برز كمكون رئيسي ضمن مكونات الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب منذ أحداث 11 سبتمبر2001، فاعتبرت الولايات المتحدة هذا المكون ذا أهمية خاصة في الكثير من مناطق العالم أين تكون الدول ضعيفة أو فاشلة. تعد مبادرة " بان الساحل " كمثال جيد عن هذا النهج الأمريكي.

تعتبر الإرهاصات الأولى لمبادرة "بان الساحل" قد بدأت في الظهور منذ العام 2002، وهي مبادرة أمريكية تهدف إلى مساعدة دول منطقة الساحل الإفريقي على تحسين امن حدودها وتعزيز قدراتها

[1] سامي السيد أحمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 327.
[2] المرجع نفسه، ص 327.

في مكافحة الإرهاب وتعزيز قدرة شركاء الولايات المتحدة في المنطقة لمنع استخدام أراضيها من طرف الجماعات الإرهابية.

مبادرة "بان الساحل" هي عبارة عن شراكة بين الولايات المتحدة ومالي، النيجر، تشاد وموريتانيا، وحسب العقيد في الجيش الأمريكي Victor Nelson المسؤول عن برنامج "بان الساحل" لمصلحة مكتب وزارة الدفاع الأمريكية المختص في المسائل ذات الصلة بالأمن القومي، فإن: " **مبادرة بان الساحل هي أداة مهمة في الحرب ضد الإرهاب وفعلت الكثير لتعزيز العلاقات في منطقة كنا تجاهلناها إلى حد كبير في الماضي وخاصة بين الجزائر ومالي، النيجر وتشاد**".

أصبحت المبادرة سارية المفعول وبدأت في العمل رسميا منذ شهر جانفي 2004، بعد أن سبقت ذلك مجموعة من الزيارات للمكتب الأمريكي لمكافحة الإرهاب لكل من تشاد، مالي، موريتانيا والنيجر، وبدأت المبادرة في العمل بوصول فريق أمريكي لمكافحة الإرهاب إلى نواكشوط العاصمة الموريتانية ويضم الفريق 500 جندي أمريكي نشر منهم 400 في المنطقة الحدودية بين النيجر وتشاد، وقدرت ميزانية المبادرة لمدة عامين بـ: 7.75 مليون دولار قدمتها وزارة الخارجية الأمريكية، خصص منها 6.25 مليون للعام الاول.

تقوم الفرق العسكرية الأمريكية بتدريب الجنود لكل دولة من الدول الأربعة المشاركة من اجل تعزيز قدراتها على مراقبة أراضيها وخاصة حدودها، هذه العمليات تتم تحت مسؤولية EUCOM وهي القيادة العسكرية الأمريكية بأوروبا، يقع في نطاقها 91 دولة من بينها 41 دولة افريقية.

تم تخصيص ميزانية قدرها 6.25 مليون دولار موزعة بين 3.5 مليون لمالي،1.7 مليون للنيجر، 500 ألف دولار لموريتانيا و500 ألف دولار لتشاد، إلا أن المتحدث باسم القيادة الأمريكية في أوروبا رأى بأن ذلك غير كاف حيث قال :" **إن ما نريد القيام به بناءا على التدريب هو أن نعطي لهم المزيد من أجهزة الراديو و المزيد من المركبات** "، وقد أصبحت المناداة بضرورة إتباع نهج شامل لا يعتمد فيه فقط على التدريب ومعدات مكافحة الإرهاب، وإنما ينظر أيضا في المساعدات الإنمائية وتوسيع نطاق حملات الدبلوماسية العامة وغيرها من عناصر الإستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب، وهو بالفعل ما تجسد فيما أصبح يعرف بـ : " **مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء** TSCTI "

الفرع الثاني: مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراءTSCTI

تعد مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء التي أنشئت سنة 2005، امتدادا لمبادرة "بان الساحل"، مع توسيع نطاق المشاركة لتشمل بالإضافة إلى الدول الأربعة السابقة كل من الجزائر والسنغال واعتماد تونس والمغرب ونيجيريا كمراقبين، مع مزيد من التنسيق بين القوى الوطنية[1].

يمكن تعريف هذه المبادرة كما جاء في الفصل الخامس من تقارير الدول حول الإرهاب لوزارة الخارجية الأمريكية لسنة 2006 بأنها : " **إستراتيجية متعددة الأوجه ومتعددة السنوات تهدف إلى هزيمة التنظيمات الإرهابية من خلال تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب وتعزيز وترسيخ التعاون بين قوات الأمن في المنطقة وتعزيز الحكم الديمقراطي وتشويه سمعة الإرهاب وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية بين الدول والولايات المتحدة** "[2].

تقدر ميزانية المبادرة بـ: 500 مليون دولار بمعدل 100 مليون دولار للسنة الواحدة، وذلك بداية من عام 2007 وإلى غاية عام 2013، حيث أن 40% من الميزانية تذهب إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) من اجل التعليم و الصحة وأجهزة الراديو والمجالس المحلية والمراكز وغيرها من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى تطوير وزارة المالية ووزارة العدل والوكالات القانونية.[3]

إن كانت "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" تهتم بالجانب التنموي وبالمساعدات فهي أيضا احتفظت بالجانب العسكري الذي كان سائدا ضمن مبادرة "بان الساحل" وهو ما يعرف بـ : "عملية الحرية المستديمة عبر الصحراء[4] "(OEF-TS)، التي تسعى إلى تمكين الدول الشريكة من السيطرة على الإرهاب بكفاءة داخل حدودها. تتضمن هذه العملية السمات العسكرية لمبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء من حيث التدريب الأساسي للقوات البرية إضافة إلى كونها تضم قدرات أكثر تقدما لمكافحة الإرهاب، مثل تحسين نظم الاتصال ووضع آليات للتبادل الإقليمي للمعلومات الاستخباراتية، وترعى قيادة قوات الولايات

---

[1] " ISLAMIC TERRORISM IN THE SAHEL: FACT OR FICTION? ", Africa Report N°92, Bruxelles: international crisis group , 31 March 2005, p 30

[2] " Country Reports on Terrorism 2005 ", United States Department of State Office of the Coordinator for Counterterrorism, April 2006, at: https://www.state.gov/documents/organization/65462.pdf

[3] " Islamic terrorism in the sahel :fact or fiction ? ", op.ci, p 31

[4] Mary Jo Choate, Sue Ann Sandusky, " Trans-sahara cuonterterrorism initiative :Balance of power ? »,USAWC strategy research project,p 4 , at : http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/Pcaab627.pdf

المتحدة في أوروبا (EUCOM) مؤتمرات إقليمية لوزراء الدفاع ورؤساء الاستخبارات العسكرية لبناء الثقة بينهم ولتبيان فوائد التعاون.

كانت عملية فلينت لوك Flintlock في جوان 2005 أولى تطبيقات المبادرة وقد جمعت كل من الجزائر، تونس، السنغال، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، بالاضافة الى مشاركات من الحلف الأطلسي، وكانت من اجل بناء وتقوية القدرات لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة والبضائع والبشر[1].

إذا كانت القيادة الأمريكية بأوروبا هي الراعية لعمليات مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء في منطقة الساحل الإفريقي، فهي كذلك من وضعت الخطوط العريضة للمبادرة متعددة الأطراف من اجل تعزيز الأمن البحري في منطقة خليج غينيا سنة 2004[2]، المعروفة بـ:" **حرس خليج غينيا** " الهادفة إلى تعزيز القدرات وقابلية التشغيل المتبادل للقوات البحرية على طول السواحل البالغ 2000 ميل بحري[3]. وهو ما يدل على الترابط بين الأهمية الإستراتيجية للمنطقتين حيث بدأت العمليات فيهما في نفس الفترة.

وبالرغم من أن الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب تعد نفسها كمقاربة شمولية ليست فقط عسكرية بل سياسية كذلك واقتصادية وثقافية، إلا أنها لم تنفك تأخذ الصبغة العسكرية على حساب أعباء الشراكة والتعاون التي شكلت الغاية الأساسية التي نشأت من أجلها وهو ما يبدو واضحا من خلال[4]:

- حيازة ميزانية الدفاع على ثلاثة أرباع مقدرات البرنامج ككل في سنوات 2006, 2007 و2008 بهدف مواجهة الجماعات المسلحة كتعبير عن تهديد فعلي للأمن المحلي والعالمي.
- دعم مقدرات الدول المعنية عسكريا بالقدر الذي يمكنها من حماية مقدرتها من الثروة الوطنية بما يضمن استمرارية تزود الشركات الأمريكية والأوروبية بالطاقة، خاصة وأن سبعة من الدول التي ضمتها الشراكة تحوز على احتياطات نفطية هائلة.

باعتبار أن منطقة الساحل الإفريقي، أصبحت بالنسبة للولايات المتحدة بؤرة التوتر الجديدة ليس فقط في إفريقيا بل على مستوى العالم وأن هناك إمكانية أن تتحول المنطقة إلى أفغانستان ثانية جراء

---

[1] Martin Pabset, « External interest in west africa »p 61, at: http://www.bundesheer.at/pdf_pool/publikationen/sorting_out_the_mess_external_interests_west_africa_m_pabst.pdf

[2] Anthony Lake&ChristineWhitman , More than humanitarian :Astrategic U.S approach toward Africa , New York: Council on Foreign Relation, 2006, p 60

[3] Pabst Martin,op.cit,p 60

[4] جميلة علاق، مرجع سبق ذكره، ص 340.

التوافد الإرهابي عليها، سارعت الولايات المتحدة ابتداءا من سنة 2002 إلى تكثيف نشاطها في المنطقة من خلال مبادرتي:"بان الساحل" و "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء"، غير أن واشنطن لم تكتف بهاتين المبادرتين وما تقوم به من مناورات عسكرية في إطارهما، إنما أبدت رغبتها في إنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة خاصة بالقارة الإفريقية من اجل التعامل الجدي والمكثف مع التهديدات الأمنية ليس في الساحل الإفريقي وحسب، بل في مختلف أنحاء القارة كالقرن الإفريقي وخليج غينيا.

وبعد أن كانت الولايات المتحدة تتعامل مع إفريقيا من خلال ثلاث قيادات عسكرية هي القيادة الأوروبية(EUCOM) و القيادة الوسطى أو المركزية (CENTCOM) وقيادة المحيط الهادئ (PACOM)، ارتأت هذه الأخيرة ونتيجة للاحتياجات الأمنية في إفريقيا، ضرورة أن تكون لهذه القارة قيادة خاصة بها رغبت بشدة بأن يكون مقرها احد دول الساحل الإفريقي، أو شمال إفريقيا وتعرف هذه القيادة بـ: الافريكوم AFRICOM

الفرع الثالث: القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا AFRICOM

جاء في الكلمة التي ألقاها الجنرال جونز، قائد قوات الأطلسي في أوروبا في شهر مارس 2003:

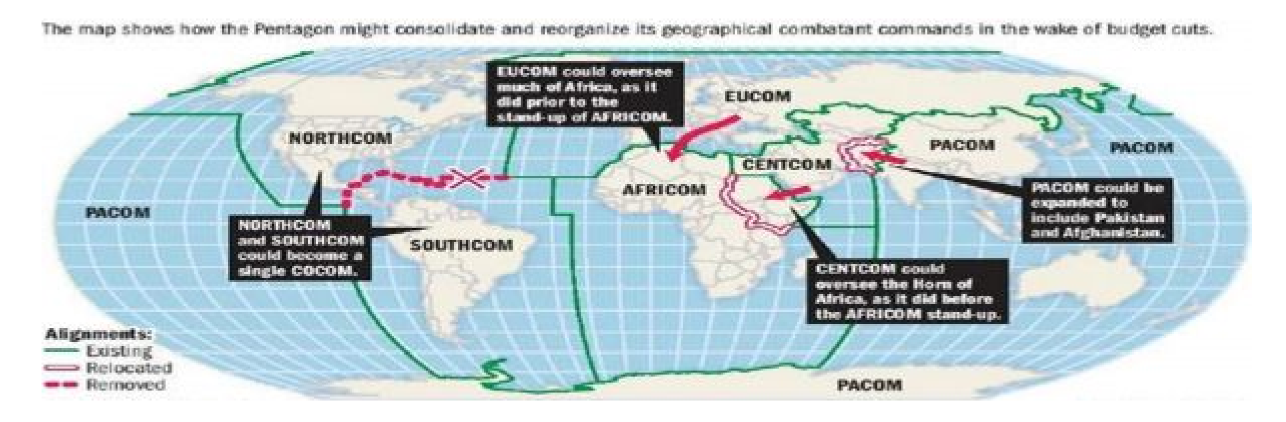
" انه لم يعد بمقدور الولايات المتحدة أن تبقى بعيدة عما يحدث في إفريقيا و ليس بوسع القوات الأمريكية أن تظل تراقب الوضع انطلاقا من البحر، لقد آن لها أن تحط في اليابسة في تلك المناطق الشاسعة من الصحراء التي أصبحت مرتعا للجريمة والاتجار بالمخدرات و الأسلحة، ولم يعد بمقدور دولها أن تفرض عليها سيطرتها و مراقبتها"[1]

كما جاء في كلمة كلوديا انياسو، مديرة مكتب الدبلوماسية العامة والشؤون العامة لإفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية، ما يأتي:**"بعد خمسين عاما بدأت وزارة الدفاع بالتسليم بأهمية إفريقيا الإستراتيجية من خلال إنشاء قيادة عسكرية مكرسة خصيصا لاحتياجات إفريقيا الأمنية و لن يكون لزاما علينا أن نتعامل مع إفريقيا من خلال ثلاث قيادات عسكرية أخرى هي القيادة الأوروبية(EUCOM) والقيادة الوسطى(CENTCOM) وقيادة المحيط الهادئ (PACOM)"**[2]، وتوضح الخريطة(13)، كيف واين تتوزع هذه القواعد على مختلف ارجاء العالم.

الخريطة (13): اهم القواعد العسكرية الامريكية المنتشرة في العالم والمناطق التي تغطيها

[1] قاسم نصر الدين، " الافريكوم و حدود امريكا الجديدة "، **القبس**، العدد 12454، السنة 36، فيفري 2008، ص 38

[2] خيري عبد الرازق جاسم،" قيادة عسكرية امريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة افريقية "، مرجع سبق ذكره، ص 90



المصدر: /http://defenceforumindia.com/forum/threads/possible-us-command-realignments.53530

هكذا إذن أصبحت الإدارة الأمريكية تجد بأن هناك ضرورة لأن تصبح للقارة الإفريقية قيادة عسكرية خاصة بها، وإن كان المبرر لقيام هذه القيادة تربطه الولايات المتحدة بمسائل بيروقراطية، باعتبار أن توزيع المهام المتعلقة بالقارة الإفريقية بين ثلاث قيادات عسكرية *، يخلق صعوبات متعددة في التغطية الشاملة لكل الأزمات والتهديدات الأمنية في القارة، خاصة مع تركز اغلب بؤر الأزمات في العالم حاليا في كل من الشرق الأوسط وإفريقيا، مما يحتاج قيادة خاصة بالقارة، فإن هناك من يرجع أسباب إنشاء هذه القيادة إلى أهداف أمريكية أخرى لا تتعلق فقط بالحفاظ على الاستقرار الأمني في إفريقيا بل تتعداه إلى الاستفادة من النفط الإفريقي واحتواء النفوذ الصيني المتنامي باطراد في القارة الإفريقية.

يوم 6 فيفري 2007 قام الرئيس جورج ولكر بوش بالإعلان رسميا عن قراره بإنشاء قيادة عسكرية موحدة خاصة بإفريقيا[1]، وهي ما يطلق عليها القيادة الإفريقية أو اختصارا "افريكوم AFRICOM" وهي تشمل كل دول القارة ما عدى مصر، وفي الحقيقة يعتبر قرار إنشاء هذه القيادة المستقلة لإفريقيا تتويجا لاهتمام متدرج من جانب إدارة بوش بالقارة الإفريقية كانت إرهاصاته قد بدأت عقب أحداث 11 سبتمبر 2001.

---

* **قيادة اوروبا** : EUCOM يمتد نطاقها الجغرافي من السواحل الشرقية للولايات المتحدة عبر الاطلسي مرورا بالجزيرة البريطانية حتى شرق اوروبا (الحدود الروسية) و حوض البحر الابيض المتوسط ، وهي مدعومة بالاسطول السادس و يقع في نطاقها 90 دولة منها 41 جولة افريقية اضافة الى اسرائيل.

قيادة المحيط الهادئ : PACOM تعد اكبر و اهم قيادة موحدة امريكية على الاطلاق ،اذ يمتد قطاع مسؤوليتها الجغرافي من السواحل الغربية للولايات المتحدة و امريكا الجنوبية حتى السواحل الشرقية لقارة افريقيا و يقع في نطاق مسؤوليتها الجغرافية 46 دولة منها الصين و اليابان و الكوريتان و روسيا واستراليا و معظم دول شمال شرق و جنوب آسيا بالاضافة الى كافة الجزر البحرية في ذلك النطاق و هي مدعومة بالاسطول السابع.

القيادة الوسطى CENTCOM : تقع حدود مسؤوليتها الجغرافية بين كل من القيادتين بحيث تحقق الاتصال الجغرافي بينهما فتمتد من شرق افريقيا حتى الحدود الغربية للصين و هي مسؤولة عن المصالح الامنية الامريكية في 27 دولة تمتد من القرن الافريقي حتى اواسط آسيا

[1] Robert G.Berschinki,« Afrcom's dilemma :The global war on terrorism, capacity building, humanitarianism, and the future of U.S security policy in Africa », strategic studies institute, november 21, 2007, at: http://ssi.armywarcollege.edu/pdffiles/pub827.pdf

وبعد محاولات عديدة باء جميعها بالفشل لتركيز مقر القيادة الإفريقية في بلد مغاربي أو في أحد دول الساحل الإفريقي، استقر مقر القيادة أخيرا في مدينة شتوتغارت الألمانية، لينطلق العمل منها رسميا في أول أكتوبر 2008، بقيادة الجنرال William E. Kip Ward،[1] الذي يقدم التقارير إلى وزير الدفاع الأمريكي، وهذا الأخير يقدمها بدوره إلى رئيس الولايات المتحدة.

يرجع الباحثين سبب رفض الدول الإفريقية لاستضافة مقر القيادة باستثناء ليبيريا، إلى الأثر المتوقع للإخلال بتوزا ن القوى بين الدول الافريقية الرافضة، أي أن استقرار هذه القيادة في أي دولة سيجعلها في وضع متفوق إقليميا، حيث كان هناك شبه اجماع بين الدول الإفريقية والمنظمات الإقليمية على رفض قيادة أفريكوم وإنشاء مقرها في القارة، فعبر" تجمع دول الساحل والصحراء" عن رفضه القاطع لقيام أي قيادة عسكرية مهما كانت الأسباب، كما "اعتبرت مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية" SADC، أنه من الأفضل لو تعاملت الولايات المتحدة مع إفريقيا عن بعد، بدل الحضور مباشرة في القارة. كما عبرت "المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا" أيضا عن رفضها القوي لإنشاء قيادة الأفريكوم، فضلا عن الانتقادات التي وجهها قادة الدول الإفريقية[2]. هذا وتواجه القيادة الأمريكية شكوكا في أن الدافع الحقيقي وراء قيامها هو مواجهة النفوذ الصيني المتنامي في القارة، بينما يرى البعض أن المرامي البعيدة من قيامها هو السيطرة على امدادات النفط من خليج غينيا.

تضم الافريكوم موظفين عسكريين ومدنيين بمن فيهم مسؤولين من وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، وهو ما ينفي الصفة العسكرية الخالصة على هذه القيادة. وقد قدرت ميزانية الافريكوم سنة 2007 بـ 50 مليون دولار و75.5 مليون دولار سنة 2008 و 310 مليون دولار في 2009، وقد طلبت إدارة اوباما من المالية 278 مليون دولار من اجل القيادة الإفريقية.[3]

حددت الأفريكوم أهدافها في النقاط التالية:[4]

- هزيمة تنظيم القاعدة والتنظيمات والشبكات الإرهابية المرتبطة بها.
- ضمان وجود قدرات لعمليات السلام للاستجابة للأزمات الناشئة، وان عمليات دعم السلام القارية هي الأكثر فعالية من اجل هذه المهمة.

---

[1] " United States Africa Command,U.S.AFRICOM public affairs office", at : http://www.africom.mil/about-the-command

[2] كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 247.

[3] Ibid

[4] Ibid

- التعاون مع دول افريقية محددة لخلق بيئة لا تستضيف ولا تحبذ امتلاك ما هو غير مصرح به أو انتشار أسلحة دمار شامل.
- تحسين القطاع الأمني واستقرار الحكم من خلال زيادة الدعم العسكري الشامل.
- حماية الأفراد من الأمراض المعدية القاتلة.

وقد أعلن الرئيس بوش المهام الرسمية للقيادة من اجل تحقيق الأهداف المنشودة من خلال خطابه في فيفري 2007، الذي أعلن فيه عن إنشاء القيادة و حدد هذه المهام في الآتي[1] :

- بناء إمكانيات الشراكة مع الدول الإفريقية
- مساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيذ سياسات الأمن.
- إدارة نشاطات الأمن و التعاون في المسرح الإفريقي.
- زيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الإرهاب.
- دعم المساعدات الإنسانية و التخفيف من آثار الكوارث.
- احترام حقوق الإنسان.
- دعم المنظمات الإفريقية.
- إدارة العمليات العسكرية في المسرح الإفريقي.

وفي إفادة قدمها الفريق الأول **ويليام وورد** قائد الافريكوم، أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي يوم 9 مارس 2010 وصف فيها مهما القيادة بأنها: " **عمليات وبرامج القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا تقوم بحماية أرواح الأمريكيين والمصالح الأمريكية في إفريقيا وفي ارض الوطن، وذلك بدعم الأمن والاستقرار في إفريقيا وفي دول إفريقيا الواقعة في الجزر**".[2] وأوضح بأن القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا ومن خلال ارتباط أمني مستدام مع المؤسسات العسكرية الإفريقية تقوم بدعم المصالح القومية الأمريكية وأولويات الرئيس وأهداف الشركاء الأفارقة في الوقت الحالي وعلى المدى الطويل . كما تضمنت هذه الإفادة مطالعة عامة للبيئة الإستراتيجية في إفريقيا، وشرح للمنهج الاستراتيجي الذي تعمل وفقه القيادة، إضافة إلى العمل على التوضيح بأن الجهود التي تقوم بها القيادة سوف تؤدي إلى تعزيز الاستقرار في إفريقيا وهو ما يدعم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية والأمن القومي الأمريكي.

---

[1] دفيد اغناتيوس، " افريكوم..مهمة غير مفهومة "، **الشرق الاوسط**، العدد 10633، 8 جانفي 2008، ص 8

[2] " افادة الفريق الاول ويليام وورد قائد القيادة الامريكية لمنطقة افريقيا "، لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ، 09-10 مارس 2010 ، في: http://www.africom.mil/pdffiles/USAFRICOM2010posturestatement.pdf

تقع المهمة الأساسية لقيادة الأفريكوم في تنسيق العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل الدول الإفريقية باستثناء مصر، بالنظر إلى وضعيتها الجيوستراتيجية الخاصة، حيث تتبع للقيادة المركزية الأمريكية. وفضلا عن المبادرات التي سبقت إنشاء الأفريكوم، ورغم الرفض الواسع الذي قوبلت به فكرة تواجدها على الأراضي الإفريقية، استطاعت هذه القيادة أن تقيم شراكة عسكرية مع 15 دولة إفريقية من أصل 55، وفي كثير من الأحيان تتطلب هذه الشراكة تنازل الجيوش الإفريقية عن قيادة العمليات لصالح قيادة الأفريكوم.

وفي هذا السياق نلاحظ ان الولايات المتحدة الامريكية قد ركزت على التعاون والتنسيق مع الجزائر اكثر من غير ها من الدول الافريقية، ويأتي الاهتمام الامريكي بالجزائر في اطار التصور الامني الامريكي، الذي لا يفصل منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر بين مكافحة الارهاب وتأمين مصادر النفط وطرق الامداد. ويكمن ايضا سر التركيز على الجزائر في كونها قد عانت من ويلات الارهاب والعنف وبالتالي فهي اكثر استعدادا من غيرها للانخراط في المخططات الامريكية في المنطقة. ولذلك تحاول واشنطن الاستفادة من هذا الوضع ولكن ايضا من الخبرة الجزائرية في مجال محاربة الارهاب كونها البلد الوحيد في المنطقة الذي عرف هذه الظاهرة وبحجم منقطع النظير.

أكد التنسيق بين الأفريكوم والقيادة الأمريكية في أوروبا أهمية مشاركة هذه القيادة في انجاز عمليات عسكرية، كان أبرزها في ليبيا عام 2011، حيث أن دور هذه القيادة وإن لم يظهر للعيان، فإنه كان حقيقيا[1]. وفيما بين مارس وأفريل 2011 سجلت كتابات مهمة تصريحات لمسؤولين أمريكيين وسياسيين عن المرحلة الجديدة للأفريكوم تضمنت تمهيدا مبكرا لتنشيط دورها في الشمال الإفريقي. ويلاحظ بعض الكتاب الأفارقة أنه رغم الدور الفرنسي الخاص في واقعة محاصرةر ئيس ساحل العاج المنتهية ولايته **لوران غباغبو** في أفريل 2011، فإن دور قوات الأفريكوم لم يكن غائبا عن الواقعة وأن التعاون الأمريكي الفرنسي عبر الأفريكوم يشكل مرحلة جديدة في علاقة الصراع – التعاون بين الفرنسيين والأمريكيين في القارة الإفريقية وهو الوضع الذي شبهه المراقبون بما حدث في ليبيا.

يمكن التنبيه أيضا إلى نشاطات أفريكوم في توزيع العقود الأمنية لفائدة شركات عسكرية أمريكية خاصة، حيث تقوم بإبرام عقود التدريب والتكوين لقوات إفريقية، ثم تقوم بتمريرها لفائدة شركات تتولى القيام بهذه المهمة، مثل: **شركة بلاكواتر** Black water، **وديكوروب الدولية** Dyncorp international

[1] كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 248.

التي تولت تدريب جيش ليبيريا[1].و عموما فإن مهام القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا AFRICOM لا تنحصر فقط في الشق العسكري وإن كان هو الغالب، بل تتعداه إلى المجالات الأخرى المدنية بمختلف أشكالها.

إن مختلف المبادرات الأمنية التي طرحتها الولايات المتحدة في منطقة الساحل الإفريقي، تهدف إلى محاولة رسم المستقبل الأمني لإفريقيا بطريقة تلائم المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، ويرى بعض المحللين أن ثنائية النفط والحرب على الإرهاب تشكل أهم مبررات السياسة الأمريكية في إفريقيا. كما اعتبر البعض الآخر أن القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا هو مجرد أداة استخباراتية أمريكية تراقب بها المنطقة أحيانا لإزعاج الأوروبيين ومزاحمتهم في مناطق نفوذهم التقليدية، وأحيانا لمنع الطريق أمام القوى الجديدة التي فتحت أعينها على إفريقيا وفي مقدمتها الصين [2].

نلاحظ أن الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي تخضع لمقياس جيوستراتيجي دينامي في إفريقيا، يمزج بين السياسات القارية والبرامج الإقليمية ويستجيب لرؤيتها الدبلوماسية والأمنية كقوة عظمى. وكل هذا له تداعياته بطبيعة الحال على الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي، والقارة الإفريقية بصفة عامة، وسنتطرق من خلال المبحث الموالي إلى تداعيات استراتيجيات القوى الكبرى الفاعلة في إفريقيا على الواقع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي وسنبحث في المجالات الرئيسية للتنافس الدولي في المنطقة.

المبحث الثالث: التغلغل الصيني في الساحل الافريقي في ضوء الدور المتنامي للصين في افريقيا

انطلاقا من منتصف التسعينيات أصبح الحضور الصيني داخل القارة الإفريقية ظاهرة لافتة للانتباه مما شكل موضوعا لنقاش أكاديمي وسياسي مستفيض يجتذب المتخصصين في الدراسات السياسية الإفريقية، ارتكزت السياسات الصينية في إفريقيا بالدرجة الأولى على تلبية الحاجات وتعتبر الصبغة الاقتصادية هي السمة الأبرز للعلاقات الصينية الإفريقية، فتوغلت الصين وفق استراتيجية محكمة في أسواق الدول الإفريقية، وتمكنت من تطوير سياسة تعاون اقتصادية مرنة قدمت من خلالها المساعدات المالية غير المشروطة بالديمقراطية أو بحقوق الانسان مما عزز من تواجدها في القارة،

---

[1] كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 248.

[2] محمد بغداد، **دماء الصحراء – حروب القاعدة في الساحل الإفريقي**، الجزائر: ذاكرة الأمة، 2012، ص 93.

فأصبحت قطبا أساسيا يزاحم الفاعلين القدامى ويهددهم، خاصة منهم فرنسا والاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي يزداد ارتباطها الاستراتيجي والدبلوماسي بالقارة، وقد تكرست هذه السياسة الصينية تجاه افريقيا في منطقة الساحل الافريقي.

المطلب الأول: الدور المتنامي للصين في إفريقيا

الفرع الأول: مسار تطور العلاقات الصينية – الإفريقية

مرت العلاقات الصينية – الإفريقية بثلاث مراحل رئيسية[1]:

المرحلة الأولى: تمتد من عقد الخمسينيات وحتى عقد السبعينيات حيث برز دور الإيديولوجيا، والحديث عن إعادة تحقيق المنافع السياسية.

المرحلة الثانية: تمتد من عقد الثمانينيات وحتى عقد التسعينيات، وعرفت إضعاف الإيديولوجيا وتقييم العائد الاقتصادي وأهمية الفوائد السياسية والاقتصادية وربطها بعلاقات التنمية الثنائية بطريقة شاملة.

المرحلة الثالثة: منذ عام 2000 وحتى الآن، وتم ترجمتها بتدشين "**منتدى التعاون الصيني الإفريقي**" عام 2000، وقد تأسس المنتدى عقب عقد المؤتمر الوزاري الأول للتعاون بين الصين والدول الإفريقية بالعاصمة الصينية بكين في الفترة من 10 إلى 12 أكتوبر 2000، وحضره حينها الرئيس الصيني بالإضافة إلى رؤساء أربع دول إفريقية هي الجزائر وتوغو وزامبيا وتنزانيا، والأمين العام لمنظمة الاتحاد الإفريقي، إلى جانب 80 وزيرا للشؤون الخارجية والتجارة يمثلون الصين و44 بلدا إفريقيا وممثلين عن 17 منظمة دولية إقليمية إفريقية، كما حضره أيضا رجال أعمال صينيون وأفارقة.

تتميز العلاقات الصينية – الإفريقية بقدمها، فدعم الصين لحركات التحرر الإفريقية التي بدأت في خمسينيات القرن الماضي تعتبر الركيزة الأساسية التي انطلقت منها هذه العلاقات وكانت الصين خلال هذه المرحلة تركز على الإيديولوجية الاشتراكية في علاقاتها مع الدول الإفريقية[1].

---

[1] هي وين بينج، "حزام واحد .. طريق واحد تواصل للعلاقات الصينية الإفريقية في التنمية المستقبلية"، في:
http://www.sis.gov.eg/UP/12.pdf

ويعتبر وزن القارة الإفريقية في المنتديات والمنظمات الدولية عاملا مهما لتحقيق أهداف الصين وحافزا لها لزيادة دعمها للقارة، وبحلول عام 1971 أثبتت العلاقات الصينية – الإفريقية نجاحا كبيرا عندما حققت انتصارها التاريخي في منظمة الأمم المتحدة، عندما صوتت الدول الإفريقية لصالح الاعتراف بممثل بكين في الأمم المتحدة وطرد ممثل تايوان، حيث صوتت 26 دولة إفريقية من اجمالي 76 صوتا إيجابيا لصالح بكين، وقال **ماوتسي تونج** حينها: " **لقد استعدنا دورنا في الأمم المتحدة بفضل مساندة الدول الإفريقية** "[2].

بعد نهاية الحرب الباردة ونتيجة للتحولات التي صاحبتها والإصلاحات الكبرى التي عرفها الاقتصاد الصيني، تحولت العلاقات الصينية – الإفريقية من الارتكاز على العوامل الإيديولوجية ومساندة النظم الشيوعية إلى إقامة علاقات أكثر براغماتية تستند إلى المصالح والمنافع المتبادلة وربما كان العنصر الإيديولوجي الوحيد الذي ظل قائما في علاقات الصين بدول القارة هو مبدأ "**صين واحدة**"[3].

تمكنت الصين من تطبيع علاقاتها مع معظم الدول الإفريقية ودفعتها إلى إعادة الاعتراف بها وسحب اعترافها بتايوان، ومن أمثلة الدول الإفريقية التي أيدت الصين على حساب تايوان نذكر اللوزوتو عام 1994، والنيجر عام 1996، إفريقيا الوسطى وجنوب إفريقيا وغينيا بيساو عام 1998، ليبيريا عام 2003، السنغال عام 2005، تشاد عام 2006، مالاوي عام 2008، وفي المقابل ظلت سوازيلاند الدولة الإفريقية الوحيدة التي لم تقم علاقات دبلوماسية مع بكين واحتفظت بعلاقات دبلوماسية مع تايوان، إضافة إلى ثلاث دول أخرى قامت بقطع علاقاتها مع بكين وأقامت علاقات مع تايوان، وهي: بوركينافاسو عام 1994، غامبيا عام 1996، ساوتومي وبرنسيب عام 1997[4].

بالنظر إلى الوتيرة المطردة والسريعة للنمو الاقتصادي الصيني، لم يكن هناك من شك في حاجة الصين إلى إفريقيا ومواردها، ولا سيما النفط والموارد الأولية، والملاحظ أن العلاقات الصينية – الإفريقية قامت على أسس سياسية واقتصادية أعمق من المفهوم الضيق للاستحواذ الصيني على الموارد خاصة في ظل تداخل عوامل داخلية وخارجية صينية كان لها دور في تشكيل السياسة المتبعة تجاه إفريقيا،[5] إذ

---

[1] طارق عادل الشيخ، "الصين وإفريقيا والتطلع إلى القرن 21"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 138، أكتوبر 1999، ص 196.

[2] Daniel Sabbagh, "Les relations socio-américainee depuis la fin de guerre froide", **Questions internationales**, Paris: La Documentation française, No. 6, Mars-Avril 2004, p 59.

[3] لحسن الحسناوي، "استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا: الديناميات والانعكاسات"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 466، ديسمبر 2017، ص 107

[4] سامي السيد أحمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 318 – 319.

[5] ميمون مدهون، "الصين في إفريقيا: محددات الشراكة ومرتكزاتها"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 203، يناير 2016، ص 97.

أسهمت الإيديولوجيا والاقتصاد والسياسة في تشكيل هذه السياسة اعتمادا على الحاجات والمتطلبات التي تقتضيها هذه العلاقة في كل مرحلة من المراحل.

وترتكز العلاقات الصينية – الإفريقية على خمس مبادئ أساسية، تعرف بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، والتي أعلن عنها الرئيس الصيني **جيانغ زي مينغ** خلال جولته الإفريقية مع بداية سنة 1996، حيث ألقى في مقر منظمة الوحدة الإفريقية كلمة تحمل دلالة واضحة على المقاربة الصينية الجديدة للعلاقات الصينية – الإفريقية بعنوان: "**نحو خطوة تاريخية جديدة للصداقة الصينية – الإفريقية**". وتمثلت هذه المبادئ فيمايلي[1]:

- من أجل تعزيز صداقة مخلصة وموثوق بها بين الجانبين لكي يصبح الكل أصدقاء في جميع الأحوال.
- السعي لتحقيق التنمية المشتركة على أساس المنفعة المتبادلة win – win.
- تعزيز التشاور والتعاون في الشؤون الدولية.
- التطلع إلى المستقبل من أجل خلق عالم أفضل.

عبرت كلمات **جيانغ زي مينغ** عن السياسة الصينية الجديدة في إفريقيا، عندما قال: "**إننا نحبذ أن تتوصل إفريقيا إلى حلول لمشاكلها ونزاعاتها من خلال المفاوضات السلمية، إن الحكومة الصينية تدعم جهود الدول الإفريقية بشأن استكشاف واختيار النظام السياسي، وأسلوب التنمية الذي يتلاءم من ظروفها الوطنية**"[2]. وفي "**وثيقة سياسة الصين تجاه إفريقيا**" التي أصدرتها الحكومة الصينية في 12 جانفي 2006، حددت السياسة الصينية تجاه إفريقيا بشكل واضح، وجاء فيها: "**انطلاقا من المصالح الأساسية للشعب الصيني والشعوب الإفريقية، تقيم الصين وتطور نمطا جديدا من الشراكة الاستراتيجية مع الدول الإفريقية، قائما على المساواة والثقة المتبادلة سياسيا، والتعاون والربح المشترك اقتصاديا، والتبادل والاستفادة المتبادلة ثقافيا**"[3].

وتنتهج الصين استراتيجية تجاه إفريقيا تقوم على عدد من الإجراءات منها:

- العمل على مضاعفة حجم المساعدات الصينية لإفريقيا، وتقديم قروض ميسرة واعتمادات للمشترين النفطيين لإفريقيا، وإنشاء صندوق الصين – إفريقيا للتنمية برصد 5 مليارات دولار لتشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في إفريقيا وتقديم المساعدات لها.

[1] المرجع نفسه، ص 97.
[2] طارق عادل الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 198.
[3] ميمون مدهون، المرجع نفسه، ص 97.

- مواصلة فتح السوق الصينية أمام صادرات إفريقيا عن طريق زيادة عدد السلع التصديرية المعفاة من الرسوم إلى الصين.
- يمكن للدول الإفريقية إقامة اتفاقيات تعاون اقتصادي مع الصين ودون الارتباط بشروط سياسية تتعلق بنوع الحكم في الدول الإفريقية التي تتعاون معها.
- تقديم المساعدات غير المشروطة، ففي منتدى التعاون الصيني الإفريقي عام 2000، تم اسقاط ديون بقيمة 1,2 مليار دولار دون شروط سياسية تذكر.

الفرع الثاني: أبعاد الدور الصيني في إفريقيا

يتحكم في الدور الصيني في القارة الإفريقية مجموعة من الابعاد يعتبر البعد الاقتصادي والطاقوي، البعد السياسي والبعد الأمني والعسكري ابرزها.

أولا: البعد الاقتصادي

- **المبادلات التجارية:**

إذا كان للحضور الصيني بإفريقيا أهدافا متعددة وأوجها مختلفة، فإن التوجه الطاغي لهذا الحضور هو الوجه الاقتصادي وبالتحديد التجاري، حيث عرفت المبادلات التجارية بين الطرفين نموا كبيرا، حيث أسهمت الاتفاقيات التجارية التي عقدتها الصين مع 41 دولة إفريقية عام 2005 وتأسيس منتدى التعاون الصيني الإفريقي عام 2000، إلى تحفيز التجارة بين الطرفين والتي شملت كل البلدان الإفريقية، فضلا عن سماح الصين في جانفي 2005 لنحو 27 دولة افريقية بإدخال صادراتها الى السوق الصينية بلا جمارك، في إطار اعتماد قائمة متبادلة من 190 سلعة لإعفائها من الجمارك بين الطرفين[1].، وقد تجاوزت السلع الصينية المصدرة لإفريقيا أكثر من 100 مليار دولار نهاية 2012، وتضاعف حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا حسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2014 إلى حوالي 222 مليار دولار. ومن المنتظر أن يناهز 400 مليار دولار بحلول عام 2020 مع ارتفاع الاستثمارات الصينية الإجمالية المباشرة في إفريقيا من 25 مليار دولار إلى 100 مليار دولار في نفس السنة[2].

ولقد وصل حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا سنة 2015 إلى 300 مليار دولار بعد أن كان في سنة 2000 عند تأسيس المنتدى الصيني – الإفريقي يقدر بـ 10,6 مليار دولار، وهو الأمر الذي يؤكد

[1] رضا محمد هلال، "العلاقات الصينية بالدول النامية .. المنطلقات والأبعاد"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 173، يوليو 2008، ص 135.
[2] هي وين بينج، مرجع سبق ذكره.

نجاح وفعالية السياسة الاقتصادية الصينية تجاه إفريقيا والجدول أدناه يوضح تطور حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا للفترة ما بين 1950 و2015.

الجدول(6) : حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا (1950-2015)

السنة	حجم التبادل التجاري / مليار دولار
1950	0,012
1979	0,817
1980	1
1997	5,6
1999	6,4
2000	10,6
2001	10,7
2002	12,39
2003	18,4
2004	29,5
2005	39,5
2006	50
2007	55
2008	114
2009	106,8
2010	115
2011	160
2012	198,5
2013	210
2014	201,11
2015	300

المصدر: http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/ibtisam_mohamed_alamiri_%20Moustaqbal%20_Arabi_%20466_%20final.indd-11.pdf

- **الاستثمار:**

ازداد تدفق الاستثمار الصيني المباشر على القارة الافريقية بشكل ملحوظ، خاصة في ظل تشجيع الحكومة الصينية للشركات الخاصة والمملوكة للدولة على الاستثمار في مجالات مختلفة داخل القارة، مثل الزراعة، والبنية الأساسية والتعدين والسياحة وغيرها. وخلال الفترة من 1991 حتى 1994

ازداد تدفق الاستثمار الصيني في إفريقيا من 5 مليون دولار إلى 25 مليون دولار، ليصل عام 2006 إلى 2,6 مليار دولار[1]، ووصل عام 2014 إلى 30 مليار دولار[2].

وتمتلك الصين حوالي 1043 مشروعا في إفريقيا، ونحو 1500 شركة كبيرة ومتوسطة ناشطة في أكثر من خمسين بلدا، وقد تم تدشين عشر خطط للتعاون تم وضعها خلال قمة جوهانسبرغ بين الصين وإفريقيا يومي 4 و5 ديسمبر 2015، ومن أبرز المشاريع الصينية في إفريقيا، نجد مشروع خطة سكة حديد كينيا – نيروبي – ممباسا، بحيث حصلت هيئة الطرق والجسور الصينية التي تمتلكها الدولة على حقوق امتياز فيه[3].و على سبيل المثال تقدر العمالة الصينية في الجزائر بحوالي 30 ألف شخص موزعين في مختلف المجالات (الطاقة، البناء، التكنولوجيا، الري) وموزعين على أكثر من 50 شركة صينية لإدارة شؤون الاستثمار التي ناهزت 2 مليار دولار[4]. ويتضح من خلال الجدول (7) احجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا في الفترة ما بين 2003 – 2014 بحيث نلمس طفرة في هذه الاخيرة خاصة في الفترة من 2011 الى 2014، اذ تضاعف حجم الاستثمار الى اكثر من النصف فنتقل من 12 مليار دولار سنة 2011 الى 30 مليار دولار سنة 2014

الجدول (7): حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا (2003 – 2014)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حجم الاستثمار/ مليار دولار	0,075	0,900	/	11,7	/	5,49	2,33	/	12	14,7	25	30

المصدر: http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/ibtisam_mohamed_alamiri_%20Moustaqbal%20_Arabi_%20466_%20final.indd-11.pdf

- المساعدات الصينية للدول الإفريقية:

اعتمدت استراتيجية الصين للمساعدات على الدمج بين المساعدات المالية والمساعدات غير المالية، وتشمل المساعدات المالية المنح والقروض بدون فوائد ومنخفضة الفوائد (الميسرة)، أما

[1] سامي السيد أحمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 282 – 283.
[2] ابتسام محمد العامري، مرجع سبق ذكره، ص 131.
[3] هي وين بينج، مرجع سبق ذكره.
[4] شريفة كلاع، "البعد الطاقوي في الاستراتيجية الصينية تجاه إفريقيا"، **مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق**، الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الافريقية بجامعة افريقيا العالمية، نوفمبر 2017 ، ص 223 – 224.

المساعدات غير المالية فتشمل الإعفاء من الدين، والمساعدات الفنية المجانية أو منخفضة التكاليف، والبعثات وبرامج التدريب والإعفاء من التعريفات وإنشاء المباني وتقديم الأجهزة والسلع الإنتاجية الأخرى.

غالبية المساعدات الصينية تقدم على هيئة قروض ميسرة وبدون فوائد وليست في شكل منح على عكس الولايات المتحدة الأمريكية، وعادة ما تربط الصين القروض التي تقدمها للدول الإفريقية بالمشروعات التي تبنيها الشركات الصينية وتستخدم فيها المعدات والتكنولوجيا والعمالة الصينية،[1] بحيث لا توجد فواصل واضحة بين المساعدات والاستثمارات والتجارة الصينية.

وفقا لما أعلنه رئيس الوزراء الصيني في جوان 2006، فإن الحجم التراكمي الإجمالي للمساعدات التي قدمتها الصين للقارة الإفريقية خلال الفترة من 1957 حتى عام 2006 بلغ حوالي 5,7 مليار دولار[2]، وتحمل المساعدات التي تقدمها الصين إلى إفريقيا طابعا مؤسسيا رسميا، إذ تشترك عدة وزارات ومؤسسات ودوائر خاصة في تقديم هذه المساعدات كل حسب دوره، ويعد منتدى التعاون الصيني – الإفريقي من أبرز وأهم المؤسسات التي مثلت خارطة طريق لمئات من اتفاقيات التكامل لتقديم المساعدة الاقتصادية التي تنوعت ما بين التعاون التقني ومشاريع الدعم والمنح المالية[3].

ثانيا: البعد السياسي

ظلت الصين تتمسك في علاقاتها الخارجية، سواء مع القارة الإفريقية أو غيرها، بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي ظهرت لأول مرة في البيان الصيني الهندي المشترك لعام 1955[4]، وقد حرصت الصين دوما على الظهور بمظهر الدولة الصديقة المنفتحة على العالم، وأن تكون أكثر تأثيرا من الناحية السياسية وأكثر تنافسية من الناحية الاقتصادية.

يدور البعد السياسي للسياسة الصينية تجاه القارة الإفريقية حول ثلاث قضايا محورية هي:

1/ الحصول على الدعم الدبلوماسي الإفريقي في الأمم المتحدة: حيث توفر الأمم المتحدة منبرا مهما في تحقيق أهداف الصين على المستوى العالمي، فمسائل مثل انتهاك حقوق الانسان وإصلاح الأمم المتحدة واحتمالية ضم اليابان إلى مجلس الأمن بوصفها عضوا دائما، والخلاف حول حقوق السيادة في بحر الصين الجنوبي، كلها قضايا تحتاج الصين فيها إلى دعم تثبت به وجودها وتوسع فيه نفوذها

[1] سامي السيد أحمد محمد. مرجع سبق ذكره. ص 269.
[2] المرجع نفسه، ص 271.
[3] ابتسام محمد العامري، مرجع سبق ذكره، ص 127 – 128.
[4] سامي السيد أحمد محمد، المرجع نفسه، ص 317.

وتحصل فيه على حقوقها، فالحضور الكبير للدول الإفريقية في الأمم المتحدة بحيث تشكل أكثر من ثلث أعضائه يمثل أحد الرهانات القوية التي تعمل الصين عليها[1]، للحصول على تصويتها بما يخدم مصالحها.

2/ الحاجة إلى عزل تايوان عن المشهد الدولي: حيث اعتبرت إفريقيا من أهم المناطق التي مارست فيها الصين سياسة تطويق تايوان وتهميش حركتها على المستوى الدولي، وقد نجحت الصين باعتمادها على العامل الاقتصادي (الاستثمارات والمساعدات الصينية للدول الإفريقية) في تطبيع علاقاتها مع معظم الدول الإفريقية ودفعها إلى إعادة الاعتراف بها وسحب اعترافها بتايوان.

3/ دعم قيام نظام دولي جديد متعدد الأقطاب: حيث أكد الرئيس الصيني **جيانغ زي مينغ** في كلمته أمام القمة الأولى لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي عام 2000، على أن النظام العالمي الحالي غير عادل ولا تسوده المساواة، وفي هذه الظروف تصبح العولمة بمثابة تحديات ومخاطر أكثر من كونها فرصا للغالبية العظمى من الدول النامية، ومن ثمة يتعين على تلك الدول بما فيها الصين أن تعمل معا من أجل دعم التعاون والتشاور داخل المؤسسات الدولية متعددة الأطراف لحماية مصالحها المشتركة[2]. كما صرح رئيس الوزراء الصيني **وين جياباو** خلال القمة الثانية لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي سنة 2003، بأن الغرض من الاستراتيجية العالمية الأوسع لإقامة علاقات وثيقة مع إفريقيا، هو مواجهة الهيمنة الغربية[3]. وقد لقي خطاب جنوب – جنوب هذا الذي تعتمده الصين في تعاملاتها مع الدول الإفريقية صدى إيجابيا وتأييدا من جانب النخب الإفريقية.

ثالثا: البعد الأمني والعسكري

يرجع التعاون العسكري بين الصين والدول الإفريقية إلى حقبة الخمسينيات من القرن الماضي، وأصبح هذا التعاون فيما بعد سمة مهمة لسياسة الصين تجاه القارة ومتزامنا مع توسع نفوذها الاقتصادي والسياسي داخلها، وقد استغلت الصين نقطة عدم توريد الدول الكبرى السلاح إلى بعض الدول الإفريقية التي لا تتفق مع توجهاتها، فدخلت إلى سوق السلاح الإفريقي عن طريق هذه الدول، ووفقا لوزارة الخارجية الأمريكية فإن حجم الأسلحة الصينية التي تم تسليمها والاتفاقيات التي أبرمتها الصين مع القارة الإفريقية خلال الفترة من 1989 إلى 1999 بلغ 1,3 مليار دولار.

---

[1] ابتسام محمد العامري، مرجع سبق ذكره، ص 133 – 134.
[2] سامي السيد أحمد محمد، مرجع سيق ذكره، ص 319.
[3] كريس ألدن، **الصين في إفريقيا: شريك أم منافس؟**، ترجمة: عثمان الجبالي المثلوثي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون وهيئة أبوظبي للثقافة والتراث "كلمة"، 2009، ص 29.

أدت الأسلحة الصينية دورا مهما في الحرب الأهلية في سيراليون والحرب بين اثيوبيا وإيريثيريا والكونغو وتشاد ودارفور، فخلال الحرب الإيريثيرية – الإثيوبية 1998 – 2000 باعت الصين أسلحة للطرفين تقدر قيمتها بمليار دولار. كما وافقت الصين على إمداد نيجيريا بأسلحة لكي تستخدمها الحكومة في مواجهة الميليشيات في دلتا النيجر، وذلك بعد رفض واشنطن طلبا مماثلا من الحكومة النيجيرية[1]. ولم يقتصر نشاط الصين العسكري في إفريقيا على مبيعات الأسلحة بل تعدتها إلى إنشاء مصانع للأسلحة الخفيفة في أوغندا والسودان، تنتج الأسلحة الخفيفة وراجمات الصواريخ والأسلحة المضادة للدبابات[2].

وحتى لا تتهم بأنها سبب من أسباب تأجيج الصراعات في إفريقيا بسبب مبيعاتها من الأسلحة، بدأت الصين تشارك في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة منذ بداية التسعينات من القرن العشرين، وقد احتلت الصين سنة 2008 المرتبة 12 على مستوى كل الدول المشاركة في عمليات حفظ السلام الأممية[3]. ويمكن اعتبار محاولة الظهور كفاعل دولي مسؤول، وحماية المصالح القومية داخل القارة الإفريقية وعلى رأسها تأمين مصادر الطاقة والثروات المعدنية، من أهم الدوافع وراء زيادة مشاركة الصين في عمليات حفظ السلام الأممية. وهو الأمر الذي تؤكده الوساطة الصينية في جنوب السودان سنوات 2011 – 2013 التي أصبحت تمثل مقاربة صينية جديدة لتعاملها مع قضايا القارة، حيث تملك علاقات تجارية مهمة مع شمال وجنوب السودان، الأمر الذي جعلها تعين مبعوثا خاصا بها للمنطقة. كما أدت الصين دورا أساسيا بمجلس الأمن في حل الخلافات بين الطرفين من أجل حماية مصالحها، خاصة اذا عرفنا أن الصين تستورد نحو 82% من نفط جنوب السودان، و70% من انتاج شمال السودان[4].

رابعا: البعد الثقافي

أعطت الصين أهمية للتعاون الثقافي مع إفريقيا، وتشير التقارير إلى أنه تم توقيع 65 اتفاقا ثقافيا بين الصين والدول الإفريقية. وقد أسست الصين صندوقا تشترك فيه عدة وزارات صينية مثل الشؤون الخارجية والتجارة والتعليم والعلوم والتكنولوجيا، يكون مسؤولا عن تدريس الأفارقة وتعليمهم. كما ساهمت الصين بصورة واضحة ضمن برنامج الزمالات والمنح الدراسية في تشجيع التعاون وتوثيقه ما بين المؤسسات والطلاب في كل من إفريقيا والصين. وقد دشنت الصين عام 2009 مشروعا ضخما للمنح

---

[1] سامي السيد احمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 350.
[2] كريس ألدن، مرجع سبق ذكره، ص 89.
[3] سامي السيد احمد محمد، المرجع نفسه، ص 370.
[4] لحسن حسناوي، "استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا: الديناميات .. والانعكاسات"، مرجع سبق ذكره، ص 115.

الدراسية، حيث وصل عدد الطلاب الأفارقة بمقتضاه في الجامعات الصينية إلى 12 ألف طالب يدرسون على نفقة الحكومة الصينية[1].

استخدمت الصين كل أدوات قوتها الناعمة في إفريقيا لتدعم نفوذها في القارة، بداية بمنتدى التعاون الصيني – الإفريقي، إلى سعي الجامعات الصينية إلى تقوية العلاقات بالمؤسسات الإفريقية، كما اعتمدت الصين على ترويج دبلوماسية الصحة مع الشركاء الأفارقة، إذ أجرت الصين تعاونا منتظما مع الدول الإفريقية في حقل الصحة عبر الزيارات الوزارية العديدة مع الزعماء الأفارقة، لتسهيل التبادل المنتظم للفرق والتدريب الطبي للمحترفين الطبيين الصينيين، إلى جانب ما تقوم به الصين من تزويد العديد من الدول الإفريقية بأجهزة طبية مجانية وبرامج مشتركة لمعالجة العديد من الأمراض والأوبئة[2].

خامسا: البعد الطاقوي

تواجه الصين في الوقت الحاضر حاجة غير مسبوقة للموارد الطاقوية المختلفة ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادية، فمنذ عشرين سنة كان بمقدور الصين تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة، إلا أنها ومنذ عام 1993 تحولت إلى ثالث أكبر مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة واليابان، ثم أصبحت مؤخرا ثاني أكبر مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية. فبعد أن كانت الصين المصدر الأول للبترول في شرق آسيا، أصبحت الآن تعتمد استراتيجية الانتشار العالمي لتأمين مواردها عبر شراء النفط والغاز والاستثمار فيهما،[3] خاصة وأن هناك توقع بأن تبلغ الصين مكانة أكبر مستورد للنفط في عام 2020.

ونظرا لاحتواء إفريقيا على احتياطات نفطية مهمة، أصبح التزود بالثروات الطبيعية من أهم أهداف التوجه الصيني نحو القا ة الإفريقية وخصوصا الطاقية منها، وجاءت نقطة التحول لبرنامج اقتناء النفط في إفريقيا في سنة 2000 حيث بلغت واردات الصين من النفط الإفريقي 307 آلاف برميل يوميا، بزيادة 174% عن أرقام سنة 1999 البالغة 132 ألف طن برميل يوميا[4].

اندفع الصينيون منذ عام 2004 نحو التنقيب عن النفط على طول ساحل نيجيريا وموريتانيا والسودان والغابون وأنغولا، وتعد الصين اليوم المستورد الأول للنفط السوداني والأنغولي. وتنتشر شركات النفط الصينية في جميع أنحاء القارة، لكنها تتركز أكثر في منطقتي شمال وغرب إفريقيا، حيث قامت الشركة الوطنية الصينية للنفط جنبا إلى جنب مع شركة **بتروتشاينا** التابعة للقطاع الخاص وشركة **كبيسك**

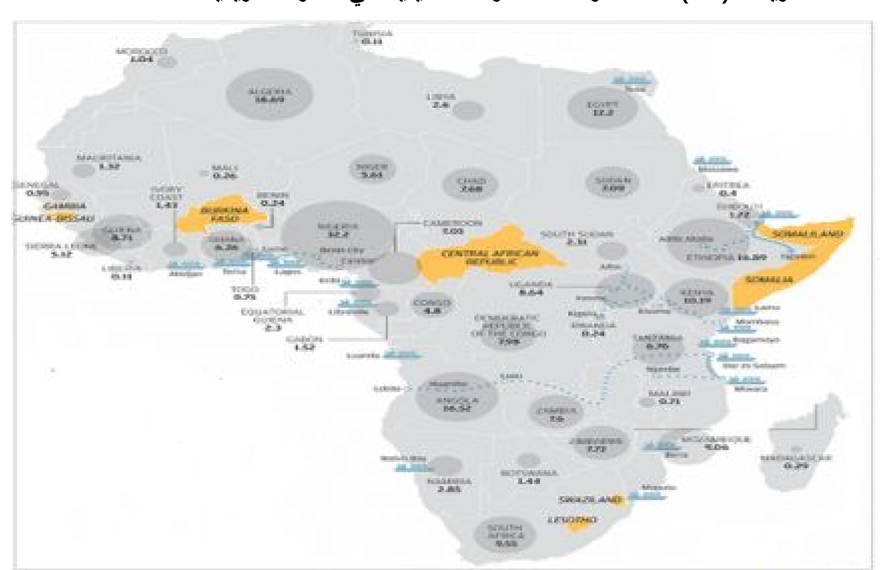
[1] ابتسام محمد العامري، مرجع سبق ذكره، ص 137.
[2] محمد جمال عرفة، " الصين والتغيير الناعم في إفريقيا .. العولمة البديلة"، في: https://goo.gl/Yi8nqj
[3] محمود أبو العينين، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2007 – 2008**، مرجع سبق ذكره، ص 570.
[4] شريفة كلاع، مرجع سبق ذكره، ص 228.

الصينية بالانتقال إلى الجزائر وليبيا والنيجر وتشاد، ثم انتقلت لاحقا إلى موريتانيا ومالي. في حين انتقلت شركة **سينوبك** الصينية إلى الجزائر وأنغولا ومصر والغابون ونيجيريا. وفي سنة 2014 كانت شركة **سينوبك** وحدها نشطة في 16 دولة إفريقية وهي تعمل حاليا في تونس، الجزائر، ليبيا، النيجر، تشاد، نيجيريا والسودان. أما شركة **نوك** فلديها مصالح في الغابون، أوغندا، نيجيريا، الجزائر وجمهورية الكونغو[1]. وقد استوردت الصين في شهر أفريل 2017 نحو 1,48 مليون برميل من النفط يوميا من غرب إفريقيا وحدها، هذه المنطقة التي أصبحت مؤخرا مصدرا هاما من مصادر النفط الخام وغيرها من المواد الطبيعية مثل البوكسيت والأخشاب، مما أهلها لتكون محل تنافس شديد بين القوى الدولية المختلفة وخاصة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: مظاهر النفوذ الصيني في منطقة الساحل الإفريقي

شرعت الصين في تطبيق سياسة واضحة ومتنامية بشكل سريع إزاء إفريقيا وفق السرعة ذاتها لمنهجها في النمو الاقتصادي، فبدأت في تحقيق خطة اقتصادية بهدفين أساسيين هما جذب الموارد وإيجاد الأسواق لمنتجاتها، وتنشط الصين مثلما سبق ورأينا، في كامل أرجاء القارة الإفريقية تقريبا، والخريطة (14) أدناه توضح ذلك، حيث نلاحظ من خلالها أن الاستثمارات الصينية تغطي كامل القارة باستثناء مناطق قليلة جدا.

الخريطة (14) : انتشار الاستثمارات الصينية في القارة الافريقية سنة 2015



المصدر: /http://www.chinaafricarealstory.com/2015

يتضح من خلال الخريطة (14)، أن منطقة الساحل الإفريقي لها نصيب من الاستثمارات الصينية في القارة، نجدها خاصة في السودان، النيجر وتشاد. فالسودان، ونتيجة لعزلتها السياسية

[1] المرجع نفسه. ص 228 – 229.

ومواردها الطبيعية الضخمة كانت بمثابة الفرصة غير المسبوقة للصين، فأضحى عمل الشركة الوطنية الصينية للبترول في السودان مرحلة مهمة في التوسع العالمي لقطاع النفط الصيني، حيث حصلت الشركة الصينية CNPC على حصة قيمتها 40% في "**كونسوريتوم**" شركة النيل الكبرى للبترول CNPOC، ولعبت دورا محوريا في إنشاء خط الأنابيب الذي يربط حقول انتاج النفط بميناء التصدير على البحر الأحمر، كما قامت ببناء محطة لتخزين النفط لغرض التصدير بتكلفة 215 مليون دولار، وبدأ العمل فعليا في المحطة سنة 1999[1].

وساعدت الصين الحكومة السودانية في تطوير مصفاة الخرطوم في يونيو 2006 مما ساهم في رفع طاقتها التشغيلية إلى 100 ألف برميل يوميا، وبفضل الدور المحوري الذي لعبته شركات النفط الصينية وغيرها من شركات النفط الدولية في تطوير قطاع النفط السوداني ازداد انتاج النفط الخام بشكل ملحوظ ليصل إلى أكثر من 168 مليون برميل في عام 2010 في المتوسط، وحصلت الصين بمفردها خلال الفترة من 2000 حتى 2010 في المتوسط على نحو 80,07% من اجمالي صادرات النفط السودانية[2].

و أضحت المصالح النفطية الصينية أمام واقع جديد بعد حصول جنوب السودان على استقلالها الرسمي في جويلية 2011، وبالرغم من أن الشركات الصينية تعمل في كل مربعات انتاج النفط في جنوب السودان، باستثناء مربع واحد تنشط فيه شركات هندية وماليزية، فمن المتوقع أن تحظى جنوب السودان في السنوات القادمة بمزيد من الاهتمام الصيني. وفي ذات الوقت من غير المتوقع أن تتخلى الصين عن مصالحها النفطية في شمال السودان.

أما بالنسبة للاستثمار الصيني في السودان، فيلاحظ أنه بعد دخول الصين في قطاع النفط السوداني بدأت استثماراتها في هذا القطاع تتضاعف بمعدل سريع، وقد امتد هذا الاستثمار إلى مجالات أخرى متنوعة، ففي عام 2005 كان هناك أكثر من 124 شركة صينية مسجلة رسميا في السودان تعمل في مجالات الانشاءات والتجارة والطرق والخدمات والنفط والزراعة[3].

وفي تشاد حصلت الصين على استثمارات نفطية بالرغم من أن النظام في نجامينا كان له علاقات دبلوماسية مع تايوان، غير أن المصالح الاقتصادية تفوقت على مبدأ – الصين موحدة – الذي

---

[1] سامي السيد احمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 431 – 432.
[2] المرجع نفسه. ص 432.
[3] المرجع نفسه. ص 467.

تتمسك به بكين دائما وتضعه معيارا حاكما لعلاقاتها الدولية، وهذا إن دل على شيء فهو يدل ويؤكد على الأهمية التي أصبحت تعرفها منطقة الساحل الإفريقي، وقد وصل عدد الشركات الصينية الناشطة في تشاد سنة 2015 إلى 33 شركة تعمل في مجال النفط والبنية التحتية والاتصالات[1].

أصبحت الصين المصدر الأول لتشاد منذ سنة 2012 ما عدى في سنتي 2015 و2016 حيث سبقتها فرنسا وأصبحت الصين في المرتبة الثانية. وأهم صادرات الصين إلى تشاد تتمثل في السيارات، قطع الغيار، المواد الكيماوية والآلات والأحذية، والجدول أدناه يوضح ترتيب الدول المصدرة لتشاد من سنة 2012 – 2016.

الجدول (8) : أهم الدول المصدرة لتشاد 2012 -2016

2016	2015	2014	2013	2012
1-فرنسا 21,09%	1-فرنسا 15,62%	1-الصين 21,89%	1-الصين 18,19%	1-الصين 20,23%
2-الصين 16,60%	2-الصين 13,49%	2-فرنسا 11,41%	2-فرنسا 12,08%	2-فرنسا 18,84%
3-الكامرون 15,9%	3-الكامرون 12,1%	3-الكامرون 8,19%	3-الكامرون 7,74%	3-الكامرون 9,17%
4-الهند 6,49%	4-الو.م.ا 6,09%	4-الو.م.ا 4,85%	4-الهند 5,83%	4-الو.م.ا 4,28%
5-الو.م.ا 5,71%	5-الهند 5,69%	5-الهند 2,42%	5-نيجيريا 7,97%	5-الهند 2,78%
6-مالي ...	6-مالي ...	6-نيجيريا 1,53%	6-الو.م.ا 13,14%	6-نيجيريا 2,58%
7-نيجيريا ...	7-نيجيريا ...	7-مالي ...	7-مالي ...	7-مالي ...

المصدر: http://www.centreasia.eu/sites/default/files/publications_pdf/17-cr-cabestan-dgris_070617.pdf

أما بالنسبة للاستيراد من تشاد فتمثل الصين المرتبة الثالثة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند. وأهم ما تستورد الصين من تشاد نجد البترول والقطن والصمغ العربي. والجدول (8) يوضح ترتيب أهم الدول المستوردة من تشاد.

الجدول (9) :أهم الدول المستوردة من تشاد 2012 -2016

2016	2015	2014	2013	2012
1-فرنسا 63,86%	1-الو.م 56,37%	1-الو.م 74,89%	1-الو.م 78,14%	1-الو.م 81,61%
2-الصين 9,38%	2-الهند 15,30%	2-الصين 3,41%	2-الهند 4,10%	2-الصين 6,64%
3-الصين 6,99%	3-الصين 3,76%	3-الهند 0,46%	3-الصين 3,22%	3-فرنسا 0,34%

[1] Jean-Pierre Cabestan, "La présence chinoise au Sahel: les cas du Niger et du Chad", Table ronde No.17/24 de l'observatoire stratégique et politique de la chine, cycle 2017 – 2018,7 juin 2017, p 2, at: http://www.centreasia.eu/sites/default/files/publications_pdf/17-cr-cabestan-dgris_070617.pdf

4-الهند %0,17	4 - فرنسا %1,59	4 - فرنسا %0,23	4- فرنسا %1,84	4- فرنسا %6,77
5- نيجيريا %0,02	5-الكامرون%0,59	5- نيجيريا %0,14	5-الكامرون ...	5-الكامرون ...
6-الكامرون %0,01	6- نيجيريا %0,23	6-الكامرون%0,01	6-مالي ...	6-مالي ...
7-مالي ...	7-مالي ...	7-مالي ...	7-نيجيريا ...	7-نيجيريا ...

المصدر: http://www.centreasia.eu/sites/default/files/publications_pdf/17-cr-cabestan-dgris_070617.pdf

وقد بلغ حجم الاستثمارات الصينية في تشاد في الفترة ما بين 2005 – 2016 7,97 مليار دولار، ما يعادل %3,2 من إجمالي الاستثمارات الصينية في إفريقيا[1]. وانفتحت الصين على الاستثمار في تشاد بصفة كبيرة منذ عام 2011 خاصة الاستثمار في مجال النفط إضافة إلى استثمارات أخرى في مجال البنية التحتية.

أما النيجر فالعلاقات بينها وبين الصين عرفت تطور ملحوظ منذ سنة 1996, وفي مجال التبادل التجاري, فقد وصلت صادرات الصين إلى النيجر سنة 2016 إلى ما يزيد عن 100 مليون دولار ما يمثل نسبة قدرت بـ %5,42 من واردات النيجر في العالك. كما وصلت واردات الصين من النيجر إلى ما يزيد عن 125 مليون دولار سنة 2016 ما يعادل نسبة %13,53 من صادرات النيجر إلى العالم[2]. ويوضح الجدول(10) اهم الدول المصدرة للنيجر، اما الجدول (11) فيوضح اهم الدول المستوردة من النيجر

الجدول (10) : أهم الدول المصدرة للنيجر 2012 -2016

2012	2013	2014	2015	2016
1-فرنسا %12,22	1-فرنسا %13,26	1-نيجيريا %47,35	1-فرنسا %8,07	1-فرنسا %7,66
2-الصين %9,38	2-الصين %10,73	2-فرنسا %11,66	2-الصين %7,13	2-الصين %5,42
3-نيجيريا %0,26	3-نيجيريا %10,65	3-الصين %11,32	3-الكامرون ...	3-الكامرون ...
4-مالي %0,17	4-الكامرون %0,01	4-الكامرون %0,002	4-مالي ...	4-مالي ...
5-الكامرون %0,08	5-مالي ...	5-مالي ...	5-نيجيريا ...	5-نيجيريا ...

المصدر: http://www.centreasia.eu/sites/default/files/publications_pdf/17-cr-cabestan-dgris_070617.pdf

الجدول (11): أهم الدول المستوردة من النيجر 2012 -2016

2012	2013	2014	2015	2016
1-فرنسا %33,97	1-نيجيريا %126,95	1-فرنسا %49,11	1-فرنسا %69,49	1-فرنسا %26,18
2-مالي %7,59	2-فرنسا %59,17	2-الصين %7,53	2-الصين %17,86	2-الصين %13,53

[1] Jean-pierre Cabestan, Op.it, p 7.
[2] Ibid, p 4.

3-الصين 2,69%	3-الصين 1,19%	3-نيجيريا 0,70%	3-الكامرون ...	3-الكامرون ...
4-نيجيريا 0,26%	4-الكامرون ...	4-الكامرون ...	4-مالي ...	4-مالي ...
5-الكامرون ...	5-مالي ...	5-مالي ...	5-نيجيريا ...	5-نيجيريا ...

المصدر: http://www.centreasia.eu/sites/default/files/publications_pdf/17-cr-cabestan-dgris_070617.pdf

في سنة 2007, استثمرت الشركة الوطنية Sino – Uranium 300 مليون دولار في منجم جديد في ازليك، وبذلك تكون الشركة الصينية قد كسرت احتكار الشركة الفرنسية AREVA للتنقيب على اليورانيوم، إلا أنه تم إغلاق هذا المنجم سنة 2015 بعد أقل من 3 سنوات من الإنتاج، حيث اضطرت الصين لإغلاقه بعد أن تم احتجاز مسؤول صيني كرهينة من قبل حركة العدل النيجيرية[1]. وقامت الصين بعدة مشاريع خاصة في مجال البنية التحتية في النيجر، منها مشروع مبادل حراري في نيامي سنة 2015، وبناء مستشفى نيامي الذي تم افتتاحه سنة 2017، شبكة للاتصالات الوطنية هي قيد الإنشاء حاليا، محطة لتوليد الكهرباء[2].

وفيما يتعلق بالمعونة الإنمائية، فلا تزال الصين متأخرة مقارنة بفرنسا والاتحاد الأوروبي، فعلى سبيل المثال وصلت مساعدات الوكالة الفرنسية للتنمية ما بين 80 و90 مليون يورو في السنة، أما مساعدات الصين التراكمية منذ عام 1996 وصلت إلى الآن 300 مليون دولار يضاف إليها 23 مليون دولار كديون تم إلغاؤها[3].

نلمس كذلك اهتمام الصين بمنطقة الساحل الإفريقي، وتنبهها إليها من خلال تعبيرها الدبلوماسي حول ما تعرفه المنطقة من مستجدات، فنتيجة عدم الاستقرار الذي أصبحت تعرفه العديد من دول المنطقة، لم تعد الصين مجرد مشاهد سلبي لديناميات هذه الصراعات، ولكنها باتت شريكا نشطا في الجانب الأمني لهذه الدول خوفا مما قد تلحقه التهديدات الأمنية فيها من ضرر على المصالح الصينية في المنطقة نفسها وفي دول خليج غينيا وخاصة نيجيريا والسودان، حيث المصالح الحيوية الكبرى للصين.

تعتبر الصين مقارنة بباقي أعضاء مجلس الأمن الدائمين، من أكبر المساهمين في بعثات الأمم المتحدة بإرسالها ما يصل إلى 2000 عسكري بشكل جماعي إلى ليبيريا ودارفور وجنوب السودان، كما

---

[1] Ibid, p 4.
[2] Ibid, p 5.
[3] Ibid

أرسلت مئات الجنود إلى مالي، وهو ما أصبح يشكل تغييرا ملحوظا في السياسة الصينية تجاه إفريقيا[1]. ولعل موقف الصين من الأزمة الليبية عام 2011 خير دليل على ذلك، حيث لم تستخدم الصين حق الفيتو كما توقع البعض ضد القوى الغربية.

أعطت الأحداث التي عرفتها ليبيا فرصة استراتيجية للصين لإظهار قدراتها العسكرية، فعمليات الإنقاذ التي نفذتها الصين في ليبيا توضح التحول العميق لسياستها الأمنية بالمنطقة. وكانت لعمليات نشر القوات الجوية والبحرية لجيش التحرير الشعبي في ليبيا أهمية خاصة، بحيث أنها بمثابة المؤشر عن تطورات قدرات الجيش الصيني على التدخل السريع حتى في المناطق البعيدة. وكان هذا جزءا من برنامج تحديث عسكري للصين سيسمح لها بالدفاع عن مصادرها من الطاقة، وحماية الممار البحرية التي تحمل الوقود إليها، ومحاولة تحقيق التوازن مع قدرات الولايات المتحدة البحرية[2].

من خلال ما تطرقنا إليه فيما يخص أهمية إفريقيا بصفة عامة، ومنطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة بالنسبة للقوى الكبرى، نجد أن هذه المنطقة تتميز بأهميتها البالغة للدول التي تستطيع الحصول فيها على شراكات كبيرة، وتتميز أيضا بكونها تشمل دولا من شمال القارة وغربها وشرقها غنية بالموارد وتتوفر على احتياطات كبيرة من النفط والغاز. ويبدو أن تأمين هذه الساحة يفرض تأمين خليج غينيا والقرن الإفريقي والصحراء الوسطى[3]. وهو ما تتسابق عليه القوى الكبرى مما يصعب المهمة أمام الصين، خاصة وأن هذه المنطقة تعرف ميزتين أساسيتين ضاغطتين على الصين، الميزة الأولى هي الأولوية الفرنسية الأوروبية حيث ترتبط دول الساحل بعلاقات وثيقة مع الشركاء الأوروبيين أما الميزة الثانية، فهي المسعى الأمريكي لتطوير استراتيجيته في منطقة الساحل والصحراء بتطوير التعاون الجيواقتصادي وترسيخ التعاون الأمني والعسكري. وسنحاول من خلال العنصر الموالي التطرق إلى أهم مجالات التنافس الصيني – الغربي في إفريقيا عموما وتداعيات ذلك على أمن واستقرار دول الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: تداعيات التنافس الدولي في إفريقيا على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي.

يعرف التنافس الدولي بأنه حالة ناتجة عن سعي دولتين أو أكثر بشكل منفرد نحو حماية وتعزيز مصالحهما في منطقة أو دولة معينة دون لجوء الطرفين، أو أحدهما، إلى إلحاق الضرر بمصالح

---

[1] لحسن حسناوي، "استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا: الديناميات .. والانعكاسات"، مرجع سبق ذكره، ص 115
[2] المرجع نفسه، ص 117 – 118.
[3] كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص 217.

بعضهما البعض وقد تكون المصالح متشابهة، ولكن يختلف الاقتراب الذي يتبعه كل طرف لحماية وتعظيم مصالحه،[1] وفي حالة لجوء أحد الأطراف المتنافسة على الأقل إلى اتباع أساليب تلحق الضرر بمصالح الطرف الآخر أو تحد من قدرته على تحقيق أهدافه يتحول التنافس في هذه الحالة إلى شكل من أشكال الصراع الدولي.

وتعد القارة الإفريقية أحد أبرز الفضاءات الجغرافية التي اكتسبت في السنوات القليلة الماضية أهمية استراتيجية، فرضت على عدد من القوى العالمية ولا سيما الصين والولايات المتحدة الأمريكية، الدخول في حلبة تنافس لحجز موطئ قدم لها بما يحقق مصالحها ويفتح لها آفاقا لتحقيق أكبر قدر من المكاسب، فمنذ النصف الأخير من عقد تسعينيات القرن الماضي، أصبحت القارة تمثل موقعا مهما في الاستراتيجيات التي رسمتها القوى الكبرى، ويرجع ذلك لكون إفريقيا تشكل خزان العالم الاستراتيجي من الموارد الطبيعية والمواد الأولية والمعادن النفيسة، التي يشتد الضغط عليها في ظل التنافس الشديد بين كبرى الدول المستهلكة لهذه الموارد، إثر ازدياد الطلب العالمي وتقلص نسبة الاحتياطات العالمية ومعدلات الإنتاج في أماكن ومناطق أخرى من العالم.

سنحاول من خلال هذا المطلب، الوقوف على أبرز القوى الدولية المتنافسة في إفريقيا وعلى مجالات التنافس الدولي فيما بينها، وكيف انعكس على معالجة وإيجاد حلول للمشكلات والتهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي، وخاصة وأن هذه المنطقة تعد من أهم الساحات الإفريقية التي تتنافس عليها القوى الدولية المختلفة.

الفرع الاول: ملف الطاقة محور التنافس الصيني - الغربي في افريقيا

إن كان صراع المصالح في إفريقيا، قد ارتبط بالتنافس الأمريكي – الفرنسي بشكل أساسي، فإن السنوات الأخيرة شهدت دخول الصين كلاعب جديد قوي، فأصبحت المنافس والشريك لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على إفريقيا. وكما رأينا، فإن الصين تقدم نفسها للدول الإفريقية كدولة نامية صديقة، استطاعت تحقيق المعجزة الاقتصادية والتنموية وقادرة على مساعدة الدول الإفريقية الفقيرة، والأخذ بأيديها لتحقيق مستقبل أفضل وفق استراتيجية تستثمر فيها تجربتها الناجحة وتقدمها كنموذج يبدو لكثير من الأفارقة أقرب إليهم مقارنة بالنماذج الغربية، كما تستند الصين في استراتيجيتها هذه على

[1] سامي السيد احمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 15

تحررها من الميراث الاستعماري المباشر الذي تحمله فرنسا على كاهلها، والسمعة الامبريالية التي تلتصق بالولايات المتحدة الأمريكية.

أما فرنسا، فقد اعتمد استراتيجية دفاعية تجاه إفريقيا تحاول من خلالها الحفاظ قدر الإمكان على مناطق نفوذها التقليدية في القارة، ولعل منطقة الساحل الإفريقي برزت كأهم تلك المناطق ومع ذلك، فإن الاستراتيجية الفرنسية لم تخلو من النزعة الهجومية، بل على العكس أصبح الطابع الهجومي في السنوات الأخيرة هو الغالب على سياسات فرنسا الإفريقية. وهو ما أكدته التدخلات العسكرية الفرنسية في كل من ساحل العاج ومالي وفي إفريقيا الوسطى. وقد لعبت فرنسا على وتر الفرنكوفونية لترسيخ علاقاتها مع مستعمراتها القديمة لتؤسس بذلك أرضية ثقافية لعلاقاتها الإفريقية والتي ارتأت أن تقوم على المشاركة بدل التبعية، مما ساعدها نوعا ما على الصمود في وجه القوى المنافسة.

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فارتكزت في إعادة تقويمها لاستراتيجيتها تجاه إفريقيا وإعادة بناء دورها فيها على المتغير الأمني، فكانت الحرب العالمية الأمريكية على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، من أبرز المداخل التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة للتغلغل في القارة، فأعادت واشنطن ترتيب وضعها الاستراتيجي عبر تشكيل قيادة عسكرية خاصة لإفريقيا AFRICOM بهدف مكافحة الإرهاب من خلال التدريب وتقديم الدعم اللوجيستي لقوات الدول الإفريقية. ومع أن الطابع العسكري هو الغالب على الاستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا، إلا أن هذا لا ينفي المصالح الاقتصادية الأمريكية في القارة وخاصة الطاقوية منها، ولعل من الاهداف المرجوة من وراء العسكرة الأمريكية للقارة الإفريقية هو حماية مصالحها الاقتصادية فيها.

يعد التنافس في المجال الطاقوي والمعدني من أهم مجالات تنافس الدول الكبرى في القارة الإفريقية، خاصة فيما يتعلق بالطاقات الكلاسيكية من نفط وغاز حيث تعد القارة السمراء آخر مناطق العالم التي يوجد بها احتياطي هائل من كلتا المادتين، ويقدر الخبراء حجم النفط الإفريقي بين 7 و9% من اجمالي الاحتياطي العالمي، ما يوازي ما بين 80 و100 مليار برميل خام، كما تتميز القارة بتوفرها على كميات كبيرة من مادة اليورانيوم الأساسية في الصناعات النووية، حيث تنتج القارة أكثر من 18% من اجمالي الإنتاج العالمي لليورانيوم، وتشير الدراسات إلى امتلاكها ثلث الاحتياطي العالمي من هذه المادة المهمة.

يعتبر ملف الطاقة محور تقاطع للتنافس الصيني – الأمريكي في إفريقيا، تظهر تجلياته بصورة واضحة في السودان، مع إمكانية أن ينتقل هذا التنافس الشرس بين القوتين إلى نيجيريا وأنغولا وغينيا الاستوائية والغابون وتشاد والكونغو وهي كلها دول ذات أهمية نفطية عالمية بالنسبة للصين والولايات المتحدة، لا سيما نيجيريا وأنغولا[1].

وبات النفوذ المتزايد للصين بإفريقيا يمثل إحدى زوايا انشغالات الولايات المتحدة الأمريكية، ففي السادس من ديسمبر 2005، أصدر مجلس العلاقات الخارجية للولايات المتحدة تقريرا حذر من مواجهة ضارية من جانب الصين تتعلق بإمدادات النفط من إفريقيا، داعيا واشنطن إلى انتهاج أسلوب استراتيجي تجاه القارة باستثمار المزيد من الموارد هناك، وأكد المجلس: أن أهمية إفريقيا الاستراتيجية تتزايد بسبب إمدادات الطاقة، وأنه يتعين على الولايات المتحدة تجاوز أسلوب التعامل مع القارة من منظور انساني واعتبارها شريكا[2].

كما نلمس صراعا خفيا بين الولايات المتحدة وفرنسا، فعلى الرغم من التعاون الحالي بين القوتين في مجال مكافحة الإرهاب، فإنه في حقيقة الأمر هناك تنافس أمريكي – فرنسي في إفريقيا يظهر جليا من خلال الأحداث التالية:

- في عام 1992 توجه الرئيس الكونغولي لشركة النفط الفرنسية "**ألف**" وطلب مساعدتها في سد العجز الذي شهدته موازنة بلاده في تلك السنة، وعندما قوبل بالرفض، توجه لشركة "**أوكسيدنتال بتروليوم**"، التي عرضت عليه 150 مليون دولار مقابل التنازل عن بعض الحقول النفطية الواعدة، وهو ما تسبب في حرب باردة بين فرنسا وأمريكا، انتهت بإزاحة الشركة الأمريكية ومحافظة الفرنسيين على الامتيازات النفطية في الكونغو، وقد تكور هذا السيناريو في أكثر من دولة، في الجابون 1990، في تشاد 1992، وفي أنجولا 1993، إذ كاد الفرنسيون يضيعون امتيازاتهم النفطية[3].

[1] علي حسين باكير،" التنافس الدولي في إفريقيا: الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية "، مركز الجزيرة للدراسات، في: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/2011721143056640254.html
[2] خيري عبد الرزاق جاسم، "قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية"، مرجع سبق ذكره، ص 102.
[3] وحدة الدراسات السياسية، " سياسات الهيمنة للقوى الكبرى في إفريقيا .. الدلالات والمآلات "، مركز سمت للدراسات ، ص 6، في :

- استغلال الولايات المتحدة الأمريكية لتوتر العلاقات الفرنسية – التشادية* وعملت على توطيد علاقاتها مع تشاد، فتمكنت من فتح الباب أمام الشركات الأمريكية للدخول بثقلها في الاستثمارات النفطية بتشاد، كما سعت الولايات المتحدة إلى زيادة مستوى معوناتها الخارجية لتشاد. واتجهت في السنوات الأخيرة إلى توجيه تمويلها ومعوناتها الرسمية للتحكم في الحراك السياسي في تشاد من خلال تمويل منظمات المجتمع المدني واشراك وزارة الدفاع الأمريكية ومنظمة USAID. وقد أدركت فرنسا بدورها مخاطر التغلغل الأمريكي في تشاد فعملت على إعادة توطيد علاقاتها مع تشاد مرة أخرى، من خلال مشاركتها في القوات العسكرية الأوروبية التي تم نشرها في تشاد عام 2007

- في الحقيقة لا يمكن تفسير التدخل العسكري الفرنسي في مالي، خارج سياق سياسة فرنسا الهجومية التي أصبحت تتبعها مؤخرا في القارة الإفريقية في إطار تنافسها مع الدول الكبرى على النفوذ فيها. فالنفوذ الفرنسي كان عرضة لخطر الانحسار خلال فترة حكم بوش الابن الذي انتهجت إدارته سياسة تدخليه أمريكية واسعة ومتعددة الأهداف في إفريقيا، وقد تعاملت فرنسا مع هذه السياسة بمزيج من مواقف دفاعية وتسليم بالأمر الواقع وسياسة الانتظار، ثم عادت في فترة الرئيس أوباما التي كانت أقل انفتاحيه تجاه إفريقيا، وتبنت سياسة هجومية ذات طبيعة عسكرية من أجل تثبيت نفوذها ومراكز قوتها في القارة، ويتخذ هذا التنافس الأمني أهمية قصوى في ضوء حقيقة أن التنافس بين القوى الكبرى على النفوذ اقتصاديا راح يحسم وبصورة جلية لفائدة الصين التي أصبحت منذ عام 2009 الشريك التجاري الأكبر لإفريقيا[1].

أما الصين فقد توجهت إلى إفريقيا بسياسة خارجية مغايرة للنمطين الأمريكي والفرنسي، قائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم ربط الاستثمارات بالشروط المسبقة وعدم بث أي نسق أيديولوجي أو فكري أو ثقافي يعمل على صهر الهوية الإفريقية مثلما هو الحال مع الأمركة والفرنسة لتصبح الصين أحد أهم الحلفاء المفضلين للأنظمة الإفريقية.

* شهدت العلاقات التشادية الفرنسية بعض التوترات، ففي شهر مارس من عام 2000 طلبت تشاد من السفير الفرنسي آنذاك مغادرة أراضيها نتيجة لخلافات بين الطرفين، وقامت فرنسا بدورها بدعوة البنك الأوروبي للاستثمار إلى تعليق مساهمته في مشروع حوض "سيدجي" النفطي بدعوى أن الاشتراطات البيئية والمهنية غير متوفرة. كما أصدرت السفارة الفرنسية في تشاد بيانا أعلنت فيه انسحاب الشركة الفرنسية (ELF) من الاستثمار في تشاد وتبعها انسحاب شركة (شل) البريطانية وهو ما أدى إلى تظاهرات كبيرة في تشاد تم خلالها إحراق المباني والسيارات الفرنسية.

[1] وحدة تحليل السياسات في المركز العربي ، "أزمة مالي والتدخل الخارجي"، **تقدير موقف**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، فبراير 2013. ص 7 – 8

وتجدر الإشارة في سياق التنافس الدولي على النفط في القارة الإفريقية أنه من الناحية التاريخية والتقليدية تعتبر الشركات الأوروبية الأكثر نشاطا في القارة، مثل شركة **توتال** Total الفرنسية، **شل** **Shell** الإنجلو-هولندية، **بريتيش بتروليوم** British petroleum البريطانية، **اني** ENI الإيطالية. غير أن شركة **توتال** الفرنسية تعتبر أول منتج دولي للنفط في إفريقيا، منافسة بذلك شركة **إكسون موبيل** الأمريكية، بحيث مثلت القارة 45% من إجمالي انتاجها العالمي للنفط وذلك سنة 2008. ومن جانب آخر، تشهد إفريقيا دخولا قويا لشركات النفط الآسيوية مثل شركة **بتروناس** Petronas الماليزية، و **بتروتشانيا** Petrochina الصينية، حيث كثفت الشركات الصينية نشاطها خاصة في نيجيريا وأنغولا غرب إفريقيا، التشادو السودان، وهو ما يزيد مخاوف الولايات المتحدة وفرنسا[1].

كان التواجد الدولي الغربي في خليج غينيا محصورا في فرنسا بحكم ماضيها الاستعماري في المنطقة، لكن هذا الواقع قد تغير منذ بداية القرن الواحد والعشرين، ليدخل خليج غينيا ضمن حسابات سياسة الطاقة الجديدة الأمريكية. فأنشأت الولايات المتحدة الأمريكية عام 2002 "**مجموعة مبادرة سياسة النفط الإفريقي**" African Oil Policy initiative Group التي تضم أعضاءا من الإدارة الأمريكية ومن الكونغرس ومن وزارة الخارجية، وآخرين من شركات النفط الأمريكية، ولقد أوصت هذه المجموعة أن تقوم واشنطن بترقية خليج غينيا إلى مركز "**منطقة ذات أهمية حيوية**"، فضلا عن إنشاء هيكل قيادة للقوات الأمريكية في المنطقة ودراسة إمكانية إقامة قاعدة عسكرية هناك[2].

مباشرة بعد هذه التوصيات قامت الشركات الأمريكية بزيادة استثماراتها في المنطقة، ورافق ذلك تبني الولايات المتحدة لمقاربة عسكرية، فأبرمت مجموعة من الاتفاقيات مع الكامرون والغابون وغينيا الاستوائية، تتيح للقوات الأمريكية استخدام مرافق المطارات الخاصة بهذه الدول في حين قامت فرنسا بتعزيز شراكاتها مع هذه الأخيرة فضلا عن الكونغو بزا افيل وذلك لحماية المنشآت النفطية.[3] كما قامت فرنسا بزيادة استثماراتها في البلدان الواعدة غير الناطقة بالفرنسية مثل نيجيريا وانغولا وهما الدولتين الرائجتين في انتاج النفط في المنطقة.

[1] Honoré le leuch, "Le pétrole et le gaz naturel en Afrique : une part croissante dans l'approvisionnement énergétique mondial",**Géostratégique**, No. 25, Octobre 2009, p 39.
[2] "The Gulf of Guinea: The new danger zone", **Africa Report No. 195**, Bruxelles: international crisis group, 12 December 2012, pp. 2- 3.
[3] Ibid. p. 3.

في الواقع لا يقتصر التنافس الاقتصادي في القارة الإفريقية على الصين وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، فلم تعد القارة حكرا على فاعل دولي بعينه، حيث بدأت أطراف دولية جديدة تولي اهتماما ملحوظا بإفريقيا، كاليابان والهند وروسيا وتركيا وإسرائيل، لم يعد من الحكمة أن تتجاهلها القوى الكبرى الفاعلة في إفريقيا.

الفرع الثاني: فاعلون دوليون آخرون يبحثون عن موطئ قدم في إفريقيا.

1/ اليابان:

يظهر الاهتمام الياباني بالقارة الإفريقية جليا من خلال مؤتمر تيكاد TICAD، "**مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الإفريقية** Tokyo International Conference on African Development"، الذي عقدت قمته الأولى عام 1993[1]، ويعتبر هذا المؤتمر بمثابة حلقة وصل بين اليابان وإفريقيا ينعقد كل خمس سنوات. أسفرت القمة الرابعة لمؤتمر تيكاد عام 2008 التي شارك فيها رؤساء دول وحكومات ووفود 51 دولة إفريقية عن **إعلان يوكوهاما** Yokohama Declaration، الذي ركز على ثلاث أولويات أساسية هي: رفع النمو الاقتصادي الإفريقي، وضمان الأمن البشري بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز السلم والحكم الجيد، ومواجهة القضايا البيئية والتغير المناخي[2].

تعهدت اليابان خلال هذه القمة بمضاعفة مساعداتها التنموية الرسمية للقارة الإفريقية بحلول 2012 وتحقيق هدف مضاعفة حجم الاستثمار المباشر للقطاع الخاص في إفريقيا ليصل إلى 3,4 مليار دولار بحلول 2012. وتعمل اليابان جاهدة على دعم وجودها في القارة الإفريقية من خلال عدد من المحاور منها التعليم ونقل التكنولوجيا.

[1] Seifudein Adam, "Emerging Trends in Japan Africa Relations: An African Perspective", **African Studies Quarterly**, Florida: Center for African Studies, University of Florida (United States), vol. 5, No. 2, Summer 2001. P 63.

[2] Ministry of Foreign Affairs of Japan, "Yokohama Declaration Towards a vibrant Africa", 30 May 2008. p 2, at: http://www.mofa.go.jp/region/africa/ticad/ticad4/doc/declaration.pdf

وخلال القمة الأخيرة لمؤتمر **تيكاد** والتي عقدت لأول مرة في دولة إفريقية وهي كينيا في أوت 2016، التزمت اليابان باستثمار 30 مليار دولار في إفريقيا خلال السنوات الثلاث المقبلة، بينها عشرة مليارات في البنى التحتية، وتم توقيع 73 اتفاقا تجاريا بين شركات يابانية وأخرى إفريقية في ختام أعمال المؤتمر[1]. ويعتبر هذا الدعم الياباني بمثابة رد فعل قوي في مواجهة الصين التي كونت صداقات متينة مع دول القارة، استطاعت من خلالها أن تنافس الدول الكبرى مجتمعة في علاقاتها بإفريقيا.

2/ الهند:

تعد الهند من القوى العالمية الناشئة التي ينتظر أن يكون لها تأثير في الساحة العالمية في المستقبل المنظور، فالاقتصاد الهندي من بين أسرع الاقتصادات نموا في العالم، وعلى هذا الأساس وضعت نيودلهي القارة الإفريقية نصب أعينها على اعتبار أن هذه الأخيرة كانت ولا تزال منطقة نفوذ بين القوى الكبرى، وقد شهدت السياسة الهندية تجاه القارة تحولا نوعيا باعتمادها استراتيجية تستند إلى ثلاث وسائل هي: سياسة القمم، ودعم التجارة مع الدول الإفريقية، وتوسيع الاستثمارات الهندية في عديد من المجالات[2].

في تطور غير مسبوق عقدت القمة الأولى لـ: " **منتدى الهند – إفريقيا** India – Africa forum" في نيودلهي يومي 8 و9 أفريل 2008، وشاركت فيه 14 دولة إفريقية، وعقد بعد ذلك سنة 2011 ثم 2015[3].

قفز حجم التبادل التجاري بين الهند وإفريقيا بنسبة تجاوزت 130% خلال سبع سنوات فقط، حيث كان عند حدود 30 مليار دولار عام 2008 وتجاوز 70 مليار دولار عام 2015. وبلغ حجم الاستثمار

[1] "العملاق الياباني يدخل القارة الإفريقية ويزاحم الصين"، في: https://goo.gl/nTeoC7

[2] محمد طيفوري، "الهند في إفريقيا .. التوسع بعيدا عن مظلة الغرب"، في: http://www.aleqt.com/2018/01/28/article_1322411.html

[3] سامي السيد أحمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 200.

الهندي المباشر في إفريقيا 13,6 مليار دولار، ما يمثل 16% من الاستثمار الأجنبي الهندي المباشر في الخارج لتتحول إفريقيا إلى ثاني أكبر مقصد للاستثمار الأجنبي الهندي المباشر في الخارج[1].

وفي إطار سعي الهند لتنويع مصادر حصولها على الطاقة وتقليل الاعتماد على منطقة الشرق الأوسط التي تحصل منها على ثلثي وارداتها النفطية، قامت بإبرام صفقات مع السودان تمكن شركة الهند الرئيسية للنفط والغاز ONGC ViDESH من انتاج النفط السوداني، وفي عام 2008 أكملت الهند خط أنابيب بترول يربط بين الخرطوم وبور سودان على البحر الأحمر بتكلفة قدرها 200 مليون دولار، وسنة 2010 وقعت نفس الشركة مذكرة تفاهم مع شركة النفط الوطنية الأنغولية **سونانغول** Sonangul كما وقعت الهند على خمس اتفاقيات مع ناميبيا من بينها اتفاقية للاستخدام السلمي للطاقة النووية تمكن الهند من الوصول إلى اليورانيوم[2].

3/ روسيا:

بعد انتهاء الحرب الباردة، كانت إفريقيا في مرتبة متدنية على جدول أعمال السياسة الخارجية الروسية، وفي أواخر التسعينيات بدأ المسؤولون الروس يفكرون مجددا في تدعيم علاقاتهم بالقارة الإفريقية وقد أكدوا على أهمية تشجيع الدول الإفريقية على زيادة التجارة مع روسيا وعدم الاعتماد فقط على المساعدات التنموية التي تقدمها روسيا إليهم. وبحلول عام 2004 وقعت روسيا 37 اتفاقا مع دول إفريقية لتقديم مساعدات اقتصادية وتقنية، وأبرمت اتفاقيات تجارية مع 42 دولة إفريقية[3]. وقامت روسيا بحث شركاتها ورجال أعمالها على الاستثمار في إفريقيا وممارسة نفوذها المتأتي من الفوائض المالية لديها والترويج لقدرتها على إفادة دول القارة عبر مدها في مجالات مثل السلاح والتكنولوجيا. هذه الاستراتيجية كانت قد بدأت في شكلها الأولي الذي اعتمد على بيع السلاح الروسي للدول الإفريقية كمدخل للسماح لروسيا بالمقابل بالاستثمار وتعميق التعاون الثنائي.

لكن ورغم أن روسيا أعلنت رسميا تعزيز علاقاتها مع إفريقيا كهدف أساسي من أولوياتها، إلا أن التزاماتها تجاه إفريقيا هي الأقل والأضعف مقارنة بالقوى الأخرى، وفي هذا الصدد نشرت وزارة الخارجية الروسية نص خطاب لنائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف في يوليو 2013 حيث قال: **"يجب أن أعترف أنه خلال عملي للعمليات التجارية للشركات الروسية في إفريقيا كان لدينا تقصير في قدرتنا على التصدير للقارة**

---

[1] محمد طيفوري، المرجع نفسه.
[2] سامي السيد أحمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 200 – 201.
[3] المرجع نفسه، ص 203.

الضخمة الغنية بالموارد الطبيعية الهائلة. وأضاف أن المهمة الرئيسة الآن أمام روسيا هي التحول إلى نهج أكثر شمولا، وتوفير المعلومات الكافية عن التنمية الاقتصادية في البلدان الإفريقية، وزيادة دور وسائل الإعلام الروسية والمنظمات الغير حكومية الروسية داخل القارة الإفريقية"[1].

فالمشكلة الحقيقية التي تواجه روسيا أنها تفتقر إلى معرفة الفرص الاستثمارية بالقارة، مما يحجم مشاركتها الاقتصادية، فتتضاءل فرص مشاركتها بجوار الصين التي تعلم جيدا السلع التي تحتاجها كل دولة إفريقية وتعرف جيدا أيضا كيفية توفيرها.

4/ **إيران**:

سعت إيران إلى بسط نفوذها في القارة الإفريقية إدراكا منها لأهمية القارة بالنسبة للجوار العربي من جهة ومن جهة أخرى للدور المهم المتوقع أن تلعبه القارة فيما يخص الطاقة في المستقبل، وذلك من خلال إقامة شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الإفريقية. ويعتبر التمدد في القرن الإفريقي الضامن الاستراتيجي للمشروع الإيراني في تطويق دول الخليج من الضفة الأخرى للبحر المتوسط.

من الدول الإفريقية التي تحرص إيران على تدعيم علاقاتها معها نذكر: موريتانيا، غامبيا، السينغال، بوركينافاسو، الكونغو الديمقراطية، جنوب إفريقيا، غانا، نيجيريا، زيمبابوي، مالاوي، أوغندا، كينيا، والسودان، وقد استضافت طهران في شهر سبتمبر 2010 **القمة الإفريقية – الإيرانية** التي شارك فيها قادة ودبلوماسيون ورجال أعمال ومثقفون ينتمون إلى أكثر من 50 دولة إفريقية[2]. وبلغت التبادلات الاقتصادية بين إفريقيا وإيران ما قيمته مليار دولار وقد لا يبدو هذا المبلغ هائلا، ولكنه يسمح للإيرانيين بتحقيق أهداف أخرى لا تتم إلا من خلال الاستثمارات المالية والتعاون التجاري. أهم هذه الأهداف هو نشر المذهب الشيعي الإيراني.

[1] حسني عماد حسني العوضي، " روسيا وإعادة اكتشاف إفريقيا من جديد: سيناريوهات التعاون والمصالح والمخاطر ". المركز الديمقراطي العربي. في: http://democraticac.de/?p=43279

[2] سامي السيد احمد محمد. مرجع سبق ذكره. ص 215.

وفي الساحل الافريقي تبرز النيجر كنقطة جذب إيرانية بالمنطقة، إذ تسعى طهران إلى توظيف علاقاتها مع هذا البلد للحصول على احتياجاتها من اليورانيوم اللازم لبرنامجها النووى، وهو ما انعكس في التحركات الإيرانية الحثيثة لتوثيق العلاقات الأمنية والاقتصادية بين البلدين، حيث شكلت النيجر محطة أساسية، ضمن الجولة الأفريقية لوزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، في أكتوبر 2017، والتي شملت أيضا جنوب أفريقيا وأوغندا[1].

ويستند نهج إيران في نشر المذهب الشيعي إلى توظيف الطلاب الأفارقة من ذوي الثقافة العربية الإسلامية، وتسجيلهم في المدارس والمعاهد الإيرانية التي أنشئت في هذه البلدان لهذا الغرض، وكذلك تعمل إيران على منح المنح الدراسية للشباب الأفارقة لتدريبهم على المذهب الشيعي الإيراني في لبنان أو إيران، وجعلهم وعاظا في العقيدة الشيعية عند عودتهم إلى بلدانهم، كما نجد إيران نشطة جدا في مجال العمل الخيري في المناطق الفقيرة من خلال الجمعيات الخيرية التي تخفي بها هدف نشر العقيدة الشيعية في إفريقيا. وتعد نيجيريا من أكثر الدول الإفريقية التي تنشط فيها ايران في هذا السياق[2].

وتمتلك إيران محطة إذاعية في نيجيريا، ويعتبر الدعم الاقتصادي والعمل الاجتماعي الوسيلة الرئيسة التي أتاحت لإيران موطئ قدم لها في نيجيريا، وفي فبراير 2013، أعلنت أجهزة المخابرات النيجيرية أنها اكتشفت خلية سرية عسكرية مرتبطة بعناصر إيرانية كانت تعد الهجمات ضد أهداف إسرائيلية وغربية في نيجيريا[3].

ورغم الجهود الإيرانية الحثيثة لتدعيم علاقاتها بالقارة الإفريقية إلا أن الارتباط الإيراني الإفريقي مازال محدودا ويواجه العديد من الصعوبات أبرزها محدودية القدرات الإيرانية في مواجهة الأطراف الدولية الأخرى الفاعلة داخل القارة، والسعي الأمريكي والإسرائيلي لتحجيم الدور الإيراني في القارة، إضافة إلى دور دول الخليج خاصة منها السعودية والإمارات العربية اللتان تعملان على محاصرة النفوذ الإيراني في إفريقيا وفي الساحل الإفريقي بصفة خاصة.

5/ تركيا:

---

[1] خالد حنفي علي، " لماذا التحرك السعودي- الإماراتي لتفعيل قوة الساحل الأفريقي؟ "، في :
http://www.siyassa.org.eg/News/15452.aspx

[2] مدني قصري، " استراتيجية الهيمنة الإيرانية في إفريقيا "، في: https://goo.gl/SHdut9

[3] المرجع نفسه.

بعد احياء الارتباط التركي الافريقي منذ عام 1998، حيث تبنت الحكومة التركية وثيقة بعنوان " سياسة الانفتاح على افريقيا"، وكان ذلك جزءا من سياستها الخارجية الشاملة للانفتاح على العالم الخارجي، وطالبت الوثيقة بعدة امور من بينها تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وافريقيا وزيادة التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي بين الجانبين.[1]

وقد تقوت العلاقات التركية الافريقية منذ وصول حزب العدالة والتنمية التركي الى الحكم عام 2002، وتكرست عبر قمم عقدت باسطنبول التركية وزيارات مسؤولين اتراك الى افريقيا، حتى ان تركيا اطلقت على عام 2005 بانه "عام افريقيا". وفي شهر اوت 2008 استضافت تركيا اول قمة تركية افريقية تحت رعاية الرئيس التركي **عبد الله غول** تحت عنوان : " **التضامن والشراكة من اجل مستقبل مشترك** "، شارك فيها ممثلون عن 50 دولة افريقية.[2] وتوج توطيد العلاقات بين الجانبين التركي والافريقي، بقبول منح تركيا صفة مراقب داخل الاتحاد الافريقي، وفي فبراير 2008 اصبحت تركيا عضوا في بنك التنمية الافريقي.[3]

ان الملاحظ للاستراتيجية التركية في القارة الافريقية، سيجد انها عرفت كيف تجمع بين الآلية الاقتصادية زالثقافية والانسانية، مما شكل قوة ناعمة تركية عززت من نفوذ تركيا الى القارة، ولقد اثمرت الاستراتيجية الاقتصادية التركية المنفتحة على افريقيا الى زيادة التبادل التجاري بين الجانبين من 3 مليار عام 2002 الى نحو 25 مليار دولار عام 2015[4].

ولم يقتصر تاثير السياسة التركية الجديدة نحو قارة افريقيا على الجوانب السياسية والاقتصادية فقط، حيث اكد اردوغان بان تركيا تحاول بناء علاقات مع افريقيا من خلال اتخاذ الصحة والتعليم والزراعة والبيئة والبنية الاساسية وبناء القدرات كمجالات استراتيجية للعمل. واكدت القمة التركية الافريقية الثانية التي عقدت في عاصمة غينيا الاستوائية مالابو عام 2014 على مكانة افريقيا في سياسة تركيا الخارجية، كما انها اشارت الى كبيعة العلاقات بين الطرفين، وفيها وافق الطرفين التركي والافريقي على استمرار خطط العمل التنفيذية حتى نهاية عام 2019 ورفع مستوى العلاقات الاستراتيجية.

6/ اسرائيل:

---

[1] سامي السيد احمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 206

[2] المرجع نفسه

[3] " تركيا وافريقيا..علاقات اقتصادية واعدة"، في : https://goo.gl/Qc9qMG

[4] المرجع نفسه

استطاعت اسرائيل النفاذ الى الدول الافريقية واقامة شبكة واسعة من العلاقات الدبلوماسية مع 39 دولة افريقية، وبجانب علاقاتها الدبلوماسية، اقامت اسرائيل علاقات مع جماعات عرقية وقومية معينة داخل القارة مثل جماعة الامهرا في اثيوبيا والدينكا في جنوب السودان.[1]

تتعدد دوافع الاهتمام الاسرائيلي بالقارة الافريقية، ولعل من ابرزها نذكر موقع اسرائيل الذي له اهميته باعتباره يمثل نقطة اللقاء بين القارات الثلاث آسيا وافريقيا واوروبا فالمقاطعة العربية واغلاق قناة السويس جعل اسرائيل تهتم بخليج العقبة الذي يوفر لها الاتصال بالقارة الافريقية وتبادل المنتجات معهم، لذلك كان من الطبيعي ان تولي اسرائيل اهمية خاصة لدولة مثل اثيوبيا منذ عام 1952،[2]حيث هدفت اسرائيل من هذا التحرك الى منع تحويل البحر الاحمر الى بحية عربية ومحولتها السيطرة على باب المندب الذي تعتبره منفذا حيويا لتحركاتها تجاه آسيا وافريقيا لضمان مصالحها الاقتصادية والتجارية، كما تتجه اسرائيل بالزحف نحو غرب افريقيا لتشكل حزام طوق حول الدول العربية، وبالتالي تهدد العمق الاستراتيجي للمغرب العربي

يتمثل الهدف الاساسي من السياسة الخارجية الاسرائيلة تجاه افريقيا في اكتساب الشرعية السياسية والاعتراف القانوني بدولة اسرائيل من قبل الدول الافريقية، وهو ما تسعى اسرائيل لتحققه بشتى الطرق، خاصة من خلال محاولة التأثير على السلوك التصويتي للدول الافريقية بالامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى من اجل تاييد اسرائيل وتدعيم مركزها الدولي، لاسيما وان هذه الاخيرة تشكل حوالي 31-32% من اجمالي اصوات اعضاء الامم المتحدة.[3]

كانت العلاقات الاسرائيلية الامريكية مدخلا مهما لتيسير الاختراق الاسرائيلي لكثير من دول القارة، وفي ذات الوقت فان التغلغل الاسرائيلي داخل افريقيا جاء في مصلحة الولايات المتحدة الامريكية، فهو يصب في مصلحة النفوذ الاسرائيلي الامريكي على حساب نفوذ فرنسا، المنافس القوي للولايات المتحدة في القارة. وقد اعتمدت اسرائيل لتكريس نفوذها في القارة على التعاون العسكري وعمليات التسلح التي تقدمها للدول الافريقية، فاصبحت تتغلغل بصورة غير رسمية عن طريق شركة خدمات امنية هي

[1] سامي السيد احمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 211

[2] اسامة عبد الرحمن الامين، " التغلغل الاسرائيلي في افريقيا (اثيوبيا نموذجا) واثره على دول حوض النيل الشرقي"، **دراسات افريقية**، الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الافريقية بجامعة افريقيا العالمية، العدد 49، 2013، ص 180

[3] عبد الناصر سرور،" السياسة الاسرائيلية تجاه افريقيا (جنوب الصحراء) بعد الحرب الباردة، **مجلة جامعة الخليل للبحوث**، فلسطين: جامعة الخليل، المجلد 5، العدد 2، 2010، ص 159

"ليف- دان" التابعة للموساد، والولايات المتحدة تتفهم هذا لانه يصب في مصلحتها في الاخير.[1] و بين العامين 2009 و2014 زادت الصادرات الأمنية الإسرائيلية إلى شتّى الدول الأفريقية بأكثر من أربعة أضعاف

اضافة الى الاهداف السياسية والامنية ذات الاهمية الكبيرة بالنسبة لسياسة اسرائيل تجاه افريقا، تظهر كذلك اهمية المصالح الاقتصادية في توجيه هذه السياسة، والتي تتعلق بفتح الاسواق الافريقية امام المنتجات الاسرائيلية والاستثمارات والحصول على المواد الاولية وعناصر الطاقة. وتستفيد اسرائيل من الاسواق الافريقية ، ولكن حجم تجارتها يعتبر ضئيلا مقارنة بتجارتها مع امريكا واوروبا وآسيا.

7/ دول الخليج العربي: الامارات العربية والسعودية

اصبحنا نلمس في السنوات الاخيرة اهتمام دول الخليج وخاصة منهم الامارات، والسعودية، بالقارة الافريقية بصفة عامة وبالساحل الافريقي بصفة خاصة، وهو ما ظهر جليا من خلال مساهمة هاتين الدولتين بـ 130مليون يورو من اجل تفعيل قوة مجموعة دول الساحل الخمس G5، فالسعودية لوحدها تعهدت بمنح 100مليون يورو، اي ما يفوق مساهمات دول الاتحاد الاوروبي وحتى الولايات المتحدة والتي ذكرناها سابقا، وهو ما يجعلنا نتسائل عن اسباب هذا الاهتمام الخليجي بالمنطقة.

تأخذ أهداف التحرك السعودي – الإماراتي في الساحل الأفريقي ثلاثة أنماط من الدوافع المتشابكة مع بعضها بعضا، وتتشارك فيها الدولتان، بحكم ما بينهما من تحالف إقليمي، سواء في منطقة الخليج أو خارجها. أولها، يخص الترابط بين قضية مكافحة الإرهاب، وتأمين المصالح الأمنية والاقتصادية لكل من السعودية والإمارات بالمنطقة، وثانيها، يتجه أكثر نحو مواجهة القوى الإقليمية المناوئة والنافذة بالمنطقة، خاصة إيران وقطر، وثالثها، يتجه بالمقابل إلى بناء تأثيرات داعمة للتحالفات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المنسجمة مع السياسة الخارجية للبلدين الخليجيين بالمنطقة، خاصة فرنسا، والمغرب، ومصر.[2]

[1] المرجع نفسه، ص 160
[2] خالد حنفي علي، " لماذا التحرك السعودي- الإماراتي لتفعيل قوة الساحل الأفريقي؟ "، مرجع سبق ذكره

وفي الشق الاقتصادي تدخل دول الخليج إلى السوق الأفريقية باعتبارها أقدم شريك تجاري ولديه رأس المال، ويتطلع إلى الاستفادة من كل توسع في نطاق الاستثمار، في ظل سياسة التنوع الاقتصادي التي تتبناها المنطقة حالياً بعيداً من النفط. وعلى رغم أن استثمارات الشرق الأوسط عموماً ودول الخليج خصوصاً، تركز عادة على شمال أفريقيا، فإن المستثمرين اليوم يتحركون نحو الجنوب بقيادة الإمارات. إذ يبلغ حجم التجارة غير النفطية بين أفريقيا والإمارات 24 بليون دولار، بزيادة تتجاوز 700 في المئة على مدى السنوات العشر الماضية. ولدى غرفة تجارة دبي الآن مكاتب جديدة في إثيوبيا وغانا وموزمبيق وكينيا.[1]

لقد اتخذت منطقة الساحل الافريقي وضعا امنيا يتسع شيئا فشيئا، لا يمكن الا يكون مرتبطا بالتنافس الدولي حول موارد الطاقة في المنطقة وفي القارة الافريقية عموما. ولعل التهديدات الامنية التي برزت في الساحل الافريقي دفعت بالقوى الكبرى خاصة منها الأوروبية وفرنسا على وجه التحديد الى اعادة تقويم الجيوستراتيجية الامنية الافريقية والاسراع في صوغ مقاربات جديدة تعيد تحديد المصالح الأوروبية وتقويم المسؤوليات في القارة الافريقية عموما وفي الساحل وغرب افريقيا بصفة خاصة. ومن جهتها عملت الصين على توسيع تعاونها مع افريقيا، ومن ضمنها منطقة الساحل الافريقي. اما الولايات المتحدة فعرف موقفها تطورا كبيرا في النظرة الى افريقيا وذلك من زاويتين، الاولى استراتيجية من خلال التدخل في علاقات عسكرية وثيقة، والثانية جيواقتصادية بربط علاقاتها مع المحاور الاساسية في افريقيا، وايجاد ساحات تعاون جديدة، اضافة الى الدول الاخرى التي بدأ يظهر اهتمامها بالقارة الافريقية مؤخرا كدول الخليج واليابان وايران واسرائيل وتركيا والهند، ولكن تأثيرها لايزال غير حاسم ومؤثر بدرجة القوى الكبر الثلاث الاولى.

هذا التنافس الدولي الكبير على القارة الافريقية يدل على ان فهم الاهتمام الدولي بمنطقة الساحل الافريقي، لا يمكن فصله عن التوجه الاستراتيجي للقوى الكبرى نحو افريقيا، اذ يبدو ان الدول الغربية تنظر الى وجودها في المنطقة ضمن نظرتها الى كل افريقيا، فاصبحت قيمة الساحل الافريقي تنبع من كونه محاطا بالمحاور الافريقية المهمة وكذا بابواب الولوج الاساسية والمرور الدولي البحري، لهذا تلقي المشكلات الامنية في الساحل الافريقي اذا ما تفاقمت باثرها في امن الاطراف، وعبرها في امن الملاحة

[1] دلال ابوغزالة، " تنافس خليجي مع دول كبرى لاقتناص فرص الاستثمار في أفريقيا"، في:
/http://www.alhayat.com/Articles/25018261

الدولية، وعلى المصالح الحيوية للقوى الكبرى في خليج غينيا، وعلى ضفة البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر.

ان تنافس القوى الكبرى على ثروات القارة الافريقية، وعلى بسط النفوذ في منطقة الساحل الافريقي، قد القى بضلاله على الوضع الامني في المنطقة، وساهم في ترسيخ ظاهرة عدم الاستقرار اكثر من اي وقت مضى. فعلى الرغم من ان تعاطي القوى الكبرى مع التهديدات الامنية في المنطقة اخذ مسارات متعددة كاصلاح الانظمة السياسية فيها، وتحفيز الدول الاقليمية المؤثرة في المنظقة وخاصة منها الجزائر على التنسيق الامني مع جيرانها، إلا ان ثمة تغيرات لحقت بالمنطقة خلال السنوات الاخيرة مثلت دافعا لتغير نوعية التعاطي الدولي والتحول الى التدخل العسكري بعدما فشلت انظمة الساحل الافريقي في تخفيض حدة التهديدات وتفاقم مشكلة عدم الاستقرار.

وقد نتج عن هذه السياسات الاجنبية في المنطقة، تفاقم نشاط التنظيمات الارهابية، حيث تمت تعبئة كل التيارات الجهادية في المنطقة بهدف التصدي ومهاجمة القوى الاجنبية المنتشرة في مختلف دول الساحل. ونظرا لضعف اجهزة الأمن القومي لدول الساحل الافريقي وغياب الامكانيات والبنى التحتية لجمع المعلومات، فان اي هجمات قامت بها الجماعات الجهادية النشطة في المنطقة، كانت مدوية وتركت اثرا كبيرا على دول المنطقة وعلى القوى الغربية في المنطقة، ولعل آخرها الهجوم الذي استهدف عناصر من قيادة العمليات الخاصة الامريكية يوم 2017/10/04، بقرية **تونغو تونغو** Tongo Tongo، الواقعة على بعد190 كلم تقريبا شمال العاصمة النيجيرية نيامي، ذهب ضحيته 9 جنود من بينهم اربع جنود امريكان واصيب اثنين[1]. وكانت هذه الضربة بمثابة الاعلان من قبل الجهاديين بان عناصر القيادة العسكرية الامريكية لافريقيا تم اعتمادهم هدفا معاديا لهم مع الفرنسيين .

وبعد هجوم تونغو تونغو اتضح بان القوات الخاصة الأمريكية تتواجد في النيجر منذ 2013، وهدفها الأساسي كان تدريب جنود النيجر، ولكنهم تمركزوا على حدود الدولة لمحاربة التنظيمات الإرهابية مثل بوكو حرام والقاعدة. اما القوات الفرنسية والالمانية والايطالية فكانت تركز على قضية الاتجار بالبشر، بعد ان وردت تقارير بان مئات الآلاف من المهاجرين يشقون طريقهم من النيجر الى ليبيا في محاولة للوصول الى اوروبا، ويبدو ان الولايات المتحدة الامريكية تخطط للبقاء في النيجر لفترة اطول، حيث من المقرر ان يتم افتتاح قاعدة للطائرات بدون طيار بقيمة 110 مليون دولار في مدينة اغاديس.

[1] بلال المصري، " القيادة العسكرية الامريكية لافريقيا تتلقى ضربة موجعة بالنيجر"، **اتجاهات سياسية**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، العدد 01، كانون الاول 2017، ص 108

وبهذا يعد تزايد نشاط الجماعات الارهابية في منطقة الساحل الافريقي من اهم التداعيات الامنية التي نتجت عن تنافس القوى الكبرى في المنطقة وفي افريقيا عموما، بسبب العسكرة المتزايدة للقارة، خاصة العسكرة الفرنسية والامريكية. اضافة الى هذا فان تواجد القوات العسكرية للقوى الكبرى في المنطقة واستفزاز الجماعات الجهادية بذلك وحثها على شن هجمات متواصلة، فرض اعباءا ثقيلة على دول المنطقة التي بالاساس تعاني من ازمات مزمنة على كافة الاصعدة، بشكل لن يمكنها من تحمل فاتو ة الحرب الدائرة، فضلا عن انها ستجد نفسها مرغمة على مواجهة الضربات المحتملة للتيارات الجهادية التي تسعى للانتقام من القوات الغربية والدول المؤيدة لها وهو ما يؤثر على عجلة التنمية في دول منطقة الساحل الافريقي.

الخـاتمة

تشكل منطقة الساحل الافريقي، احد اهم الفضاءات الجغرافية التي اصبحت تستثير اهتماما دوليا بالغا في السنوات الاخيرة، خاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001، ولعل ذلك يرجع بالدرجة الاولى الى ما تعرفه هذه المنطقة من تهديدات امنية، باتت هي المحرك الرئيسي لسياسات القوى الكبرى بعد هذه الأحداث ألا وهو تهديد الارهاب، حيث تم ادراج هذه المنطقة فيما اصبح يعرف بالحرب العالمية على الارهاب.

وإضافة الى الارهاب فان هذه المنطقة تعاني من شتى انواع التهديدات الامنية الجديدة التي ظهرت في الافق بعد نهاية الحرب الباردة وتجلي العولمة بمختلف مظاهرها، من جريمة منظمة الى هجرة غير شرعية، امراض واوبئة، فقر، تهديدات بيئية....، ساعدت على استفحالها عدة عوامل يعد الفشل الوظيفي والعجز عن بناء الدولة وتنامي الفجوات التنموية والاجتماعية من ابرزها.

وفي الحقيقة لا يمكن اختزال الاهتمام الدولي بالمنطقة في التهديدات الامنية التي تعرفها هذه الاخيرة، فبالرغم من الامتداد الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي على أراض قاحلة، ودول فقيرة، ومجتمعات متخلفة ومتصارعة عرقيا وإثنيا، الا ان المنطقة تشكل مركز رهانات استراتيجية وحيوية، لكونها غنية بالثروات الطبيعية، والمصادر الحيوية، والطاقوية خاصة، وعلاوة على ذلك فان الاهمية الجديدة لخليج غينيا كمنطقة تفاعلات امنية جديدة، عززت من اهمية الساحل الافريقي كمجال متاخم لهذه المنطقة الغنية بالثروة النفطية التي باتت تعتمد عليها اقتصادات الدول الغربية. كما ان الجغرافيا المترامية الاطراف للمنطقة بامتدادها من المحيط الاطلسي غربا الى البحر الاحمر شرقا، جعلت منها منطقة محورية في العلاقات والتفاعلات بين افريقيا الاستوائية وشمال افريقيا، كما بين افريقيا والمشرق العربي وحوض البحر الابيض المتوسط.

كل هذه العناصر، جعلت منطقة الساحل الافريقي على قدر كبير من الاهمية الاستراتيجية، اذ اصبحت منطقة للتهديدات والفرص في آن واحد. وما يؤشر على أهمية المنطقة، هو تعرضها لتدخلات دولية عدة خلال السنوات الاخيرة الماضية، سواء في ليبيا أو في شمال مالي.

ان هذه التهديدات الامنية التي باتت تفرزها منطقة الساحل الافريقي لا تشكل خطرا على مصالح القوى الكبرى فحسب، بل على دول الجوار قبلها، بحيث اصبحت حدودها منكشفة امام مختلف التهديدات المنبعثة من المنطقة. وتعد الجزائر من اكثر دول الاقليم تعرضا لها، خاصة وان دول قلب الساحل

الثلاث موريتانيا ومالي والنيجر تمتد حدودها الجغرافية على طول الحدود الجنوبية للجزائر، مما اضطر هذه الاخيرة لتكون في حالة تأهب مستمرة من اجل تأمين حدودها الجنوبية.

من خلال دراستنا هذه، قمنا بتحليل ومناقشة ادوار الدول الاقليمية والقوى الكبرى تجاه التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي، وقد توصلنا الى مجموعة من النتائج، هي كالآتي:

- ان التهديد يرتبط بادراك صانعي القرار والفاعلين السياسيين، وان الادراك الاستراتيجي يرتبط بمدى فهم الدور الذي يمكن ان تؤديه الدولة او تقوم به في محيطها المحلي او الاقليمي او الدولي. وادراك الدولة للدور الملقى على عاتقها، ينعكس على المبادئ الجيوبوليتيكية التي ستصوغها وتؤديها في النظام الدولي، من محلية واقليمية وعالمية. وحتى تنجح الدولة في اداء دورها لمواجهة تهديد ما يتوجب عليها ان تدرك جيدا حجم ذلك التهديد ومصادره الحقيقية، وان تراعي نقاط القوة والضعف لديها في اطار رسم الخطط الامنية التي ستنتهجها. فكلما كان الادراك لمصدر التهديد شاملا، كانت الاجراءات لإزالة التهديد اكثر استيفاءا، خاصة اذا كان الامر يتعلق بالتهديدات الامنية الجديدة التي تعددت مصادرها وتخطى مدى تأثيرها الحدود القومية للدولة.
- تتنوع التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي بين التهديدات الامنية التقليدية المتمثلة في الفشل الوظيفي والعجز عن بناء الدولة والنزاعات الحدودية والاثنية، اضافة الى التداعيات الامنية للطبيعة الجغرافية والمناخية الصعبة للمنطقة، وهي مشكلات متأصلة في منطقة الساحل الافريقي، وبين التهديدات الامنية الجديدة، المتمثلة في النشاط الكثيف للتنظيمات الارهابية وشبكات الجريمة المنظمة بمختلف اشكالها وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

وما لمسناه من خلال دراستنا لهذه التهديدات هو وجود علاقة ارتباطيه بين الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية وبين ظاهرة عدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الساحل الافريقي. وان هذه العلاقة لم يتم ادراكها جيدا من قبل صانعي القرار واصحاب السياسات والاستراتيجيات الامنية الموجهة للتصدي للتهديدات الامنية في المنطقة، تلك الموجهة من قبل الدول الاقليمية او من قبل القوى الكبرى. اذ لم تربط هذه الاخيرة قضية الأمن في منطقة الساحل الافريقي بالعناصر البنيوية والجغرافية والتاريخية، بل حصرتها فقط في الظواهر الامنية المحضة والمباشرة او في الابعاد الدولية الاستراتيجية فقط. مما جعل الجانب الامني والعسكري يطغى على المقاربات والسياسات والاستراتيجيات المنتهجة في المنطقة، مقارنة بالجوانب الاخرى وخاصة منها التنموية، التي كانت ستتناسب اكثر مع المشكلات المتأصلة في المنطقة.

- ان التحديات والتهديدات التي تواجهها منطقة الساحل الافريقي تتجاوز حدود دولها، فاتسمت هذه الاخيرة بالتشابك والامتداد الإقليمي، بما يعيد الاعتبار لمفهوم مركب الأمن الاقليمي الذي طرحه **باري بوزان.** حيث ان هذا التشابك والامتداد الاقليمي للتهديدات الامنية في المنطقة، والتي ساهمت هشاشة دول الساحل الافريقي في تأصيله، يجعل من التعاون الاقليمي ضرورة حتمية لمواجهة ومعالجة تلك التهديدات والتحديات، تعاون لابد ان يكون بين دول الاقليم ولما لا ان يمتد الى التعاون مع التجمعات الاقليمية المحاذية، فبسبب شساعة مساحة منطقة الساحل الافريقي وامتدادها، اصبح تطور الاوضاع فيها يرتبط مباشرة بغرب افريقيا ومنطقة القرن الافريقي وبالمنطقتين المغاربية والمتوسطية.

لكن في واقع الامر ومن خلال تحليلنا لادوار الدول الاقليمية في منطقة الساحل الافريقي، توصلنا الى ان المنطقة تشهد صراعات وتنافسا إقليميا فيها، حيث برز الخلاف الجزائري المغربي على سطح الأحداث، مما اعاق فرص التعاون والتنسيق بين دول الإقليم في المجالات المختلفة، سواء في إطار ثنائي، أو في إطار التجمعات الإقليمية، وساهم بذلك في تعميق ظاهرة عدم الاستقرار في المنطقة. وحتى مجموعة الدول الساحل الخمس G5 والتي يمكن فهمها كمركب امن اقليمي في المنطقة، تواجه العديد من التحديات لعل ابرزها هو فقر الدول المشكلة لها وحاجتها الدائمة الى التمويل الاجنبي.

وكما رأينا فقد وضعت دول المنطقة العديد من الخطط والبرامج للخروج من أزماتها، إلا أن أغلبها انتهى إلى الفشل بسبب عدم أخذ هذا البعد الجهوي العابر للحدود بعين الاعتبار، اضافة الى افتقادها للشمولية، فلو اخذنا الدبلوماسية الجزائرية على سبيل المثال باعتبارها صاحبة التاريخ الاعرق في معالجة الازمات الساحلية المختلفة، خاصة منها تلك المتعلقة بالتوارق في المنطقة، نلاحظ ان الجزائر لم تحسن استغلال ابعادها الاقتصادية والتنموية والثقافية الدينية لمعالجة ازمات المنطقة بل غالبا ما كانت تعتمد فقط على البعد الامني العسكري.

- ان فهم الاهتمام الدولي بمنطقة الساحل الافريقي، لا يمكن فصله عن التوجه الاستراتيجي للقوى الكبرى نحو افريقيا، وقد القى التنافس الدولي على ثروات القارة الافريقية، وعلى بسط النفوذ في منطقة الساحل الافريقي، بضلاله على الوضع الامني في المنطقة، وساهم في ترسيخ ظاهرة عدم الاستقرار اكثر من اي وقت مضى. خاصة في ظل استراتيجيات دولية اهتمت فقط بالجانب الامني والعسكري مما استفز الجماعات الارهابية اكثر ودفعها الى تكثيف نشاطها. اما السياسات التنموية والاجتماعية الغربية في المنطقة فقد كانت خجولة جدا. فكان من الممكن ان لا ينصرف

التدخل الاجنبي إلى الصورة السلبية للتدخل العسكري فحسب، فثمة أنماط أخرى من التدخل تحمل أوجها إيجابية، كالمساهمة في بناء الدولة الإفريقية، وزيادة التدفقات التنموية على منطقة الساحل الافريقي، وبناء علاقات متطورة مع القوى الإقليمية، خاصة الجزائر ونيجيريا والمغرب باعتبارها قوى أساسية في استقرار المنطقة.

وفي نهاية هذه الدراسة تم التوصل الى مجموعة من التوصيات يمكن طرحها في النقاط الآتية:

- ✓ ان التحديات والتهديدات التي يشهدها الساحل الافريقي متشابكة ومتداخلة، يغذي بعضها بعضا إلى حد أنها تشكل حلقة مفرغة يجب العمل على كسرها أولا قبل الانتقال إلى المواجهة الجزئية لكل تحد على حدى، وذلك لن يتم الا اذا توصل صناع القرار المحليين والاقليميين والدوليين الى الادراك الجيد والشامل لمصادر التهديد الحقيقية في منطقة الساحل الافريقي، من خلال تجاوز التعامل فقط مع المشاكل الطارئة كالارهاب، والتركيز على مختلف القضايا الامنية الاجتماعية والثقافية والدينية والبيئية والجغرافية المتجذرة في المنطقة.

- ✓ ارساء مؤسسات اقليمية تكفل التعاون والتنسيق الامني بين دول المنطقة، ويتم من خلالها تجاوز الخلافات الاقليمية، ولما لا يتم تفعيل تجمع دول الساحل والصحراء باعتبار ان عضويته واسعة تضم دولا من شمال القارة الافريقية وغربها وشرقها، اين تترامى اطراف الشريط الساحلي، مما يخول لهذه المؤسسة القيام بمهام امنية جادة في المنطقة، تؤهلها لتكون منظمة امن اقليمي بجدارة.

- ✓ أن تعمل الدول الغربية على تطوير مبدأ عدم التدخل في منطقة الساحل الافريقي الى ما يسمى بـ: "الانخراط الايجابي" من خلال دعم الدولة للقيام بوظائفها الامنية والتنموية، وذلك عبر دعم التعاون الاقليمي لمكافحة الارهاب وطرح مبادرات للوساطة بين الفرقاء في النزاعات الداخلية، ومساعدتهم ودعمهم من اجل بناء الدولة واعادة صياغة وظائفها التنموية لمواجهة مشكلات الفقر والتهميش الاجتماعي.
- ✓ ومع ان هناك ترابط كبير بين الفواعل المحلية والقوى الاقليمية والدولية وتداخل للمصالح فيما بينها، وان تحقيق الاستقرار في المنطقة يتطلب جهودا جادة من الاطراف الثلاث. فمن المؤكد أنه أيا كانت الجهود الإقليمية والدولية، فستظل ضمن دائرة المصاحبة وفي

إطار دور الوسيط أو الميسر، أما حل المشاكل في العمق وبكيفية مستدامة فلن يتحقق ما لم يأخذ أبناء المنطقة الأمور بأيديهم، وفق مقاربة تشاركية وتوافقية ومندمجة، خاصة لمواجهة التحديات الامنية التي تعرفها دول المنطقة والتي يعد الفشل السياسي والظروف البيئية الصعبة ابرزها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

اولا / باللغة العربية:

1 - الكتب:

1. أبو جودة، الياس، **الأمن البشري وسيادة الدول**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008

2. احمد نصر الدين، ابراهيم ، **الارهاب وتاثيره على العلاقات العربية-الافريقية**، بغداد: المركز العراقي-الافريقي للدراسات الاستراتيجية، ط 1، 2016

3. أحمد نصر الدين، إبراهيم، **الإرهاب وتأثيره على العلاقات العربية الإفريقية القاهرة**، دار الإتحاد للطباعة، 2016

4. إدريس، محمد السعيد، **تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2001

5. الأسود، صادق، **علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده**، بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، 1990

6. الأشعل، عبد الله ، **الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة**، القاهرة: مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر ،2002

7. ألدن، كريس، **الصين في إفريقيا: شريك أم منافس؟**، ترجمة: عثمان الجبالي المثلوثي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون وهيئة أبوظبي للثقافة والتراث "كلمة"، 2009

8. امحمد مسعود، حسين، **الدور الإقليمي الليبي تجاه إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة (1999-2005)**، ليبيا: مجلس الثقافة العام, 2010

9. أمين، سمير، **امبراطورية الفوضى**، بيروت: دار الفرابي، 1991

10. بادي، برتران، **الدولة المستوردة : غربنة النصاب السياسي** ، ترجمة : شوقي الدويهي ، الجزائر : دار الفارابي، ط1، 2006

11. البديوي، عادل ، **الادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في المبادئ الجيوبوليتيكيا**، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016

12. بريجيكسي، زبيغينو، **الفوضى و الاضطراب العالمي عن مشارف القرن الحادي و العشرين**، ترجمة: مالك فاضل، بيروت: دار الكتاب العربي، 1998

13. البشري، محمد الأمين، **الأمن العربي المقومات والمعوقات**، الرياض: أكادمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000

14. بغداد، محمد، **دماء الصحراء – حروب القاعدة في الساحل الإفريقي**، الجزائر: ذاكرة الأمة، 2012

15. بن خرف الله، الطاهر، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982: بين التصور الايديولجي والممارسة السياسية**، الجزائر: دار هومة، 2007

16. بن عنتر، عبد النور، **البعد المتوسطي للامن الجزائري**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005

17. بوبوش، محمد، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع،2016

18. بوعشة، محمد، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي وادارة الحرب الاثيوبية - الايريتيرية**، بيروت: دار الجيل،2004

19. بيليس، جون وسميث، ستيف ، **عولمة السياسة العالمية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004

20. توركماني، حسن، **الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين**، دمشق: الأولى للنشر والتوزيع، 2004

21. جندلي، عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية، ط1، 2007

22. حريز، عبد الناصر، **النظام السياسي الارهابي : دراسة مقارنة مع النازية والفاشية والنظام العنصري في جنوب افريقيا**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997

23. حسن العتيبي، منصور، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979-2000)**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2008

24. الحسن محمد نور، عثمان وعوض الكريم المبارك، ياسر، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، الرياض : مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف للعلوم الامنية، 2008

25. الحسيني مصيلحي، محمد، **منظمة الوحدة الإفريقية**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1976

26. خالد، المعني، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة** ، سوريا: دار كيوان ،2009

27. داوود كوركيس، يوسف، **الجريمة المنظمة** ، عمان : الدار العملية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع 2001

28. ديبيل، تيري، **استيراتيجية الشؤون الخارجية... منطق الحكم الأمريكي**، ترجمة: وليد شحادة، بيروت: دار الكتاب العربي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009

29. رزيق المخادمي، عبد القادر، **قيادة "أفريكوم" الأمريكية حرب باردة أم سباق للتسلح؟**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية, 2011

30. رشاد سلام، احمد، **الاخطار الظاهرة والكامنة على الامن الوطني للهجرة غير المشروعة**، الرياض: جامعة نايف للعلوم الامنية، ط 1، 2010

31. الرشيدي، احمد وآخرون، **المدخل الى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003

32. الزيات، عبد الحليم، **التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي البنية والأهداف**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ج2، 2002

33. زيغلر، جان، **سادة العالم الجدد**، ترجمة: محمد زكريا اسماعيل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الأول، 2003

34. سند السويدي، جمال:" قمة أبو ظبي والمتغيرات الإقليمية" في : جمال سند السويدي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999

35. السيد أحمد محمد، سامي، **التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة: السودان دراسة حالة**، بغداد: المركز العراقي الإفريقي للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2016

36. السيد سليم، محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989

37. شعراوي، حلمي، **إفريقيا في نهاية القرن**، القاهرة : دار الأمين للنشر والتوزيع، ط1، 2001

38. شنة، أحمد، **العاصفة الزرقاء حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية**، الجزائر: مؤسسة هيدل للنشر والتوزيع، 2000

39. شوقي، ممدوح و كامل، مصطفى ، **الامن القومي والامن الجماعي الدولي**، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ط1، 1985

40. شيبي، لخميسي ، **الامن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف الشمال الاطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008**، القاهرة:المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2010

41. صبري مقلد، اسماعيل ، **العلاقات السياسية الدولية**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط 5، 1991

42. الطويل، كمال، **الحركة الاسلامية المسلحة في الجزائر من "الانقاذ الى الجماعة** "، بيروت: دار النهار، ط 1، 1998

43. عاشور، محمد ، سالو علي، أحمد، **التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط1، 2005

44. عاشور، محمد، **التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005

45. عبد الحافظ، أحمد، **الدولة والجماعات العرقية (الدراسات مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان وتتارستان 1991-2000)**، القاهرة: مطابع الأهرام، 2005

46. عبد الحميد، نسرين، **الجريمة المنظمة العبر الوطنية**، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2006

47. عبد الحي، وليد، **تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية**، الجزائر: مؤسسة الشروق للاعلام والنشر، 1994

48. عبد الرحمان، حمدي، **افريقيا و القرن الواحد و العشرون -رؤية مستقبلية** ، القاهرة : مركز البحوث و الدراسات ، 1997

49. عبد العزيز الاصقر، احمد، **الهجرة غير المشروعة الانتشار والاشكال و الشاليب المتبعة . مكافحة الهجرة غير المشروعة** ، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، ط1 ،2010

50. عبد العظيم، خالد، **سياسة فرنسا في إفريقيا المصالح العليا والتحركات العسكرية**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2016

51. عرفة، خديجة، **تحولات مفهوم الأمن**، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2003

52. عودة، جهاد، **النظام الدولي نظريات واشكاليات**، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط 1، 2005

53. عودة، عبد الملك، **التنافس الدولي في افريقيا1995**، القاهرة: الأهرام، 1996

54. غضبان، مبروك ، **مدخل الى العلاقات الدولية**، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2005

55. قاي نوت يوه، جون، **افريقيا و العالم في القرن القادم**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1، 1998

56. الكوت، البشير ، **المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات**، ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط1, 2008

57. المبارك، احمد واخرون، **العرب والدائرة الافريقية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005

58. محمود أبو المعالي، محمد، **القاعدة وحلفاؤها في ازواد، النشأة واسرار التوسع**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2014

59. محمود وهبي، صالح، **قضايا عالمية معاصرة (المشكلة السكانية، موارد المياه العدبة، التلوث البيئي، التصحر، الطاقة، العولمة)**، دمشق: دار الفكر المعاصر، ط1، 2001

60. مساوي، عادل، **علاقات المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية**، الرباط: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2003

61. المسري،عبد الوهاب و التريكي، فتحي ، **الحداثة و ما بعد الحداثة**، دمشق: دار الفكر، ط1، 2003

62. المشاط، عبد المنعم، **الدور الاٍقليمي لمصر في الشرق الأوسط**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995

63. مصباح، عامر، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الامن**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 2013

64. مصباح، عامر، **معجم مفاهيم العلوم السياسية و العلاقات الدولية**، الجزائر: المكتبة الجزائرية بودواو 2005،

65. مصباح، عامر، **نظريات التحليل الإستراتيجي الأمني للعلاقات الدولية**، الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2011،

66. مصطفى الصيفي، عبد الفتاح واخر ون، **الجريمة المنظمة : التعريف والانماط والاتجاهات**، الرياض : اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ،1999

67. مصلوح، كريم، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في اٍفريقيا**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2014

68. مطر،جميل و هلال، علي الدين ، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط6، 1999

69. مؤيد يونس، يونس، **أدوار القوى الأسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2015

70. ميتيكس، هدى و صدقي عابدين، السيد، **قضايا الامن في آسيا**، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2004

71. نافعة، حسن وآخرون، **الأمم المتحدة وضرورات الاٍصلاح في نصف قرن: رؤية عربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996

72. ناي، جوزيف.س ، دناهيو، جون. د، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة: محمد الشريف الطرح، الرياض: العبيكان، ط1، 2002

73. نبيل فؤاد، محمد ، **حلف الشمال الاطلسي (الناتو): النظام العالمي الاحادي ومشروع الشرق الاوسط الكبير**، القاهرة: دار الجمهورية للصحافة، 2007

74. هاشم الالوسي، همام، **الطوارق الشعب والقضية: تاريخا منسيا وحاضرا مقهورا ومستقبلا مجهولا**، الرباط: دار ابي رقراق،2010

75. هاشم علي عيد، وردة، **صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، أكتوبر 2013،

76. هاغلين، بيورن و سكونر، اليزابيت، " القطاع العسكري في محيط متغير "، في: **التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي: الكتاب السنوي 2003**، ترجمة: فادي حمود و اخرون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004

77. وايت، بريان واخرون، **قضايا في السياسة العالمية**، دبي : مركز الخليج للابحاث، ط 1، 2004

78. وقاف، العياشي، **مكافحة الارهاب بين السياسة والقانون**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،2006

79. الياس الحديثي، هاني، **سياسة باكستان الإقليمية(1971-1994)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998

80. يوسف الشكري، علي، **الارهاب في ظل النظام الد ولي الجديد**، القاهرة : اتراك للطباعة والنشر 2007

2 - المجلات والدوريات:

1. ابراش، ابراهيم، "العنف السياسي بين الارهاب والكفاح المشروع "، **مجلة الوحدة** ، الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية، العدد 67، افريل 1990

2. أدمام، شهرزاد ، " الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة" ، **مجلة الندوة للدراسات القانونية** ، قسنطينة : العدد01، 2013

3. أوفرحة، السيد علي ، "مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية و جدوى الديمقراطية " **، قراءات افريقية** ، الشارقة: المنتدى الاسلامي، العدد 13 سبتمبر 2012

4. بخوش، مصطفى،" التحول في مفهوم الأمن وانعكاسه على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، **العالم الإستراتيجي**، الجزائر : العدد 01، نوفمبر 2008

5. برقوق، أمحند ، " الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية "، **العالم الإستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 01، جانفي 2008

6. برقوق، امحند، "المعضلات الامنية في الساحل الافريقي وتداعيتها على الامن الوطني الجزائري"، **مجلة الجيش**، الجزائر: العدد 534، 24 ديسمبر 2007

7. بغزوز، عمر، "فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة"، **مجلة الفكر البرلماني**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، العدد 06، جويلية 2004

8. البكوش، الطيب، " الترابط بين الامن الانساني وحقوق الانسان "، **المجلة العربية لحقوق الانسان**، تونس: المعهد العربي لحقوق الانسان، العدد 10، جوان 2003

9. بلال المصري، " القيادة العسكرية الامريكية لافريقيا تتلقى ضربة موجعة بالنيجر"، **اتجاهات سياسية**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، العدد 01، كانون الاول 2017

10. بن جديد، سلوى ،" السياسة الفرنسية تجاه الإرهاب بين إفريقيا والشرق الأوسط "، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، العدد 204، أفريل

11. بن عنتر، عبد النور، " تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية "، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 160، 2005

12. بوحنية، قوي، " الجزائر ... وهواجس الامن الاقليمية في البحث عن مقاربة اقليمية جماعية" ، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 203، جانفي 2016

13. بوقارة، حسين ، " مشكلة الاقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي"، **العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 01، نوفمبر 2008

14. بول دي مانيال، يوناس، "الدور الفرنسي في إفريقيا، تاريخه وحاضره ومستقبله"، **قراءات إفريقية**، الشارقة: المنتدى الاسلامي، العدد 11، يناير - مارس 2012

15. بولحية، يحي، "محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء". **سياسات عربية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 10، سبتمبر 2014

16. بومدين، عربي وقاسي، فوزية، "المقاربة الامنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي: نحو مبدأ الدبلوماسية الانسانية"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 456، شباط 2017

17. بومدين، عربي، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي دراسة في الأسباب و تحديات البناء"، **قراءات افريقية**، الشارقة: المنتدى الإسلامي،العدد 28،2016

18. توفيق ابراهيم، حسين، " مصر في النظام الاقليمي بعد قمة عمان"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 122، 1989

19. ثابت، احمد، " الامن القومي العربي، ابعاده ومتطلباته "، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 196، جويلية 1995

20. جا ش، عادل، "مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، العدد الأول، جانفي 2017

21. جوب، محمد بشر، " جهود المؤسسات الاقليمية الافريقية في مكافحة الارهاب، دراسة تطبيقية عن المجموعة 5(G5) للساحل الافريقي"، **قراءات افريقية**، الشارقة، المنتدى الاسلامي، العدد 34، اكتوبر - ديسمبر 2017

22. الحاج علي أحمد، حسن، "حرب أفغانستان التحول من الجيوسياسي إلى ثقافي"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 276، فيفري 2002

23. حامد، محمد بشير، "الشرعية السياسية و ممارسة السلطة : دراسة في التجربة للسودانية المعاصرة" ،**المستقبل العربي** ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 94 ،ديسمبر

24. حسن الزبيدي، فوزي، " منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي"، **رؤى استراتيجية**، ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 11، جويلية 2015

25. الحسناوي، لحسن، "استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا: الديناميات والانعكاسات"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 466، ديسمبر 2017

26. الحضرمي، عمر، " الدولة الصغيرة : القدرة والدور ، مقاربة نظرية "، **المنارة**، الاردن: عمادة البحث العلمي، المجلد 19، العدد 04، 2013

27. خالد التزاني، السيد، "الانتشار العسكري الأمريكي في إفريقيا: الدوافع والرهانات"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 436، يونيو 2015

28. خبيزي، وهيبة، " النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الافريقي "، **الدراسات القانونية المقارنة**، الجزائر: مخبر القانون الخاص المقارن بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 01

29. دالع، وهيبة ، " المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي: النيباد كآلية للتنمية الشاملة" ، **دراسات استراتيجية** ، الجزائر: مركز البصيرة للدراسات والبحوث والخدمات التعليمية، العدد 18، 2013

30. زقاع، عادل، سفيان منصوري ، " واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي مقاربة سوسيو – سياسية "،**مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية** ، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، العدد 23 ،مارس 2016

31. زهيدة، مزازة وحاج، ميلود عامر،"السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: بين القطيعة والاستمرارية"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي بجامعة الشلف، العدد 18، جوان 2017

32. زياني، صالح ، " تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"،**مجلة المفكر**، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، العدد 5

33. زياني، صالح ،" تحولات العقية الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة المفكر**، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، مارس 2010

34. ساعو، حورية و غربي، محمد ، " موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، **الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد 18، جوان2017

35. سرور، عبد الناصر، " السياسة الاسرائيلية تجاه افريقيا (جنوب الصحراء) بعد الحرب الباردة، **مجلة جامعة الخليل للبحوث**، فلسطين: جامعة الخليل، المجلد 5، العدد 2، 2010

36. سعد أبو عمود، محمد، "الرؤى الأمريكية لدور مصر الإقليمي"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، يناير 1998

37. سيد احمد، رفعت، " الامن القومي العربي بعد حرب لبنان: دراسة في تطور المفهوم "، **شؤون عربية**، القاهرة: الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 35، 1984

38. سيد كمال، أنور " التكوين الاسني في السودان ودوره في تقسيم الدولة"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط، العدد 63، ربيع 2013

39. الشافعي، بدر حسن ، "الدعوة الإسلامية في إفريقيا ...نجاحات بالرغم من التحديات" ، **قراءات إفريقية** ، الشارقة: المنتدى الاسلامي، العدد 13 ، سبتمبر 2012

40. طلال جاسم السارة، عبد الرزاق،" جريمة تهريب المهاجرين والاثار المترتبة عليها "، **مجلة العلوم القانونية و السياسية**، العراق: ديالي، العدد01 ، 2012

41. عادل الشيخ، طارق، "الصين وإفريقيا والتطلع إلى القرن 21"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 138، أكتوبر 1999.

42. عبد الجليل مصطفى الخليل، رعد و علي مجيد، حسام الدين، "نموذج الدولة-الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج والهوية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 33، شتاء 2012

43. عبد الحي، وليد، " العلاقات المغربية الجزائرية، العقدة الجيوستراتيجية" **سياسة غربية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، العدد 6، يناير 2014

44. عبد الرحمن الامين، اسامة، " التغلغل الاسرائيلي في افريقيا (اثيوبيا نموذجا) واثره على دول حوض النيل الشرقي"، **دراسات افريقية**، الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الافريقية بجامعة افريقيا العالمية، العدد 49، 2013

45. عبد الرزاق حاسم، خيري، " قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 21، شتاء 2009

46. عبد الصادق، عادل، " القمة العالمية للمعلومات وتحدي الفجوة الرقمية"، **كراسات استراتيجية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 111، 2004

47. عبد العالي حور، عبد العالي، "التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل و الصحراء و انعكاساتها على الأمن القومي العربي"، **شؤون عربية**، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 167، 2016

48. عبد الله الحربي، سليمان " مفهوم الامن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، 2008

49. فلاك، نور الدين، " مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا وإستراتيجية الجزائر التنموية في الساحل الإفريقي" ، **دراسات حول الجزائر والعالم** ، الجزائر : مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، العدد6، جوان 2017

50. فوزي، نور الدين، "العنف السياسي و ازمة الدولة الحديثة في الوطن العربي"، **العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، العدد 01 نوفمبر 2008

51. قاسي، فوزية، "الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي .. حماية تدفق الإمدادات من خليج غينيا"، **قراءات إفريقية**، الشارقة: المنتدى الإسلامي، العدد 19، يناير – مارس

52. قسايسية، الياس، " الازمة المالية بين التدخل الاجنبي ومسار الجزائر التفاوضي"، **مجلة الجيوبوليتيكا**، الاردن: دار امواج للنشر والتوزيع، العدد3، سبتمبر2015

53. قشي، عاشور، "التنافس الفرنسي – الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 46، ربيع 2015

54. كاهي، مبروك، "منطقة الساحل الافريقي : صراعات قديمة و تحديات جديدة ". **مجلة فكر ومجتمع**، الجزائر: طاكسيج.كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2015

55. لاخر، فولفرام ، " الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء "، **الشرق الاوسط**، واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسالم الدولي ، سبتمبر 2012،

56. محمد أحمد، البشير، "الصراع على الموارد: أبعاده العالمية والإقليمية والمحلية "، **دراسات إفريقية**، الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الافريقية بجامعة افريقيا العالمية، العدد 34، ديسمبر 2005

57. محمد هلال، رضا، "العلاقات الصينية بالدول النامية .. المنطلقات والأبعاد"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 173، يوليو 2008

58. محمود، وائل، "الدولة الفاشلة بين المفهوم و المعيار" ، **مجلة الدفاع الوطني** ، لبنان ، العدد 99 ، كانون الثاني 2017

59. مدهون، ميمون، "الصين في إفريقيا: محددات الشراكة ومرتكزاتها"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 203، يناير 2016،

60. المشاقبة، أمين ، شاكر شبلي، سعد، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2012

61. النويني، الحافظ، " ازمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي) "، **المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 422، افريل 2014

62. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي ، "أزمة مالي والتدخل الخارجي"، **تقدير موقف**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، فبراير 2013

63. يوسف ميالي، سليمان، "اتجاهات الدبلوماسية الليبية في إفريقيا"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، عدد 33، جويلية 1993

3 - **التقارير:**

1. أبو العينين، محمود، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2007 – 2008**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة، اكتوبر 2008

2. أبو العينين، محمود، **التقرير الإستراتيجي الإفريقي، 2001-2002**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة، 2003

3. " التغلب على الحواجز : قابلية التنقل البشري و التنمية"، **تقرير التنمية البشرية 2009** ، ترجمة وتحرير: امل الترزي، نيويورك: برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2009.

4. " التغلب على الهشاشة في إفريقيا :صياغة نهج أوروبي جديد"، **التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009**، سان دومينيكو دي فيسولي : مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة والمعهد الجامعي الأوروبي في سان دومينيكو دي فيسولي

5. " الحرية الثقافية والتنمية البشرية "، **تقرير التنمية البشرية لعام 2004: الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع**، ترجمة: غسان غصن، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي U.N.D.P ، 2004

6. لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، **دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء**، الأمانة العامة للمصرف العربي للتنمية في افريقيا، ديسمبر 2009

7. مديرية الدراسات والتوقعات المالية،"العلاقات المغرب- افريقيا"، **مجلة المالية** ، المغرب: وزارة الاقتصاد والمالية، العدد 28، أوت 2015

4- الندوات والملتقيات العلمية:

1. " مكافحة الارهاب "، **ندوة مكافحة الارهاب 31/5-2/6/ 1999**، الرياض : مركز الدراسات و البحوث باكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ، 1999
2. بوشنافة، شمسة، "استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل (استراتيجية من أجل الساحل): الرهانات والقيود"، مداخلة في: **ملتقى التحديات الأصلية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة**، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 28/27 فيفري 2013.
3. منصر، جمال، " تحولات في مفهوم الامن...من الوطني الى الانساني "، في: **الملتقى الدولي: الجزائر والامن في المتوسط: واقع وآفاق**، جامعة منتوري قسنطينة، 2008
4. علاق، جميلة وويفي، خيرة، " مفهوم الامن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة "، في: **الملتقى الدولي: الجزائر والامن في المتوسط: واقع وآفاق**، جامعة منتوري قسنطينة، 2008
5. عبد الله ثابت الحروي، طارق، "الأمن في إفريقيا ... التحديات والآفاق"، في: **المنتدى الدولي حول: التهديدات الأمنية ومواطن الضعف في إفريقيا**، مراكش: الفيدرالية الإفريقية للدراسات الاستراتيجية والمركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، 2010
6. كلاع، شريفة، "البعد الطاقوي في الاستراتيجية الصينية تجاه إفريقيا"، **مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق**، الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الافريقية بجامعة افريقيا العالمية، نوفمبر 2017

5- الجرائد

1. اغناتيوس، دفيد، " افريكوم..مهمة غير مفهومة "، **الشرق الاوسط** ،العدد 10633، 8 جانفي 2008
2. جابيرا، آدم، "القوة المشتركة لخمس دول إفريقية: سلاح ماكرون لمكافحة الإرهاب في الساحل"، **القدس العربي**، العدد 9063، 13 يناير 2018
3. الجزائر تدرب قوات بديلة لعرقلة قوات إفريقية تتزعمها فرنسا "، **العرب**، العدد 10878، 23 يناير 2018
4. د، محمد، "رئيس رابطة علماء ودعاة و أئمة دول الساحل يؤكد :الاعتماد على مقاربة الجزائر في مكافحة التطرف أفشلت محاولات تحريض الشباب ضد أوطانهم"، **الموعد اليومي**، الجزائر: العدد 1382 ، 2013
5. رجب، محمد، "التدخل الفرنسي في غرب إفريقيا: محاربة الإرهاب أم حماية للمصالح"، دراسات وأبحاث، **العرب**، العدد 9790، 2017/01/07

6. غمراسة، بوعلام، " قادة جيوش 4 دول يبحثون مواجهة القاعدة في الساحل الافريقي "، **الشرق الاوسط**، العدد 1216، الخميس 13 اوت 2009

7. قدادرة، عاطف، " اتفاق بلدان الساحل على عدم اهمال مكافحة الارهاب بسبب الملف المالي "، **يومية الخبر الجزائرية**، 2012/08/08

8. مولود، عبد الله، "الموريتانيون يتفحصون أبعاد وانعكاسات زيارة ملك المغرب لباماكو وأبيدجان"، **القدس العربي**، العدد 7675، 2014/02/25

9. نصر الدين، قاسم، " الافريكوم و حدود امريكا الجديدة "، **القبس**، العدد 12454، السنة 36، فيفري 2008

6 - مواقع الانترنيت:

1. ابوغزالة، دلال، " تنافس خليجي مع دول كبرى لاقتناص فرص الاستثمار في أفريقيا"، في:
https://goo.gl/Ns8A5Y

2. الاسعد، بوعزي، "المنظمات الارهابية في الساحل الافريقي والمغرب العربي: الحاضر والمستقبل"، في:
https://goo.gl/NEcr8t

3. ازمة مالي: متاهة الانقلاب والانفصال"، مركز الجزيرة للدراسات، افريل 2012، في:
https://goo.gl/BExDgu

4. الأنصاري، أبو بكر، " رئيس المؤتمر الوطني لتحرير أزواد في أول حوار له مع تاوالت"، الحوار المتمدن، 2007/01/13، في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=85818

5. أونوها، فريدوم، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي8 والمخاوف الأمنية المتفاقمة "، مركز الجزيرة للدراسات ، 13 فبراير 2013، في:
https://goo.gl/71f982

6. بن الشيخ، عصام، " محددات ومعوقات الدور الجزائري تجاه التحولات السياسية والامنية في ليبيا "، في:
https://goo.gl/XfVRV2

7. بن امحمد العلوي، محمد، "أمن الحدود أولوية استراتيجية للمغرب داخل محيطه المغاربي والإفريقي"، ميدل ايست أونلاين، في :
http://middle-east-online.com/?id=165720

8. بن حمدة، زين العابدين، "قمة دول الساحل الإفريقي في باريس: فرنسا تجمع الدول الداعمة لمقاومة الإرهاب"، في:
https://goo.gl/GDfLrX

9. بن شيخنا، سيدي اعمر، " المفاوضات المالية- الازوادية فيالجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات، في:
https://goo.gl/wLBTQj

10. بن عنتر، عبد النور، " التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي"، مركز الجزيرة للدراسات،في:
https://goo.gl/9WLwy2

11. بن عنتر، عبد النور،" تهديدات هجينة " ، **العربي الجديد**، في:
https://goo.gl/Kx5Bzq

12. بوحنية، قوي، " أوباما وإفريقيا: دبلوماسية اقتصادية رخوة وتهديدات أمنية متزايدة "، مركز الجزيرة للدراسات، في:

http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2015/12/22/2015122210143457734Obama.pdf

13. بوحنية، قوي، "الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، 03 جوان 2012، في:

https://goo.gl/7YqVr3

14. بومدين، عربي، "الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية"، في:

https://goo.gl/5m26gR

15. تجارة واستثمار في افريقيا: السيد مساهل يؤكد من واشنطن ضرورة بالمنشات القاعدية"، في:

http://ar.aps.dz/economie/49966-2017-11-18-08-17-30

16. تركيا وافريقيا..علاقات اقتصادية واعدة"، في :

https://goo.gl/Qc9qMG

17. الجزائر وموريتانيا يوقعان على اتفاق إنشاء مركز حدودي بري يهدف إلى ترقية التعاون الإقتصادي والأمني"، في:

http://ar.aps.dz/economie/49517-2017-11-08-15-22-24

18. حسين باكير ، علي، " التنافس الدولي في إفريقيا: الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية "، مركز الجزيرة للدراسات، في:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/2011721143056640254.html

19. حنفي علي، خالد، " التحركات المغربية تجاه إفريقيا ... الأهداف والقيود"، السياسة الدولية، في:

http://www.siyassa.org.eg/News/12021.aspx

20. حنفي علي، خالد، " لماذا التحرك السعودي- الإماراتي لتفعيل قوة الساحل الأفريقي؟ "، في :

http://www.siyassa.org.eg/News/15452.aspx

21. الحوار المالي الشامل: تسلسل الأحداث"، في:

https://goo.gl/LhF8iT

22. خط الجزائر – زنيدر-أبوجا" ، في:

https://goo.gl/p2Wwh5

23. خط انابيب الغاز العابر للصحراء" في:

https://goo.gl/eEH7bx

24. دانييل، سرج ، "الطوارق بعد القذافي ... أي مستقبل لمنطقة الساحل". مركز الجريدة للدراسات، في:

https://goo.gl/YRpwpy

25. الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي "، في:

https://www.djazairess.com/aps/415989

26. زكور، يونس، " الارهاب والاجرام المنظم، اية علاقة ؟"، الحوار المتمدن ، العدد 1811 في:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=87313

27. سفيان.ع، " رابطة علماء ودعاة وأئمة الساحل تختار الجزائر مقرا رسميا لها" في :

https://www.echoroukonline.com/ara/articles/155529.html

28. شابير الدين، إبراهيم، ترجمة: الحاج ولد إبراهيم، " الأفريكوم .. حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة"، مركز الجزيرة للدراسات، في:

https://goo.gl/GYT6V7

29. الطريق العابر للصحراء عامل تكامل اقتصادي بالنسبة لافريقيا" ، في:

https://goo.gl/bzsdqP

30. طيفوري، محمد، "الهند في إفريقيا .. التوسع بعيدا عن مظلة الغرب"، في:

http://www.aleqt.com/2018/01/28/article_1322411.html

31. طيفوري، محمد، "مداخل اختراق المغرب لإفريقيا"، في:

https://goo.gl/92igPJ

32. عبد الرحمان، حمدي، " فرنسا وإعادة غزو إفريقيا "، في:
https://goo.gl/EEv7b6
33. جمال عرفة، محمد، " الصين والتغيير الناعم في إفريقيا .. العولمة البديلة". في:
https://goo.gl/Yi8nqj
34. العلوي، الحسين الشيخ ، " صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في إفريقيا"، في:
https://goo.gl/MERqac
35. علي، خالد حنفي،" تحولات الإرهاب من الاستحواذ إلى التجوال بالساحل الإفريقي"، في:
https://goo.gl/5qfu21
36. عماد حسني العوضي، حسني، " روسيا وإعادة اكتشاف إفريقيا من جديد: سيناريوهات التعاون والمصالح والمخاطر ". المركز الديمقراطي العربي. في:
http://democraticac.de/?p=43279
37. العملاق الياباني يدخل القارة الإفريقية ويزاحم الصين"، في:
https://goo.gl/nTeoC7
38. عولمي، بسمة، " جريمة تبييض الاموال و خطر المخدرات على الاقتصاد العالمي و سبل مكافحتها "، في:
http://aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=1184
39. قادة العالم يتعهدون بتقديم مليارات الدولارات لمنطقة الساحل الأفريقية"، في :
https://goo.gl/xwh9Le
40. قصري، مدني، " استراتيجية الهيمنة الإيرانية في إفريقيا "، في:
https://goo.gl/SHdut9
41. القضايا الخمس : تطور أبعاد الخلافات المغربية الجزائرية الراهنة "، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة "، في:
https://goo.gl/qsz9Jg
42. قمة في مالي لإنشاء قوة مشتركة ضد الإرهاب في دول الساحل "، في :
https://goo.gl/6PqTWL
43. الكحل، سعيد ، "مالي بوابة المغرب إلى إفريقيا ومجاله الحيوي"، في
https://www.assakina.com/politics/news-muslims/38144.html
44. "المرابطون.. تنظيم يتنازعه الظواهري والبغدادي"، في:
https://goo.gl/uUFYs9
45. مساوي، عادل، " المواقف الدولية من الأزمة في شمال مالي "، ورقة قدمت في ندوة الغرب العربي والتحولات الاقليمية 18/17 فبراير 2013، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ، في:
https://goo.gl/t7FVpm
46. مصطفى الغنيمي، عبد الرؤوف، " مستقبل التوغل الإيراني في سوريا في ميزان نظرية الدور في العلاقات الدولية "، **مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية**، في:
https://goo.gl/fUiDLa
47. معروف، محمود، " الأوضاع في مالي تثير مخاوف إقليمية ودولية "، في :
https://goo.gl/XyX5Hs
48. مغاوري، شلبي، " الصراع الرمادي على القارة السمراء "، في:
https://goo.gl/eigE4L
49. المغرب يبحث عن مكاسب انضمامه للمجموعة الاقتصادية (سيداو)"، في:
https://www.maghress.com/lakome/63934
50. المغرب يصبح عضوا كامل العضوية في اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا"، في:
https://www.maghress.com/alittihad/191580

51. منار اسليمي، عبد الرحيم، "مرتكزات الاستراتيجية الأمنية في المغرب تغيرت بشكل كبير"، في:
https://goo.gl/NYEE1F

52. " النيباد الشركة الجديدة لتنمية القارة السمراء" في:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures1

53. وحدة الدراسات السياسية، " سياسات الهيمنة للقوى الكبرى في إفريقيا .. الدلالاتو المآلات "، مركز سمت للدراسات، في :
https://goo.gl/C26ocH

54. ولد ابراهيم، الحاج ، " ازمة شمال مالي.. انفجار الداخل وتداعيات الاقليم " ، مركز الجزيرة للدراسات، فبراير 2012، في :
https://goo.gl/SUKYCQ

55. ولد احمد سالم، سيدي احمد، " الطوارق او الرجال الزرق، الامازيغ ومفهوم الأقلية " ، في:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/974580fd-b1a5-4881-a045-3f057758637a

56. ولد الأمير، سيدي أحمد، " عملية برخان العسكرية الفرنسية بالساحل: حدود النجاح وعوامل الإخفاق"، مركز الجزيرة للدراسات، في:
https://goo.gl/5f1SDe

57. ولد عبد المالك، سيدي، " التنافس الجزائري المغربي بإفريقيا... الأسباب و التجليات "، في :
https://goo.gl/aKdCfX

58. وين بينج، هي، "حزام واحد .. طريق واحد تواصل للعلاقات الصينية الإفريقية في التنمية المستقبلية"، في:
http://www.sis.gov.eg/UP/12.pdf

59. ياماورا، تاكايوكي، " مفهوم الامن في نظرية العلاقات الدولية "، ترجمة: عادل زقاغ، في:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html

ثانيا / باللغة الاجنبية:

1 - books:

1. A.Wiseman, John**, Democracy and political change in Sub-Saharan African** , New York : Routledge,1995
2. Battistella, Darío**, théories des relations internationales**, Paris: Les Presses de Sciences Po.Coll, 2003
3. Bilgin, Pinar," crtical theory", in; Williams Paul (ed), **Security Studies: An Introduction**, New York; Routledge, 2008
4. Buzan , Barry& Weaver, Ole, Barry & Jaap Wilde, **Security: a New Framework for Analysis**, London: Lynne Rienner Publishers, 1998
5. Buzan ,Barry& Waever, Ole, **Regions and powers the Structure of International Security**, New York: Cambridge University Press, 2003
6. Buzan, Barry, **people, states and fear: an agenda for international security studies in the post cold war era**, boulder: lynne rienner publishers, 2.ed, 1991

7. cesoni, Maria lwisa**, criminalité organisé : des représentation sociales aux définitions juridiques** , Bruxelles : George librairie de l'université , 2004
8. David , Charle-Philippe& Roche, Jean Jacques, **Theorie de la securite: definition approches et concept de la securite internationale**, Paris: Edition montchestien, 2002
9. David L.Sills, **International Encyclopedia of the social sciences**, New York: Macmillan and Free Press, Vol.17, 1968
10. Dillon ,Michel, **Politics of security Towards a political philosophy of continental thought** , London/ New York: Routledge, 1996
11. Djaziri, Moncef, "La crise de Lockerbie et le processus de réintégration de la Lybie dans le système international", **Annuaire de l'Afrique du Nord** ,Paris: Centre national de la recherche scientifique; Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman (IREMAM) (éds.), Editions du CNRS , 2000
12. E. Wendt, Alexander , Social **Theory of International Politics**, Cambridge: Cambridge University Press, 1999
13. Friedman ,Thomas, **the lexus and the olive treek** , New York : farra, Strans Giroux, 1999
14. G Kaufman, Robert, **In defence of the Bush doctrine**, Lexington (États-Unis) : The university press of Kentucky, 2007
15. G.Giesen , Klaus , **l`ethique des relations internationales: les theories Anglo-Americaines contemporaines**, Bruxelles: Bruylant, 1992
16. Goredema, Charles& Botha, Anneli, **African Commitments to Combating Organised Crime and Terrorism: A Review of Eight NEPAD Countries**, Pretoria: african human security initiative, 2004
17. Gunter Brauch, Hans & Others , **coping with Global Environmental change, Disasters and Securcity Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks** , Verlag Berlin Heidelberg New York: springer, 2011
18. Held , David, **Global Transformation :politics, Economies and culture**,California: Stanford University press, 1999
19. J.Morgantau, Hans, **Politics among nation: the setruggle for power and peace**, New York: Alfred A.Konopf, 7 ed, 1985
20. katzenstien, Peter, **The Culture of National Security:Norms and Identity World Politics**, NewYork: Columbia University Press, 1996
21. Keohan, Roert &.S.Ney, Joseph, **power and interdependance**, Boston: little and company,1977
22. Krause ,keith& Williams, Michael, "From strategy to security: foundations of critical security studies ",in: Krause Keith & Michael Williams (eds), **Critical Security Studies**, Minneapolis: University of Minnesota Press, 1997
23. L. Kugler, Richard & L. Frost, Ellen, **The Global Century Globalization and National Security**, Washigton, The institue for national strategic studies,2001
24. Lake , Anthony & Whitman ,Christine, **More than humanitarian :Astrategic U.S approach toward Africa** , New York: Council on Foreign Relation, 2006
25. le prestre , Philippe G., **Role quests in the Post-Cold war Era: Foreign policies in transition**, Montreal & Kingston London: McGill-Queens University Press, 1997

26. Marchesin, Philippe, **les nouvelles menaces: les relations nord- sud des années 1980 a nos jours**, Paris: karthala, 2001
27. Pace, Michelle, **The Politics of Regional Identity: Meddling With Mediterranean**, London/New York: Routledge, 2006
28. Rabasa , Angel& Boraz, Steven& Chalk, Peter& Cragin ,Kim& W. Karasik, Theodore **Ungoverned Territories: Understanding and Reducing Terrorism Risks** , California: Rand corporation
29. Roche, Jean-Jacques, **théorie des relations internationales** , Paris : Montchrestien, 4eds , 1997
30. S. Szayna ,Thomas & Others, **The Emergence of Peer Competitors A Framework for Analysis**, Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2001
31. spragu, Ken, " Time; space, reality and the cosmos the four universals of Moreno's Philosophy ", in : Paul Holmes, Marcia Karp, Michael Watson, **Psychodrama since Moreno :Innovations in theory and practice**, London: Routgedge, 1994
32. Sutch , Peter& Elias , Juanita**, International relations : the Basics** ,London/ New York: Routledge, 2007
33. Sutch, Peter, Elias, Juanita**, International relations : the Basics** ,London/ New York: Routledge, 2007Gilles Bordessoule , **Sahara : guide de voyage** , Paris : Nathan , 2003
34. Tiessa-Farma Maïga, Mohamed**, le Mali : de la sécheresse à la rébellion nomade**, Paris : le harmattan, 1997
35. Waever , Ole," Securitization and Desecuritization ", in: Ronnie D. Lipschutz (Ed.), **On Security**, New York: Columbia University Press, 1998
36. Waltz , Kenneth N, **Theory of international politics**, New york : Mc graw-Hill, 1979
37. Weaver ,Ole& Buzan ,Barry, M.Kelstrup & P.Lemaitre**, Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe**, London: Pinter, 1993
38. Yoroms, Gani " Defi ning and mapping threatsof terrorism in Africa", in: Wafula Okumu and Anneli Botha, **understanding terrorism in africa in search for an African voice**, Pretoria(South Africa): Institute for Security Studies, 2007

2 - periodicals & working papers:

1. - Ammour, Laurance Aida, " Flux, Réseaux et Circuits de la Criminalité organisée au Sahara-Sahel et en Afrique de l'Ouest", **Cahiers du CEREM**, Spécial Sahel, Paris: Institut de Recherche Stratégique de l'Ecole Militaire (IRSEM), No12, décembre 2009
2. Abderrahmane, Abdel kader," The Sahel acrossroads between criminality and terrorism" , **institue francais des relations internationales** (IFRI) , Paris, 10/10/2012
3. Adam, Seifudein, "Emerging Trends in Japan Africa Relations: An African Perspective", **African Studies Quarterly**, Florida: Center for African Studies, University of Florida (United States), vol. 5, No. 2, Summer 2001
4. Ammour, Laurance Aida " Les défis de sécurité dans la zone Saharo-Sahélienne et leurs répercussions dans la région méditerranéenne" , **Séminaire: Una vision**

compartida para el Mediterrane, CIDOB & Ministerio de defensa el dia Barcelone: SEDMED, 25 octobre 2010

5. Ammour, Laurence Aidaa, " evolution de la politique de defence Algerienne **",** **Bulletin de Documentation**, Paris: Centre Français de recherche sur le renseignement, No.07, Aout 2013
6. Assanvo, William, " Réflexions Sur la stratégie européenne pour la sécurite et le développement dans le sahel " **Les notes d'Ovida**, Paris: Obsrvatoire de la vie diplomatique en Afrique, No. 5, October 2011
7. Augé, Benjamin, "le transport Sahara Gaz pipeline Mirage ou réelle opportunité ?" , **Note de l'Ifri**, Paris:Ifri, Mars 2010
8. Bednik, Anna, " Bataille pour l`Uranium au Niger", **le monde diplomatique**, Paris: n°.651, juin 2008
9. Bernus, Edmond& Marchal, Jean-Yves& Poncet, Yveline, " Le Sahel oublié ", **Tiers-Monde**, Vol. 34, No.134, 1993
10. Booth, ken, "Security and Emancipation", **Review of International Studies**, vol.17, n° 4, 1991
11. Bossard, laurent," Un Atlas du Sahara – Sahel: Géographie,Economie et Insécurité", **Cahiers de l'Afrique de l'Ouest de l'OCDE.** , 19 Decembre 2014
12. Christopher, Gary King& Murray, J.L, " Rethinking Human Security ", **Political Science Quarterly**, New York: Academy of Political science, Vol.116 - No. 4 , Winter 2001-02
13. Ciliers, Jakkie, "L`Afrique et le terrorisme" ,**Afrique Contemporaine**, Belgique: De Boeck , No.209/01, 2004
14. D. Mansfield, Edward & Snyder, Jack, " Democratic Transitions, Institutional Strength, and War ", **International Organization**, Vol.56, No.2, Spring, 2002
15. Ehrenreich Brooks ,Rosa, "Failed states , or the state as failure?" , **the university of Chicago Law Review** , The University of Chicago, vol 72 , No 4 , 2005
16. Germain, Valentin, " 50 ans d'OPEX en Afrique (1964 – 2014) ", **Cahier Du Retex**, Paris: CDEF, Septembre 2015
17. Hansen, Lene, "A Case for seduction? Evaluating the Post Structuralist Conceptualization of Security", **Cooperation and Conflict**, Sweden: Sage Publications, Vol.32, No.4, 1997, p 371-372
18. Holsti, Karl.J.," National Role Conceptions in the study of foreign policy ", **International studies Quarterly**, New Jersey: Wiley-Blackwell, No.3, 1970
19. I. Rotberg, Robert, "Failed states in a world of terror" **, Foreign affairs**, New York: council on foreign relations , vol 81 , No 4 Jul-Aug , 2002
20. Ka, Mamadou, " la politique africaine des Etats-Unis de 1947a 2005 :de l'engagement selectif a la politique de Legacy", **Polis/R.C.S.P./C.P.S.R**, Vol. 14, Numéros 1&2, 2007, p38
21. Kanti, Mado Ibrahim, " The french intervention in Mali ", **African perspectives**, Vol.11 issue 38, 2013
22. Kent, Vanessa, Malan, Mark, " The African Standby force : Progress and prospects " , **African Security Review**, South Africa: Institute for Security Studies, vol. 12, No.03, 2003,

23. Krause, Keith& C. Williams, Michael, " Broading the agenda of security studies: politics and methods ", **Mershon International Studies,** Oxford**:** Oxford University Press, Vol.40, Issue Supplement_2, 1 October 1996
24. Krause, Keith, "A Critical Theory and Security Studies: The Research Program of Critical Security Studies", **Cooperation and conflict**, Volume 33, Issue 3, September 1998
25. le leuch, Honoré, "Le pétrole et le gaz naturel en Afrique : une part croissante dans l'approvisionnement énergétique mondial",**Géostratégique**, No. 25, Octobre 2009
26. Leboeuf, Aline& Quénot-Suarez, Hélène, " La Politique Africaine de la France sous Fancois Holland **", Les etudes Ifri,** Paris: IFRI, 2014
27. Lecoutre, Delphine, "Vers un gouvernement de l'Union Africaine ? Maximalistes vs gradualistes", **ISS Paper**, pretoria: Institute for Security Studies ,No.147, Juin 2007
28. M.Walt, Stephen, " International relations : One world, many theories ", **foreign policy**, Washington D.C: Fondation Carnegie pour la paix internationale, Spring 1998
29. macleod, Alex, " Les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique ", **Cultures & Conflits**, Paris: L'Harmattan , No. 54, été 2004
30. Melly, Paul & Darracq, Vincent, "A New Way to engage? French Policy in Africa from Sarkozy to Holland", **Africa**, London: Chatham House, 2013/01
31. Newman, Edward, "Weak states , stage failure, and terrorism", **Terrorism and political violence** , New York: Routledge , vol 19 No.04 , 2007
32. Rioux, Jean Francois& Coll, Raoul-Dandurand., " La sécurité humaine. Une nouvelle conception des relations internationales", Montréal, Chaire Raoul Dandurand en études stratégiques et diplomatiques,2001, dans: **Etudes internationales**, Québec: Institut québécois des hautes études internationales, Vol.34, No.2, juin 2003,
33. Sabbagh, Daniel, "Les relations socio-américainee depuis la fin de guerre froide", **Questions internationales**, Paris: La Documentation française, No. 6, Mars-Avril 2004
34. sada, Hugo," quel avenier pour le 5g? " , **observation du monde arabo- musulman et du sahel** , Paris: fondations pour la recherche stratégique , mars 2017
35. T.Call, Charles, "the fallacy of the failed states" , **third word quarterly** ,New York: Routledge, vol 29 , No 8 ,2008
36. taje, Mehdi, " la securité du Sahara et du Sahel: L'importance strategique du Sahel ", **cahier du CEREM**, centre d`etude et de recherche de l`ecole militaire, Paris: No.13,decembre,2009
37. Taje, Mehdi, "Sécurité et stabilité dans le Sahel Africain ", **NDC Occasional paper** ,Rome: Research Branche, December, 2006
38. Taje, Mehdi, " La realite de la menace d'Aqmi a l'aune de revolutions democratiques au Maghreb " **Geostretegiques**, No. 32,3e trimestre 2011
39. Yahia H, Zoubir, "Algeria and USA interests: containing radical Islamism and promoting democracy ", **Middle East policy**, Washington D.C,Vol.ix, No.01, March 2002

3 - repports:

1. "Le Sahel central : au cœur de la tempête", **Rapport Afrique de Crisis group N°227** , 25 juin 2015
2. Réunion de Haut Niveau sur la crise alimentaire et nutritionnelle des États Membre de la CEDEAO et du Cilss Note d'orientation, **Rapport sur la situation agricole et alimentaire au Sahel et en Afrique de l'Ouest**, Lomé: 4 et 5 juin 2012
3. "Niger :another weak link in the Sahel ?" ,**Africa repport N°208**, 19 September
4. chevenment, Jean pierre& larcher, Gerard, "Sahel: pour une approche global**"** **rapport d'information, No. 720,** sénat, France: Sénat, juillet 2013
5. plagnol, Henri& Loncle, François, " La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne ", **Rapport d'information No.4431,** La commission des affaires etrangeres- Assemble Nationae, 06 Mars 2012
6. Ploch, LaureN, "Africa Command : US Stratégic interests and the Role of the U.U Military in Africa", **CRS Report for Congress,** Washington DC : Congressional Research Service, july 22,2011
7. "The Gulf of Guinea: The new danger zone**",** **Africa Report No. 195**, Bruxelles: international crisis group, 12 December 2012
8. L'Afrique sans Kadafi : Le cas du Tchad, **Rapport Afrique N°180**, International crises group to prevent conflict worldwide, 21 octobre 2011
9. " ISLAMIC TERRORISM IN THE SAHEL: FACT OR FICTION? ", **Africa Report N°92**, Bruxelles: international crisis group , 31 March 2005
10. " Reliable, Affordable, and Environmentally Sound Energy for America's Future ", **Report of the National Energy Policy Development Group**, Washington, DC: National Energy Policy
11. Office des Nations Unies contre la drogue et le crime**, lettre d'information sur la lutte contre le blanchiment de capiteaux et le financement du terrorisme en Afrique de l'ouest** , edition3, décembre 2009
12. Simon, Luis& Mattelaer, Alexander& Hadfield, Amelia, **Etude: Une Strategie Coherente de L'UE pour le Sahel**, Bruxelles: Département thématique, Direction générale des politiques externes de l'Union, 11 Mai 2012

4 - News paper :

1. Tilaouine, Jean & Bozonnet, Charlotte, " Gazoduc ;Maroc-Nigeria: l'avenire de l'Afrique de l'Ouest ou chimère ? " **le Monde**,17/05/2017

5 - internet links:

1. Alger et Paris ont des feuilles de route divergentes sur le règlement de la crise malienne", at: http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/geopolitique/mali_feuilles_route.htm
2. Benyoussef , Bouchra, " Drogue, contrebande, terrorisme : Trois maux qui menacent la région Sahélo-saharienne et inquiètent la Communauté internationale ",at: https://www.maghress.com/fr/mapfr/873

3. Cabestan, Jean-Pierre, "La présence chinoise au Sahel: les cas du Niger et du Chad",Table ronde No.17/24 de l'observatoire stratégique et politique de la chine, cycle 2017 2018,7 juin 2017, at:
http://www.centreasia.eu/sites/default/files/publications_pdf/17-cr-cabestan-dgris_070617.pdf
4. Clément, Caty," The Nuts and Bolts of State Collapse: Common Causes and Different Patterns? A QCA Analysis of Lebanon, Somalia and the former-Yugoslavia " , **Compasss Working Paper** , Cambridge: Harvard University , at: http://www.compasss.org/wpseries/Clement2005.pdf
5. Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest/OCDE," Note méthodologique sur la lecture des enjeux sécuritaires et descriptifs des événements sécuritairesSahel Ouest et Sahel Est ", Document du CSAO, Paris : Novembre 2009, at:
http://www.oecd.org/fr/csao/publications/44241350.pdf
6. convention portant creation du G5 sahel ", , at: http://www.g5sahel.org/images/convention.pdf
7. Conze, Albercht, " EUCAP forme des formateurs pourpérenniser son impact au Mali , **La Gazelle**, Journal d'information de la Mission EUCAP Sahel Mali, No.02, Mai 2016,, at: https://www.eucap-sahel-mali.eu/documents/La-Gazelle-No02.pdf

8. Country Reports on Terrorism 2005 ", United States Department of State Office of the Coordinator for Counterterrorism, April 2006, at: https://www.state.gov/documents/organization/65462.pdf
9. Crise alimentaire dans le Sahel Cinq étapes pour rompre le cycle de la faim en 2012,09 avril 2012, at : https://goo.gl/wQMszH
10. Dennison, Susi " The EU, Algeria and the Northan Mali question ", European council on foreign relations, December 2012, at: http://www.ecfr.eu/page/-/ECFR69_ALGERIA_MEMO_AW.pdf
11. Dumont, Gérard-François," LA GÉOPOLITIQUE DES POPULATIONS DU SAHEL (Sahel : the populations geopolitics)", Cahier du CEREM (Centre d'études et de recherche de l'École militaire), 2009, at
https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00761709/document
12. ECOWAS calls declaration of Azawad independence "null and void", at :
https://goo.gl/q7Kf7r
13. G. Heffman, Frank, « Conflict in the 21 century : the Rise of Hybrid wars »,virginia: **potomac institute for policy studies arlington** , December, 2007, at:
14. http://indianstrategicknowledgeonline.com/web/HybridWar_0108.pdf
15. G.Berschinki, Robert,« Afrcom's dilemma :The global war on terrorism, capacity building, humanitarianism, and the future of U.S security policy in Africa », strategic studies institute, november 21, 2007, at: http://ssi.armywarcollege.edu/pdffiles/pub827.pdf
16. Gowa, Joanne, " the democratic peace after the cold war ", Department of Politics Princeton University, April 12, 2010, at: https://www.princeton.edu/~pcglobal/conferences/basics/papers/gowa_paper.pdf
17. H.Dorff ,Robert, "Democratization, Failed States, and Peace Operations: The challenge of ungovernability ", parameters, vol.26 , No.2 (Summer 1996) at: http://www.unc.edu/depts/diplomat/AD_Issues/Amdipl_2/Dorff.html

18. Heinrigs, Philipp, " incidences sécuritaires du changement climatique au Sahel : perspective politiques ", CSAO 2010, at: https://www.oecd.org/fr/csao/publications/47234529.pdf
19. I.Rotberg, Robert, " Failed States, Collapsed States,Weak States: Causes and Indicators " , at: https://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/statefailureandstateweaknessinatimeofterror.pdf
20. Jaurés, Jean, " AQMI : Un probléme Régionale", Fondation Jean-Jaurès / Orion - Observatoire de la défense,No.04, 10 janvier 2011, at : https://jean-jaures.org/sites/default/files/nc2b04fjj-orion.pdf
21. Kaita, Khalifa, " conflict and conflict resolution in the Sahel: The Tuareg insurgency in Mali", May 1,1998, at: http://ssi.armywarcollege.edu/pdffiles/pub200.pdf
22. Kaita, Modibo, "La résolution du conflit touareg au Mali et au Niger",note de recherche du GRIPCI, n°10 , Montréal (Québec): CHAIRE RAOUL-DANDURAND EN ÉTUDES STRATÉGIQUES ET DIPLOMATIQUES, JUILLET 2002, at: https://gitpa.org/Dvd/pj/TOUAREG/TouaregC4_1.pdf
23. le Sahel de touts les dangers ", at https://www.maghress.com/fr/marochebdo/120794
24. L'Union européenne et le Sahel ", FICHE D'I FORMATIO, bruxelles,14 mars 2013 , at: http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/FR/foraff/132803.pdf
25. Maroc - Mali : Cooperation solide aux perspectives prometteuses ",at https://arabicmeeting.com/forum-en/2-Actualit%C3%A9s/12458-maroc-mali-cooperation-solide-aux-perspectives- prometteuses%2313619
26. Mary Jo Choate, Sue Ann Sandusky, " Trans-sahara cuonterterrorism initiative :Balance of power ? »,USAWC strategy research project, at : http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/Pcaab627.pdf
27. Ministry of Foreign Affairs of Japan, "Yokohama Declaration Towards a vibrant Africa",30May2008, http://www.mofa.go.jp/region/africa/ticad/ticad4/doc/declaration.pdf
28. Mission de formation de l'UE au Mali (EUTM Mali) " , Union Européene, action extérieure,politique de sécurité et de defense commune, juillet 2016, at:
29. http://www.eeas.europa.eu/archives/docs/csdp/missions-and-operations/eutm-mali/pdf/factsheet_eutm_mali_fr.pdf
30. Moller, Bjorn, " The concept of security: The pros and cons of expansion and contractio ", Paper for joint sessions of the Peace Theories Commission and the Security and Disarmament Commission at the 18th General Conference of the International Peace Research Association (IPRA) Tampere, Finland: 5-9 August 2000, , at: https://www.peacepalacelibrary.nl/ebooks/files/370659244.pdf
31. Opinions divergentes sur la gravité de la crise alimentaire au Sahel, Agritrade", 4 juin 2012, at: https://goo.gl/NU8bz6
32. Pabset, Martin, « External interest in west africa », at: http://www.bundesheer.at/pdf_pool/publikationen/sorting_out_the_mess_external_interests_west_africa_m_pabst.pdf

33. Performances du Maroc sur le marché de l'Afrique Subsaharienne", Direction de l'étude et des prévisions financières, ministère de l'économie et des finances, Avril 2012, at :
https://www.finances.gov.ma/Docs/2012/depf/9644_competitiviteafriquesubsaharienne.pdf

34. Rodriguez De Britom, Rafaela, " Securiting Climate Change : Process And Implications ", University Of Coimbra, Paper prepared for the XXI IPSA World Congress of Political ScienceSantiago de Chile, July 12-16, 2009, at:
http://paperroom.ipsa.org/papers/paper_2420.pdf

35. Sakthivel, Vish, " Morocco's Move in Mali What Rabat Gained in the Battle Against Islamic Extremism", The Washington Institute, January 14, 2014, at:
http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/moroccos-move-in-mali

36. The European Commission's response to the food crisis and long-term food insecurity in the Sahel region of Africa ", MEMO/12/215, Brussels, 23 March 2012, at:
http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-12-215_en.htm?locale=en

37. United States Africa Command,U.S.AFRICOM public affairs office",at:
http://www.africom.mil/about-the-command

فهرس المحتويـات

فهرس المحتويات

1/ فهرس المواضيع

2/ فهرس الاشكال والجداول والخرائط

- الاشكال والجداول

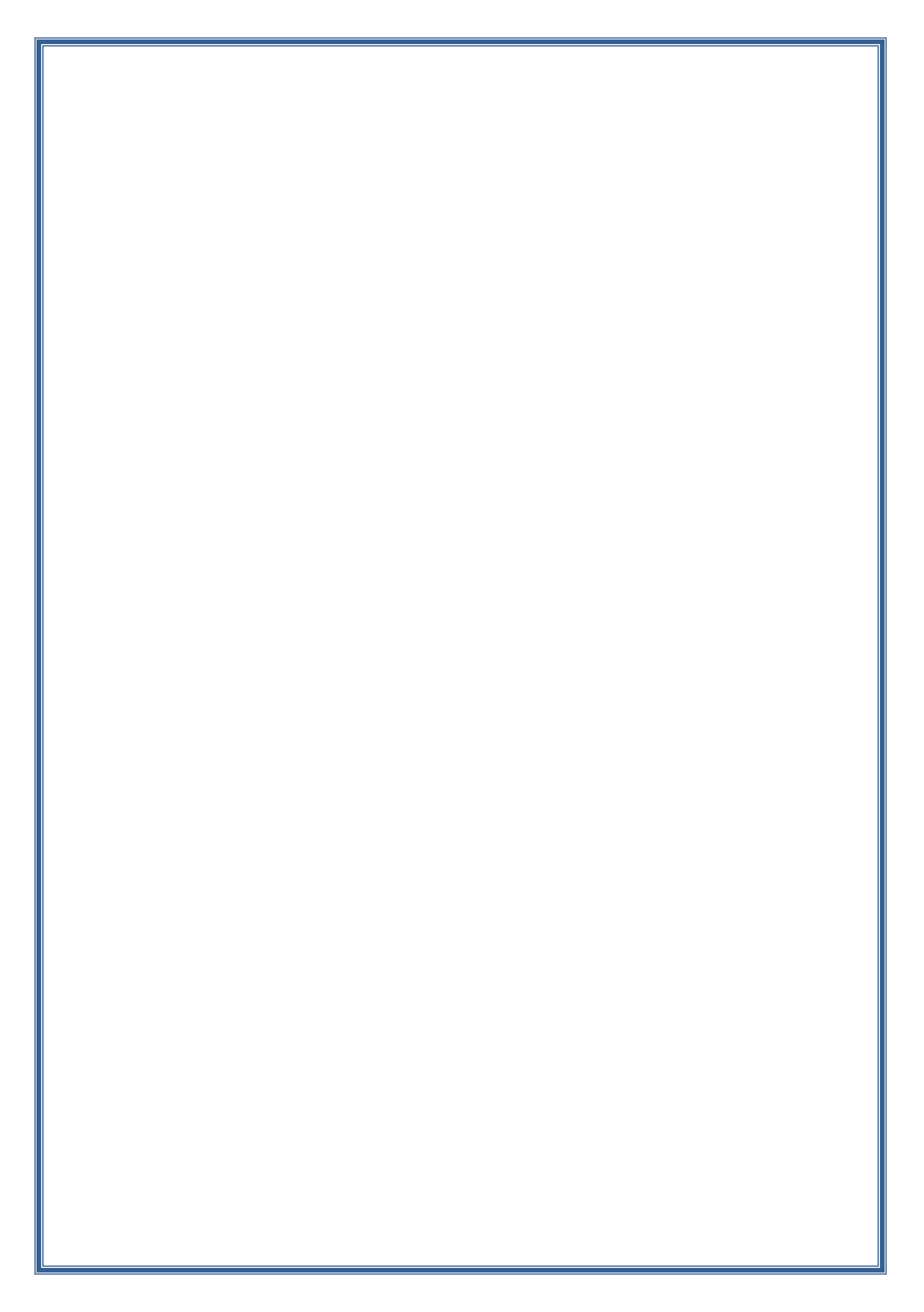
-الخرائط:

ملخص الدراسة

تعد منطقة الساحل الافريقي، احد الفضاءات الامنية البالغة الأهمية والتعقيد، لما تعرفه من تداخل وتشابك لتهديدات أمنية مختلفة، من تهديد التنظيمات الارهابية، الى النشاط المتزايد لشبكات الجريمة المنظمة، وكذلك تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية. كل هذه التهديدات ساعدت عوامل كثيرة على استفحالها، لعل أهمها، الضعف والفشل الوظيفي الذي تعرفه دول المنطقة، فأصبحت هذه الاخيرة من أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة استقطاب دولي كبير، نظرا لما باتت تشكله من تحديات وتهديدات أمنية عابرة للحدود، فأضحت المنطقة مصدرا أساسيا للكثير من المشاكل، التي تهدد جيرانها وعلى رأسهم الجزائر، كما تهدد أمن ومصالح الدول الكبرى الفاعلة في النظام الدولي وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحدة الامريكية، مما جعل هذه الاطراف تصوغ استراتيجياتها وسياساتها الامنية من اجل مواجهة هذه التهديدات.

تهتم هذه الدراسة بمحاولة فهم مدى ملائمة وفعالية الاستراتيجيات والمقاربات الامنية التي تعتمدها الدول الاقليمية والقوى الكبرى من اجل التصدي لمختلف التهديدات الامنية في المنطقة، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها، والتي تتعدد مصادرها. ومن اجل الاجابة على هذه الاشكالية، قسمت الدراسة الى اربعة فصول، خصص الفصل الاول لفهم اهم التحولات التي عرفها مفهوم الأمن والتهديد، والتهديدات الامنية الجديدة التي برزت اكثر في ظل العولمة، وكيف ان هذه التهديدات فعلت أدوارا اقليمية وعالمية جديدة لمواجهتها. ويوضح الفصل الثاني اهم التهديدات والمشكلات الامنية التي تعاني منها دول الساحل الافريقي، التقليدية منها والجديدة. بينما خصص الفصل الثالث والفصل الرابع لتحليل وفحص أدوار الدول الاقليمية الرئيسية في اقليم الساحل، وادوار القوى الكبرى الفاعلة في المنطقة، من اجل فهم اهدافها وآلياتها والتحديات التي تواجهها لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي الاخير توصلنا الى نتيجة رئيسية لهذا البحث، مفادها، ان هناك ترابط كبير بين الفواعل المحلية والقوى الاقليمية والدولية وتداخل للمصالح فيما بينها، لهذا، فان تحقيق الاستقرار في المنطقة يتطلب جهودا جادة من الاطراف الثلاث، تتجاوز تلك النظرة الامنية النمطية للمنطقة القائمة على العناصر المستجدة وسبل معالجتها فقط كالإرهاب مثلا، وأن تعمل على طرح قضية الأمن في الساحل الافريقي من خلال ربطها بالعناصر البنيوية والجغرافية والبيئية، التي تعتبر مصدرا رئيسيا لوجود واستفحال باقي التهديدات التي باتت تستقطب كل هذا الاهتمام الدولي كالجريمة المنظمة والارهاب والهجرة غير الشرعية.



ABSTRACT

The Sahel region is considered as one of the most important and complicated security region due to the several security tangles such as the terrorist organizations' threat, the increasing activity of the organized crime, and the growing of the illegal immigration. All these threats were aggravated by many factors among which and most importantly the weakness and dysfunction that countries in the region know as they have become the most region in the world in terms of international polarization due to what it holds of cross-border security challenges and threats. As a result, this region has become the source of several problems that threaten its bordering countries especially Algeria, it also threatens the security and interests of the greats powers in the international system; France and the United States of America in particular. This situation has pushed them to reformulate their security strategies and policies to face these threats.

This study is an attempt to understand to what extent the security strategies and approaches adopted by regional countries and major powers are appropriate and efficient in facing the various security threats especially in light of the multiple-sources challenges it is facing.

This study was divided into four chapters in order to answer this problematic. The first chapter was devoted to understand the main changes that the concepts of security and threat have known, the new security threats that emerged more in light of globalization, and how these threats have activated new regional and global roles to confront them. The second chapter points out the main security threats and problems -both old and new- the Sahel countries suffer from. The third and fourth chapters were devoted to analyze and examine the roles of both the principal regional countries in the Sahel region and the major active powers in the region so as to understand their objectives, mechanisms and challenges they encounter in order to achieve security and stability in the region.

In the end of this study, we concluded that there is a great correlation between local actors and regional and international powers as well as an overlapping of interests among each others. Therefore, achieving stability in the region requires serious efforts by the three parties that go beyond the region's typical security outlook based only on new elements and the ways to deal with them, as terrorism, and to work on raising the issue of security in the African coast by linking it to the structural, geographical and environmental elements, which are a major source of the existence and the spread of the other threats that are attracting all this international attention such as the organized crime, terrorism and illegal immigration.